والده ق وي الدري والدري والإدراء

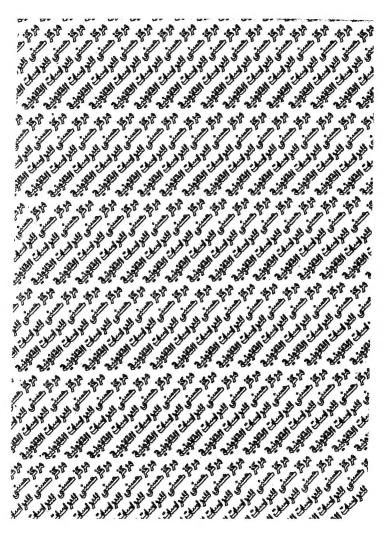
Come Contract Acres

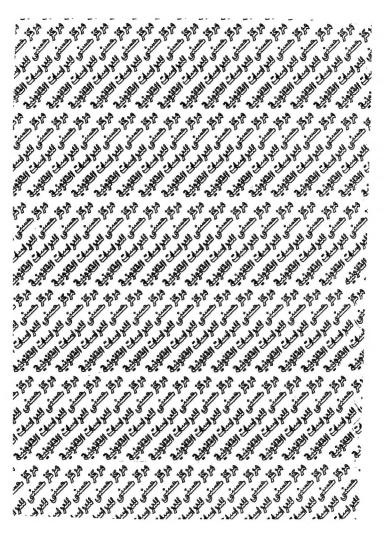
(1877) 18

(Maller )

الإسفاق عن كل مستم المواسات الثانية إذ 23- كان يم من المين أي إلين، الدقي ف د ف مُذَا با كا







# ملاحسق

# موســـوعة مصــــــر

للتشريع والقضاء

عبدالمنعم حسنى المحامى

الملحق الأعلى" المجلد الطُعْمَى المجلد الطُعْمَى

إصدار مركز حسنى للدراسات القانونية 1 £ شارع محىالدين ابوالعز – الدقى ت ٢٠٠٨٠٩

# بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعین

# التعديلات التشريعية لموضوعات

# الجزء العاشر

#### وتتذاول موضوعات :

		٨	٥	٥".	 - تجارة داخلية
**		٨	4	۵"	 - تربية وتعليم
P	١		ź	۳"	 - تشريــــع

#### تجارة داخلية

المسم الأول – فى تنظيم تجارة القطن فى الداخل . القسم الثاتى – فى العلامات والبيانات التجارية . القسم الثالث – فى المعجل التجارى .

القسم الأول في تنظيم تجارة القطن في الداخل قلون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن يعض الأحكام الخاصة بالقطن (١)

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصبه ، وقد أصدرناه .

اليف الأول

مراقبة أصناف القطن ورتبه

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بعبارة " أصناف القطن " الأصناف التي يصدر بتحديدهـا قرار من وزير الزراعة والأصناف المستنبطة حديثًا التي لم يصدر بتحديدها قرار منه وتميز باسم الصنف مضافا إليه " مستنبط حديثًا " .

مادة ٢ - لا يعتبر من أصناف القطن في تطبيق أحكام هذا القانون الأقطان الأتية:

(أ) القطن الذي تقل رتبتــه عن رتبـــة " فولى فير " إلى " لوميد لنج " ويسمى "
 قطن واطى مخلوط "

(ب) مخلقات الحايج وكنسات الأحواش والشون والفرافر والمكابس، مهما كانت

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ في ١٩٧٢/٩/١٣ .

- رتبتها تسمى قطن " واطى مخلوط (كنسات ) " .
- (ج) القطن الذي تعرض لحوادث الحريق أو الخرق وعمليات الإنقاذ منها وفقد
   بعضا من معيزاته ويسمى قطن " ناتج إنقاذ " .
- (د) القطن الذي تعرض لحوادث الحريق أو الغرق وفقد أغلب معيزاته يسمى قطن
   واطى مخلوط ".
  - (هـ) القطن الاسكارتو بنوعيه السكينة والعفريتة يسمى " قطن اسكارتو
  - (و) القطن المخلوط عينات مهما كانت رتبته يسمى قطن " مخلوط عينات "
- (ز) القطن الذي فقسد خواصمه نسبب طول مدة التخزين يسمى قطسن " فسائد الخواص ".
- مادة ٣ لا يجوز خلط صنف من أصناف القطن بصنف آخر ، كما لا يجوز خلط الأقطان المنصوص عليها في المادة ٢ ويجوز خلط الأقطان المنصوص عليها في المادة ٢ بعضها البعض .
- مادة ٤ لا بجوز عند تضريب القطن الزهر "غير المحلوج" للصنف الواحد من رتب مختلفة ابتداء من رتبة فولى جود فير /جود فأعلى تضريب رتب يزيد الفرق بين الرتبة الدنيا في التضريبة الواحدة على رتبة واحدة .
- مادة ٥ استثناء من أحكام المادتين السابقتين يجوز للمغازل المحلية أن تجرى الخلط الذي تستدعيه صناعتها بين الأصناف والرتب بشرط أن يحصل الخلط في المغذل ذاته .

كما يجوز لهذه المغازل وشركات التصدير أن تخلط فى المحالج أو المكابس الأقطان الآتى بيانها بشرط أن تحصل مقدما على ترخيص فى ذلك من هيئة التحكيم ولغتبارات القطن وتوضع على بالات القطن المخلوط بهذه الكوفية بالمحالج عبارة " مخلوط والمخلوط بالمكابس عبارة " نموذج مصدر "

(أ) الأقطان المستنبطة حديثا التي لم يصدر بها قرار من وزير الزراعة .
 (ب) الأقطان المخلوطة بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

- (ج) أصناف القطن من رتبة " فولى فير " .
- (د) الاقطان المنصوص عليها في المادة ٢ .

كما يجوز لشركات التصدير أن تخلط بالمكابس مخلفات الفرافسر والكنسات والأقطان المنصوص عليها في المادة ٢ وتوضع على بالات هذا القطن عبارة " نموذج مصدر ".

مادة ٦ - يجرر محضر ضد كل من خلط قطنا بالمخالفة لأحكام المادئين ٣ ، ٤ ويكون مدير المحلج وفرازه أو مخزنجى شركة التصدير بحسب ظروف كل حالة مسئولا مع المخالف إذا حصل الخلط دلقل المحلج أو المكبس .

ويقوم محرر المحضر بحجز القطن والتحفظ عليه مؤقتا في المكان الذي حجز فيــه على نفقة مالكه ومملوليته إلا إذا رأى محرر المحضر نقله إلى مكان أخر .

مادة ٧ - إذا لم يقر مالك القطن أنه مخلوط كان على محرر المحضر أن يعرض الأمر على لجنة التحكيم المشار إليها في المادة ٨ لتجرى الفحص وتقرر ما إذا كان القطن مخلوطا أو خير مخلوط.

وإذا قررت اللجنة أن القطن غير مخلوط أو إذا لم تصدر قرارها خلال ثمانية أسام عمل من تاريخ محضر المخالفة - كأن لم عمل من تاريخ محضر المخالفة - كأن لم بكن ويكون لمالك القطن أن يتصرف فيه .

مادة ٨ - تنشأ في كل محافظة لجنة أو اكثر تسمى لجنة التحكيم (١)

تشكل سنويا بقترار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية من خمسة أعضاء منهم عضوان من العاملين الفنيين بالإدارة العامة للفوز والتحكيم بالداخل التابعة لهيئة التحكيم واختبارات القطن يكون من بينها الرئيس وثلاثة خبراء يختارون من قائمة يضعها سنويا مجلس إدارة الهيئة .

ويعين القرار الصادر بتشكيل اللجنة أعضاء احتياطيين يدعون حسب ترتيبهم

 <sup>(1)</sup> صدر قرار وزير التجارة والتموين رقم ۳۶۰ ثبعثة ۱۹۹۱ بتشكيل لجان التحكيم ولجان التثمين بالمخافظات لموسم ۱۹۹۷/۹۳ توقفع المصرية - العدد ۱۹۳ في ۱۹۲۸/۸/۲۰ :

الحلول محل الأعضاء الأصليين عند الاقتضاء.

وتكون القرارات التي تصدرها هذه اللجان نهائية .

مادة ٩ - يودى عن التحكيم رسم مقداره سبعة جنيهات عن كل حالة تنظرها لجنة التحكيم بمحافظة الاسكندرية وتسمة جنيهات عن كل حالة تنظرها لجنة التحكيم بأية محافظة أخرى، وتؤدى من حصيلة هذا الرسم أتعلب ومصروفات انتقال أعضاء اللجنة من غير العاملين والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير العالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ويضاف الباقى إلى ايرادات الدولة.

وترد رسوم التحكيم وتتحمل الحكومة أتعاب الخبراء ومصروفات انتقالهم إذا صدر قرار لجنة التحكيم لصالح مالك القطن .

ملدة ١٠ - تقولى هيئة التحكيم واختبارات القطن إرسال القطن الذي يثبت خلطه بالمخالفة لأحكام هذا القانون إلى أقرب محلج لحلجه إذا كان غير محلوج.

ويقدر ثمنه بواسطة لجنة تثمين تشكل سنويا في كل محافظة بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية (۱) برناسة أحد العضوين الفنيين بالإدارة العامة للفرز والتحكيم بالداخل والمشار اليها في المادة ٨ وعضوية اثتين من الماملين الفنيين أحدهما عن المؤسمة المصرية العامة للقطن والآخر عن المنتجين .

وتصدر اللجنة قرارها خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ للمرار المخالفة بالخلط أو صدور قرار اللجنة المشار البها في المادة ٨ ويكون قرار اللجنة نهائيا .

مادة ١١ - القطن المخلوط يكون تداوله تحت بشراف ورقابة الهيئة المصرية العامة التحكيم واختبارات القطن .

مادة ۱۲ س على مدير المحلج عند تفريغ أية أقطان زهر لحلجها أن يخطر مندوب هيئسة التحكيم واختيارات القطن لدى المحلج قبل التغويغ ببيان عدد الأكياس وصنفها

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير التجارة والتموين رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩٦ بتشكيل لجان التحكيم ولجان التثمين بالمحافظات لعوسم ١٩٩٧/٢٩ " الوقائع العصورية - العدد ١٩٤٣ في ١٩٩٦/٨/٢٨ .

ورتبتها وأوزانها وميعاد حلجها .

مادة ١٣ – على شركة للتصدير عند إجراء فرفرة قطن لكبسه بالنبخــار أن تخطر مندوب هيئة التحكيم واختبارات للقطن لدى المكبس قبل الفرفرة بالبيلنات الأتية :

- (أ) المكان المختار للفرفرة والكبس .
- (ب) اليوم والساعة المعينين لذلك .
- (ج) عدد البالات التي سنفرفر وتكبس وصنفها ورتبتها ووزنها .
  - (د) الموسم الناتج منه القطن .

مادة ١٤ - كل بالة مكبوسة كبسا مائيا أو بخاريا يجب أن توضع عليها الشارة المميزة لصنف القطن الموجود بداخلها والرقم المميز للمحلج أو المكبس .

وتحدد بقرار من رئيس مجلس إدارة هيئة التحكيم واختبارات القطن الأرقام المميزة للمحلج والمكابس وطريقة وضع الشارة وشكلها .

ملدة ١٥ - كل بالة لا تحمل الشارة والرقم المنوه عنهما في المسادة السابقة تكون موضع مخالفة وتعجز .

مادة ١٦ - لا يجوز تداول أصناف القطن الشعر إلا في بالات .

ويستثنى من ذلك أصناف القطن الشعر الآتية :

- (أ) بواقى الفرفرة والكبس .
- (ب) العينات المسحوبة من البالات المكبوسة كيسا ماتيا أو بخاريا بقصد بيان المسنف والرتبة بشرط إضافتها إلى نفس الرسالة المسحوبة منها فإذا كانت أصناف القطن الشعر داخل صدر أو أكياس اعتبرت أقطانا مخلوطة ويجوز تصريفها دون مصادرة أو حجز المعازل المحلبة أو ضمن أقطان مخلوطة .

مادة ١٧ - على المحالج وشركات تصدير القطن أن تقيد فى دفاتر خاصة يوما نبيرم كميات القطن الذى دخـل فى حيازتها وأوزائـه وأصنافـه ورتبـه ، وكذلك عدد الاكياس التى حلجت بأوزانها ورتبها وأصنافها أو كبست كبسا مانيا أو البالات التى تمت فرفرتها وكبسها بخاريا ، كما تقيد بدفاتر خاصة نواتج الحليج بكافة محتوياتها . ۸۹۰ ..... تجارة داخلية

ولمندوب هيئة التحكيم واختبارات القطن أن يراجع في أي وقت هذه الدفائر التحقق من صحتها .

مادة ١٨ - لمندوب هيئة التحكيم ولختبارات القطن في أي وقت أن يتحقق من صحة التأثيرات على البالات في الأحوال الآتية :

- (١) إذا اكتشف الخلط عند تضريب أو حلج القطن الزهر في المحالج أو عند فرفرة القطن الشعر في المكابس البخارية .
  - (ب) إذا لم يقدم الإخطار طبقا للمادتين ١٣ ، ١٣ .
- (ج) إذا رفض حائز الدفائر المنصوص عليها في المادة السابقة إطلاعه عليها أو
   إذا لم تكن هذه الدفائر منتظمة .

مادة 11 - عند إكتشاف الخلط في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة تتخذ الإجراءات طبقا لأحكام المواد ٢ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ومع ذلك تقصير المدة المحددة في المادة ٧ إلى ثلاثة أيام .

مادة ٧٠ - كل مخالفة لأحكام هذا الباب أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب عليها بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات .

ويحكم أيضا في حالة مخالفة حكم المانتين ٣ ، ٤ بمصادرة ربع الثمن المسافى المطلقة .

# الياب الثاني

#### رسم حلج القطن

مادة ٢١ - يفرض على الأقطان التي يتم حلجها رسم حلج بواقع :

• 62 مليما عن كل تقطار مترى من القطن الشعر من أصناف الجيزة ٥٤ والمنوفي والجيزة ٨٤ وأي صنف آخر طويل التبلة يصدر بتحديده قرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

. ٢٢٥ مليما عن كل قطار مترى من الأصناف والأقطان الأخرى بما فيها الاسكرتو .

مادة ٢٧ - على مالكى الأقطان أداء هذا الرسم إلى مديرى المحالج خــالل الشهر الذي تم فيه حلج الأقطان وعلى هؤلاء توريده خلال الأسبوع الأول من الشهر الشالى . وتضاف حصيلة هذا الرسم إلى إيرادات الدولة .

#### الباب الثالث

#### رسوم تمويل الدعاية للقطن

مادة ٢٣ -- يفرض رسم قدره:

١٠ مليمات عن كل قنطار مترى من القطن الشعر يتم حلجه .

١٥ مليما عن كل قنطار مترى من القطن الشعر يتم كبسه كبسا بخاريا .

١٥ مليما عن كل قنطار منرى من القطن الشعر يتم تصديره .

مادة ٢٤ - على مالكى للقطن أداء هذا الرسم إلى مديرى المحالج والمكابس خلال الشهر الذي يتم فيـه حلـج الأقطان أو كبسها وعلى هؤلاء توريدها لحصاب المؤسسة المصرية العامة للقطن خلال الأسبوع الأول من الشهر التالى كما تتولى مصلحة المجارك تحصيل هذا الرسم من المصدرين وتوريده للمؤسسة المصرية العامة للقطن .

وتخصيص حصيلة الرسوم بالكامل للمؤسسة المصرية العامة للقطن لاستخدامها في أغر اض الدعاية للقطن المصرى والبحوث المتعلقة به .

#### الباب الرابع أحكام ختامية

مادة ٣٥ - يكون للحكومة حق امتياز على أموال الأشخاص الملزمين بأداء الرسوم المغروضة بموجب هذا القانون وتوريدها ويكون تحصيلها بطريق الحجز الأدارى.

مادة ٢٦ - يعاقب كل من لم يؤد أو لمم يورد الرسوم في الميعاد المحدد بغرامة مقدارها ٢٥٪ من الرسم المستحق على الانتقل عن مائة جنيه وفي حالة العود تضاعف الغرامة.

ملاة ٢٧ - تلغى القواتين أرقام ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ في شأن فرض ضريبة لتمويل

الدعاية للقطن المصرى ، ١٠ الا لمنة ١٩٥٥ في شأن مراقبة أصناف القطن ورتبه ، ١٧٥ لمنة ١٩٥٥ بتحديد تعريفة (١٩٥ لمنة ١٩٥٥ بتحديد تعريفة رسوم الخبرة الولجب أداؤها عند انعقاد لجنة التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٠٥ المشار الله .

مادة ٣٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه كل فيما يخصه والي أن تصدر هذه القرارات يستمر العمل بالقرارات القائمة وقت العمل به فيما لا يتعارض منها مع أحكام هذا القانون .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية في ٧ شعبان سنة ١٣٩٣ هـ

" الموافق ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٣ م " .

# قَتُونَ ٢١٠ أَمِنَةَ ١٩٩٤ في شأن إصدار قَاتُون تَنْظَيْم تَجَارةَ القَطْن في الداخل (١)

#### ياسم الشعب

رئيس الجمهورية قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه : المادة الأولم

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن تنظيم تجارة القطن في الداخل ، وتسرى أحكام القوانين واللواح السارية وقت صدوره فيما يرد به نص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه .

#### المادة الثانية

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

- " بالتاجر " : كل شخص طبيعي أو اعتباري يشتغل في تجارة القطن.
  - " باللجنة العامة " : اللجنة العامة انتظيم تجارة القطن في الداخل -
- " بمكتب المحافظة ": فروع اللجنة العامة انتظيم تجارة القطن بالداخل في المحافظات.
  - " بالوزير المختص ": وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
  - " بالوزارة المختصة ": وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

#### المادة الثالثة

يصدر الوزير المختص قرارا باللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ثلاثــة أشهر من تاريخ العمل به .

#### المادة الرابعة

استثناء من أحكام هذا القانسون يستمر العمل بنظام توريد الأقطان امراكز التجميع

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ مكرر في ١٨ / ٦ / ١٩٩٤ .

٨٦٤ ..... كَهَارُةُ دَاعَالِيَّةً

لمن يرغب من المنتجين بأسعار الحد الأدنى لتسليم الأقطان بالداخل افترة انتقالية يحددها وزير الزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص.

#### المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبار ا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ

" الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٩٤ م".

# قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل الباب الأول

#### في تحرير تجارة القطن في الداخل

مادة ١ - للتاجر شراء وبيــع الأقطـان زهرا وشـعرا ومخلفاتها فـى الداخـل طبقـا للشروط والمواصفات والاجراءات التي تحدها اللائحة للتنفيذية .

مادة ٣ - دون إخلال بحق المنتج في طح أفطانه مباشرة ، المتاجر حلح ما يحوزه من أقطان بدون حد أقصى ، وفي حالة بيع الأقطان الشعر بلى الدولة يكون ذلك بالأسعار والشروط التي يحددها الوزير المختص .

وللتاجر والمنتج للأقطان الزهر أن يستعينا بأحد الفرازين المعتمدين والمقيدين بالبورسة عند تقييم الأقطان الزهر ، وذلك على نفقة التاجر .

#### الباب الثاني

# فى شروط القيد بسجل المشتغلين

#### بتجارة القطن في الداخل

مادة ٣ - يحظر على أي شخص طبيعي أو اعتباري مزاولة مهنة تجارة القطن في الداخل ما لم يكن اسمه مقيدا في السجل الذي يعد لهذا الغرض في الموزارة المتمية.

هادة ٤ - يشترط فيمن يطلب قيده في السجل المنصوص عليه في المادة السابقة :

- ( أ ) أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية -
  - (ب) ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .
- ( ج ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريصة
   مخلة بالشرف أو صدر حكم بإشهار إفلاسه ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.
- ( د ) أن يكون لـــــه محل مرخص لمزاولــة تجارة القطن في جمهورية مصر
   العربية ، وأن يقدم شهادة قيده في السجل التجاري .

(هم) ألا يقل رأس مال طالب القيد عن ثلاثين ألف جنيه مصرى ، وأن يقدم تأميذ قدره ثلاثة ألاف جنيه مصرى ، ويكون تقديم التأمين إلى اللجنة العامة انتظيم تجارة القطن بالداخل بمدينة الاسكندرية .

مادة ٥ - يقدم طلب القرد إلى رئيس اللجنة العامة مصحوبا بالمستندات الدالة على تو افر شروط القيد في الطالب .

وعلى رئيس اللجنة العامة إحالة الطلب إلى مكتب القبول المنصوص عليه في المادة ٢٢ من هذا القانون في مدة غايتها خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب إليه .

وعلى مكتب القبول إعلان اسم الطالب في اللوحة المخصصة لهذا الغرض في مقر مكتب اللجنة بالمحافظة التابع لها وذلك لمدة ١٥ يوما على الأقل قبل النظر في الطلب . مادة ٣ - تصدر اللجنة العامة بعد الإطلاع على توصيات مكتب القبول قرارها

بقبول طالب القيد أو رفضه خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا ، ويجب إخطار الطالب بقرار اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بخطاب موصسى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتعين في حالة رفض القيد أن يكون قرار الرفض مسببا ولطالب القيد الذي رفض طلبه أن يتظلم من هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار به أمام لجنة تظلمات تشكل بقرار من الوزير المختص برناسة مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس وعضوية ممثل لتجار القطن المسجلين وممثل للنتين تتنار هما الجمعية العمومية اللجنة العامة .

مادة ٧ - يكون استئناف قرار لجنة التظلمات خلال ثلاثين يوما من تاريخ لخطار المنتظلم بالقرار أمام لجنة استثنافية تشكل بقرار من الوزير المختص برناسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية أحد مستشارى مجلس الدولة يختارهما رئيس المجلس وممثل لنجار القطن المسجلين تختاره الجمعية العمومية للجنة العامة ، ويكون قرار اللجنة الإستثنافية بالبت في التظلم قابلا للطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا .

مادة ٨ - يلغي قيد التاجر في إحدى الحالات الآتية :

<sup>(</sup>أ ) إذا فقد شرطا من الشروط المنصوص عليها في هذا القانون -

تجارة داخلية ...... ٧٦٨

(ب) إذا لم يقم بأداء الاشتراك السنوى الذى تحدده اللاتحة التنفيذية في موعده
 رغم إذاره كتابة وتحديد موعد جديد له .

( ج ) اذا قضى مجلس التأديب نهائيا بشطب اسمه ٠

#### الباب الثالث

#### فى الإشراف على تنظيم تجارة القطن فى الداخل أولا - الجمعية العمومية

مادة ٩ - تتكون الجمعية العمومية من الفئات الأتية :

- ( أ ) أعضاء اللجنة العامة المشار إليها في المادة ١٤ من هذا القانون .
- (ب) الاثنة من منتجى القطن عن كل محافظة من المحافظات المنتجة بتم الختيار هم لثلاث سنوات بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة التي يحددها وزير الزراعة، ويخطر مكتب اللجنة العامة بالمحافظة بأسمائهم قبل موعد الاتعقاد السنوى للجمعية العمومية بثلاثين يوما .
- (ج) عدد من تجار القطن يتساوى مع عدد المنتجين يتم انتخابهم لثلاث سنوات بمعرفة التجار المسجلين في السجل المشار البيه في المادة ٣ من هذا القانون على أن يكون من بينهم ممثل لكل محافظة على الأقل ويتم ذلك بدعوة من رئيس مكتب اللجنة العامة قبل موعد الاتعقاد السنوى للجمعية المعرمية بثلاثين يوما .

مادة ١٠ - تختص للجمعية المعمومية بالنظر في النقرير السنوى ، والتصديق على الميزانية السنوية وإخلاء نمة أعضاء اللجنة العامة ، وانتخاب الأعضاء الممثلين للتجار والمنتجين في هذه اللجنة ، ولها أن تتخذ من القرارات ما تراه ضروريا للصالح العام وصالح تجارة القطن بما لا يخل بأحكام هذا القانون أو لاتحته التنفيذية .

مادة 11 - يدعو رئيس للجنسة العاسة الجمعية العمومية إلى الإجتماع خلال شهر يوليو من كل سنة بالاسكندرية ، ولا يكون الإجتماع مسجحا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل ، فإذا لم يتكامل هذا العدد تدعى الجمعية ثانية إلى الاتعقاد بعد سبعة أيام على الأقل ويكون لجتماعها الثاني صحيحا أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين. ٨٩٨ ...... تجارة داغلية

وتدعى الجمعية العمومية إلى إجتماع غير عادى بناء على طلب موقع من ربع أعضائها أو بناء على طلب أغلبية اللجنة العامة أو بناء على طلب مندوب الحكومة . وعلى رنيس اللجنة العامة فى هذه الحالة أن يدعو الجمعية إلى الاتعقاد فى موعد غايت سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب إليه ، على أن يحدد للاجتماع موعدا خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الدعوة ، وفى هذه الحالة يجب ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن التأثين ، على أنه إذا أعينت الدعوة طبقا الفقرة الأولى ولم يحضر تلث عدد الأعضاء فى الاجتماع الثاني اعتبر أن أغلبية الإعضاء لاتؤيد الغرض الذى دعيت الجمعية العمومية من أجله .

مادة ١٧ - يرأس لجتماع الجمعية العمومية رئيس اللجنة العامة أو أحد نائبيه عند غيابه وعند غيابهم يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الأراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس فإذا كان الاقتراح خاصا بالقواعد التي تنظم تجارة القطن في الداخل وجب أن يكون القرار بأغلبية تأشى عدد أصدوات الحاضرين ، ويحرر سكرتير اللجنة العامة محاضر الاجتماعات ويوقعها من الرئيس .

مادة ١٣ - تكون دعوة الجمعية العمومية للاجتماع بإخطار الأعضاء وبإعلان ينشر في جريدة يومية في يومين متتاليين وذلك قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

ويجب أن يتضمن إعلان الدعوة إلى الاجتماع بيانا تفصيليا عن جدول الأعمال . ثقيا : اللجنة العلمة

مادة 14 - تشكل لجنــة عامة لتنظيم تجـــارة القطن بالداخل يكــون مقرها مدينة الاسكندرية تتكون من :

خمسة أعضاء عن تجار القطن المقيدين في السجل المنصوص عليه في المادة
 من هذا القانون .

- خمسة أعضاء عن المنتجين .

- عضوين عن المحالج يختارهم اتحاد الحلاجين.
  - عضوين عن البنوك يختار هما اتحاد البنوك .
- عضوين عن بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان بمينا البصل تختار هما لجنة نبر صة .
- عضو عن كل من إتحاد الغرف التجارية وإتحاد الصناعات والإتحاد التعاوني
   الزراعي ووزارة الزراعة والوزارة المختصة وهيئة التحكيم والجنبارات القطن وشركة
   الفطن والتجارة الدولية .

وتنتخب الجمعية العمومية المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون عن طريق الاقتراع السرى الأعضاء الذين يمثلون الطائفتين الأولى والثانية .

مادة 10 - على كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية اللجنة العامة من الطانفتين الأولى والثانية أن يقدم طلبا إلى رئيس اللجنة العامة قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العمومية السنوية بخمسة عشر يوما على الأقل وتعلن قائمة المرشحين في لوحة بمقر اللجنة قبل تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل.

مادة ١٦ - مدة عضوية اللجنة العامة ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة ، وتسقط عضوية من يتغيب عن حضور أربع جلسات متتالية دون عدز تقيله اللجنة ، وإذا خلا محل أحد الأعضاء قبل نهاية المدة لأى سبب من الأسباب يتم اختيار من يحل محله بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ من هذا القانون ، وفي حالة كون العضو الذي خلا محله منتخبا بحل محله من يليه في الأصوات على أن يعرض ذلك على الجمعية العمومية في أول انعقاد لها .

ويصدر الوزير المختص قرارا بالختيار الحائز على أعلى الأصوات رنيسا ويختــار نانبين للرنيس أحدهما من التجار والأخر من المنتجين .

مادة ١٧ - تجتمع اللجنة العامـة دوريا بالاسكندرية بدعوة من رئيسها على أن يتم ذلك كل شهرين على الأقل ، وعليه دعوتها كذلك كلما طلب إليه ذلك مندوب الحكومة أو عشرة من الأعضاء على الأقل .

ويكون اجتماع اللجنة صحيحا إذا حضره نصف الأعضاء ، على أن يكون من بينهم نصف الأعضاء المعينين على الأقل ، فإذا قل العدد عن ذلك دعيت اللجنة إلى الاتمقاد خلال ثمانية أيام ويكون الاتمقاد صحيحا بشرط ألا يقل عدد الحاضرين عن خمسة بما فيهم الرئيس .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ملاة ١٨ - تختص اللجنة العامة بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية والإشراف على أعمال مكاتبها بالمحافظات ، ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالقطن ولها بوجه خاص:

- (أ) القراح اللواقح الداخلية انتظيم العمليات بالأسواق المحلية ورفعها الجهات المختصة .
- (ب) النقدم بالاقتر احسات والتوصيات المتعلقة بالجوانب المختلفة المرتبطة بالسياسة القطنية ومتابعة تنفيذها .
- (ج) النظر في الاقتراحات والشكاوي المقمة من مكاتب المحافظات.
  - ( د ) الفصل في الطلبات التي ترفع إليها من مكتب القبول .
- (هم) لخطار الوزارة المختصبة بأسماء الأعضاء المقبولين لقيدهم في السجل المنصوص عليه في المادة ٣ من هذا القانون وكذلك بأسماء الأعضاء الذين يتقرر الفاه قيدهم لرفعها من السجل.

#### ثالثًا - المكتب التنفيذي للجنة العامة

ملاة ١٩ - يشكل المكتب التنفيذي للجنة العامسة من خمسة أعضاء علمي النحو التالي :

- رئيس اللجنة العامة وناتبيه .
- عضو عن كل من التجار والمنتجين تتخبهم اللجنة العامة من بين أعضائها .
   ويختص المكتب التنفيذي بمتابعة العمل والنظر في الحالات العنجاحة واعداد تقرير

بشأنها للعرض على اللجنة العامة ، وما ترى اللجنة العامة تفويضه به .

#### رابعا - مكاتب المحافظات

مادة ٢٠ - يشكل بكل محافظة منتجة للقطن مكتب فرعى يمثل اللجنة العامة لتجارة القطن في الداخل يصدر بتشكيله قرار من رئيس اللجنة بعد موافقتها .

مادة ٢١ - يختص مكتب المحافظة بتنفيذ قرارات اللجنة العاسة والإشراف على حسن سير الأعمال ومتابعة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصمة بالقطن في المحافظة ولمه بوجه خاص:

- (أ) تقديم الاقتراحات الخاصمة بنظام العمل والتعديلات التي يراها بشأنه إلى
   اللجنة العامة .
- ( ب ) إصدار نشرات أسبوعية خاصة بأسعار القطن طبقا للبيانــات التي تصدر هــا اللجنة العامة .

#### خامسا - مكتب القبول

مادة ٢٣ - يشكل من بين أعضاء اللجنة العامة مكتب يسمى مكتب القبول من ثلاثة أعضاء أصليين وثلاثة احتياطيين تختارهم اللجنة العامة كل ثلاث سنوات وذلك على النحو الأتى:

- عضوان يمثلان التجار .
  - عضو بمثل المنتجين .

ويصدر بتشكيل مكتب القبول قرار من رئيس اللجنة العامة •

مادة ٣٣ - يحتص مكتب القبول بفحص طلبات القيد وتقديمها مشفوعة برأيــه إلى اللجنة العامة خلال أمبوعين من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة إليه .

ملاة ؟٢ - يرأس اجتماع مكتب القبول أكبر أعضائه سنا ، وإذا غاب عضو أصلى حل محله عضو احتباطي من طائفته ، مع مراعاة حكم المادة ٢٢ من هذا القانون .

ويجتمع المكتب بدعوة من رئيسه في مقر اللجنة العامسة بالاسكندرية في الأسبوع

٨٧٢ -----

الأول من أشهر: يناير - وأيريل - ويوليو - وأكتوبر، ويجب أن ترسل الدعوة فلى الاجتماع بستة أيام الاجتماع مصحوبة بجدول الأعمال للأعضاء قبل التاريخ المعين للاجتماع بستة أيام على الأقل ، ويصدر المكتب قراراته بالأغلبية المطلقة لعدد أصدوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات ، يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

ويتولى الرئيس عرض طلبات القيد وتوصيات المكتب بشأنها على اللجنة العامة .

سادسا - الموارد المالية للجنة العامة

ملدة ٢٥ - تتكون الموارد المالية للجنة العامة من :

أولا: اشتراكات سنوية تحصل من كل تاجر مقيد تحدد قيمتها ومواعيد سدادها اللائحة التتفيذية لهذا القانون ، ويقوم مكتب اللجنة بكل محافظة بتحصيل هذه الإشتراكات في منطقته وتؤول كلها إلى اللجنة العامة .

ثَّقِها : ما قد تخصصه لها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة من مبالغ أخرى بشرط موافقة الوزير المختص .

مادة ٣٦ - تخصيص اللجنة العامة نسبة ٥٠ ٪ من مواردها المالية على الأقل لمواجهة نفقات المكاتب الفرعية بالمحافظات .

مادة ٧٧ - تكون للجنة العامة ميزانية يتكون جانب الأصول فيها من المبالغ المنصوص عليها في المادة السابقة ، وتبدأ السنة المالية للجنة في أول يوليو وتتنهى في ٥٦ يونيه من العام التالى ، وتودع أموال اللجنة في أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى ، ويشرف على مراجعة حسابات اللجنة محاسب قانونى تختاره الجمعية المعومية .

### ظباب الرابع في شأن تسوية المتازعات لجنة التصالح

مادة ٢٨ – تشكل سنويا بكل محافظة منتجة القطن لجنة تسمى " لجنة التصالح " برناسة مدير مكتب اللجنة العاسة بالمحافظة ومعثل ولجد عن كل من التجار المقيدين

والمنتجين وانثين عن هيئة التمكيم واختيارات القطن أعضاء تختارهم اللجنة العامة . ويصدر بتشكيل لجنة التصالح قرار من رئيس اللجنة العامة .

مادة ٧٩ - تختص لجنة التصالح دون غيرها بالنظر فيما يمرض عليها من المنازعات التي تقع بين الأعضاء بشأن معاملاتهم القطنية ، ويكون الاختصاص المجلي للجنة التصالح في المنازعات التي بها موطن المدعى عليمه أو يوجد فيها القطن محل النزاع أو تم فيها التعاقد ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٠ - يعرض النزاع على لجنة التصالح بطلب يقدم إلى مكتب اللجنة العامة بالمحافظة يتضمن بيانا مفسلا لموضوع النزاع.

ولا يكون للطلب مقبولا إلا إذا سند صاحبه لمكتب اللجنة العامة بالمحافظة الرسم المقرر ، وتحدد لجنة التصالح في قرارها من يتحمله .

وعلى مكتب اللجنة العامة بالمحافظة أن يحيل النزاع إلى لجنـة التصـالح ويدعوهـا للاجتماع في موحد غايته أسبوع من تاريخ تقديم الطلب إليه .

وتبلغ لجنة التصالح الطلب إلى الخصوم فى الغزاع، وتحدد لهم فى الإعلان تـاربخ الجلسة المحددة لنظره والذى يجب أن يكون بينـه وبين تـاريخ الإعـلان أسبوعا علمى الاتحل.

وتسمع اللجنة أقوال طرفي النزاع ما لم يقرر أحدهما النزول عن سماع أقواله .

ويكون إعلان الأوراق إلى الخصوم ودعوة أعضاء اللجنة إلى الحضور بواسطة مكتب اللجنة العامة بالمحافظة ، ويرسل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويعتبر عدم حصور الخصم رغم لخطاره نزولا منه عن سماع أقواله ، وتستمر اللجنة في عملها وتصدر قرارها وتبلغه للخصم المتخلف بكتاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول ، ويعتبر القرار في هذه الحالة حضوريا .

وتصدر قرارات لجنة التصالح بأغلبية الأصوات ، فإذا لم يعترض الطرفان أو أحدهما عليها أصبحت نهائية .

مادة ٣١ - في حالة الاعتراض على قرارات لجنة التصالح بمال النزاع إلى لجنة

تحكيم بالاسكندرية تشكل من أربعة أعضاء منهم عضو واحد من التجار المقيدين وعضوان من المنتجين وعضو من هيئة التحكيم ولختبارات القطن ويرأس اللجنة مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس.

ويصدر بتشكيل لجنة التحكيم قرار من الوزير المختص ، ويكون انعقادها بمقر اللجنة العامة بمدينة الاسكندرية .

مادة ٣٦ - يقدم طلب التحكيم في القرارات المشار إليها في المادة السابقة إلى رئيس اللجنة العاصة خلال ثلاثين يوما من إيلاغ القرار للخصدم المعترض بخطاب موسى عليه ، وتتبع في إجراءات نظر التحكيم الأحكام المنصوص عليها في المادتين ٥٠ ، ٣١ ، ٣١ من هذا القانون ، ولا يكون الطلب مقبولا إلا إذا سدد صاحبه الرسم المقرر، وتحدد لجنة التحكيم في قرارها من يتحمله .

مادة ٣٣ - يجب على الأعضاء تنفيذ القرارات بمجرد إبلاغها إليهم أو صدورها في مواجهتهم متى صارت نهائية ، وكل عضو يمتنع عن تنفيذ القرار الصادر فى النزاع يقوم مكتب اللجنة العامة بالمحافظة بإنذاره وتحدد له مدة غايتها أسبوع لتنفيذ القرار ، فإذا لم يقع بالتنفيذ رغم ذلك تحيله اللجنة إلى مجلس التأديب لينظر فى أمره .

صادة ٣٤ - تسرى على رسوم التصالح والتحكيم القواعد المقررة فسى قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية وذلك بحد أقصى قدره مائة ألف جنيه .

#### الباب الخامس مجالس التأديب

ملدة ٣٥ - يشكل مجلس تأديب ابتدائي من رئيس مكتب المحافظة وأربعة أعضاء أصليين وأربعة لحتياطيين تختارهم اللجنة العامة كل ثلاث سنوات على النحو التالي :

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات ، وعند تنساوى الأراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتكون دعوة أعضاء المجلس وإعلان كافة الأوراق بواسطة سكرتارية مكتب المحافظة وذلك بكتب موسى عليها مصحوبة بعلم الوصول .

مادة ٣٦ - يختص مجلس التأديب بالنظر فيما يحال إليه من المخالفات التي نقع من الأعضاء سواء كمان الفعل مخالفا للقوانين واللواتح أو كمان يؤدى إلى الإخلال بانتظام المعاملات والإضرار بالمتعاملين بسوء قصد .

مادة ٣٧ - تعرض المخالفة على مجلس التأديب الابتدائي بقر ار من رئيس مكتب المحافظة بناء على طلب يقدم لمكتب المحافظة ، أو شكوى تقدم إليه من أحد المشتغلين بتجارة القطن ، أو من كل ذى مصلحة وذلك كله إذا رأى مكتب المحافظة إحالته إلى مجلس التأديب بعد إجراء التحقيق اللازم بشأتها .

ويجب أن يتضمن قرار الإحالة بيانا مفصىلا بموضوع المخالفة وأن يقوم رئيس المكتب بإحالته إلى المجلس في موعد غايته سبعة أيام من تاريخ إصداره.

ولمندوب الحكومة طلب إحالة العضو إلى مجلس التأديب الابتدائي بقرار مسبب يقدم إلى مكتب المحافظة ، وفي هذه الحالة يتدين على مكتب المحافظة إحالته إلى المجلس في موعد غايته سبعة أيام من تاريخ إيلاغه .

ملدة ٣٨ - يدعو رئيس مكتب المحافظة مجلس التأديب إلى الاجتماع فى موعد غايته أسبوعين من تاريخ صدور قرار المكتب أو طلب مندوب الحكومة إحالة الشكوى إلى مجلس التأديب -

ويكون انعقاد مجلس التأديب الاستثنافي بمقر اللجنة العامة بمدينة الاسكندرية .

مادة ٣٩ - يخطر المجلس العضو بموضوع المخالفة ويحدد له تاريخ الجلسة على أن يكون بينها وبين تاريخ الاعلان أسبوع على الأقل .

ويسمع المجلس أقوال المخالف ما لم يقرر نزوله عن ليداء أقواله .

ويعتبر عدم حضور المخالف رغم إخطاره نزولا منه عن سماع أقواله ، وفي هذه الحالة يستمر المجلس في عمله ويصدر قراره ويبلغه إلى العضو المتخلف بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويعتبر القرار في حقه حضوريا .

مادة ٤٠ - قرارات مجلس التأديب نهائية إذا كان القرار بغرامة لا تجاوز ألفى جنبه ، فإذا صدر القرار بغير ذلك جاز أصاحب الشأن التظلم منسه إلى مجلس التأديب

الاستتنافي الذي يصدر قراره في النزاع بصفة نهانية .

مادة ٤١ - يشكل سنويا مجلس تأديب استنتافي بقرار من الوزير المختص من رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وتكون له الرئاسة ، وأربعة أعضاء أصليين وأربعة أعضاء لمتياطبين يختارهم جميعا الوزير المختص على النحو التالى :

- عضو ان من التجار المقيدين بسجل تجار القطن .
  - عضوان من المنتجين -
- عضوان من التجار المقيدين بسجل تجار القطن .
  - عضوان من المنتجين .

ويصدر بتشكيل مجلس التأديب قرار من رئيس اللجنة العامة .

ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنتي التصالح أو التحكيم وعضوية مجلس التأديب.

مادة \* 2 - يكون التظلم من قرار مجلس التأديب الابتدائي بطلب يقدم إلى رنيس اللجنة العامة خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم المتظلم بالقرار أو إعلانه به حسب الأحوال .

وتتبع أمام مجلم التأديب الاستننافي ذات الاجسراءات المنصموص عليها فمي شــأن مجلس التأديب الابتدائي .

والمتظلم أن يستعين بمحام أو بعضو اخر الدفاع عنه .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات ، وعند تساوى الأراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٣٣ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على المخالفين هي :

- ١ -- الإنذار ،
- ٢ الغرامة بما لا يجاوز خمسة ألاف جنيه .
- ٣ شطب الاسم من سجل المشتغلين بتجارة القطن ، ولا يجوز للعصو الذى صدر قرار نهانى بشطب اسمه أن يطلب إعادة قيده بالسجل المذكور إلا بعد مضى سنتين على الأقل من تاريخ صدور هذا القرار .

#### الباب المنادس مندوب الحكومة

مادة \$ £ • تعين الوزارة المختصمة مندوبا للحكومة لدى اللجنة العامة وتكون مهمته الإشراف على تنفيذ القوانين واللواقح ، ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور لجتماعات الجمعيات العمومية وجلسات اللجنة العامة ، ولجنة التحكيم ، وجلسات اللجان التي تشكل لبحث المسائل الفرعية دون أن يكون له صوت معدود في المداو لات .

وإذا حدث ما يمنع المندوب من الحضور جاز لــه أن ينيب عنــه من يمثلــه بشرط موافقة الوزير المختص .

مادة 20 - لمندوب الحكومة حق الاعتراض على قرارات المجالس واللجان المختلفة – عدا قرارات مجالس التأديب – إذا صدرت بالمخالفة للقوانين المعمول بها أو الله الله الله على اعتراض المندوب وقف نفاذ القرار مؤقتا ويخطر الوزيسر المختص بقرار مندوب الحكومة وله أن يصدر ما يراه منفذا للقوانين واللوائح دون الإخلال بحق رئيس اللجنة العامة أو من ينوب عنه في أن يطعن من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم اليه فيما يتخذ من قرارات في هذا الشأن وذلك أمام محكمة القضاء الإدارى المختصة خلال منين يوما من تاريخ علمه بالقرار.

#### الباب السابع أحكام التعامل

مادة ٢٦ - تصدر بقرار من الوزير المختص الاتحة تتظيم معاملات القطن في الداخل وتتناول على الأخص :

أولا - شروط التسليم والتسلم والوفاء .

ثالثـــا - النسوية النهائية .

رابعها - عمليات الخبرة واستثنافها وأتعاب الخبراء .

خامسا - الأحكام الخاصة بعمليات البضاعة الحاضرة .

٨٧٨ .....٠٠٠٠ تجارة داخلية

#### الباب الثامن العقويات

مادة ٤٧ - مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينمس عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرة آلاف جنبه كل من زلول مهنة تجارة القطن فى الداخل بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

#### الباب التاسع أحكام التقالية

مادة ٨٨ - استثناء من أحكام هذا القانون يعين الوزير المختص الأول مرة جميع أعضاء اللجنة العامة وفقا للتشكيل المنصوص عليه في هذا القانون وتكون مدة هذه اللجنة سنة واحدة .

وتتولى اللجنة العامة سائر الاختصاصات المقررة للجمعية العمومية ولجميع اللجان ولها في سبيل ذلك أن تقوم بتشكيل لجان مؤقتة من بين أعضائها للى أن يتم تشكيل هذه اللجان طبقا لأحكام هذا القانون قبل انقضاءدة السنة .

# قرار وزارى رقم ٣٨٩ استة ١٩٩٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم تجارة القطن في الداخل<sup>(١)</sup>

#### وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون المدنى ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنـــة ١٩٧٣ في شأن بعـــض الأحكـام الخاصــة بالقطن؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم تجارة القطن في الداخل المرفقة .

#### الملاة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمـل بـه اعتبـارا من اليـوم التـالي لــُـاريخ نشره .

صدر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٩٤

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية – العدد ١٩٢ تابع في ٢٨ / ٨ / ١٩٩٤ .

# اللاحمة التنفيذية لقانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل القصل الأول

#### القيد في السجل واشتراك العضوية

مادة ١: يحظر على أى شخص طبيعى أو اعتبارى مزولة مهنة تجارة القطن فى الداخل ما لم يكن اسمه مقيدا فى السجل الذى يعد لهذا الغرض فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ويجب أن يستوفى طالب القيد فى المسجل المشار إليه رأس المال والتأمين المنسوس عليهما فى الفقرة هم من المادة ٤ من قانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل.

وفي حالة نقص التأمين - لأى سبب - عن النصاب المحدد ، فإنه يجب على التاجر المقيد في السجل أن يستكمله خلال شهر من تاريخ إخطره بقيمة النقص .

مادة ٢ : يؤدى التناجر المقيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة اشتراكا سنويا مقداره خمسمائة جنيه إلى مكتب اللجنة العامة بالمحافظة التي يزاول فيها نشاطه وذلك خلال شهر يوليو من كل عام .

#### القصل الثاتي

#### قواعد بيع وشراء القطن في الداخل

مادة ٣: يكون ابرام الصفقات بيعا وشراء للالطان ازهر والشعر ومخلفاتها بضاعة حاضرة طبقا لنماذج العقود التي تعدها اللجنسة العاسة لتنظيم تجارة القطن في الداخل ٠

مادة ٤: يلتزم بنماذج العقود المشار إليها في المادة المابقة ، ويتم التعامل على أساسها لكل نوع من أنواع اليبوع في البضاعة الحاضرة .

ويجب أن تتضمن نماذج العقود على الأخص :

- (أ) أسماء أطراف التعاقد وعناويتهم.
  - (ب) الوزن وعد الأكياس.

- ( ج ) نوع القطن ومواصفاته ورتبته .
- (د) الثمن المتفق عليه ومقدار العربون المدفوع وتاريخه وطريقة أداء باقى الثمن
   وميعاده ومكانه .
- ( هـ ) محل ليرام العقد الذي يجب أن يكون في المكان الموجود به القطن المبيع أو مخلفاته .
  - ( و ) جهة التسليم وميعاده .
  - (ز) الشروط الأخرى التي يتفق عليها بمراعاة أحكام هذه اللائحة .

ويجب أن يتضمن العقد شرطا خاصاً بفض المنازعات الناشئة عن تتفيذه بواسطة لجان التصالح والتحكيم طبقا الأحكام الباب الرابع من قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل.

مادة • : تحرر عقود القطن المشار إليها من ثلاث نسخ لكل من البانع والمشترى نسخة ، وتسلم الثالثة لمكتب اللجنة العامة بالمحافظة .

مادة ٦: يجوز الاتفاق على قبول الفرز بمعرفة أحد المحالج لتقدير رتبة القطن الزهر محل التعامل .

كما يجوز الاتفاق على أن يتم الفرز بمعرفة أحد الفرازين المعتمدين .

مادة ٧: يجب أن توزن الأقطان المبيعة بواسطة قباني مرخص ، وعليه أن يستخرج علم الوزن من ثلاث نسخ ، يحتفظ القباني بإحداها ويسلم لكل من البائع والمشترى نسخة .

مادة ٨: يقوم مكتب اللجنة العامة بالمحافظة بإعلان أسعار رتب القطن الزهر السائدة في المنطقة مع بيان متوسط التصافي ، وتعلن هذه الأسعار بلوحة الإعلانات بالمكتب يوم السبت من كل أسبوع ، واللجنة تغييرها يوميا أو كلما اقتضى الحال .

وتصدر اللجنة العامة بالاستخدرية نشرة أسبوعية بمتوسط الأسعار السائدة خلال الأسبوع ببورصة مينا البصل بما فيها علاوات الرئب ، وذلك للاسترشاد بها عند التعامل .

مادة ٩: بدفع المشترى البائسة عند التعاقد عربونا لا يقل عن ٥ ٪ من ثمن الصفقة ، فإذا ما ألفيت الصفقة لأى سبب كان من حق البائم الاحتفاظ بهذا العربون ، فإذا ما أثبت المشترى أن إلغاء الصفقة كان لسبب يرجح إلى البنائع كان المشترى استرداد العربون .

وعلى المشترى الوفاء بباقى الثمن عقب وزن القطن وقبل الاستلام .

ويكون التسليم في مبعاد غايته أسبوعان من تاريخ العقد ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ، فإذا لم يتفق المطرفان على غير ذلك ، فإذا لم يتقدم المشترى للاستلام خلال المدة المتفق عليها جاز اللبائع التصرف في القطن المبيع أو مخلفاته بعد أسبوع من إنذاره المشترى بالاستلام وذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وفي هذه الحالة يصبح للعربون من حق البائع .

وفى هائة عدم قيام البائع بالتسليم فى الميصاد المنفق عليه يحق للمشترى الفاء الصنقة بعد إنذار البائع بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وفى هذه الحالة يستحق له طرف البائع ما دفعه مضافا الإيه مبلغا مساو للعربون .

وفى الحالتين تدم تسوية فروق الأسعار وفقا لما يحدده مكتب اللجنــة العامــة بالمحافظة .

مادة ١٠ : في حالة عدم تتفيذ أحد الطرفين الانتزاماته ، يحال النزاع إلى لجنة التمبالح المنصوص عليها في المادة ٢٨ من قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل ، بموجب طنب يقدم إلى مكتب اللجنة العامة بالمحافظة .

مادة 11: يتحمل البائع مصروفات نعينة القطن بإشراف المشترى أو من ينييه، وعلى البائع تمليم البضاعة بعد انتهاء التعينة بمجرد طلب المشترى ، وفي المكان والميعاد المتفق عليه ، ويكون البائع مسئولا عن المحافظة على القطن خلال الفترة ما بين التعاقد والتسليم ، ومع ذلك فالمشترى لتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة بالمحافظة على القطن في هذه الفترة على نفقه الخاصة ودون الإخلال بمسئولية البائع.

مبادة ١٧ : يسمح الباتم عند تسليم الأقطان بفرق وزن في حدود ٥ ٪ بالزيادة أو بالنقس من وزن الكمية المتعاقد عليسها ، مع مراعاة ذلك في تحديد الثمن المستحق عند

المحاسبة النهائية ، ما لم يتفق على غير ذلك .

#### القصل الثالث

### تسليم الأقطان والتسوية النهائية نلثمن

مالاة " 1 " : تتم التسوية النهائية لثمن الأقطان المباعة بضاعة حاضرة على أساس الوزن الرسمى والسعر المنفق عليه أسنف القطان ورتبته ويدفع باقى الثمن بالكامل عند الاستلام .

ويسرى ذلك أيضا بالنسبة للتسوية النهائية لثمن المخلفات المباعة .

ملدة ؟ 1 : يعتبر المشترى مسئلما للبضاعة متى وضعها البائع تحت تصرف فى المكان والزمان المنفق عليهما فى العقد .

مادة 10: مع عدم الإخلال بالقواعد العامة للبيع والشراه ، يجوز للمشترى الذي تسلم القطن الرجوع على الباتع بالتعويض الذي تقدره لجان التصالح والتحكيم المختصة، أو المنصوص عليه في العقد ، وذلك إذا اكتشف أن القطن به غش أو تلف داخلي أو عدم تجانس ، بالمخالفة لأحكام قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل ، والقانون رقم 101 في شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن .

# الفصل الرابع طلب الخيرة

مادة 11 : تعد بمكتب اللجنة العامة بكل محافظة منتجة القطن قائصة تضم تسعة خبراه ، منهم ثلاثة من فرازى هيئة التحكيم واختبارات القطن ترشحهم المهيئة ، وثلاثة من تجار القطن ، وثلاثة من فرازى المحالج أو المنشأت المشتخلة بالقطن تختارهم اللجنة العامة سنويا بالاقتراع السرى من الخبراء الذين ترشحهم اللجنة ، ويعمدر بالقائمة قرار من رئيس اللجنة العامة .

مادة ١٧ نقوم بمبلية الخبرة لجنة تشكل من ثلاثة خبراه فرازين من القائمة المنصوص عليها في المادة السابقة ، منهم فراز يمثل التجار وأخر يمثل الغرازين ، ويتسم لختيارهم بالكتارب بحد استبعاد من السه مصلحة في النزاع ، ويرأس اللجنة أحد

٨٨٤ ...... تجارة داخلية

فرازى هيئـــة للتحكيم واختيارات القطن ، وتصـــدر اللجنــة قرارها باغلبية الأصوات ويكون قرارها نهائيا .

مادة ١٨ : لكل ذى مصلحة أن يقدم إلى مكتب اللجنة العامة بالمحافظة طلب إجراء خبرة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ، لتقرير ما إذا كان القطن مضوضاً أو تالفا أو خبر متجانس " مركبا ".

وتفصل لجنة الخبرة المختصة في الطلب خلال ثلاثة أيام من تقديمه ، والمشترى الحق في استبعاد الكميات الذي يثبت غشها أو تلفها أو حدم تجانسها ، ومطالبة البانع ابما بتوريد كميات أخرى صالحة بدلا منها خلال ثلاثة أيام من تاريخ إجراء الخبرة أو دفع فرق السعر بين يوم التعاقد ويدوم التسليم في حالة ارتفاع الأسعار ، فضلا عن دفع غرامة مقدارها ٢ ٪ من ثمن القطن المغشوش في الصالتين ، ولا يجوز للبائع مطالبة المشترى بفرق السعر في حالة نزول الأسعار .

مادة 11 : يؤدى طالب الخبرة مصروفات بواقع "مائة جنيها " عن كل طلب ، ويتحمل بهذه المصروفات الطرف الذي يثبت في جانبه ارتكاب الغش أو الذي تسبب في التلف أو عدم التجانس ، وإلا تحمل بها طالب الخبرة .

ويؤول نصف المصروفات إلى حساب اللجنة العامة ، ويوزع النصف الأخر بالتساوى على رئيس وعضوى لجنة الخبرة ، على أن يؤول نصيب رئيس اللجنة إلى هيئة التحكيم واختبار ات القطن ، ويتحمل حساب اللجنة العامة مصروفات انتقال الخبراء إذا اقتضى الحال ، وكذلك المصروفات الإدارية الأخرى للجنة الخبرة .

مادة ٢٠٠ : يقدم طلب الخبرة إلى مكتب اللجنة العامة بالمحافظة من صورتين مرفقا به ما يفيد أداء مصروفات الخبرة المنصوص عليها في المادة السابقة ، ويجب أن يتضمن الطلب أسماء وعناوين أطراف الخلاف وموضوعه بالتفصيل .

وعلى المكتب خلال ٤٨ ساعة من وصول الطلب إليه إعلان صورته الخصم بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول يحدد فيه مكان وزمنان لجتماع لجنة الخبرة، على أن يكون في اليوم العاشر من تاريخ تقدم الطلب إليه.

وعلى الطرف الثانى إبلاغ وجهة نظره فى الخلاف إلى مكتب اللجنة العامة بالمحافظة قبل الميعماد المحدد لاجتماع لجنمة الخبرة ، فإذا لم يقر الخصم بطلبات مقدم طلب الخبرة خلال ذلك الميعاد اعتبر موافقا على بحالته إلى لجنة الخبرة .

وفي جميع الأحوال تعتبر قرارات لجنة الخبرة نهائية .

مالة ٢١ : تحدد مكاتب اللجنة العامة بالمحافظات فنات القبانة في بداية كل موسم بالاتفاق مع القبانيين المعتمدين ، كما تحدد الملتزم باداتها .

#### القصل الخامس

### القواعد الخاصة بالغش والتلف الدنظى وعدم التجانس

هادة ٧٧ : يكون التعامل في القطن " زهرا / شعرا / مخلفات " بيعا وشراء وفقا لمقتضيات حسن النية وعلى أساس الوضع المعبر عن حالته الحقيقة .

ولا يجوز اللجوء إلى غش القطن ومخلفاته بالصورة التي يقرئب عليها تغيير حقيقة حالته كما أو وزنا أو عدا أو صنفا أو رثبة أوا كانت الصورة التي عليها سواء كان معبأ أو غير معباً بداخل المخازن أو خارجها .

ويعتبر القطن مفشوشا إذا احتوت بالات أو أكياس اللوط الواحد المحزومة والمهيأة للتسليم على أكثر من رتبة كاملة أو أكثر من صنف ، أو إذا احتسوى الكيس على مواد غريبة تؤثر في صفات القطن أو وزنه .

ويعتبر القطن تالفا اذا لعتوى على ما يؤثر على خواصه أو صفاته الغزاية ويؤدى اللى تلفه ، كزيادة نسبة الرطوبة أو تعرض القطن الغرق أو للحريق بسبب سوء التغزين ،

ويعتبر القطن غير متجانس " مركبا " اذا لعتوى اللوط على بالات أو أكياس مختلفة الرئبة ،

مادة ٧٣ : يحق أمكتب اللجنة العامة بالمحافظة المنتجة القطن اجراه تغتيش مفاجئ على صفقات بيع القطن ومخلفاته ، التأكد من جدية الصفقة وعدم لحتوافها على أقطان غير مطابقة للمواسفات الواردة بالحقد أو أقطان منشوشة أو غير متجانبة . ٨٨٩ ..... تجارة داخلية

صلاة ٢٤ : على مكتب اللجنة العاسة بالمحافظة اخطار فرع هيئة التحكيم واختبارات القطن المختص بالحالات التي يثبت فيها وقوع الغش أو التلف أو عدم التجانس لاتخاذ الملازم حيال المخالفة .

مادة ٢٥ : عند اكتشاف غش أثناء تفريغ القطن بالتضريبة يكون للمشنرى الحق في طلب اثبات حالة القطن بمعرفة لجنة تشكل من فراز هيئة التحكيم واختبارات القطن بالمحلج ومدير المحلج أو من ينوب عنه وفراز المحلج والقباني وبحضور البائع ، وفي حالة عدم حضوره رغم لخطاره يعتبر قرار اللجنة نافذا في حقه .

مادة ٣٦ : إذا تبين عند اجراء عملية الخبرة عدم انتظام رتب القطن داخل الكيس الواحد بحيث يحتوى على أقطان تختلف رتبتها عن الرتبة المتفق عليها بما يقل عن رتبة كاملة ، أعتبر القطن الذي بداخله غير متجانس ، واعتبرت رتبة القطن هي الرتبة الدنبا .

# القصل السادس

### لحكام عامة

مادة ٧٧ : يشرف مكتب اللجنة العامة بالمحافظة على الاسواق التابعة لها بصفة مستمرة ومنتظمة بما يكفل مسلامة القطن ومخلفاته وصحة التحافدات وانتظام السوق وعدم وجود ما يعبق حركة التعامل بالمخالفة لاحكام القانون والقواعد المنفذة له بأى وجه من الوجوه .

مادة ٢٨ : يجوز لكل تاجر أن يغرض عنه في التوقيع على المقود مندوبا أو أكثر بشرط أن يخطر مكتب اللجنة العاصة بالمحافظة في أول كل موسم بأسماه المندوبين المغوضين ، وتثبت هذه التقويضات بسجل يعد بمكتب اللجنة العامة بالمحافظة الهذا الغرض ، ويوقع عليه كل من التاجر الأصيل ومندوبيه المفوضين ، كما يجوز أن يكون التفويض بتوكيل موثق بالشهر المقارى ،

ويجب على المندوب عند التعاقد الثبات اسم التلجر الأصول وبيان صفته كوكيل عنه في العقد ، ويكون التلجر مسئولا عن تصرفات مندوبيه في حدود الوكالة ،

مادة ٧١ : على مكتب اللجنة العامة بالمحافظة أن يعلن بلوحة الإعلانات أسماء التجر والمندوبين المفرضيان عنهم ، كما تثبت أسماء المندوبين الذين تركوا العمل بكثف آخر بذات اللوحة مع رفيع أسمائهم من الكثف الأول ، ويوقع رئيس المكتب أمام من رفعت أسماؤهم .

مادة ٣٠ : تتحمل اللجنة العامة مصروفات مكتب مندوب الحكومة لديها .

# وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قرار وزارى رقم ٥٧ ؛ اسنة ٥٩٥ (١)

# وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٩٤ في شأن إصدار قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٩٤ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم تجارة القطن في الداخل ؛

وبناء على ما عرضه السيد رئيس اللجنة العامسة انتظيم تجارة القطن في الداخل بشأن الموقف في المومم القطني ٩٥ / ١٩٩٦ ؛

#### فرر

صادة ١ - " مستبدلة بالقرار ٧٦٣ لسنة ١٩٩٥ " بحظر على المتعاملين في الأقطان الخاضعين لأحكام القانون رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه والاتحته التتقييبة الاحتفاظ بأى كمية من الأقطان الشعر المحلوجة غير المرتبط عليها للتصدير أو للمغازل المحلية بعقود موثقة ومسجلة بالجهات الرسمية المختصة لمدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ طجها.

مادة ٢ - على مديرى المحالج إخطار رئيس اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن بالدلخل بمقر اللجنة العامة بالإسكندرية ، وكذا المكتب الفرعى للجنة العامة بالمحافظة الوقع في دائرتها المحلج ، وذلك في أيام ١٥ ، ٣٠ من كل شهر ببيان بالأقطان الشعر المحلوجة غير المرتبط عليها للمغازل أو التصدير والتي مضى على حلجها أكثر من ثلاثين يوما واسم ومقر الحائز لها .

<sup>(</sup>١) قرقائع المصرية - الجد ١٧٨ في ١٠ / ٨ / ١٩٩٥ .

مادة ٣ - إحالة حاذرى الأقطان الشعر المخالفين إلى مجالس التأديب المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتنظيم تجارة القطن في الداخل ، ويطبق بشأنهم العقوبات الواردة في المادة ٣٤ منه أو اتخاذ إجراءات تقديمهم للمحاكمة طبقاً للمادة ٤٧ من هذا القانون بحسب الأحوال .

مادة ؛ - تخطر وزارة الزراعة بالمحالج المخالفة والتى لم نقم بالتبليغ فى المواعيد المحددة للنظر في سحب ترخيص تشغيلها .

مادة ٥ - على اللجنة العامـة انتظيم تجارة القطن في الداخـل والمكانب الفرعيـة لها وسائر الجهات الأخرى تنفيذ هذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

صدر فی ۳۰ / ۷ / ۱۹۹۰

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمود

# للقسم الثانى فى العلامات والبيئات التجارية وزارة التجارة والتموين قرار وزارى رقم ٣٧١ لمسنة ١٩٩٦ <sup>(١)</sup>

# وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الصادرة بالقولو الوزارى رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٣٩ المفاص بالمعلامات والبيانات التجارية .

وعلى مذكرة مصلحة التسجيل التجاري المؤرخة ١٩ / ١٩٩٦/٩ .

#### قرر

مادة أولى - تعل بعض نصوص اللائحة التنفيذية القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢٩٣٩ لسنة ١٩٣٩ على النحو التالى :

### (١) تعدل الفقرة الأولى من المادة الثالثة لتصبح:

يقدم طلب تسجيل العلامة إلى مدير الإدارة على الاستمارة المعدة لذلك بواسطة صاحب الشأن أو من ينوب عنه .

# (٢) يعل البند الثاني من المادة الثامنة ليصبح:

إذا كان الطالب شركة فترفق بطلب التسجيل مستخرجا من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرجا رسميا من عقد تأليفها أو صورة ضوئية من أيهما موقعا عليها من مقدم الطلب بمسؤليته عن صحة ما تتضمنه من بيانات.

كما يضاف الى المادة الثامنة بند تحت رقم " ٤ " يكون نصه :

يجوز لمقدم الطلبب أن يتعهد بتقنيسم المستندات المطلوب ارفاقها بطلب التسجيل

<sup>(</sup>١) الرَكْتُم ليمبرية – العد ٢٢٠ في ٢٩٩٦/١/٢٩ .

خلال مهلة لا نتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب وإلا أعتبر الطالب متنازلا عـن طلبه .

# (٣) تعل الفقرة الثانية من المادة الخامسة والعشرين لتصبح:

وإذا كان الطالب شركة فترفق بالطلب أيضا مستخرجا من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرجا رسميا من عقد تأليفها أو صورة ضوئية من أيهما موقعا عليها من مقدم الطلب بمسؤليته عن صحة ما تتضمنه من بيانات

مادة ثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة والثموين دكتور/ أحمد أحمد جويلي ۸۹۲ محمد محمد و معادم و المغالبة

# القسم الثلث فی السجل التجاری قلاون رقم ۹۸ نسنة ۱۹۹۱ یتحیل بعض أحکام القلاون رقــــم ۳۴ لسنة ۱۹۷۳ فی شیأن السجل التجاری <sup>(۳)</sup>

ياسم الشعي

# رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

## المادة الأولى

يضاف للى العادة ٤ من القانون ٣٤ لعنة ١٩٧٦ في شأن العسجل التجاري ، بند جديد برقم ٤ نصمه الأتي :

 الأجانب المزاولون لنشاط التصدير وفي حدود هذا النشاط سواء أكانوا أفرادا أو شركاء في شركات أشخاص أو أموال أيا كانت أنصبتهم في رأس المال.

### المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

" الموافق ٣٠ يونيه سنة ١٩٩١ م "

حستى ميارك

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – الحد ٢٥ مكرر ( ب ) في ١٩٩٦/١/٢٠ . .

# وزارة التجارة والتموين قرار وزاري رقم ٣٥٤ لمئة ١٩٩٦ (١)

### وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٤ أسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري .

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار .

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٦ لمسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لمسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري .

وعلى موافقة مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ١٩٩٦/٩/١١ بتيسير وخفض إجراءات القيد بالسجل التجارى وتسجيل الشركات لتتشيط حركة التجارة في مصر ولزالة المعرفات دعما للنشاط الاستثماري في المجالات التجارية .

وعلى مذكرة مصلحة التسجيل التجارى بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٢ .

## قرر

مادة أولمى - يتمين عند القيد بالسجل التجارى للشركات والأفراد وغير المصرييــن إعمال التيسيرات الاتمية :

 ا عتبار الموافقة على تأسيس الشركات سواء المسادرة من مصلحة الشركات أو من الهيئة العامة للاستثمار موافقة نهائية ويكتفى بها اللقيد في السجل التجاري دون الحاجة إلى موافقة الأجهزة الأمنية.

٢ - تقوم مصلحة التسجيل التجارى بالاستعلام مباشرة عن غير المصريين بصفة عامة ويلغى الاستعلام عن طريق الرقابة والأبحاث بوزارة الاقتصاد.

٣ - تقتصر المستندات المطلوبة للقيد بالسجل التجاري على ما يأتي :

<sup>(</sup>١) الركائع المصرية - العد ٢١٣ في ٢١/٩/٢١ .

### (أ) للتلجر الفرد:

ترخيص مزاولة التجارة من الغرفة التجارية .

صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية .

(ب) لشركات الأشخاص " تضامن - توصية بسيطة "

ترخيص مزاولة التجارة من الغرفة التجارية .

عقد تأسيس الشركة .

صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية للشركاء .

(ج) لشركات الأموال " مساهمة - توصية بالأسهم - ذات المسئولية المحدودة " :
 عقد تأسيس الشركة .

القرار الوزارى بتأسيس الشركة بالنسبة للشركات التى تطرح أسهمها للاكتشاب العام .

ترخيص مزاولة التجارة من الغرفة التجارية .

موافقة الهيئة العامة لسوق رأس المال في حالة الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وشركات التوصية بالأسهم.

 3 - تسرى التوسيرات المشار إليها على قيد غير المصربين " تاجر فرد - شركات أشخاص - شركات أموال " .

مادة ثلثية – يلغى أى نسس ورد باللائحة التنفيذية – الصادرة بالقرار الوزارى رقم 141 لمنة 1971 يخالف ما ورد بهذا القرار .

مادة ثالثة ~ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزیر التجارة والتموین دکتور/ أحمد أحمد جویلی

### تربية وتطيم

القسم الأول - في قانون التعليم والقرارت المنفذة له .

القسم التساقس - في الجمعيات التعاونية التعليمية .

القسم الثالست - في صندوق دعم وتعويل المشروعات التعليمية .

القسم الرابسع - في نظام التأمين الصحى على الطلاب.

القسم الخامس - في محو الأمية وتعليم الكبار .

القسم السادس - في نقابة المهن التعليمية .

٨٩٦ ..... تربية وتطيم

# القسم الأول فى قلون التعليم والقرارات المنفذة له تعييلات أحكام قلون التعليم رقم ١٣٩ أسنة ١٩٨١ <sup>(١)</sup>

مادة ٤ : " مستنطق بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ "

تكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي ، على النحو التالى :

ثمانى سنوات للتعليم الأساسى الإلز لمى اعتبارا من العام الدراسى ٨٨ / ١٩٨٩ ويتكون من حلقتين " الحلقة الابتدائية " ومدتها خمص سنوات و " الحلقة الإعدادية " ومدتها ثلاث سنوات .

ثلاث سنوات للتعليم الثانوي " العام والفني " .

خمس سنوات للتعليم الفني المتقدم ودور المعلمين والمعلمات.

مادة ١٤ : " مستبدلة بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ "

بمراعاة ما ورد في هذا القانون من أحكام خاصة ، يحدد وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي شروط اللياقة الطبية القبول في مختلف مراحل التعليم ، ونظم الامتحانات وقواعد النجاح وفرص الرسوب والإعادة ، والحوافر التنجيعية للتلميذ ، ونظام التأديب والعقوبات التي توقع على التلاميذ ، ونحوان إلغاء الامتحان أو الحرمان منه ، ونظام إعادة القيد ، على أن يتضمن هذا النظام فرض رسم يقدره وزير التعليم لإعادة قيد التلميذ المفصول ، وفقا لما هو وارد في المادتين ٢٤ ،

تسرى أحكام هذا القانون على من يكون مقيدا اعتبارا من العام الدراسي ٩٤ / ١٩٩٥ بالصف الثاني بالتعليم الثانوي العام .

ويستمر العمل بالقواعد المعمول بها قبل العمل بهذا القانون ، على الطلاب المقيدين بالصف الثاني الثانوي في العام الدراسي ٩٣ / ١٩٩٤ ، والمقيدين بالصف

 <sup>(</sup>۱) عطت أمكام كنائون التطبيع بالقنائون رقم ۲۲۳ استة ۱۹۸۸ (الجريدة الرسمية المدد ۲۷ فـي
 ۱۹۸۸/۷/۷ (القانون رقم ۲ استة ۱۹۹۶ (الجريدة الرسمية العدد ۲ تابع أي ۲۰ / ۱ / ۱۹۹۲)

الثالث الثانوى فى العامين الدراســيين ٩٣ / ١٩٩٤ ، ٩٤ / ١٩٩٥ ، وذلك حتى نهاية العام الدراسي ٩٦ / ١٩٩٧

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يرخص وزير التعليم للطلاب الذين استنفذوا عدد مرات التقدم لإمتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العاسة قبل العمل بهذا القانون ، فحى التقدم للامتحان مرة أخرى أو أكثر على أن يتحمل الطالب رسما قدره مائة جنيه كل مرة .

ملاة ١٥ : " مستبدلة بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ " .

التعليم الأماسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، متزتر الدولة بتوفيره لهم ويلزم الأباء أو أولياء الأمور بتتفيده ، وذلك على مدى ثماني سنوات ، ويتولى المحافظون كل في دائرة اختصاصه إصدار القرارات الملازمة التنظيم وتنفيذ الإزام بالنسبة للأباء وأوليهاء الأمور على مستوى المحافظة ، كما يصدرون القرارات الملازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسي في المحافظة، ويجوز في حالة وجود أماكن النزول بالسن إلى خمس سنوات ونصف ، وذلك مع عدم الإخلال بالكثافة المقررة القصل .

مادة ١٨ : " مستبدلة بالقانون رقم ٢٣٣ أسنة ١٩٨٨ " .

يعقد امتحان من دورين على مستوى المحافظة في نهاية مرحلة التعليم الأساسى الإنزامي ، ويمنح الناجحون فيه شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى ، ويصدر بنظام هذا الأمتحان قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى التعليم قبل اللجامعي ، ويجوز لكل من أتم الحلقة الابتدائية وأظهر ميولا مهنية أن يستكمل مدة الإلزام بالتعليم الأملسي بالالتحاق بمراكز التعريب المهني أو بمدارس أو فصسول إعدادية مهنية وفقا للنظام الذي يضعه وزير التعليم بالاتفاق مع الجهات المعنية .

ويمنح خريجو هذه المراكز أو المدارس أو الفصول من المديرية التعليمية شبهادة في التعليم الأساسي المهني .

ويجوز لحاملي هذه الشهادة الالتحاق بالتعليم الشاتوي الصنباعي أو الزراعي ، وذلك وفقا للقواعد التي يضعمها وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى التعليم قبل الجامعي.

مادة ۲٤ : " مستبدلة بالقانون رقم ۲۳۳ لسنة ۱۹۸۸ "

يجوز للطالب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصنف وبما لا يجاوز مرتين في المرحلة كلها .

ويجوز لمن فصل بسبب استفاد مرات الرصوب التقدم من الخارج لامتحان الصف الذي بلغه وفق القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، على أن يودى الطالب رسم امتحان ، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليبه ، بعد أداء رسم إعادة القيد ، ويصدر وزير التعليم قرارا بتحديد كل من الرسمين ، ويما لا يقل عن عشرة جنيهات ولا يجاوز عشرين جنيها

مادة ٢٦ : " مستبدلة بالقانون رقم ٢ أسنة ١٩٩٤ " (١)

تتكون مقررات الدراسة في التعليم الثانوى العام من مواد اجبارية ومواد اختيارية، ويصدر بتحديد هذه المواد وعدد المواد الاختيارية التي يتعين على الطالب أن يجتازها بنجاح، قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي وموافقة المجلس الأعلى للجامعات •

ملاة ٧٨ : " مستبدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٤ "

مع عدم الاخلال بحكم المدة ٢٣ من هذا القانون يجرى الامتحان للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين ، الأولى في نهاية السنة الثانية والأخرى في نهاية السنة الثالثة .

ويسمح للطالب في نهاية كل مرحلة بالتقدم للامتحان في المواد المقررة بها وذلك في امتحان واحد أو الثين •

ويسمح بالتقدم للامتحان في كل صادة من المواد لكل من أتم دراسة المناهج المقررة لها بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة ، ويجوز للجالب التقدم لهذا الامتحان من الخارج وفقا للضوابط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ،

ويحدد وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي المواد التي يجرى الامتصان فيها بالنمبة لكل مرحلة ومناهجها وخططها وتنظيم الامتحانات، وشروط وضواب طلقتم السها وتحديد النهابات المعضرى والكبرى لدرجات المواد

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية ﴿ العدد ٣ تابع (١) في ٢٠ يتأبر ١٩٩٤ -

الدراسية •

وفى جميع الاحوال يؤدى كل من يتقدم للحصول على شهادة لتمام الدراسة الثانوية العامة رسما لا يجاوز ثلاثين جنيها ، يحدد وزير التعليم ،

ويمنح الناجعون في جميع المواد المقررة للدراسة في المرحلتين المشار البهما في الفقارة الأولى من هذه المادة شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ، ويحمس الطالب في نتيجة الثانوية العامة أعلى الدرجات التي حصل عليها في سنتين متاليتين تم اجتيازهما بنجاح . ما لم يكن بينهما فاصل بسبب وقف القيد أو عدم دخول الامتحادات في مادة أو أكثر لعذر مقبول ، ويحدد وزير التعليم بقرار منه شروط وقف القيد وقواعد تتظيم قبول الاعذار ،

مادة ٢٩ : " مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ "

استثناء من حكم المادة ٢٤ من هذا القانون ، ومع مراعاة الفقرة الإخيرة من المادة السابقة ، يحق للطالب أن يتقدم لاعادة الامتحان في المواد التي رصب فيها أو التي يرغب في تحسين درجاتها أو في أي مواد أخرى يرغب التقدم اللها من جديد لأي عدد من الامتحانات ، على أن يودى رسم دخول الامتحان اللذي يصدر بتحديده قرار من وزير التعليم بمراعاة عدد مرات دخول الامتحان والمواد التي يمتحن فيها وذلك بما لا يجاوز مائتي جنيه ، للتقدم للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ،

مادة ٣٦ : " مستبدلة بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ "

يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي الفني امتحان عام من دورين يعنح الناجحون فيه " دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث " ويحدد فيه نوع التخصص ، ويسمح بالثلام لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسما قدره خمسة جنيهات ،

ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم لمه والنهايات الكبرى والصغرى بدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى التعليم قبل الجامعي،

ولا يسمح بالنقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ومع ذلك يجوز للطالب

٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، تربية وتطيم

التقدم للامتحان من الخارج مرة رابعـــة على أن يؤدى في هذه الحـــالة رسمـــا قدر ه " خمسون جنيها "

مادة ٢١ : فقرة ثانية : " مستبدلة بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ "

ويسمع بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في السفوف الخمسة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة ويؤدى كل من يتقدم لهذا الامتحان رمسما قبره خمسة جنيهات ، ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والفتات الكبرى والصغرى ادرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ،

فَقَرَةَ ثَالِثَةً :

ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ، ويجوز المطالب أن ينقدم للامتحان من الخارج مرة رابعة ، على أن يؤدى في هذه الحالة رسما قدره "خمسون جنبها "

مادة 10 : " مستبدلة بالقانون رقع ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ "

يجوز للطالب أن يعيد الدراسة مرة ولحدة في الصف وبما لا يجاوز ثلاث مرات في المرحلة كلها ويجوز لمن فصل بسبب استنفاد مرات الرسوب النقدم من الخارج مرة ولحدة لامتحان الصف الذي يليه ، وفق القواعد التي يضعها وزير التعليم ، على أن يؤدي رسما للامتحان ، فاذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه بعد أداء رسم اعادة القيد ، ويصدر وزير التعليم قرارا بتحديد كل من الرسمين يما لا يقل عن عشرة جنيها ،

# وزارة التربية والتطيم أرار وزارى رقم ٨٩ اسفة ١٩٨٧ يتربغ ١٠ /٩/٥/١٠ في شأن بعض الأحوال الخاصة بالقاء الامتحان أو تأجيله (١)

## وزير التطيم

بعد الاطلاع على قانون نظام الحكم المحلى المبادر بالقانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٧٩ وتحديلاته ؛

وعلى قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراه رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بــإصدار اللائهــة التنونية تناون نظام المحكم المحلى ؟

وعلى موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجسامعي بجلسته المنعقدة بتساريخ ١٩٨٧/٥/١٠

#### قرر

مادة ١- مع عدم الإخلال بأية عقوبة جنائية ، أو بالقرارات الصادرة في شأن أموال إلغاء الامتحان أو الحرمان منه أوتأديب الطلاب ، يجوز بقرار مسبب من وزير التمليم أو المحافظ المختص بحسب الأحوال ، بناء على طلب رئيس لجنة الامتحان وبعد إجراء تحقيق كتابي إلغاء الامتحان أو تأجيله بالنسبة إلى جميع الطلاب والتلاميذ في اللجنة عند وقوع إخلال علم بنظلم الامتحان أو سلامة لجراءاته أو شيوع الغش فيه أو التمكين له بأي وجه سواه وقعت المخالفة من داخل اللجنة أو خارجها .

ويعتبر جميع الطلاب والتلاميذ في اللجنة عند إلغاء الامتحان راسبين في جميع المواد مرة ولحدة بالنسبة إلى السنة التي ألغي امتحانهم فيها ، ما لم ينص القرار الصادر بإلغاء الامتحان على غير ذلك .

ملاة ٢ - ينشر هذا لقرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

<sup>(</sup>١) الرقائع المسرية - العد ٢١٣ في ٢١ سيتمبر ١٩٨٨ .

# وزارة التطيم قرار وزارَى رقم 1۸۵ لمسلة ۱۹۹۰ صَافر بِتَارِيخُ ۱۱ / ۲۱ / ۱۹۹۰

بشأن تطبيق نظام الفصلين الدراسيين بصفوف النقل في كل من الحلقة الإحدادية بمرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي العام (١) وزير التعليم

بعد الاطلاع على قانون التعليم رقم ١٣٩ أسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى القرار الموزاري رقم ١٩٧ لمسنة ١٩٨٩ بشأن تقسيم العام الدراسي إلى فصلين بالتعليم الثانوي العام ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٩ بشأن الإجراءات التتفينية لتطبيق تقسيم المعام الدراسي بالمدارس الثانوية العامة نظام الفصاين ؛

وعلى قرارات المجلس الأعلى التعليم قبـــل الجامعي بجلسته المنعقدة في ٢٥ / ٢ / ١٩٩٠ ؛

وعلى قرارات مجملس مديرى التربيسة والتعليم بجلسته المنعقدة فسى ٢٢ / ٣ / ١٩٩٠ ؛

## قرر المادة الأولى

يقسم المعام الدراسي بالصفين الأول والثـاني من الحلقـة الإعداديـة بمرحلـة التعليم الأساسي ، والصفين الأول والثاني من مرحلة التعليم الثانوى العام إلى فصلين در اسبين - على أن تكون مدة كل من القصلين الدراسيين الأول والثـاني ١٧ أسبوعا ويفصـل بينهما لجازة نصف العام الدراسي لمدة أسبوعين .

يطبق ذلك على الوجه التالي :

أولا - في الصغين الأول والثاني الإعدادي :

١ - تقسم موضوعات الدراسة في جميع الصواد الدراسيسة المقررة على تلاميد

<sup>(</sup>١) قوقائع المصرية – العد ١٩٢ في ٢٦ / ١٩٩٠ .

كل من هذين الصنين الدر اسبين الأول والثاني على النحو العبين في دليل الطالب .

٧ - يؤدى التلاميذ امتحاقا تحريريا يعقد في نهاية فقصل الدراسي الأول فيما تمت دراسته في هذا الفصل من موضوعات ، كما يؤدى التلاميذ امتحانا تحريريا يعقد في نهاية الفصل الدراسي الثاني في موضوعات المنهج التي تمت دراستها في هذا الفصل ، ولا يجوز أن يتضمن هذا الامتحان أمثلة عن موضوعات المنهج التي تمت دراستها في الفصل الدراسي الأول .

تُقوا - في الصغون الأول والثاني الثانوي العلم :

يتم تصنيف المواد الدراسية إلى مجموعتين :

\* مجموعة المواد ذات الصفة الاستمرارية :

وهي المواد التي تتم دراستها طوال العام الدراسي ، وتشمل :

١ - التربية الدينية .

٧ - اللغة العربية .

٣ - اللغة الأجنبية الأولى .

٤ - اللغة الأجنبية الثانية .

٥ - الرياضيات .

٦ – الفيزياء .

٧ - التربية الوطنية .

٨ - التربية الرياضية .

٩ - مجموعة الفنون " التربية الفنية أو التربية الموسيقية " .

 ١٠ - مجموعة المصواد التكاولوجية " المجمال الصنساعي أو الزراعيي أو التجاري أو الاكتماد المنزلي أو العلمية الالكاروني " .

ويتم تضيم موضوعات الدراسة فلتى يتضمنها منهج كل مادة من هذه المواد بين الفصاون الدراسيين الأول والثاني على النعو المبين في دليل الطالب .

مجموعة الموف الدراسية التي تنتهي دراستها في فصل دراسي ولعد :

وتتكون من مجموعتين يفتار الطالب إحداها الدراسة واقنا للاغتيار الموجبه من إدارة المدرسة في كل فصل . And the state of t

## المجموعة الأولى للافتيار وتشمل :

- الأحياء .
- الجغز افيا .

ويخصص اكل مادة ٤ حصص أسوعيا .

المجموعة الثانية للاختيار وتشمل:

- الكمياء . .
- التاريخ .

ويخصص لكل مادة ٤ حصص أسبوعيا .

ويجوز لمديرية التربية والتعليم عند الضرورة القصوى وبعد موافقة وزير التعليم تقسيم موضوعات الدراسة التي يتضعفها منهج كل مادة من مواد المجموعتين بين الفسلين الدراسيين الأول والثاني على النحو العبين في دليل الطالب.

#### المادة الثانية

يتم إعداد دليل للطالب يوزع على الطالب فى بداية العام الدراسى يبين فيه المناهج التى يودى الامتحان فيها فى نهاية كل فصل دراسى مشفوعة بالقواعد التى تحكم خطة الدراسة .

#### للملاة الثالثة

### نظام التقويم والامتحاثات

أولا - في الطقة الإعدادية بمرحلة التعليم الأساسي :

۱ - يخصم ٤٠ ٪ من الدرجة الكلية المادة للامتحان التحريري الذي يعقد في نهاية الفصل الدراسي الأول " بدون نهاية صغرى " ، ٤٠ ٪ من الدرجة الكلية المادة للامتحان التحريري الذي يعقد في نهاية الفصل الدراسي الثاني .

وتتم امتحانات كل من الفصاين الدراميين على مستوى المدرسة وتحت اشراف الإدارة التعليمية .

 ٢ - يخصص ٢٠ ٪ من الدرجة الكلية للمادة لتقييم أعمال التلميذ خال العام الدر اسى توزع على النحو التألى:

١٠ ٪ للمناقشة والاختبارات الشُّفهية والأتشطة للمختلفة للمادة والنواحي السلوكية.

الْ الله والمالي والمالية والم

١٠ ٪ لامتحانين تحريريين يعقدان في نهاية شهرى أكتوبر والوقمين بالنسبة للفصل اليراسى الأول ، وفي نهاية شهرى مارس وأيريك بالنسبة للقصل الدراسي الثاني وتكون الدرجة هي متوسط درجات هذه الامتحانات .

وإذا تخلف التلميذ عن أى من الاختبارات التحريرية بغير عذر أو بعذر غير مقبول يعطى "صفرا " ما لم يكن غيلبه بسبب عذر مرضى ثابت أقرته الجهات الطبية المختصة أو بسبب ظرف اجتماعى طارئ حال بينه وبين حضور الامتحان ، وفى هذه الحالة تحذف درجة الاختبار الذى تغيب عنه من المتوسط .

٣ - التلميذ المتعبب بعدر مقبول عن امتحان القصم الدراسي الأول في بعض المواد أو كلها يعقد له امتحان تكميلي في الجزء من المنهج التي تمت در ابسته في هذا الفصل عقب امتحان الفصل الدراسي الثاني .

٤ - يحدد موقف التلميذ نجاحا أو رسويا بعد إضافة الدرجة الحاصل عليها في
 امتحان نهاية كل من الفصلين الدراسيين الأول والثاني إلى درجة أعمال السنة .

- ٥ يعتبر التلميذ ناجحا في نهاية العلم إذا استوفى الشروط الآتية :
- (۱) إذا حصل على النهاية الصغرى على الأقل من درجة كل مادة من مواد الامتحان على حدة .
- (ب) إذا حصل على ٢٥ ٪ على الأقل من درجة لمتحان الفصل الدراسي الثاني في كل مادة من مواد الامتحان .
- (ح) إذا حصل على ٢٥ ٪ على الأقل من مجموع درجتي الامتحالين التحريريين للمادة في الفصلين الأول والثاني .
- د ) إذا حصل على ٥٠٪ على الأقل من المجموع الكلى للدرجات ولا يدخل ضمن هذا المجموع درجات التربية الدينية والمجالات العلمية .

٣ - الدور الثاني : يحد من المقرر بالكامل الميادة الراسيين في عدد من المواد لحد المتحان دور ثان في المقرر بالكامل الميادة الراسيين في عدد من المواد الدراسية أو المجموع الكلي للدرجات ، وكذلك المتخلفين من تلاميد الدور الأول بفصليه " الفصل الدراسي الأول والقصل الدراسي الثاني " عن كل أو يعض المواد بعذر مقبول.

وعند رصد درجات قدور الثاني يراعي الأتي :

- (1) تعتسب درجة لمتحان الدور الثاني من النهاية المطمى للمداة ويستثنى من ذلك الطلاب الذين تغييوا عن امتحان الدور الأول بفصليه الدراسيين " الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني " في بعض المواد أو كلها بعذر مقبول فتصب درجة امتحانهم من ٨٠ ٪ من النهاية العظمي للدرجة وتضاف إليها درجة أعمال السنة .
- (ب) في جالة غياب الطالب بعنر مقبول في الدور الأول ترصد الدرجة التي يحصل عليها الطالب في الدور الثاني فيما تغيب فيه وتضاف إلى المجموع الكلي الدرجات بعد احتماب درجة أعمال السنة .
- (ج) في حالة رسوب الطالب في المجموع الكلي الدرجات ترصد الدرجة التي يحصل عليها في الدور الثاني في المواد التي رسب فيها أو التي اختارها ، ولا يستغيد الطالب من هذه الدرجات الا بالقدر الذي يمكنه من المصدول على الحد الأدنى فقط للمجموع الكلي الدرجات .
- (د) في حالة نجاح الطبالب في المجموع الكلى ورسوبه في مادة أو أكثر -ترصد له النهاية الصنغرى لدرجة النجاح فيما أدى فيه امتحان الدور الثاني إذا تجاوزت الدرجات التي يحصل عليها في الدور الثاني درجة النجاح فيها.
- (هـ) في حالة ما إذا تخلف الطالب في بعض المواد في الدور الاول الأول بعذر مقبل ورسب في بعض المواد التي امتحن فيها واستحق بخول الدور الثاني ترصد له أولا الدرجة التي حصل عليها كاملة في المواد التي تخلف عنها بعذر مقبول وتضاف البيا درجة أعمال المنة فإذا تبين أنه لم يحصل على النهاية الصغرى المجموع الكلي بعد لبضافة درجات الدور الأول فمن حقه أن يستفيد من الدرجات التي حصل عليها في بالتي المحاول المقدر امتحائه فيها في الدور الثاني المحسول على النهاية المسغرى المعامل عليها في هذه المسغرى المجموع الكلي الدرجات مهما تجاوزت الدرجات الحاصل عليها في هذه المواد درجة النباح المقرورة في كل منها .
- (و) لا يضار الطالب بمصوله في الدور الثاني في المادة ككل على درجة أقل من درجة الدور الأول المضاف إليها درجة أصال المنة .
- ٧ يسمح التلاميذ الذين يرسبون في امتحان الدور الثاني بإعادة الدراسة في

نفس الصف ، وفى حالة رسوبهم مرة أخرى وكانت لديهم ميول مهنية يحولون إلى المدارس الإعدادية المهنية فى نفس الصف المناظر فإذا لم تكن لديهم هذه الميول بجوز لهم التقدم للامتحان من الخارج " منازل " فى الصف الذى رسبوا فيه .

٨ - تكون النهايات الكبرى والنهايات الصغرى ونـوع الامتحـان وزمن الإجابـة
 لكل مادة من المواد الدراسية وفقا لما جاء بالجداول المرفقة والمحتمدة منا

٩ - التلاموذ الذين يتقدمون للامتحان من الخارج " منازل " يودون الامتحان في كل من القصلين الدر اسيين ويخصيص ٥٠ ٪ من الدرجة الكلية للمادة لامتحان كل فصل در اسى .

ويشترط فيمن يتقدم للامتحان من الخارج ما يلى :

(أ) بالنسبة لامتحان النقل من الصف الأول الإعدادي العام:

أن يكون حاصلا على ما يفيد نجاحه فى امتحان النقل من الصدف الخامس
 الإبتدائي .

- أن يكون قد مضى عام دراسى واحد على الأقل من تاريخ حصوله على هذه الإفادة.

(ب ) بالنسبة لامتمان النقل من الصف الثاني الإعدادي العام:

- أن يكون قد أجتاز بنجاح امتحان النقل من الصف الأول الإعدادي العام.

أن يكون قد مضى عام در اسى على الأقل من تاريخ نجاهـ فى امتهان النقل
 من الصف الأول الإعدادى العلم .

ثانيا - في التعليم الثانوي العام:

١ - بالنسبة للمواد المستمرة:

يتبع في شأنها ما يأتى:

(أ) تقسيم موضوعات الدراسة بين الفصلين الأول والثناني ولا يمتحن الطنائب في الفصل الأثاني فيما سبق دراسته في الفصل الأول.

(ب) يخصص ٤٠ ٪ من الدرجة الكلية للمادة للامتحان التحريرى الذي يعقد فى نهاية الفصل الدراسى الأول بدون نهاية صغرى ١٠٠ ٪ من الدرجة الكلية للمادة للامتحان التحريرى الذي يعقد فى نهاية الفصل الدراسى الثانى ، وعلى هذا النحو يكون

٨٠٨ - محمد المراجع المستحد الم

لامتحان المادة ورفتان ورقة أولى يمتحن فيها الطالب في نهاية الفصل الدراسي الأول، وورقة ثانية يمتحن فيها الطالب في نهاية الفصل الدراسي الثاني .

( ج ) يحدد موقف الطالب نجاحا أو رسويا بعد إضافة الدرجة الحاصل عليها في امتحان نهاية كل من الفصلين إلى درجة أعمال السنة .

٢ - بالنمبة المواد المنتهية دراستها في أحد القصابين :

يغصب ٨٠ ٪ من الدرجة الكلية المادة للامتحان التحريري الذي يعقد في نهاية الفصل الدراسي الذي تمت دراستها فيه ~ وتحدد درجة الطالب بمجموع درجتي الامتحان التعريري وأعمال المنة .

 ٣ - يضمص ٢٠ ٪ من الدرجة الكلية للمادة لتقييم أعمال الطالب طوال مدة الدراسة موزعة على النحو التالى:

١٠ ٪ للمناقشة والاختبارات الشفهية والانشطة المختلفة للمادة والواجبات المنزلية
 والذواحي السلوكية

۱۰ ٪ لامتحاتین تحریریین یعقدان فی نهایة شهری أکتوبر ونوفمبر بالنسبة للفصل الدراسی الأول و نهایة شهری مارس و أبریل بالنسبة للفصل الدراسی الشانی وتكون الدرجة هی متوسط درجات هذه الامتحانات .

وإذا تخلف الطالب عن أى من الاختبارات التحريرية بغير عذر أو بعذر غير مقبول يعطى " صغرا " ما لم يكن غيابه بمبب عذر مرضى ثابت أقرته الجهات الطبية المختصة أو بمبب ظرف اجتماعى طارئ هال ببنه وبين حضور الامتحان وفى هذه المالة تحذف درجة الاختبار الذي تغيب عنه من المتوسط.

٤ - الملاب المتخافرن عن أداء لمتحان الفصل الدراسي الأول في أي من المواد المستمرة بخر مقبول يؤدون الامتحان في أجزاء المنهج التي تمت دراستها في هذا الفصل عقب استحان الفصل الدراسي الثاني .

 م - تكون امتحانات كل من الفصليين الدر اسيين على مستوى المدرسة وتحت إشراف الإدارة التعليمية.

٣ - يعتبر الطالب ناجحا في نهاية العام في الصغين الأول والشاني الشانوي العام فذا استوفي الشروط الأكنية :

 إذا حصل على النهاية الصغرى المقررة على الأقل لدرجة كل مادة من مواد الامتحان.

- إذا حصل على ٢٥ ٪ على الأقل من درجة الامتحان التعريري لكل مادة من مواد الامتحان بالنسبة للمواد المنتهية وعلى ٢٥ ٪ على الأقل من مجموع درجتى الامتحان التعريري في القصلين الدراسيين الأول والثاني بالنسبة للمواد المستمرة.
- إذا حصل على ٢٥ ٪ على الأقل من درجة الامتحان التحرير ى للفصل
   الدراسي الثاني لكل مادة من مواد الامتحان بالنسبة للمواد المستمرة.
- إذا حصل على ٥٠ ٪ على الأقل من مجموع النهارات الكبرى لدرجات مواد
   الامتحان ، ولا يدخل ضمن هذا المجموع درجات المواد التي لا تضاف إلى المجموع الكلى والموضحة بالجداول المرفقة والمعتمدة منا .

### ٧ - الدور الثاني :

يسمح للطالب الراسب في استحان المواد ذلت الصفة الاستمرارية أو السواد التي تنتهي دراستها في فصل دراسي واحد بدخول استحان الدور الثاني الذي يعقد في شهر أغسطس وفقا للقواعد الآتية:

### (أ) الغنات المسموح لها بدخول امتحان الدور الثاني:

الطالب الراسب في لمتحان الدور الأول بفصايه الدراسيين " الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني " فيما لا يزيد عن ثلاثة مواد أو ثلاثة مجموعات مواد ولا تحتسب المواد التي لا تضاف إلى المجموع الكلي ضمن هذه المواد .

المتخلفون عن أمتحان الدور الأول بفصلية الدراسيين " الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني " عن كل أو بعض المواد بعذر مقبول وتعامل مجموعة المواد معاملة المادة الواحدة .

# ( ب ) بالنسبة لمجموعة المواد يتبع الأتى :

إذا حصل الطالب على ٤٠ ٪ على الأقل من مجموع درجات فروع المجموعة ، ولم يحصل على ٣٠ ٪ على الأقل من النهاية الكبرى لأجد فروع المجموعة يؤدى المتحان الدور الثاني في الفرع الذي رمب فيه .

إذا لم يحصل الطالب على ٤٠٪ على الأقل من مجموع درجات فروع المجموعة

#### فإما إنه:

 ا - قد حصل على ٣٠ ٪ على الأقل من النهاية الكبرى في كل فرع من فروع المجموعة فيكون له أن يختار فرعا أو أكثر من فروع المجموعة يؤدى فيها امتحان الدور الثانى .

۲ - لم يحصل على ٣٠ ٪ على الأقل من النهاية للكبرى فى أى فرع من فروع المجموعة فيؤدى لمتحان الدور الثاني فى الغروع التى رسب فيها ، وله أن يختار فرعا آخر أو أكثر من فروع المجموعة لتكملة النهاية الصغرى للمجموعة .

# ( ج ) عند رصد درجات الدور الثاني يراعي الآتي :

- تحتسب درجة امتحان الدور الثانى من النهاية العظمى المادة ويستثنى من ذلك الطلاب الذين تغييوا عن امتحان الدور الأول بفصليه الدراسيين " الفصل الدراسى الثانى " فى بعض المواد أو كلها بعذر مقبول فتحسب درجة امتحانهم من ٨٠ ٪ من النهاية العظمى للدرجة وتضاف إليها درجة أعمال المنة .

في حالة غياب الطالب بعذر مقبول في الدور الأول ترصد الدرجة التي يحصل
 عليها الطالب في الدور الثاني فيما تغيب فيه وتضاف إلى المجموع الكلى للدرجات بعد
 لحتماب درجة أعمال المنة .

 في حالة رسوب الطالب في المجموع الكلى الدرجات ترصد الدرجة التي يحصل عليها في الدور الثاني في المواد التي رمب فيها أو التي اختارها ، ولا يستفيد الطالب من هذه الدرجات إلا بالقدر الذي يمكنه من الحصول على الحد الأدنى فقط المجموع الكلي الدرجات .

فى حالة نجاح الطالب فى المجموع الكلى ورسوبه فى مادة أو أكثر - ترصد
 له النهاية الصغرى الدرجة النجاح فيما أدى فيه امتحان الدور الثانى إذا تجاوزت
 الدرجات التى يحصل عليها فى الدور الثانى درجات النجاح فيها .

 في حالة ما إذا تخلف الطالب في بعض المواد في الدور الأول بعذر مقبول ورسب في بعض المواد التي امتحن فيها واستحق دخول الدور الثاني ترصد لمه أو لا الدرجة التي حصل عليها كاملة في المواد التي تخلف عنها بعذر مقبول وتضاف إليها درجة أعمال المنة - فاذا تبين أنه لم يحصل على النهاية الصغرى المجموع الكلى بعد تربية وتعليم ......

إضافة الدور الأول - فمن حقه أن يستفيد من الدرجات التى حصل عليها في باقى المواد المقرر امتحانه فيها في الدور الثاني الحصول على النهاية الصغرى المجموع الكل الدرجات مهما تجاوزت الدرجات الحاصل عليها في هذه المواد درجة النجاح المقررة في كل منها .

- (د) تكون أسئلة الدور الثاني شاملة لجميع أبواب المنهج.
- ( هـ ) لا يضار الطالب بحصوله في الدور الثاني في المادة ككل على درجة أقل من درجة الدور الأول المضاف اليها درجة أعمال السنة .
- ٨ الطلاب المتقدمون لامتحانات النقل من الخارج يودون الامتحان في كل من الفصلين الدراسيين ويخصص ٥٠ ٪ من الدرجة الكلية للمادة المستمرة لامتحان كل فصل دراسي ، ويكون امتحانهم تحت إشراف الإدارة التعليمية وأمام إحدى المدارس الرسمية .

ويشترط فيمن يتقدم المتحان النقل من الخارج ما يأتى :

- (١) أداء الرسم المقرر لدخول الامتحان .
- (ب) بالنسبة لامتحان النقل من الصف الأول إلى الصف الثاني:
- أن يكون حاصلا على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى أو ما
   يعادلها
- أن يكون قد مضى عام دراسى واحد على الأقل من تاريخ حصوله على الأشاهدة المذكورة.
  - ( ج ) بالنسبة لامتحان النقل من الصنف الثاني إلى الصف الثالث :
  - أن يكون قد اجتاز امتحان النقل من الصف الأول إلى الصف الثاني .
- أن يكون قد مضى عام دراسى على الأقل وعامان على الأكثر من تاريخ اجتيازه امتحان النقل من الصف الأول إلى الصف الثانى ، وإذا وجد فارق زمنى أكثر من ذلك على الطالب أن يثبت أنه لم يسبق له النجاح من الصف الثانى إلى الصف الثالث من المديرية التعليمية أو الإدارة التعليمية التي نجح أمامها من الصف الأول إلى الصف الثانى .
  - (د) يؤدى الطالب الامتحان في المنهج المقرر في ذات عام تقدمه للامتحان.

وتطيم	ا مىنىيە ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،	517
-------	--	-----

 ٩ - تكون النهايات الكبرى والسنغرى ونوع الامتحان وزمن الإجابة لكل مادة من المواد الدراسية وفقا لما جاء بالجداول المرفقة والمعتمدة هنا (")

الممادة الرابعة - على جميع الجهات المختصمة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل بـ اعتبارا من العام الدراسي ٩٠ / ١٩٩١ وينشر في الوقائع المصرية ،

وزير التعليم دكتور / أحمد فتحى سرور

<sup>(</sup> ١) لم تنشر الجداول اكلفاه ينشرها في الوكائع المصبرية •

### وزارة التطيم

# قرار وزاری رقسیم ۲۰۵ نسسیهٔ ۱۹۹۰ بشأن تشاء مدارس تجربییهٔ ثقویهٔ مهنیهٔ (۱)

### وزير التطيم

بعد الاطلاع على قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨ بشأن انشاء مدارس إعداديــة مهنيــة في المحلقة الثانية من التعليم الأساسي ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٤ لمسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد الالتصاق بمدارس وزارة التربية والتعليم ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للتطيم قبل الجامعي في اجتماعـــه بتـــاريخ ١٤ / ٨ / ١٩٨٩ ؛

# قرر المادة الأولى

تنشأ مدارس تجريبية ثانوية مهنية صناعية وزراعية مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يمنح الطلاب الناجحون في نهاية الصف الثالث بها شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية الصناعية أو الزراعية نظام السنوات الثلاث " إعداد مهني " موضحا بها نوع المهنة أو التخصيص .

#### المادة الثانية

تهدف هذه المدارس إلى إعداد العمالة الحرفية الماهرة في المجالات الصناعية والزراعية للإسهام في المجالات المختلفة العمل والإنتاج مع تزويد خريجيها بقدر مناسب من المعلومات التقافية .

#### المادة الثالثة

يقبل بالمدرسة التجريبية الثانوية المهنية التلاميذ الحاصلون على شهادة إنسام مرحلة التعليم الأساسي " إعداد مهني" .

<sup>(</sup>١) الرقائم المصرية ~ العد ١٧٧ في ٨ / ٨ / ١٩٩٠ .

٩١٤ ..... تړپية وتعليم

### المادة الرابعة

يشترط فيمن يقبل بالصف الأول بالمدارس التجريبية الثانوية المهنية ما يأتى:

 ان يكون حاصلا على شبهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى من المدارس الإعدادية المهنية في العام الدراسي السابق لعام الالتحاق.

٢ - ألا يزيد السن في أول أكتوبر عن ثمانية عشرة عاما ويمكن التجاوز عن السن في حدود سنة أشهر بالزيادة إذا وجدت أماكن خالية بعد استيعاب الأصغر سنا والمستوفين للحد الأدنى للدرجات.

٣ - أن يكون لاتقا من الناحية الصحية والبدنية وفقا للشروط المقررة .

#### الملاة الخامسة

تسير الدراسة في هذه المدارس وفقا للخطط الدراسية المرفقة <sup>(1)</sup> والمعتمدة منا . المادة الساسمة

يطبق على هذه المدارس وطلابها قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٨ والقرارات الوزارية المنفذة له .

#### المادة السابعة

على جميع الجهات المختصمة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ٩٠ / ١٩٩١ ، وينشر في الوقائع المصرية ،

<sup>(</sup>١) لم تكثر الخطط الدراسية لكافاء ينشرها في الوقائع المصارية ٠

# قرار وزير التربية والتطيم قرار وزارى رقم ۲۶ استة ۱۹۹۳

بشأن قواعد الحساق الطلاب الواقدين بالمدارس المصريسة والمنح الدراسية لسهم والحساق الطلاب المصريين العائدين من الخسارج بالمدارس المصرية(١)

وزير التطيم

بعد الاطلاع على قانون التعليم رقم ١٣٩ أسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٧١ بشأن مناظرة صفوف النقل في الدول العربية بنظائرها في جمهورية مصر العربية وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٦ لمسنة ١٩٨٥ بشـأن تتظيم واختصاصـــات ومسئوليات أجهزة الديوان العام لوزارة التربية والتعليم ، وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد الالتماق بمدارس وزارة التربية والتعليم وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٩ بشأن قواعد للحاق الطلاب الوافدين وتحديلاته و الطلاب المصربين العائدين من الخارج والمنح الدراسية الطلاب الوافدين وتحديلاته و طلى القرار الوزارى رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩١ بشأن تحديد الرسوم ومقابل الخدمات الإجتماعية والتأمينات التى تحصل من طلبة وطالبات المدارس بمختلف مراحل التعليم ؛

وعلى موافقة مجلس رؤساء القطاعات والإدارات المركزية بجلسة الأثنيان ١٩٩٢/١/١

# قرر المادة الأولى

عند قبول ولمتحسان الطبلاب الواقعيسن ، والطبلاب المصريبيس العبائدين مسن الغسارج بمدارس التعليم العسام والفني ومسا في معتواها ، وعند قيد الطلاب الواقعين

<sup>(</sup>١) قرقائع المصرية في ٢ / ٣ / ١٩٩٢ - العد ٥٤

٩١٦ ..... تربية وتعليم

على منح دراسية بعمل بالقواعد المرافقة لهذا القرار ، والمعتمدة منا .

### المادة الثاقية

يلغى للقرار الوزارى رقم ١٥٥ أمنة ١٩٨٩ بجميع تعديلاته ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

### المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى جميع الجهات المختصمة تتفيذه اعتبارا من العام الدراسي ٩٧ / ١٩٩٣ ،

# وزارة التربية والتطيم قرار وزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩٣ يشأن إنشاء مدارس مصرية خاصسة بمصروفات خارج جمهورية مصر العربية (١)

وزير التطيم

بعد الاطلاع على قانون التطيم رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وتحيلاته بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨ بشأن التعليم الخاص وتعديلاته ؛ وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٠ لسنسسة ١٩٨٩ بشسأن قواعسد الاقتصاق بمدارس وزارة التربية والتعليم " المصرية " ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٤ لمنة ١٩٩٢ بشان قواعد التحساق الطلاب الوافدين والمنح الدراسية المقدمة لهم ، والطلاب المصريين العائدين من الخسارج بعدارس وزارة التربية والتعليم " المصرية " ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٠ اسنة ١٩٨٩ بشأن تتظيم رياض الأطفال التابعة أو الملحقية بسالمدارس الرسيمية والخاصية بمصروفيات " المصريسة " ؟ وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٤٩ لسنية ١٩٩١ بشيأن من القبول برياض الأطفال ، والمدارس الرسمية والخاصة بمصروفات " المصرية " ؟

وعلى قرار مجلس رؤسناه القطاعنات والإدارات المركزينة المنطّنة بشاريخ ١١/١٦ / ١٩٩٢ والمحمد معضره منا ؛

ومراعاة للصالح العام ا

# قرر المادة الأولى

يجوز الترخوص بإنشاء مدارس مصرية خاصة بمصروفات ، لجميع مراحل التطيم قبل الجامعي ، خارج جمهورية مصر العربية بعد موافقة كل من وزارة التعليم ووزارة الخارجية في الدواسة التي تنشأ بها المدرسة ، وفي جمهورية مصر العربية ،

<sup>(</sup>١) •الرقائم المصرية ~ الحد ٢١٢ في ٢١ سيتمبر ١٩٩٣ . -

بشرط أن تتوافر في تلك المدارس جميع الشروط الواردة في هذا القرار . الم**دة الثانية** 

يشترط الترخيص للمدرسة المصرية الخاصة بمصروفات خارج جمهورية مصر العربية ما يلي :

أولا – أن يتم توقيع بروتوكول ثقافى بين جمهوريـة مصــر العربيـة وبيـن الدولـة التى نتشأ بها المدرسة متضمنا ما يلمى :

- (١) عدم إجبار الطلاب المصرييان بتلك الدولة على الانتحاق بهذه المدارس المصرية الخاصة بمصروفات ، وأن يكون لمن يرغب منهم ، الحق فى الالتحاق بالمدارس الرسمية بها وفقا لنظام تلك الدولة .
- (ب) موافقة كل من وزارة الخارجية ووزارة التعليم بكلا البلدين على إنشاء المدرسة ، ووضع نظام كامل بين وزارتى التعليم بهما يضمن الإشراف الكامل على هذه المدرسة .
- ( ج ) تحديد صلاحيات السفارة والمكاتب الثقافية المصرية في تلك الدولة في الإشراف والتوجيه والمتابعة والرقابة على سير الدراسة بالمدرسة ، وعقد الامتحانات واستخراج النتائج ، وكذلك سحب الترخيص الممنوح للمدرسة في حالة مخالفتها مواد البروتوكول .

شاقيا - أن تتعهد المدرسة بتتفيذ جميع أحكام قانون التعليم المعمول به في جمهورية مصر العربية وكذلك جميع أحكام القرارات الوزارية والنظم واللوائح المطبقة فيها وبخاصة فيما يتعلق بنظام وخطط ومناهج الدراسة ونظم التقويم والامتحانات فيما لم يرد فيه نص في هذا القرار ، وتتفيذ المدرسة لجميع القرارات الوزارية والنظم واللوائح الصادرة في شأن التعليم الخاص في جمهورية مصر العربية ، وكذلك جميع أحكام هذا القرار .

ويشترط لسريان الترخيص للمدرسة تتفيذها الفطى لجميع الأحكام الواردة في هـذا القرار .

#### المادة الثالثة

تهدف المدارس المصرية الخاصة بمصروفات خارج جمهورية مصر العربية إلى

### ما يلى:

- (١) تعميق المواطنة المسالحة ادى الطلاب المصريين المقيمين في الخارج عن طريق در استهم مناهج مصرية في مختلف مراحل التعليم العام قبل الجامعي .
- ( ۲ ) التوسير على الطالب المصريب المائدين من الضارج عند التصافهم بالمدارس المصرية في جمهورية مصر العربية جيث يواصلون دراسة ذات المنظومة من المناهج بذات السلم التعليمي .
- (٣) الاستجابة أرغبات أواياه الأمور قمصريين المقيمين في الخارج بإنشاء تلك
   المدارس .

### المادة الرفيعة

يتم قبول التلاميذ المستوفين لشروط القبول المعمول بها في مدارس جمهورية مصدر العربية ، وفقا الأحكام قانون التعليم بها ولتحكام القرارات الوزارية والتظلم المعمول بها في تنظيم الالتحاق بمدارس جمهورية مصدر العربية ، وينبع في قبول الطلاب بهذه المدارس ما يلي :

- (١) يحدد من القبول باعتبار أن يكون حساب السن في أول أكتوبر من العام الدراسي الذي يتم فيه القبول .
- ( ٣ ) تعان المدرسة القواعد العامة لشروط القبول الخاصة بكل مرحلة بالمدرسة بطريقة واضحة ، بما في ذلك مواعيد بده قبول الطلاب ونهايته .
- (٣) يتولى المكتب الثقافي المصبري إعداد نصاذج الاستمارات والبطاقات والنماذج الخاصة بتسيق القبول ، مسترشدا بنظيرتها المستخدمة في جمهورية مصبر العربية .
- (٤) يتم الكشف الطبى على الطلاب المستجدين بمعرفة المدرسة وتحت إشراف المكتب الثقافي المصرى التأكد من لبالتهم الصحية ، وفقا للقواعد المقررة والشأكد من خارهم من الأمراض المحدية .

#### المادة الخامسة

تراعى شروط القبول برياض الأطفال وبكل مرحلة تعليمية ، على الوجه التالى : أولا - رياض الأطفال :

تطبيق قواعد الالتحاق برياض الأطفال المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

ثاتيا - مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه :

(١) الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى:

نقدم طلبات الالتحاق بالصف الأول من الطقة الابتدائية لمن يبلغون سن السادسة ويجوز النزول بالسن عن هذا الحد ، في حدود سنة أشهر في أول أكتوبر من العام الدراسي .

ترفق باستمارة الالتجاق شهادة الميلاد أو مستخرج رمسمى منها وصورتان حديثتان التلميذ .

(ب) الحلقة الإعدادية من مرحلة التعليم الأساسى:

يقبل بالصف الأول من العلقة الإعدادية جميع التلاميذ الناجحين في امتحان الصف الخامس الابتدائي اللذي تعقده الإدارات التعليمية في مصدر أو السفارات المصرية بالخارج " نظام أبنائنا في الخارج " في الدورين الأول والثاني .

ترفق باستمارة الانتحاق الشهادة الدراسية الدالة على النجاح في الصيف الخامس الإبتدائي وصورتان حديثتان التلميذ .

ثالثًا - مرحلة التعليم الثانوي العام:

۱ - يقبل بالصف الأول الثانوى العام جميع الطالاب الناجحين في شهادة إتمام الدراسة بالتعليم الأساسي بدوريه الأول والثاني في العام السابق للالتحاق بشرط اجتياز المشف الطبي ويشرط ألا يزيد سن الطالب في أول لكتوبر من عام الالتحاق بالصف الأمل ع. ١٨ عاما .

٢ - ترفق باستمارة الالتحاق المستندات التالية :

شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .

الاستثمارة البيضاء الدالة على النجاح في امتحان شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي في ذات عام الالتحاق .

صورتان حديثتان التلميذ.

مصدقة بالنجاح في صغوف النقل من المدرسة التي درس فيها الطالب بجمهورية مصر العربية معددة من إدارة شئون الطلبة والامتحانات بالمديرية أو من المدرسة

التي درس فيها الطالب بالدولة الأجنبية مصدقة من السفارة المصرية .

٣ - الطلاب الذين يلتحقون بالصغين الثاني أو الثالث يرفقون بأور الهام
 مصدقة

معتمدة بنجاحهم في صفوف النقل وموثقة من السفارة المصرية .

وتسير إجراءات القبول وفقا للنظام التللي :

١ - يفتح باب قبول الالتحاق في الوقت الذي تحدده المدرسة بعد أخذ رأى المكتب الثقافي على ألا يبدأ تقديم طلبات الالتحاق بجميع المراحل قبل أول يوليو من كل عام .

٢ - لا يجوز للمدرسة الامتناع عن قبول الطلبات المستوفاة للشروط ومنها شرط السرط طائما أن موحد التقدم لمالانتحاق ما زال مفترحا.

٣ - تتولى المدرسة بعد لخذ رأى المكتب الثقافي تحديد المواعيد التالية وإعلائها في مكان ظاهر بالمدرسة :

- موعد بده وانتهاء قبول الطلبات .

- موعد إرسال كشوف المرشحين للقبول ، إلى المكتب الثقافي التعليمي .

- موعد إجراء الكشف الطبي على التلاميذ المستجدين.

٤ - يرفق باستمارة الالتحاق شاهادة الميلاد أو مستخرج رسمى لها ، وكذلك المستدات السابق الإشارة الجها .

 تقوم المدرسة بتسجيل الطلبات المقدمة إليها في سجل خاص أو لا بأول بأرقام مسلسلة بتاريخ تقديمها ، ويعطى مقدموها إيصالات بالاستلام موضحا بها الاسم والتاريخ والمرفقات ورقم القيد بالسجل .

١ - فور انتهاء موعد تقديم الطلبات تحرر بالمدرسة كشوف بأسماء ويوانات جميع التلاميذ المتقدمين ثم تحرر كشوف المرشحين القبول وبياناتهم وترسل هذه الكشوف من ثلاث نسخ إلى المكتب الثقافى .

بتولى المكتب الثقافي التعليمسي مراجعة البيانات واعتماد الكشوف النهائية
 وتعاد نسخة منها إلى المدرسة لإعلانها في مكان ظاهر وإخطار أولياء الأمور
 لاستكمال إجراءات القبول في موعد تحدد المدرسة بعد أخذ رأى المكتب الثقافي.

٨ - يراعى إعلان نتائج تنسيق القبول فى جميع المراحل التعليمية قبل بدء العام
 الدراسى بوقت كاف .

#### المادة السائسة

تطبق في هذه المدارس - بجميع مراطها - ذات الخطط والمناهج الدراسية والكتب المدرسية المقررة والمعتمدة لنفس العسام الدراسي في مدارس جمهورية مصر العربية المناظرة .

#### المادة السليعة

يمد قطاع قلكتب بوزارة للتربية والتطيم المصرية هذه المدارس ، بكافة الكتب المقررة المدارس في جمهورية مصر العربية ، بعد اتخاذ المدرسة الإجراءات المالية المصول بها لإمداد المدارس الخاصة بمصروفات بالكتب .

وعلى كل مدرسة أن تخطر المكتب الثقافي المصرى المختص بأعداد الطلاب في كل صف من صفوفها العام الدراسي الجديد قبل بدايته بوقت كاف حتى يتسنى إخطاره قطاع الكتب لاتخاذ إجراءات إمداد تلك المدارس بحاجتها من تلك الكتب.

#### المادة الثامنة

على قطاع التطبيم العام موافاة المكتب الثقافي المصدى - عن طريق الإدارة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية - قبل بده الدراسة بوقت كاف بخطط الدراسة والمناهج المقررة وكشوف الكتب المقررة لذلك العام الدراسي - وعلى المدارس المصرية الاتصال بالمكتب الثقافي المصرى المختص المصدول منه على المطومات الكافية في هذا الشأن والاقترام بتنفيذها .

#### المادة التاسعة

تطبق في هذه المدارس جميع القواعد والنظم المتبعة في جمهورية مصدر العربية في التقديم والامتحانات في مختلف مراحل وصفوف الدراسة فيما لم يرد فيه نص في هذا القرار .

#### المادة العاشرة

يزدى تلاميذ الصفوف من الأول حتى الرابع الإبتدائي الامتحانات عن طريق مدرس المدرسة تحت إشراف المكتب الثقافي المختص . ترپيةِ وتعليم

ويؤدى الطلاب من الصف الخامس الابتدائى وحتى الصف الثانى الثانوى العام الامتحانات التى تعقدها الإدارة العامة للامتحانات بوزارة التربية والتعليم المصرية على نظام أبنائنا فى الخارج تحت إشراف السفارة . ولا ينفذ فى هذه الامتحانات نظام الفصلين الدراسيين ، وتطبق القواعد المعمول بها فى المدارس بجمهورية مصدر العربية لتوزيع الدرجة الكلية لكل مادة دراسية بين أعمال السنة وامتحانات آخر العام فى صغوف النقل .

وتعقد الامتحانات للاطلاب في مدارسهم تحت إشراف السفارة ، وتتحمل المدارس كافة النفقات المترتبة على انتقال المشرفين على هذه الامتحانات من موجهين فنيين ومدرسين مصربين معارين إلى الدولة التي تعمل بها المدرسة .

ويتم تقرير الدرجات لإجابات الطلاب بمقر الإدارة العامة للامتحانات فى وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية .

#### المادة الحادية عشرة

على الطلاب المستوفين لشروط التقدم لامتحان شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة المصرية أداء ذلك الإمتحان دلخل جمهورية مصر العربية .

### المادة الثانية عشرة

طلاب مدارس اللغات الراغبون في أداء امتحان الطبوم والرياضيات باللغة الأجنبية وامتحانات الممستوى الرفيع لتلك اللغات ، أداء تلك الامتحانت في إحدى المدارس داخل جمهورية مصر العربية بعد عودتهم للوطن - حيث أن الإدارة العاممة للامتحانات لاتعقد امتجانا في المستوى الرفيع أو العلوم أو الرياضيات باللغة الأجنبية .

### المادة الثالثة عشر

تحدد المدرسة المصروفات الخاصة بها وقفا لميزانية تقديرية تقدمها في بداية مزاولة النشاط، وذلك بالاتفاق مع المكتب التقافي المصرى المختص بسفارة جمهورية مصر العربية، ولا يجوز المدرسة أن ترفع قيمة المصروفات المدرسية أثناء العام الدراسي أو في بداية العام الدراسي الجديد إلا بعد الرجوع إلى المكتب الثقافي المناكد من المبررات الموضوعية لهذا الرفع وقيمته من واقع ميزانية المدرسة المعام المسابق، وتتم متابعة المدرسة ماليا بمعرفة مختصين في الشئون المالية والإدارية، إما بالإعارة

أو ندبا من البعثات التطيمية ، على أن تتحمل المدرسة الخامسة كافة النفقات المترتبة. على ذلك .

### المادة الرابعة عشر

ثلثرم المدرسة بتوابير مدرسين أكفاء على المستوى المناسب للمرحلة أو المراحل التعليمية التى تعمل فى نطاقها المدرسة ، ويمكن أن تتبر المدرسة هولاء المدرسين عن طريق الإعارة أو التعاقد ، وتتحمل المدرسة كافة النفقات المترتبة على ذلك .

### الملاة الخامسة عشر

يتولى المكتب الثقافي التطيمي بسفارة جمهورية مصدر العربية - وفق أحكام البروتوكول المشار إليه في هذا القرار - الإشراف والرقابة والمتابعة لهذه المدارس ، وذلك عن طريق موجهين فنبين لها بالإعارة أو ندبا من البعثات التطيمية المصرية ، وتتحمل المدرسة كافة النقات المترتبة على ذلك .

#### المادة السادسة عثير

اللائحة الدلغلية للمدارس المصرية الخاصة بمصروفات خارج جمهورية مصر العربية والمرافقة لهذا القرار (١) جزء لا يتجزأ منه .

### المادة السابعة عشر

بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويلفي كل ما بخالفه من لِمكام ،

وزير التعليم للتكتور / حسين كامل بهاء الدين

<sup>(</sup>١) لم تَشْرِ قَاكِمةَ لَكِفَاء يَشْرِهَا بِالرَّقَاعِ الْمَصَرِيةِ .

# قرار وزاری رقم ۳۰۹ بتاریخ ۲/ ۱۹۹۳/۱۲ بشأن التطیم الخاص <sup>(۱)</sup>

### وزير التطيم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ أسنة ٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى وتعديلاته والاحته التغيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٩ لمنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم المعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ٩٠ بشأن الجمعيات التعاونية ولاتحته التنفينية الصـــادرة بالقرار الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٠ ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٧ لسنة ٨٩ بإنشاء صندوق دعم وتعويل المشروعات التعليمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ٦٢ بمسئوليات وتنظيم وزارة القربيـة والتعليم ؛

> وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٠ لسنة ٨٨ بشأن التعليم الخاص ؛ وعلى توصيات اللجنة المركزية للتطيم الخاص ؛ ولصالح العمل ؛ قرر

# المادة الأولى

يعمل بالأحكام المرفقة بشأن التعليم الخاص .

### المادة الثانية

ليفتى القرار الوزارى رقم ٢٦٠ لسنة ٨٨ المشار الإبه كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار . أحكام هذا القرار .

#### المادة الثالثة

تعتبر اللوائح الدلخلية للمدارس الخاصة المعتمدة وقت العمل بهذا القرار سارية المفعول لمدة أقصاها ثلاثــة أشهر من تاريخ سريــان هذا القرار وعلى جميع المدارس

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - الحد ٢٠٢ تابع في ٨ / ٩ / ١٩٩٤ .

٩٣٦ ..... ثريية وتطيم

تعديل هذه اللواتح وفق أحكام القانون وهذا القرار طبقا النصاذج العرفقة بـه (۱) وعلى المديريات والإدارات التعليمية مراجعـة اللوائح الجديدة واعتمادها خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديمها . والمعمل به اعتبارا من العام الدراسي ٩٣ / ١٩٩٤ العادة الرابعة

وستثنى العاملون المعينون بالمدارس الخاصة بمصروفات وقت للعصل بهذا القرار من هذا من شرط المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة طبقا للنقورة هـ من المادة 10 من هذا القرار حتى تباريخ انتهاء خدمتهم من التعليم الخاص كما يستثنى ممثل الشخص الاعتبارى صاحب المدرسة من شرط الحصول على المؤهل العالى أو الجامعي بالنسبة التعليم الأساسي طوال فترة قيام هذه الصفة فيه كما يكون له الحق في اعتماده كممثل لذات الشخصية الاعتبارية عند الترخيص لها بفتح مدارس جديدة أخرى .

### المادة الخامسة

يصل بهذا القرار اعتبارا من العام الدراسي ٩٣ / ١٩٩٤ ويلغي ما يخالفه من أحكام

> المادة السادسة ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية .

الياب الأول ماهية المدرسة الخاصة وأغراضها القصل الأول ماهية المدرسة الخاصة بمصروقات

مادة 1: تعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقوم أصلا ويصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهنى أو الفنى قبل مرحلة التعليم الجامعي ، ولا تعتبر مدرسة خاصة :

(أ) دور الحضافة التي تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية .

<sup>(</sup>١) لم تنشر التماذج لكفاه بنشرها في الوقائم المصرية •

تِيهِيِّهُ وِيْطُومِ

(ب) المدارس التي تنشئها الهيئات الأجنبية والتي يقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أبناء العاملين في السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي وغيرهم من الأجانب.

(ج) المراكز أو المعاهد الثقافية التى تنشئها دولة أجنبية أو هيئة دولية استنادا الاتفاقية تقافية مع جمهورية مصر العربية تنص على معاملة خاصمة لهذه المعاهد أو المراكز .

# الغصل الثانى

### أغراض المدرسة الخلصة بمصروفات

- مادة ٢: نتشأ المدارس الخاصمة بمصروفات لتحقيق كل أو بعض الأغراض الأثية
- (أ) المعاونة في مجال التعليم الأساسي أو الثانوي" العام والفسي " وفق الخطط والمناهج المقررة في المدارس الرسمية المناظرة .
  - (ب) التوسع في دراسة لغات أجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة .
- (ج) دراسة مناهج خاصة وفق سا يقرره وزير التربية والتعليم وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم .

### الباب الثقى

شروط وإجراءات الترخيص بفتح المدرسسة الخاصة بمصروفات أو التوسع فيها أو تصفيتها

### للقصل الأول

### شروط الترخيص يفتح المدرسة الخاصة بمصروفات

ملاة ٣: يجب أن يكون موقع المدرسة سهل المواصلات بعيدا عن كل سا يعرض صحة الدارسين والعاملين أو حياتهم الخطر .

ويشترط موافقة المديرية بعد أخذ رأى الإدارة التعليمية على ملاجمة موقع المدرسة تبعاطغريطة تربوية للخدمة التعليمية في لطار المحافظة ، بما ينفق مع الاحتياجات المعلية ومقضيات وسالة المدرسة . AVA ------- تَرِيبَةُ وَتَطْيِم

مادة ؛ : يجبب أن تتوافسر في مبنى المدرسة الخامسة ومرافقها الشروط والمواصفات التي تضعيسها الهيئة العامسة الأبنية التعليمية على أن تعتمد الرسومات الهندسية المبنى من الهيئة أو فروعها بالمحافظات .

مادة ٥: يجب أن تتوافر بالمدرسة الخاصة من التجهيزات ما يتناسب ومقتضيات رسالتها وفق المعدلات المعمول بها في المدارس الرسمية المناظرة وعلى الأخص الآتي:

- (أ) المقاعد الصحية المناسبة لأعمار الدارسين وطبيعة الدراسة .
- (ب) تجهيزات حجرات الدراسة بالسبورات واللوحات المعدة لإعلان أسماه الدارسين وجداول الدراسة وكذا مكتبات القصول وغيرها.
- (ج) المعدات و الأدوات التطبيعية التي تتطلبها طبيعة الدراسة في مختلف المراحل
   التطبيعية مثل الخامات و المدد و الآلات و الأجهزة و غيرها .
  - (د) الوسائل التعليمية المناسبة.
- ( هـ ) التجهيزات الثابئة للمعامل بالنسبة للمدارس التي تتطلب الدراسة فيها توفر
   هذه المعامل .
  - (و) تجهيز ات الحجر ات الإضافية .
  - (ز) تجهيزات مكتبة المدرسة "أثاث وكتب ومراجع".
    - ( ح ) تجهيزات العيادة الطبية .

ويجوز المديرية بعد أخذ رأى الإدارة التعليمية التجاوز عن بعض هذه التجهيزات بصغة مؤقتة إذا رأت من الأسباب ما يبرر ذلك بشرط أن تستكمل المدرسة نواحى النقس بها خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الترخيص بفتحها كما يجوز للمديرية أو الإدارة التعليمية تزويد المدرسة الخاصة بالوسائل والتجهيزات المشار إليها بعد سداد ثمنها وفقا النظم المقررة.

ويتمين على المدرسة التي بها قسم دلظي أن يوجد بها طبيب يزور المدرسة في فترات دورية متقاربة ، ويقوم بالولجبات الأتية :

اكثف قطبي على المستجدين من التلامية وإثبات التتيجة في دفتر العبادة الطبية - والإشراف على السجال الطبي التلامية واستوفائها عليها التطومات المسحانة

تربيبة وتطيم ...... ويناه وتطيم .....

### العدرسية .

- ٢ القيام بالإجراءات الوقائية والتحصين والتطعيم ضد الأمراض المعية .
- ٣ مراقبة مرافق القسم الداخلي والعاملين به وانتخاذ الإجراءات الطبية المناسبة
   في هذا الشأن .
- الإشراف على العيادة الطبية الخاصة بهذا القسم وفي هذه الحالة يتعين وجود
   حكيمة أو زائرة صحية للإشراف على تنفيذ تعليمات الطبيب .
- مادة 1: المديرية بعد أخذ رأى الإدارة التعليمية المختصبة حق الـترخيص المدرسة الخاصة بمصروفات في أن تجمع مرحلتين تعليميتين أو أن تجمع بين الجنسين مراعية في ذلك إمكانيات المدرسة واحتياجات البيئة المحلية وذلك مع عدم الإخلال بما ورد بالمادة الرابعة من هذا القرار.

مادة ٧ : ولا يجوز أن يطلق على المدرسة الخاصة اسم جامعة أو معهد أو كلية أو أن يتضمن اسم المدرسة ما يشعر بأنها لفئة معينة أو أن توصيف بأنها نموذجية أو تجريبية أو ما شابه ذلك .

### الغصل الثاتى

# إجراءات الترخيص بقتح مدرسة خلصة بمصروقات

مادة ٨: يقدم طلب الترخيص بفتح المدرسة الخاصة بمصروفات الى المديرية التعليمية المختصة التى تقم المدرسة في نطباق اختصاصها وذلك طبقا النموذج رقم ١٠ المرفق بهذا القرار ، على أن يكون ذلك قبل بدء الدراسة بأربعة أشهر على الأقل وأن ترفق بالطلب اللائحة الداخلية للمدرسة وفق التموذج رقم " ٢ " المرافق .

مادة ٩ : تقوم المديرية التعليمية باتخاذ الأتي :

- (أ) قيد للطلب في سجل قيد طلبات الترخيص وفق تاريخ وروده .
- (ب) بحث طلب الترخوص على ضوء احتياجات البيئة لهذه المدرسة ، وإخطار الوزارة المحسول على موافقة وزير التربية والتعليم إذا كان الطلب خاصا بمدرسة أو فصول التعليم الثانوي العام .
- (ج) لِعَطار الطالب يقبول طلبه أو رفضه على أن يكون الرفض مسيبا وظلك علائين بهما من تاريخ تعبير الطاب .

ويعتبر الطلب مقبولا بصفة مبدئية اذا انقضت هذه المدة دون رد .

وبراعى أن يدخل فى بحث طلب الترخيص مدى ملاءمة المصروفات المدرسية المقترحة .

- مادة ١٠ : على الطالب في حالة قبول طلبه مبدئيا على النحو الوارد في المادة المابقة أن يقدم للمديرية التعليمية المختصة خلال خمسة عشر يوما البيانات التالية :
  - (أ) رسما تفصيليا لموقع المدرسة مشتملا على مبانيها ومرافقها وأفنيتها .
- ( ب ) بيانا بالأثاث والمعدات المدرسية مسترشدا في ذلك بما هو معمول بـه فـي المدارس الرسمية المناظرة .
- ( ج ) أسماء المرشحين لوظائف ناظر المدرسة والمدرسين والاداريين ، مع بيان مؤهلاتهم وأعمارهم وجنسياتهم وموطنهم والأعمال التي كانوا يؤدونها ويرفق بهذا البيان المستدات الدالة على ذلك وكذلك صحيفة الحالة الجنائية لكل منهم .
- مادة ١١: تشكل المديرية التعليمية المختصة بعد أخذ رأى الادارة التعليمية لجنة فنية يعهد اليها بمعاينة مبنى المدرسة المطلوب الترخيص بفتحها ومشتملاته وذلك على الرجه الآتي:
  - (أ) أحد المديرين بالمديرية أو الإدارة التعليمية وتكون له الرئاسة .
  - ( ب ) مهندس من الهيئة للعامة للأبنية التعليمية أو أحد فروعها بالمحافظات .
    - ( ج ) أحد المهندسين بالمحافظة أو الوحدة المحلية المختصة .
      - (د) أحد أطباء الصحة المدرسية .
- ( هـ ) لثنان من الموجهين أحدهما من موجهي المواد الدراسية والثاني موجه مالي واداري من المديرية أو الادارة المتعلومية .
  - (و) ممثل الأصحاب المدارس الخاصة في المديرية أو الإدارة التعليمية .

ويجب على المديرية التعليمية اخطار الطالب بمدى صلاحية الموقع والمبنى ومرافقه وتجهيزاته وبيانات العاملين وغير ذلك من الشروط والمواصفات وذلك في مدة أقصاها شهران من تاريخ إخطاره لها بالبيانات التصيابة أو باستكماله أوجه النقص تمهيدا الاعلاة المعاينة بعد فترة يقفى عليها بين الطالب والمديرية أو الادارة التعليمية . في جميع الأحوال بجسب على المديرية أو الادارة التعليمية لخطال صلحب المدرمسة تربية وتطيم ......

بالموافقة النهائية طالما استوفى كافة الشروط المقررة فى موعد غايته اسبوعين من تاريخ استكمال هذه الشروط.

ويحظر على أى مدرسة خاصة أن تبدأ نشاطها قبل أن تخطر المديرية التطيمية صاحب الطلب بالمسواقة النهائية وكل مدرسة تبدأ عملها بدون ترخيص تغلق إداريا بقر ار من وزير التطيم أو المحافظ بحسب الأجوال .

مادة ۱۲ : تصدر المديرية التطيمية المختصة الترخيص النهائي بفتح المدرسة، بما في ذلك مدارس التعليم الثانوي العام طالما سبق المصول على قرار وزير التربية والتعليم بذلك .

مادة ١٣ : يتضمن الترخيص بفتح المدرسة الخاصة البيانات الأتبة :

- (أ) اسم المدرسة وعنواتها ورقم تايفونها إن وجد .
  - (ب) اسم صاحبها وعنوانه وجنسيته .
- ( ج ) اسم ممثل صباحب المدرسة وعنواته وجنسيته ومؤهله .
- ( د ) نظام الخطة والمناهج الدراسية .
- ( هـ ) بيان ما إذا كانت المدرسة مخصصة البنين أو البنات أو مشتركة .
  - (و) المراحل التعليمية المرخص بها .
- ( ز ) عدد القصول المرخص بها لكل صف ، والكثافة المحدة لكل منها .
  - (ح) بيان الحجرات الإضافية ومساحة كل منها .
  - (ط) تاريخ مواقعة وزير التربية بالنسبة التطيم الثانوي العام .
    - ( ي ) تاريخ الاعتماد النهائي للمدرسة وجهة الاعتماد .

ويحرر هذا الترخيص من ٥ خمص صور ، تحفظ الأولى بالمديرية التعليمية والثانية بالادارة التعليمية والثالثة بالادارة العامة التعليم الخاص بالوزارة ، والرابعة بالمدرمة ، والخامسة مع صلحب المدرسة .

وعلى المديريات القطيمية أن تستوفى الترخيص على النحو السالف الذكر بالنسبة للمدارس القائمة .

مادة ١٤ : لا يجوز بعد الترخيص المدرسة القيام بأى من الأعمال الأتيـة إلا بعد مواققة الجهة التي أسدرت الترخيص : ٩٣٦ منطيم

- تغيير البيانات التي صدر الترخيص على أساسها .
- - تغيير نظام المدرسة من مرحلة إلى أخرى أو إضافة مراحل جديدة .
    - إيقاف العمل بالمدرسة أو الامتناع عن أداء رسالتها .
      - تغيير مكان المدرسة أو نقل ملكيتها .

على أن يرجع لوزارة التربية والتطيم في شأن الموافقة أو عدم الموافقة على هذه الأعمال بالنسبة لمدارس التطبع الثانوي العام .

ويجوز لمديرية التربية والتعليم المختصة ، عند ثبوت مخالفة المدرسة لأى من هذه الالتزامات أن تقرر وضعها تحت الإشراف المالي والإدارى وفى هذه الحالة تتولى المديرية التعليمية لدارة المدرسة حتى نزال المخالفة .

#### الفصل الثالث

# إجراءات التوسع في المدرسة الخاصة بمصروفات أو تصفيتها

مادة 10: مع مراعاة أحكام القانون ٢٧٧ اسنة ١٩٨٩ يحصل مبلغ لحساب مندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية على كل طلب للترخيص بنتح مدرسة خاصة جديدة ورسم مماثل على تجديد هذه التراخيص ويقصد بالتجديد في هذا الشأن:

- أ ) تغيير مكان المدرسة .
- (ب) نقل ملكيئها أو إضافة مراحل جديدة .
- ( ج ) تغيير نظام المدرسة من مرحلة إلى أخرى .
- (د) تغيير تظام الدراسة "عربي لغات " أو العكس.

ملاة ١٦١ : مع مراعاة حكم المادة ٥٧ من قانون التعليم الصادر بالقانون ١٣٩ المنة ١٩٨١ وتعديلاته يراعي الآتي :

- عند طلب التوسع في مدرسة خاصة قائمة سبق الترخيس لها بتبع ما يلي :

١ - في حالة الرغبة في اتشاء مرحلة أو نوعية أخرى أو استبدال نوعية بأخرى في نفس ميني المدرسة القائمة أو مكان ملاصق لها تتقدم المدرسة بطلب إلى المديرية التعليمية المختصبة على أن يكون التقدم بالطلب قبل بدء الدراسة بأربعة أشهر على تريية وتطيم

الأقل .

٢ - أما عند طلب زيادة عند الفصول يقدم الطلب ويتم البت فيه من المديرية بعد
 أخذ رأى الإدارة التعليمية المختصة خلال أسبوعين من بدء الدراسة .

مادة ١٧ : تقوم المديرية التعليمية ببحث طلب المدرسة على ضوء لحتياجات البيئة ثم إجراء معاينة التأكد من معالجية القسنول ومالامسة الحجرات الاشافية والعراق وهيئة التكريس لهذا التوسع مع العصول على موافقة وزير التربية والتعليم بالنسبة لمدارس التعليم الثانوي العام ويتعين عند صدور ترخيص بفسيول العسف الأول أن يكون في العسيان نمو هذه الفسيول حتى نهاية المرحلة .

ملاة ١٨ : "مستبدلة بالقرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٩٥ \* (١)

فى حالة نقص عدد المتقدمين من التلاميذ مما يترتب عليه عدم شغل بعض الفسول المرخص بها تقوم المدرسة بإخطار المديرية التعليمية المختصة فى أول العام الدراسى بعدد الفسول التي تمعل فعلا ، ولا يترتب على ذلك إلشاء الترخيص السابق بهذه الفصول ، فإذا لم يتقدم العدد الكافي الصنف الأول لمدة شلات مسنوات متتالية جاز المديرية التعليمية المختصة بناء على طلب صاحب المدرسة إلغاء الترخيص بها .

مادة 11: اذا رغب صباحب المدرسة تصفية مدرسته يتقدم بطلب بذلك السي الادارة أو المديرية المختصة قبل بداية العام الدراسي الذي يرغب تصفية المدرسة فيه بثلاثة أشهر على الاقبل على أن تكون التصفية باغلاق صبف دراسي واحد كل عام دراسي ابتداء من الصبف الأول بالمدرسة بعد عرض الأمر على جهة الاختصاص بالنسبة الثانوي العام •

#### الباب الثالث

### شروط صاعب المدرسة الخاصة بمصروفات وممثله

مادة . ٧ : منع مراعاة أحكام المادة ٥٨ من قانون التطيم رقم ١٣٩ لسنة ٨١ وتعديلاته يشترط في صاحب المدرسة الخاصة ما يأتي :

- (١) أن يكون شخصية اعتبارية متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية ٠
- ( ب) أن يكون هدفه خدمة التربية والتعليم ، وليس الاتجار أو الميل الاستفلال .

<sup>(</sup>١) يعمل بالكنديل اعتبارا من العلم الدراسي ٩٦ / ٩٧

- (ج) أن يكون قادر اعلى الوفاء بالتزامات المدرسة المالية .
- مادة ٢١ : يجب أن يتوافر فيمن يمثل الشخصية الاعتبارية صداهب المدرسة ما يأتي :
- ا أن يكون من مواطئى جمهورية مصر العربية متمتعا بحقوقه المدنية والميامية كاملة .
  - 🧢 ( ب ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٠٠ ( ج ) أن يكون حاصلا على مؤهل عال أو جامعي .
- (د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جويمة مخلة بالشرف أو
   الأمانة ما لم يكن قد رد إليه إعتباره.
- (هـ) ألا يكون قد سبق فصله تأديبيا من خدمة الحكومة أو القطاع العام أو إحدى الهيئات العامة أو المدارس الخاصة .

مادة ٧٧: في حالة نقد ممثل الشخصية الاعتبارية لأحد الشروط أو كلها أو وفاة أحد الأشخاص المكونة للشخص الاعتباري أو صاحب المدرسة يكون تحديد ممثل جديد للشخص الاعتباري طبقا لأغلبية الأتصبة وإذا ما تساوت الأنصبة تختار المديرية أو الادارة التعليمية أحد المرشحين ممثلا قانونيا لصاحب المدرسة لمدة لا تزيد عن عامين دراسيين أو حتى يتم الاتفاق بين الشركاء على اختيار ممثل ، فإذا لم يتحقق ذلك وانقضت المدة المشار اليها " العامين الدراسيين " يتم لختيار ممثل جديد من الطرف

# اليف الرابع إدارة المدرسة الخاصة يمصروفات وماليتها القصل الأول ادارة المدرسة الخاصة يمصروفات

مادة ٢٣ : يختص صاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله بما يلي :

- تنفيذ قانون التعليم وقراراته التنفيذية وكذلك كافة القوانين والقرارات التي تخضع
   لها المدارس الخاصة .
- طلب الترخيص أو تعديل ترخيص المدرسة أو الاتحتها الداخاية وكذلك طلب

تربية وتعليم ..... تربية وتعليم

التوسع أو الغاء بعض فصول المدرسة وفقا لما ينظمه هذا القرار.

- الالتزام بما ورد بالترخيص واللائحة الدلظية للمدرسة .
- صيانة المبنى ، ودراسة مشروعات الانشاءات الجديدة من مبان أو مرافق وتتفيذها بما لا يضر بسير العمل بالمدرسة .
  - تزويد المدرسة بما يازمها من أثاث وأدوات تطيمية وصيانتها .
- اعداد موازنة فصول المدرسة واعداد الطلاب في ضوء نتائج امتعاتات النقل والامتحانات العامة مع مراعاة عدم تجاوز الكثافات المقررة وذلك بالاشتراك مع مدير المدرسة أو ناظرها واعتماد هذه الموازنة من المديرية أو الادارة التطيمية المختصة قبل بدء العام الدراسي وفي حدود الترخيص .
- دراسة لحقيلهات المدرسة من العاملين بالإشتراك مع مدير المدرسة أو ناظرها
   وفق المعدلات الواردة في هذا القرار
- تعيين العاملين اللازمين المدرسة أو طلب إعارتهم أو نديهم كل الوقت أو بعضه أو انهاه خدمتهم وفقا للأحكام المنظمة اذلك مع مراعاة النسب المقررة للعاملين معارين أو متعاقدين .
- تحديد أجور العاملين ومكافأتهم ، وابرام عقودهم ومنحهم العلاوات والمكافأت والحوافز التي تقرر لهم وبما لا يقل عن نظراتهم بالمدارس الرسمية واعتماد تنفيذ الجزاءات التي توقع عليهم بناء على طلب مدير المدرسة أو ناظرها بعد إجراء التحقيق اللازم .
- تأدية أجور العاملين واعتماد كشوف المرتبات الشهرية وكذا الوفاء بالالتزاسات
   المائية المترتبة عليها الجهات المستحقة كالضرائب والتأمينات والمعاشات .
- الترخيص بالإجازات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند انقطاع العاملين بدون ترخيص ويناء على التراح مدير المدرسة أو ناظرها .
- اعتماد التقارير السنوية عن كفاية أداء العاملين بالمدرسة وفسى حالسة عدم اعتمادها أو تضرر صلحب الشأن يعرض الأمر على لجنة التعليم الخاص بالمديرية .
- اعتماد ما تكترجه ادارة المدرسة من الحوافز التشجيعية الممتازين من التلاميذ
   والاعفاءات المدرسية لغير القادرين.

٩٣٩ .... تربية وتطيم

قبول النبرعات والاعانات غير المشروطة التي تتلقاها المدرسة من المواطنين
 أو الهيئات الوطنية بشرط موافقة المحافظ المختص وذلك في حدود النظم والقواعد
 والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القرار

- قبول النبر عات والاعانات الممنوحة من أفراد أجانب أو هيئات أجنبية وذلك بموافقة المحافظ المختص فيما لا يجاوز عشرة ألاف جنيه وبموافقة وزير التربية والتعليم فيما لا يجاوز خمسين ألف جنيه وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على ذلك .

دراسة التقارير الدورية لمدير المدرسة أو ناظرها عن سير الممل بها
 وملاحظات الموجهين الفنيين والساليين والاداريين الداردة بتقاريرهم وتتفيذها
 واستكمال دواحى النقس التي تشير بها المديرية أو الادارة التعليمية.

- دراسة وتحليل نتائج الامتحانات بالاشتراك مع مدير المدرسة أو ناظرها .

إعداد موازنة المدرسة المالية والحسابات الختامية وإرسالها إلى المديرية أو
 الادارة التعليمية .

مراجعة عمليات تعصيل المصروفات المدرسية واشتراكات الخدمات وتوريدها
 للبنك .

السحب من حساب المدرسة المودع في البنك أو مكتب البريد أو من يفوضه في
 ذلك بعد مر اجعة مستندات الصرف و اعتمادها .

 تمثيل المدرسة قبل الغير وأسام القضاء ويجوز له تفويض مدير المدرسة أو ناظرها في تمثيلها في بعض الأمور .

مادة ٤٤ : يجسب أن يكون لكل مدرسة خاصة ناظر أو مدير وهيئة تدريس وجهاز مالى وإدارى وعمسال متغرضون من ذات مستوى الكفايسة وبالنصساب والشروط المقررة في المدارس الرسمية المناظرة وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل المحدلات الوظيفية بالمدرسة الخاصة عما يأتي :

الوظيفة: المعدل.

مدير: و احد إذا تعدت مراحل التعليم بالمدرسة .

مُقَالِ : ولحد لكل مدرسة تضم مرحلة تطيمية واعدة أو واحد لكل

مرحلة تطيمية في المدرسة متعدة المراحل .

وكيل : ولحد أكل مدرسة ، وإذا زادت فصول المدرسة أو للمرحلة على ١٥ فصلا يعين وكيل أخر .

مدرس أول: و احد لكل مادة يزيد عدد مدرسيها عن خمسة ويكون نصابه مماثلاً لنظيره في المدرسة الرسمية .

مدرس: يكون نصاف المدرس مماثلا لنصاف نظيره بالمدرسة الرسمية.

أمين مكتبة : - ولخد لكل مدرسة .

أخصائى اجتماعى: واحد لكل مدرسة .

أمين مغير: ولحد لكل مدرسة بها معمل ويزاد بآخر إذا تعدت المعامل

مشرقات: مشرفة لك ٢٠٠ طفل.

حكيمة أو زائرة صحية: ولحدة في المدرسة التي يزيد عدد تلاميذها على 200 تلميذ أو التي بها فصول بالحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي والحضانة مهما كان عدد تلاميذها وإذا لم يصل عدد التلاميذ إلى الحد المشار إليه تنتخب ولحدة بعض الوقت.

الماليون والإداريون: اثنان للمدرسة ذات العشر فصول فأقل ويزاد واحد لكل عشرة فصول بعد ذلك .

مدادة ٢٥٠ : يجوز المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة أن تعير أعدادا من المدرسين أو المدرسين الأواتل أو الوكلاء أو النظار العاملين بالمدارس الرسمية للعمل بالمدرسة الخاصة حسب لعتياجاتها وفي هذه الحالة تتحمل المدارس بكل مرتباتهم وأجزرهم وتأميناتهم وحوافزهم ويدلاتهم .

ويجوز للعاملين في المدارس الخاصة من المتعاقدين معها في حالة إذا ما عينوا في التربية والتطيم في أثقاء العام الدراسي أن يستمروا في أعمالهم في المدارس الخاصة بطريق الإعارة حتى ينتهي العام الدراسي أو في آخر أغسطس إذا ما رغبوا في ذلك على أن تتخذ لجراءات تعيينهم من الجهات المعينين بها واستثنائهم من الأحكام المنظمة. ۹۲۸ ..... ترپية وتطيم

كما يجوز للمدرسة الخاصة إذا كان عدد حصيص المادة أقل من النصباب المقرر المدرس بالمدرسة الرسمية المناظرة نتب المدرسين أو تعيينهم ابعض الوقت بشرط ألا يزيد عدد الدروس في هذه الحالة عن ٢٥٠٪ من لجمالي عدد دروس المادة الدراسية الولحدة أو الفصل الواحد وذلك بعد موافقة الإدارة التطيمية وتحققها من قيام هؤلاء المدرسين يتدريس مولد تخصيصهم .

- ملاة ٢١ : يغتص مدير المدرسة الخاصسة أو تلظرها بنفس الاغتصاصسات المقررة لمدير ونظار المدارس الرسمية المناظرة بالإضافة إلى ما يأتي :
- إخطار مساحب المدرسة أو من يعتله بما وإزمها من ميان ومرافق وأشاث
   وتجهز أن .
  - الأشتراك مع صناحت المدرسة أو من يمثله في إعداد موازنة فصول وتلاموذ
     المدرسة في ضوه نتائج امتحانات النقل والامتحانات العامة .
- الاشتراك مع صاحب المدرسة أو من يمثله في تحديد وتوفير احتياجات المدرسة
   من العاملين معن نتوافر فيهم مستويات الكفاية المطلوبة .
- منح العاملين بالمدرسة الإجازات العارضة والمرضية والاعتيادية المقررة وتوزيع عمل المتغيبين وإخطار صاحب المدرسة أو من يمثله في حالة انقطاع العامل دون عثر مقبول.
- وضع التقارير السنوية عن كفاية أداء العاملين بالمدرسة وفقا للنظم المعمول بها.
   في المدارس الرسمية .
- طلب توقيع الجزاءات من صاحب المدرسة أو من يمثله على العاملين بالمدرسة وفقا للائحة الجزاءات ولخطاره بهذه الجزاءات أو لا يأول لاعتماد تتفذها .
- ويجوز لمدير المدرسة وناظرها توقيع الجزاءات بناء على تأويض من صلحب
   المدرسة أو من يمثله .
- رئاسة لجنة الإعفاءات من المصروفات المدرسية أو منح الحوافز الطلاب ، بعد
   عمل البحث الاجتماعي اللازم بمعرفة الأخصائي الاجتماعي المدرسة .
- لهداع ليرادات المدرسة من رسوم النشاط المدرسي في حساب باسم المدرسة في البنك أو مكتب البريد ويكون أسسه حق السحب على أن يتم الصرف في حدود التواعيد

تربية وتعليم ...... يهم

التي تنظمها القرارات الخاصة بهذه الرسوم.

- إعداد تقرير شهرى عن سير العمل بالمدرسة يقدم لصاحب المدرسة أو من يمثله موضحا به ما يأتى :
- انتظام العمل من حيث حضور العاملين وتأخرهم وإجازاتهم العارضة
   والمرضية وكيفية التصرف فيها
- انتظام التلاميذ في الدراسة ومعدلات الغياب وأسباب الزيادة فيها إن وجدت وكيفية التغلب عليها.
- مدى تقدم العمل الفنى ومدى ملاجمة ما درس من المنهج لـ الزمن المنقضــى من العام.
  - ملاحظات الموجهين الفنيين والماليين والإداريين الواردة في تقارير هم .
- إعداد دراسة تطليلة لنتائج المتحانات النقل والشهادات العامة بالمدرسة وأسباب التخلف إن وجد وطرق علاجه والقتراح صرف الجوائز والمكافآت للعاملين بالمدرسة في حالة تفوقها.

# القصل الثانى

### اللائحة الداخلية للمدارس الخاصة بمصروفات

مادة ٢٨ : يجب أن تضم المدرسة الخاصة لاتحة داخلية لنظام سير العمل بها وفقا لأحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لمنة ١٩٨١ وتحديلاته وهذا القرار طبقا النموذج رقم ٢ " المرافق " وتعد المدرسة لاتحتها الداخلية من خمس صور وتراجع وتعتد مع الترخيص النهائي من كل من الإدارة التعليمية ومديرية التربية والتعليم المختصة ويعتبر باطلا أي نص بالملاتحة مخالف القانون التعليم وهذا القرار ، ولا تصبح الملاتحة نافذة إلا بعد اعتمادها على الجهات المحددة بالمادة ١٣ من هذا القرار ويجب على الإدارة التعليمية أو المديرية التعليمية المختصة إخطار كل الجهات المختصة إخطار كل الجهات المدارس إخطار

الإدارة أو المديرية التطيمية بأى تحديل في لواقحها ويكون الرد خلال ستين يوماً من تاريخ استلامهم اللواقح وبعد هذه العدة تعتبر موافقة ضمنية .

ويحق للعاملين ولولياء الأمور الاطلاع على اللائحة بالمدرسة ويجب أن تشتمل اللائحة بصفة أساسية على ما يكتي :

- (أ) البيانات الخاصة بالمدرسة وأهدافها مثل اسم المدرسة وصاحبها ومعتله وقصولها إلى غير ذلك .
- (ب) الفطط والمناهج الدراسية المقروة ، مع مراعاة مثيلاتها في المدارس الرسمية المناظرة .
  - ( ج ) نظام إدارة المدرسة واختصاص كل عامل فيها .
- (د) قنات المصروفات المدرسيسة ورسوم التشاط المدرسي واشتراكات الخدمات
- مثل ثمن الكتب واشتراك السيارة ومقابل التخفية والإيراء وأوجبه صدرقها على أن تحصل على أنساط فيما عدا رسوم النشاط وثمن الكتب فتحصل مم القسط الأول.
  - ( هـ ) نظام الإعفاء من المصروفات المدرسية .
  - ( و ) نظام الخدمات الإضافية كالأقسام الداخلية والتغذية والسوارات .
- ( ز ) مصادر الإيرادات وأوجه صرفها واسم البنك الذي تودع به أسوال المدرسة وصاحب الحق في الإيداع والسعب .
- (ح) كثافة كل فصل طبقاً لمساحة الحجرات مع مراعاة ما جاء بالمالاة الرابعة. من هذا القرار .
- ( ط ) نظام الامتحانات النهائية واستحانات القيول والفنزات والنقل مع مراصاة النظم المقررة في المدارس المناظرة .
- (ى) مواعيد الدراسة والإجازات وإذا كانت المدرسة تعطل يومين أسبوعيا فيجب أن يكون أحدهما يوم الجمعة وإذا كانت تعطل يوما ونصف فيجب أن يكون اليوم الكامل هو يوم الجمعة .
- (ك) نموذج للحد الذي ييرم بيان المدرسة والعاملين بها وفقا للنموذج رقم ٣ المراق بهذا القرار .

تَربِيةٍ وَتَطْيِمِ

#### القصنل الثلاث

### السجلات والمستندات التي تمسكها المدرسة الخاصة بمصروفات

مـادة ٢٩ تمسك المدرسة الخاصـة بمصروفات الطفات الإداريـة الآتيـة باللغـة العربية :

- ( أ ) ماناً خاصاً لكل تلميذ ويشمل طلب التحاقه بالمدرسة مستوفيا الطوابع نقابة المهن التعليمية المقررة وغيرها من الطوابع المقررة وشهادة الميالاد والشهادات الدراسية الحاصل عليها والبطاقة المدرسية وغير ذلك من الأوراق التي تتعلق به وتحفظ هذه الملفات مرتبة وميوبة في مكان خاص .
- (ب) سجلا لقيد التلاميذ تكتب فيه أسماؤهم مرتبة أبجديا حسب الفصول المقيدين بها ومدى بقائهم بكل صف وأحوالهم وأعمارهم وتاريخ قيد كل منهم بالمدرسة كما تقيد به أسماء أولياء أمورهم ومهنهم ومحال قِلمتهم وتاريخ فصل أو ترك التلميذ للمدرسة.
  - ( ج ) سجلا لقيد حضور التلاميذ وغيابهم وحفظ وثائق الإخطار بذلك .
- د ) سجل نتائج امتحانات النقل لتلاميذ المدرسة تكتب فيه أسماؤهم وأعمارهم والمدرجات التي يحصلون عليها ونتيجة هذه الامتحانات ومدة البقاء بكل صف .
- (هـ) سجلا لقيد العاملين بالمدرسة بيين اسم العامل ميلاده ووظيفته والمؤهلات الحاصل عليها وتاريخ تعيينه بالمدرسة وجميع الأعصال التي تولاها وتاريخها وأجره الشهرى وما يطرأ عليها من تعديلات وأسباب وتاريخ انتهاء خدمته والعقوبات التي وقعت عليه .
  - (و) سجلا لقيد الإجازات ومدة الغياب المرخص بها لكل عامل .
- (ز) ملفا خاصا لكل من العاملين بالمدرسة يحفظ به عقد عمله وصحيفة احواله ومسوغات تعيينه المقررة قانونا وأيده بنقابة المهن التعليمية إن كان مهنبا والترخيص بالإقامة للأجانب منهم من وزارة الداخلية وتصريح العمل لهم من وزارة القوى العاملة.
  - أما بالنسبة للمعارين فيحفظ بالملف قرار الاعارة وتاريخه ومدته .
    - (ح) سجلا لقود ملحظات الموجهين.
- ( ط ) تقاریر التوجیه الفنی والعالی والإداری عن العدرسة حصب تواریخ ورودها، وما نم بشأنها من اجراءات .

۲۶۴ ..... ترپیهٔ وتطیم

- ( ى ) ملفات لحفظ القرارات والمنشورات والتعليمات مرتبة ومبوبة ومفهرسة .
  - (ك ) مفتر قيد المكاتبات الواردة ودفتر قيد المكاتبات الصادرة .
  - ( ل ) دفتر قيد موجودات المدرسة الدائمة وآخر المنسناف الاستهلاكية .
    - (و) ملفات لحفظ مجموعة من أسئلة لمتحانات النقل سنة بمنة .
- (ن) سجلا للحيادة الطبية يقيد فيه ملاحظات طبيب المدرسة ونتائج زيارات. وأثبات الكشف الطبي على المستجدين من التلاموذ ونتائجه .

ويراعى أن تكون جميع الدفاتر والسجلات المستعملة بالمدرسة الخلصة على نسق المستخدم بالمدرسة الرسعية وأن تكون صفحاتها مرقمة بأرقام مسلسلة ومختوسة بضائم المدرسة على الصفحة الأولى والأخيرة.

- مدادة ٣٠ : يجب أن تمسك المدرسة الخامسة السجلات والدفائر المالية الأتيـة باللغة العربية وتحفظ بعقر العدرسة .
- (أ) دفاتر تحصيل من مجموعتين على أن تختم الصفحة الأولى والأخبيرة بضائم الديرية أو الإدارة التطيعية المختصة :
  - مجموعة تخصيص لتحصيل المصروفات المدرسية واشتراكات الخدمات.
    - مجموعة تقصص التعصيل رسوم الشاط المدرسي .

ويراعى أن يستخدم في تحرير الإيسالات ورق كربون ذو وجهين وأن يكون الأصل ثابتاً بالدفائر ومستوفيا لضربية الدمغة المقررة مع ختم الأصل والمسورة يخاتم المدرسة .

- (ب) سجلا أقيد المتحصلات من التلاميذ تقيد فيه أسماؤهم طبقا المسفوف الدراسية المقيدين بهنا والمصروفات المدرسية ورسوم النشاط واشتر لكات الخدسات المقررة عليهم وبيان ما يحصل من كل تأميذ ورقم إيصال التحصيل وتاريخه .
- (ج) سجلا تقيد الإسرادات والمصروفات توضيح فيه كافية القيود اللازمة الاستخراج الحساب الختامي للمرسة ، ويجوز تخصيص نفاتر حسابية مسئقة لكل ناحية من نبولعي الإسراد والإفاق بالمدرسة على أن ترحيل البيانات الإجمالية إلى السبل العام للإيرادات والمصروفات .

# الفصل الرابع مالية وموازنة المدرسة الخاصة بمصروفات

هادة ٣١ : تبدأ السنة المالية للمدرسة الخاصسة في أول سبتمبر وتنتهمي في. آخر أغسطس من العام التالي .

ويجب أن تضع المدرسة في موحد أقصاه شهر أغسطس من كل عام موازنة لها عن العام التالي تضمل الإيرادات والمصروفات المتوقعة طبقا القواعد الواردة بهذا القرار وبالأخص المعدلات الواردة بالمادة ٢٤ وعليها أيضا إعداد الحسابات الخنامية المدرسة عن المنة المالية المنتهية في موعد أقصاه آخر سبتمبر من كل عام وتقدم الموازنة والحسابات الخنامية إلى المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة وتعتفظ المدرسة بصورة منها.

مادة ٣٢ : تتكون إيرادات المدرسة الخاصة من :

- - (ب ) حصمة المدرسة في الأموال الموقوفة عليها إن وجدت .
- ( ج ) حصة المدرسة في إيراد الشخص الاعتباري صاحب المدرسة إن وجدت .
  - ( د ) عائدات المقصف و المسرح وما شابه ذلك .
- ( هـ ) الإعانات والتبرعات غير المشروطة والممنوحة من المواطنين والهيشات الوطنية بعد موافقة المحافظ المختص ووفقا للنظم المنصوص عليها في هذا القرار .

وكذلك التبرعات والإعانات الممنوحة من أفراد أجانب أو هيشات أجنبية بموافقة المحافظ المختص فيما لا يجاوز عشرة ألاف جنبه ، وبموافقة وزير التربية والتعليم فيما لا يجاوز خمسين ألف جنبه وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على ذلك .

مادة ٣٣ : تصدد المدرسة فى لاتحتها الداخلية المصروفات المدرسية المقررة على التلاميذ ورسوم النشاط المدرسي واشتر لكات الخدمات وفقا لمشروع موازنة المدرسة بعد مراجعة الإدارة والمديرية التعليمية لها بصفة مبدئية وتعتبر هذه المصروفات والرسوم والاشتراكات بعد المراجعة نافذة فى العام الأول لافتتاح المدرسة على أن يتم مراجعسة وتحديد المصروفات والرسسوم والاشتراكات بمعرفسة الإدارة والمديرية

٩٤٤ .... تريية وتطيع

التعليمية قبل بداية العلم الدراسي التالي بشهر على الأكثر .

ويجوز للمدرسة الخاصة إذا رأت أن تقدير المديرية والإدارة التعليمية مجحف لها أن تتظلم للجنة المركزية للتعليم الخاص .

مادة ٣٤ : تعد المدرسة قيمة الله تراكات الخدمات المنصوص عليها في المادة المباقة بما لا يجاوز التكلفة الفعلية زائدة نصبة لا تزيد عن ١٠ ٪ كمصروفات لدارية وذلك طبقا للقواعد المحاسبية وإذا ما تبين عدم النزلم المدرسة بذلك تكون مازمة برد الريادة للتلاميذ على أن يكون الشتراك التلميذ في أي من هذه الخدمات اختيارياً.

مادة ٣٥ : على المدرسة الخاصة أن تعلن أولياء أمسور الثلاميذ في مكان ظاهر بالمدرسة قبل بدايسة العام الدراسي بوقت كاف ويطريقة واضحة ببيان المصروفات المدرسية ورسوم النشاط المدرسي والشتراكات الخدمات المقررة وتحديد ما يحصل منها بكل قسط.

ويعتبر تحصيل لية مصروفات أو رسوم أو الشنزاكات بالزيادة مخالفة الأحكمام القانون وهذا القرار تتخذ بشأنها الإجراءات اللازمة قانونا .

مادة ٣١ : تودع جميع ليرادات المدرسة وكذا حصيلة رسوم النشاط المدرسي واشتراكات الخدمات في أحد بنوك القطاع العام أو مكاتب البريد الحكومية في حسابين منفصلين باسم المدرسة واشتراكات الخدمات والثاني لرسوم النشاط المدرسي ويكون حق المسحب من الحساب الأول لمساحب المدرسة أو من يمثله ومن الحساب الثاني لمدرسة أو من يمثله ومن الحساب الثاني لمدرسة أو من يمثله ومن الحساب الثاني لمدرسة أو من المدرسة .

ولا يجوز السرف من هنين الحسابين إلا في الأغراض المخصصة لهما وبناه على مستندات مستوفاة ومعمدة من صاحب المدرسة أو من يمثله أو من ناظر المدرسة.

ويجب إداع إيرادات المدرسة في البنك أولا بأول ولا يجوز المسرف من هذه الإيرُونُ قُلِّ لِيَرَاعَهِمْ .

ويجوز المدرمة للخاصة أن تسحب من هذه الإيرادات مبلغا كسلقة مستنيمة حسب خُجْم العمل نَها بحيث لا تتعدى السلقة المستنيمة ١٠ ٪ من إيرادات كال بلد . مادة ٣٧ : على المدرسة الخاصة أن تتقدم المديرية أو الإدارة التعليمية المختصمة بيبان عن أعداد الكتب المدرسية المطلوبة لتلاميذها وعلى المديرية أو الإدارة التعليمية أن توفر المدرسة لحتياجاتها من هذه الكتب مقابل تحصيل الثمن وفق المقرر رسميا وعلى المدرسة أن تسلم هذه الكتب التلاميذ بذات الثمن مضافا إليه ١٠ ٪ كمصاريف مقابل النقل أو التلف أو غير ذلك .

ويجيرز تسليم المدرسة الخاصمة الكتب المدرسية اللازمة للتلاميذ بموجب تعهد لحين بيمها التلاميذ .

كما يجوز قبول الكتب المرتجعة من المدرسة الخاصة والزائدة عـن حاجتهـا بالشروط الأثية :

- أ أن تتقاضى ثمنها بعد الحصول على الموافقة المالية بالاستبعاد من الإيرادات
   إذا كانت المعرسة قد سددت قيمة ما تسلمته بالكامل .
- (ب) يمكن عمل مقايمة بين الكتب المطلوب إرجاعها ونين ثمن الكتب التي تكون المدارس في حاجة إليها بشرط الالتزام بما تقضى به لاتحة المخازن في حالة تمليم الكتب للمدرمة بموجب تعهد .
- ( ج ) لا تقبل الكتب المرتجعة بعد نهاية شهر ديسمبر من نفس العام الدراسي الذي سلمت فيه .

مادة ٣٨ : بلزم تلاميذ المدارس الخاصة بجميع المراحل التطبيبة بما فيها فمسول الحضائة الملحقة بها بسداد رسوم التأمين الصحى وفق القانون رقم ٩٩ اسنة ١٩٩٧ والقرارات التطبيبة التي لم يشملها نظام والقرارات التطبيبة التي لم يشملها نظام التأمين الصحى في تطبيق نظام الرعاية الصحية لتلاميذ تلك المناطق التي لم يشملها هذا النظام وضمانا لاستمرارية الرعاية الصحية لطلبة هذه المناطق ، على أن يسدد مقابل الرعاية الصحية وقدره ولحد جنيه سنويا .

ويراعى عند تحصيل هذا المقابل المشار إليه ما يأتي :

- (أ) يكون التحصيل بموجب دفائر قسائم التحصيل الخاصة برسوم النشاط المدرسي.
- (ب) أن تورد الحصيلة اليومية لحساب المديرية أو الإدارة التطيعية المختصة في
   ١٠/١٠

٩٤٦ ..... تريية وتطيم

البنك الذي تقوم بفتح حساب فيه لهذا الغرض .

- (ج) أن تقوم كل مدرسة بموافاة المديرية أو الإدارة التعليمية بكشوف بأسماء التلاميذ الممددين لهذا المقابل ومرفقا به صورة من ايصال التوريد .
- (د) أن تسدد المديرية أو الإدارة التعليمية ٥٪ من جملة المحصيلة بالإدارة العامة للتعليم الخاص المصرف منه على الأغراض التي تقررها اللجنة المركزية للتعليم الخاص.

مادة ٣٩ : تحصيل المدارس الخاصة من كل تلميذ مقابل امتحان النقل وفق اللفات الأكية " الدور الأول " :

- \* ٤ جنيهات " بالحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي .
- " ٦ جنيهات " بالحلقة الإعدادية من التعليم الأساسي .
  - ١٠ جنيهات " بالمرحلة الثانوية وما في مستواها .

كما يحصل هذا المبلغ من كل تلميذ يتقرر عقد امتحان دور ثان له على أن تورد المدارس التي تخضع امتحاناتها الإشراف مدارس رسمية مناظرة حصيلة هذا الرسم إلى حساب خاص بالإدارة التطيمية المختصبة التي تتولى الإنفاق على امتحانات تلك المدارس من هذه الحصيلة ويجنب الفائض إن وجد للأعوام القلامة.

وبالنسبة المدارس التي لا تخضع في امتحاناتها الإشراف مدارس رسمية مناظرة قطيها توريد نسبة :

- ١٠ ٪ من حصيلة هذا المقابل على أن توزع بالنسب الآتية :
  - ٧٥ ٪ إدارة تطيمية .
  - ٢٥ ٪ مديرية تعليمية .

مادة ٤٠ : تلتزم المدرسة الخاصة بتجصول نفس الاشتراكات المقررة لمجلس الأباء والمعلمين واتحاد الطلاب وفق الفئات المقررة بالمدارس الرسمية المناظرة وعليها مداد الأنصبة المقررة المديرية والمجالس والاتحادات العليا طبقا للقرارات التي تصدر في هذا الشأن .

مادة ٤١ : " مستبدلة بالقرار رقم ٣٧٤ اسنة ٩٩٩٠ \* (١)

تعدل المدرسة المصروفات المدرسية بالزيسادة في أول سبتمبر من كل عسام بنسبة ٥٪ من المصروفات المدرسية العقررة لمواجهة العلاوات المستحقة العاملين والمشار اليها بالمادة ٧٦ وما بعدها مسن هذا القرار ولمواجهة تزايد التكلفة المخدمات والتجهيزات.

والمدرسة الخاصة أن تطلب من المديرية أو الإدارة التعليمية المختصسة في المدة من أول سبتمبر حتى أخر نوفسبر تعديل المصروفات المدرسية ورسوم النشاط المدرسي المقررة وكذا اشتراك مقابل الخدمات بالزيادة عن النسبة المنقدمة إذا رأت أن هذه النسبة لا تكفي للوفاء بالمتزامات المدرسة . وعلى المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة أن تتتهي من بحث طلبات زيادة المصروفات المدرسية ورسوم النشاط المدرسي واشتراك مقابل الخدمات وأن تعرض الأمر على لجنة شنون التعليم الخاص بالمديرية التعليمية وتفصل هذه اللجنة في طلب زيادة المصروفات المدرسية ورسوم النشاط بالإضافة إلى النشاط الممار إليها وعليها أن تصدر قرارها في هذا الشأن في خلال شهوين من شاريخ النسبة المشار الإبها وعليها أن تصدر قرارها في هذا الشأن في خلال شهوين من شاريخ التعبر طلب الزيادة وفي موحد أقصاء شهر ينابر من العام الذالي.

ولا يجوز تقديم طلب بهذه الزيادة الإضافية إلا مرة واحدة كل عامين.

ويجوز المدرسة الخاصة في حالة عدم إخطارها بنتيجة بحث طلبها في الموعد المحدد أو إذا رأت أن القرار الصادر مجحف بها أن تتقدم بتظلم للجنة المركزية المتعليم الخاص بالوزارة خلال شهرى فيراير ومارس.

ويجوز لمجلس أباء التلاميذ بالمدرسة التظلم من قرار الزيادة للجنة المركزية للتعليم الخاص بالوزارة خلال ذات الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة وتقوم اللجنة المركزية التعليم الخاص بالوزارة بالبت في التظلمات التي ترفع إليها خلال شهرين مسن تاريخ تقديمها وإلا يرفع الأمر الوزير فيه في موعد أقصاه شهر يونيه .

<sup>(</sup>١) يعمل بالتحول اعتبارا من العام الدراسي ٩٦ / ١٩٩٧ .

٨٤٨ ..... تريية وتطيم

ملاة ٤٧ : تفصيص المدرسة الخاصة نسبة لا تجاوز ٥ ٪ من جملة المصروفات المدرسية المقررة على تلاميذها لحالات الإعفاء الكلى أو الجزئى من المصروفات وتبين الملائحة الداخلية للمدرسة نظلم الإعفاء أو التغفيض من المصروفات المدرسية وتصر المدرسة الفاصة جميع طلبات الإعفاء من المصروفات المدرسية أو تغفيضها وتغيدها في سجل خاص ويتم البت فيسها بمعرفة لجنة من المدرسة وذلك في موعد السماء نهاية شهر أكتوبر من كل عام .

مادة ٤٣ : يجوز الأصحاب المدارس الخاصة قبول تبرعات المواطنين والهيئات الوطنية في حدود الأوضاع والشروط الآتي بيانها :

#### : Y.d

أن تكون المدرسة المرخص بها قد مضى على بده ممارستها لتشاطها ١٥ عاما على الأقل وأن تقل المصروفات التعليمية التلميذ في العام الدراسة عن ٢٥٠ جنيها لأى صف دراسي .

#### ثانيا :

أن يكون الهدف من هذه التبرعات ما يأتي :

١ - إجراء الإصلاحات والترميمات لمبانى المدرسة فى الحالات الجمعية التى لا تتحملها ميز الية المدرسة أما فى الحالات غير الجسمية التى تتحملها ميز البة المدرسة فتخل تكلفة الإصلاحات والترميمات ضمن نققات المدرسة على أن توزع على عامين أو ثلاثة حسب الأحوال.

٢ - أو إقلمة الإنشاءات التي يكون من هدفها استكمال المراحل التعليمية بالمدرسة
 على ألا يكون إقلمة هذه الإنشاءات على حساب الأفانية والملاعب.

" أو نتفذ مشروع له صيغة تربوية ويهدف إلى دعم العملية التعليمية بالمدرسة
 وتحسب التكلفة في الحالات المتقدمة وفقا المعاير الهندسية والمالية .

#### ثلاثا :

يشترط لإتمام هذه التبرعات ما يأتي:

- ١ الحصول على موافقة المديرية التعليمية المختصة .
  - ٢ الحصول على موافقة الجمعية العمومية للآياء .

٣ - فنح حساب مستقل للمشروع فى أحد بنوك القطاع العام أو مكاتب البريد
 الحكومية على أن يخضع الحساب لمراقبة التوجيه العالى والإدارى .

- ٤ يسلم المتبرع ليصالاً بقيمة المبلغ المتبرع به .
- تشكل لجنة مشتركة بين معتلى إدارة المدرسة والمديرية التعليمية ومجلس الآباء للقيام بالإشراف على التنفيذ والإثفاق .
- ٦ يتم ترحيل ما تبقى من قيمة هذه التبرعات في ميز انبـة المدرسة لمواجهة أي
   عجز في السنوف المالية التالية .
- لا يجوز أن تتم هذه التنرعات بأى طريقة من طرق الإجبار أو أن يتم الربط
   بينها وبين قبول التلميذ بالمدرسة أو التحويل إليها .
  - ويتم الإعلان عن هذه الشروط في مكان ولضح لأولياء الأمور بالمدرسة -
    - مادة ٤٤ : تتكون مصروفات المدرسة الخاصة من :
- (أ) أجور ومرتبات العاملين بالمدرسة من فنيين وإداريين وعسال خدسات معاونة وغيرهم مقابل عملهم وكذلك نفقات إعاشة الرهبان والراهبات إن وجدت وكذلك نفقات تدريب العاملين .
- (ب) حصة المدرسة في التأمينات الاجتماعية مع الاحتفاظ بالمستندات الدالة على ال
  - ( ج ) المكافأت والحوافز وغيرها المقررة الوظائف المناظرة بالمدارس الرسمية.
    - (د) بدل الإعارة للعاملين المعارين .
- (ه.) مكافأت الحصص الزائدة عن النصاب للعاملين بالمدرسة أو المنتدبين أو المعينين لبعض الوقت وفقا للفئات المعمول بها بالمدارس الرسمية المناظرة على الاكار.

ويجوز زيادة فئة مكافأة الحصمة المواد الذي تدرس اللغات الأجنبية أو المواد التي بها عجز أو مواد المنوات النهائية .

- (و) المنَّ والعلاوات التي تصدر بها قرارات من الجهات المختصة .
  - (ز) القيمة الإيجارية لمبنى المدرسة المصدة قانونا .
    - (ح) استهلاك المياه والإنارة .

. و و معادر المعادر ال

- (ط) مسئلزمات التعليم.
  - ( ي ) اشتر اك التليفون .
- (ك) نفقات صيانة العبنى وترميمه وإصلاحه طبقا للتكلفة الفطية على أن توزع
   نفقات الترميم والإصلاح على ثلاث سنوات في حالات الإصلاح الجميم .
  - (ل) ٢٠ ٪ من ثمن شراء الأثلث والأدوات المدرسية مقابل الإهلاك .
    - ( م ) الأنوات الكتابية والمطبوعات وأنوات النظافة .
- (ن) البريد والدمغة والانتقالات والمصاريف النثرية والإعلان عن طلب وظائف.
  - (س) تسبة ١٥ ٪ من قيمة الإيرادات كربح لصاحب المدرسة .
- (ع) قيمة سداد الاشتراك في حساب دعم وضفان تمويل الالتزامات المالية للمدارس الخاصة .
  - ( غ ) أية زيادات ناتجة عن قواتين أو قرارات وزارية .

ولا يدخل ضمن مصروفات المدرسة فوائد القروض المستحقة على صداحب المدرسة .

ملاة 20: إذا حققت المدرسة في نهاية العام بعد الوفاء بكافة احتياجاتها بما في ذلك ربح صاحب المدرسة فانضا في ليراداتها يجنب هذا الفائض كاحتياطي ويراعى إظهاره في موازنة المدرسة سنويا على أن يخصيص لمواجهة العجز الذي قد يظهر بموازنة المدرسة مستقبلا .

.

مادة ٤٦ : يجوز لمناحب المدرسة أو من يمثله في الحالات التي يستحق له فيها نصيب من الأرباح أن يسحب خبائل العلم الدراسي في حدود ١٠ ٪ من الإيرادات كجزء من نصيبه في الأرباح .

مادة ٤٧ : ينشأ بديوان علم وزارة التربيسة والتعليم حساب خاص ادعم وضمان الالترامات الماليسة بسالمدارس الخاصسة ذات المصروفسات وذلك وفقا القواعد والإجراءات التي يحدها وزير التعليم .

# البلب الخامس شنون الطلبة والامتحانات الفصل الأول الرعلية الصحبة للتلاميذ

مادة ٨٨: بخضع تلاميذ المدارس الخاصة بجميع المر لحل لنظام الرعاية الصحية في المديرية المديرية المديرية أن الإدارات التعليمية التي لم يشملها نظام التأمين الصحي وتضع المديرية التعليمية المختصنة نظام للصرف من حصيلة مقابل الرعاية الصحية بالاتفاق مع مديرية المسحة المختصنة على ضوء حصيلتها بحيث يتمتع تلميذ المدرسة الخاصة بما يتمتع به نظيره في المدرسة الرمسية على الأقل ويعتمد النظام من المحافظ المختص .

وتتكون اللجنـــة المركزيــة لمشروع الرعابـــة المحجبة والخدمة الطبية لتلاميذ المدار س الخاصة من :

- ١ وكيل أول الوزارة رئيس قطاع التعليم العام .
  - ٧ رئيس الإدارة المركزية للتعليم الثانوى .
    - ٣ مدير عام الإدارة للتعليم الخاص .
  - ٤ مدير عام الإدارة العامة الشئون المالية .
- مدير عام الإدارة العامة للتوجيه المالى والإدارى.
- ٦ مدير عام الإدارة العامة للصحة المدرسية بوزارة الصحة .
  - ٧ رئيس جمعية أصحاب المدارس الخاصة .
  - مدير إدارة بالإدارة العامة التعليم الخاص .
  - ٩ محاسب مالى بالإدارة العامة للتعليم الخاص -

وللجنة أن تمتعين لحضور جاساتها من تدعو الحاجة إلى الاستعانة بهم في بعض الموضوعات من ذوى الخبرة والتخصيص يحدد اختصاصاتها وفق اللائحة الداخلية المنظمة لها.

مادة ٤٩ : يتم المعرف من الحصيلة في أغراض الرعاية للصحية والخدمة الطبية وذلك بمعرفة لجنة إشراف تشكل برناسة مدير التربية والتعليم المختص وعضويية كل ٩٥٠ - ١٠٠٠ - تريية وتطيم

- ١ مدير الشئون الصحية أو من ينوب عنه .
- ٢ مدير إدارة الشئون المالية والإدارة بالمديرية أو الإدارة التعليمية .
  - ٣ الموجه الأول المالي والإداري .
    - ٤ مدير التعليم الخاص .
  - ٥ رئيس قسم الصحة المدرسية المختصة .
    - ١ ممثل الأصحاب المدارس .

وللجنة أن تستعين بمن تراه من الإداريين في أضيق الحدود لتيسير العمل . القصل الثاني

### الخطط والمناهج والكتب الدراسية

مادة ٥٠٠ : تطبق خطط ومناهج المدارس الرسمية المناظرة على المدارس الخاصة بما فيها مدارس اللغات وتعتبر مدرسة لغات خاصة كل مدرسة تقوم بتدريس لغة أجنبية أو أكثر بمستوى رفيع تحدده الوزارة مع تدريس مواد العلوم والرياضيات بلغة أجنبية وفق الخطة والمنهج والكتاب المقرر بالمدارس الرسمية المناظرة .

ويجوز بموافقة وزير التربية والتطيم الترخيص الممدارس الخاصة بإضافة بعض قدراسات إلى الخطة الأصلية إذا رأى من الأسباب الفنية ما يبرر ذلك مع التزام المدرسة الخاصة في هذه الحالة بتدريس المنهج الأصلي المقرر في المدارس الرسمية المناظرة بالكامل ، ومع ضرورة مراجعة كتب الدراسات الإضافية بمعرفة الوزارة وأجهزتها للتأكد من صلاحيتها .

ملدة ٥١ : يجوز أن تدرس في الطقة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسي لغة لجنبية أو أكثر .

ويجب أن تعتمد خطط ومناهج وكتب للغلق الأجنبية من وزيـر التزبيـة والتعادم ، وذلك بعد بحثها بمعرفة الجهات المختصة بالوزارة ولا يجوز للمدارس الخاصـة على لختلاف أنواعها ومرلطها بتدريس مناهج أو كتب أجنبية لإعداد الطلاب للحصول علـى شهادة أجنبية .

مسادة ٥٧ : تشرف المديرية أو الإدارة التعليمية المختصسة على الامتحاسات بالمدارس الخاصة ذات المصروفات وتعمد نتائجها وفق النظام الأتي : تربية وتطيم ...... وتطيم .....

(أ) ترسل المدرسة الخاصة للمديرية أو الإدارة التطيمية المختصة قبل بدء موعد الامتحانات بشهرين على الأقل كشوفا من ثلاث صور بأسماء التلاميذ الذين سيئقدمون للامتحان في كل صف على حدة وعلى الجهاز المختص بالمديرية أو الإدارة التطيمية المختصة التأكد من أحقية كل تلميذ في التقدم للامتحان ثم تعتمد هذه الكشوف وتحفظ صورة منها بالمديرية أو الإدارة التطيمية المختصة وترسل صورة أخرى للمدرسة وتسلم الثالثة لمندوب المديرية الذي يكلف بالإشراف على أعمال الامتحانات بالمدرسة .

- (ب) يتولى المسدرس الأول في المدرسة الخاصمة وضع أسئلة الامتحائات في مائته بشرط أن يكون مستوفيا للإشتر اطات المقررة لمن يقوم بوضع الأسئلة في المدارس الرسمية فإذا لم يتوافر في المدرسة الخاصمة من يجوز له وضع الأسئلة يقوم موجه أول المادة بتكليف أحد المدرسين الأوائل بمدرسة رسمية مناظرة بوضع أسئلة الامتحان على أن يكون ناظر المدرسة مسئولا عن سريتها .
- (ج) تكلف مديرية التربية والتعليم أو الإدارة التعليمية المختصة أحد الموجهين بالإشراف على امتحانات المدرسة الخاصة ويتحتم عليه التولجد في المدرسة قبل بدء الامتحان بثلاثة أيام على الأقل للتأكد من استيفاء كافة الإجراءات المتعلقة بالامتحان ويستمر في الإشراف على سيره وعلى أعمال تقدير الدرجات واستخراج النتائج واعتمادها وله أن يستعين ببعض المراقبين لمعاونته في القيام بالمهمة الموكلة إليه .

ويراعى بالنسبة لمدارس اللغات أن يكون المشرف ملما باللغــة الأجنبيـة المرخص بها الممرسة .

مادة ٥٣ : المديرية أو الإدارة التعليمية أن تغضع امتحانات مدرسة خاصة أو أكثر الإشراف مدرسة رسمية معاتلة وذلك بناء على طلب المدرسة الخاصة أو لعدم توافر مقومات سير الامتحانات بالمدرسة مع مراعاة ما يأتي :

- أ أن تكون لجنة النظام والمراقبة ولجدة للمدرسة الرسمية والصدارس الخاصمة
   التي تشرف على استحاناتها .
- (ب) أن تتبادل المدرسة الرسمية والمدارس الخاصة الملاحظين بحيث لا يقوم مدرس بأعسال الملاحظة على تلاميذه.
- (ج) أن توحد أوراق الإجابة أمام لجسان تقدير الدرجات دون تمييز بين مدرسة

وأخرى .

(د) أن يشترك مدرسو المدارس الخاصة في أعمال تقدير الدرجات مع زملاتهم من المدارس الرممية.

(هـ) أن تتولى المدرسة الخاصة إعلان نتائجها وفق الكشوف المسلمة لها من المدرسة الرسمية التي تعتمدها وتختمها بخاتمها ثم تتولى إبلاغها إلى المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة .

مادة 66 : تطبق على امتحانات المدارس الخاصة نفس خطط ومناهج المدارس الرسمية المناظرة ونفس القراعد المقررة للامتحانات .

مادة 00: إذا رأت مدرسة خاصة أن تسير وفق نظام معين في الامتحانت فيتعين عليها أن تتقدم بطلب بذلك للمديرية التعليمية المختصمة التي ترفعه لوزارة التربية والتعليم مشفوعا برأيها للبت فيه بقرار من الوزير ، وفي هذه الحالة يجب أن تضمن المدرسة لاتحتها الدلخلية النظام المعتمد لامتحاناتها .

ملاة ٥٦ : يؤدى تلاميذ مدارس اللغات امتحانت النقل وامتحانات الشهادات العامـة في المواد الذي درسوها بذات اللغة الذي درسوا بها تلك المواد وذلك بعد ترجمة أسئلتها إليها .

مادة ٧٥ : يشترط للاستمرار في الدراسة بمدارس اللغات أن يؤدى التلميذ بنجاح ما يأتي :

- (أ) الامتحان في اللغة ذات المستوى الرفيع بنسبة ٥٠٪ على الأقل.
  - ( ب ) الامتحان في اللغة الأجنبية الثانية بنسبة ٤٠ ٪ على الأقل .

وإلى جانب باقى شروط النجاح المعمول بها في المدارس الرسمية المناظرة .

لا يجوز أن ينقل التلميذ من صف في مدرسة اللغات إلا إذا كان ناجحا في هائين
 المائئين بالنسب السابقة فيما عدا الصفوف الأول والثاني والرابع من التعليم الأساسي .

مادة ٥٨ : يراعى عند استخراج نتائج امتحانات تلاميذ مدارس اللقات ، أن تطبق شروط النجاح المقررة بالنسبة للمدارس الرسمية المناظرة ، على ألا تحتسب نتيجة امتحانات اللغة الأجنبية ذات المستوى الرفيسع واللغة الأجنبية الثانيسة في مرحلة التعليم الأساسى عند تقرير حق دخول الطالب الدور الثاني . صلاة 94 : تعدّ مدارس اللغات امتحانات دور ثان لجميع الصفوف في اللغة الأجنبية ذات المستوى الرفيع وفي اللغة الأجنبية الثانية للتلاميذ الراسبين في هاتين اللغنين أو في إحداهما وذلك الإعطائهم فرصة الاستمرار في الدراسة وفق نظام اللغات ويكرن ذلك تحت إشراف المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة .

مادة ٢٠ : في حالة رسوب الطالب بمدرسة اللغات في اللغة الأجنبية ذات المستوى اللغة الأجنبية ذات المستوى الرفيع أو في اللغة الأجنبية الثانية أو في كليهما وكان مستوفيا لجميع شروط النجاح المقررة وفق النظام العام جاز نقله من نظام دراسة اللغات إلى الصنف التالى بنظام مدارس المناهج العربية إذا رغب في ذلك وإلا أعاد الدراسة بغرفته وذلك وفق أحكام العادة ٧٥ من هذا القرار .

مادة ٢١ : تعدد المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة نتائج امتحانات النقبل بالمدارس الخاصة بعد مر لجعتها للتأكد من تطبيق القواعد المعمول بها وتحتفظ المديرية أو الإدارة التعليمية بصورة من النتيجة وتسلم الصورة الثانية إلى المدرسة بعد اعتمادها وختمها بخاتم المديرية هي المرجع الذي تستد إليه المديرية أو الإدارة التعليمية في استخراج مصدقات رسمية لتلاميذ المدارس الخاصة بعد تحصيل الرسم المقرر.

مادة ٢٣ : لوزارة التربية والتعليم وأجهزتها وحدها حق منح شهادات بنهاية مراحل الدراسة ويجوز للمدارس الخاصة أن تمنح تلاميذها مصدقات تبين الصفوف التى درسوا فيها وتعتمدها المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة بعد التأكد من صحة البيانات التى تضمنتها وبعد تحصيل الرسم المقرر .

# ظياب المنفس العاطون بالمدرسة الخاصة يمصروفات القصل الأول القصل الأول

## التعيين

مادة ٦٣ : يقوم صاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله بتعيين العاملين اللازمين لمدرسته أو استعارتهم أو نديهم جزئيسا وذلك وفق الأحكام المنظمة لذلك ويلتزم بتأديسة

أجورهم وما يتبعها من التزامات أخرى ويجوز لصاحب المدرسة الخاصة أو من بمثله أن يتولى عملا فنها أو الداريا بمدرسته بشرط أن يتوفر فيه الشروط المقررة الشغل الوظيفة ويتقاضى عنها الأجر الذي يتفق مع القواعد التي تحكم العاملين بالمدرسة .

مادة 15: لا يجوز تعيين أحد بالمدرسة الخاصة إلا إذا كان حاصلا على شهادة قيد من أحد مكاتب العمل المحددة بقانون العمل واصاحب المدرسة عدم التقيد بالتساسل الزمنى تقيد المرشحين في مكتب العمل كما أن له أن يعقد لختبار ا شخصوا المرشحين على أن يشترك معه في ذلك مدير أو ناظر المدرسة .

مادة 10 : على صاحب المدرسة الخاصة أن يخطر المديرية أو الإدارة التطيعية المختصة باسم المرشح الذي يقع عليه اختياره وكافة البيانات المتعلقة به وأربع نسخ من عقد العمل المقترح مرفقا بها المؤهل الدراسي ومستند الميلاد والمديرية أو الإدارة التطيعية الاعتراض على التعاقد إذا تضم لها عدم توافر الشروط المطلوبة في المرشح وتحفظ نسخة من العقد في الملف الخاص بالمديرية وتسلم نسخة ثانية للعامل وتحفظ النسخة الثالثة بالمدرسة مع الموهل الدراسي ومستند الميلاد والموقف من التجنيد وترسل النسخة الرابعة الى مكتب التأمينات الاجتماعية المختص ويجب أن يكون عقد العمل ثابتا بالكتابة ومحررا باللغة العربية " نموذج رقم ٣ " ويبدأ من تاريخ استلام العمل حتى آخر أغسطس من العام التالي ويتجدد العقد تلقائبا بعد فدرة الاختبار ويجب أن يتضمن العقد ببانا بالأجر المنفق عليه ونوع العمل الذي يوديه العامل .

صادة ٦٦ : يجب أن تتوافر في مديسر المدرسة الخاصسة أو ناظرهما ووكيلهما وأعضاء هيئة التدريس بها وموظفيها الماليين والإداريين وجميع العاملين بها الشروط الأتبة :

- (أ) المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة وفق المستويات المحددة العاملين بالمدارس
   الرسمية المناظرة على الأقل .
- (ب) أن يكون مدير أو ناظر مدرسة اللغات ووكيلها معن يجيدون اللغة الأجنبية
   المرخص للمدرسة الخاصة التدريس بها .

وإذا دعت الحلجة إلى استخدام من لا يتطبق عليه الشروط السائفة الذكر يعرض الأمر بمبرراته على وزير التعليم للبت فيه بقرار منه . تربية وتعليم ....... وتعليم .....

مادة ٧٧ : إذا رغبت المدرسة الخاصة بمصروفات في استخدام بعض الأجانب فعليها أن تتقدم بطلب إلى المديرية أو الإدارة التعليمية وفق النصوذج المرفق بهذا القرار "نموذج رقم ٤ " وعلى المديرية أو الإدارة التعليمية لحالة الطلب مشفوعا برأيها إلى الوزارة خلال عشرة أيام من تباريخ تقديمه اللبت فيه بقرار من اللجنة المركزية التعليم الخاص . ويراعى عند تقديم الطلب ما يأتى :

- (أ) بيان مدى الحاجة لاستخدام الأجنبي .
- (ب) ألا تتجاوز نسبة الأجانب المستخدمين في المدرسة أو مجموعة المدارس التي يملكها صاحب المدرسة ٣٠ ٪ من عدد أعضاء هيئة التنريس ويجوز للمديرية أو الإدارة التعليمية تجاوز هذه النسبة إذا كان هناك من الأسباب ما بيرر ذلك .
- ويراعى في جميع الحالات تجديد ترخيص الأجنبي سنويا للتعليمات المعمول بها بوزارتي الداخلية والقوى العاملة .
  - مادة ١٨ : يشترط فيمن يعين في مدرسة خاصة ما يأتي :
- (أ) أن يكون مصريا ، ويجوز توظيف الأجانب وفقا للشروط والقواعد المقررة في هذا الشأن .
- ( ب ) ألا يكون قد سيق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .
- (ج) ألا يكون قد سبق فصله تأديبيا من خدمة الحكومة أو القطاع العام أو إحدى الهيئات العامة أو المدارس الخاصة ما لم تمض على صدور قرار الفصل أربع سنوات على الأقل ، وبشرط الا يكون الفصل بسبب جنحة مخلة بالشرف والأمانة أو الأداب العامة .
- (د) أن يكون قد بلغ الحد الأدنى على الأقل من السن المقررة قانونا عند التعيين.
- ( هـ ) أن يكون حاصلا على المؤهلات الطمية المقررة لنظيره في المدارس الرسمية .
  - (و) ألا يكون من العاملين بالدولة إلا إذا كان منتنبا أو معارا .
    - (ز) أن تثبت لياقته الصحية .

 (ح) أن يجتاز الاختبار المقرر اشفل الوظيفة بالنسبة للوظائف التى تقرر المدرسة أن يكون التعيين فيها باختبار أو مقابلة شخصية .

( ط ) أن يستوفي مسوغات التعيين .

ويعطى المعينون بـالمدارس الخاصـة مهلـة ثلاثـة أشـهر لاستيفاء هذه المسوغات يوقف بعدها صرف مرتبهم لحين استيفانها وإلا اعتبر العقد ملفياً .

ملاة 19 : يجوز إعادة تعيين من تنتهى خدمته ببلوغ السن القانونية المحددة بمكافأة بشرط أن يكون لاتقا صحيا العمل بالمدرسة الخاصة . ويصدر بذلك قرار من المديرية أو الإدارة التعليمية .

مادة ٧٠ : يعتبر العامل بالمدارس الخاصة لاتقا من الناحية الصحية إذا كان معتوفيا للشروط التى تتطلبها وزارة التربية والتعليم فى العاملين بالمدارس الرسمية وتثبت هذه اللياقة بتقرير طبى من الهيئة العامة للتأمين الصحى أو الصحة المدرسية .

ويجوز المديرية أو الإدارة التطيمية المختصة بناء على طلب من المدرسة الخاصة الإعفاء من بعض شروط اللياقة الصحية إذا رأت من الأسباب ما يبرر ذلك كما لها أن تعتمد في إثبات اللياقة على تقرير طبي خاص .

مادة ٧١ : يوضع العامل بالمدرسة الخاصة التي تطبق نظام المصروفات تحت الاختبار لمدة ثلاثسة أشهر وتقرر صلاحيسة العامل خلال مدة الاختبار بقرار من صاحب المدرسة وبناء على تقرير من مديرها أو ناظرها .

# القصل الثاني قياس كفاءة الأداء

مادة ٧٦ : يتم قياس كفاءة الأداء للعاملين بالمدارس الخاصمة بمصروفات طبقا للنظام المعمول به بالمدارس الرسمية من حيث المواعيد والنماذج المستخدمة .

مادة ٧٣ يتم تدريب المعلمين والقيادات التربوية بالمدارس الخاصة على نفقتها طبقا للنظام المعمول به في المدارس الرسمية بما يتلائم وأوضاع العاملين بالمدارس الخاصة بمراعاة مدة الخبرة العملية للعامل بما في ذلك التدريب للترقية إلى وظيفة أعلى يحتاجها مير العمل بالمدرسة على أن يكون التدريب تحت 'إشراف الإدارة أو المديرية التعليمية المختصة .

ويتعين على المديرية أو الإدارة التطيمية الخطار المدارس الخاصنة بموعد التدريب لترشيح من تنطبق عليهم شروط الترقية .

ويجوز للمدرسة الخاصة أن تنقل العامل الذي يقدم عنمه تقرير سنوى بدرجة ضعيف إلى وظيفة أخرى تكون أكثر ملاءمة أو ابذاره بانهاء خدمته وللعامل حق التظلم أمام لجنة التعليم الخاص في المديرية أو الإدارة التعليمية.

مادة ٧٤ : يفصل العامل الذي حصل على تقريرين بدرجة ضعيف سنتين متتالينين مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة على أن يعرض الأمر على لجنة التعليم الخاص بالمديرية التعليمية قبل تقوير الفصل

#### القصل الثالث

#### الأجور والعلاوات والمزايا والإجازات

مادة ٧٠ : مع عدم الإخلال بما تقرره المدرسة في لاتحتها الداخلية من أنظمة أفضل للأجور والعلاوات يلتزم صاحب المدرسة الخاصة أو من يمثله بأن تكون مرتبات العاملين عند التعبين مماثلة على الأقل لمرتبات نظرائهم في المدارس الرسمية كما يلتزم بمنحهم العلاوات الدورية السنوية المقررة في قانون العمل ويلتزم أبضا بمنحهم الحدوافز والبدلات المقررة لنظرائهم في هذه المدارس والمنح الأخرى التي تصدر بها قرارات من الدولة .

مادة ٧١ : يجوز في حدود موازنة المدرسة منح العامل علاوة استثنائية بفئة العلاوة الدورية له إذا بذل جهدا خاصا تقدره المدرسة ولا يغير منح العلاوة الاستثنائية من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

مسادة ۷۷ : على المدرسة الخاصسة أن تتفذ قرارات منح العاملين المعينين بها المرتبات والعلاوات والبدلات والحوافز والمنح وغيرها التي تصدر طبقا للمادة ۷۰ من هذا القرار وأن تضمن المدرسة هذه المرتبات والبدلات والحوافز والمنسح موازنسة المصروفات بها .

مادة ٧٨ : تلتزم المدرسة الخاصة بإعطاء كل عامل بها الإجازات المنصوص عليها يقانون العمل . . ۲۰ مربیة وتطیم

# القصل الرابع ولجبات العاملين

- مادة ٧٩ : يلتزم العامل بالمدرسة الخاصة بما يأتى :
- (أ) لحترام مواعيد العمل واتباع الإجراءات الولجبة في حالة التغيب عن العمل
   أو التأخير عن المواعيد .
- (ب) تأدية العمل المنوط به بنضه بدقة وأمانة وأن يخصم وقت العمل الأداء
   واجبات وظيفته وأن يتعاون مع زمالته على حسن سير العمل به .
- ( ج ) المحافظة على كرامة الوظيفة وأن يملك في تصرفاته مملكا يتفق والاحترام الواجب .
- (د) تتفيذ ما يصدر اليه من تطيمات متطقة بالعمل وذلك في جدود القرارات واللوائح المعمول بها .
- (هـ) لا يجوز للعامل أن يحتفظ لنفسه أو يعطى للغير أصلا أو صورة لورقة من أوراق العمل وأو كانت نتطق بعمل كلفته المدرسة بأدائه إلا بالذن كتابي من صاحب المدرسة أو من بمثله .
- (و) إيلاغ المدرسة بمحل إقامته وحالته الاجتماعية ، وكل تغوير يطرأ عليها
   خلال سبعة أيام من تاريخ التغيير .
- مادة ٨٠ : لا يجوز للعامل أن يجمع بين وظيفت وبين عمل آخر يؤديه بالذات أو بالوساطة إلا بإنن كتابى من صاحب المدرسة أو من يمثله ، على أن يكون ذلك في غير أوقات العمل الرسمية .
- مادة ٨١ : تحدد ساعات العمل بالنسبة للعاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات وفق مواعيد العمل بالمدرسة الرسمية المناظرة أو طبقا لمسا وارد بالاتحتها الداخلية مع مراعاة أن يكون نصاب المدرس من الحصيص مماثلا لنصياب نظيره في المدرسة الرسمية .

# القصل الخامس التأديب وإنهاء الخدمة

ملاة ٨٢ : تضم المدرسة الخاصمة لاتحة الجزاءات التي يجوز توقيعها على

تربية وتطيم

العاملين بها وتتضمن جميع أنواع المخالفات واللجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق والسلطة المختصة بتوقيع للجزاء .

مادة ٨٣ : كل عامــل بخالف ولجبــات العمل أو يخرج على مقتضى الولجب الوظيفى يعـاقب تأديبيا بمعرفة صــاحب المدرسـة أو من يعثلـه ويجب أن يكـون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا .

مادة 44 : لا يجوز توقيع عقوبة تزيد على الإنذار إلا بعد تحقيق كتابى مع العامل المنسوب إليه المخالفة ومماع دفاعه وإثباته بأوراق التحقيق . أما بالنسبة لعقوبة الإنذار فيجوز أن يكون التحقيق مشافهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء .

مادة ٨٥ : يجب فيلاغ قلعامل كتابة بما وقع عليه من جزاءات فابذا امتدع عن استلام الإبلاغ الكتابي يكتفى بإخطاره به بموجب خطاب موصمى عليه على عنوانــه المبين بملف خدمته .

مادة ٨٦ : تنتهى خدمة العامل المتعاقد مع صاحب المدرسة الخاصـة بمصروفات إذا ارتكب لحدى المخالفـات الواردة في المادة ٦١ من قانون العمـل رقم ١٣٧ اسنة ١٩٨١

مادة ٨٧ : بجوز العامل الطعن في قرار إنهاه خدمته أو أي جزاء تأديبي آخر طبقا للمادة ٦٦ من قلون العمل رقم ١٣٧ لمبنة ١٩٨١

مادة ٨٨ : تتقضى علاقة العامل بالمدرسة ، دون أن يعتبر ذلك إجراء تأديبيا الأحد الأسباب الأتية :

- (أ) انتهاء مدة الحد إذا كان محدد المدة .
- (ب ) بلوغ العلمل السن القانونية التي تحددها الاتحة النظام الأساسي المدرسة .
- (ج) وفاة العامل حقيقة أو حكما ويكون تقرير الوفاة حكما بموجب حكم قضمائي .
- (د) استقالة العامل ويحتبر في حكم الاستقالة القطاع العامل عن عمله أكثر من عشرة أيام متصلة أو عشرين يوما متقطعة خال السنة الواحدة دون عذر مقبول ، بشرط أن يتم إذار العامل بعد القطاعه بخمسة أيسلم في الحالة الاولى وعشرة أيسام في

وجه ..... تربية وتطيم

#### الحالة الثانية .

- ( هـ ) عدم اللياقة المسحية .
- ( و ) لِلغاء الوظيفة بسبب نقص في خطة العمل .
- ( ز ) الحكم على العامل نهائيا بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمائة أو
   الأداب العامة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

# الباب السابع الرقابة والمتابعة والتوجيه

مادة ٨٩ : تتشأ بكل مديرية أو إدارة تعليمية إدارة أو قسم للتعليم الخاص يضم أعضاء فنيين وقانونيين وماليين وإداريين ويحدد عدد العاملين به طبقا لعدد المدارس التي تتبم المديرية أو الإدارة التعليمية.

وتتولى هذه الإدارة أو القسم بالمديرية التعليمية ما يأتى :

- (أ) تلقى طلب الترخيص بفتح المدارس الخاصة بمصروفات أو التوسع فيها .
  - ( ب ) إعداد سجل لقيد طلبات الترخيص بأرقام منتالية وفق تاريخ ورودها .
- (ج) بحث طلبات الترخيص ولخطار الطالب بقبول طلبه أو رفضه أو إجراء تعديلات معينة .
- (د) تشكيل لجان المعاينة للمدارس الخاصة بمصروفات بعد أخذ رأى الإدارة التعليمية .
- (ه.) الإخطار بإصدار الترخيص النهائي للمدرسة الخاصمة بمصروفات وتتولى
   الإدارة أو قسم التعليم الخاص بالمديرية التعليمية أو الإدارة التعليمية ما يأتي :
- أ مراجعة عقود العاملين بالمدرسة الخاصة بمصروفات وتصاريح العصل
   والأوراق الخاصة بالعاملين الأجانب بالمدرسة والتأكد من استمرار سريان مفعولها
  - (ب) تلقى طلبات رفع مصروفات التعليم وإحالتها للبحث .
- (ج) إمساك ملفات لكل مدرسة خاصة بمصروفات بحيث يكون العلف من أربعـة أجزاء الأول للترخيص واللاتحة وتعديلاتها والشانى لعقود الصاملين وبيانــــاتهم والشالث للتقارير الفنية والإدارية والرابع للعوضوعات الأخرى .

تربية وتطيم

(د) إمساك سجلات المدارس المرخص بها في دائرتها توضح البيانات الأساسية لكل مدرسة خاصة بمصروفات.

- ( ه. ) مراجعة اللوانح الداخلية للمدارس الخاصة بمصروفات وما يطرأ عليها من تحديلات .
  - (و) إمساك حصيلة الرعاية الصحية والاشتراك في اللجنة المختصة بذلك.
- ( ز ) فتح حساب خاص لحصيلة الجزاءات التي توقع على الماملين بالمدارس الخاصة بمصروفات .

ولمسائك حساباتها والصرف منها على مساعدة الساملين سالمدارس الخاصة بمصروفات مثل تقديم القروض والمساعدات الاجتماعية والخدمات .

(ح) إعداد الدراسات والمقترحات بشأن الموضوعات المطلوب عرضها على للجنة المنصوص عليها بالمادة ٩١ من هذا القرار .

مادة ٩٠ : تتولى المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة الإشراف على المدارس الخاصة بمصروفات التي تقع في دائرتها من كل التولمي شأنها في ذلك شأن المدارس الرسمسية المناظرة وكذلك تتولى المديريات والإدارات التعليمية التوجيه القضى وتقييم الخدمة التعليمية بها المتحقق من مستوى أدانها تتبع في ذلك نفس الإجرامات والقواعد المعمول بها في المدارس الرسمية المناظرة .

كما نقوم أجهزة التوجيه المالي والإداري بالمديريات أو الإدارات التطيمية بأعمال التوجيه المالي والإداري على المدارس الخاصة بمصروفات الواقعة في دائرتها أسوة بالمدارس الرسمية.

كما تقولى الأجهزة المختصة بوزارة التربية والتطيم متابعة المدارس الخاصة بمصروفات .

ملدة ٩١ : تشكل بقر ار من المحافظ لجنة لشئون النطيم الخاص في كل من :

١ - مديرية التربية والتطيم بالمحافظة .

٢ - الإدارات التطيمية بالمديريات ذات المستوى المتميز .

٣ - الإدارات التطيمية بالمديريات ذات المستوى الأول.

وذلك على النحو الأتي :

وجه ..... تربية وتعليم

- وكيل المديرية أو الإدارة التعليمية ..... "رنيسا".
- مديرو مراحل التعليم التي يوجد من نوعها مدارس خاصة بمصروفات.
  - مدير الشئون المالية والإدارية .
    - مدير الشنون القانونية .
  - مدير التعليم الخاص " ويتولى أمانة اللجنة " .
- ممثل الأسحاب المدارس الخاصة بمصروفات يختاره المحافظ بناء على ترشيح
   مدير التربية و التطيم لمدة منة قابلة للتجديد

ويشترط لمسحة لنعقاد اللجنة حضور غالبية الأعضماء من بينهم رئيس اللجنة وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين فإن تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس وللجنة أن تدعو لحضور جلساتها من تدعو الحاجة إلى الاستعانة بهم في بعض الموضوعات المعروضة عليها دون أن يكون له صوت معدد.

ويدعى صاحب الشأن لعضور اجتماع اللجنة عند نظر موضوعه وتقيد محاضر جلسات اللجنة ومناقشاتها وقراراتها في سجل منظم وتعتمد قراراتها من مدير مديرية التربية والتطيع.

مادة ٩٢ : تختص لجنة شئون التعليم الخاص بالمديريات أو الإدارات التعليمية بما يلي :

- (أ.) النظر في طلبات أصحاب المدارس الخاصمة بمصروفات أو من يمثلهم بتغيير البيانات التي صدر الترخيص بفتح المدرسة على أساسها .
- (ب) بحث موضوعات التعليم الخاص بمصروفات التسى تحيلها المديرية أو
   الإدارة التعليمية إلى اللجنة .
- ( ج ) النظور في التواح رفع مصووفات التعليم والرسوم الإصافية بسالمدارس الغاصة بمصووفات وكذا انتزاكات لخشمة وانتفاذ اللازم بشأنها
- (د) النظر في مخالفات المدارس الخاصة بمصروفات لأحكام القانون وهذا القرار
   وذلك طبقا لما تكشفه أجهزة النوجيه والمتابعة .
- ( هـ ) لِصدار القرارات الخاصة بالصرف من حصيلة الجزاءات على الأغراض المقررة .

تربية وتطيم ...... و ١٩٦٥

مادة ٩٣ : تصدر لجنة شئون التعليم الضاص في كل من المديرية أو الإدارات التعليمية المشار اليها في المادة ٩١ من هذا القرار قراراتها في الأمور المعروض عليها وتعتبر هذه القرارات نافذة المفعول بعد اعتمادها من مدير المديرية التعليمية بالمحافظة.

مادة ؟٩ : الجان شئون التعليم الخاص المنصوص عليها في المدادة ٩٠ من هذا القرار في حالة مخالفة المدارس الخاصة بمصروفات الأحكام الواردة بالمدادة ٦١ من القرار القيام والمادتين ١٤ ، ٤٤ من هذا القرار الذار صماحب المدرسة أو من يمثله ومنحه المجافة التحافية التي تحددها حسب نوع المخالفة لإزالتها وفي حالة انتهاء المهلة التي حددتها اللجنة دون از الة المخالفة جاز اللجنة القراح وضع المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري على أن يعرض الأمر على لجنة التعليم الخاص بالمديرية التعليمية ويصدر القرار من المحافظ المختص .

مادة 40: يترتب على وضع المدرسة الخاصة بمصروفات تحت الإشراف المالى والإدارى أن تتولى المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة إدارة المدرسة حتى تـزال المخالفة وفى هذه الحالة تحدد مدة وضع المدرسة تحت الإشـراف المالى والإدارى بما لا يجاوز سنة بحيث ترال خلالها أسباب المخالفة التى وضعت من أجلها المدرسة تحت الإشراف المالى والإدارى.

مادة ٩٦ : إذا تولت المديرية أو الإدارة التطبيبة الإشراف المالى والإدارى على مدرسة خاصة بمصروفات تكلف من قبلها مشرفا لإدارة المدرسة وواحد أو أكثر من العاملين المختصين يعاونونه في الشئون العالية والإدارية على أن تتحمل ميزانيسة المدرسة تكاليف مرتباتهم وبدلائهم وحوافزهم المقررة .

وتكون لجنة الإشراف المشار إليها مسئولة عن إزالة المخالفات التي من أجلسها وضعت المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري في الموعد المحدد كما تكون مسئولة عن أي مخالفات أخرى تحدث وقت الإشراف المالي والإداري.

ولا تصرف اللجنة الإشراف مكافأت مقابل عملها بالمدرسة الخاصمة بمصروفات المرضوعة تحت الإشراف الصالى والإدارى ولكن يجوز للمديرية أو الإدارة التعليمية بعد موافقة المحافظ أن تنصبص بمض الربح الذى تعققه المدرسة لصدرف مكافأت اللجنسة على ألا تتعدى هذه المكافئة ثم مرتب شهر في المنسة الدراسية فإذا الم تعقل

المدرسة أي أرباح فلا تصرف مكافآت لهذه اللجنة .

مادة ٩٧ : تشكل بوزارة التربية والتعليم اجنة مركزية التعليم الخاص برناسة رئيس القطاع المشرف على التعليم الخاص وعضوية رئيس الإدارة المركزية المختص ومديرى إدارات التعليم الخاص والشئون القانونية والتوجيه المالى والإدارى وممثل اكل من القطاعات التعليمية بالديوان العام ومعثل أو أكثر الأصحاب المدارس الخاصة يختاره وزير التربية والتعليم منويا ويدعى لحضور جاسات اللجنة من تدعو الحاجة إلى الاستعانة بهم في بعض الموضوعات المعروضة مثل ممثل العلاقات الثقافية الخارجية بالنسبة الاستخدام الأجانب ومدير الصحية المدرسية بالنسبة الرعاية الصحية ويصدر بشكيل هذه اللجنة الرار من وزير التربية والتعليم وتختص اللجنة المركزية بما يأتي :

- (أ) بحث المصائل التي يحيلها إليها وزير التربية والتعليم أو رؤساء القطاعات أو
   الإدارات المركزية بالوزارة أو مديرو المديريات أو الإدارات التعليمية بالمحافظات.
  - (ب ) بحث شنون التعليم الخاص بمصروفات وأساليب تطوره .
- (ج) الفصل في التظلمات التي يتقدم بها أصحاب الشأن من قرارات لجان شنون التعليم الخاص بالمديريات أو الإدارات التعليمية وسا يتعلى بتعديل المصروفات المدرسية ورسوم النشاط المدرسي .

وكذا مقابل الخدمات والفصل في طلبات زيادتهما عن النسب المشار البيها بالمادة ٤١ من هذا القرار .

- (د) التصرف في حصيلة مقابل الرعاية الصحية المركزية بما يحقق أهدافها .
- ( ه. ) البت في طلب المديريات والإدارات التطيمية لاستخدام بعض الأجانب في
   المدارس الخاصة بمصروفات التابعة لكل منها .
- ر و ) النظر في اقتراح المديرية في الإدارة التعليمية في شأن التصرف في المدرسة الخاصة بمصروفات الموضوعة تحت الإشراف الصالي والإداري ولم تتمكن لجنة الإشراف المشار إليها من لزالة المخالفة خلال المدة المحددة لبحث معوقات عدم لزالة هذه المخالفات ووضع المقترحات اللازمة العلاجها في مدة لا تتجاوز سنة أخرى.
  - ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير التربية والتعليم .

تربية وتطيم ....... بربية وتطيم ......

# الباب الثَّامن فصول الخدمات التعليمية

مادة ٩٨ : يجوز لمديريات التربية والتعليم الترخيص بفتح فصول مساتية خاصة الخدمات التعليمية بالمدارس الرسمية امد حاجة ضرورية قد تتغير من سنة إلى أخرى وذلك تبعا لاحتياجات البيئات المحلية وفي حدود الإمكانسات المتاحة وفي إطار الخطة المامة للتعليم ولا ينطبق ذلك على صفوف النقل بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي العام والزراعي .

مادة ٩٩ : تشكل بقرار من المحافظ لجنة عامـة لقمــول الخدمـات التعليميـة بالمدار من الرسمية بالمحافظة تضم :

- مدير التربية والتطيم بالمحافظة " ويتولى رئاسة اللجنة " .
- مديرى الإدارات التعليمية التي تفتح هذه القصول في دائرتها .
  - ممثلا للتعليم الفني التجاري بمديرية التربية والتعليم .
- مسئولا ماليا ولداريا يرشحه مدير التربية والتعليم " ويجوز أن يكون متفرغا ".
  - مدير التعليم الخاص بالمديرية أو الإدارة التعليمية .

وتختار اللجنة العامة من بين أعضائها أمينا لها ولها أن تستعين بعس تسرى الاستعانة بهم من الخبراء أو الفنيين .

مادة ١٠٠ : يعتبر رئيس اللجنة العامة الصول الخدمات التطيعية معشلا لها في علاماتها مع وزارة التربية والتعليم وأجهزتها أو مع المحافظة أو مع الغير .

مادة 1 · 1 : تعتبر كل مجموعة فسول لمرحلة أو نوعية تعليمية دلغل المحافظة وحدة تطيمية قائمة بذاتها . وتطلب اللجنة العامة افسول الخدمات التطيمية من مديرية التربية والتعليم الترخيص لها بفتح الفسول المطلوبة وترفق بالطلب مشروع اللائحة الداخلية لكل مرحلة أو نوعية تعليمية لاعتمادها من المحافظ المختصص . ويصدر الترخيص بفتح فصول كل مرحلة أو نوعية تعليمية من مديرية التربية والتعليم المختصة .

ملاة ١٠٢ : تتضمن اللائحة الدلطية لهذه الفصول بصفة أساسية ما يلي :

(أ ) المرحلة أو نوعية التعليم المطلوب الترخيص بها والمدرسة التي تعمل بها.

 (ب) المصروفات المدرسية ورسوم النشاط المدرسي التي يؤديها الدارسون في السنة وطريقة تحصيلها.

- ( ج ) قواعد ونسب الإعفاء من المصروفات المدرسية .
- (د) المكافات التي تصرف لرئيس وأعضاء اللجنة العامة .
- ( ▲ ) الخطة الدراسية المقررة بما لا يخل بدراسة المواد الأساسية .
- مادة ١٠٣ : تختص اللجنة العامة لفصول الخدمات التعليمية بما يأتي :
- (أ) رسم السياسة العامة بفتح فصول الخدمات التعليمية أو التوسيع فيها موزعة على نوعيات التعليم على ضوء احتياجات الجهات المختلفة بالمحافظة وظروفها وإمكاناتها وفي إطار التخطيط العام الذي تضعه وزارة التربية والتعليم.
- ( ب ) إدارة الوحدات التعليمية لفصول الخدمات التعليمية والإشراف عليها وللجنة العامة في سبيل ذلك أن تصدر ما تراه الازما من التعليمات أو التوجيهات التي يقتضيها حسن سير العمل في هذه الوحداث .
- ( ج ) تدبير العاملين اللازمين للعمل في هذه الوحدات بنفس مستوى الكفاية المتبع في المدارس الرسمية المناظرة على أن يكون ذلك مقصورا بقدر الإمكان على العاملين بالمدرسة الأصلية التي تفتح بها هذه الفصول .

ويجوز الاستعانة بعاملين من جهات أخرى من الصاصلين على مستوى الكفاية وذلك في غير أوقات العمل الرسعية وبعد الحصول على موافقة جهة العمل كما يجوز الأخذ بنظام الإعارة وفقا للنظام المتبع في المدارس الخاصة بمصروفات.

- ( د ) صرف المكافآت للعاملين في هذه الفصول .
- ( هـ ) اعتماد مو از نات اللجنة العامة و الوحدات و الحسابات الختامية لها .
- ( و ) در اسهٔ تقاریر الوحدات وحل ما قد یعترضها من مشکلات و إعداد تقریر عام یقم الی مدیریة التربیة و التعلیم .
- ( ز ) النظر في التنزلحات الوحدات بشأن الخطة الدراسية المقررة على أن يعرض
   الأمر على مديرية التربية والتعليم لاعتماد أي تعديل مقترح.
- ( ح ) وضع نظام لمتابعة سير العمل في كافئة الوحدات من حيث التنفيد والأداء والمستوى واتخب الإجراءات اللازمة لتقويمها لو التغلب على مسا هناك من معوقات

تربية وتطيم ...... تربية وتطيم ....

وتعتمد قرارات اللجنة العامة من المحافظ.

مادة ؟ ١٠ : يكون لفصول الخدمات التطيمية استقلال مالى وإدارى وتعويـل ذاتـى خارج اعتمادات الموازنة العامة وتتكون أير ادات فصول الخدمات مما يأتى :

- (أ) المصروفات المدرسية والرسوم الذي يؤديها الدارمدون طبقا لما هـو
   موضح بلوائحها الداخلية .
- (ب) النبر عات والهبات غير المشروطة التي تقبلها اللجنمة العاممة لقصمول الخدمات التعليمية.

مادة ١٠٥٥ : تودع إير ادات فصول الخدمات التطيمية لكل محافظة في حساب جارى بأحد بنوك القطاع العام الموجودة بالمحافظة باسم اللجنة العامة لفصول الخدمات التطيمية ويكون السحب منه بتوقيع كل من رئيس اللجنة والمسئول المالي والإدارى ويجوز إيداع الإير ادات في حسابات فرعية لكل نوعية من النوعيات تحت اسم اللجنة العامة .

مادة ١٠٦ : تكون مصر وفات فصول الخدمات التعليمية مما يأتي :

- (أ) أجور ومكافآت العاملين في اللجان والوحدات والقصول.
  - (ب ) أثمان الأدوات قالازمة لسير الدراسة .
- (ج) قيمة ما يتلف أو يفقد من فصول أو مرافق المدرسة الرسمية المستخدمة .
  - ( د ) نفقات صيانة المبنى وأثاثه وتجهيزاته .
  - ( هـ ) مكافأت رئيس وأعضاء اللجنة العامة .

مدادة ٧٠٠ : يكون ندب العاملين بوحدات الخدمات التعليمية طبقنا للمعدلات المعمول بها بالمدارس الرسمية المناظرة وتمنح المكافآت لهم وفقا للغنات المقررة لنظر إنهم في المدارس الرسمية .

مادة ١٠٨ : يخصص لنقات صيانة مينى المدرسة المستخدمة وأثاثيا وتجهيز اتها مقابل هذا الاستخدام نسبة لا تقل عن ١٠٪ من قيمة المصروفات التي يؤديها الدارسون ويوضع هذا المبلغ تحت تصرف المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة ويجوز وضعه تحت تصرف نظار ومديرى المدارس المستخدمة للصرف منه على أعصال الصيائة والذرميم والإصلاح وفق القواعد المقررة.

مادة ١٠٩ : يوجه فانض الإيرادات للإنفاق على الأوجه الآتية :

- ( أ ) معاونة مديرية التربية والتعليم فى بناه المدارس للرسمية والقصــول وشـراء وإصــلاح الأثاث والآلات الكتابية وترميم للمبانى وإصــلاح التوصــيلات الكهربانية وغـير ذلك وما يقتضــيه تـصــين الأداء فى الخدمة التعليمية .
- (ب) تقديم للخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية الدارمدين بفصمول الخدمات التطيمية التي نقع في دائرة المحافظة .
- ( ج ) التعاون في بناء المدارس التي نقام بالجهود الذاتية وذلك بالاتفاق مع مديرية التربية والتعليم وفي إطار الخطة التعليمية المقررة .
- (د) المساهمة في نفقات فتح فصول لتعليم الكبار ومحو الأمية طبقا للحاجات والمظروف القائمة وتتولى اللجنة العامة تقدير هذا الفائض وتوجيهه إلى الاتفاق على الأوجه المشار إليها.

مادة ١١٠ : يعمل بالنسبة لهذه الفصول بالأحكام الواردة في هذا القرار فيما لم يرد بشأته نص في هذا البلب .

# الباب التاسع المدارس الخاصة المجانية " المعانة "

مادة ٢١١١ : يجب أن يتوافر في صاحب المدرسة الخاصة المجانية " المعانة " أو من يمثله نفس الشروط المحددة اصاحب المدرسة الخاصة بمصروفات أو من يمثله المنصوص عليها في المادتين ٢٠ ، ٢١ من هذا القرار .

مادة 117 : تتولى وزارة التربية والتعليم تعيين جميع العاملين بالمدرسة الخاصة المجانية " المعاتبة " ويعمل هؤلاء وفقا للأحكام والقرارات المنظمة الشنون العاملين المدانية بالدولة ولصاحب المدرسة الخاصة المجانية " المعاتبة " أن يتولى نظارتها أو أي عمل فنى أو إدارى بها إذا توافرت فيه الشروط اللازمة الشخل الوظيفة " فيما عدا شرط السن" مع توافر اللياقة الصحية .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أصاحب المدرسة الخاصسة المجانية " المعانة " أن يتدخل فى الشفون التربوية أو التطيمية للمدرسة إلا إذا كمان متوايا نظارتها وفق القواعد المقررة .

وتخضع المدرسة الخاصة المجانية " المعانة " الأشراف الـوزارة والمديرية أو الإدارة التعليمية فنيا وماليا وإداريا ، كما تطبق عليها جميع التعليمات والقرارات الصادرة شأنها في ذلك شأن المدارس الرسعية .

مادة ١٩١٣ : لا يجوز المدرسة الخاصة المجانية " المعانة " أن تتقاضى من الدارسين بها سوى مقابل الخدمات الإضافية المقررة على نظرائهم من الدارسين فى المدارس الرسمية . وتمسك المدرسة الملفات والدفائر المقررة شأنها فى ذلك شأن المدارس الرسمية المناظرة .

مادة 118 : يتكل صاحب المدرسة الخاصة المجانية " المعانة " بايجار المدرسة وتتحمل المديريات والإدارات التعليمية بالمحافظات من موازنتها تكاليف ترميم وصيانة مبانى المدارس الخاصة المجانية " المعانة " وتزويدها بالأثاث المدرسي اللازم وصيانته وتعامل هذه المدارس في هذا الشأن معاملة المدارس الرسمية المناظرة على ألا يخل ذلك بفنات الإعانة المقررة لها سواء للإيجار أو التعويض .

وتسلم عهدة الأثلث بموجب كشوف من أصل وصورة للمسئول عن عهد المدرسة ويصبح مسئو لا عنها .

مادة ١١٥ : تتكفل المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة بتزويد المدرسة الخاصة المجانية " المعانة " وفقا للقرارات المعمول بها بالمدرسة الرسمية المماثلة بما يأتي :

- (أ ) أجور العاملين بها وحوافزهم وبدلاتهم المقررة .
- (ب) المعدات والآلات والأدوات التعليمية والخامات التي تتطلبها طبيعة الدراسة.
  - ( ج ) الوسائل التعليمية .
  - (د) التجهيزات غير الثابتة بالمعامل والأنوات والخدمات.
  - ( هـ ) الكتب الدراسية وكذلك المراجع اللازمة لمكتبة المدرسة .
    - (و) ما تقرره إدارة الصحة المدرسية بالنسبة للحيادة الطبية .
      - (ز) قيمة استهلاك المياه والإضاءة واشتراك التليفون .
  - ( ح ) الأدوات الكتابية والمطبوعات وأدوات النظافة والأدوات الاستهلاكية .
    - (ط) خاتم شعار الدولة .

وتسلم عهدة المعدات والألات والأدوات والخامات والوسائل التعليمية والتجهيزات

٩٧٢ ----- تُربِيةُ وتَعليم

غير الثابتة والمراجع والمطبوعات وأدوات النظافة والأدوات الاستهلاكية الواردة فى البنود ب ، ج ، د ، ه ، ، ح ، بموجب كشوف من أصل وصورة المسنول عن عهد المدرسة ويصبح مسئولا عنها .

مادة ١٩١٦: يجوز المديرية أو الإدارة التطيمية المختصة في حالة امتناع أو تأخر صاحب المدرسة عن القيام بما هو متكفل به أن تقوم بالنيابة عنه بعد إنذاره بكتاب موصى عليه بما تحتاجه المدرسة على أن تخصم هذه الفقات من الإعانة بما لا يتجاوز ٥٠ ٪ من قيمة مبلغ التحييض والتكلفة المستحقة المدرسة .

مادة ١١٧ : يستحق صاحب المدرسة الخاصة المجانية " المعانة " ما يأتي :

- (أ) مقابل ليجار المكان الذي تشغله المدرسة .
  - ( ب ) تعويض مقابل تطبيق نظام المجانية .

وتكون هذه المستحقات عن سنة كاملة ويتم صرفها على ثلاثة أقساط متساوية يكون القسط الأول في سبتمبر والثاني في ينابر والثالث في مايو .

مادة 11۸ : يقدر مقابل الإيجبار الذي يؤدي للمدرسة الخاصسة : المجانبة المعانة " على أساس القيمة الإيجارية التي يؤديها صحاحب المدرسة بمقتضى العقد المبرم بينه وبين صاحب المبني .

ويراعى عند صوف مقابل الإيجار ما يلي:

- (أ) إذا كان مبنى المدرسة مملوكا لصاحبها فإن مقابل الإيجار يقدر على أساس
   القيمة الإيجارية القانونية للمبنى .
- (ب) إذا كان مبنى المدرسة موقوفا عليها أو متبرعا به لها فـالا تستحق مقابل
   أيجار .
- (ج) إذا كانت المدرسة تعمل بنظام الفترتين فيصرف لها مقابل الإيجار عن فـترة ولحدة نقط.
- (د) إذا كانت المدرسة تعمل فقرة مساتية في مبنى مدرسة أخرى مجانية مانة افإنها لا تستحق مقابل ليجار .
- (هـ) إذا كانت المدرسة تعمل فيترة مسانية في مبنى مدرسة خاصة ذات مصروفات فإنها تستحق مقابل إيجار يعادل نصسف الإيجار القانوني المدرسة الخاصة

ذات المصدروفات أو ما تنفعه فعلا أيهما أقل .

(و) إذا شخل مبنى المدرسة الخاصمة المجانية "المعانية" بقسم مسانى بمصروفات أو قسم تعليمى حكومى يخصم من مقابل الإيجار ما ينفع لصاحب المدرسة مقابل القسم الممانى أو القسم الحكومى وذلك من واقع العقود التى تعتمدها المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة .

مادة ١١٩ : بحتسب مبلغ التعويض الذي يصرف لمساحب المدرسة الخاصة . المجانبة " المعانة " على الوجه الآتي :

- ٠٠٠ جنيه سنويا للفصل في المدارس الثانوية العامة وما في مستواها .
- ٠٠٠ جنيه سنويا للفصل في الحلقة الإعدادية من مرحلة التعليم الأساسي -
- ٢٠٠ جنيه سنويا للفصل في الحلقة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسي .

## ويراعى عند الصرف ما يلي :

- (أ) بالنسبة للمدرسة التي تعمل أكثر من فترة تمنح مقابل تعويض إضافي يعادل ٧٥ ٪ مما يصرف للفترة الصياحية .
- (ب) لا تصرف مستحقات للمدرسة نزيد عن المستحقات المقررة لنظيراتها إذا كانت تتبع جمعية أو هيئة تدخل في إيراداتها أموال موقوفة أو متبرع بها أو كان من بين أغراض الجمعية أو الهيئة نشر التعليم.

فاذا كانت أقل من المستحقات المقررة صرف لها الفرق فقط أما إذا كان إيراد المدرسة يزيد على المستحقات المقررة وضعت الزيادة في حساب خاص بالمدرسة يوجه إلى تصين أحوالها.

مادة ١٢٠ : على المديرية المتطبعية المنتصية بتبيت عدد الفصول التي كانت قلمة في العام الدراسي ٨٠ / ٨١ كمنة أولى وذلك عقد سرف مستحقات هذه المدارس في الأعوام الثالثية والالتزام بتزويدها بالأعداد المناسبة من التلاميذ ، والمديرية أو الإدارة المختصة النظر في إجابة طلب المدرسة الخاصة المجانبة " المعانة " التي يقل عدد فصولها عن الميزانية المثبتة لإخراجها من نطاق الإعانة إلى نظام المصروفات بشرط استيفاه كلفة الشروط لفتح المدارس الخاصة بمصروفات أو رفض الطلب .

يروية وتطيم

# البلب العاشر. مراكز التدريب والتطيم

مادة ١٢١ : يجب أن يتوافر في مكان المركز الشروط الأتية :

- (أ) أن يثبت مملاحيته من الناحيتين الهندسية والصحية وعلى الأخص من حيث النظافة والتهوية والإضاءة وأن تكون دورات المياه كلفية وتخصص دورات لملإناث وأخرى للرجال إذا كانت الدراسة بالمركز مشتركة للجنسين.
- ( ب ) إذا كان المركز في مبنى معد السكنى أو الأي غرض أخر يجب أن يكون له مدخل خاص .
- ( ج ) أن يعتوى على عدد مناسب من الحجرات ويتوافر به من التجهيزات بما يتمشى مع طبيعة الدراسة بالمركز ومقتضيات رسالته .

مادة ١٣٧ يقم طلب الترخيص افتسح أحد هذه المراكز إلى الإدارة أو المديرية التعليمية المختصة التي يقم المركز في نطاق اختصاصته وذلك طبقا للنموذج رقم ١ مكرر المرافق بهذا القرار .

مادة ١٢٣ : تقوم الإدارة التعليمية أو المديرية التعليمية بإتخاذ الآتي :

- (أ) قيد الطلب في سجل خاص بعد لهذا الغرض وفقا لتاريخ وروده .
- (ب) إخطار الجهات المعنية بالوزارة للحصول على الموافقة طبقا لنص المادة ٢ فقرة ج من هذا القرار .
- (ج) إخطار الطالب بقبول أو رفض طلبه على أن يكون الرفض مسببا ويكون
   القبول بصفة مبدئية لحين إتمام معاينة مبنى المركز وثبوت صلاحيته .

مادة ؟ ٢ ؟ : على الطالب عند إخطاره بقبول طلبه مبدئيا أن يقدم إلى الإدارة أو المديرية التطبيعية خلال خمصة عشر يوما البيانات القالجة :

- رسما تأسيليا لموقع المركز وعد حجراته ومرافقه .
- ( ب ) صورة من عقد الملكية أو عقد الإيجار على ألا يكون العقد شقة مغروشة .
  - ( ج ) بيان بالأثلث والمحات اللازمة حسب طبيعة نشاط المركز .
- (د) أسماء المرشحين لأعمل الادارة ومؤهلاتهم وأعمارهم وجنسياتهم وصحيفة الحالة الجنائية لكل منهم مع إرفاق المستندات الدالة على ذلك .

ملاة ١٢٥ : تشكل الادارة والمديريسة التعليميسة المختصة لجنة فنية يعهد اليها بمعاينة مكان المركز محل الترخيص ومشتمالته وذلك على الوجه الأتى :

- (أ) أحد المديرين بالإدارة أو المديرية التعليمية تكون له الرئاسة .
  - (ب) أحد المهندسين بالمحافظة أو الوحدات المحلية المختلفة .
- (ج) موجه فني مختص طبقا لطبيعة نشاط المركز وموجه مالي وإداري .
  - (د) ممثل عن أصحاب المدارس الخاصة في المديرية التعليمية .
    - ( ه. ) أحد أطباء الصحة المدرسية .

ويجب على المديرية التعليمية إخطار طالب التترخيص بمدى صلاحية المركز بمرافقه وتجهيزاته وبيانات العاملين وذلك في مدة أقصاها شهر من تاريخ إخطاره لها بالبيانات التفصيلية أو باستكمال أوجه النقص تمهيدا لإعادة المعاينة بعد فترة يتفق عليها طالب الترخيص و المديرية التعليمية .

مادة ١٩٦٦: يقدم صاحب المركز الكتب والخطة والمنهج التي تتفق مع نشاطه إلى الإدارة والمديرية التعليمية للحصول على موافقة الوزارة على أن يقوم صاحب المركز بمداد الرسم المقرر في هذا الشأن نظير القحص.

صلاة ۱۲۷ : يلتزم المركز باعداد لاتحة داخلية وفق النموذج رقم ۲ مكرر المرافق من خمس صور يسجل فيه النشاط المرخص له به مع تصحيل أسماء الكتب التي تم فحصيها ومر اجعتها والموافقة عليها من الجهات المختصة بالوزارة مع الالتزام بها وتعتمد من كل من الإدارة التعليمية ومديرية التربية والتعليم المختصة ولا تصبح اللاتحة نافذة الا بعد اعتمادها على الجهات المحددة بالمادة ١٣ من هذا القرار .

وكل تعديل يطرأ على اللائحة يجب لخطار الجهات المعنية بذلك .

مادة ١٣٨ : يحظر على أى مركز أن يبدأ نشاطه قبل إخطاره بالموافقة النهائية من المديرية التعليمية التابع لها وكل مركز يبدأ العمل بدون ترخيص يغلق إداريا بقرار من وزير التعليم أو المحافظة بحسب الأحوال .

ملاة ۱۲۹ : يجب أن يكون لكل مركز مدير مسئول وهيشة تدريس وجهاز مالي وإداري وعمال خدمات معاونة . ٩٧٦ ..... تريية وتطيم

مادة ١٣٠ : تلتزم الادارات والمديريات التعليمية بالأتي :

- (أ) ضرورة متابعة المراكز المرخسص لها بعراولة النشاط التعليمي كجهة لختصاص مع موافاة الادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة بتقارير شهرية عن هذه المتابعة .
- (ب) تلتزم المراكز بإعداد سجلات خاصة بالدارسين بها يحدد فيها عند الدورات التدريبية لهم وتاريخ كل دورة وإخطار الادارة والمديرية بكشوف يسجل فيها أسماء الدارسين بكل دورة الذين تحد لهم امتحادات في نهاية كل دورة سع ضرورة الشراف المختصين بالإدارة أو المديرية التطبعية على تلك الامتحادات.
- (ج) تكليف أحد الموجهين للإشراف على امتحانات المراكز ويتحتم عليه التواجد في المركز قبل بده الامتحان بثاثة أيام على الأقل المتأكد من استيفاه كافة الإجراءات المتعلقة بالامتحان ويستمر في الاشراف على سيره وعلى أعمال تقدير الدرجات واستخراج النتائج واعتمادها.
- (د) تمنح هذه المراكز لمن أثم الدورات التدريبية بها بنجاح مصدقات تعتمدها الإدارة والمديرية التعليمية .

مادة ۱۳۱ : تستثنى المراكز القائمة قبل صدور هذا القرار والمرخص لها من المديريات والإدارات التطيمية من الشروط الخاصمة بالمبنى وعلى المديرية ليسلاغ السلطة المختصمة بالعمل على إغلاق أي مركز قائم لم يحصمل على ترخيص من المديرية التعليمية طبقا لأحكم هذا القرار .

صادة ۱۳۳ : يحدد كل مركز شروط القبول الدارسين وكذلك عدد الدورات التدريبية ومدة كل دورة فيها والرسوم المقررة على كل دارس وأن يتضمن ذلك في الكتمة الداخلية .

مادة ١٣٣ : يعمل بالنسبة لهذه المراكز بالأحكام الواردة بهذا القرار ادما لم يرد به نص في هذا الباب فيما عدا نص المادتين ٢٠ فقرة أ الخاصة بالشخصية الاعتبارية . والمادة ٢١ فيما يتطق بممثل الشخصية الاعتبارية .

تربية وتطيع ...... نربية وتطيع

# البلب العادى عشر دروس التقوية لطلبة المتلزل

مادة £17 : تقوم مديريات التربية والتطيم بالمحافظات بالترخيص بعمل دروس للتقوية فى المواد الدراسية المختلفة المقررة بالخطة الدراسية الرسمية للطلب المسموح لهم بالتقدم على نظام المنازل .

مادة ١٣٥ : يجوز أن تعمل دروس التقوية في مبان مستقلة كما يجوز أن تعمل فترة مسائية بالمدارس الخاصة على أن لا تعمل في مبان سكتية .

مادة ١٣٦ يتبع في الترخيص لدروس التقوية الاجزاءات التي تتبع عند الترخيص المدرسة خاصة بمصروفات . ويجوز اعفاؤها من بعض الشروط والمواصفات بالنسبة المبنى والتجهيزات بما لا يؤثر على كفاءة الخدمة التطيمية بها .

مادة ١٣٧ يقبل فقط في هذه الدروس الراغيون في التقوية في صادة دراسية أو أكثر من المواد الدراسية من الفئات المسموح لها بالتقم على فنات المنازل وهي :

- (أ) لموظفون والعمال والجنود وربات البيوت الحاصلون على شهادة اتمام مرحلة التطيم الأساسي على أن يكون مجموع درجاته في امتحان شهادة اتمام مرحلة التطيم الأساسي لا يقل عن الحد الأدني المقرر لمرحلة التطيم الثانوي العام بالمدارس الخاصة في ذات المنة الدراسية التي نجح فيها.
  - (ب) الطلاب والطالبات ممن لهم الحق في التقدم للامتحان لتحسين المجموع.
- (ج) الطلاب والطالبات الذين فصلوا من المدارس الثانوية بسبب استتفاد عدد مرات الرسوب .

مِلاة ١٣٨ : يلتزم في هذه الدروس بالمناهج المطبقة بالمدارس الرسمية المناظرة على أن لا نزيد كثافة الفصل عن ٣٠ ثلاثين طالبا بأي حال من الأحوال.

صلاة ١٣٩ : يطبق نظام الامتحان من الخارج " المنازل " على طلبة دروس التقوية ويكون الامتحان أمام لجان المدارس الرسمية التي تحدها الجهة المختصة .

مادة ١٤٠ : تتكون ايرادات هذه الدروس من المصروفات التى يدفعها الدارسون على النحو الأتى : عشرون جنيها للصادة الواحدة فى القطيم الأساسى وثلاثون جنيها للقطيم الثانوى طوال العام الدراسى وفى حالة اشتراك الدارس فى جميع العواد الدراسية χγρ ..... تربية وتطيم

فيمند ٨٠ ثمانون جنيها المتعليم الأساسي فقط طوال للعسلم الدراسي و ١٢٠ مانية وعشرون جنيها التعليم الثانوي . ويتحمل من يرغب في تسلم الكتب ثمنها وفقا للأسعار التي تحددها الوزارة مضافا اليها ١٠٪ مصاريف ادارية ولا يجوز تحصيل أيـة رسوم لغرى تحت أي مسمى من المممولات . وتحصل هذه الرسوم بموجب ليصالات معتمدة.

مادة ١٤١ : تتكون مصروفات هذه الدروس مما يأتي :

- أچور ومرتبات العاملين سواء دائمين أو منتدبين .
- (ب) ليجار مبنى هذه الفصول إن كانت تشغل مبنى مستقلا أو نصيباً من المبنى بشرط ألا تزيد عن ٢٥ ٪ من ليجار المبنى.
  - ( ج أ) قيمة استهلاك المياة والاتارة والتليفون إن وجد ،
    - (د) أدوات كتابية ومطبوعات وأدوات نظافة .
    - ( هـ ) بريد ودمغة وانتقالات ومصروفات نثرية .
  - (و) نصبة لا تزيد عن ١٥ ٪ من الايرادات ربح صاحب الترخيص .
- ( ز ) نسبة ١ ٪ من الايردات تسدد للادارة التعليمية المختصمة لصرفها مقابل
   انتقالات للاثمر الله و الترجيه .
  - مادة ١٤٢ : تمنك هذه الفصول : سجلات باللغة العربية ادارية ومالية :
    - (أ) ملف خاص بكل دارس متضمنا بياناته ومستندات الحاقة .
- (ب) سجل لقيد الدارسين موضحا به بياناتهم طبقا لملف كل منهم والمواد الدراسية المشترك فيها والرسوم المسددة ورقم وتاريخ ليصال العداد.
- ( ج ) سجل لقيد العاملين والمنتدبين مدون به بياناتهم مع وجود المستندات الذي نؤيد هذه البيانات .
  - (د) سجل لقيد ملاحظات الموجهين والجهات الرقابية .
    - ( هـ ) تقارير التوجيه الغني والمالي والاداري .
    - ر ) ملف لحفظ القرارات والمنشورات والتعليمات .
  - ( ز ) دفتر قيد المكاتبات الواردة بدفتر القيد والمكاتبات الصادرة .
  - ( ح ) دفتر قيد الموجودات إن كانت الفصول تعمل بمبنى مستكل .
    - ( ط ) سجل لقود حضور وغواب المدرسين .

تريية رئطيم .........

ملةة ١٤٣ : تمسك الجهة المرخص لها بدروس التقوية السجلات والدفاتر الماليـة الأثية وتحفظ بالادارة :

- (أ) نفاتر تحصيل المصروفات تختم الصفحة الأولى والأخيرة بخاتم المديرية أو الادارة التعليمية المختصمة على أن تكون من أصل وصورة وتحرر بالكربون ذى الرجهين .
  - (ب) سجل لقيد الاير ادات.
- ( ج ) سجل لقيد المتصرف ° ويجوز تخصيص سجل لكل مادة دراسية على حدة .

ملدة ١٤٤ : تخضع دروس التقوية للرقابة والتوجيه الغنى والسالى والادارى لكل من وزارة التربية والتطبم والعديرية التطبعية المختصة .

ملاة 180 : يتم اعداد لاتحة دلغاية لهذا النظام استرشادا باللائصة الدلغايسة التموذيية للمدارس الخاصة بمصروفات ، الملحقة بهذا القرار .

ملدة ١٤٦ : يعامل طلبة هذا النظام كطلبة المنازل ولا يجوز للطالب بشأجيل تجنيده .

# قياب قثاني عثر أحكام عامة

ملاة ۱۶۷ : في حالــة وفاة صاحــب المدرسـة الخاصــة أو تصغية الشخص الاعتباري مساحب المدرسة يتم نقل ملكية المدرسة إلى شخص اعتباري أخر مستوف اللاعتباري مساحب المدرسة يتم نقل ملكية المدرسة الاعتبار المسادة ۱۹۸ والمادة ۱۹ من هذا القرار وزلك في خلال سنة أشهر من تاريخ الوفاة أو التصغية ، على أن يتم اختبار ممثل لصاحب المدرسة تتوفر فيه الشروط الواردة بالمادة ۲۰ من هذا القرار في مدى أربعة أشهر .

مادة 184 : إذا أواد صاحب المدرسة الخاصة التصرف في ملكية مدرسته وجب أن تتقل الملكية إلى مالك جديد تتوفر فيه الشروط الواردة بالمادة ٥٨ من قانون التطيم رقم ١٣٩ لمنة ٨١ والمادة ١٩ من هذا القرار ويحتبر مستولا قبل المديرية أو الإدارة التطيمية لحين اعتماد المالك الجديد .

مادة ١٤٩ : على من يرغب في تغيير مكان المدرسة أن يقدم المديرية أو الادارة

نَم ۾ مناسب تربية وتعليم

التطيعية المختصة طلبا بذلك قبل التغيير أو النقل بشهرين على الأنسل مرفقا بم المعتدات المقررة لكل حالة .

مادة . 10 : إذا فقد صلحب المدرسة الخاصة أو معتله أحد الشروط المقررة وجب نقل الملكية أو اختيار ممثل أخر خلال أربعة أشهر من تاريخ فقد الشرط.

تريية يتطيم .....

# القسم الثاني في الجمعيات التعاونية التعليمية

# قاتون رقم ۱ لسنة ۱۹۹۰ يشأن الجمعيات التعاونية التعايمية 🖰

ياسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : الملاة الأمالي

تعتير جمعية تعاونية تعليمية كل جمعية تعاونية تنشأ بهدف تأسيس المدارس الخاصة وإدارتها طبقا للقانون رقم ١٩٨٩ اسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم .

# المادة الثانية

يتكون رأس مال الجمعية التماونية من أسهم أسمية غير محدودة العدد وغير قابلة التجزئة ، قيمة كل منها عشرة جنيهات تؤدى بقعة واحدة عند الاكتتاب .

ولا يجوز تطبق الدخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر من أسهم .

كما لا يجوز أن يملك المضر الواحد أكثر من عشر رأس مال الجمعية إلا إذا كان من الأشخاص الاعتدارية العامة .

## المادة الثالثة

تتألف الجمعية العمومية للجمعية التعاونية التعليمية من جميع الأعضاء المستوفين الشروط التي يحددها النظام الدلخلي لها ويجب على الأعضاء حضور الجتماع الجمعية العمومية بأنفسهم -

ويكون لكل عضو صوت ولحد مهما بلغ عدد الأسهم التي يملكها .

ويجوز للجمعيات التعاونية التي تشمل منطقة عملها محافظة أو أكثر أو يزيد عدد أعضائها على خمسمائة عضو ، أن تتكون الجمعية العمومية من مندوبين يحدد النظام الدلغلي للجمعية عدده وطريقة لغتيارهم والمناطق التي يمثلونها

<sup>(</sup>١) قبريدة قرسمية - العبد ٢ فسي ١١ / ١ / ١٩٩٠ .

٩٨٧ -----تربية وتطيم

وتباشر الجمعية للعمومية الاختصاصات للمنصوص عليها في قوانين التعاون وفسي اللائمة التنفيذية لهذا القانون .

#### المادة الرابعة

يتولى إدارة الجمعية مجلس إدارة يشكل من تسعة أعضاء على النحو الأتى : سنة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السرى .

المدير أو الناظر المكلف بإدارة المدرسة أو الدى يختاره وزير التعليم عند تعدد المدار من المعلوكة للجمعية التعاونية .

اثنان من المهتمين بشنون التعليم يختار هما وزير التعليم .

ويحضر اجتماعات مجلس الإدارة بقية المديرين أو النظار وممثل عن النقابة الفرعية المختصة للمطمين تختاره النقابة دون أن يكون لهم صوت معدود .

وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة سنتين .

ويختص مجلس الإدارة بالنظر في جميع المسائل اللازمة لإدارة شنون الجمعية والتي لا تختص بها الجمعية العمومية .

ويكون تعيين مدير المدرسة أو ناظرها بقرار من وزير التعليم .

#### المادة الخامسة

مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في القانون المنظم للجمعيات التعاونيــة يشترط فيمن يكون عضوا بمجلس الإدارة بالانتخاب ما يأتي :

( أ ) الإشراف أو التوجيه أو التمويل أو التحصيل بالنسبة إلى الجمعية .

 (ب) ألا يكون بينه وبين الجمعية معاملات تعود عليه بـالربح و تـزول العضويـة بغد أحد الشرطين اللازميين لها ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات ذلك .

#### المادة السلاسة

يكون لكل مدرسة تتشلها الجمعية مجلس إدارة وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون مدته وطريقة تشكيله واختصاصاته .

#### المادة السابعة

يجوز لكل جمعيتين تعاونيتين تعليميتين أو أكثر ، أن تشترك في تأسيس جمعية تعاونية مشتركة كما يجوز للجمعيات التعاونية إذا بلنم عندها عشر جمعيات على الأقل

أن تكون جمعية تعاونية تعليمية عامة على مستوى الجمهورية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط تكوين هذه الجمعيات وطريقة تشكيل مجالس إدارتها واختصاصاتها .

#### المادة الثامتة

لا يجوز منح أعضاء مجالس الإدارة مكافآت عن عملهم ، ويصرف للعضو بدل لتقال عن كل جلسة يحضرها بالغة التي تحدها الجمعية العمومية سنويا ويقرها وزيسر التطيع .

#### المادة فكاسعة

تخضع الجمعيات التعاونية التعليمية والجمعيات المشكركة والجمعيات العاسة والمدارس التابعة لها لمالإشراف العباشر الوزارة التعليم ويكون وزير التعليم هو الوزير المختص بالنسبة لها .

#### المادة العاشرة

لوزير التعليم أو من ينبيه حق البغاء أى قرار يصدر من السلطات المختصة القائمة على إدارة الجمعية التعاونية التعليمية أو الجمعيات المشتركة أو الجمعيات العامة أو المدارس التابعة لها بالمخالفة الأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعملها .

## المادة الحادية عشر

يكون الطعن في قرارات وزير التعليم الصندرة في شأن الجمعيــات العاونيــة التطيمية أو المدارس النابعة لها أمام محكمة القضاء الإداري .

## المادة الثانية عشرة

يتم تأسيس الجمعيات التعاونية ووضع نظمها الدلخلية وإشهارها وفقا للنساذج والقواعد التي تبينها للائحة التنفيذية لهذا الفانون والقرارات التي يصدرها وزير التطيم وإلى أن تصدر نلك فلائحة والنساذج ، يسير العمل بالقرارت المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

#### المادة الثالثة عشرة

على الجمعيات التعاونية القلتمة على إدارة المدارس المذكورة في تاريخ العمل بهذا القلتون أن تعدل أوضاعها طبقا الأحكامه خلال سنسة أشهر من تاريخ العمل بهذا القلتون

ووفقا للنماذج والقواعد المشار إليها في المادة السابقة .

ويصدر وزير التعليم قرارا بتشكيل مجالس إدارة موققة للجمحيات التي لا تستكمل تعديل أوضاعها خلال تلك المدة .

وعلى هذه المجالس استكمال تعديل الأوضاع خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

### المادة الرابعة عشرة

تسرى في شأن الجمعيات التعاونية التعليمية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون أحكام قانون الجمعيات التعاونية .

#### المادة الخامسة عشرة

يصدر وزير التعليم اللائحة التنفيذية <sup>(١)</sup> والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، وتبين اللائحة أحوال انقضاء الجمعية أو حلها أو تصفيتها ولجراءات ذلك .

#### المادة الساسية عثيرة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادي الأخر سنة ١٤١٠ هـ

" ٣ بنابر سنة ١٩٩٠ ".

١ - محرت الكلمة التنفينية بالقرار رقم ٨٣ اسنة ١٩٩٠

<sup>(</sup> الرقائع المصرية ~ الحد ١١٠ كابع في ١٤ / ٥ / ١٩٩٠ ) . .

# وزارة التعليم قرار وزارى رقم ٨٣ أسنة ١٩٩٠ يتاريخ ١٠ / ٣ / ١٩٩٠ يإصدار اللاحة التنفيذية للقانون رقم ١ أسنة ١٩٩٠ يشأن الجمعيات التعلونية للتطبيبية (١)

# وزير التعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣١٧ اسنة ١٩٥٦ بالصدار قانون الجمعيات التعاونية؛

وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بشأن الجمعيات التعاونية التطيمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وزارة التربيـة والتعليم ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٨ فى شمأن التعليم الخاص والجمعيات التعاونية التعليمية ؛

وعلى توصيات اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٣٥ بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٩٩٠ لوضع مشروع اللائحة التنفيذية والقرارات المنفذة للقانون رقم ١ لمنذة ١٩٩٠ ؛ ومراعاة لصنالح العمل ؛

# قرر المادة الأولى

تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بشأن الجمعيات التعاونيــة التعليمية وفقا للصيغة المرفقة بهذا القرار .

#### المادة الثانية

نلغى أحكام القسم الثاني من القرار الوزاري رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨ المشار اليـه والخاصة بالجمعيات التعاونية ، كما يلغي كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

<sup>(</sup>١) الركائع المصريـة – العند ١١٠ (تنابع ) قبي ١٤ / ٥ / ١٩٩٠ .

٩٨٦ .......تربية وتطيم

#### الملاة الثلاثة

على الجمعيات التعاونية التعليمية التي يسرى عليها أحكام القانون رقم ١ اسنة المهاد المثار اليه وهذا القرار أن تعدل أوضاعها طبقا لهذه الأحكام خالال سنة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ووققا للنظم الداخلية والنماذج والقواعد المبينة بهذا القرار. تتقضى عضوية مجالس الادارة الحالية بمضى آشهور من تاريخ العمل بهذا القرار ، وتجرى انتخابات مجالس ادارة الجمعيات التعاونية قبل مضى هذه المسدة بأسبوعين وققا لأحكام الملائحة المراققة ، على أن تبدأ منتها اعتبارا من ١٦ سبتمبر 19٠٠ . فاذا لم تجر الانتخابات في موعدها القانوني يعين مدير مديرية التربية والتعليم المختصة مجلسا مؤقنا من خمسة أعضاء لاجراء الانتخابات خلال شهر على الأكثر .

## المادة الرابعة

تظل سارية أحكام القرار الوزارى رقم ١٢٥ أسنة ١٩٨٩ فيما تضمنه من النص على النزلم الجمعيات التعاونية التعليمية لمدارس المعاهد القومية التي كانت مدارسها المامة وتابعة للجمعية التعاونية التعليمية للمعاهد القومية حتسى ٣١ / ٨ / ١٩٧٣ بالاشتراك في الجمعية العامة للمعاهد القومية .

#### المادة الخامسة

على الجمعيات الثماونية المنصوص عليها في المادة الأولى من اللاتحة المرفقة والسابق انشاؤها طبقا لأية أحكام فانونية مغايرة للقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ وهذه اللاتحة أن تتخذ فور العمل بهذا القرار جميع الاجراءات اللازمة قانونا لتصحيح الأرضاع، وفي حالة عدم لتمام ذلك في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون تتخذ الاجراءات المناسبة طبقا للقانون وهذه اللائحة.

#### الملاة السائسة

يمل بهذا القرار فور صنوره ، وينشر في الوقائع المصرية ،

وزیر التطیم دکتور / أحمد فتحی سرور

# اللاحة التنفيذية الفقون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بشأن الجمعيات التعاونية التعليمية اليف الأول ماهية الجمعية التعاونية التعليمية والأحكام التي تسرى على مدارسها

مادة 1: تعتبر جمعية تعاونية تطيمية كل جمعية تعاونية تنشأ بهدف تأسيس المدارس الخاصة وادارتها طبقا للقانون رقم ١٣٩٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم.

وتسرى في شأن الجمعيات التعاونية التعليمية فيما لم ينرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ١ لمنة ١٩٩٠ بشأن الجمعيات التعاونية التعليمية أو فى هذه اللائحة أحكام قانون الجمعيات التعاونية .

ولا يجوز أن تتشأ جمعية تعاونية تعليمية استنادا لغير هذه القوانين وتعديلاتها . وفي حالة مخالفة ذلك يجوز لوزير التعليم اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة قانونا لتصحيح الأوضاع ، وتسرى على مدارس الجمعيات التعلونية التعليمية الأحكام التي تسرى على المدارس الخاصة الأخرى فهما عدا ما برد بشأنه نص خاص .

#### الباب الثاتي

## تأسيس الجمعية التعاونية التعليمية

مادة ٢ : يجب أن يتضمن عقد تأسيس جمعية تعاونية تعليمية البيانات الأتية :

- ١ تاريخ العقد ومطه واسم الجمعية .
- ٢ أسماء المؤسسين على ألا يقل عدهم عن عشرة ومحال اقامتهم .
  - ٣ المدرسة الخاصة أو المدارس الخاصة للجمعية ،
    - ٤ منطقة عمل الجمعية .
      - ٥ مستولية الأعضاء .
        - ٦ مدة الجمعية .
- ٧ رأس مال الجمعية المدفوع وتاريخ ليداعه بالبنك ورقم ليصال الايداع .
  - ٨ أسماء أعضاء اللجنة المؤاتة لاتمام لجراءات التأسيس .

٩٨٨ ------ تريية وتطيم

9 - اقرار المؤسسين النظام الدلخلي للجمعية .
 وذلك كله وفقا النموذج المرفق بهذا القرار .

#### الباب الثلث

## النظام الداخلى للجمعية التعاونية التطيمية

مادة ٣ : يوضع النظام الداخلي للجمعية التعاونية التعاومية وفقا للأحكام المبينة في هذا الياب .

## القصل الأول

## اسم الجمعية ، مقرها ، منطقة عملها ، أغراضها -

مادة ٤ : يجب أن يتضمن النظام الداخلى للجمعية بيان اسمها منسوبا للمدرسة أو المدارس التي تؤسسها ومقرها ومنطقة أعمالها ومنتها والغرض من تأسيسها .

# القصل الثانى

## أموال الجمعية ومسئولية أعضائها

ملدة ٥ : يتكون رأس مال الجمعية التعاونية التعليمية من أسهم اسمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة قيمة كل منها عشرة جنيهات يؤدى دفعة ولحدة عند الإكتتاب.

مادة ١٠ : تتكون موارد الجمعية من :

- (أ) الاحتياطي القانوني المنصوص عليه في هذا النظام .
- (ب) التبرعات والإعانات غير المشروطة من المواطنين والهيئات الوطنية الممنوحة لها بعد موافقة وزير التطيم.
- (ج) التبرعات والاعاتات المعنوحة من أفراد أجانب أو هيئات أجنبية بموافقة وزير التعليم فيما لا يجاوز ٥٠ ألف جنيه ، ويموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على ذلك .

وفي جميع الأحوال يجب لخطار " الادارة العامة للتعليم الخاص بـالوزارة " ببيـان هذه التبرعات أو الاعاتات من حيث قيمتها والجهة الماتحة وأغراض المنحة ونولحي صرفها .

(د) مقابل مصروفات الإدارة وقدره جنيهان يحصل عن كل تلميذ مقيد بالمدرسة.

تريية وتطيم ------

مادة ٧ : تودع أموال الجمعية في حساب خاص باسمها بأحد البنوك التجارية .

ملاة ٨ : تكون أسهم الجمعية اسمية وغير قابلة التجزئة ولا يجوز الحجز عليها الا بسبب ديون الجمعية .

مادة ٩ : لا يجوز الجمعية أن تصدر أسهما نزيد قيمتها على عشرة جنيهات تؤدى دفعة واحدة عند الإكتتاب .

مادة ١٠ : لا يجوز تطبق الدخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر من سهم، كما لا يجوز أن يملك العضو الولحد من الأسهم أكثر من عشر رأس مال الجمعية الا إذا كان من الأشخاص الاعتبارية العامة .

مادة 11 : يقدم طلب الاكتتاب الى المؤسسين أو مجلس ادارة الجمعية بحسب الأحوال مشغوعا بقيمة الأسهم المكتتب فيها كلها مع مقابل الكتتاب قدره خمسين قرشا مهما يكن عدد الأسهم واسم طالب الاكتتاب ومهنته وجنسيته وبيت المؤسسون أو مجلس الادارة في هذا الطلب في خلال شهر من تاريخ تقديمه ، فاذا لم يتم البت في الطلب خلال هذه المدة اعتبر مقبو لا .

مادة ١٢ : مسئولية أعضاء الجمعية عن التزاماتها معتودة يقدر ما لكل منهم من أسهم .

#### القصل الثالث

شروط اكتساب عضوية الجمعية التعاونية التطيمية وأسباب زوالها.

ملاة ١٣ : يشتر ط فيمن يكون عضوا بالجمعية ما يأتي :

(أ) أن يكون من مواطني جمهورية مصر العربية .

- (ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بالحبس في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.
- (ج) ألا يكون قد سبق فسله تأديبيا من خدمة الحكومة أو القطاع السام أو احدى الهيئات العامة ، أو المدارس الخاصة ما لم يكن قد مضى على فسلمه أربع سنوات وبشرط ألا يكون الفسل بمبب جريمة خاقية .
- ( د ) أن يقبل نظام الجمعية كتابة وأن يكتنب في سبهم ولحد على الأقل مع أداء قيمة الأسهم بالكامل .

( هـ ) أن يكون من بين أولياء الأمور الشرعيين للطلاب أو اللتلامية المفيدين
 بالمدرسة .

ملدة 18 : باب العضوية مفتوح ، ولكل شخص تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها بالمادة السابقة حق الاكتتاب في رأس مال الجمعية .

مادة ١٥ : تزول العضوية في الحالات الآتية :

- (أ) وقاة المضوء
- ( ب ) السحاب العضو بتقديم استقالته الى مجلس الإدارة .
- (ج) تقازل العضوعن أسهمه الأخر، بشرط موافقة مجلس الادارة.
- (د) فصل العضو اذا أتى عملا يضر بصالح الجمعية ماديا أو أدبيا بعد التحقق من ادلته ويتم الفصل بقرار من مجلس ادارة الجمعية ، على أن يعتمد أدار الفسل من وزير التعليم بعد موافقة المديرية التعليمية .
  - ( هـ ) اذا فقد شرطا من شروط العضوية .

مادة 11: للعضو المنسحب الذى زالت عضويته الدى في استرداد قيمة اسهمة بشرط ألا يترتب على ذلك تتغيض رأس مال الجمعية الى أقل من نصف أقصى قيمة وصل اليها رأس المال منذ نشأة الجمعية ، وتتغيض قيمة ما يسترده العضو الذى زالت عضويته بنسبة ما قد أصاب الجمعية من عجز في رأس مالها .

كما يستحق ورثة العضو المتوفى قيمة أسهمهم بالشروط المتقدمة .

مادة ١٧ : يظل العضو المنسحب أو المفصول أو المتنازل عن أسهمه مسئولا قبل الغير لمدة سنتين من تاريخ خروجه من الجمعية عن الانتزاسات التي ترتبت على أعمالها حتى ذلك التاريخ .

### القصل الرابع

### مجلس ادارة الجمعية التعاونية التطيمية

مادة ۱۸ : يتولى لاارة الجمعية مجلس لاارة يشكل من تسعة أعضاء على النحو الأكي :

- سنة أعضاه تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها بالافتراع السرى .
- المدير أو الناظر المكلف بادارة المدرسة أو الذي بختاره وزير التطبع عند تعدد

تربية وتطيم ...... تربية وتطيم .....

### المدارس المملوكة للجمعية التعاونية.

- قتان من المهتمين بشئون التعليم يختار هم وزير التعليم .
- ويحضر اجتماعات مجلس الإدارة بقية المديرين أو النظار ، وممثل عن النقابة الغرعية المختصة للمعلمين يختاره رئيس مجلس النقابة الغرعية دون أن يكون لهم صوت معدود .
- وتكون مدة العضوية في مجلس الادارة سنتين تبدأ من تاريخ أول اجتماع له بعد المعموة العمومية السنوية ، ويتجدد انتخاب نصف عدد الأعضاء المنتخبين سنويا بطريق الاقتراع السرى .
- مادة 19: يشترط فيمن يكون عضوا بمجلس أدارة الجمعية بالانتخاب بالإضافة الى الشروط المنصوص عليها في المادة 17 من هذا القرار ما يأتي:
- (١) ألا يكون عاملاً بالمدرسة أو المدارس التابعة للجمعية أو في جهة رسمية أو أهلية لها اتصال بنواهي الادارة أو الاشراف أو التوجيه أو التمويل أو التحصيل بالنسبة للجمعية .
  - ( ۲ ) ألا يكون بينه وبين الجمعية معاملات تعود عليه بالربح .
- (٣) ألا يكون من الذين يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم عملا من الأعمال
   التي نزاولها الجمعية وتتعارض مع مصالحها .
- ( ٤ ) أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية خمسة عشر يوما على الأقل قبل
   فتح باب الترشيح ، ويمتثنى من ذلك أعضاء مجلس الادارة الأول .
- أن يكون حاصلا على مؤهل متوسط على الأقل بالنسبة لمرحلة التعليم
   الأماسي وعلى مؤهل عال بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي .
- مادة ٢٠ : يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الادارة لمدة سبعة أيام تبدأ من اليـوم الرفيم لتاريخ الاعلان عن موعد لنعقاد الجمعية ، على أن تتـم انتخابـات مجلس الادارة خلال الأربعة أشهر التالية لاتتهاء السنة المالية وتتبع في ذلك الاجراءات الآتية:
- (أ) تقدم طلبات الترشيح الى سكرتير الجمعية بمقرها ويحدد في الطلب تاريخ تقديمه وقيده بالسجل المحد نذلك .
- (ب) تعرض الطلبات المقدمـــة للترشيح على مجلس الادارة لمراجعتها والتحقق

٩٩٧ ----- ، تريية وتطيم

من انطباق شروط النرشيح وذلك خلال الثلاثة أيام التالية لقفل باب الترشيح .

( ج ) يعد كشف بأسماء المرشحين المستوفين الشروط يعلن بمقر الجمعية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أبياء على الأقل .

مادة ٢١ : تشكل المديرية التعليمية المختصة لجنة من الشئون القانونية والتعليم الخناص للاشراف على مدارسها الخناص للاشراف على اجراءات الانتخابات لعضوية مجلس الادارة في مدارسها وللمديرية المعق في فقراح استبعاد أي مرشح ترى أن وجوده في غير مصلحة العملية التربوية والتعليمية على أن يخطر بذلك المدعى العام الاشتراكي فور فقال بلب الترشيح لاتخاذ الإجراءات اللازمة طبقا القانون حماية القيم من العيب .

مادة ٧٣ : إذا لم يتقدم المدد المطلوب من المرشحين لمضوية مجلس الادارة يطن فوز المرشحين بالتركية ويعاد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الادارة لاستكمال العمد المطلوب بنفس الاجراءات السابقة خلال شهر من تاريخ اعلان التنبيجة فاذا لم يتقدم أحد للترشيح في خلال هذه المدة أو لم يستكمل العدد المطلوب يصدر قرار من وزير التطيم بتعيين المدد الباقي .

مادة ٣٣ : تسقط المصوية عن عصو مجلس الادارة اذا فقد شرطا من شروطها ، كما يجوز اسقاط عضوية مجلس الادارة بقرار من وزير القطيم أو بقرار من الجمعية العمومية بعد اجراء تحقيق مع العضو وذلك في الحالات الأتية :

- (أ) التخلف عن حضور جلسات مجلس الادارة ثلاث مرات متثالية في السنة أو
   ست مرات متغرفة طوال مدة العضوية بدون أعذار مقبولة يقرها المجلس .
- (ب) العبث بسجلات الجمعية أو أدواتها أو أختامها أو تعمد اتلاقها أو الساءة استخدامها .
- (ج) عدم تنفيذ أحكام قانون التعاون أو قانون التعليم أو قانون الجمعيات التعاونيـة
   التعليمية أو القرارات المنفذة لها .
  - (د) الإدلاء ببيقات غير صحيحة عن الجمعية بقصد عرقلة تحقيق أغراضها .
    - ( هـ ) اذا أتى عملا من شأته الإضرار بمسالح أو حسن سير العمل فيها ،
      - ( و ) اذا استخل سلطته ولم يراع العدالة في أداء الخدمات التعليمية .
- ﴿ زَ ﴾ لحداث عجرز في العهد الشخصية ، مع الزامسة برد هذا العجز خلال خمسة

تربيبة وتطيم ......

عشر يوما على الأكثر .

(ح) ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادئين ٧٨ ، ٧٩ من القانون رقم ٣١٧ المنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية والمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات وهي :

١ - لذا تصد في عمله أو حساباته أو في تقاريره المبلغة الى الجهات المختصة أو الله المحتصدة أو المحموة المحمو

٧ - اذا تصد توزيع فوائد أو عائد أو مكافأت على الأعضاء في الحالات التي يجوز فيها ذلك قاتونا لم تؤخذ من الأرباح الحقيقة للجمعية عند عدم وجود حساب ختلمي أو على خلاف ما ورد بالحساب الختامي أو طبقا لحساب ختامي وضع بطريق التدلس.

٣ - اذا أسدر أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية أو تزيد عليها .

٤ - فذا للروض أو قدم مالا أو أجرى عمليات ايداع نقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المميين في القانون رقم ٣١٧ لمنة ١٩٥١ أو في لاتحته التنفيذية أو في نظام الجمعية .

 اذا لم يقم بتنفيذ الالتزامات التي يفرضها عليه القانون رقم ٣١٧ أسنة ١٩٥٦ أو اللائحة التنفيذية أو نظام الجمعية .

٦ - اذا خالف نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣١٧ أسنة ١٩٥٦

٧ - اذا زاول النشاط التعاوني قبل النشر عن الجمعية التعاونية في الوقائع
 المصرية .

٨ - إذا اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها من حيازة الجمعية أو استولى
 بغير حق على مال لها أو سهل ذلك لغيره .

وعلى العضو الذى يتقرر اسقاط عضويته أن يبلار بتسليم ما فى عهدته من أموال الجمعية أو منجلاتها أو مستنداتها الى مجلس ادارة الجمعية ، ولا يجوز العضو الذى أسقطت عنه العضوية أن يعبد ترشيح نفسه المجلس الإدارة الا بعد انقضاه أربع سخوات من تاريخ اسقاط عضويته .

مادة ٢٤ : أذا خلت أماكن في مجلس الادارة لأى سبب كنان فعلى مجلس الادارة لن يعلن عن خلو المكان ويدعو من حصل على الأصوات التالية لمن سبق انتخابهم لشغل المكان الخالى . وفي حالة ما أذا كان أعضاء المجلس قد فازوا بالتزكية وخلت بعض الأماكن يستمر المجلس بتشكيله القائم حتى تنقضى الدورة الا أذا ترتب على هذا الخلو نقص عدد أعضاء المجلس عن النصاب القانوني فتتخذ الاجراءات اللازمة لاستكمال تشكيله .

مادة 70 : بنتخب مجلس الادارة عقب اكتمال تشكيله سنويا رئيسا للمجلس من بين الأعضناء المنتخبين ونائبا له وسكرتيرا وأمينا للصندوق .

مادة ٢٦ : يغتص سكرتير مجلس الادارة بالأعمال الآتية :

- أ تحرير الدعوة الجتماعات الجمعية العمومية ومجلس االدارة وتحريس
   محاضر هذه الاجتماعات واعتمادها من رئيس مجلس الادارة.
  - (ب) تحرير جميع المراسلات الخاصة بالجمعية وتسلم المكاتبات الواردة لها .
    - ( ج ) امساك السجلات والدفائر المنصوص عليها في هذا النظام .
    - (د) حفظ كافة الأوراق ومستندات الجمعية وأختامها في مقر الجمعية .
      - ويختص أمين الصندوق بالأعمال الأتية :
- (أ) التوقيع مع عضو من مجلس الإدارة يختـــزه المجلس على أذونـــات السحب. من أموال الجمعية المودعة بالمصـــارف .
- (ب) حفظ المبالغ التي يقرر مجلس الإدارة ابقاءها على نمة المصاريف النثرية
   في خزينة الجمعية التي في عهدته .
- (ج) الاحتفاظ بالضمانات والايصالات وأذونات الصرف وكافة الأوراق التي لها
   قهمة مالية .
- (د) استلام الأموال المستحقة للجمعية لدى الأعضاء أو غيرهم وتوريدها لحساب الجمعية في الجهة التي يعينها مجلس الادارة أو صرفها طبقا لقرارات المجلس بعد الباتها في دفتر الصندوق الذي بعهدته.

مادة ٢٧ : يختص مجلس ادارة الجمعية بالنظر في جميع المسائل اللازمة الادارة شئون الجمعية والتي لا تختص بــها الجمعية العمومية أو مجلس ادارة المدرسة التابعة

للجمعية والمنصوص عليها بهذه اللائحة وله على الأخص:

- (أ) تغفيذ قانون التعاون وقانون التطيع وقانون الجمعيات التعاونية التعليمية
   وقراراتها التنفيذية فيما له صلة بلختصاصه.
- (ب) تعيين العاملين في المدارس التابعة للجمعية التعاونية عدا المدير أو نائب أو
   الناظر . وتحديد مرتباتهم وحوافزهم وسائر مكافلتهم وعلاواتهم وبدلاتهم .

ويجوز شغل الوظائف بالمدرسة بطريق الندب أو الاعارة ويشترط بالنسبة للقائمين بالتكريس أن يكونوا مقيدين بنقابة المهن التطيمية وتتوافس أيهم الشسروط المؤهلة للتدريس.

ويجوز تكليف لمد العاملين بمهام مؤفتة لمدة لا تزيد على ٦ شهور.

- (ج) لختيار عضو من أعضاه مجلس الادارة للتوقيع مع أمين الصندوق على
   أذون الصرف من أموال الجمعية المودعة بالبنك أو بالبريد.
- (د) تعثیل المدرسة قبل الغیر ، وأسلم القضاء ، وینوب عنه فی ذلك رئیس
   مجلس الادارة بصفته .

ويجوز المجلس الادارة أن يفوض مجلس ادارة احدى المدارس التابعة للجمعية في تمثيله في بعض الأمور السابقة ، على أن تلتزم الجمعية بكافة معاملات مجلس ادارة المدرسة قبل الفير طالما كانت في حدود الأعمال الداخلة في اختصاص مجلس ادارة الجمعية بمقتضى قانون الجمعيات التعاونية وقانون الجمعيات التعاونية التعليمية والقرارات المنفذة لها النظام .

ولمجلس ادارة الجمعية أن ينيب عنه في تنفيذ الراراته كلها أو بعضها عضوا أو أكثر من أعضائه على أن يقد المجلس بيانا عما تم في العمل الذي أنيب فيه .

وفيما عدا الاختصاصات المتقدمة لا يجوز لمجلس ادارة الجمعية التعاونية التعليمية فَن بِتَحَظَّ فِي الحلق القائميذ بالمعرصة أو في مسائل الادارة اليومية المعرسة أو ما ماثل ذلك .

مادة ٢٨ : يجب على مجلس ادارة الجمعية التعاونية التعليمية ابلاغ الادارة أو المديرية التعليمية ابلاغ الادارة أو المديرية التعليمية المديرية التعليمية المديرية العامة والادارة العامة التعليم الخاص بالوزارة بأسماء أعضائه ومهمتهم ووظائفهم بالمجلس وكل تغيير يحدث في تشكيله وذلك في

٩٩٦ ----- بريبة وتطيع

خلال خمسة عشر يوما من تاريخ هذا التغيير .

مادة ٢٩ : ينعقد مجلس ادارة الجمعية التعاونية التعليمية بمقر الجمعية بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر . ويحضر مجلس الادارة ممثل عن النقابة الغرعية المختصة للمعلمين تختاره النقابة دون أن يكون له صوت معدود .

ويكون الاتعقاد صحيحا فنا حضره أغلبية الأعضاء ، ويرأس الجلسة الرئيس أو نائبه في حالة غيابه أو أكبر الأعضاء الحاضرين سنا في حالة غيابهما ، ويجوز تعقاد المجلس في غير مقر الجمعية بشرط موافقة جميع الأعضاء .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين.

ويجب الثبات محضر كل جلسة وقرار اتنها بدفاتر محناضر الجلسات مبينا أسماء الأعضاء الحاضرين والقرارات الصادرة والأصوات التي حازها كل قرار ويوقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين.

ويجب تبليغ صور محاضر جلسات مجلس الادارة الى الادارة أو المديرية التطيمية المختصة والى الجمعية العاصة والادارة العامة للتطيم الخاص بالوزارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع على الأكثر .

مادة ٣٠ : يضم مجلس الإدارة في نهاية المنة المالية ما يلي :

- (أ) تقريرا سنويا عن نشاط الجمعية التربوي والتطيمي مقارنا بالسنوات السابقة.
- (ب) موزانة مالية للمدرسة أو المدارس التابعة للجمعية تشمل الإبرادات والمعروفات.
- ( ج ) الحساب الختامى الممدرسة أو المدارس التابعة للجمعية عن السنة المالية
   المنتهية ، على أن يكون ذلك في موعد أقصاه أخر سبتمبر .

وتقدم الموازنة والحسابات الختامية التي الادارة أو المديرية التعليمية المختصنة ، وتحتفظ بصورة منها ويضع مجلس الادارة الحساب الختامي الخاص بالجمعية عن السنة المالية المنتهية وحساب الأرباح والخسائر مراقفا بنه الحسابات الختامية الخاصسة بالمدرسة وما يفيد إيداع فاتض ربح الجمعية في اير اداتها وما اتخذ لمد العجز ان وجد.

ويتولى المجلس عرض الحساب الختامى - مشفوعا بالمستندات المثبتة لـه على مراجع الحسابات لقحصها قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأكل

مادة ٣٢ : يحفظ الحساب الغنامي وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الادارة والمراجعين والمفتشين في مقو الجمعية لمدة ثمانية أيام على الأقل قبل المقاد الجمعية المعومية ، حتى يتسنى لكل عضو الإطلاع عليها .

ويجب ارسال صورة من الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر الى الادارة أو المديرية التطيعية المختصة والجمعية العمومية والادارة العاسة التطيم الخساص بالوزارة بمجرد اعتمادها من مراجع الحسابات وقبل لجتماع الجمعية العمومية بأسبوع على الأقبل ، كما يجب ابالاغ الادارة أو المديرية التطيعية والجمعية العاسة والادارة العامة التطيم الخاص بالوزارة بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية وتصديقها على هذه الحسابات ذلك خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الاجتماع .

ملة ٣٣ : يصرف لأعضاء مجلس الادارة بدل انتقال عن كل جلسة يحضرها العضو بالفئة التي تحدها الجمعية العمومية الجمعية التعاونية التعليمية سنويا ويقرها وزير التعليم.

مادة ٣٣ : مع عدم الاخلال بأحكام قانون الجمعيات التعاونية - لوزير التعليم أن يصدر قرار بحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية التعليمية أو مجلس ادارة الجمعية المشتركة أو الجمعية العامة في الأحوال الأثية :

- (أ) فذا طرأت على الجمعية عقبات تحول دون اتمام الرسالة التي أتشنت الجمعية من أجلها .
- (ب) اذا ضاع رأس مال الجمعية كله أو بعضه أو عجزت عن الوفاء بالتزامات المدرسة أو المدارس التابعة لها بحيث يصبح استمر ارها في العمل أمرا مستحيلا أو داعيا الخصارة.
  - ( ج ) لذا نقس عدد أعضاء الجمعية عن عشرة .
    - ( د ) لذا لتمجت الجمعية في جمعية أخرى ،
  - ( هـ ) إذا اشتغلت الجمعية بالمسائل غير التعليمية .
- (و) اذا ثبت أنه من المتعفر عليها مواصلة علها بانتظام ، سواء الاصطراب أعمالها اضطرابا مستمرا ، أو فتكرار اخلالها بالعبادئ الأساسية للتعاون ، أو الحزوجها على القواعد للتي قررها القانون أو نظام الجمعية .

۹۹۸ ......ترپیهٔ وتطیم

( ز ) أذا هدثت منازعات بين الأعضاء أو مع مجلس أدارة المدرسة على نحو
 بخشى معه عرقلة حمن سير العملية التعليمية في المدرسة .

وذلك كله اذا لم ير الوزير حل الجمعية ذاتها اداريا وفقا لقانون الجمعيات التعاونيـة وعلى الوجه المبين في المادة 29 من هذا القرار .

#### القصل الخامس

## الجمعية العمومية للجمعية التعاونية التطيمية

مادة ٢٤ : تتألف الجمعية العمومية للجمعية التعاونية التعاديبة التعاديبة من جميع الأعضاء المستوفين للشروط الواردة في هذه اللائحة والنظام الداخلي لها ولكل عضو صوت ولعد مهما كان عدد الأسهم التي يملكها ، ويجب على الأعضاء حضور الاجتماع بانفسهم .

مادة ٣٥ يجوز للجمعيات التعاونية التعليمية التي تشمل منطقة عملها محافظة أو يزيد عدد أعضائها على خمسمائة عضو أن تتكون الجمعية العمومية من مندوبين يتم لغتيارهم بمعرفة جميع أعضاه الجمعية التعاونية التعليمية على أن يمثل كل خمسة وعشرين عضوا بمندوب واحد - فاذا كانت منطقة عمل الجمعية أكثر من محافظة يتم اختيار المندوبين على النحو السابق مع تحديد المندوبين الذين يمثلون المحافظة المعينة تبعا الامتها فيها .

مبادة ٣٦ : يجب على مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية السنوية للانعقاد خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاه السنة المالية للنظر بصفة خاصة في المسائل الأنية :

- (أ) تقرير مجلس الادارة عن نشاط الجمعية التعليميي والتربوي .
  - (ب ) التصديق على الحسابات السنوية .
- (ج) مناقشة تقارير مجلس الادارة والمديرية أو الادارة التعليمية المختصة
   ومراجع الحسابات .
  - (د) انتخاب أعضاء مجلس الادارة.
  - ( هـ ) اختيار مراجع الحسابات للعام التالي .
- (و) انتخاب مندوبين لا يزيد عدهم على ثلاثة من بين أعضاء الجمعية ومن غير مجلس الادارة يمثلون الجمعية في الدعاوى التي تقرر الجمعية العمومية رفعاها

غربية وتطيم -----

لمصلحة الجمعية ضد مجلس الادارة أو أحد أعضائه .

ولا يعتبر اجتماع الجمعية صحيحا الا بحضور الأعلبية المطلقة لعدد أعضائها ، فاذا قل عدد الحاضرين عن ذلك وجب تأجيل الاجتماع التي جلسة أخرى تعقد خلال الخمسة عشر يوما التالية ، ويعتبر الاجتماع الثاني محيحا اذا حضره عدد مسن الاعضاء بحيث لا يقل عن عشرة ، واذا لم يحضر هذا العدد تضاف فواند الأسهم والعائد لهذه السنة التي الاعتباطي القانوني .

وتصدر القرارات بأغلبية عد أصدوف للتباضرين فاذا تساوت الأصوات اعتبر الأمر مرفوضا .

مادة ٣٧ : يجوز أن تعقد الجمعية العمومية لجتماعا غير عادى في غير موحدها السنوى بناه على طلب وزير التعليم أو من يفوضه أو الجمعية العامة ، أو مراجع العسابات أو من عند أعضاء الجمعية بحيث لا يقل عن عشرة أو نصف عند أعضاء مجلس الادارة على الأقل ، ويجب أن يبين في الدعوة المسائل التي دعيت الجمعية من أطلها الى اجتماع غير عادى .

مادة ٣٨ : تتمد الجمعية العمومية الاستثنائية التي يشترك فيها ثلثا عدد الأعصاء على الأقل ، بناء على دعوة من مجلس الادارة لاصدار قرار بحل الجمعية اختياريا ، وذلك بشرط موافقة نصف عدد أعضاء الجمعية جميعها ، فان لم يشترك العدد المطلوب أو لم تتم موافقة نصف عدد الاعضاء على الأقل فلا يجوز عرض الافتراح على الجمعية العمومية مرة أخرى قبل مضى سنة أشهر على الأقل .

مادة ٣٩ : يوجه مجلس الادارة الدعوة للجمعية المعومية في الأهوال المذكورة في المواد : ٣٦ : ٣٧ ، ٣٨ على أن تكون الدعوة للاجتماعين الأول والثاني المشار اليهما في المدادة ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ على أن تكون الدعوة للاجتماعين الأولل والمحادث قبل حلول موعد الاجتماع الأول بثلاثة أسليع على الأقل وألا يجاوز الموعد المحدد للاجتماع الشاني الخمسة عشر يوما الثالية للاجتماع الأول ، ويجب أن بيين في الدعوة في جميع الحالات مكان وزمان الاجتماع وجدول الأعمال وترسل الدعوة بالبريد الموصى عليه الى جميع الأعصاء ، كما تعان في مكان ظاهر بعقر الجنعية .

مادة ٤٠ : تنظر الجمعية العمومية في المسائل المدرجة في جدول أعمالها وفيما

يستجد من أعمال تقدم قبل موعد انعقاد الجمعية من أحد أعضائها ولا يجوز مناقبتة أبية موضوعات خارج جدول الأعمال .

مادة ٤١ : يرأس جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة أو نائيه عند غيابه أو لكبر الأعضاء سنا في حالة غيابهما .

ويعين الرئيس بعد موافقة الجمعية العمومية اثنين أو ثالثة ملاحظين على الأكثر لمراقبة التصويت .

مادة ٤٣ : تدون مصاضر جلسات الجمعية العمومية وقرار اتها ينفتر مصاضر الجلسات ويوقع عليها الرئيس وملاحظو التصويت وخمسة على الأقل من الأعضاء الحاضرين .

ويجب أن يتضمن محضر الجلسة أسماء أعضاء الجمعية الماضرين والرئيس وملاحظي التصويت ولجنة المديرية أو الإدارة التعليمية والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي حازها كل قرار .

وتبلغ صورة محاضر جلسات الجمعية العمومية التي الادارة أو المديرية التعليمية المختصة والجمعية العامة والادارة العامة التعليم الخاص بالوزارة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الاجتماع.

### القصل السادس

## النفاتر والسجلات التى تمسكها الجمعية التعاونية التطيمية

مادة ٤٣ : تمسك الجمعية التعاونية التعليمية الدفاتر الآتية :

١ - دفتر الأعضاء والأسهم ويبين فيه أسماء الأعضاء ومهنهم ومحال المامتهم وتاريخ لكتسابهم العضوية واستقالتهم أو فصلهم أو وفاتهم وكذلك المبالغ التي اكتتبوا بها وعدد الأسهم وتوزيعها بين الأعضاء .

 ٢ - نفاتر محاضر الجاسات الـذي يضم محاضر اجتماعـات مجلـس الادارة والجمعية السومية .

٣ - الدفائر الحسابية التى تتطلبها طبيعة العمل فى الجمعية ، ويجب أن ترقم صفحات هذه الدفائر وتختم الصفحة الأولى والأخيرة بخاتم الادارة أو المديرية التعليمية المختصة .

تريية وتطيم ...... درية وتطيم ....

- ٤ سجل التقارير التربوية السنوية عن نشاط الجمعية التربوى والتطيميى .
- سجل خاص لقيد ملاحظات الموجهين من الادارة أو المديرية التطيمية أو الوزارة.
  - ٦ سجل لقيد الصادر والوارد من والى الجمعية .

ويجب أن تحفظ هذه السجلات والدفائر بمقر الجمعية ، ويعتبر الاحتفاظ بهده السجلات والدفائر خارج مقر الجمعية مخالفة جسيمة تستوجب المساملة

## اللقيل السليع

## العسابات المنبوية وتوزيع الأرياح والاهتياطي

مادة ٤٤ : تبدأ السنة المالية الجمعية في أولي سبتمبر وتنتهى في آخر أغسطس من كل سنة ، ويجب على مجلس الادارة في نهايسة السنة الماليسة أن يعد حسابات الجمعية ويعرضها على الجمعية العمومية .

ملاة ٤٥ : يوزع صافى الفائض الناتج عن نشاط الجمعية على الوجه الأتى :

- (أ) ٢٥ ٪ لصرف العنح والمكافآت والعلاوات التشجيعية للعاملين بالجمعية بمدارسها طبقا للقواعد التي يقررها مجلس الادارة وتعتمدها الجمعية العمومية .
  - (ب ) ٢٠ ٪ للاحتياطي القانوني " مضافة الى الهبات والوصايا " .
- (ج) ٢ ٪ قيمة الفائدة على الأسهم وبما لا يجاوز ٢٠ ٪ من صافى الربح . ويرحل صافى القلية لسد العجز ان ويرحل صافى الفائض فى ايرادات الجمعية فى السنة والسنوات التالية لسد العجز ان وجد وللانفاق على عمليات الاحلال والتجديد فى المدارس التابعة للجمعية التعاونية التعليمية .

مادة ٤٩ : اذا لحقت بالجمعية خسائر ترتب عليها عجز في رأس المال فلا يجوز توزيع صافى الفائض عن ناتج نشاط الجمعية في السنوات التالية في الحالات التي يجوز فيها توزيع هذا الفائض قبل أن يتم تفطية العجز .

### القصل الثامن

## مراجع الحسايات

هادة ٤٧ : يراجع حسابات الجمعيـة التعاونيـة محاسب تختاره الجمعيـة العموميـة سنويا ، وتتضمن المراجعة الحسـاب الختامي المدرسة أو المدارس التابعة الجمعية ويتم ٩٠٠٩ ناريبة وتطيم

نلك في مقر الجمعية على أن تشمل هذه المراجعة فحص دفاتر الجمعية ومستنداتها وحساباتها وجرد خزانتها واعتماد ميزانيتها متضمنة الحساب الختامي .

ملاة ٨٨: يجب على مراجع الحسابات أن يضع تقرير ا منويا عن حالة الجمعية وأن يرسل صورة من هذا التقرير التي مجلس ادارة الجمعية لعرضه على الجمعية العمومية ، كما يرسل صورا أخرى التي كل من الجمعية العامة والادارة أو المديرية التطيعية المغتصة والادارة العامة التعليم الخاص بالوزارة .

## الفصل التاسع حل الجمعية والقضاؤها وتصادية أموالها

مادة ٤٩ : يجوز أن تط الجمعية اداريا في الأحوال المنصوص عليها في المادة

٣٣ من هذا القرار . ويصدر وزير التعليم قرار الحل متضمنا تعيين المصفين وتحديد أجورهم ، وينشر

ويصدر وزير التعليم قرار الحل متضمنا تعيين المصفين وتحديد لجورهم ، وينشر القرار في الوقائع المصرية ، ويجب على أعضماء مجلس الادارة المعاونية في أعمال التصفية متى طلب اليهم ذلك .

ملاة ٥٠ : لا يجوز أن يوزع على الأعضاء من العال الناتج عن التصفية أكثر مما أدوا فعلا من قيمة أسهمهم ويقرر وزير التعليم أوجه استخدام ما جنالك من فائض بعد التوزيع .

مادة ٥١ : تتقضى الجمعية اذا أتمت الأعمال التي أتشنت من أبطها ولم يعد هذاك ميرر أو جدوى من وجودها أو طرأت عليها عقبات تحول دون اتمام هذه الأعمال.

المصرية وتسرى في هالة انقضاء الجمعية الأجراءات والأوضباع المنصوص عليها في المانتين ٤٩ ، ٥٠ بشأن التصفية عند حل الجمعية اداريا .

### للقصل العاشر

### الرقابة والاشراف على الجمعيات التعاونية والمدارس التابعة لها

مادة ٥٣ : تفضع الجمعيات التماونية وهيئاتها والجمعيات المشتركة والجمعيات المشتركة والجمعيات العامة والمدارس التابعة لها للاشراف المباشر والرقابة للأجهزة المركزية لوزارة التربية والتعليم على النحو المنصوص عليه فى هذه المادة ، وتتناول هذه الرقابة بالنسبة للجمعيات فحص أعمال الجمعية والتغتيش عليسها والتعقق من مطابقتها القوانين ونظام

تربية وتعليم ......

الجمعيـة العموميـة ، وتتولى هذه الرقابـة أجهـزة التوجيـة للمـالى والادارى بـالوزارة والادارة العامة للتعليم الخاص .

وبالنسبة للمدرسة أو المدارس التابعة للجمعيات التعاونية التعليمية المعاهد القومية فتخضع للاشراف المباشر لوزارة القربية والتعليم الذي تتولاه الادارة العامة للتطيم الخاص واللجنة المركزية للتعليم الخاص واللجنة المركزية للتعليم الخاص واللجنة المحرلة لمديريات التربية والتعليم والادارات التعليمية بالمحافظات في شأن المدارس الخاصة التي تخضع لاشرافها فيما عبدا ما احتفظ به لمديريات التربية والتعليم والادارات التعليمية في هذا القرار، ويتولى وزير التعليم بالنسبة للمدارس المتكدمة سائر الاختصاصات المحولة للمحافظ في القرار الوزاري رقم ٢٩٠ لسنة المتكدمة سائر الاختصاصات العنورة منها مع طبيعة اشراف الوزارة عليها.

ويجوز فى جميع الأحوال بقرار من وزير النعليم اسناد هذا الاشراف وتلك الرقابــة كليا أو جزنيا الى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات .

مادة ٥٣ : لوزير التعليم أو من ينييه حق الغاء أى قرار يصدر من السلطات المختصمة القائمة على ادارة الجمعية التعاونية التعليمية أو الجمعيات المشتركة أو الجمعيات العامة أو مجالس ادارة المدارس التابعة لها بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعملها .

مادة 9: 20: يكون الطعن في قرارات وزير التعليم المصادر في شأن الجمعيات التعاونية التعليمية أو المدارس التابعة لمها أمام محكمة القضاء الادارى ووفقا لأحكام قانون مجلس الدولة .

## القصل الحادي عشر مجلس ادارة المدرسة

- مادة ٥٥ : يكون لكل مدرسة تتشنها الجمعية مجلس ادارة يشكل على النحو التالي
  - - نائب المدير أو ناظر المدرسة أو النظار في المدارس المتعددة المراحل .
      - الوكلاء في المدرسة ذات المرحلة الواحدة .

- المدرسون الأوائل المشرفون على مواد تخصيصهم بالمدرسة اعضاء
  - المسئول المالي و الاداري بالمدرسة .
  - الأخصائي الاجتماعي ويتولى أمانة المجلس .

مادة ٥٦: تكون مدة عضوية مجلس ادارة المدرسة بما في ذلك المدير سنة تتجدد تقانيا باستمرار بقاء الأعضاء في وظائفهم ، وينخد المجلس مرة في الشهر على الأقل بناء على دعوة رئيسه ، ويشترط لمسجة انعقاد المجلس حضسور الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء اذا تساوت الأسوات في الأمر المعروض يرجح الرأى الذي منه الرئيس .

وتعد سكرتارية المجلس جدول أعمال كل لجتماع ويحمده رئيس المجلس ، وتسجل محاضر الجلسات في سجل خاص يوقس عليه رئيس المجلس وأمين المجلس .

- عادة ٥٧ : يختص مجلس ادارة المدرسة بما يأتي :
- ١ تنفيذ قانون التعليم وقراراته التنفيذية وكافة القوانين والقرارات التي تخضع لها المدرسة .
- ٢ اعداد مشروع اللائحة الداخلية طبقا للنماذج التي تعدها وزارة النربية و التعليم
   في ضوء المقرانين الوزارية في هذا الشأن وطلب تعديل المائحة .
  - ٣ الالتزام بما يرد في اللائمة الدلخلية .
- اقتراح ما يلزم بشأن صيانة المبانى ودراسة مشروعات الاتشاءات الجديدة بما لا بضر بسير العمل بالمدرسة .
  - دراسة تزويد المدرسة بما يازمها من أثاث وأدوات تطيعية وصيانتها .
- ٦ تحديد اعداد الطلاب في ضوء نثائج امتحانات النقل والامتحانات العامة مع مراعاة عدم تجاوز الكثافات العقرة واعتماد موازنة الفسمول من المديرية أو الادارة التطيعية المختصة قبل بدء العام الدراسي.
- البت في قبول التلاميذ والطلاب في ضوء القرارات الوزارية المنظمة لذلك
   واليت في قبول طلبات التحويل على ضوء المبادئ المقررة والكثافة .
- ٨ دراسة أسس توزيع الطلاب على مبنى المدرسة والقصول وشعب التقصيص.
- ٩ دراسة وتحليل نشائج الامتحانات بالاشتراك مع مدير المدرسة أو ناظرها وأسباب التخلف أن وجد وطرق عائجه .

 ا - وضع النظم الكفيلة بالكشف عن المهارات والمتفوقين بين الطلاب ورعايتهم ومتابعتهم .

- ١١ لتخاذ الوسائل الكفيلة برعاية الطلاب صحيا واجتماعيا في ضدوء القرارات المنظمة لذلك .
- ١٢ متابعة النشاط المدرسي في شتى المجالات الرياضية و الثقافية و الاجتماعية و القنية و الكشفية و تنظيم المسابقات في هذه النواجي.
- ١٣ وضع القواعد الخاصة بسلوك طلاب المدرسة والنظم المنطقة بالحوافز والمكافأت التشجيعية الخاصة بهم ونظم فصلهم واعادة قيدهم .
- ١٤ ~ توزيع المناهج على شهور السنة واعداد الجداول وتحديث المسئوليات الاشرافية داخل المدرسة .
  - ١٥ بحث طلبات الاعفاء من مصروفات التعليم في حدود النسبة المقررة .
- ١٦ دراسة التقارير الدورية لمدير المدرسة أو ناظرها عن سير العمل بها ومدى انتظامه من حيث حضور العاملين وتأخرهم ولجازاتهم العارضية والمرضية وانتظام التلاميذ في الدراسة ومعدلات الغياب وأسباب الزيادة فيها أن وجدت وكيفية النظب عليها ومدى ملاعمة ما درس من العنهج للزمن العنقضي من العام .
  - ١٧ تنظيم مجموعات التقوية طبقا للقرارات واللوائح المنظمة لذلك .
- ١٨ دراسة احتياجات المدرسة من العاملين ممن تتوافر فيهم مستويات الكفايـة المطلوبة .
- ١٩ اقتراح تعيين العاملين اللازمين للمدرسة أو طلب اعارتهم أو نديهم طول الوقت أو بعضه أو انهاء خدمتهم وفقا للأحكام المنظمة لذلك مع مراعاة النمب المقررة للعاملين الدائمين معارين أو متعاقدين .
- ٢٠ اقتراح تحديد أجور العاملين ومكافأتهم و اقتراح منحهم العـــلاوات والمكافأت والحوافز التي تقرر لهم وبما لا يقل عن نظرائهم بـــالمدارس الرسمية و افتراح لاتحــة الجزاءات .

## الفصل الثاني عشر مدير المدرسة وناظرها

مادة ٩٨ : يختص وزير التعليم أو من يفوضه بتعيين مدير المدرسة أو نائبه أو ناظرها ، وله أن يعينه بطريق الندب أو الإعارة .

ويحدد وزير التطيم راتبه وبدلاته ومكافأته مراعيا في ذلك خبرته وأقدميته وطبيعة الخدمات التطيمية التي تزديها المدرسة .

ولوزير التطيم أن ينقل أيا من هؤلاء من مدرسة الى أخرى تابعة لنفس الجمعية التعاونية ، واذا بلغ مدير المدرسة أو ناتبه أو ناظرها سن الستين يجوز لوزير التعليم أن يعيد كمبينه لمدة أو مدد لا تجاوز سن الخامسة والستين .

ومع ذلك فيجوز لوزير التعايم أن يجدد تعيينه بعد بلوغه هذه السن لمدة عام قابل التجديد اذا كانت له خبرة فائقة وسمحت حالته الصحية بعز اولة العمل .

ويجوز تعيين العدير أو نائبه أو ناظر العدرسة لأول مرة ممن بلغ السئين من عمره لمدة علم قابل التجديد مم مراعاة حكم الفقرة السابقة .

مادة 90: وشترط فيمن يمين مديرا أو نائبا للمدير أو ننظرا للمدرسة أن يكون حمن السمعة متمتما بالكفاءة المطلوبة والقدرة الادارية مجيدا الفة الأجنبية الأصلية في مدارس اللفات التابعة للجمعية . ويجب أن يكون حاصلا على مؤهل عال في السدارس الثانوية ، ما لم يقرر وزير التعليم استثناءه من هذا الشرط ممن سبق لهم تولى أعسال ادارة المدرسة من قبل وثبتت جدارتهم في الإدارة .

مادة ٢٠ : لوزير التطبع أن ينهى خدمة المدير أو تائيه أو الناظر بسبب سوه ادارته أو اذا صدرت منه أعمال تعرقل حسن سير العطية التطبعية أو صدرت منه مخالفات جسيمة القادون التطبع . وله فى هذه الحالة أن يعينه فى هيئة التدريس صع احتفاظه بصفة شخصية براتبه الذى كان يتقاضاه . تربيهة وتطيم ...... المناسبة ا

# البلب الرابع الجمعيات التعاونية التطيمية المشتركة والعامة القصل الأول

### تكوين الجمعيات المشتركة والعامة

مادة ٦١ : يجوز لكل جمعيتين تعاونيتين تعايميتين أو أكثر أن تشترك في تأسيس جمعية تعاونية تعليمية مشتركة ، وللجمعيات التعاونية التعليمية اذا بلغ عددها عشر جمعيات على الأقل ، أن تكون جمعية تعاونية عامة على مستوى الجمهورية . . . .

ويكون عقد تأسيس الجمعية المشتركة والجمعية العامة وفقــا للنموذج المرفق بهذا القرار.

### القصل الثاني .

### الغرض من الجمعيات المشتركة والعامة

ملدة ٦٧ : تقوم الجمعيات التعاونية المشتركة والعامة بأداء الخدمات المتصلة برسالة الجمعيات التعاونية التعليمية التي تضمها ، ولها على الأخص ما ياتي :

- نتفيذ السياسة العامة للتطيم في مدار س جمعياتها .
- مساعدة الجمعيات في حل الصعوبات التي تواجهها .
- توفير الخدمات الصحية والادارية والمالية للجمعيات والعاملين.
  - الدفاع عن مصالح الجمعيات وتمثيلها أمام القضاء .
- الاستعانة بالخبر اه المحليين و الأجانب لمرفع مستوى أداه العمل بها و بالجمعيات
   ومدار سها .
- متابعة قرارات مجالس ادارات الجمعيات وفحص ميزانياتها ورفع تقارير
   متضمنة توصياتها الى الجهة الادارية المختصة .
- تتظیم دورات تدریبیة العاملین بالجمعیات ومدارسیها ارضع مستوی کفاییة
   العاملین بها
- تبادل الخبرة بين المدارس عن طريق الزيارات وممارسة أوجه النشاط المتنوعة لطلبة كل نوعية من المدارس .
- مساعدة الجمعيات في توفير الكفايات الفنية اللازمة لها ، وتنسيق توزيع العمالة

بينها حسب احتياجات كل جمعية وبموافقتها .

- ارشاد الجمعيات في ادارة أعمالها ومراجعة حساباتها والتفتيش على أعمالها .
- دراسة تقارير سير العمل بالمدارس والجمعيات المشتركة وتطيلها ، بقصد
   التوصل الى انجاهات عامة . وكذلك دراسة الأمور التي تطلب مجالس ادارة المدارس
   عرضها على الجمعية المشتركة أو الجمعية العامة .
- الترشيح لشخل وظائف مديري ونظار مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية
   القابعة لها .

#### القصل الثالث

### موارد الجمعيات المشتركة والعامة

- مادة ٦٣ : تتكون موارد الجمعيات العامة والمشتركة مما يأتي :
- رأس المال ويتكون من أسهم غير محدودة العدد قيمة كل منها عشرين جنيها .
  - رسم الاكتتاب وقدره خمسين قرشا عن كل طلب عضوية .
    - الاحتياطي القانوني .
- الاعانات والتبرعات غير المشروطة من المواطنين والهيئات الوطنية الممتوحة
   لها بعد موافقة وزير التعليم .
- التبرعات والاعانات الممنوحة من أفراد أجانب أو هيئات أجنبية بموافقة وزير
   التطيم فيما لا يجاوز ٥٠ ألف جنيه ، وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما يزيد على
   ذلك .
- مقابل ادارة وقدره جنيهان يحصل سنويا من كل تلميذ بمدارس الجمعيات ويورد لحساب الجمعية العامة .

## القصل الرقيع

## ادارة الجمعيات المشتركة والعامة

مادة 18 : يكون لكل جمعية مشتركة أو عامة مجلس ادارة يدير شئونها ويؤلف من خمسة عشر عضوا تنتخب الجمعية العمومية ثمانية منهم من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الأساسية بطريق الاقتراع السرى .

ويعين وزير التطيم باقي من بين المهتمين بشنون التربية والتطيم كما يعين الوزير

رئيس مجلس الادارة من بين أعضائه .

ويرأس مجلس الادارة في أول جلسة أكبر الأعضاء سنا الى ل بتم تعييـن الرئيس ويختار مجلس الادارة نائبا للرئيس وأمينا للصندوق وسكرتيرا .

ويحضر اجتماعات المجلس ممثل عن النقابة العامة للمطمير أو النقابة الغرعية يختاره نقيب المعلمين دون أن يكون له صوت معود .

مادة ٦٥ : تمرى القواعد الواردة في النظام الداخلي للجمعينات الأساسية على الجمعيات المشتركة والعامة .

### الباب الشامس

## شهر الجمعيات التعاونية التطيمية

مادة ١٦ : على مؤسسى الجمعية التعاونية الأساسية أو المشتركة أو العامة أن يقدموا التي المديرية التعليمية المختصة وكذلك التي الادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة طلب شهر الجمعية مرفقا به المستندات الآتية :

- ثلاث نسخ من كل من عقد التأسيس ومشروع النظام الدلظى للجمعية موقعا على كل نسخة من المؤسسين .
- محضر انتخاب اللجنة المؤقئة التي انتخبها المؤسون من بينهم الاتصام اجراءات
   الشمير .
  - كشوف بأسماء المكتتبين مع بيان عمل كل منهم ومحل اقامته وقيمة اكتتابه .
- ايصال ايداع رأس مال الجمعية المدفوع منها بأحد المصارف أو مكاتب البريد.

مادة 17 : تبحث الديرية التطيعية المختصبة طلب الشهر والمستندات المرفقة به في ضوء أحكام هذا القرار وقانون التطيع والقرارات المنفذة له وعليها أن تحيل الأوراق الى الادارة العامة التطيع الحكاس بوزارة التربية والتعليم خيلال شهر على الاكثر من تاريخ استكمال الأوراق والمستندات المديها مشفوعة برأيها بالقبول أو الرفض ومؤيدا بالأسباب والمستندات اللازمة .

مسادة ٩٨ : نقـوم الادارة للعامسة النطيح الخـــاص بـــالوز ارة بفحــص طلبــات الشهر الواردة من مديريات التربية والتطيم ورفعها الى رئيس الادارة المركزية المختص مشفوعة برأيها مصبيا . فاذا اعتمد رئيس الادارة المركزية لنشاء الجمعية مخطى الادارة ١٠١٠ ----تربية وتطيم

العامة التعليم الخاص اتخاذ لجراءات الشهر وموافاة المديرية التعليمية بنسخة من الوقائع المصرية التى نشر بها الشهر الاخطار المؤسسين ، وإذا رفض شهر الجمعية كان على الادارة العامة للتعليم الخاص والمديرية التعليمية حصر الأسباب واخطار المؤسسين بخطاب موصى عليه ويجب أن يصدر القرار خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم طلب الشهر الى مديرية التربية والتعليم المختصة .

صادة 3.1 : تقوم الادارة العامة التعليم الخاص بالوزارة باتخاذ اجراءات نشر ملخص عقد تأسيس الجمعية في الوقائع المصرية خلال أسبوع من تاريخ اعتماد رئيس الادارة المركزية المختص باتشائها وتعتبر الجمعية مشهرة من تاريخ النشر في الوقائع المصرية.

مادة ٧٠ : ينشأ في الادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة سجلان :

سجل " أ " : تدون فيه البيانات الأتية :

- اسم الجمعية ومقرها.
  - رأس مالها ،
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وما يطرأ عليها من تعديلات .
- تاريخ النشر في الوقائع المصرية ورقم العدد الذي تم به النشر مع تخصيص
   رقم مسلسل لكل جمعية .

سمجل " مه" : للجمعيات التعاونية التي لا يرخص باعتماد انشائها وشهرها ، وتتون به أسباب الرفض والأحكام التي تصدر بتأييده أو رفضه .

مادة ٧١ : تقوم الادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة بختم النسخ الثلاث من عقد تأسيس الجمعية ونظامها الداخلي بخاتم يدل على الاعتماد واتمام اجراءات الشهر ويدون به رقم الجمعية في السجل ورقم وتاريخ الوقائع المصرية التي تم بها النشر ويوقع عليها مدير الادارة العامة للتعليم الخاص بالوزارة ، وتحفظ احدى هذه النسخ بعلف خاص بالادارة وترسل النسختان الأخريان الى العديرية التعليمية المختصمة للاحتفاظ باحداها في ملفاتها وارسال الأخرى الى المؤسسين للاحتفاظ بها في ملفات الجمعية .

مادة ٧٧ : لأصحاب الشأن أن يتظلموا الى وزير التربية والتعليم من قرار رفض طلب الشهر ويقدم التظلم خلال ستين يوما من تاريخ اعلان المؤسسين بالرفض، ويجب

ملاة ٧٣ : لا يجوز للجمعية أن تزاول نشاطها الا بعد لتسام لجراءات شهرها
تسجيلها وفقا للمواد السليقة .
تموذج عقد تأسيس جمعية تعاونية تطبهية
في يوم المواقق / / ١٩ بمدينة بمحافظة · ·
ابرام هذا العقد بين كل من المؤسسين الآتية أسماؤهم :
" لا يقل عددهم عن عشرة "
أَثَر المؤسسون بأهليتهم للتعاقد واتفقوا على ما يأتى :
١ - نتشأ جمعية تعاونية تطيمية لتأسيس مدرسة الخاصة و ادارتها
ويطلق على الجمعية اسم الجمعية التعارنية التطيمية لمدرسة
٢ - منطقة عبل الجمعية .
٣ - مسئولية الأعضاء في الجمعية محدودة بقدر ما لكل منهم من أسهم .
<ul> <li>٤ - مدة الجمعية غير محدودة وتباشر نشاطها من تاريخ النشر في الوقيائع</li> </ul>
سرية .
٥ - رأس مال الجمعية المدفوع مبلغ جنيها قيمة عدد سهما باعتبار
مة السهم " عشرة جنيهات الجمعية التعاونية المدرسية وأربعين جنيها للجمعية
مشتركة والعامة " .
وقد تم ليداعه ببنك بالايصال رقم بتاريخ / / ١٩
٣ - مسئولية المؤسسين تضامنية عما يترتب على تكوين الجمعية من التزامات
عن كافة الأموال المكتتب بها حتى يتم تسليمها لمجلس الادارة .
وقد انتخب المؤسسون من بينهم لجنة مؤقفة الاتمام لجر اءلت التأسيس من السادة :

البت في هذا الطلب خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويعتبر مضى هذه المدة دون رد

بمثابة رفض للتظلم .

بتريهة وتعليم	
تلى للجمعية المرافق ونعتبره جزءا مكملا لهذا	
" توقيعات "	العقد . المؤسسون

#### القسم الثلاث

فى مىندوق دعم وتمويل المشروعات التطيمية قلون رقسم 227 لمنسسة 1484 بلتشساء صندوق دعم وتمويل المشروعات التطيمية (1)

> ياسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأثنى نصبه ، وقد أصدرناه :

صلاة ١ -- ينشأ بوزارة التربية والتعليم صندوق خناص يسمى "صندوق دعم وتمويل المشروعات التطيعية "تكون له الشخصية الإعتبارية ويتبع وزير التعليم ومقره مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يهدف الصندوق الى دعم وتمويل المشروعات التطيمية بصا في ذلك الله المدارس والمنشأت والمراكز التطيمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها في لطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للدولة في مجال التطيم.

مادة ٣ - تتكون موارد الصندوق من :

ا - حصيلة جميع الرسوم والغرامات المقررة بقانون التعليم رقم ١٣٩ أسنة.
 ١٩٨١ وتعديلاته .

٢ - حصيلة رسم الضافى مقداره أربعة جنيهات على ما يقدم من طلبات عند
 الإنتحاق بعدارس مرحلتي التعليم الثانوي الفني ، وكذلك عند اعادة القيد فيها .

حصيلة رسم اضافى مقداره جنيهان على ما يقدم من طابات لامتحانات
 الشهادات العامة ورسم اضافى آخر بذات القيمة عند استخراج هذه الشهادات .

٤ - حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التعليم على التراخيص المتعلقة باتشاء المدارس الخاصة وتجديدها على ألا يقل الرسم عن مائة جنيه و لا يجاوز ألف جنيه .

حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التعليم على طلبات نقل التلاميذ
 أو تحويلهم بين المدارس الخاصــة على ألا يقل عن خسمة جنيهات ولا يجاوز عشرين

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية في ٢٠ / ٧ / ١٩٨٩ – المحد ٢٩ تنابع . .

٩٠٩٤ ----تربية رغطيم

#### جنيها .

٣ - حصيلة طابع تعليم مقداره جنيه ، يلصنق على جميع الاستمارات وطلبات المحصول على الشهادات والممتخرجات التي لا تندرج في البنود السابقة والتي تقدم المي وزارة النربية والنعليم أو الى مديريات النربية والنعليم واداراتها النعليمية .

٧ - حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التعليم على كل ترخيص لمنشأة صناعية وققا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها على ألا يقل الرسم عن خصين جنيها ولا يجاوز خمسمائة جنيه.

٨ - سندات بناء المدارس التي تصدر وفقا لأحكام هذا القانون .

٩ - ١٠ ٪ سنويا من حصيلة الفراسات المجكوم بها وفقا الأحكام القانون رقم
 ١٠٦ السنة ١٩٧٦ في شأن توجوه وتنظيم أعمال البناء .

١٠ – ١٠ ٪ سنويا من حصيلة حساب الخدمات والتتمية المحلية بالمحافظات
 والمدن والقرى .

 ١١ - ما يقدمه المواطنون من مساهمة مالية وعينية لتعويل أغراض الصندوق بالجهود الذاتية .

١٢ - ما تغصيصه الدولة في موازنتها لأغراض الصندوق .

١٣ - حصيلة استثمار أموال الصندوق .

14 - الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس ادارة الصندوق.

أبة موارد أخرى لا تقدرج في البنود السابقة وتشمل النفقات السنوية
 المندوق أوجه الإنفاق المحددة له في الموازنة العامة للدولة .

مادة ٤ - تلتزم الأجهزة القائمة على تحصيل الضرائب والرسوم بتحصيل الرسوم المغروضة لصالح الصندوق وتوريدها للصندوق ونقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير القطيم بالاتفاق مع وزير المالية .

ريصدر قرار من مجلس ادارة الصندوق بتنظيم الاتفاق من موارد الصندوق علمي الأغراض التي يهدف اليها وذلك في ضوء الخطة العامة الدولة .

مادة 0 - يتولى بنك الاستثمار القومى بناء على الفتراح مجلمى ادارة الصندوق اسحار " سندات بناء المدارس " المشار السيها في البند ٨ من المادة ٣ وذلك وفقا تريية وتطيم

للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير التطيم . ويعفى العاند الاستثماري لهذه السندلت من جميع الضرائب والرسوم .

مادة ٦ - يتولى ادارة الصندوق مجلس ادارة يشكل على النحو الآتي :

- وزير التطيع رئيسا

- مدير الصندوق

- أربعة من رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم والهيشات التابعة لوزير
   التعليم بهميدر بلختيارهم قرار من وزير التعليم لمدة سنتين قابلة للتجديد
- ثلاثة من ذوى النغيرة في مجال نشاط الصندوق ، يصدر باختيارهم قرار من وزير التطوم لمدة سنتين قابلة التجديد
- ملة 7 يختص مجلس ادارة المستوق بالاشراف على شئون المستوق وتصويف أموره ورسم السياسة التي يسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من الترارات لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله ، وله على الأخس:
- الصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتطقة بالشئون الاداريــة
   والفنية للصندوق ، وكذلك اصدار اللوائح التنفيذية بموافقة وزارة المالية .
- ٢ قيول الاعاتات والهيات والتبرعات والوصايا وما يقدمه المواطنون من مماهمات مالية وعينية .
  - ٣ النظر في التقارير التي تقدم عن سير العمل بالصندوق ومركزه المالي .
- ع الموافقة على مشروع موازنة الصندوق وحسابه الختامي تمهيدا للعرض على
   الجهات المختصة وفقا اقادون الموازنة العامة الدولة .
  - مباشرة جميع التنصرفات اللازمة لادارة أموال الصندوق واستثمارها .
- ٣ النظر في كل ما ينري رئيس مجلس الإدارة عرضته من مسائل تتخل في
   اختصاص المندوق .
- وتعرض قرارات مجلس الادارة على وزير التعليم لاعتمادها ، وتعتبر ناقذة بمضى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه بها .
- مادة A يمثل رئيس مجلس الإدارة الصندوق في صنائته بالهيئات والأشخاص الأخرى وأصام القضاء ، ويكون مسئولا عن تتفيذ السياسة الماسسة الموضوعة لتحقيق

٢٠١٦ ......نربية وتطيم

أغراض الصندوق .

مادة ٩ - يصدر باختيار مدير الصندوق قرار من وزير التعليم ، ويكون مدير الصندوق مسئولا عن تتفيذ قرارات مجلس ادارة الصندوق ويتولى على الأخص ما يأتي :

- ( ا ) رئاسة مجلس الادارة عند غياب الوزير .
- (ب) تصریف شئون الصندوق وفقا لأحكام القانون تحت أشراف رئیس مجلس ادارة الصندوق.
  - ( ج ) الاختصاصات الأخرى التي تسند اليه في لوائح الصندوق ،

ويجوز لرئيس مجلس الادارة لن يفوض مدير الصندوق في بعض اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين والمارقة فيما يتصل بنشاط الصندوق

مادة ۱۰ - يعاون مدير الصندوق جهاز وظيفى من العاملين بوزارة التربية والتعليم أو من الهينات التابعة لوزير التعليم يصدر باختيارهم وتحديد اختصاصاتهم قرار من وزير التعليم .

مادة 11 - يكون للصندوق موازنة خاصة تعد على نمط موازنات الهيئات العامـة المخدمية وتشمل جميع الاير ادات المنتظر تحصيلها والنقات المقدر صرفها خـلال السنة المالية . وتبدأ السنة المالية المسندوق ببداية السنة المالية الدولة وتنتهى بانتهائها ، ويرجل فائض أموال الصندوق من سنة مالية الى أخرى .

ويفتح حساب خاص للصندوق بأحد البنوك يصدر بتحديده قرار من مجلس الادارة. مادة ۱۲ - أموال الصندوق أموال عامة ، وله في سبيل تحصيل مستحقاته حق التنفيذ المباشر واتخاذ اجراءات الحجز الادارى وفقا للقانون .

مادة ۱۳ - يعفى نشاط الصندوق وجميع الخدمات التى يقدمها وجميع التبر عات والهبات والإعانات والمساهمات المالية والعينية التى تقدم له من جميع أنسواع المضر النب والرسوم.

مادة ١٤ - تخضع حسابات الصندوق ارقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ولاتحته التنفيذية .

مادة ١٥ - ينشر هذا القانسون في الجريدة الرسميسة ويعمل بـه من اليوم التالي

لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كفانون من قواتينها ، صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ذى الحجة سنة ١٤٠٩ هـ

" ١٧ يوليه سنة ١٩٨٩ م ".

٩٠١٨ -----ترپية وتعليم

# القسم الرابع فى نظام التأمين الصحى على الطلاب قانون رقم ٩٩ اسنة ١٩٩٧ فى شأن نظام التأمين الصحى على الطلاب (١)

ياسم الشعب رئيس الجمعة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الملاة الأولى

ينشأ نظام للتأمين الصحى على الطلاب وفقا الأحكام هذا القانون ، ويشمل على الأخص. القنات الثالية :

- ١ أطفال رياض الأطفال .
- ٧ طلاب مراحل التعليم الأساسي .
- ٣ طلاب مراحل التعليم الثانوي العلم والفني .
- ٤ ملكب المدار من الفنية نظام الخمس السنوات .
- ٥ طلاب المدارس الثانوية التجربيية التحضيرية للمطمين.
- ٦ طلاب المدار من الخاصة من مختلف المراحل و النو عيات .
  - ٧ مثلاب المعاهد الأز هرية .

وينجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، وبناء على عرض وزير الصحة ، ضم فنات جديدة من الطلاب مع تحديد قيمة الإشتراكات والمساهمات والجهات التي تتحملها، وذلك بما لا يجاوز مثلي الحدود المقررة بناء على هذا القانون .

### المادة الثانية

تسرى أحكام هذا القانون تدريجيا بما لا يجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، على الفئات والجهات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة ، ويكون النظام الزاميا على جميم الطلاب .

<sup>(</sup>١) الجزيئة الرسمية – المند ٢١ (تنابع) فني ٢٠ يولينه ١٩٩٧ .

تربية وتطيم مسمد المستعدد المس

#### (1) Etutu Sant

يمول نظام التأمين الصحى على الطلاب على النحو الآتي :

- (أ) الاشتراكات المنوية التي يتحملها الطالب في كل مرحلة من المراحل والتي تمدد عن كل علم دراسي وفقا المنتظيم وفي المواعيد التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص وذلك بواقع:
- أربعة جنيهات عن كل طقل من رياض الأطفال وكل طالب من طالاب التعليم الأساسي والثانوي بأنواعه والمدارس الفنية نظام الخصس السنوات والمدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية .
- ١٠ ٪ من قيمة المصروفات التعليمية السنوية عن كل طفل من رياض الأطفال الخاصة وكل طالب من المدارس الخاصمة بمصروفات ، بحد أقصمي مقداره خمسون جنبها .
- ( ب ) الاشتراكات السنوية التي تتحملها الخزانة العامة بواقع أثنى عشر جنيها عن
   كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المعلوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة .
- ( ج ) مساهمة الطالب فى ثمن الدواء خارج المستشفى بواقع الثلث، عدا حالات الأمراض المزمنة التى تحدد بقرار من وزير الصحة ، فيعطى الدواء الطالب مجانا ، وكذلك الجهاز التعويضى ، مرة واحدة كل سنتين كلما اقتضت الحاجة ذلك .
- (د) حصيلة الزيارات المنزلية بما لا يقل عن ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات عن كل زيارة منزلية وفقا لمكان اقامة الطالب ، وطبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .
  - ( هـ ) الاعانات والتبرعات والهيات التي تقدم لأغراض هذا النظام .
- ر و ) حصيلة رسم تأمين صحى قدره عشرة قروش تفرض على كـل ٢٠ سيجارة مباعة بالسوق للمحلي سواء الوطنية أو الأجنبية .

ويصدر بتنظيم تحصيل هذا الرسم قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الصحة.

 <sup>(</sup>١) انظر حكم المحكمة الاستورية الطيبا في القضية رقم ١٠ لسنة ١٩ قضائية دستورية - منشور
 فيما بعد ٠

### المادة الرابعة

يقدم النظام الصحى المنشأ طبقا لأحكام هذا القانون الخدمات الأثنية الى الطلبة :

١ - الخدمات الصحية الوقالية ، وتشمل :

- (أ) الفحص الطبى الشامل عند أول التحاق للطالب عند بدء كل مرحلة من مراحل التطبيم .
  - (ب) التحصين ضد الأمراض ،
  - (ج) القمس الطبي النوعي للطالب بصفة دورية ، أو الخروف صحية طارئة .
- (د) اعطاء التوصيات الطبية الجهة التطبعية لتوفير الاشتراطات الصحية اللازمة المحافظة على مستوى صحة البيئة .
- ( هـ ) الكشف على الطلاب الممارسين للأنشطة المختلفة لتقوير مدى لياقتهم للقيام بعده الأنشطة .
  - (و) نشر الوعى الصحى بين الطلاب .
  - (ز) الاشراف على تغذية الطلاب ان وجدت .
  - وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

### ٢ - الخدمات العلاجية والتأهيلية :

وهي التي تقدم دلخل الجمهورية في حالتي المرض والحوادث ، وتشمل بصفة خاصة :

- (أ) الخدمات الطبية التي يؤديها الطبيب الممارس العام في جهمات المسلاج
   المحددة .
- (ب) الخدمات الطبية على مستوى الأطباء الأخصمائيين بما في ذلك أخصمائيو
   الأمنان .
  - ( ج ) الفحص بالأشعة والبحوث المصلية وغيرها من العموص الطبية .
- (د) العلاج والاقامة بالمستشيق أو المصيح أو المركز التخصصي ولجراء العمليات الجراحية وأتواع العلاج الأخرى .
  - ( هـ ) صرف الأدوية اللازمة للعلاج .
  - ( و ) تقديم الأجهزة التعويضية شاملة النظارات الطبية .

ئىيية وتطهر ......

## وذلك كله طبقًا للشروط والأضاع فلتي يصدر بها قرار من وزير الصحة . المادة الخاصية

مع مراعاة أحكم المادة الثانية من هذا القانون ينتفع الطالب بخدمات هذا النظام بشرط أن يكون من بين المقيدين في أحد الصفوف الدر اسبة بالجهة التعليمية ومسددا الإشتر الك المجدد في هذا القانون ، وحاملا البطاقة الدالة على ذلك ، والتي يصدر بتحديد بياناتها وطريقة الصدارها وتداولها قرار من وزير المحتة بالاتفاق مع وزير التعليم أو الوزير المختص بشنون الأزهر .

#### الملاة السائيية

يكون علاج الطالب ورعايته طبيا طول مدة انتفاعه الى أن يشفى أو تستقر حالته. المادة السابعة

تتولى الهونة العامة للتأمين الصحى تقديم خدمات التأمين الصحى المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في جهات العلاج التي تعينها داخل أو خارج وحدتها ووفقا لمستويات الخدمة الطبية والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

#### المادة الثامنة

تضاف الاشتراكات والمماهمات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون لموارد صندوق علاج الأمراض واصابات العمل المنشأ بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۰

وينشأ حساب خاص لنظام التأمين الصحى على الطلاب في الهيئة العاصة للتأمين الصحى ، بوضع حصيلة الموارد وتكلفة جميع الخدمات والاستثمارات للخاصة به ، ويفحص المركز المالى لهذا الحساب سنويا ، ويجب أن يتداول هذا الفحص قيمية الانتزامات الفائمة ، فاذا تبين وجود عجز في أموال الحساب ولم تكف الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسوية العجز ، التزمت الغزائة العامة بأدائه ، أما اذا تبين وجود فائض فيرحل الى السنة المائية التالية .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزاره ، بناء على عرض وزير الصحة ، تعديل قيمة الاشتراكات السنوية والمساهمات المنصموص عليها في الصادة الثالثة من هذا القانون, ريادة ونقصا ، وفقا لما يتضح من فحص المركز المالي لأموال هذا التأمين . ٩.٧٧ - عَرْبِيةَ وَتَعَلَّم

#### المادة التاسعة

يضم أربعة أعضاء جدد الى مجلس ادارة الهونة العامة للتأمين الصمحى وذلك على النحو التالي :

٢ - أحد وكلاه وزارة الصحة يختاره وزير الصحة

٧ - لحد وكلاء وزارة للتطيم يختاره وزير التطيم

٣ - أحد وكلاء وزارة الادارة المحلية يختاره وزير الادارة المحلية

عضو يمثل الأباء يختاره وزير التطيم

### المادة العاشرة

على الجهات التى تسرى فى شأنها أحكام المادة الثانية من هذا القانون ، توفير المكان المناسب لاتشاء عيادة طبية ، على أن تتضمن الاتشاءات الجديدة للمدارس وجود عيدات طبية ، وتحصيل الاشتراكات من الطلاب ، وموافاة الهيئة العامة التأمين الصحى بها ، ويكافة البيانات والاحصائيات التى تطلبها الهيئة المذكورة ويتطلبها تتغيذ هذا القانون ، واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للانتفاع بالخدمة ، ويكون لمندوبي الهيئة العامة للتأمين الصحى حق مراجعة هذه البيانات على السجلات ، وذلك كله وفقا لما يحدد قرار بصدر من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التعليم .

### المادة الحادية عشرة

تؤول الى اليونة العامة التأمين الصحى الوحدات القائمة بخدمات الصحة المدرسية والتابعة لمديريات الشئون الصحية بالمحافظات ، وذلك فى الجهات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة ، وما يكون بها من أثاث وآلات وأجهزة وأدوية ومغزون سلمى وأوراق ، وغيرها من الموجودات المتعلقة بمباشرة نشاطها .

وتققل المقوق والافترامات المترتبـة على أيلولـة هذه الوحدات الى الهيئـة العامـة التأمين المسحى ، وتشكل بقرار من وزير المسحة لجان مشتركة انتفيذ ذلك .

وينتب العاملون في هذه الجهات والذين يصدر بتعديدهم قرار من وزير الصحة الى الهيئة العامة للتأمين الصحى ، وذلك لحين نقل درجاتهم من موازنة هذه الجهات الى موازنة الهيئة .

### المادة الثانية عشرة

تعفى الاشتراكات المستحقة وفقا الأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها .

كما تعفى الاستمارات والمستندات والبطاقـــات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من ضرائب الدمغة . المعادة الثالثة عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التألى لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برناسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٣ هـ

" الموافق ٢٢ يوليه سنة ١٩٩٢ م " .

# أحكام المحكمة النستورية الطيا

حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٤٠ أسنة ١٦ قضائية دستورية بشــأن عدم دستوريـة نص المــادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ أسنــة ١٩٩٧ في شأن نظام التأمين الصــحي على الطلاب .(١)

صدر حكم المحكمة الدستورية الطيا بجلسة ٢ سبتمبر 1990 يقضى بالآتى :. بعدم دستورية أما تضمنه البند أأ من المادة الثالثة من القانون رقم 19 لمنة 1997 في شأن التأمين الصحى على الطلاب من افراد كل طفل في رياض الأطفال الخاصمة وكل طالب من طلاب المدارس الخاصة بمصروفات بالتحمل بإشتراكات سنوية لتمويل هذا التأمين تزيد عن تلك التي فرضتها على غيرهم من الطلبة .

<sup>(</sup>١) البريدة الرسمية – العند ٢٧ أسى ١٤ سيفير ١٩٩٥ -

# وزارة الصحة قرار رقم ۱۲۹ أسنة ۱۹۹۳ بشأن سريان نظام التأمين الصحى على الطلاب المسسرحة الثقية (١)

## وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي والقوانين المعدله له ٠ والقرارات الوزارية المنفذة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام التأمين الصحى على الطلاب ؛ وعلى القرار الجمهورى رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى وفروعها ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزاره رقم ٩٠٣ لسنة ١٩٩٣ في شأن بضافة فئات جديدة من الطلاب ؛

وعلى قرارى وزير الصحة رقمى ٣٢٠ لمنة ١٩٩٢ ، ١٣ لمنة ١٩٩٣ فى شأن سريان نظام التأمين الصحى على الطلاب ؛

> وعلى ما عرضه علينا رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة التأمين الصحى ؛ قرر

 ١ - بمرى نظام التأمين الصحى على الطلاب المنصوص عليه بالقانون رقم ٩٩ لمنة ١٩٩٧ المشار إليه على الفئات الثالية :

أطفال رياس الأطفال .

طلاب مراحل التعليم الأساسي

طَلَابِ مراحل النّعليم الثّانوي العام والفني .

طلاب المدارس الفنية نظام خمس سنوات .

طلاب المدارس الثانوية التجريبية التحضيرية المعلمين.

طلاب المدارس الخاصبة من مختلف المراحل والتوعيات.

<sup>(</sup>١) الرقبائع المصريبة ~ المند ١٧٨ فسى ١١ / ٨ / ١٩٩٣.:

٢٠٣٦ -----تربية وتطيم

طلاب المعاهد الأزهرية.

طلاب المعاهد التابعة لأكاديمية الفنون " مرحلتي التطيم الأساسي والثانوي " .

طلاب المعاهد الغنية الصحية التابعة لوزارة الصحة.

طلاب مراكز التدريب المهنى لمصلحة الكفاية الإنتاجيـة والتدريب المهنى وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

أولا - استكمال التطبيق على الوحدات المحلية بكلفة المراكز والمدن والقسرى الواقعة في دائرة نطاق محافظات : الجيزة - البحديرة - الشرقية - دمياط - الغيوم -القليوبية - الاسماعلية .

ثُقيها - إضافة لما سبق التطبيق عليه بصدن مراكز المحافظات التى شعلها قرار وزير الصحة رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٩٢ ، يتم النطبيق على الوحدات المحلية القرى التابعة لهذه المراكز والموضحة فيما يلى :

محافظة النقهلية :

المنصورة .

محافظة الغربية :

طنطا – السنطة – سمتود .،

محافظة المنوفية :

شبين الكوم - منوف - الباجور ،

محافظة بنى سويف :

بنی سویف .

محافظة المنيا :

المنيا - بني مزار.

ثُلَقًا - إضافة لما سبق التطبيق عليه من مدن شملها قرارا وزير الصحة رقما 270 لسنة 1997 ، 17 لسنة 1997 يتم التطبيق على العدن الموضحة فيما يلي :

محافظة الغربية :

كفر الزيات - قطور - المحلة الكبرى - زفتي - بسيون .

كربية وثطيم ...... ١٠٢٧ ....

## محافظة المنوفية :

تلا – قويسنا – بركة السبع – الشهداء – أشمون – مدينة السادات .

#### محافظة كقر الشرخ:

دموق – قلين – بيلا – الحاملون – مطوبس – بلطيم – الرياض – سيدى الم .

#### محافظة التقهلية :

ميت غمر - السنبلاوين - بلقاس - دكرنس - شربين - المنزلة - طلخا - أجا - نبروه - منية النصر - الجمالية - نمى الأمديد - بنى عبيد - ميت سلسيل - المطرية.

## محافظة السويس:

السويس .

### محافظة بني سويف :

الفشن - الواسطى - اهناسيا - ناصر - سمسطا .

#### محافظة المنيا:

مغاغة - العدوة - مطاوى - ملوى - سمالوط - ديرمواس - أبو قرقاص.

٢٠٧٨ ..... ٢٠٠٠ تربية وتعليم

# وزارة الصحة قرار رقم ٣٠٧ لمسنة ١٩٩٤ يشأن سريان نظام التأمين الصحى على الطلاب " المرحلة الثالثة " (١)

## وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ أسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ١

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية المنفذة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لمنة ١٩٩٢ في شأن نظام التأمين الصحى على الطلاب والقرار ات المنفذة له ؟

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وافروعها ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٣ لمسنة ١٩٩٣ في شأن إضافة فنات جديدة من الطلاب ؛

وعلى قرارى وزير الصحة رقمى ٣٢٠ لسنة ١٩٩٢ ، ١٣ لسنة ١٩٩٣ فى شأن سريان نظام التأمين الصحى على الطلاب "كمرحلة أولى " ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن تحصيل اشتراكات التأمين الصحى على الطلاب ؛

وعلى قراري وزير الصحة رقمي ١٢٩ لسنة ١٩٩٣ ، ١٤٦ لسنة ١٩٩٣ في شأن سريان نظام التأمين الصحي على الطلاب " كمرحلة ثانية " ؛

> وعلى ما عرضه علينا رئيس مجلس لدارة الهيئة العامة التأمين الصحى ؛ ق ر

ملاة ١ - يسرى نظام التأمين الصحى على الطلاب المنصوص عليه بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه ، على الفات التالية :

أطفال رياض الأطفال .

<sup>(</sup>۱) الوقبائع المصريمة – المبتد  $1 \times 1 / 10 / 111$ 

- \* طلاب مراحل التعليم الأساسي .
- \* طلاب مراحل التعليم الثانوي العام والغني .
- طلاب المدارس الفنية نظام الخمس سنوات .
- طلاب المدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمطمين.
- \* طلاب المدارس الخاصة في مختلف المرابط والنوعيات .
  - طلاب المعاهد الأز هوية .
- طلاب المعاهد التابعة الكاديمية الغون " مرحلتي التعليم الأساسي و الثانه ي " .
  - ملاب المعاهد الفنية الصحية التابعة لوز أرة الصحة .
- طبلاب مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجيسة والتدريب المهنىء

وذلك على النحو الموضع فيما يلي :

أولا - استكمال التطبيق على الوحدات المحلية بكافة المراكز والمدن والقرى الواقعة في دائرة نطاق معافظات: التقهلية - الغربية - المنيا - بني سويف - الجيزة الولحات البحرية - أسيوط - سوهاج - الوادي الجديد - السويس - شمال سيناه -جنوب سيناء - مطروح ، وذلك اعتبارًا من أول أكتوبر ١٩٩٤

ثاتيا - استكمال التطبيق على الوحدات المحلية بكافة المراكز والمدن والقرى الواقعة في دائرة نطاق معافظات : كفر الشيخ - المنوفية - البحر الأحمر - قنا -أسوان ، وذلك اعتبار ا من أول فيراير 1990

ملاة ٢ - تحتمب اشتر اكات التأمين الصحى المنصوص عليها بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه ، وذلك بالنسبة للبند " ثانيا " من المادة الأولى من القرار بنسبة المدة حسب ما جاء بقرار وزير الصحة رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن تحصيل اثنتر اكات التأمين الصحى على الطلاب.

مادة ٣ - على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة التأمين الصحى تتفيذ هذا القرار.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،

معدر في ١٢ / ٩ / ١٩٩٤

# وزارة الصحة قرار رقم ١٤١٦ لمنة ١٩٩٣ بشأن مريان نظام التأمين الصحى على الطلاب (١)

#### وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن انشاء الهيئات العامة؛ و على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي والقوانيسن المعنلة له والقرارات الوزارية المنفذة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام التأمين الصحى على الطلاب؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء الهيئـة العلمـة المتأمين الصحى وفروعها ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٣ لسنة ١٩٩٣ في شأن إضافة فئات جديدة من الطلاب ؛

وعلى قرارات وزير الصحة أرقام ٣٢٠ لسنة ١٩٩٢ ، ١٣ لسنة ١٩٩٣ ، ١٢٩ لسنة ١٩٩٣ في شأن سريان نظام التأمين الصحي على الطلاب ؛

وعلى ما عرضه علينا رئيس مجلس لدارة الهيئة العلمة للتأمين الصحى ؟ قرر

ماذة ١ - يسرى نظام التأمين الصحى على الطلاب المنصوص عليه بالقانون رقم ٩٩ أسنة ١٩٩٧ المشار الله على الفات الثالية :

- أطفال رياض الأطفال .
- طلاب مراحل التطيع الأساسي .
- طلاب مراحل التعليم الثانوي العام والفني .
- طلاب المدار من الفنية نظام خمس منوات .
- طلاب المدار من الثانوية التجربيية التحضيرية المعلمين .
- طلاب المدارس الخاصة من مختلف المرابط والنوعيات.

- طلاب المعاهد الأزهرية .
- طلاب المعاهد الفنية الصحية التابعة لوزارة الصحة .
- طبلاب مراكز التدريب المهنى التابعة لمصلحة الكفايسة الإنتاجية والتدريب
   المهنى، وذلك على النحو الموضح فيما يلى:

أولا - إضافة لما مدق التطبيق عليه من مبن شملها قرارات وزير الصحة أرقام ٣٢٠ لسنة ١٩٩٧ ، ١٢ لسنة ١٩٩٣ ، ١٢٩ لسنة ١٩٩٣ يتم التطبيق على مدينة ببا التابعة لمحافظة ند, مويف -

ثاقيا - إضافة لما سبق التطبيق عليه بمدن مراكز البحافظات التي شملها قرار وزير الصحة رقم ٣٢٠ لمنة ١٩٩٧ لمنة ١٩٩٣ ، يتم التطبيق على الوحداث المحلية للقرى التابعة لهذه المراكز والموضحة فيما يلى:

#### محافظة أسبوط:

أسيوط - أبنوب - منقلوط .

محافظة سوهاج :

سوهاج - طمأ - طهطا - جرجا ،

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٩٣

مادة ٣ - على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى تتفيذ هذا القرار،

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائم المصرية ،

مندر فی ۱۲ / ۸ / ۱۹۹۳

# القسم الخامس في محو الأمية وتعليم الكبار قانون رقسم ٨ اسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار <sup>(١)</sup>

بأسم الشعب

رنيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أمدرناه :

مادة ١ - محو الأمية وتعليم الكبار ولجب وطنى ومعنولية قومية وسياسية تلتزم بتتفيذه الوزارات ووحدات الادارة المحلية والهيئات العاصة واقتحاد الاذاعة والتليفزيون والشركات والأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية والاتحاد العمام لنقابات العمال والنقابات والجمعيات وأصحاب الأعمال . وذلك وفقا للخطة العامة لمحر الأمية وتعليم الكبار وطبقا لأحكام هذا القانون .

صلاة ٣ - يقصد بمحر الأمية في حكم هذا القانون تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم الى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي .

ويقصد بتعليم الكبار اعطاؤهم قدرا مناسبا من التعليم لرفع مستواهم القافى والاجتماعي والمهني لمواجهة المتغيرات والاحتياجات المتطورة للمجتمع ، واتاحة الغرصة أمامهم لمواصلة التعليم في مراحله المختلفة .

مادة ٣ - يلزم بمحو أميته كل مواطن يتراوح عمره بين الرابعة عشرة والخامسة والثلاثين غير المقيد بأيا مدرسة ولم يصل في تعليمه الى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي .

وتلتزم وزارة التربية والتعليم ، وفقا لخطة خاصة ، بسد منابع الأمية لمن دون سن الرابعة عشرة ، ممن تصربوا أو ارتدوا ، أو لم يستوعبوا .

و لا يسرى هذا الاازلم على المصاب بمرض أو عاهة بننية أو عقلية تمنعه من مباشرة الدراسة دون لخلال بامكان تنظيم دراسات التربية الخاصة لهؤلاء المواطنين يصدر بتحديد هذه الأمراض والعاهات قرار من وزير التطيع بناء على ما تقرره السلطة

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية فيي ٢١ / ٣ / ١٩٩١ – المندد ١٢ .

تربية وتطيم ............ ٢٠٠٣ ..... تربية وتطيم

#### الطبية المختصة .

ويجوز محو أمية من يرغب فحى ذلك من المواطنين الذين جازوا سن الخامسة والثلاثين وذلك وفقا للامكانيات المتاحة إذلك .

مادة ٤ - تشأ هينة عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ذات شخصية اعتبارية ،
 تتبع وزير التعليم .

وتتولى الهيئة وصبع خطط ويراميج محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعة تتفيذها والتسبق بين الجهات المختلفة التي تقتسم مسئولية تتفيذ هذه الخطط والبراميج في الدولة. ويكون الهيئة مجلس ادارة برئاسة رئيس مجلس الوزاره أو من ينيبه ويصدر بتشكيله وسائر تنظيمات الهيئة قرار من رئيس الجمهورية (1).

ويكون الهيئة جهاز تتفيدي يصدر بتعيين رئيسه وتحديد معاملت العالمية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التطيع لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة • - تتولى الهيئة في سبيل ممارسة اختصاصاتها ، في محو الأمية وتعليم الكبار ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لتتفيذ أحكام هذا القانون وتشمل ما يأتي :

- (أ) تحديد مراحل التنفيذ ومدد وأهداف كل مرحلة وأولويات العمل فيها .
- (ب) تحديد ما يلزم للخطة من قدرات بشرية وملاية وفدية ومالية وحوافر تشجيعية وافتراح وسائل تعويلها .
- ( ج ) حصر الأميين وتصنيفهم وتحديد المدة اللازمة لمحو لميتهم وأوقات الدراسة
   و الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك .
  - ( د ) تنسيق العمل بين الجهات الملزمة بنتفيذ محر الأمية ومتابعته .
- ( ه. ) وضع قواعد اختيار المعلمين الذين سيقومون بالتدريس في مراكز محو الأمية أو تطيم الكبار سواء من المدرسين العاملين بوزارة التربية والتعليم أو سن المتطوعين أو غيرهم للقيام بهذا العمل ، وقواعد منح الحواف المادية والمعنوية الإيجابية والسلبية بصفة عامة للمدرسين ولسائر العاملين في محو الأمية وتعليم الكبار.
  - (و) لقرار نظام الدراسة وخططها ومناهجها ومستواها ومراحلها المختلفة .

 <sup>(</sup>١) صندر قبرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٤ استة ١٩٩١ بتنظيم الهيئة العاسة المصو الأمينة وتطيحم
 فكبلر ( الجريدة الرسمية – المند ٤٤ فس ٢١/ /١٠ / ١٩٩١ ) .

( ز ) النظر في قول المعونــــات والتبرعــات والهبات التي تقدم الأغراض محـو
 الأموة وتعليم المكبار .

- (ح) متابعة تنفيذ الخطة العلمة لمحو الأمية وتعليم الكبار في كل مرحلة من مراحلها وتقويمها .
- (ط) تطوير مناهج كل من محو الأمية وتطيم الكبار بما يحقق أهداف تطوير التعليم وقفا لروح العصر مع مراعاة البيئات المختلفة ويصفة خاصة بالنسبة التعليم الفنى ، ويراعى في جميع الأحوال أن تحد مواعيد الدراسة بما لا يتعارض مع أوقات العمل أو صطلح الاتتاج وصن سير الخدمات .

ويصدر باختصاصات الهيئة الأخرى قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - تلتزم جميع الجهات المنصدوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون، كل في مجال اختصاصها ، بتنفيذ قرارات مجلس ادارة الهيئة بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء .

وعلى جميع هذه الجهات القيام بمسئولياتها في محو الأمية وفي تعليم الكبار وذلك على النحو الآتي :

- (أ) تزويد الهيئة بما تطلبه من تقارير أو بيانات أو احصاءات تتصل بنشاطها.
- ( ب ) تقديم المقترحات للهيئة بشأن المشروعات اللازمة لمحو الأمية وتعليم الكبار ونطاق نشاطها .
- ( ج ) تهيئة الغرصة لتعليم الأميين فيها وتخصيص الأماكن الصالحة للدراسة في موقع العمل .
- (د) تحمل التكاليف الشي يتطلبها محو الأمية أو تعليم الكبار من العاملين بها
   والتابعين لها والخاضعين لاشرافها

وتتولى الهينة تهينة فرص محر الأمية وتعليم الكبار على نفقة هذه الجهات اذا لم نقم بذلك طبقا للقواعد التي يضمها مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٧ - تتولى الهيئة المسئونيات التنفينية والتطيمية التي يتطلبها العمل لمحو الأمية وتطيم الكبار في مجالاته المختلة في الطار الخطط المقررة وبوجه خاص :

(أ) اعداد مشروعات برامج معو الأمية وتعليم الكبار ووضع مشروعات الخطيط

الفنية للدراسة وفقا لها ومتابعة تتفيذ ذلك .

- (ب) الأشراف على جميع مراكز محـو الأميـة وتعليم الكبـار ومعاونتـها في
   أداء مهمتها.
- (ج) اعداد المناهج والكتب والوسائل التطيمية اللازمة لتعليم الأميين وطبعها
   وتوزيعها مع مراعاة ملاءمتها مع البيئة .
- ( د ) الاشراف على تعريب الموجهين والقائمين بالتتعريس على طرق ووسائل محو الأمية وتعليم للكبار .
- ( هـ ) لجراء التجارب والبحوث اللازمة لتطوير العمل فى محو الأمية وتعليم الكبار .
- (و) الاشراف على لجراء لغتبارات للدارسين ومنح الشهادات الدالـة على محو أميتهم.
- ( ز ) اصدار النشرات والتعليميات الخاصة بسير العمل وتنظيمه فـى برامج محــو
   الأمية وتعليم الكبار فى حدود اختصاص الهيئة .

مادة ٨ - تكون للهيئة فروع فى المحافظات يناط بها تنفيذ الخطط والمبر اسج والمشروعات التى أفرتها الهيئة . ويكون لكل فرع مجلس تنفيذى برياسة المحافظ المختص . وعضوية رؤساء أو معثلى الجهات المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار فى نطاق المحافظة ، ويصدر بتشكيله قرار من وزير التعليم .

مادة ٩ - على كل من الملزمين بمحو أميتهم المشار اليهم فى المادة " الثالثة " من هذا القائدون النقدم والانتظام فى الدراسة بمراكز محو الأمية فى الجهات أو المناطق التى يعملون بها أو يقيمون فيها فور اخطارهم رسموا يذلك عن طريق جهات الادارة ، وعليهم أداء الاختبارات المقررة لبرامج محو الأمية وذلك تطبيقا القواعد والنظم المقررة والقرارات التنفيذية لها .

وتضم الهيئة قواعد منح الحوافز المعنوية والمائية الدارسين في حدود الإمكانات المائية المناحة .

ويجوز لفروع الهيئة تحديد حوافز أخرى بالمحافظات أو بغيرها من وحدات الإدارة المحلية . مادة ١٠ - يجرى اختيار المعلمين لفصول محو الأمية وتعليم الكبار من بين المدرسين وشباب الخريجين والمكلفين بالخدمة العامة والمنطوعين وغيرهم ، وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة وتنظم الهيئة دورات تدريبية في مجال محو الأمية وتعليم الكيار لهؤلاء المعلمين بالاتفاق مع الجهات المختصة .

وتضع الهيئة الشروط الواجب توافرها فيمن يلتحق بالدورات التدريبية .

مادة ١١ - على فروع الهيئة في المحافظات بالتعاون مع مديريات النربية والتعليم في نهاية كل فترة دراسية أن تجرى في جميع الأحوال اختبارات في المناهج المقررة لمحو الأمية وتعليم الكبار أو أن تؤدى هذه الاختبارات تحت اشرافها .

ويصدر بتنظيم الاختبارات المشار إليها وبيان اجراءاتها قرار من رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة . ويمنح من يصل الى الممنوى المقرر لمحو الأمية شهادة بذلك .

ويجوز منح المتغوقيان من الدارسين جوائز تشجيعية وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة.

ويجوز أن يتقدم لهذا الأختبار من يرغب من غير الملزمين بحضور الدراسة الحصول على الشهادة المشار اليها .

مادة ١٧ - يخصص لتمويل مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار الموارد الأتية: ١ - ما يدرج من اعتمادات في الموازنة العامة للدولة الوزارات والمصالح.

٢ - ما تخصصه الجهات العفية الأخرى من مبالغ لتنفيذ هذه المشروعات
 ودعمها وفقا للخطة التى تقررها المهيئة .

٤ - حصيلة الغرامات الناتجة عن تطبيق هذا القانون .

وتودع حصيلة هذه الموارد في سندوق خاص وحسابات خاصة مطبة للصرف منها في أغراض محو الأمية وتعليم الكبار ، ويرحل فلنض هذه الحصيلة من عام الى آخر .

ويعدد مجلس ادارة الهيئة بالاتفاق مع وزير المالية ، القواعد المنظمة لهذا الصندوق ولهذه الحسابات وأوجه وقواعد الصرف منها وضبطها والاشراف عليها. مادة ١٣ - يكون حصول الملزم بمحو أميته - الذي أتيحت له فرصة محبو أميته - على كل أو بعض ما هسو منصوص عليسه في هذه المادة مشروطا بحصوله على شهادة محو الأمية .

أولا : الترخيص بمزاولة مهنة أو حرفة معينة في نطاق معين ، ومع ذلك يجوز اعطاء ترخيص محدد المدة أذا بدأ الملزم في الدراسة لمحو أميته .

ثانيا : الترخيص بقيادة بعض المركبات .

ثَالثًا: الترخيص بقيادة بعض المركبات.

رابعا : النرشيح للأعمال والوظائف والحرف عن طريق مكاتب القوى العاملة .

خاممما : التعيين في الوظائف العامـة بالجهـاز الاداري للدولـة ، أو في وظـائف القطاع العام .

سائمما : ترقية العامل أو منحه العسلاوة الدوريسة المستحقة أو منحسه العسلاوة التشجيعية .

ويسرى حكم هذه المادة بعد أربع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وفقا للقواعد والاجراءات التي يحددها مجلس ادارة الهيئة .

ويزول كل أثر يترتب على عدم الحصول على شهادة محو الأمية ، بمجرد أن يتمكن العلزم من محو أميته .

مادة ١٤ - يعد مخالفة ادارية كل لخلال بتنفيذ خطة أو برامج محو الأمية اذا وقعت من المسئولين أو العاملين الخاضعين الأحكام قانون الهيئات العامة المسادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وقانون نظام العاملين بالقطاع العام الصدر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

فاذا وقع الفعل من أحد العاملين المكافين بتنفيذ مشروعات تعليم المواطنين الأميين في الجهات المكافة بتطبيق هذا القانون تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنبها ولا تجاوز مائتي جنبه ، وتتعدد الغرامة بتعدد من لم تمحي أميته على ألا يجاوز مجموع الغرامات خمسمائة جنبه .

ويكون للعاملين بالهيئة وفروعسها الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزيسس العدل

بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم صفة الضبطية غضائية بالنسبة لما يقع بالمخالفة الأحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - يصدر رئيس مجلس الوزراء القرارات التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٦٦ - يلفى القانون رقم ٦٧ لمنة ١٩٧٠ فى شأن تطيم الكبار ومحو الأمية، كما يلغى كل حكم بخالف لُحكام هذا القانون .

مادة ١٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد سنة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شعبان سنة ١٤١١ هـ

" الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٩١ م " .

حستى مبارك

القسم السلاس فى نقلبة المهن التطيمية قالون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٧ بتعيل يحض أحكسام القالون رقم ٧٩. نسنة ١٩٦٩ يشأن نقلبة المهن التطيمية (١)

ياسم الشعي

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ١٣ ، ٤١ فقرة أولى ، ٥٨ ، ١٦ من القانون رقم ٧٩ لمنة ١٩٦١ في شأن نقابة المهن التطيمية النصوص الآتية :

مادة 17 - على كل عضو أن يؤدى للنقابة رسم قيد مقداره ثمانية عشر جنيها عند قيده عضوا بجدول النقابة ، كما بؤدى اشتراكا سنويا مقداره ثمانية عشر جنيها وللمضو أن يؤدى هذا الاشتراف على أفساط شهرية متساوية ، وتلتزم الجهة التى يعمل بها العضو بناء على طلب النقابة بأداء رسم القيد والاشتراك المشار اليهما خصما من مستحقاته .

وفى حالة إعارة العضو أو تعاقده أو ندبه للعمل بالضارج يلتزم بأن يـ ودى فضـ لا عن قيمة الاشتر اك للسنوى العشار إليه اشتراكا سنويا إضبافيـا مقداره مائـة وعشـرون جنيها عن كل سنة من سنوات الإعارة أو التعاقد أو الندب للعمل بالخارج.

ويكون من حق الجمعية العمومية النقابة رفع قيمة الإشتراك السنوى بما لا يجاوز ثلاثة أمثال الاشتراك المنصوص عليه في هذا القانون .

مادة 21 - فقرة أولى - تعقد الجمعية العمومية النقابة العامة خلال المئة الشهور الأولى من كل عام وتختص بالنظر فيما يلى :

مادة ٨٠ - تتكون موارد النقابة من :

(أ) حصيلة رسم القيد بجدول النقابة وتخصص كلها المعاشات والإعانات.

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – العدد ١٨ فسي ٢ / ٥ / ١٩٩٢ .

- (ب) الاشتراكات السنوية الواردة في المادة ١٣، ومن كل اشتراك يخصص :
   مبعون قرشا المنقابة العامة و المجلة .
  - ثلاثون قرشا للنقابة الفرعية بالمحافظة أو الإدارة التعليمية .
- أربعون قرشا للجنة النقلبية بالمركز أو القسم الإدارى أو الوحدة والباقى يخصم لصندوق المعاشات والإعانات .
- ( ج ) حصيلة طوابع النقابة ويكون تحصيلها لصالح صندوق المعاشات والإعانات
   بالفنات الأكية :
- ا خمسون قرشا عن كل طلب يقدم لمجلس إدارة النقابة العامة أو يقدمه أعضاء النقابة لوزارة التربية والتطيم ، أو فروعها بالمحافظات ، فيما عدا الطلبات المتعلقة بالمعاشات النقابية .
- ٢ مائة قرش عن كل طلب التحلق برياض الأطفال ومدارس التعليم الإعدادي أيا
   كان نوعها ومدارس التعليم الابتدائي الخاصة .
- حنيهان عن كل طلب التحلق بالتعليم الثانوى ، وما فى مستواه وجنيهان عند
   المبتلام الاستمارة الدالة على النجاح فى شهادة الثانوية العامة وما يعادلها
- ويتم تحصيل هذه الطوابع من تلاميذ جميع المدارس الرسمية والخاصمة والمعانمة وطلبة المنازل.
  - ٤ مائة قرش عن كل طلب المصول على بطاقة عضوية النقابة .
- م- جنيهان عن كل طلب الحصول على شهادة عضوية القديمها الجهات دلخل
   الجميورية وجنيهان عن كل طلب إعارة الخارج .
- ٣ خمصون جنيها ثلاثون جنيها عشرون جنيها عن كـل طلب ترشيح يقدم لعضوية مجلس إدارة النقابـة العامـة ، أو النقابـة الغرعيـة ، أو اللجنـة النقابيـة بـالمراكز والإنسام الإدارية ، على التوالى :
  - (د) الأنصبة والرسوم الأنية :
  - ١ ٢ ٪ من مكافأت الامتحانات مقربة إلى أقرب قرش بحد أننى جنيه واحد .
- ٢ ١٠ ٪ من مكافأت تأليف الكتب الدراسية ومراجعتها سواء كان المؤلف أو
   المراجع عضوا في النقابة أو غير عضو .

تربية وتطيم .....١٠٤١.....٠٠٠

- ٤ ~ ١٠ ٪ من القيمة المستحقة للمؤلف في عقود نشر الكتب الخارجية الدراسية ويلتزم بها الناشر ويتولى توريدها النقابة العلمة .
- ٥ ٥ ٪ من عقود طبع الكتب المدرسية المبرمة بين وزارة التربية والتعليم أو
   من يمثلها وبين مطابع أو شركات أو مؤسسات الطباعة والنشر .
- ١ ١ ٪ من حصيلة مستخلصات عقود بناه وتعديات وترميمات المنشآت التعليمية التي تسند للقطاعين العام أو الخاص .
- ٧ جنيهان عن كل تلميذ مقيد بالمدارس الإعدادية ، وثلاثة جنيهات عن كل تلميذ مقيد بمدارس التعليم الثانوى العام والخاص والفنى ، ويرفع الرسم إلى عشرين جنيها في مدارس اللغات الخاصة على اختلاف مراحلها ونوعياتها .
- ٨ ٢ ٪ من إجمالي مصروفات التعليم ومقابل الخدمات لمدارس التعليم الخاص
   بمصروفات على اختلاف نوعياتها ومراحلها بما فيها رياض الأطفال .
- (هـ) حصيلة الغرامات المنصوص عليها في البند " د " من الصادة ١٧ و المادة ٥٥ من هذا القانون .
- (و) الإيرادات الناتجة عما تصدره النقابة من مطبوعات وما تقوم به من نشاط.
  - (ز) الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة النقابة .
    - ( ح ) عائد رصيد النقابة لدى المصارف ودخل استثمارات أموالها .
      - مادة ٦٦ يتكون مال الصندوق من الموارد الأتية :
        - ١ رصيد الصندوق عند الصل بهذا القانون -
          - ٢ -- رسوم القيد في الجدول -
- ٣ حسيلة الاشتراكات السنوية على النحو الوارد بالبند " ب " من المادة ٥٨ من هذا القانون .
- ٤ حصيلة طوابع النقابة بالفئات المنصوص عليها بالبند " ج " من المادة ٥٨ من
   هذا القانون .
  - الأتصبة والرسوم المقررة بالبند " د " من المادة ٥٨ من هذا القانون .

١٠٤٢ .....تربية وتعليم

- حصيلة الغرامات المنصوص عليها في المادة ٥٥ من هذا القانون .
  - ٧ التبر عات والوصايا الصادرة للصندوق.
  - ٨ ~ ما تقدمه الحكومة من إعانات الصندوق .
    - ٩ حصيلة استثمار أموال النقابة .

#### الملاة الثانية

على جميع الجهات القائمة على التحصيل أو التصدوف توريد الانصبة والرسوم المشار إليها بالمادتين ١٣ ء ٥٨ من هذا القانون للنقابة العامة .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليـوم التـالي لتـاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم النولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شوال سنة ١٤١٧ هـ

" الموافق ٢٣ أبريل سنة ١٩٩٢ م " .

تشريع ...... تشريع

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣٩ اسنة ١٩٨٨ يتشكيل لجنة عليا لشنون التشريع (١)

# رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر

مادة ١ – تشكل لجنة عليا لشئون التشريع برناسة وزير العدل ، وعضوية كل :

١ - وزير شئون مجلس الوزراء .

٢ - وزير الدولة لشنون مطسى الشعب والشورى .

٣ ~ رئيس مجلس الدولة .

٤ - مفتى الديار المصرية .

ثلاثة من أساتذة كليات الحقوق بالجامعات.

٢ - ثلاثة من رجال القضاء والهيشات القضائية بدرجة رئيس استثناف أو ما يعادلها على الألل .

٧ - ثلاثة من رجال القانون من الشخصيات العامة . .

ويصدر بتعيين الأعضاء الميينين بالبنود ٥ و ٦ و ٧ قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير العدل لمدة منتين قابلة التجديد .

ويعين مساعد وزير العدل لشئون التشريع مقررا اللجنة.

مادة ٢ - تختص اللجنة العليا لشنون التشريع بما يلي :

١ - بحث ودراسة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية التى تحيلها إليها اللجان النوعية التمي تحيلها إليها اللجان النوعية لتجميع التشريعات بالوزارات والجهات المختلفة ، لمراجعتها وتطويرها والتنسيق بينها وبين التشريعات المختلفة لضمان عدم تعددها لو الصورها أو تتاقضها أو غموضها ، والعمال على ضبطها وتوحيدها وتبسيطها وتجانسها ومعايرتها الحاجة

 <sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية - العدد ١٥ ( تابع ) في ١٠ / ١١ / ١٩٨٨ .

المجتمع ، وملاءمتها السياسة العامة الدولة وفلسفتها وأهد فها القومية كما حددها الدستور .

٢ - بحث ودراسة ومراجعة مشروعات القوانين الأسسية التى تفرغ اللجان المشكلة بوزارة العدل من إعدادها بهدف تطوير وتجديد التشريعات العتيقة بما يواكب حركة المجتمع وتبسيط نظام التقاضي وتسيير إجراءاته وإزالة معوقاته .

٣ - بحث ودراسة الموضوعات التي يرى رئيس الجنة عرضها عليه بحكم
 إتصالها بشنون التشريم وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها.

ملاة ٣ - يكون للجنة أمانة فنية يرأسها مقررها يعاونه موظفون فنيون وإداريون،
 وتتولى الأعمال الأثنية :

- (١) إعداد مشروع جدول أعمال اللجنة وتحضيير الموضوعات التي تطرح في جلسات اللجنة .
  - (ب) مباشرة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة ومتابعتها .
    - ( ج ) إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لأعمال اللجنة .
      - (د) ما تكلف به من مهام أخرى .

مادة ٤ - تجتمع اللجنة العليا لشنون التشريع بناء على دعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، وعلى اللجنة دعوة الوزير المختص لحضور مناقشة المشروع المقدم من وزارته أو الدنى يدخل في المنصاصها أو يتصل بها ، ويكون له في هذه الحالة صوت معدود في مداولات اللجنة.

مدة • - المجنة أن تشكل من بين أعضائها لجانا فرعية لدراسة مشروع أو موضوع بذاته ولها أن تستعين بعن ترى الاستعانة بهم من الخبراء والمختصين في مجال التشريع.

مادة ١ - يتولى وزير العدل تقديم مشروعات القوادين والقرارات الجمهورية التى تفرغ اللجنة العليا الدائمة من إنجازها إلى رئاسة مجلس الوزراء العرضها على اللجنة الوزارية الشئون التشريعية بعد مراجعة صياغتها بقسم التشريع بمجلس الدولة تمهيدا لاتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة بشأنها.

ويقدم وزير العدل إلى مجلس الوزراء تقريرا سنويسا عن عمل اللجنة وما قد يعن

لسه من ملاحظات تستهدف معالجة مشكلة التضخم التشريعي التي تواجسه المجتمع وسرعة تحقيق سياسة الإصلاح التشريعي المرجوة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر برناسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٠٩ هـ

<sup>&</sup>quot; ٧ توقمبر سنة ١٩٨٨ م " .

# التعيلات التشريعية لموضوعات

# الجزء الحادى العاشر

وتتناول موضوعات :

н ş	•	٤٩"	***************************************	واستيراد	- تصدير	
		4.6.5			_	

# التعيلات التشريعية لموضوعات الجزء الحادي عشن

وتتناول موضوعات :

- تصدير واستيراد

- تعاون

### تصدير واستيراد

التمسم الأولى - في قانون الاستبراد والتصدير والاتحته التنفيذية . القسم الثاني - في انتحاد مصدري الاقطان . القسم الثالث -في مركز تنمية الصادرات المصرية . القسم الرابع - في المجلس الأعلى التصدير .

# القسم الأول

فى قاتون الاستيراد والتصدير والاحته التنفيذية وزارة التموين والتجارة الداخلية قرار رقسم ١٦٨ لسنة ١٩٨٧بحظر تداول السلع المحظورة إستيرادها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ أسنة ١٩٤٥ الضاص بشنون التموين وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن التصدير والإستيراد ؛ وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموهد للانحة

التنفيذية لقلنون التصدير والإستيراد المعدل بالقرار رقم ٢٣٣ لمسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين الطيا ؛

# قرر المادة الأولى

يحظر تداول السلم الأجنبية مجهولة المصدر أو غير المصحوبة بأية مستندات نفيد خضوعها للقصص الصحى والإشعاعي وسداد الرسوم الجمركية عنها أو المحظور إستير ادها طبقا للقانون رقم ١١٨٨ أسنة ١٩٧٥ المشار إليه والقرارات الصدرة تنفيذا له، كما يحظر حيازتها بقصد الإنجار أو التمامل فيها بأي وجه .

#### المادة الثقية

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون أخر تعاقب كل مخافة لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه وفي جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

المعادة الثلاثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،

<sup>(</sup>١) فوقائم فمصرينة - فعند ١٤ فني ١٥ منازس ١٩٨٨ .

## وزارة الاقتصلا والتجارة الخارجية

قرار وزاری رقم ۱۹۸۰ استهٔ ۱۹۹۰ بتعیال بعض أحکام القرار الوزاری رقام ۱۰۳۱ اسنهٔ ۱۹۷۸ بشأن القرار الموحد الماحمة المتقینیة المقاون الاستیراد والتصدیر(۱۰

## وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لمسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالإستيراد والتصدير والنقد ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لمسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحـــد للانحــة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ؟

> وعلى مذكرة قطاع التجارة الخارجية بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٩٠ ؛ ق.

مادة ۱ - يستبدل بنص الفقرة أ " من المادة ٤ من القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه النص التالي :

" يسمح لكل من القطاع العام والقطاع الخاص التعاوني ومشرو عات الاستثمار بنظام الاستثمار الداخلي بالاستيراد من البلاد المدرم معها اتفاقيات تجارة ودفع في إطار القرائم المرفقة بهذه الاتفاقيات ، فيما عدا الأخشاب - الورق - لب الورق - المكرتون التي يقسر استيرادها على شركات القطاع العام التجارية ".

مادة ٣ - يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القرار ..

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر في ٤ / ١٠ / ١٩٩٠

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العند ٢٢٦ تابع في ٧ / ١٠ / ١٩٩٠ .

۱۰۵۰ میرینی در تصویر واستیر لا

# وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

# قسرار وزاری رقسم ۴۸۱ نسسة ۱۹۹۰ فی شأن عقد وتنفید الصفقات المتکافئة (۱)

# وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ بلصدار قانون البنوك والانتصار ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لمسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصمة بالاستيراد والتصدير والنقد ا

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير والاتحت. التنفيذية :

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٠ بتنظير التعامل بالنقد الأجنبي ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٣١ لمنة ١٩٨٣ في شأن سجل المستوردين و لاتحته التنفيذية؛ وعلى القانون رقم ٣٣٠ لمنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار و لاتحته التنفيذية ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لمسنة ١٩٨٨ بتنظيم وزارة الاقتصداد والتجارة الخارجية ؛

وعلى القرار الوزارى رقع ۲۹۷ استة ۱۹۸۱ بتشكيل لجنة الصنفات المتكافئة؛ وعلى القرار الوزارى رقم ۲۷۵ استة ۱۹۸۹ بشأن التنظيم الإدارى لديوان عام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٠ لمسنة ١٩٨٩ في شأن تشكيل لجنــة التجــارة المغارجية فيما بين بجمهورية مصر العربية والاتحاد السوفيشي ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٨٥ استة ١٩٩٠ بتحديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٩٣٦ استة ١٩٧٨ ؛

<sup>(</sup>١) قوقاتم قمصرية - السند ٢٣٦ شايع في ١٧ أكتوبير ١٩٩٠ .

# وعلى مذكرة قطاع التجارة الخارجية بتلريخ ١٦ / ٩ / ١٩٩٠ ؛ قرر

مادة ١ - يسمح لكل من القطاع العلم والقطاع الخاص التعاوني ومشروعات الاستثمار بنظام الاستثمار الدلخلي ، بعقد صفقات متكافئة محددة المدة وفقا للقواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

مادة ٧ - يقصر عقد الصنقات المتكافئة على المقيدين في كمل من سجل المصدرين وسجل المستوردين ، ويستثنى من ذلك المشروعات المقامة وفقا لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه طبقا القواعد والشروط الواردة به وكذلك المجهات الأخرى التي تتضمن قوانين ابشائها الاستثناء من القيد في أى من هذيبن السجاين .

مسادة ٣ - يجوز بموافقة وزير الاقتصداد والتجارة الخارجية أن تعقد الجهات المنصوص عليها في المادة ١ من هذا القرار صنقات متكافئة من جهات بدول مبرم - بينها وبين جمهورية مصر العربية اتفاقيات تجارة ودفع إذا تضمفت سلعا مدرجة بالقوائم الملحقة بهذه الاتفاقيات .

مادة ٤ - يتولى قطاع النقد الأجنبي والموازنة النقدية بوزارة الأقتصناد والتجارة الخارجية بالاشتراك مع البنك المركزى المصرى وضع القواعد العامة للترتبيات النقدية والمصرفية التي تحكم تنفيذ الصفقات المتكافئة ، وتعتمد هذه القواعد من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ويتم إيلاغها للجهاز المصرفي ونشرها في الوقائم المصربة .

مادة ٥ - يتولى قطاع التجارة الخارجية بموزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سنوبا إعداد قائمة سلبية بكل من الصادرات والواردات التي لا يسمح بتبادلها من خلال السنقات المتكافئة ، ويتم نشر هذه القوائم في الوقائم المصرية بعد الورارها من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في موعد غايقه نهاية يناير من كل عام .

ويجوز بموافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيسة السماح بتبادل سلع مما ورد في القائمة المشار الجها من خلال الصفقات المتكافئة .

مادة ٦ - يتسم التصدير والاستيراد من خسلال الصفقات المتكافئة طبسة القواعد والإجراءات المنصوص عليسها في القانون رقم ١١٨ لسنسة ١٩٧٥ والاعتب التنفيذية

المشار اليها.

و لا يسرى شرط الالتزام بوجوب فقح الاعتصاد قبل تباريخ شحن البضاعة عند. الاستيراد من خلال الصفقات المتكافئة .

مادة ٧ - تلتزم الجهات المتعاقدة على صفقات متكافئة ببايداع نسخة من التعاقد وأبة تعديلات ترد عليه بقطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فور توقيعه ، وإخطاره فيما نفذ منها استيرادا وتصديرا في نهاية مدة العقد .

وتوافى مصلحة الجمارك هذا القطاع بالمنفذ القعلى من الصادرات والواردات على قوة الصفقات المتكافئة المتعاقد عليها وفقا لأحكام هذا القرار . وتلتزم البنوك المعتمدة التي تتولى تتغيذ الصفقات بإخطار هذا القطاع بموقف تتغيذ كل صفقة استيرادا وتصديرا في نهاية كل ربع منة ميلادية .

ملدة ٨ - بستمر العمل بالصنفقات المتكافئة التي تم عقدها وفقا للقواعد التي كانت سارية قبل صدور هذا القوار .

وتسرى القائمة السلبية المرفقة حتى نهاية شهر ديسمبر عام ١٩٩١

مادة ٩ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار . مادة و٩ - نشر هذا القرار في الوقائم المصورة ، وعال الحواد الله

مادة ١٠ - ينشـر هذا القرار في الوقائع المصـريـة ، وعلى الجهـات المختصـة تنفيذه، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

مندر في ٤ / ١٠ / ١٩٩٠

تصدير وإستيراد محمد مستدان مستدان المستدان المستراد المسترد المستراد المستراد المستراد المسترد المسترد المسترد المستراد المستراد المستراد المستراد

# وزارة التعمير والمجتمعات الجنيدة والإسكان والمرافق قرار وزارى رقم ٣٨ لمسنة ١٩٩١ في شأن حظر استيراد الأسمنت اليورتالادى الأبيض <sup>(١)</sup> وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والعرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بالصدار قانون في شأن هينات القطاع العام وشركاته ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بتبعية شركات الأسمنت ومكتب بيع الأسمنت المصري لوزارة الإسكان والتعمير ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئـة القطـاع العام لمواد البناء ؛

وعلى موافقة اللجنسة العليسا انتميسة الصسادرات المنهدة بتاريخ ١٠ / ١ / ١ / ١ المدون المنهدة بتاريخ ١٠ / ١ / ١ / ١ المدون المدي بأنواعه ضمن قوائم السلع المصرح بتصديرها؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٥٠ لمنة ١٩٨٩ فى شأن حظر استوراد الأسمنت البور تلاندى الرمادى ؛

وعلى المذكرة المقدمة من السيد المحاسب رئيس هيئة القطاع العام لمواد البناء بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٩١ ؛

#### قرر

ملاة ١ - يحظر استيراد الأسمنت البورتلاندى الأبيض سواء عن طريق القطاع العام أو الحكومي أو القطاع الخاص .

مادة ٧ – لا يسرى هذا القرار على أرصدة التعاقدات السارية والمفتوح إعتماداتها. للقطاع المفاص حتى تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القرار على الأسمنت المرارى .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الوقائع المصرية، ويلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام ، "صدر في ٢٣ / ١ / ١٩٩١ "

<sup>(</sup>١) الرقائم المصريسة – العند ٤٢ فـي ١٨ فـبراير ١٩٩١ .

۱۰۵۱ ...... تصخير واستيرك

قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قرار رقم ۲۷۰ لسنة ۱۹۹۱ بإصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام الفقون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۵في شأن الاستيراد والتصدير (۱)

# وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم المعارض والأسواق الدولية والاشتراك فيها ؛

> وعلى القانون رقم ١٦٣ لمنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والانتمان ؛ وعلى القانون رقم ٦٦ لمنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ أسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالاستير اد والتصدير والنقد ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لمنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛ وعلى القانون رقم ٩٧ لمسنة ١٩٧٦ بتنظيم التمامل بالنقد الأجنبى ؛ وعلى القانون رقم ١٢١ لمسنة ١٩٧٩ في شأن سجل المستوردين ؛ وعلى القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء الهينة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وتحديد اختصاصاتها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٣٦ اسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد للانحة التنفيذية القانون الاستيراد والتصدير وتحديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٣ اسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢١ أسنة ١٩٨٢ المشار اليه ؛

وبناء على ما أرتاه مجلس الدولة ؛

<sup>(</sup>١) الوقيائع المصريبة في ٣٠ / ٥ / ١٩٩١ - العبدد ١٣٢ تبايع ،

تصدير وإستيرك مستند المستند ال

#### قرر

### المادة الأولى

يعمل بلائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٧٥ فسى شأن الاستيراد والتصدير المشار إليه المرفقة وملاحقها (١) ، وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام المنصوص عليها في اللوائح والقرارت المنظمة الاستيراد وتصدير بعض السلع طبقا الاحكام قوانين خاصة .

#### المادة الثقية

يلغى القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والقرارات المعدلة أو المكملة له ، كما يلغى كل ما يخالف أحكام اللائحة المرفقة .

#### المادة الثلاثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، في ٣٠ / ٥ / ١٩٩١

<sup>(1)</sup> لم تنشر الملاحق الكفء بنشرها في الوقائع المصرية ، وقد تصبت الماذة ٣ مسن القدار ١٨٨ استة 1997 على أن "بضاف العرفق بشرها في الملحق رقم ٨ مسن الاحدة القواعد العنفيذة لأحكام القدائون رقم ١١٨٨ استة 1991 العشار إليه "كسا نصبت العدائق ١٩٩٨ استة 1991 العشار إليه "كسا نصبت العدائة عمن ذات القرار على أن يستينز بالطبق رقم ١ بالاحدة القواعد العنفيذة لأحكام القدائون رقم ١١٨ شسنة ١٩٩٠ في شان الاستهراد وتتصدير العسادرة بالقرار العواراي رقم ١٧٥ السنة ١٩٩١ العاميق المرافق" الوقاع العدائق م من القرار المرافق" الوقاع العمارية - المدد ١٩٩٠ (تابع ) في ١٩٩٦ ١٩٩١ "كما نصبت العدائة ٩ من القرار المرافق الوقاع العدائة الأحكام القانون رقم ١٨٩٨ المنافذة الأحكام القانون رقم ١٨٩٨ المنافذة الأحكام القانون رقم ١١٨٠ المنافذة المنافذة الأحكام القانون رقم ١١٩٠ المنافذة ١٩٩١ المنافزة بالقرار المنافذة ١٩٩١ المنافذة الإحكام القانون رقم ١٩٩٠ المنافذة ١٩٩١ المنافذة الأحكام المنافذة ١٩٩١ المنافذة الأحكام المنافذة المنافذة الأحكام المنافذة المنافذة المنافذة الأحكام المنافذة ا

# لاتحة القواعد المنفذة لأحكام قاتون الاستيراد والتصدير الباب الأول الاستيراد القصل الأول

## تعاريف وأحكام عامة

مادة ١ - الاستيراد هو جلب السلم الى داخل جمهورية مصر العربية وادخالها الى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي للافراج النهائي عنها سواء كان ذلك من الخارج أو من المناطق أو الأسولق الحرة بالداخل أو من المعارض والأسواق الدولية أو المعارض المرخص باقامتها .

وفي تطبيق أحكام هذا الباب يقصد بالعبارات التالية - المدلول المبين قرين كلا منها:

### (أ) الاستيراد ثلاستخدام الخاص:

كل ما يرد لغير الاتجار أو الاتتاج من أصول رأسمالية وقطع غيار وغيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد وليس لشخصه .

#### (ب) الاستبراد للانتاج:

كل ما تستورده المشروعات الانتاجية لبيعه بعد تغيير حالته ويشمل ذلك الخدمات والمواد الأولية والسلم الوسيطة وغيرها من الأجزاء التي تكون المنتج النهائي وبصفة عامة تشمل مستلزمات الانتاج .

### (ج.) الاستيراد للاتجار:

كل ما يستورد للبيع بحالته عند الاستيراد أو بعد تعبئته أو تخليفه دون اجراء أي عملية تحويلية أو تكميلية عليه .

# ( د ) الاستيراد للاستعمال الشخصى :

كل ما يرد الى شخص طبيعي بهدف تحقيق منفعه لمه أو لعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعياتها وكمياتها مع الاستعمال الشخصى أو العائلي خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلعة وعلى تحو لا يحمل صفة الاتجار -

ملاة ٧ - يكون استيراد احتياجات البـــلاد من السلم طبــقا الأحكام القوانين وهذه

اللانحة وبما لا يخالف النظام العام والاداب.

مادة ٣ - مستبدلة بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ " لا تسرى أحكام هذه الملائصة على السلع التي يستوردها قطاع البترول واللازمة لتحقيق أغراضه وفقا لما يحدده وزير البترول.

مادة ٤ - يوقف استيراد السلم المدرجة بالملحق رقم ١ المرفق بهذه اللائحة سواء كان الاستيراد بقصد الاتجار أو الانتاج أو الاستخدام الخاص ، ويعاد النظر في بنود هذا الملحق كل ستة أشهر في ضوء المبررات التي أدت الى هذا الإيقاف .

مادة ٥ - " مستبلة بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ " لا تبسرى أحكام المسادة السابقة على الاستيراد في الأحوال الآتية :

- النماذج الواردة للمصانع لتصنيع مثيل لها .

- احتياجات الفغادق والمنشأت السياحية واحتياجات الطبران المدنى وذلك فى الحدود التي يقررها وزير السياحة والطيران المدنى .

- مستقرمات الانتاج التي لا يتوافر منها لنتاج محلي وقت الطلب وذلك في حدود الكميات التي تنتج هذه السلم في القطاع التابع له . الكميات التي تغطى الطاقة الفعلية وذلك بموافقة الوزير الذي تنتج هذه السلم في القطاع التابع له .

 ما يرد للاستخدام الخاص بموافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى الوزير المختص .

- ما ورد بشأته نص خاص في هذه اللائحة -

مادة ٦ - يشترط في السلع المستوردة أن تكون جديدة ، ومع ذلك يجوز استيراد السلع مستعملة في الأحوال الواردة بالملحق رقم ٢٠ وما ورد بشأته نص خاص أمي هذه اللائحة .

مادة ٧ - لا يسرى الاقراج " بنظام المطقات لحين تقديم المستندات " على السلع الموقوف استير ادها أو التي يتم استير ادها بشروط خاصة .

مادة ٨ - يشترط للافراج عن السلم المدرجة بالملحق رقم ٣ من هذه اللائحة تغديم شهادة من الجهة المختصة بهيئة الطاقة الذرية في جمهورية مصر العربية تغيد أنسها لا تحتوى على تركيزات الشعاعية بنسبة تزيد على الحدود التي تقررها الهيئات الاملا المستمد والمستنب والمتابية والمتابية والمتابية والمتابية والمتابية والمتابية والمتابية والمتابية

#### المتكورة .

وبلازم السنورد باعلاة التمدير في حالة زيلاة نسبة الإشعاع على المدود السموح بها .

مادة 9 - "مستبلة بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ " يتمين للافراج عن السلم المعرجة بالملحق رقم ٨ بهذه اللائحة استيفاه الشروط والاجراء تداواردة في البنب الخامس من هذه اللائحة .

ويستثنى من حكم الفترة السابقة ما ورد بشائه نص خاص في هذه اللائحية وما يستورد للاستخدام الخاص أو للاستعمال الشخصي .

مادة ١٠ ~ يلتزم المستورد للاتجار بتقديم صورة معتمدة من بطاقة القيد بسجل المستوردين الى المصرف الذي يجرى التعامل معه .

ويتعين للأفراج عن السلم المستوردة لهذا الغيرض أن تكنون مدرجية ضمين التجبوعة السلعية المقيدة في يطاقة القيد في سجل المستوردين .

مادة ١٩ - للجهات الأثية غير المقيدة بسجل المستوردين حق استيراد لجتياجاتها: من مستقرمات الإنتاج :

- المصانع المؤدة بالسجل الصناعي .
- المستم تحت الاتشاء التي توفق لها الجهة المختصة بوزارة المشاعة على
   استراد لمتشعاتها .
- قيميات التعاونية الانتاجية التي توافق قجهة الادارية المختصة لها على
   استيراد احتياجاتها
- مشروعات الانتاج النباتي والحيواني والثروة السمكية بموافقة الجهية المختصمة
   بوزارة الزراعة .

ويتم الأقرام عن المستازمات المشار اليها بموجب بطالة استيراد احتياجـــات تصدرها البيئة العامة الرقابة على المسادرات والواردات .

مادة ١٣ - وكون الاستوراد بالمعانات المسابية من الدول المدرم بينهما وبيس جمهورية مسر العربية الثقاف تجارة ودفع في المار الدير وتوكولات المدرسة مع هذه العرق ووضاة القواعد التي يقررها وزير الالتساد والتجارة الغزجية بناء على عرض كمنين وإستيرك ...... مناهم المسترك الم

قطاع التجارة الخارجية.

ويكون الاستيراد بنحمالات للحرة السلع من منشأ الدول المشار اليها في الفقرة السابقة في الحالتين الأتيتين:

- اذا كانت السلع المطلوب استير ادها غير مدرج لها حصة بذاتها في بروتوكول
 التجارة العبرم مع دولة من هذه الدول .

- اذا كان مدرجا لها حصة وتم تتفيذها بالكامل.

ويثبت ذلك بناء على تقرير من قطاع التجارة الخارجية .

ولوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الاستثناء من حكم الفقرة السابقة عند الاستيراد من خلال المناقصات العالمية المعلن عنها الذي تطرح بالعملات الدرة عن خاصات وممتلزمات انتاج.

مادة ١٣ - يلتزم المستورد بسداد قيمة الواردات بأى من طرق الدفع المتعارف عليها مصرفيا ومن خلال المصارف العاملة داخل جمهورية مصر العربية.

ويلتزم المستورد أو من ينيه باستيفاء نسختين من النموذج رقم ١١ الملحق بهذه اللائحة محددا بهما مصدر التمويل وطرقه ، ومرفقا بهما الفاتورة المبدئية ويتم التأشير عليهما من المصرف بالطريق الذي يتم الدفع بمقتضاه ، ويحتفظ المصرف بنسخة منهما لمتابعة المداد والنسخة الأخرى ببد المستورد أو من ينيبه لتقديمها الى الجهة المختصمة بمصلحة الجمارك كمستد للافراج عن الملع المستوردة .

وعلى المصارف المشار اليها استيفاء الاستمارة المصرفية أ. د واخطسار قطاع التجارة الخارجية بالحالات التي لا يتم فيها تحويل قيمة الواردات من خلالها.

ويستثنى من أحكام هذه المادة الاستوراد في الأحوال المنصوص عليها في كـل من الفصل الثالث والسابع والثامن من الياب الأول وما استثنى بنص خامس في هذه اللائحة.

مادة 16 - يلتزم المستورد بالكميات المحددة بالقواتير النهائية الخاصة بالمسلم المستوردة ويسمسح بالتجاوز عن الكميسات الواردة بالزيادة عسما هو محدد بهذه القواتير وذلك في حدود عشرة في المانة بالنمية المخدمات وقطع الغيار والسلع الوسيطة والغذائية.

مادة ١٥ -- يتعين على المستورد استرداد قيمـــة السلم التي يتم اثلاثها أو يعـــاد

١٠٢١ - ٠٠٠٠٠٠٠٠ تصنير وإستيراد

تصديرها ما لم يثبت انه نم تحول قيمتها أصلا وذلك مع عدم الاخلال بالقواع الجمركية والنقدية .

ومع ذلك يجوز للمستورد بدلا من استرداد القيمة استيراد بديل وفقا حكم العادة الثالية .

وعلى مصلحة الجمرك لخطار قطاع التجارة الخارجية بما يتخذ من اجراءات فسى شأن السلع المشار اليها .

مادة ١٦ - يجوز للمستورد استيراد بديل عن السلع التي يتقرر اعادة تصديرها بعد أداء تأمين نقدى أو تقديم ضمان مصرفي مقبول الدفع بمجرد الطلب يعادل ربع قيمتها حسب تثمين مصلحة الجمارك لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخزجية ويرد هذا التأمين أو الضمن بعد الافراج نهائيا عن السلع البديلة أو استرداد قيمة تلك

السلع .

ويشترط في البديل أن يكون من السلع المسموح باستيرادها وبما لا يقل عن قيصة السلع المعاد تصديرها ولا يزيد على عشرة في المائة من هذه القيمة ، وأن يتم شحنه في موعد غايته سنة واحدة من اليوم التالي لتاريخ اعادة التصدير ، ويجوز بموافقة رئيس قطاع التجارة الخارجية مد هذه المهلة في حدود سنة أخرى .

مادة ۱۷ - لا يجوز لمصلحة الجمارك التصرف في السلع المخالفة استيراديا الا بعد صدور قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أو من يفوضه ونقا لأحكام المدادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ودون الحلال بالقواعد الجمركية اذا اقتضت الظروف بيع هذه السلع تعين تجنيب حصيلة البيع التصرف النهائي في المخالفة .

ميلاة ۱۸ - تقوم المصيارف العاملة داخل جمهورية مصير العربية بتحصيل المصاريف الادارية التي يقررها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عن كامل قيمة المسلم التي تتضمنها طلبات تمويل واردات الانتجاج أو للاتجار أو للاستخدام الخاص، واضافتها قور تحصيلها لحصاب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لدى البنك المركزى المصرى.

وفي الحالات التي يتم فيسها الافراج المباشر يتم تحصيل هذه المصاريف بمعرفة

مصلحة الجمارك لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وفى جميع الأحوال يعتبر الوصال سداد هذه المصاريف أحد مستدات الافراج. القصل الثاني

# الاستيراد للحكومة

مادة 19 - "مستبدلة بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ دون الاخلال بالأحكام المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الأول من هذه اللاتحة يكون استيراد السلع المنازمة لمزاولة نشاط الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الادارة المحاية وما في حكمها وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي نتظم مشترياتها من الخارج.

مادة ٧٠ - لا يجوز تحويل قيمة السلم التي تستوردها الجهات المشار اليها في المادة السابقة أو الافراج عنها الا بعد تقديم موافقة لجان المشتريات الخارجية الصادرة وفقا التموذج الوارد بالملحق رقم ١٠ بهذه اللائحة .

ولا يسرى حكم الفقرة المسابقة على واردات دار طباعة النقد بالبنك المركسزي المصرى .

مادة ٢١ – " الغيت بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ "

مادة ۲۲ - للجهات التي تسرى عليها أحكام هذا الفصل استيراد وسائل النقل للأفراد والبضائع بشرط تقيم ما يثبت تخصيص استثمارات بالنقد الأجنبي لها وموافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد استطلاع رأى وزير الصناعة .

وتفرج الجمارك مباشرة عن وسائل النقل التي سبق للجهات المشار اليها تملكها واستخدامها في نشاطها بالخارج .

مادة ٢٣ - "مستبدلة بالقرار رقيم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ " تفرج الجمارك مباشرة للجهات المتصوص عليها في هذا القسل عن مواد الدعاية والإعلان والتي تعمل اسم المنتج الأجنبي وقبلج الغيار الواردة إليها -

وتفرج الجمارك مباشرة عن قطع الغوار الواردة لهذه الجهات بشرط الخصام من الحسمة التقية . (١)

 <sup>(1)</sup> رشم أن الساعة ٢٣ مستولة يباقتوان ١٩٥٨ لسنة ١٩٩٣ إلا أن الساعة الفاسسة من ذات القسوار قسد نصبت على إقفاء الماعة ٢٣ إلا ١ الوقسانع المصورية - المعدد ١٦٧ (تسايع) في ١٩٩٣/٧/٢٩

١٠٦٤ ----- تصدير وإستيراد

## القصل الثالث

### الاستيراد للاستخدام الخاص

مادة ٢٤ - دون الاخلال بالأحكام المنصوص عليها فى الفصل الأول من الباب الأول من هذه اللائحة نفرج الجمارك مباشرة عن السلع الواردة للاستخدام الخاص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وذلك فى حدود احتياجات النشاط المرخص لهم به.

مادة ٢٥ - " الغيث بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ "

مادة ٣٦ - "مستبلة بالقرار رقم ٢٨٨ اسنة ١٩٩٣ " يسمح بالافراج النهائى عن السلع التي سبق الافراج عنها مؤقتا بشرط أن تكون السلع المطلوب الافراج عنها مستوفاة للشروط الاستيرادية وقت الافراج المؤقت أو النهائي .

مادة ٧٧ - تغرج الجمارك مباشرة عن العينات من الخامات والسلع الوسيطة والاستهلاكية غير المعمرة والنماذج الهندسية والاستهلاكية المعمرة الواردة المقيدين بسجل المستوردين أو بسجل الوكلاء التجاريين أو المصانع أو الجمعيات التعاونية الانتاجية أو المصدرين أو المكاتب العلمية للأدوية أو صحبة راكب مصريا كان أو لجنياً بالشروط الآتية :

- أن يكون لها صفة العينة أو النموذج .
- وأن تكون ضمن المجموعات السلحية المدرجة بالبطائة الاستيرادية بالنسبة
   للمستور د فقط .
- وبالنسبة للنماذج الهندسية والاستهلاكية المعمرة أن تكون واردة المصانع أو
   للجمعيات التماونية الانتاجية وفقا للنشاط المرخص لها به .
- ويالنسبة لعينات الأدوية فيتعين أن تكون مسجلة ومصرحا بتداولها من الجهات المختصمة بجمهورية مصر العربية ومطبوعا عليها أنها عيشة مجانبة ، أما ما يرد لأغراض الأبحاث أو التسجيل فيلزم تقديم موافقة الجهة المختصمة .
- ملاة ٢٨ تفرج المسارق مباشرة عن مواد الدعلية والإعلان المواردة المي الوكلاء التجاربين والمستوردين والموزعين المحتمدين والمستم المنتجة الأسناف تحت الترخيص .
- ويشترط في هذه المواد أن يكون مطيوعا عليسها اسم الجهة الموردة وأنبها غير

مخصصة للبيع و لأغراض الدعاية والاعلان.

 وألا تتجاوز قيمة الأصناف الموقوف استيرادها من هذه المواد خمسة الاف جنيه بالنسبة لما يرد من الشركات الأجنبية الى فروعها أو الى الشركات المملوكة لها فى جمهورية مصر العربية .

وفى حدود ألف جنيه سنويا لكل وكالة تجارية بالنسبة لما يرد من الشركات الأجنبية لوكلائها المحليين .

وبحد أقصى خمسة آلاف جنيه سنويا لكل وكيل مهما تعددت الوكالات وبحد أقصى ألف جنيه سنويا لما يرد من الشركات الأجنبية للموزعين المعتمدين لديها أو المستوردين .

- ويقتصر استيراد المكاتب العلمية لهذه الممواد على الكتبيات والنشرات العلمية الخاصة بانتاج الشركات التي يمثلونها .
- ويسمح باستير اد مواد الدعاية الخاصة بالأقلام الأجنبية الواردة مشحونة أو
   بمحبة الركاب بموافقة الرقابة على المصنفات الفنية .
- وتفرج للجمارك مباشرة عن المواد الإعلامية والمكتبية المواردة المسغارات والجهات العلمية في مناسبات عقد مؤتمرات علمية أو الاحتفال بالأعياد القومية للدول الأجنبية بشرط أن يكون الوارد مناسيا للغرض ، وأن يتم الاقراح باسم الجهة المستغيدة.
- وتفرج الجمارك مباشرة عما يرد من المراكز الرئيسية لشركات الطيران الأجنبية الى فروعها في جمهورية مصر العربية من أدوات مكتبية ومواد الدعاية والإعلان والزى الرسمي للعاملين بشرط موافقة وزير السياحة والطيران المدنى أو من بغوضه .

## القصل الرابع الاستيراد للانتاج

مادة ٢٩ - مع مراعباة الأحكام المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الأول من هذه اللائحة يسمح باستيراد مستلزمات الانتاج المشروعات الانتاجية أيا كان نوعها .

ويضوم المستورد أو من ينهسب من البصيريين بتحرير النموذج رقم ١١ الملحق

١٠٦٦ ----- تصفير وإستيراد

بهذه اللائحة من نسختين وفقا لما هو منصوص عليه في المدة ١٣ من هذه اللائحة .

ويجب على المستورد عند تقديم النموذج المشار اليه أن يؤدى نقدا عشرة في المائة من قيمة السلع المطلوب استيرادها كمقدم مدفوع الفائدة لحسب المستورد وفقا القواعد المصرفية السارية ويحتفظ به المصرف لحين ورود مستندات الشحن.

مادة ٣٠ - يجب الاقراج النهائي برسم الوارد عن السلم التي سبق الاقراج عنها تحت نظام السماح المؤقف بشرط استيفاء القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل قبل الافراج النهائي .

## القصل الخامس الاستيراد للاتجار

مادة ٣١ - دون الاخلال بالأحكام المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الأول من هذه اللائمة يسمح المقيدين بسجل المستوردين بالاستيراد للاتجار .

ويقوم المستورد أو من ينييه من المصربين باستيفاء نسختين من النموذج رقم ١١ وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ١٣ من هذه اللائحة .

ويجب على المستورد عند تقديم النصوذج المشار اليه أن يؤدى نقدا عشرين في المائة من قيمة السلع المطلوب استيرادها من موارده الذاتية كمقدم مدفوع الفائدة الحساب المستورد وفقا القواعد المصرفية السارية ويحتفظ به المصرف لحين ورود مسمئتدات الشعن .

وتسرى لحكام هذه المادة على السلع التي تستورد بنظام الأمانة .

ملاة ٣٧ - لا تسرى لمحكم هذا الفصيل ويفرج عنها مباشرة من الجمارك بعد مدلا المصاريف الانارية السلع الآتية :

- لكتب والصحف والمجلات الدورية .
- مفاقات السفن الأجنبية المستعملة في حدود ألف جنيه يوميا لكل تاجر فيما عدا
   السلم الاستهلاكية المصرة .
  - مخلفات المغن المصرية بشرط ألا تشمل سلعا موقوفا استير ادها .
    - ~ خردة المعادن التاتجة من يُغربد المغن داخل الدائرة الجمر كية .

كصلير وإستيرك مستمدين المستمدين المستمرين المستمرين المستمرين المستمرين المستمرين

## القصل السادس الاستيراد يرسم العرض

مادة ٣٣ – يتم الاستيراد من المعارض والأسواق الدولية والمعارض المرخص باقامتها طبقا للمواصفات التى تصدرها لجنة الشئون التجارية بالهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية .

مادة ٣٤ - "مستبدلة بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ " تختص لجنة السنون التجارية للمعارض والأسواق الدولية التي يصدر بتشكيلها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بما يلى:

اصدار الموافقات الاستيرادية للنماذج التي ترد برسم المعارض أو الأسواق
 الدولية والمعارض التي يصدر ترخيص بإقامتها

- الترخيص ببيع السلع الاستهلاكية مباشرة للجمهور في أماكن البيع التي تحددها إدارة المعرض أو السوق وذلك في حدود الحصص والأصناف والكميات والأسعار التي تقررها اللجنة على ألا تتجاوز حصمة البيع ١٠٪ من اجمالي الحصمة المخصصمة للمعرض أو المسوق ، ويتم البيع في هذه الحالة تحت اشراف الهيئة العامة المسئون المعارض والأسواق الدولية ومصلحة الجمارك .

ويجوز للجنة أن ترخص في البيع في حدود النفقات المحلية المجنحة المعرض.

مادة ٣٥ – تسرى الموافقة الاستيرادية الصادرة وفقا الأحكام هذا الفصل لمدة أربعة شهور من تاريخ المعرض أو السوق ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون المعارض والأسواق الدولية مدهذه المهلة لفترات أخرى مماثلة.

## الفصل السابع الاستيراد للاستعمال الشخصي

جادة ٣٦ - "مستبدلة بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ " تفرج الجمارك مباشرة عن السلع والأمتعة التي لمها صفة الاستعمال الشخصي سواء صحبة الراكب أو عن طريق الشحن أو بالطرود البريدية أو مشتراه من الأسواق الحرة ، ويسمح بهذه السلع والامتعة ولو كافست مستعملة .

. ۱۰۱۰ - ۱۰۱۰ - تصفیر واستیراد

مادة ٣٧ - " الغيث بالقرار رقم ٢٨٨ أسنة ١٩٩٣ " .

مادة ٣٨ ~ " الغيت بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ "

مادة ٣٩ – " الغيث بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ "

مادة ٤٠ - تفرج الجمارك مباشرة عما يؤول الى المصريين كميراث شرعى من مورثين بالخارج سواء كان المورث مصريا أو أجنبيا بما فى ذلك السيارات بشرط تقديم وثيقة رسمية مصدقا عليها من الجهة المختصمة بوزارة الخارجية تفيد ملكية المورث للأصناف مصل الارث ، وفى حالة تعدد الورثة لا يفرج عن الوارد الا الوارث أو الورث أو للوكيل عنهم بتوكيل رسمى عام .

#### القصل الثامن

## الواردات بدون قيمة " بدون عوض "

مادة ٤١ - تفرج الجمارك مباشرة عن السلع الواردة هبات أو مساعدات بدون قيمة الى الجمعيات الخيرية و المساجد والكنائس .

ويشترط لذلك موافقة الجهلة الإدارية المختصة على أن الوارد مما يستخدم في نشاط هذه الجهات أو للتوزيع بالمجان .

وتقوم مصلحة الجمارك عند الافراج باخطار قطاع التجارة الخارجية .

مادة 47 - تفرج الجمارك مباشرة عن السلم الواردة هبات ومساعدات بدون قيمة للى الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية وما فى حكمها والاتحادات والنقابات العامة والأندية الرياضية ، وعن السلم المفرج عنها مؤقتا اذا تم التفارل عنها بدون عوض لهذه الجهات .

ويشترط لذلك مواققة الجهات المشرفة على النشاط على أن الوارد مما يستخدم في نشاط هذه الجهات .

وتفرج الجمارك مباشرة عن السلع الواردة بدون عوض امراكز ومماهد البحوث العلمية والجامعات لاجراء البحوث والتجارب عليها بشرط موافقة الجهة المشرفة على النشاط.

وتغطر مصلحة الجمارك قطاع التجارة الخارجية عند الإفراج عن السلم الواردة وقفا لأحكام هذه المادة .

مادة 47 - تقرح الجعارك مباشرة عن السلم الواردة بدون أيمة كبدل تـالف أو فاقد أو مراوض قولها من قبل المستورد .

ويشترط في البديل أن يكون عن رسالة مبق استيرادها وحصلت عليها المضرائب والرسوم الجمركية كاملة في حينه .

وأن يوضح بالفاتورة أنها عن بديل وارد بدون قيمة .

وأن يرد البديل باسم صاحب الرسالة الأصاية .

وأن يكون البديل مطابقا للأصناف والكميات التى ثبت تلفها أو نقصها أو عدم قبولها ويتم تسليم السلم التاقة أو المراوضة الى مصلحة الجمارك لتجرى شنونها فيها وفقا للقواعد الجمركية .

ويتعين مداد المصاريف الادارية المقررة لحساب وزارة الاقتمساد والتجارة الخارجية بأحد المصارف العاملة داخل جمهورية مصر العربية وذلك عن كامل قيمة البديل ويعتبر ليصال المداد أحد مستندات الاقراج.

> اليف الثاني التصدير الفصل الأول أعلام عامة

مادة 26 - لا يجوز مزاولة تشاط التصدير المنتجات المصرية أو لما سبق استبراده الا لمن يكون اسمه مقيدا بسجل المصدرين ، ولا يحتبر مزاولة لهذا التشاط التصدير في الحالات الواردة بالملحق رقم ٧ بهذه اللائحة .

مادة ٤٠ - " مستبلة بالقرارين رقم ٢٨٨ أسنة ١٩٩٣ ثم ٣١٥ أسنة ١٩٩٣ " تصدر المنتجات المصريسة عن طريق الجمارك مباشرة دون حاجبة أموافقة تصديريـة فيما عنا الجاود الخام فمحظور تصديرها .

مادة 21 - يتمين على المصدر قبل تصدير السلم الخاشعة الرقابة النوعيـة على الصادرات المدرجة بالسلمق رقم 9 يهذه اللاكحة الحصول على موافقة تالهوشة الماسة المراجة على الصادرات والواردات وقاة القواعد والاجراءات المنصوص عليها في الباب الخاس من هذه اللاكحة وذلك فهم عدا :

- أ السلع الموردة لتموين السفن الراسية في المواني المصرية .
  - ( ب ) السلع المصدرة بغير قصد الاتجار بدون استرداد قيمة .
- ( ج ) مستأزمات الاتتاج المصدرة الى المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .
- مادة ٤٧ تتولى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات الموافقة على التصدير في الأحوال الأثنية :
- تصندير السلع التي سبق الافراج عنها برسم الوارد مع مراعاة تكلفة استيرادها
   وحالتها عند الافراج وعند تصديرها.
- تصدير السلع التي سبق الافراج عنها برسم الوارد وثبت فيما يعد أنه وردت ثالفة أو مخالفة لشروط التعاقد ، وذلك بغرض استبدال غيرها بها ، ويشترط لذلك أن تكون السلع المصدرة مطابقة للأصفاف والكميات التي سبق استير ادها ويسمح عند استيراد البديل بالتجاوز في الكميات فقط في حدود عشرة في المائة زيادة أو نقصير.
- تصدير خطوط الإنتاج والآلات والملكينات والمعدات المستعملة التبي سبق الإفراج عنها برسم الوارد لاستيدال غير طابهه جديدا أو مجددا أو مستعملا يقوم بذات الأغراض ، ويشترط عند استير ادالبنيل تؤافر القواعد الاستيرادية المسارية وقبت استيراده .
- وتطبق القواعد الاستورادية المنصوص عليها في الباب الأول من هذه اللائحة على
   الزيادة في القيمة عند استوراد البديل وفقا لأحكام الفقرة السابقة .

ويلتزم المصدر في الأحوال المنصوص عليها في البندين ب ، ج من الفقرة الأولى من هذه المادة بتقديم كأمين أو ضمان مالي تقيله مصلحة الجمارك بقيمة السلم المصدرة أو الارتباط بالاستمارة ت ، من والتعهد عليها باستيراد أسناف بديلة خلال منة من تاريخ التصدير أو سداد قيمتها بوسيلة تفع مقبولة بمجرد قوات هذه المهلة دون استيراد بديل .

ا ملاقه ٤٨ - " الغيث بالقراران قر ٢٨٨ استة ١٩٩٣ "

منادة 19 - يكون تصدير البنرول ومشتقاته وفقا للقواعد التي نحده، الجهسة المختصة بورارة البنرول مادة ٥٠ - تشكل بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لجان أو مجالس سلعية للاشراف على تصدير بعض السلع وينظم القرار اختصاصاتها وقواعد ونظام العمل بها وذلك بناء على اقتراح قطاع التجارة الخارجية .

ويصدر رئيس قطاع التجارة الخارجية القرارات اللازمة لتشكيل الأمانـات الفنيـة لهذه اللجان أو المجالس وتحديد اختصاصاتها .

مادة ٥١ - يكون تصدير السلع الخاضعة للجان أو المجالس السلعية المنصوص عليها في المادة السابقة وفقا السياسة والقواعد التي يعتمدها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ويتولى هذا القطاع لخطار الجهات المعنية بالقواعد المعتمدة وفقا لأحكام الفقرة السابقة ، ويلتزم المصدرون بها .

مادة ٥٣ - لا يجوز لمدوردي السلع لتموين السفن الراسية بالمواني المصرية توريد المنتجات المحلية بأسعار تقل عن أسعار تصديرها "قوب " .

ولا يجوز لهم توريد السلع الأجنبية غير الموجودة في مضازن المترانزيت بأسعار نقل عن أسعار استيراد مثيلاتها من الخارخ .

مادة ٥٣ - يكون التصدير بالعملات الحسابية الى الدول المبرم بينها وبيس جمهورية مصر العربية اتفاقات تجارة ودفع وفقا للقواعد التى يضعها قطاع التجارة الخارجية وتعتمد من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

### القصل الثأتى

#### شهادات المنشأ

مادة ٥٤ - نتوثى الهيئة العانمة للرقابة على الصائرات والواردات دون غيرها اصدار شهادات المنشأ أو المرور للصادرات المصرية عن الرسائل والغينات

الصادرات المصرية المنشأ أو المرور الصادرات المصرية عن الرسائل والعنات الصادرات المصرية المنشأ أو المكتبة المنشأ المصرى المصدرة الى:

الدول المبزم بينها وبين جمهورية مصر العربية اتفاقات تجارية ثنائية أو متعدة الأطراف.

- دول التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية التي تتمتع جمهورية مصسر العربية

١٠٧٧ ...... تصنير وإستيرلا

بمرجبها بمعاملة تقضيلية .

ولا تمنح شهادة المنشا الصادرة طبقا لشروط لتفاقات تفضيلية لغير دولة الاتفاق التفضيلي .

ملدة ه ه - تلتزم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بـاصدار شمهادة منشأ لمن يطلبها بعد مداد الرسم المقرر وذلك خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تقديم الطلب . واصدارها فورا بالنسبة للسلع صريعة التلف والسلع التي تشحن بالطانرات .

ويقدم طلب الحصول على شهادة المنشأ على النموذج رقم ٨ مكرر صدادرات عن رسالة واحدة أو عدة رسائل من نوع واحد أو عدة أنواع أو أصناف موجهة الى جهة استيراد واحدة وعلى وسيلة شحن واحدة .

وبرفق بهذا الطلب المستندات الأتية :

~ سند الشحن أو صورة منه معتمدة من التوكيل الملاحى .

صورة فاتورة البيع معتمدة من المصدر .

صورة الاستمارة المصرفية ت . ص .

- صورة الاقرار الجمركي عن البضائع المصدرة .

الياب الثلاث

#### الصفقات المتكافئة

مادة ٥١ - يكون التصدير والاستيراد بنظام الصنفات المتكافئة وفقا للقراعد
 والاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

ويجرى تتغيز هذه الصفقات وفقا للقواعد العامة للترتبيات النفدية والمصرفية التى يضعها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على افتراح قطاع النقد الأجنبى والموازنة النقية .

ملة ٥٧ - يجوز لجميع الجهات والأفراد عقد صنقات متكافئة لتبادل سلع منظورة .

ويسجوز أن تتضمن الصفقسات المتكافئة صادرات أو واردات غيور منظورة "خدمات" وفقيا القواعد التي يقررها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على القرام قطاع التجارة الخارجية . تمدير وإستيرك ..... ١٠٧٢ مستور المستور المستور

ويكون عقد الصغفة لمدة لا تجاوز خمس سنوات.

مادة ٥٨ - يقتصر تنفيذ عقود الصفقات المتكاففة السلع المنظورة على المقيدين في سجل المصدرين وسجل المستوردين بصب الأحوال وذلك دون لخلال بحق الجهات التي تجيز قوانين خاصة بها الاستيراد أو التصدير دون القيد في السجاين المشار اليها .

مادة ٥٩ - يجوز بموافقة وزير الاقتصاد والنجارة الخارجية ويناء على عرض قطاع التجارة الخارجية أن تعقد الجهات والأفراد صفقات متكافئة يتضمن هيكلها سلعا مدرجة في القوائم الملحقة بالتفاقات النجارة والدفع التي تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها .

مادة ٢٠ - " الغيث بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ "

مادة ٢١ - ثانترم اللجهات المتعاقدة على صفقات متكافئة بان تودع قطاع التجارة الخارجية نسخة من التعاقد وأية تعديلات ترد عليه فور توقيعه واسم المصرف الذي يتم التنفيذ من خلاله وباخطار هذا القطاع بما نقذ منها استيرادا وتصديرا خلال شهرين من نهاية مدة العقد .

وتقوم مصلحة الجمارك باخطار هذا القطاع بما يتم تتغيذه من الصادرات والواردات بنظام الصنقات المتكافئة .

كما تلتزم المصارف التي يتم التنفيذ من خلالها بالخطار هذا القطاع بموقف تنفيذ كل صفقة استير ادا وتصديرا في نهاية كل ربع سنة ميلادية .

# الباب الرابع سجل المصدرين أحكام عامة

مادة ٦٢ - تعد وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سجل المصدرين المنصوص عليه في القانون رقم ١١٨ أسنة ١٩٧٥ المشار اليه وتمسك الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات هذا السجل .

ويجب على الجهات والمشروعات التي تسمح القوانين لها بالتصدير دون القيد في السجل المشار اليه لخطار الهيئة بما يتم تصديره. ١٠٧٤ ----- تصنير وإستيرك

# القصل الأول الشروط الواجب توافرها في المصدر

مادة ٦٣ - يشترط فيمن يقيد بسجل المصدرين:

- أولا ~ بالنمبة للأشخاص الطبيعين :
- ( أ ) أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية .
  - ( ب ) أن يكون مقيدا في السجل التجاري .
- (ج) ألا يقل رأس المال المثبت في السجل التجاري عند طلب القيد عن ثلاثة الإنف جنيه .
- (د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو عقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في احدى الجرائم المنصدوص عليها في قواتين الاستيراد والتصدير أو النقد أو الجمارك او الضرائب أو التموين أو التجارة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.
  - ( هـ ) ألا يكون قد أشهر افلاسه ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .
    - ( و ) ألا يكون من العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام .

ثانيا - بالنسبة الى الأشخاص الاعتبارية والشركات من غير المنصوص عليها فى الهندين ٢،١ من المادة ٤ من القانون رقم ١١٨ لمنة ١٩٧٥ المشار اليه:

- (أ) أن يكون للشخص الاعتبارى أو الشركة مدير واحد على الأقل متمتع بنجنسية جمهورية مصر العربية على أن يكون لها حق الادارة والتوقيع عنها وفي حالة وجود مدير أجنبى فيجب ألا يكون للمدير الأجنبى حق الادارة والتوقيع عن الشركة منفردا.
- (ب) أن يتوافر في الشريك المتضامن وفيمـن لـه حق الادارة والتوقيع الشروط قواردة بالبنود " د ، هـ ، و " من الفقرة " أولا " من هذه العادة .
- (ج) أن يكون عقد أو سند انشاء الشخص الاعتباري والشركة مشهرا طبقًا للقانون ويكثفي بأن يكون ذلك ثابتاً في مستخرج السجل.
- (د) أن يكون من أغراض الشخص الاعتبارى أو الشركة التصدير أو الاتجر أو الاتتاج.

تصدير وإستيراد ...... ١٠٧٥ ....

 ( هـ ) ألا يقل رأس المال المثبت في السجل التجاري عند طلب القيد عن عشرة ألاف جنيه .

ويستثنى من الشروط أ ، ب ، هـ ، شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

(ز) وتمتثثى الأشخاص الاعتبارية العامة من كافة الشروط المنصوص عليها
 في هذه المادة .

### الفصل الثاني

## اجراءات القيد في سجل المصدرين وتجديده

مادة ؟ ٣ - يقدم طلب القيد في سجل المصدرين موقعا عليه من الطالب أو من وكيله أو من الممثل القانوني للشخص الاعتباري التي الهيئة العامسة للرقابة على الصادرات والواردات أو أحد فروعها من أصل وصورة متضمنا البيانات الآتية :

- ( أ ) اسم طالب القيد والاسم التجاري والسمعة التجارية إن وجدت .
  - (ب) عنوان محل النشاط.
  - ( ج ) نوع النشاط أو التجارة .
  - ( د ) الأصناف التي يرغب طالب القيد في مباشرة تصديرها .
    - ( هـ ) العلامة التجارية ابن وجنت .
- ويلزم أن تكون البيانات المشار اليها متفقة مع البيانات الثابتة بالسجل التجارى .
  - مادة ٦٥ يرفق بالطلب المستندات الآتية :
    - أولا بالنسبة للأشخاص الطبيعيين :
  - ( أ ) صورة من البطاقة العاتلية أو الشخصية .
- (ب) مستخرج من صحيفة القيد في السجل التجاري مبينا به نـوع النشاط ورأس
   المال وتاريخ بده القيد .
  - ( ج ) منحيفة الحالة الجنائية .
  - ثانيا بالنسبة الى الأشخاص الاعتبارية :
- أ مستخرج من مسعينة القيد في السجل التجاري "بالنسبة للجهات المازمة بالقيد في هذا السجال" مبينا به نوع النشاط التجاري ورأس المال ومن له حق الإدارة

والنوقيع عن الشركة .

- (ب) سند انشاء الشخص الاعتباري العام أو الخاص .
- (ج) صورة من البطاقة العاتلية أو الشخصية للمدير المصدرى وذلك بالنسبة نشركات الأشخاص .
  - ( c ) صحف الحالة الجنائية الخاصة بكل شريك من الشركاء المتضامنين .
    - ( هـ ) بيان بتحديد من له حق الادارة والتوقيع عن الشخص الاعتبارى .

مادة ٦٦ - يبت رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة الرقابة على الصادرات والواردات أو من يقوضه في طلب القيد خلال يومين من تاريخ تقديمه مستوفيا الشروط والمستدات.

مادة 17 - يجب على كل من تم قيده في سجل المصدرين أن يخطر الهيئة العامة للرقابة على الصنادرات والواردات أو الفرع المقيد به بحسب الأحوال بما يكون قد حدث من تغيير في حالته أو في البيانات المدونة في القيد الخاص به وذلك خلال سنين يوما من تاريخ التغيير .

مادة ٨٨ - يقدم طلب تجديد القيد في سجل المصدرين موقعا عليه من الطالب أو من وكيله أو من ممثله القانوني كل ثلاثة سنوات خلال شهر بناير وتعتبر السنة التي تم فيها القيد سنة كاملة .

ويرفق بطلب التجديد المستندات الأتية :

- ( أ ) مستخرج من صحيفة القيد في السجل التجاري اذا كانت صالحيته قد انتهت أو طرأ عليه أي تغيير .
  - (ب ) اقرار بأن حالته ومستندات القيد الأخرى لم يطرأ عليها أى تغيير .
    - ( ج ) صورة البطاقة الضرببية .
    - (د) أصل ايصال سداد الرسم المقرر التجديد .

ويجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة أو من يفوضه قبول طلب التجديد أو المستندات حتى نهاية عام التجديد ، وفي جميع الأحوال لا يجوز التصدير قبل اتمام التجديد .

مادة 19 ~ لا يتم القيد في سجل المصدرين أو التجديد أو تعديل البيانات أو استخراج صورة من هذا السجل الا بعد أداء الرسوم المنصوص عليها في القانون رقم

١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

#### القصل الثالث

### انقضاء القيد والغاؤه ووقف نشاط المصدر

مادة ٧٠ - ينقضى القيد في سجل المصدرين في الأحوال الآتية :

- ( أ ) وفاة الشخص الطبيعي أو انقضاء الشخص الاعتباري .
  - (ب ) بناء على طلب المصدر .
- ( ج ) انقضاء مدة القيد دون تجديد في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٨ وذلك بعد اخطاره بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٧١ - يلفى القيد في سجل المصدرين بقرار مسبب في الأحبوال المنصموص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ويجوز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في حالة مخالفة المصدر الأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له الاكتفاء بانذار المصدر أو ايقافه عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة واحدة .

ويصدر قرار الالغاه أو الإيقاف أو الانذار بعد اعلان المصدر بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ليقدم أوجه نفاعه كتابة الى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ وصول الاعلان اليه على عنوانه المثبت في السجل.

مادة ٧٧ - لا يجوز النظر في طلب اعادة القيد في سجل المصدرين الا بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الالغاء .

#### الباب الخامس

# الرقابة النوعية على الصادرات والواردات

### القصل الأول

## السلع الخاضعة للرقلبة النوعية على الصادرات والواردات

ملاة ٧٣ – تختص الهينة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بما يأتى :

- أ فحمن الواردات من السلع المدرجة بالملحق رقم ٨ بهذه اللائحة .
- (ب) فحص الصادرات من السلع المدرجة بالسلحق رقم ٩ بهذه اللائحة .

ملاة ٤٤ - يجرى فحص السلع طبقا للشروط والمواصفات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد الاتفاق مع الجهات المختصة.

وللهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن تعتد بشهادات العحص التى تصدر من الجهات الحكومية المختصة قانونا .

## الفصل الثاني الفحص

مادة ٧٥ - يقدم المصدر أو المستورد طلب الفحص الى فرع الهيئة المختص خلال مواعيد العمل الرسمية ، ولا يجوز ارسال الطلبات بالبريد .

ويجوز بناء على طلب المصدر أو المستورد قبول الطلبات ولجراء القحص في مواعيد العمل الرسمية .

وفى جميع الأحوال يتم الفحص بعد أداء الرسوم المقررة قانونا وبالفئات المحددة في القرارات التي تصدر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وفي هذه اللائحة .

مادة ٧٦ - يقدم المصدر أو المستورد الرمائل الى فرع الهيئة المختص لفحصها. ويجوز اجراء فحص الرسائل المصدرة في مكان اعدادها بمناطق الانتاج داخل أو خارج الدائرة الجمركية كما يجوز فحص الرسائل المستوردة داخل أو خارج الدائرة الجمركية .

وفى جميع الأحوال يلتزم المصدر أو الممتورد بأداه مقابل الخدمات التى تزديها الهيئة له خارج مقرها أو فرعها وذلك وفقا للقواعد التى يضمها مجلس ادارة الهيئة .

ويجوز بناء على طلب المستورد للسلع الغذائية أن يطلب من الهيئة اجراء الفصص في مناطق انتاج هذه السلع خارج البلاد وفي هذه الحالة يتحمل بكافة مقابل الخدمات التي تزديها له الهيئة وذلك وفقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الهيئة.

والمصدر أو المستورد طلب فحص الجزء الذي أعد من الرسالة اذا لم تكن قد أعدت بالكامل .

واذا انتقلت لجان الفحص الى المكان الذى أعدت أو خزنت فيه الرسائل المصدرة أو المستوردة وتبين عدم اعدادها ، تعين على المصدر أو المستورد تقديم طلب جديد برسوم جديدة .

ملاة ٧٧ - إذا كانت الرسالة المطلوب فحصها مشتملة على عدة لوطات أو طرود تعين أن يكون كل منها متطابقا في النوع والصنف والرئية والعبوة .

وبالنسبة للسلع المستوردة يتعين أن تحمل كل رسالة الرقم الكودي للسلعة .

ملدة ٧٨ – تثبت الهيئة الاجراءات والقرارات التي يتم انخاذها في شأن كل رسالة في الدفائر والسجلات المعدة لهذا الغرض .

مسادة ٧٩ - يجوز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أو من يفوضه المسماح بتخزين الرسائل المستوردة سريعة التلف أو ذلت الاحتياجات التخزينية الخاصة خارج الدائرة الجمركية وذلك بمراعاة الأحكام المنصوص عليها في قانون الجمارك والقرارات المنفذة له ، وفي هذه الحالة يلتزم المستورد بعدم التصرف في هذه الرسائل حتى يصدر قرار نهائي من الجهات المختصة في شأن فحصها .

مادة ٨٠ - يجوز أن تحمل طرود الرسالة اسم مصدر أو مستورد أخر وعلامته التجارية بشرط أن يتقدم هذا المصدر أو المستورد باقرار يتضمن عدد الطرود والمدة التي يسمح فيها باستعمال اسمه وعلامته التجارية .

ولا يجوز لفرع الهيشة رفض الرسالة المصدرة لعدم مطابقتها للشمروط والمواصفات الابعد فحص أو مراجعة 10 ٪ على الأقل من معتوياتها .

مادة ٨٣ – يتعين على فرع الهيئة المختص بأن يصدر لصاحب الرسالة المصدرة "شهادة الإنن بالتصدير " للكمية المطابقة أو " مواققة رسمية " اذا انتهت نتيجة الفحص الى أن الرسالة أو بعض اللوطات منها مطابقة للشروط والمواصفات المقررة .

وتصدر الشهادة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الفحص وعلى وجه المعرعة في حالات سريعة الثلف أو الذي تشحن بالطائرات .

واذا ما انتهت نتيجة الفحص الى رفض الانن بتصدير الرسالة لعدم مطابقتها ، وجـــــ على فرع الهيئة اخطار المصدر أو وكيله المعتمد بأسبــــاب الرفض خلال ٢٤ مددا المراج المر

ساعة من تاريخ القحص .

مادة ٨٣ - يلتزم فرع الهيئة المختص باختيار عينة من عبوات الرسالة الواردة وذلك بطريقة عشوائية بحيث تمثل العيشة ١٪ من عدد العبوات وتوخذ منها عيشة عشوانية في حدود ٢٪ من محتويات العبوات المختارة التحقق من مطابقة الرسالة للشروط والمواصفات المقررة.

ولا يجوز رفض رسائل الواردات لعدم مطابقتها للشروط والمواصفات المقررة الا بعد زيادة النسب السابقة بما لا يجاوز الضعف من عبوات لم يسبق أخذ عينات منها.

ويجوز الرئيس مجلس ادارة الهيئة بناء على طلب ذوى الشأن تشكيل لجنة لاعادة فحص رسائل الواردات المرفوضة وذلك على أساس الحدود المقررة للاستثناء من بمض الشروط والمواصفات وبما لا يضر بصالح المستهلكين وعلى أن يتم تجزئة الرسالة واستبعاد غير المطابق منها .

مادة ٨٤ - يلتزم فرع الهيئة المختص باصدار "شهادة مطابقة" في حالة مطابقة الرسالة المستوردة للشروط و المواصفات المقررة.

وفي جميع الأحوال لا يجوز الافراج النهائي عن الرسالة الا بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة .

مادة ٨٥ - يلتزم المصدر بشحن الرسالة خلال المدة المحددة في شهادة الأذن بالتصدير والا تعين اعادة فحصها واستصدار شهادة جديدة بالأذن بالتصدير

مادة ٨٦ - في حالة تغيير وسيلة الشحن أو الجهة المصــدرة اليهــا الرســالة يتعيـن على المصـدر الخطار فرع للهيئة المختص بذلك خلال اسبوعين من تاريخ الشحن .

مادة ٨٧ - يتمين أن تظل الرسائل المصدرة مطابقة للشروط والمواصفات حتى تاريخ شحفها وللهيئة التأكد من ذلك فاذا ثبت لها أن الرسالة المصدرة أصبحت غير مطابقة للشروط والمواصفات المقررة وجب عليها سحب شهادة الاذن بالتصدير اذا كانت داخل الدائرة الجمركية .

مادة ٨٨ - اذا عدل المصدر عن التصدير أو انتهت المهلة المحددة في شهادة الإذن بالتصدير تعين على فرع الهيئة المختص فض أختام الرسالة.

مادة ٨٩ ~ تصدر الهينة او فروعها المختصة بناء على طلب نوى الشأن شهادة

تصدير وإستيرك مستمالا المستمالا المستمالا المستمالا المستمالا المستمالا المستمالا

بنتيجة للفحص أو المراجعة أو صورة منها أو بدل قائد وذلك بعد أداء الرسوم المقررة قانونـا وتقديم بوليصـة الشـحن أو صورتهـا الأصليـة مبينـا بهـا نـوع الصنــف وكميتــه وعلامته التجارية .

وفى جميع الأحوال يتعين على فرع الهيئة المختص اصدار شهادات عـن الرسـانل المصدرة لو الممتوردة بناء على طلب نوى الشأن بعد أداء الرسم المقرر قانونا .

مادة ٩٠ - تحصل فروع الهيئة الرسوم الآتية :

#### قرش جنيه

- رسم فحص رسالة عن كل ست ساعات عمل بعد الساعة الثانية مساء وحتى الساعة الثانية من صباح اليوم التسالى عن أيام العمل الرسمية ويضاعف هذا الرسم في أيام الجمع والمعطلات الرسمية من الساعة الثامنة من صباحا حتى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى وبحد أقصى جنيهان وذلك فيما عدا ما يتم فحصه في فروع الهيئة التي تعمل بنظام الواردات والتي يحددها رئيس مجلس ادارة الهيئة .
  - رسم استخراج شهادة نتيجة الفحص أو المراجعة للصادارات أو الوار دات أو شهادة المنشأ أو صورة منها أو بدل فاقد .

#### القصل الثالث

### التظلم من القحص

مادة ٩١ - يجوز للمصدر أو المستورد التظلم كتابة من نتيجة فحص أو تحليل الرسائل المصدرة أو المستوردة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ أخذ علمه بها بالنسبة للسلم المسدرة ، ٧٣ ساعة بالنسبة للسلم المستوردة .

ويقدم صاحب الشأن التظلم الى فرع الهيئة المختص مرفقا به ما يغيد سداد تـأمين نقدى قدره خمسة جنيهات يرد اليه فى حالة قبول التظلم .

مادة ٩٢ - يعرض فرع الهيئة المختص التظلم على لجنة بشكلها رئيس مجلس ادارة الهيئة أو من يفوضه على النحو الأتى:

( أ ) مراقب الصادرات أو الواردات بفرع الهيئة رئيسا .

١٠٨٧ ...... تصدير واستيراد

- (ب) عضوان من الفنيين بالهيئة لم يسبق لهما الاشتراك في فحص الرسالة .
  - ( ج ) مندوب الجهة الادارية المختصة اذا لزم الأمر .
- ( د ) ممثل عن المتظلم فان لم يحضر عينت اللجنة من يمثله من بين مصدرى أو مستوردي الصنف .
- (هـ) معثل الشعبة المختصبة بالاتحاد العام للفرف التجارية أو الاتحاد العام للصناعات المصرية على حسب الأحوال .

ويتعين اخطار أعضاء اللجنة كتابة بموعد ومكان انعقاد اللجنة قبل انعقادها بساعة على الأقل ولا يعتبر لجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل وأن يكون من بينهم الرئيس.

مادة ٩٣ - نقوم اللجنة باصدار قرارها في النظام خلال ٢٤ ساعة بالنسبة السلع المصدرة ، ٤٨ ساعة بالنسبة المسلع المستوردة وذلك من تاريخ تقديم النظام على أن يصدر القرار بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

ويعتبر هذا القرار نهائيا على أن يتم اخطار صناحب الشأن به بخطاب موصنى عليه مصنعوب بعلم الوصول .

## الباب السادس أحكام ختامية

مادة 18 - يقوم قطاع التجارة الخارجية بالتنسيق مع مصلحة الجمارك بحصر حالات البضائع الواردة التي تخفض فيها بعض الدول أسعار بضائعها ونقدم لها اعانة مباشرة عند التصدير أو تعمل بأي وسيلة أخرى على كساد المنتجات المصرية بطريق مباشر أو غير مباشر وعرض هذه الصالات على وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لاتكاذ ما يراه مناسبا حيالها وذلك بعراعاة التنابير المنصوص عليها فى قانون الجمارك.

ملاة ٩٥ - يجوز بقرار من وزيس الاقتصاد والتجارة الخارجية أو من يفوضه حظر التعامل مع أي مورد أجنبي يتعد الإضرار بصالح الاقتصاد المصري .

مادة ٩٦ - تقوم الجهات المنوط بسها اصدار الموافقات التصديرية والاستيرادية

بموافاة قطاع التجارة الخارجية ببيان شهرى بهذه الموافقات على أساس سلع / بـالاد بالكمية والقيمة .

وعلى مصلحة الجمارك متابعة تطور أسعار الصادرات من السلع الزراعية في الأحوال التي لا يصدر لها موافقة تصديرية من حيث الأسعار أو التي لا تصدر لها موافقة تصديرية ، ويتم موافاة قطاع التجارة الخارجية ببيان شهرى بالمرخص يتصديره محددا به اسم المصدر ، السلع المصدرة ، سعر التصدير ، الجهة المصدر اليها .

مادة ٩٧ - يقوم البنك المركزي المصدري والمصارف العاملة داخل جمهورية مصر العربية بموافاة قطاع التجارة الخارجية بالبيانات الأتية:

- ( أ ) بيان ربع منوى ونصف منوى وسنوى بالمدفوعات عن الواردات على أن يشمل هذا البيان اسم المستقيد ، نوع المسلعة ، البلد ، الوحدة ، الكمية ، سعر الوحدة، نوع العملة ، أساس التعاقد " سيف ، فوب ، سى أند أف " القيمة بالعملة الأجنبية ، القيمة بالجنيه المصرى .
- (ب) يبان ربع سنوى ونصف سنوى عن كل من الاستمارات " ت . ص " وكذا الحصيلة المستردة متضمنا نوع السلعة ، الوحدة ، الكمية ، سعر الوحدة بالعملة الأجنبية، نوع العملة ، أساس التعاقد ، القيمة الإجمالية بالعملة الأجنبية ، القيمة الإجمالية بالعملة الأجنبية ، القيمة الإجمالية بالعملة ، المستفيدة ، المستفي
- (ج) بيان ربع سنوى ونصف سنوى وسنوى بالواردات الفعلية على مستوى بالار الدات الفعلية على مستوى بلاد/ سلع بالكمية والقيمة موضحا به الممول من الموازنة النقدية والمموقين الأولية والحرة للنقد الأجنبي كل على حدة ، على أن يتضمن كشفين مستقلين للواردات على قوة كل من الصفقات المتكافئة واتفاقات التجارة والدفع ونسبة كل منها الاجمالي الواردات .
- (د) بيان ربع سنوى ونعمف سنوى وسنوى بالصدادرات الوطنية الفعلية على أساس سلع / بلاد بالكمية والقيمة ، على أن يتضمن كشفين مستقلين للصدادرات على قوة الصفقات المتكافئة واتفاقات التجارة والدفع ونسبة كل منها الى لجمالى الصدادرات.

وكذلك بيان منوى بالصادرات الوطنية الفعلية على أساس بالد / سلع وكذلك ملع / بلاد متضمنا كشفين مستقلين الصادرات على قاوة كل من الصفقات المتكافئة

١٠٨٤ ...... تصفير وإستيرك

واتفاقات التجارة والدفع ونسبة كل منها الى اجمالي الصادرات.

مادة ٩٨ - يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بموافاة قطاع التجارة الخارجية ببيان ربع سنوى ونصف سنوى وسنوى عن الواردات "بتبوبيات آلية " على النحو الثالي :

- (أ) بيان بالواردات الفطية على أساس سلم / بلاد ، بلاد / سلم بالكمية والقيمة موضحا به الممول من الموازنة النقدية والسوقين الأولية والحرة بالنقد الأجنبي كل حالة على حدة ، وكذا كشفين مستقلين بالواردات على قوة الصفقات المتكافئة واتفاقات التجارة والدفع ونسبة كل منهما إلى لجمالي الصادرات .
- (ب) بيان بالصادرات الوطنية الفعلية على أساس سلم / بلاد ، بلاد / سلم بالكمية والقيمة على أن يتضمن كشفين مستقلين للصادرات على قوة الصفقات المتكافئة واتفاقات التجارة والدفع ونسبة كل منهما الى اجمالى الواردات .
- مادة ٩٩ تقوم مصلحة الجمارك بموافاة قطاع التجارة الخارجية بالبيانات الآتية:
  ( أ ) بيان ربع سنوى ونصف سنوى وسنوى بالواردات الممولة من الموازنة النقدية والسوقين الأولية والحرة النقد الأجنبي متضمنا اسم المستورد نوع السلعة ، الوحدة ، الكمية ، سعر الوجدة بالعملة الأجنبية ، نوع العملة ، أساس التماقد ، القيمة الاجمالية بالعملة الأجنبية ، القيمة الإجمالية بالمصرى ، البلد المستورد منه ، على أن يتضمن كشفين مستقلين بالواردات على قوة كل من الصفقات المتكافئة واتفاقات التحارة والدفع .
- (ب) بيان ربع منوى ونصف منوى بالصدارات الوطنية الفعلية متضمنا نوع السلمة ، الوحدة ، الكمية ، سعر الوحدة بالعملة الأجنبية ، نوع العملة ، أساس التعاقد ، القيمة الإجمالية بالجنية المصرى ، البلد المصدر اليه، اسم المصدر ، البلد المصدر اليه، اسم المصدر ، الجهة المستفدة ، على أن يتضمن كشفين مستقلين بالصدارات على قوة كل من السفقات المتكافئة واقفاقات التجارة والدفع .

ملدة ١٠٠٠ - تستمر اللجان الخاصمة بعثابهة التجارة مع دول اتفاقات التجارة والدفع ولجان التصدير في مباشرة الاختصاصات المفوطة بها وفقا الأحكام القرارات الوزارية الصادرة بتشكيلها الى أن يتم اعادة تشكيلها وفقا الأحكام هذه اللائحة . تصدير وإستيرك

## وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قرار وزارى رقم ۲۷٦ اسنة ۱۹۹۱<sup>(۱)</sup>

## وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية:

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛ وعلى القرار الوزارى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩١ باصدار لائحة القواعـد المنفـذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٠ العشار اليه ؛

#### قرر

مادة ١ - يعمل بالترتيبات النقدية والمصرفية في شأن تغفيذ الصفقات المتكافئة ، كما يعمل بقائمة السلع غير المسموح بتبادلها من خلال الصفقات المتكافئة ، المرفقتين بهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، الترتبيات الثقدية والمصرفية

## الصفات المتكافئة

أولا: الترتيبات الخاصة بالصفقات المتكافئة المقومة بالعملات الحرة:

### ( أ ) الترتبيات النقدية :

- ١ لا يترتب على تنفيذ الصفقة تحويل أية عملات أجنبية الى الخارج .
- ٢ تكون الجهة المتعاقدة على الصفقة مسئولة مسئولية كاملة عن تتفيذها استيرادا
   وتصديرا.
- ٣ يتم تتفيذ الصفقة من الناحية المصرفية من خلال بنك معتمد و لحد تختاره
   الجهة المتعاقدة على الصفقة .
- ٤ يتم محاسبة للمصدرين والمستوردين المحليين في اطار الصفقة بالجنيسه المصرى على أساس سعر الصرف المعان بالسوق المصرفية الحرة في تاريخ ابرام عقد الصفقة.

<sup>(</sup>١) الرقبائع المصريبة - العند ١٢٢ (تبايع) فبي ٣٠ / ٥ / ١٩٩١

١٠٨٩ ..... تمطير وإستررك

 لأغراض المحاسبية يقوم البنك الذي يتم تتفيذ الصفقة عن طريقه بفتـح الحسابات المقابلة التالية :

- ( أ ) " حساب مقابل بالنقد الأجنبي " طبقا للعملة المتفق عليها وذلك بغرض تتظيم العلاقة بين البتك ومراسله في الخارج ومراقبة تتفيذ الصفقة ، ويفيد في الجانب المدين من هذا الحصاب قيمة الصادرات ، وفي الجانب الدائن قيمة الواردات .
- ( ب ) " حساب مقابل بالجنيه المصرى " يقيد في الجانب الدائن من هذا الحصاب قيمة الواردات وفي الجانب المدين قيمة الصادرات .
- ٦ يتم مداد قيمة المسادرات في اطار الصفقة خصما من الرصيد الدائن لحساب الصفقة المفترح بالجنيه المصرى لدى البنك المنفذ وفي حدود رصيد هذا الحساب .
- ٧ يراعى عند التصدير التعليمات النقدية السارية بشأن استبغاء استمارات التصدير " ت . ص " على أن تصدر تلك الاستمارات باسم الجهة المتعاقدة على الصنفةة وتتمهد عليها باستيراد القيمة بالعملة الحرة في حالة عدم استيراد البضائع البديلة خلال المهلة القانونية .

كما يراعي النص في الامتمارات " ت . ص " على أن التصدير في الطابر صفقة متكافئة ، وكذا المحسول على تمهد المصدر على تلك الاستمارات بعدم مطالبة البنك المنفذ بقيمة صادراته السابقة العملية الاستيراد الا بعد توافر حصيلة بالجنيه المصرى من تنفيذ الشق الاستيرادي الصفقة .

٨ - يتم مداد الاستمارة " ت . ص " بالخصم على الرصيد الدائن لحساب الصفقة بالجنيه المصرى لدى البنك المنفذ أو بتحويلات بالعملة الحرة .

- 9 عند تنفيذ الشق الاستيرادي الصنفة براعي أن ينص في الاعتمادات المستنبة على أن الاستيراد يتم في الحار صنفة متكافئة مع توضيح بيانات الصنفة ، كما يراعي النص في الاستمارة "أ" أن هذه الواردات تتم في الخار صنفة متكافئة مع توضيح بيانات الصنفة .
- ١٠ في حالة وجود رصيد دائن بالحساب المفتوح الصفقة بالعملة الأجنبية في نهاية تلك الصفقة ، يتم تسوية هذا الرصيد بصادرات سلمية خلال فنرة زمنية يتفق عليسها بين طرفي الصفقة ، ويتم تجديد هذه الفترة أذا لسم تتمكن الجهسة المتعاقدة على

تصدير وإستيرك محمد محمد المستدرين المستورين المستورين المستورين المستورين المستورين المستورين المستورين المستورين

الصغقة من النتفيذ خلال المدة السابق الاتفاق عليها .

۱۱ - يجوز عقد صغفات متكافئة مقومة بالعملات الحرة مع جهات بدول مبرم بينها وبين جمهورية مصر العربية اتفاقيات تجارة ودفع ، ويطبق عليها الترتيبات المتعلقة بالصفقات المقومة بالعملات الحرة ، مع مراعاة أن تتم تلك الصفقات خارج اطار حساب اتفاق الدفع ، وكذا مراعاة أحكام المادة ٣ من القرار الوزارى رقم ٤٨٦ اسنة ١٩٩٠

## ( ب ) اطار عام للترتبيات المصرفية :

- ١ يتم فتح حساب في دفاتر البنك المحلى "حسساب مقابل بالعملة الأجنبية " " باسم الصفقة " مقابل حساب الصفقة المفتوح لدى مراسل البنك المحلى في البلد المبرم معها الصفقة ، ولا ينتج عن هذا الحساب أية النزامات بين البنكين بتحويل نقد أجنبي .
- ٢ لا يتم احتساب فوائد بالنسبة للحسابين وكذا لا تحتسب مصروفات أو
   عمولات ويتم أضافة أو خصم العمليات التالية فقط :
  - ( أ ) المدفوعات عن البنود الموضحة بالكشوف المرفقة باتفاق الصفقة .
    - (ب) مصروفات الشحن والنواون.
  - ( ج ) قيمة التأمين وفق ما يتم النص عليه بالتعاقدات بين البائع والمشترى .
    - ( د ) أى مصروفات أخرى يتفق عليها ما بين البائع والمشترى .
- ٣ يحصل كل بنك على مصروفاته وعمولاته من عميله للمحلى و لا يتم ادراجها
   في الحسابات المفترحة بين الطرفين .
- ٤ مراعاة عدم خروج نصوص الترتيبات المصرفية عما تضمنته الترتيبات النقدية في هذا الصدد .

الترتبيات النقدية لتتغيذ الصفقات المتكافئة المقومة بعملات حسابية في اطار اتفاقات الدفع :

- ١ لا يترتب على تنفيذ الصنفة تحويل أبة عملات أجنبية الى الخارج .
- ٢ تكون الجهة المتعاقدة على الصفقة مسئولة مسئولية كاملة عن تتفيذها استيرادا.
   و تصديرا.
- ٣ يتم تنفيذ الصغفية من الناحية المصرفية من خلال بنك معتمد واحد تختاره

الجهة المتعاقدة على الصفقة ، ويقوم البنك المذكسور باخطار البنك المركزى المصرى بصورة من اتفاق الصفقة .

٤ – يتم محاسبة المصدرين والمستوردين المحايين في اطار الصفقة بالجنيسه المصرى على أساس معر الصرف السارى للعملة الحسابية في اطار اتفاق الدفع من البد المعنى وذلك في تاريخ ابرام عقد الصفقة أو تاريخ اعتمادها من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في الحالات التي تتطلب ذلك .

 لأغراض المحاسبية يقوم البنك الذي يتم تنفيذ الصنفة عن طريقة بالاحتفاظ بسجل بالجنيه المصرى لكل صنفة ، يقيد بالجانب الدائن من هذا السجل قيصة الواردات وفي الجانب المدين قيمة الصادرات مقومة على أساس سعر الصرف المشار اليه بالبند ٤ أعلاء .

 ٦ - يتم سداد قيمة الصدار ات في اطار الصنفة في حدود الرصيد الدائن بسجل السنفة المحتفظ به بالجنبه المصري لدى المنفذ .

٧ - يراعى عند التصدير التعليمات النفدية السارية بشأن استيفاء استمارات التصدير "ت. مس "على أن تصدر تلك الاستمارات باسم الجهة المتعاقدة على الصفقة وتتعهد عليها باستيراد القيمة بطريقة دفع مقبولة في حالة عدم استيراد البضائع البديلة خلال المهلة القانونية.

كما يراعى النص فى الاستمارة "ت . من " على أن التصدير فى اطار صفقة متكافئة وكذا الحصول على تعهد المصدر على تلك الاستمارة بعدم مطالبة البنك المنفذ بقيمة صادراته السابقة لعملية الاستيراد الا بعد توافر حصيلة بالجنية المصرى من تتغيذ الشق الاستيرادي للصفقة .

 ٨ - يتم مداد الاستمارة " ت . ص " بالخصم على الرصيد الدائـن بسجل الصفقة بالجنبه المصرى المحتفظ به ادى البنك المنفذ وفـى حدود المبالغ المتوافرة من عمائية الاستير اد فقط .

٩ - عند تنفيذ الشق الأسكيرادي للصفقة ، يراعي أن ينسس في الاعتسادات المستنبة على أن الاستيراد يتم في اطار صفقة متكافئة مع توضيح بياتات الصفقة ، كما يراعي النص في الاستمارة " أ " على أن هذه الواردات تتم في اطار صفقة متكافئة تصدير وإستيراد

مع توضيح بيانات الصفقة .

١٠ - فى حالة وجود رصيد دائن فى سجل الصفقة يقوم البنك المحلى بخصم قيمة مستدات الشحن على حساب اتفاق الدفع لدى البنك المركزى ، أما اذا كان الرصيد الدائن بسجل الصفقة لا يسمح بالخصم فيقوم البنك المحلى المنفذ للصفقة باخطار البنك المركزى المصرى اذى يقوم بالخصم على حساب اتفاق الدفع بقيمة مستدات الشحن والاحتفاظ بثلك القيمة فى حساب معلق طرفه باسم البنك المحلى وذلك لحين قيام البنك المحلى بالخصم على الحساب المعلق لدى البنك المركزى بعد توافر رصيد دائن بسجل الصفقة طرفه نتيجة تنفيذ الشق الاستيرادى وتحت كامل مسئولية البنك المحلى المنفذ السفقة .

١١ ~ فى حالة وجود رصيد دائن فى نهاية الصفقة ، يتم تسوية هذا الرصيد بصادرات سلعية مصرية خلال مدة زمنية يتلق عليها بين طرفى الصفقة ، ويتم تجديد هذه المدة اذا لم تتمكن الجهة المنفذة من التنفيذ خلال المدة السابقة .

# قرار وزارى رقم ۲۷۷ ئسنة ۱۹۹۱ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات

## وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢ لمنة ١٩٦٧ بشأن التغويض في الاختصاصات؛ وعلى القانون رقم ١١٨ لمنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لمدنة ١٩٨٨ بتنظيم وزارة الاقتصداد والتجارة الخارجية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٢٤ لمسنة ١٩٨٩ فى شأن التنظيم الادارى لديوان عام وزارة الاقتصاد والنجارة الخارجية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ بــاصدار لاتحــة القواعــد المنفــذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير المشار اليه ؛

#### قرر

مادة ١ - يفوض رئيس قطاع التجارة الخارجية في الاختصاصات الآتية:

- ( أ ) الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة 1٩٧٠ المشار اليه .
- (ب) حظر التعامل مع أى من الموردين الأجانب وذلك في الأحوال التي يثبت فيها تعدد الاضرار بصالح الاقتصاد المصرى.
- ( ج ) الموافقة على استيراد السلع الموقوف استيرادها والواردة للاستخدام الخاص
   بعد استطلاع رأى الجهة المختصة فيما عدا السيارات .
- مادة ٧ يفوض رئيس الادارة المركزية للتصدير والاستيراد في الاختصاصات الاتمة :
- ( أ) الاقراح عن السلع التى تستورد بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١١٨ اسنة العرب التعرب المخالف تعربضا ولاتحته التنفيذية المشار اليها على أساس التصالح وبعد دفع المخالف تعربضا يعادل قيمة السلعة حسب تثمين مصلحة الجمارك ، يحصل لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك فيما عدا السلع الموقوف استيرادها التى تتجاوز قيمتها عشرة

ألاف جنيه مصري .

(ب) السماح باعادة تصدير السلع المخالفة متى تقدم المستورد بطلب بذلك وبعد دفعه تعويضا بعادل ربع قهمتها حسب تثمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٣ - يفوض مدير عام الادارة العامة للاستيراد ومديرو مكاتب التجارة الخارجية بالمنافذ الجمركية في الاختصاصات الآتية :

- (أ) الاقراح عن السلع التى تستورد بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة العرب المخالف تعربضا ولاتحته التتفينية المشار اليهما على أساس التصالح وبعد دفع المخالف تعربضا يعادل قيمة السلعة حسب نثمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك فيما عدا السلع الموقوف استيرادها التي تتجاوز قيمتها ألف وخسمائة جنيه مصرى حسب تثمين مصلحة الجمارك.
- (ب) السماح باعادة تصدير السلع المخالفة متى تقدم المستورد بطلب بذلك وبعد دفعه تعويضا بعادل ربع قيمتها حسب تثمين مصلحة الجمارك وذلك فيما عدا السلع التى تتجاوز قيمتها ألف وخمسمائة جنيه مصرى .

مادة ٤ - يفوض رئيس مجلس ادارة الهوئة العاملة الرقابة على المسادرات والواردات في الإختصاصات الآتية :

- أ استثناء بعض الرسائل الواردة أو الصادرة من الشروط والمواصفات المنصوص عليها في المادتين ٩ ، ١٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه.
- (ب) السماح بنقل أو تخزين الرسائل المستوردة سريعة التلف أو التي لا تتحمل
   التخزين أو ذات الاحتياجات التخزينية الخاصة خارج الدائرة الجمركية تحت التحفظ.
- مادة ٥ يفوض رئيس مصلحة الجمارك رؤساء الادارات المركزية بها ومن في درجتهم الذين يحدهم رئيس المصلحة في الاختصاصات الآتية:
- ( أ ) الاقراج عن السلع الذي تستورد بالمخالفة الأحكام القانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٧٥ و لاتحته التنفيذية المشار اليهما على أساس التصالح وبعد دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلعة حسب تثمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك فيما عدا السلع الذي تتجاوز قيمتها ألف جنيه مصرى .

١.٩٢ ...... تصنير وإستيراد

(ب) السماح باعادة تصدير السلع المخالفة متى تقدم المستورد بطلب بذلك وبعد دفعه تعويضا يعادل ربع قيمتها حسب تثمين مصلحة الجمارك يحصمل لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

مادة ٦ - يحل كل من رئيس الادارة المركزية للتخطيط السلعي ورنيس الادارة المركزية للاستيراد والتصدير كل فيما يخصه في اختصاصات رئيس القطاع أثناء غيابه لاجازات أو مهام مصلحية .

مادة ٧ - يلغي كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ۸ – ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التألى
 لتاريخ نشره ،

تحريرا في: ١٩ نو القعدة سنة ١٤١١ هجرية

<sup>&</sup>quot; ٣٠ مايو سنة ١٩٩١ ميلادية "

# وزارة التموين والتجارة الداخلية قرار رقم ٢١٤ استة ١٩٩٣ يحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو المحظور استيرادها أو غير المطابقة المواصفات (١) وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشنون التموين ؛ وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لمعنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء الهيئة العلمة للرقابـة على الصادرات والواردات ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٩١ بإصدار لاتحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير المحدلة بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣؛

وعلى القرار رقم ١٦٨ لسفة ١٩٨٨ يعظر تداول السلع المعظور استيرادها ؛ وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

#### يةر

المادة الأولى - على منتجى ومستوردى وموزعى وتجار كافة السلع المنتجة مطابة السلع المنتجة مطابة المستوردة الاحتفاظ بالمستندات الدالة على مصدرها - ومطابقتها للمواصفات المحددة بمعرفة الهيئة العامة للتوحيد القياسى أو الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات حسب الأحوال - والإفراج الصحى عن المستورد من السلع الغذائية .

ويحظر تداول السلع مجهولــة المصــدر – أو المحظــور اســتيرادها – أو غـير المصـحوبة بالمستندات المحدد بالقارة السابقة .

كما يحظر حيازتها بقصد الانتجار أو التعامل فيها بأي وجه .

المادة الثانية - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن

<sup>(</sup>١) الوقيائم المصريبة - العبدد ٢٥٤ قسي ١٠ / ١١ / ١٩٩٣ .

ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسمانة جنيه أو بابحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

المادة الثالثة - يلغى القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه .

المادة الرابعة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قرار وزارى رقم ۲۸۸ نسنة ۱۹۹۳ بتعبيل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ۲۷۰ نسنة ۱۹۹۱ باصدار لائحة القواعد المنقذة لأحكام القانون رقم ۱۱۸ نسنة ۱۹۷۰ في شأن الاستيراد والتصدير (۱)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء الهينة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وتحديد اختصاصاتها ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لمسنة ١٩٩١ بـاصدار لاتحـة القواعـد العنفـذة لأخمحكام القانون رقم ١١٨ لمسنة ١٩٧٥ العشار اليه ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣٤ لمنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام اللائحة المشار اليها ٤

## قرر ملاة ۱

يسمح باستيراد وسائل نقل الأفراد والبضائع والمواد وجرارات الطرق من طراز السيارات القطر المقطورات بشرط الا يتجاوز عمرها سنة بضلاف سنة الموديل حتى تاريخ الشحن ، وحتى تاريخ التملك بالنسبة السيارات التي يستوردها المقيمون بالخارج لمدة تسعة أشهر على الأقبل لاستعمالهم الشخصى أو الخاص أو للشركات والجهات العاملة بالخارج لاستخدامهم الخاص .

ويستثنى من شرط للعمر سيارات المعوقين والسيارات الواردة جديدة على الزيرو والسيارات المملوكة قبل تاريخ العمل بهذا القرار والمستوفاة لأحكام القرار الوزارى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه .

<sup>(</sup>١) الرقبائع المصريبة – المند ١٦٧ ( شابع ) في ١٩٩٣/٧/٢٩ -

#### ملاة ٢

يستبدل بنصوص المواد أرقام ٣، ٥، ٩، ١٩، ٢٣، ٢٦، ٢٦، ٣٤، ٢٠ ، ٥٠ من لاتحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩٩ التصوص الآتية :

" تم نشر النصوص المستبدلة عند نشر القرار ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ ".

#### مادة ٣

يضاف الكشف المرفق الى الملحق رقم ٨ من لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لمنة ١٩٧٥ الصمادرة بالقرار الوزارى رقم ٢٧٥ لمنة ١٩٩١ المشار اليه . . لا تـ ٤

يستبدل بالملحق رقم ۱ بلانصة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۵ في شأن الاستيراد والتصدير الصادرة بالقرار الوزارى رقم ۲۷۰ لسنة ۱۹۹۱ الهلمة، العرافق .

#### مادة ٥

تلفى المواد أرقام ۲۱، ۲۷، ۲۰، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۲۸، ۳۹، ۱۰ والملاحق أرقام ٤، ٥، ٦ من لاتحة القواحد المنفذة لأحكام القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۷۰ الصادرة بالقرار الوزارى رقم ۲۷۰ لسنة ۱۹۹۱.

#### مادة ٦

. ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

وزیر الاقتصاد والتجارة الخارجیة د / پسری علی مصطفی تصنير وامترك

## القسم الثانى فى اتحاد مصدرى الاقطان قانون رقم ۲۱۱ أمسنة ۱۹۹۶ بإصدار قانون اتحاد مصدرى الاقطان<sup>(۱)</sup>

باسم الشعب رئيس الجمهورية قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصمه ، وقد اصدرناه :

المادة الأولى يعمل بأحكام قانون اتحاد مصدرى الإقطان المرافق . المادة الثانية

تعتبر شركات تصدير الأقطان القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون أعضاء مقيدين بالاتحاد ، دون حلجة الى اتخاذ أى أجراء أخر .

#### Talles Helles

يعين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لاول مرة أعضاء لجنة إدارة الاتحاد، مع مراعاة التعثيل المنصوص عليه في القانون المرافق . وتكون مدة هذه اللجنة ثـلاث سنوات ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لتشكيل اللجنة بعد ذلك طبقا لأحكام ذلك القانون قبل لنتهاء مدة اللجنة الأولى بشهرين على الأقل .

### المادة الرابعة

يكون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية هو الوزير المختص في تطبيق أحكام القانون المرافق ، ويصدر اللائحة الدلخلية للاتحاد بناء على الستراح لجنـة إدارة الاتحاد في موعد القصاه سنة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

#### الملاة الخامسة

يلغى القانون رقسم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار اللائحة العامسسة لاتحاد مصدرى

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - المند ٢٤ مكرر في ١٨ / ٦ / ١٩٩٤ .

٨٩٠١، ١٠٠٠، تمصير واستيراد

الأقطان ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

#### المادة السادسة

ينشر هذا القاتون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

> بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ " الموافق ١٧ يونية سنة ١٩٩٤ م " .

## قاتون اتجاد مصدرى الأقطان القصل الأول الاتحاد وأعدافه

مادة ١ - يتكون اتحاد مصدرى الأقطان من الأقراد والشركات العاملة فى مجال تصدير الأقطان ، وتكون له الشخصية الاعتبارية ، ويكون مقره مدينة الاسكندرية ، ويجوز للاتحاد أن ينشئ فروعا له داخل الجمهورية .

و لا يجوز لغير أعضاء الاتحاد مزاولة تجارة تصدير الأقطان .

ملاة ٢ - يهدف اتحاد مصدرى الأقطان الى العمل على تنميـة تجارة القطن بين المصدرين والمستوردين والغزالين وغيرهم من الجهات سواء في الداخل أو الخارج.

وله في سبيل تحقيق أهدافه اتخاذ جميع الإجراءات والقرارات وإصدار النشرات والدوريات وتكوين قاعدة مطومات .

## الفصل الثانى عضوية الاتحاد

مادة ٣ - يشترط فيمن يقيد تباجرا مصدرا للأقطان أن يكون عضوا مقيدا في بورصة مينا البصل ، وألا يقل رأس ماله عن خمسمانة ألف جنيه مصرى ، ويجب ألا نقل خبرة الأفراد أو المكلفين بالإدارة القملية في الشركات ، في مجال تجارة القملن عن خمس منوات .

مادة ٤ - يعد فى الاتحاد سجال لقيد الأعضاء ، ويقدم طلب العضوية إلى رئيس لجنة إدارة الاتحاد مرفقا به المستندات الدالة على توافر شروط العضوية المنصوص عليها بالمادة السابقة ، ويعرض الطلب ومرفقاته على لجنة الإدارة فى أول اجتماع تال لتقديم الطلب البت فيه .

مادة ٥ - يخطر طالب العضوية بقرار لجنة الإدارة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على العنوان المبين في طلبه ، ويجوز له أن يتظلم من القرار إلى رئيس لجنة الإدارة ، وينظر التظلم أمام لجنة تشكل برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة وأحد أعضاء الدولة وعضوية أحد مستشارى المجلس يختارهما رئيس مجلس الدولة وأحد أعضاء لجنة إدارة الاتحاد تختاره اللجنة ، ويجب أن يبت في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالته إلى لجنة التظلم نهائيا .

ولا يجوز لمن رفض تظلمه أن يقدم طلبا جديدا للقيد إلا بعد مضى سنة من تــاريخ القرار الصــادر برفض التظلم .

وتنظم اللائمة الداخلية إجراءات وأوضاع البت في طلب القيد والفعمل في التظلمات المنصوص عليها في هذه المادة.

مادة ٦ - يلتزم عضو الاتحاد بأداء ما يأتي :

ا - رسم القيد عند قبول قيد اسمه في سجل الاتحاد بواقع ١ ٪ و احد في المائة .
 من الحد الأدنى الرأس العال المتطلب القيد في الاتحاد .

٢ - اشتر اك سنوى بواقع ١٠٠١ ٪ واحد في الألف من رأس مال عضو
 الاتحاد بحد أقصى خمسة ألاف جنيه مصرى .

٣ - رسم لا يجاوز خمسة جنيهات عن كل باللة قطن يتم تصديرها .

وتحدد اللائحة الدلخلية قواعد وأوضاع ومواعيد توريد هذه المبالغ إلى الاتحاد.

مادة ٧ - تنتهى عضوية العضو في الاتحاد الأحد الأسباب الأتية :

- (أ) إذا فقد شرطًا من الشروط المنصوص عليها في العادة ٣ من هذا القانون.
- (ب) إذا صدر قرار نهائي من مجلس التأديب بشطب قيده لخروجه على مقتضى الواجب في الالتزام بقوانين ونظم الاتحاد أو قرارات الجمعية العمومية أو لجنة الإدارة أو لجنة التحكيم.

ويترتب على عدم الوفاء بالالتراسات المالية المنصوص عليها فى المادة ٦ من هذا القانون خلال شهر من تاريخ لقطار العضو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على عنواته المبين بالسجلات وقف العضوية . و لا يرفع الوقف إلا بمداد قيمة الالترامات مضافا اليها غرامة مالية لا تتجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها وذلك خلال سنة أشهر من تاريخ وقف العضوية وإلا شطب اسمه من عضوية الاتحاد ، و لا يجوز له فى هذه الحالة النقدم بطلب قيد جديد خلال السنة التالية من تاريخ شطيه .

وتبين اللائمة الدلخلية إجراءات وأوضاع وقف وشطب القيد طبقا لأحكام هذه الهادة.

## الفصل الثالث إدارة الإثعاد

مادة ٨ - يتولى إدارة الاتحاد :

1 - الجمعية العمومية .

٣ - لجنة الإدارة.

٣ - رئيس لجنة الإدارة.

أولا: الجمعية العمومية

مادة ٩ - تتكون الجمعية الصومية للاتحاد من جميع الأعضاء المقيدين بالاتحاد ، ولكل عضو الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد بنفسه أو بمن يمثله قانونا أو بموجب توكيل موثق .

مادة ١٠ - يدعو رئيس لجنة الإدارة الجمعية العمومية للاتحاد إلى اجتماع عادى بمقر الاتحاد خلال شهر يونيو من كل علم ، ويعد الاجتماع صحيحا إذا حضره أغلبية الأعضاء المقيدين ، وإذا لم يكتمل هذا العدد تدعى الجمعية العمومية للاتحاد بعد أسبوع على الأقل ، ويكون اجتماعها صحيحا بحضور ربع عدد الأعضاء المقيدين على الأقل.

وفي جموسع الأحوال تصدر القرارات بأغلبيسة أصوات الحاضرين ، وعنسد التساوي يرجح رأى الجانب الذي منه الرئيس .

وتتولى الجمعية العمومية العادية النظر في المسائل الأتية :

١ -- در اسة الثقرير المنوى الذي تعده لجنـــة إدارة الإتحاد عن نشاطه وما صادفه

من عقبات أو صعوبات والتوصيات اللازمة في شأنها .

 ٢ – إقرار الميزانية والحساب الختامى وكل ما يتصل بالأوضباع المالية للاتحاد وإخلاء طرف لجنة الإدارة عن العام السابق.

- ٣ إقرار خطة عمل الاتحاد للسنة القادمة وفقا لما تقترحه لجنة الإدارة .
  - ٤ انتخاب أعضاء لجنة إدارة الاتحاد .
- سحب الثقة من عضو أو أكثر من أعضاء لجنة إدارة الاتحاد بما لا يؤثر في
   النصاب القانوني لصحة انعقادها.
- عير ذلك من المسائل التي تتصل بأغراض الاتحاد و لا تدخل في اختصاص سلطة أخرى.

مادة ١١ - لرئيس لجنة الإدارة بناء على طلب اللجنة أو ربع أعضاء الجمعية العمومية على الأقل أن يدعو الجمعية إلى لجتماع غير عادى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب النظر فيما يأتى :

- ١ إقرار مشروع التعديلات التي يرى إدخالها على اللائحة الداخلية للاتحاد.
- ٢ سحب الثقة من لجنة إدارة الاتحاد بعد الاستماع إلى وجهة نظرها وتحقيق أوجه دفاعها .

٣ - النظر فيما يرى الوزير المختص عرضه على الجمعية العمومية غير العادية. وتوجه الدعوى لاتعقاد الجمعية العمومية غير العادية إلى جميع أعضاه الاتحاد بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يبين فيه موحد انعقاد الاجتماع بمقر الاتحاد وذلك قبل الموحد المحدد لاتعقاده بأسبوع على الأقل ، على أن يرفق بالدعوة جدول الأعمال والمسائل المطروحة على الجمعية ، ولا يجوز لها النظر في مسائل أخرى غير المدرجة في جدول الأعمال .

ويكون انعقاد الجمعية العمومية غير العادية صحيحــــا بحضور ثلثى الأعضاء المقيدين على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٢ - يرأس لجتماع الجمعية العمومية رئيس رئيس لجنة الإدارة ، وفي حالة

غيابه يحل محله الوكيل الأول ثم الوكيل الثاني ، وعند غيابهما يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء الحاضرين سنا .

وتبين الملائصة الداخلية الإجراءات والأوضاع للتي تتبع في مناقشات الجمعية العمومية وتدوين محاضرها واعتمادها في السجلات والدفائر التي تعد لهذا الغرض.

مادة ١٣ - تكون القرارات الصادرة من الجمعية الممومية مازمة لجميع الأعضاء في الاتحاد سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين، وعلى لجنة الإدارة تتفيذ قرارات الجمعية العمومية.

ثانيا : لجنة الإدارة

مادة 16 - لجنة الإدارة هي السلطة الطيا لإدارة الاتحاد وتصريف شنونه ، ولها التخاذ جميع القرارات والإجراءات اللازمة لعسن قيامه بمهامه وفقا الخطة التي تقررها المجمعية العمومية وإصدار التطيمات التنفيذية المنظمة لسير أجهزة الاتحاد وضبط شنونه الفنية والمالية والإدارية بما لا يتعارض مع الاختصاصات المقررة قانونا لجهات أخرى .

مادة ١٥ - تشكل لجنة الإدارة على الوجه الأتى:

۱ - عدد لا يقل عن ستة و لا يزيد على التى عشر عضوا يتم انتخابهم بطريق الاقتراع السرى المباشر من بين أعضاء الجمعية العمومية العادية ، على أن يكون من بينهم ٢٥ ٪ " خمص وعشرون في الماشة " على الأقل مـــن الأشخاص الاعتباريــة الأعضاء فــ الاتحاد .

- ٢ رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ،
- عضوان يختار مما الوزير المختص من بين المهتمين بتجارة القطن .

ملدة ٩٦ - تكون مدة لجنة الإدارة ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير التألى لصدور قرار تشكيلها .

وتتخذ لجنة الإدارة الإجراءات اللازمة لاختيار الأعضاء المنتخبين لعضوية لجنة الإدارة قبل شهرين من تباريخ لتهاء مدة اللجنة القائمة وفقا اللهواعد والإجراءات والمواعد التي تبينها اللائمة الداخلية .

مادة ١٧ - تضم لجنــة الإدارة مشروع اللائحة الداخلية للاتحاد ، وتقوم بعرضها على الوزير المختص من خلال مندوب الحكومة النظر في إصدارها .

وتصدر لمجنة الإدارة لاتحة تنظيم شئون العاملين فى الاتحاد وأحكـام تعيينهـم ومرتباتهم وعلاواتهم وترقيـاتهم وغير ذلك من العزايـا العاديـة والعينيـة وجزاءاتهم ، وتعرض هذه اللائحة على الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها للنظر فى إقرارها.

مادة ۱۸ - تتولى لجنة إدارة الاتحاد في أول لجتماع لها انتخاب هيئة المكتب من الرئيس والوكيلين والسكرتير المالي والإداري من بين الأعضاء المنتخبين .

و لا يجوز لرئيس لجنة الإدارة شغل هذا المنصب دورتين متثاليتين . وتبين اللائحة الداخلية اختصاصات هيئة المكتب .

مادة ١٩ - تجتمع لجنة الإدارة بمتر الاتحاد بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهرين ، وعليه أن يدعو اللجنة للاجتماع كلما طلب إليه ذلك أربعة من أعضاء اللجنة أو مندوب الحكومة ، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن أيهم الرئيس أو من يقوم مقامه .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوى عدد الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس ، وعند غياب الرئيس يحل محله في رئاسة الجلسات الوكيل الأول على أن يجل محله الوكيل الثاني في حالة غيابه .

مادة ٣٠ – يتولى السكرنير المالى والإدارى للجنة الاشراف على الشنون المالية والإدارية للاتحاد ، ويتولى أمانة سر اجتماعات الجمعية العمومية ، ويوقع مح الرئيس على محاضر جلماتها ، ويتولى أمانة صندوق الاتحاد .

#### ثَالثًا : رئيس لجنة الإدارة

مادة ٢١ - رئيس لجنة الإدارة هو رئيس الاتحاد ، ويتولى تصريف شئونه المالية والإدارية وتتفيذ قرارات الجمعية العمومية ولجنة الإدارة وغير هما من اللجان المختصمة طبقاً الأحكام هذا القانون واللائحة الداخلية ، ويعاونه في ذلك المسكر تير المالي والإداري للاتحاد .

ويمثل الرئيس الاتحاد أمام القضاء وفي صلاته مع الغير ، وله التوقيع عن الاتحاد أو تفويض من يراه من أعضاء هيئة المكتب في هذا الشأن .

## الفصل الرابع أموال الاتحاد

ملاة ٣٧ - يكون للاتحاد ميز انية خاصبة ، وتبدأ السنة المالية للاتحاد في أول يناير من كل عام وتنتهي في نهاية ديسمبر من ذات العام .

مادة ۲۳ - تتكون موارد الإتحاد من :

١ - حصيلة رسوم القيد في عضوية الاتحاد .

٢ - الاشتراكات السنوية التي يؤديها الأعضاء .

٣ - الرسوم ومقابل الخدمات الخاصة التي يؤديها الاتحاد لأعضائه طبقا لأحكام
 هذا القانون و اللائحة الدلخلية .

الهبات والتبر عات والوصايا والمنح المقدمة من جهات محلية أو أجنبية
 ونقبلها لجنة إدارة الاتحاد .

مادة 2\* - تودع أموال الاتحاد في المصرف الذي تحدده لجنة إدارة الاتحاد ، و لا يجوز سحب أية مبالغ إلا بموجب شيكات موقعة من رئيس لجنة الإدارة والسكرتير المالي أو ممن يحل محلهما.

وتعتبر أموال الاتحاد في حكم الأموال العامة في تطبيق حكم الفقرة د مـن المـادة ١١٩ من قانون العقوبات .

## القصل الخامس

### عقود التصدير

ملدة ٢٥ - كل تعامل يبيع أقطان إلى الخارج يجب أن يتم وفقا لنموذج عقد ينـص فيـه على خضوع المتعاملين للوائـح الاتحاد وأن يتم التعكيـم بالاسـكندرية وأن كـل المستفيدين من تنفيذ العقد يعتبرون قابلين لقضاه المحاكم المصرية .

ويجب أن تتضمن هذه النماذج الشروط الخاصة بالتحكيم بواسطة الاتحاد طبقا لأحكام هذا القانون واللائحة الداخلية .

#### القصل السلاس

### التحكيم

مادة ٢٦ - يختص الاتحاد بالفصل بطريق التحكيم في أوجمه الخلافات التي نتشأ

كصفير واستيراف

بين مصدرى الأقطان والمشترين حول صنف القطن أو رتبته أو شروط العقد، ويكون التحكيم على درجنين ابتدانية واستتنافية ، وذلك وفقا للإجراءات والشروط ومقابل المصروفات المبينة باللائحة الداخلية للاتحاد .

مادة ٢٧ - تعد بالاتحاد قواتم لقيد أسماء الخبراء الذين تشكل منهم لجان التحكيم الابتدائى والاستنتافية ممن نتوفر فيهم الكفاءة والخبرة الفنية والشروط الأخرى الشي تبينها اللائحة الداخلية .

### الفصل السابع مندوب الحكومة

مادة ٢٨ - يعين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مندوبا أو أكثر لدى الاتحاد لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وجلمات لجنة الإدارة ، وله مناقشة جميع الموضوعات التي تعرض في هذه الاجتماعات وإبداء الملاحظات بشأنها ، ولا يكون له صوت معدود .

مادة ٢٩ - لمندوب الحكومة حق الاعتراض على جموع قرارات لجنة الإدارة إذا صدرت مخالفة للقوانين المعمول بها أو اللوائح ، ولمندوب الحكومة حق الاطلاع على السجلات ودفائر أعضاء الاتحاد وفعص المستندات المتعلقة بعملياتهم للتحقق من سلامة تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالاتحاد .

ويترتب على اعتراض المندوب وقف القرار مؤقتا ، ويحق لرئيس لجنة الإدارة أو من ينوب عنه التظلم إلى الوزير المختص من قرار الحكومة . وعلى الوزير البت في هذا التظلم خلال خمسة عشر يوما .

وفی حالة عدم الرد يعتبر اعتراض مندوب الحكومة غير قائم وذلك دون إخلال بحق رئيس لجنة الإدارة أو من ينوب عنه في أن يطعن من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه أمام محكمة القضاء الإدارى خلال سنين يوما من تاريخ علمه بالقرار .

مادة ٣٠ - يبلغ مندوب الحكومة السلطات المختصة بكل مخالفة أو فعل يقع تحت طائلة قانون العقوبات لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

### الفصل الثامن التأديب

مادة ٣١ - كل عضو بالاتحاد ينسب إليه مخالفة القوانين أو اللواتح أو ما يمس السمعة وحسن سير العمل والنظام في الاتحاد تتم مساطته تأديبيا على الوجه المبين في هذا القانون .

صادة ٣٧ - تشكل لجنة الإدارة مجلس التأديب برناسة أحد وكيلي الاتحاد وعضوية أحد مستشارى مجلس الدولة يختاره رئيس مجلس الدولة سنويا وأحد الأعضاء المنتخبين بلجنة الإدارة .

مادة ٣٣ - تتم الإحالة للى مجلس التأثيب بقرار من رئيس لجنة الإدارة بعد لجراء تحقيق بمعرفة رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة عضو لجنة إدارة الاتحاد.

مادة ۳۴ سيخطر نوو الشأن بقرارات مجلس التأديب بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، كما يخطر بها مندوب الحكومة .

مادة ٣٥ - لكل ذى شأن أن يتظلم من قرار مجلس التأديب ولمندوب الحكومة أن يعترض عليه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار بالقرار، وإلا أصبح القرار نهائيا، ويعرض التظلم أو الأعتراض على مجلس تأديب استثنافي يشكل بقرار من لجنة إدارة الاتحاد برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره رئيس مجلس الدولة يختاره رئيس مجلس الدولة يشتركوا في الدولة سنويا وعضوية الوكيل الأخر للجنة الإدارة وأحد الأعضاء ممن لم يشتركوا في عضوية مجلس التأديب الأول.

ويكون قرار مجلس التأديب الاستئنافي نهائيا .

مادة ٣٦ - يتولى رئيس لجنة الإدارة لتخاذ الإجراءات اللازمة لتتفيذ القرارات التأديبية النهانية .

مادة ٣٧ – الجز اءات التأديبية التي يجوز توقيعها هي :

- 1 الإنذار .
- ٢ وقف العضوية لمدة سنة .
- ٣ شطب الاسم من عضوية الاتحاد ،

تصدير واستيرك-----

ولا يجوز لمن شطب اسمه من عضوية الاتحاد أن يتقدم بطلب لإعادة قيده عضوا بالاتحاد قبل مضى سنتين من تاريخ صدور القوار النهائي بشطب عضويته.

## قرار وزاری رقم ۵۰۷ استهٔ ۱۹۹۶ باصدار اللائحة الداخلية لاتحاد مصدری الاقطان<sup>(۱)</sup>

## وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قاندون إنساه بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان " بورصة مينا البصل " الصادرة بالقانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قانون تنظيم تجارة القطن في الدلخل الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قانون اتحاد مصدرى الأقطان الصادر بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ ؛ وعلى اقتراح لجنة إدارة اتحاد مصدرى الأقطان ؛ وبناه على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

> قرر المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة الدلخلية لاتحاد مصدرى الأقطان المرفقة .

المادة الثانية

في تطبيق أحكام اللائحة المرفقة يقصد:

بِالقَانِينَ : قانون انتحاد مصدرى الأقطان الصادر بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ بالوزير المختص : وزير الاقتصاد والنجارة الخارجية .

المادة الثالثة

يلغى كل حكم يخالف أحكام اللائحة المرفقة .

المادة الرابعة

ينشر هذا للقرار في الوقائع المصرية ويعمل بـه اعتبـارا من اليـوم النـالي لـنـاريخ نشره .

مبدر في ١٩ / ١٠ / ١٩٩٤

<sup>(</sup>۱) الوقدائع المصريــة - العدد ٢٤٦ تبلغ فــي ٢١ / ١٠ / ١٩٩٤ .

## اللاحة الداخلية لاتحاد مصرى الأقطان البلب الأول عضوية الاتحاد وإدارته عضوية الاتحاد

مادة ١ - يقدم طلب العضوية من الأفراد أو وكلائهم أو الممثل القانوني الشركة إلى رئيس لجنة إدارة الاتحاد مرفقا به المستندات الدالة على توافر شروط العضوية المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون ، ويقيد الطلب في سجل خاص يثبت فيه تاريخ ورقم قيده ، ويوضح في الطلب عنوان الطالب أو مركزه الرئيسي بحسب الأحوال .

مادة ٢ - يقوم رئيس لجنة إدارة الاتحاد بإحالة طلب العضوية إلى هيئة المكتب ، ولها أن تستوفى ما ترى استيفاه من ببانات أو مستندات ، ويعرض الطلب ومرفقاته بعد اكتمال عناصره القانونية على لجنة الإدارة فى أول اجتماع تال لتقديم الطلب للبت فيه .

ملاة ٣ - في جميع الحالات يجب إخطار طالب العضوية بقرار لجنة الإدارة بخطاب موصىي عليه بعلم الوصول على العنوان المبين في طلبه ، وفي حالة رفض الطلب يجوز الطالب أن يتظلم من القرار ، ويقدم التظلم إلى رئيس لجنة الإدارة خلال شهر من تاريخ وصول الإخطار ، ويثبت التظلم في سجل خاص يعد لهذا الغرض .

مادة ٤ - تنظر التظلم اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ، ويجب أن يبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالته إلى لجنة التظلمات ، ويكون قرار اللجنة في هذه الحالة نهائيا ، ولا يجوز امن رفض تظلمه أن يقدم طلبا جديدا للقيد إلا بعد مضى سنة من تاريخ القرار الصادر برفض التظلم ، ويجب أن يكون بحث التظلم بعد سماع نفاع المتظلم ويعد المداولة ، ويصدر القرار بأعليية الأراه ، وفي حالة رفض التظلم يجب أن يكون القرار مسبياً ، ويخطر به صماحب الشأن بخطاب مسجل بعلم الذصول .

مادة 0 - يلتزم عضو الاتصاد بأداء المبالغ المنصوص عليها في المادة ١ من القانون ٠

- (أ) رسم قيد عند قبول قيد اسم الطالب في سجل الاتحاد بواقع 1 ٪ واحد في المائة من الحد الانتي لرأس المال المتطلب للقيد في الاتحاد مقداره خمسة آلاف جنيه، ويتم سداد الرسم كاملاً بمجرد مسدور قرار لجنة الإدارة بقبول القيد أو قرار لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون بقبول تظلمه بحسب الأحوال وفي ميعاد أقصاه شهر من تاريخ إخطاره بالقرار .
- (ب) اشتر الك سنوى بواقع ٢٠٠١ ٪ "واحد فى الألف " من رأسمال عضو الاتحاد ، ويتم سداد الاشتراك السنوى فى أول يناير من كل عمام وبما لا يجاوز شهراً من تاريخ اخطار العضو على عنوانه المدون فى سجلات الاتحاد بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وبحد أقصى ٥٠٠٠ جنبه .
- ( ج ) رسم مقداره جنيه و احد لكل بالة قطن يتم تصديرها ، ويجب سداد حصيلته إلى الاتحاد في أول يناير و أول يوليو من كل عام .

ويكون سداد هذه المبالغ نقدا أو بشيك مقبول الدفع للموظف المختص بالاتحاد أو في فرع من فروعه مقابل إيصال مختوم بخاتم شعار الاتحاد .

مادة ٦ - إذا لم يقم عضو الاتحاد بسداد المبالغ المبينة بالمادة السابقة يخطر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المدون بالسجلات بضرورة سداد المبلغ المطلوب خلال شهر من تاريخ الإخطار ، وإلا اعتبرت عضويته في الاتحاد موقوفة بقور من اليوم التالي لمضى هذا الشهر .

ولا يرفع الوقف إلا بعد سداد المبلغ المطلوب مضافاً إليه غرامة مالية بنسبة ٥٠٪ من قيمته خلال ستة أشهر من تاريخ وقف العضوية ، ويتم رفع الوقف بقرار من رئيس لجنة الإدارة بعد تقديم طلب بذلك من صماحب الشأن مرفقا به المستندات الدالة على المداد في هذا الميعاد .

ويعتبر العضو مشطوبا من الاتحاد بقوة القانون إذا مضت سنة أشهر المشار إليها دون سداد الالتزامات المقررة عليه ، ويصدر بالشطب قرار تتفيذى من رئيس لجنة الإدارة يؤشر به في سجل الاتحاد ، ويبلغ إلى العضو المشطوب بنطاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه ، ولا يجوز لمن شطب اسمه أن ينقدم بطلب أليد جديد إلا بعد مضى سنة من تاريخ الشطب .

### إدارة الاتحاد : الجمعية العمومية

مادة ٧ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعات عادية أو غير عادية حسب الموضوعات المعروضة في جدول أعمالها وطبقا لأحكام القانون وهذه اللائحة ، ويتم الاجتماع في مقر الاتحاد .

مادة ٨ - توجه الدعوة من رئيس لجنة الإدارة لحضدور اجتماعات الجمعية العمومية العادية بالاتحاد قبل الميعاد المحدد للانعقاد بأسبوعين على الأقل مرفقا بها جدول الأعمال ، وتكون الدعوة لكل عضو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على عنوانه الموضح في سجل الاتحاد ، ويجب دعوة الجمعية العمومية العادية خلال شهر يونيو من كل عام .

مادة ٩ - يثبت حضور الأعضاء لجتماعات الجمعيات العمومية في سجل تدرج فيه البيانات الأتية :

- ( أ ) الاسم الثلاثي للعضو الفرد أو اسم الشركة العضو .
- (ب) الاسم الثلاثي للوكيل عن العضو أو الممثل القانوني لـه بحسب الأحوال وسند نبايته .

ملاة ١٠ - يرشح رئيس الجمعية العمومية في بدلية الاجتماع أمين سر الجمعية وجامعي الأصوات ، وتصوت الجمعية على تعيينهم ، ويتولى جامعو الأصوات تحديد نمية حضور الاعضاء وإثبات ذلك في سجل الحضور والتوقيع عليه ثم يعلنه الرئيس .

مادة 11 - إذا اكتمل النصاب المقرر لصحة الاجتماع بحضرور أغلبية الأعضاء المقيدين تبدأ الجمعية العمومية في نظر جدول الأعصال ، وفي حالة عدم لكتمال هذا النصاب يحرر محضر بذلك ويوقعه رئيس الجمعية وأمين سر وجامعو الأصوات ، ويؤجل الاجتماع بحضور ربع عدد الأعضاء المقيدين على الأقل .

مادة ١٢ - يحرر محضر للاجتماع يدون فيه مكان وساعة الاجتماع ومناقشات الجمعية ومن حضره من الأعضاء وصفتهم ، ويشت بالمحضر الملاحظات التي يبديها كل من رئيس الجلسسة وأمين المسر وجامعي الأصوات.

مادة ١٣ - تنقل جميع بياتسات المحاضر المشار اليها في المواد السابقة إلى سجل

٠٠٠٠، ١٠٠، ١٠٠

خاص ، ويحتفظ بأصل هذه المحاضر وكافئة المستندات المتعلقة بالاجتماع في أماكن خاصة تعد لهذا الغرض .

### لجنة الإدارة

مادة 16 - تشكل لجنة إدارة الاتحاد على الوجه المنصوص عليه في المادة 10 من القانون ، وتنتخب الجمعية العمومية العادية التي عشر عضوا من بين أعضائها بطريق الاقتراع السرى المباشر ، على أن يكون من بينهم ٢٥ ٪ على الأقل من الأشخاص الاعتبارية أعضاء الاتحاد .

ويعلن عن فتح باب الترشيح قبل شهرين من تاريخ انتهاء مدة اللجنة القائمة ويحدد فى الإعلان اخر موعد لتقديم طلبات الترشيح ، ويقدم طلب الترشيح إلى رنيس اللجنة ، وتقيد الطلبات بحسب تواريخ تقديمها فى سجل يعد لذلك .

وتعلق أسماء للمرشحين في مقر الاتحاد وفروعه قبل موعد الانتخاب بأسبوعين على الأقل ، كما تعلق أسماء العندازلين قبل موعد التصويت في الجمعية العمومية .

مادة 10 - تختيص هينة مكتب لجنة الإدارة بالإضافة إلى الاختصاصيات المنصوص عليها في القانون وهذه اللائحة بالآتي :

- (١) در اسة طلبات العضوية وبحثها وإيداء الرأى فيها.
- (ب ) متابعة أعمال فروع الاتحاد وعرض نتائج المتابعة على رنيس اللجنة .
  - ( ج ) منابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ولجنة الإدارة .
- ( د ) كل ما تحله اليها الجمعية العمومية أو لجنة الإدارة أو رئيمها من موضوعات لدر استها و ايداء الرأي بشأنها .

#### مقابل خدمات الاتحاد لأعضافه

ملدة ١٦ - تحدد لجنة الإدارة قبل بداية كل موسم قطنى مقابل الخدمات الخاصـة للتي يؤديها الاتحاد لأعضائه طبقا للبند ٣ من العادة ٢٣ من القانون .

وتعــد هذه الميالغ من موارد الاتحاد المنصوص عليها في المدواد ٢٣ ، ٢٣ ، ٢٤ من القانون ، وتسرى عليها الأحكام المنصوص عليها في هذه المواد .

مادة ١٧ - يحصل مقابل الخدمات المشار إليها في المادة السابقة بموجب قسائم تحصيل نصد لهذا الغرض في كل من مقر الاتسحاد وفروعه ، كما يجوز سدادها

بموجب شبكات مقبولة الدفع أو حوالات بريدية أو مصرفية .

# الباب الثانى

#### المقود

مادة ١٨ - كل تعامل ببيع أقطان الخارج يجب أن يسجل باتحاد مصدرى الأقطان وقا الشروط المنصوص عليها في العقد المصرى طبقا النماذج الملحقة بهذه اللائحة، على أن ينص فيه على وجه الخصوص على خضوع المتعاملين للوائح الاتحاد وأن يتم التحكيم بالاسكندرية ، وأن كل المستغيدين من تنفيذ العقد يعتبرون قابلين قضاء المحاكم المصرية .

وتضع لجنة إدارة الاتحاد قبل بداية كل موسم قطنى السياسة التصديرية وأسعار بيع الأقطان للتصدير ، وتراجع هذه الأسعار دوريا لإجراء لية تعديلات تلزم .

ويجب أن تطن السياسة التصديرية والأسعار خلال شهر سبتمبر من كل عام ، ويتولى الجهاز التنفيذي للاتحاد تسجيل المبيعات التي يتعاقد عليها المصدرون ومتابعة عمليات التنفيذ والشحن ، ويقوم بأية مهام للتنسيق بين المصدرين والعملاء أو بين المصدرين أنفسهم أو بين المصدرين والجهات المشتغلة بالقطن ورفع أية اقتراحات أو توصيات إلى لجنة الإدارة لبحثها .

مادة ١٩ - يجرى التعامل على العقد المصرى وفقا للأحكام التى يتضمنها أحد العقد الإثنة :

- ( i ) التسليم ظهر المركب في ميناء الشحن المتفق عليه " فوب " .
- (ب) التسليم خالص الثمن ومصاريف النقل لغاية ميناه الوصول المتفق عليه " C
   4 8.
  - ( ج ) تسليم خالص الثمن والتأمين والنولون " C.I.F " .
  - ( د ) تسليم الباخرة مع تعيين اسم الباخرة والميناء المتفق عليه .
    - ( هـ ) تسليم الرصيف بالميناء المنفق عليه .
    - ١ الأحكام الخاصة بشروط البيع تسليم ظهر المركب
      - في ميناء الشحن " F.O.B "
      - مادة ٧٠ يجب على الباتع :

يديد المستور واستوراد

أولا : أن يسلم الأقطان على سطح الباخرة التي يعينها له المشترى بميناء الشدن المتفق عليه وفقا لما هو متبع في هذا الميناء وفي التاريخ أو المدة المحددة بالعقد .

ثانيا: أن يتحمل جميع المصاريف والرسوم المستحقة على الأقطان حتى وضعها على سطح الباخرة كما يتحمل جميع المخاطر التي قد تتعرض لها حتى اللحظة التي تمر فيها فعلا من حاجز الباخرة كل ذلك مع مراعاة ما ورد بالبندين ثالثا ورابعا من الهادة ٢١ هذه المثحة.

ثَلَقُنَا : أن يقوم على حسابه بتعبئة الأقطان في العبوات المعتادة " البالة " ولا يلـترّم بنقديم عبوات أخرى إلا إذا نص الاتفاق على ذلك .

رابيعا : في حالة الشحن في الحاويات يقوم بتستيف البالات داخل الحاويات بغنات تحددها لجنة إدارة اتحاد مصدري الأقطان سنويا على حساب المشتري .

خامسا: أن يتحمل مصاريف عمليات الفحص اللازمة لتسليم الأقطان.

سادسا : أن يقدم على حسابه المستندات المعتمدة التي تثبت تسايم الأقطان مع مراعاة ما ورد بالبند خامسا من المادة ٢١ من هذه اللاتحة .

سابعا: أن يقدم للمشترى عند طلبه كل مساعدة للحصول على كافئة المستندات التي قد يحتاج البيها لاستيراد الأقطان في البلد المصدر البيه أو لمرورها عابرة ببلد أخـر ، وتكون المصاريف على حساب المشترى .

مادة ٢١ - يجب على المشترى:

أولا: أن يستأجر الباخرة أو يحجز المكان البالازم على سطحها وأن يبلغ البائع بذلك في الوقت المناسب .

ثانيا: أن يتحمل جميع المصاريف المستحقة على الأنطان وجميع المخاطر التي قد تتعرض لسها ابتداء من اللحظة التي تمر بسها فعلا من حاجز الباخرة في ميناء الشحن المتفق عليه .

ثلثنا: إذا لم تصل البلخرة التي عينها المشترى في الوقت المتفق عليه تحمل المصاريف الإضافية المترتبة على ذلك كما يتحمل جميع المخاطر التي قد تتعرض لها الاقطان فئذاء من الوقت الذي يضم فيه البلنم الأقطان تحت أمره بشرط أن تكون الاقطان قد تعينت بذاتها وفقا اللحد.

رايعا : إذا لم يعين المشترى الباخرة في الموعد المحدد أو إذا تعهد باستلام الأقطان باختيار ميناء الشحن في ظرف مدة معينة ولم يبعث بتطيماته في الوقت المناسب تحمل المصاريف الإضافية الناجمة عن ذلك كما يتحمل جميع المخاطر التي قد تتعرض لها الأقطان ابتداء من التاريخ المحدد أو بعد انقضاء المهلة المحددة بحسب الأحوال بشرط أن تكون الأقطان تعينت بذاتها وفقا للعقد .

خامسا : أن يتحمل مصاريف الشحن ومصاريف تستيف البالات داخل الحاويات طبقا للبند رابعا من المادة ٢٠ من هذه اللائحة .

معادسا: أن يتحمل مصاريف الحصول على المستندات المذكورة بالبند سابعا من المعدد ٢٠ من هذه اللائحة والمصاريف المستحقة عنها بما في ذلك مصاريف المهادة الجنسية والرسوم القنصلية .

مادة ٢٢ - يجب على البائم:

أولا : أن يتعاقد على نقل الأقطان إلى ميناء الوصول المتقق عليه حسب الشروط المعتادة ويتحمل مصاريف هذا النقل .

ثُلْقياً : ان يبلغ المشترى بتاريخ الشحن واسم الباخرة طبقا للأوضاع المعتادة .

ثَلَقًا : أن يشحن الأقطان على نفقته على ظهر الباخرة بميناء الشحن أو يستفها في الحاويات في التاريخ أو خلال المدة المتفق عليها .

كما يتحمل مصاريف وتستيف البالات في الحاويات طبقا للفنات التي تحددها لجنة إدارة اتحاد مصدري الأقطان سنويا .

رابعا : أن يقدم على نفقه للمشترى دون تأخير بوليسة شحن صالحة لميناء الوصول المتفق عليه وفاتورة بالأقطان المشحونة ، فإذا اشتملت البوليصة على شروط ملاحية كان عليه أن يرفق بها نسخة من هذه الشروط.

خُلِمِهما : مع مراعاة حكم البند ثالثا من المادة ٢٣ من هذه اللائمة يتحمل البائع جميع المخاطر التي قد تتعرض لها الأقطان حتى اللحظة التي تمر فيها من حاجز الباخرة بميناء الشحن . ١١١٦- ١١٠٠ ، تعطير واستيراد

سليعا: أن يتحمل نفقات عمليات الفحمس اللازمة لشحن الأقطان.

ثلمــنا : أن يتحمل جميع الرسوم والعوائد التى تستحق على الأقطــان لغايـة تنــام الشحن بما فى ذلك رسوم الطرود ومصــاريف الإجراءات اللازمة تشــحن الأقطــان علـى ظهر الباخرة .

تاسعا : أن يقدم للمشترى عند طلبه وبمصاريف على حساب هذا الأخير شهادة الجنسية والفاتورة القنصلية .

عاشرا : أن يقدم للمشترى عند طلبه كل مساعدة للحصول على كافئة المستندات الذي قد يحتاج إليها لاستيراد الأقطان في بلىد الوصول أو لمرورها عابرة ببلد آخر ، وتكون تكاليف الحصول على هذه المستندات على حساب المشترى إلا إذا كان العرف يقضى بأن يتحملها البائع .

مادة ٢٣ - يجب على المشترى:

أولا: أن يتسلم الأقطان في ميناء الوصول المتفق عليه وأن يتحمل جميع النقات التي تصرف على الألطان أثناء النقل بالبحر حتى ميناء الوصول فيما عدا النولون كما يتحمل مصاريف التقريم بما في ذلك مصاريف المواعين والنقل إلى الرصيف إلا إذا كانت أجرة النقل تشمل هذه النقات والمصاريف.

فإذا كانت الأقطان مبيعة على أساس " للشن ومصاريف النقل للرسيف " تحمل البائع مصاريف التفريغ من الباخرة بما في ذلك مصاريف المواعين والتفريغ على الرصيف .

ثانها : أن يتحمل جميسع المخاطر التي قسد تتعرض لها الأقطان من وقست مرورها من حاجز الهاخرة في ميناء الشحن .

ثالثنا : إذا كان المشترى قد احتفظ لنفسه بعدة اطلب إرسال الأقطان أو اختيار ميناه الرصول ولم يبعث مع ذلك بتعليماته في الوقت المناسب تحمل المصداريف الإضافية الناجمة عن ذلك وكافة المخاطر التي قد نتعرض لها الأقطان ابتداء من التداريخ المحدد أو بعد انتهاء المهلة المنفق عليها بشرط أن تكون الأقطان قد تعينت بذاتها وقفا للحد .

تمينور واستوراده ومساور والمستوران واستوراده والمستورات والمستورات

رابسعا: أن يقوم باستلام المستندات بمجرد تقديمها اليه من البائع .

خامسا : أن يتحمل المصروقات الخاصة بشهادة الجنسية والرسوم القنصلية .

معالمما : أن يتحمل تكاليف الحصول على المستندات الوارد ذكرها بالبند عاشرا من العادة ٢٢ من هذه اللائحة إلا إذا قضى العرف أن تكون على حساب البائع .

سلهعا: أن يتحمل الرسوم الجمركية وكل الرسوم والعوائد الأخرى التي تستحق عند الاستيراد أو بسببه كالعوائد الداخلية ورسوم الإثناج والإحصاء والاستيراد أو بسببه كالعوائد الداخلية ورسوم الإثناج والإحصاء والاستيراد والمصاروفات الإضافية على أساس أسلمن ومصاريف النقل والتخليص وغير ذلك ، فإذا كانت الأقطان مبيعة على أسام هذا المبند وفي البندين خامسا وسادسا من هذه المادة تكون على حساب البانع ، أما لإذا كانت الأقطان مبيعة على أساس الثمن ومصاريف النقل ورسوم الجمرك تحمل البائع رسوم الجمرك والمصاريف المذكورة في البندين خامسا وسادسا المشار إليهما ويتحمل المشترى باقي للرسوم والعوائد والمصاريف المذكورة في هذا البند .

ج - الأحكام الخاصة بشروط البيع خالص الثمن والتأمين وأجر النقل تسليم ميناء
 الوصول المنفق عليه " C.I.F "

مادة ٢٤ - يجب على البائع :

أولا : أن يتعاقد على نقل الأقطان إلى ميناء الوصول المتفق عليه حسب الشروط المعتادة وأن يتحمل أجرة النقل .

ثانيا: أن يشحن الأقطان على الباخرة بميناء الشحن في التاريخ أو خلال المدة المحددة لذلك وبمصاريف على حسابه ويتحمل بوليصة الشحن كما يتحمل مصاريف تستيف البالات في الحاويات طبقا للفات التي تحدما لجنة لدارة اتحاد مصدري الأقطان سنويا.

ثالثا: أن يبرم على نفقته عقد التأمين لدى مؤمنين أو شركات التأمين من ذوى السمعة الطبية ويشترط أن يفطلي مبلغ التأمين الثمن "سيف" لمقابلة النولون ومصاريف الشحن مضافا البيه ١٠٠٪ ما لم يتفق على غير ذلك، ويجب أن تكون بوليصة التأمين صالحة ضد كافة الأخطار المعتادة التي تتعرض لها الشحنة أو الرسالة باستثناء أخطار الحرب مع مراعاة العرف التجزئ الخاص وخط سير الباخرة، كما

يجب أن نكون صالحة لتغطيــة الأقطان أثناء السفر لغايـة تفريغها بمينـاء الوصـول أو تفريغها على باخرة بهذا الميناء وتكون أجرتها على حساب المشترى .

رابعا: أن يتحمل جميع المخاطر التي قد تتعرض لها الأقطان حتى اللحظة التي تعربها فوق حاجز الباخرة في ميناه الشحن المنفق عليه مع مراعاة ما جاء بالبند ثالثا من المادة ٢٥ من هذه اللائحة .

خامسا: أن يقدم على نفقته المشترى دون تأخير بوليصة شحن صالحة إلى ميناه الوصول المتفق عليه فإذا اشتملت البوليصة على شروط ملاحية خامسة كان عليه أن يرفق بها نسخة من هذه الشروط وعليه كذلك أن يقدم المشترى فاتورة بالأقطان المشحونة وبوليصة التأمين فإذا لم تكن بوليصة التأمين محدة عند تقديم المستندات المتزم بأن يقدم شهادة تأمين تمنح حاملها نفس الحقوق التى تخوله إياها البوليصة وتتضمن شروطها الجوهرية .

سائمها : أن يقوم على نفقته بتغليف الأقطان في العبوات المعتادة " البالـة " ولا يلتزم بتقديم عبوات أخرى إلا إذا نص الاتفاق على ذلك .

سابعا : أن يتحمل نفقات عمليات الفحص اللازمة لشحن الأقطان .

ثامنا : أن يتحمل جموع الرسوم والعوائد التي تستعق على الأقطان حتى تصام الشحن بالباخرة بما ذلك رسوم الصادر ومصاريف الإجراءات اللازمة لشحن الأقطان على ظهر الباخرة .

تُلمسها : أن يقدم للمشترى بنساء على طلبه وبمصماريف على حساب هذا الأخير شهادة الجنسية وفاتورة القنصلية .

عاشرا: أن يقدم كل مساعدة يطلبها المشترى للحصول على كافة المستندات التى قد يحتاج البها لاستيراد الأقطان في بلد الوصول أو المرورها عابرة ببلد أخر، وتكون تكاليف الحصول على هذه المستندات على حساب المشترى إلا إذا كان العرف يقضى بأن يتعملها البائم.

مادة ٢٥ - يجب على المشترى :

أولا : أن يتسلم الأقطان المبيمة في ميناه الوصمول المنفق عليه وأن يتحمل فيمنا عدا نولون النقل جميع المصاريف والنقات التي تصميرف على الأقطان أثنياه النقل في للبحر حتى ميناء الوصول كما يتحمل مصاريف التغريغ بما فى ذلك مصاريف المواعين والنقل إلى الرصيف ما لم تكن أجرة النقل تشمل هذه النققات " سيف الرصيف " فيتحمل البائع عندئذ مصاريف التغريغ بما فى ذلك مصاريف المواعين والنقل إلى الرصيف .

ثانيا: ان يتحمل جميع المخاطر التي قد تتعرض لها الأقطان من وقت مرورها من حاجز الباخرة بميناء الوصول .

ثالثا : إذا كان المشترى قد لحقفظ لنفسه بعدة لطلب إرسال الأقطان أو اختيار ميناء الوصول ولم يرسل مع ذلك بتعليماته فى الوقت المناسب تحمل المصاريف الإضافية الناجمة عن ذلك وجميع المخاطر التى قد تتعرض لها الأقطان ابتداء من التاريخ المحدد أو بعد انقضاء المهلة المتفق عليها بشرط أن تكون الأقطان قد تعينت بذاتها بما يطابق المقد .

رايسها: أن يتسلم المستندات وقت تقديمها إليه من البائم.

خامسا: أن يتحمل مصاريف شهادة الجنسية والرسوم القنصلية .

سادسا : أن يتحمل تكاليف الحصول على المستدات المذكورة بالبند العاشر من المادة ٢٤ من هذه اللائحة ما لم يقض العرف بغير ذلك .

سابعا: أن يتحمل الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى التي تستحق عند الاستيراد أو بسببه كالعوائد الدلخلية ورسوم الإنتاج والإحصاء والاستيراد والمصروفات الإضافية عن التخليص وغير ذلك . فإذا كانت الأقطان مباعة "سيف مخلصا عليها" تحمل البائع جميع الرسوم والمصاريف المذكورة في هذا البند وفي البندين خامسا وسانسا من هذه الممادة أما لإذا كانت الاقطان مباعة "سيف مسددة رسوم الجمرك" تحمل البائع الرسوم الجمركية والمصاريف المذكورة في البندين خامسا المشار

د - الأحكام الخاصـــة بشروط البيــع تسليم البــاخرة مـع تعيين اسمها والمينــاء
 المتفق عليه

مادة ٢٦ - يجب على البائع :

أولا: أن يضم الأقطان معبأة وفقا للعرف التجاري تحت تصرف المشتري على

ظهر الباخرة المعينة في العقد عند مكان التغريغ المعتاد بالميناء المتفق عليه بحيث يتمنى للمشترى نظها من ظهر الباخرة بوسائل التغريغ المناسبة .

ثاقها: أن يتحمل كافة المصاريف التي تستحق على الأقطان بما في ذلك أجرة النقل وجميع المخاطر التي قد تتعرض لها حتى الوقت الذي يجب على المشترى أن يتسلمها فيه .

وفى حالة الشحن فى حاويات يقوم البائع بتستيف بالات القطن فى الحاويات لحساب المشترى بمصاريف يتحملها المشترى وتحدد سنويا بمعرفة لجنة إدارة لتحاد مصدرى الأقطان .

ثَلَقًا : أن يتَحمل نفقات عمليات الفحص اللازمة لوضع الأقطان تحت تصعر ف المشترى

رابعا : أن يقدم على نفقته للمشترى كافة المستندات التي يحتاج اليها هذا الأخير الستيراد الأقطان .

ملاة ٢٧ - يجب على المشترى:

أولا : أن يتسلم الاقطان بمجرد وضعها تحث تصرفه وفقا للبند أو لا من المادة ٢٦ من هذه اللائحة ، وعليه أن يقدم وسائل التغريخ المناسبة .

ثانيا: أن يتحمل جميع المصروفات التبي تستحق على الأقطان "بما في ذلك مصاريف التغريغ" كما يتحمل جميع المخاطر التي قد تتعرض لها الأقطان من الوقت الذي يجب عليه أن يتسلمها فيه بشرط ان تكون الأقطان قد تعينت بذاتها بما يطابق المقد.

ثالثًا: أن يتحمل الرسوم الجمركية وجميع الرسوم والعوائد التي تستحق على الأتطان عند الاستيراد أو بسببه كالعوائد الداخلية ورسوم الإنتاج والإحصاء ومصاريف التخليص الإضافية وغير ذلك .

ه. - الأحكام الخاصة بشروط البيع تسليم الرصيف بالميناء المنفق عليه .

مادة ۲۸ – يجب على البائع :

أولا : أن يضم الأقطان المبيعة تحت تصرف المشترى على رصيف الميضاء في التاريخ أو خلال المدة المتلق عليمها ، وفي حالة الشحن في حاويات يقوم البائع بتستيف تعطير واستيران والمراور

بالات القطن في حاويات لحساب المشترى بمصاريف يتحملها المشترى وتحدد سنويا بمعرفة لجنة إدارة اتحاد مصدرى الأقطان .

ثُلقها : أن تتحمل جميع المصروفات التي تستحق على الأقطان كما يتحمـل جميـع المخاطر التي قد تتعرض لها حتى الوقت الذي يجب على المشترى أن يتسلمها فيه .

ثالثًا: أن يتحمل نفقات عمليات الفحص اللازم لتسليم الأقطان.

رابعا : أن يقدم على نفقته للمشترى كافة المستندات التي يحتاج اليها هذا الأخير لاستبر اد الاقطان .

مادة ٢٩ - يجب على المشترى:

أولا: أن يتسلم الأقطان بمجرد وضعها تحت تصرفه وفقا للبند أو لا من المادة السابقة .

ثقيا: أن يتحمل جميع المصاريف التي تستعق على الأقطان كما يتحمل جميع المخاطر التي قد تتعرض لها من الوقت الذي يجب عليه أن يتسلمها فيه بشرط أن تكون الأقطان قد تعينت بذاتها بما يطابق المقد .

## الياب الثالث شروط الحد المصرى أحكام عامة

مادة ٣٠ - يباع القطن حسب النموذج الخاص بالرتبة وطول التيلة وصفاتها. مادة ٣١ - في حالة عدم تنفيذ العقد أو تعذر تنفيذه لأى سبب كان لا يعتبر العقد لاغيا ، وتجرى تسويته بطريق الإستيراد وفقا للقواعد المعمول بها عند التعاقد.

مادة ٣٦ - اذا أثبت البائم استحالة تنفيذه للمقد انعفر شراء أو بيع القطن الأسباب تغرج عن إرافته كموائق غير منظورة في المواصلات أو إضرابات أو إيصاد أبواب الإعمال أو المعظاهرات أو الكرنتينة أو أي ظرف قهرى أخر، أو إذا تعذر على المشترى استلام القطن انفس هذه الظروف غير المنظورة ولم يصل الطرفان الى اتفاق بينهما ، كان على المحكمين مراعاة الظروف المنوه عنها عند إصدار قرارهم

مادة ٣٣ - عند قيام حالة حرب أو ظروف تؤدى الى وقف العلاقات التجارية بين

جمهورية مصر العربية وبلد المشترى ، يتفق المتعاقدان خـلال أربعـة أبيام من التـاريخ الذي تحدد اجنة الإدارة على طريقة تنفيذ العقد .

وإذا لم يتم الاتفاق خلال المدة المنكورة فلكل من الطرفين أن يطلب الني رئيس لجنة الإدارة تصفية المحد بطريقة الاستيراد . وعلى اللجنة أن تصدر قرارها متضمنا بيان السعر الذي يجب أن تتم المقاصمة على أساسه وأن تأخذ في الاعتبار أسعار التصدير السائدة أو صعر البضاعة المحاضرة في شهر أو شهور التسايم أو الشحن الواردة في العقد وتواريخ الاستحقاق التي تعاقد عليها الطرفان وحالة النولون وكافة الاعتبارات الأخرى التي تراها الازمة ، ويعتبر قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا وملزما للطرفين .

مادة ٣٤ - كل فرق بين السعر المعلن المشار اليه في المادة السابقة والسعر المعين بعقد البيع يضاف لحساب المشترى أو الباتع بحسب الأحوال وتتم التسوية طبقا لتعليمات الاتحساد التي تتقيد في هذا الشان باللقواتين والقرارات والتعليمات الأخرى التي تصدرها السلطة المختصة في جمهورية مصر العربية .

مادة ٣٥ – كل خطأ يقع في ابرسال الأمر أو المتعليمات أو البيانات بأى وسيلة مـن وسائل الاتصالات يكون على عاتق المرسل الذي يظل مصئولا عن كل ما يترتب عليه .

مادة ٣١ – التسويات الخاصة بالأقطان المبيعة ° C . 1 . F تطبق على الأقطان المبيعة وب " F . O . B " . خالصـة الثمن والنولـون وعلى الأقطان المبيعة فوب " F . O . B "

مادة ٣٧ - يعتبر تاريخ بوليصة الشحن الموقع عليها من ربان الباخرة بعد شحن القطن فعلا أو الموافقة عليها عند تصدير القطن الى الميناء وتسليمه لشركات الملاحة هو التاريخ الذي يعول عليه باعتباره تاريخ الشحن المعين في العقد .

مادة ٣٨ - إذا أثبت المشترى خلال أربعة أسابيع من استلامه للفاتورة أن بيانات البوليصية غير صحوحة أو مخالفة الشروط العقد يحال الأمر الى لجنة التحكيم ويكون من المختصاص المحكمين أن يقرروا ما إذا كان المشترى قبول لوط القطن بشرط العقد أو مقابل خصم يحدونه أو تقرير ما إذا كان المشترى الحق في أن يختار بين تصفية العقد على أساس الشروط الواردة في المادة ٦٦ من اللائحة أو قبول اللوط مقابل خصم يحدده المحكمون.

تصنير واستيرك ومنيرك والمستران والمستران والمستران والمستران والمستران والمستران والمستران والمستران

مادة ٣٩ - فى العقود التى تتضمن النص على شحن القطن اذا رفضت الباخرة كل أو بعض لوط القطن فلا يعتبر ذلك مخالفة لشروط العقد متى كانت بوليصة الشحن موقعا عليها من ربان الباخرة لو موقعا عليها عند تصديره للميناء وتسليمه لشركة الملاحة

و لا يسرى هذا الحكم على عقود ضمان الارسال أو التسليم في التواريخ المنفق عليها في العقد .

مادة ٤٠ - المطالبات التى تتشأ بسبب الخلاف فى نوعية القطن أو وزنـه أو عدد بالاته أو غير ذلك لا تستحق الا فى نفس تاريخ استحقاق الفاتورة ولو قدمت بها قبل هذا التاريخ.

مادة ٤١ - كل خصيم يقرره المحكمون عن عجيز في القطن عنيد التقريغ يتحمله الباتع

مادة ٤٣ - الأقطان التي تصل الى وجهتها مشحونة على عدة بواخر يجرى التحكيم عليها بالنسبة لشحنة كل باخرة على حدة الا اذا نص على خلاف ذلك في العقد. التحكيم عليها بالنسبة لشحنة كل باخرة على حدة الا اذا نص على خلاف ذلك في العقد.

مادة ٣٣ - إذا تبين أن القطن يقل عن الرتبة المنفق عليها في الحد بما لا يتجاوز ربع " رتبة أو كانت أقل من النموذج بنسبة لا تجاوز ١٠٥٪ جاز الطرفين الاتفاق وديا على خفض الرتبة بشرط أن يخطر الباتع مندوب الحكومة لدى اتحاد مصدرى الأقطان الذي يتعين عليه أن يعرض موضوع هذا الاتفاق على لجنة من ثلاثة خبراء المتحقق من رتبة القطن المعد للتسليم واقرار الخفض . فاذا لم تقر اللجنة هذا الخفض أو عدلت في نسبته كان للطرفين الخيارين ما انتهت إليه اللجنة أو الالتجاء للتحكيم .

فاذا رأى أحد الطرفين الالتجاء الى التحكيم وجب عليه تقديم الطلب الخاص بذلك خلال يومى عمل من ابلاغ قرار الخيراء أو خلال أسيوع فى حالة عدم وجود مندوب للمشترى بجمهورية مصر العربية والاسقط الحق فى الالتجاء الى التحكيم بتغويت هذه المواعيد .

ويؤدى البائع مبلغ مقداره سنة وثلاثون جنيها لكل قسم مكون من خمسين بالله أو أجزائه مقابل أتعاب الخبرة في التحكيم الودى .

### الوزن والرطوية

مادة 45 - ينص في عقد البيع على تطبيق شروط الرطوبة الخاصة بالهينة العامة للتحكيم واختبارات القطن بالاسكندرية ولكل من المشترى والبائع أن يطلب عن كل شحنة فاتورة على أساس اضافة ٥ , ٨ ٪ على الوزن الجاف ، وفي هذه الحالة يلتزم البائع بتقديم شهادة بالوزن من الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن بالاسكندرية ولا يعتد بغير ذلك من المستندات عن حالة الرطوبة أو اللوزن ، ولا تقبل أي مطالبة عن زيادة الرطوبة الداخلية الا اذا كان اختبار الرطوبة قد أجرى بمعرفة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن وبالشروط المنصوص عليها في لوائحه وتكون مصروفات اختبار الرطوبة على الطرف الذي طلب اجراءه مهما كانت نتيجة الاختبار .

ملاة 60 اذا نص على أن يحسب الوزن بالكيلو جرام فكوزن البالات مع تقريب كسور الوزن الى أقرب نصف كيلو جرام وفى حساب الوزن يعتبر كل 70 ، 60 كيلو جرام مساويا ل 100 لبرة ويجب أن يكون متوسط الوزن البالة 200 لبرة بسماح مقداره 7 ٪ زيادة أو نقسا على أساس وزن المكبس بالاسكندرية قبل تحديد نسبة الرطوية المحتملة بمعرفة الهيئة العامة التحكيم واختبارات القطن ، ولا تتطبق الأحكام المتقدمة على قطن السكينة والمحارتو والقطن المخلوط وما يماثلها أو القطن الذى مر من دواليب الفتح المزدوج والتي لا يجوز أن تباع على أساس الوزن الموحد للبالات المكبوسة في جمهورية مصر العربية وانما يكون بيعها على أساس الوزن فقط .

مادة 3 ؟ - تثبت كل زيادة في الرطوبة الخارجية وغيرها فيما عدا التلف الناشئ في بلد التصدير ، وتجرى تصوية الفروق المترتبة عنها بمعرفة مندوبي البائع والمشترى على أن تخصم هذه الفروق من الوزن القائم عند التغريغ على أنه بالنسبة للتلف الناشئ في بلد التصدير يجب أن يثبت على حده فإذا كان التلف مغطى بتأمين سريت المطالبات المتعلقة به طبقا لشروط بوليصة التأمين .

ملاة ٤٧ - القطن الصلار عنه شهادة رسمية من هيئة التحكيم واختبارات القطن يكون محل تسوية سواء بالنسبة الوزن أو لدرجة الرطوبة .

مادة 4.4 - إذا لم يتفق الطرفان على الخصم الذي يمنح عن الأضرار الخارجية أجرى تحديد هذا الخصم بمعرفة خبير يعينه مندبون عن الطرفين بميناء التعريغ.

مدة 43 - يجب أن تقدم الطلبات بالتلف الناشئ في بلد التصدير خلال مدة اقصاها 20 يوما من تاريخ التغريخ ، وتسوى المطالبات المتعلقة بمجز الوزن على أساس سعر الفاتورة النهائي .

ملدة ٥٠ - إذا تجاوز الفرق بين الوزن الصافى وقت التقريغ وبين الوزن المتعاقد عليه نسبة ٢ ٪ المسموح بسها جاز للمشترى أن يطلب تسويسة فرق الوزن الزائد عن هذه النسبة على أساس قيمة القطن في آخر يوم التقريغ.

مادة ٥١ - يجب أن تتم تسوية الوزن على أساس الكمية الإجمالية لبالات كل فاتورة على حدة .

مادة ٥٣ - البالات الناقصة عند التفريغ أو المنقودة نتيجة لحادث والبالات التي أصيبت بتلف جسيم والتي تترك "لحساب من تؤول إليه " يخصم وزنها على أساس متوسط الوزن القائم للفاتورة والنوع المبين بها ومع ذلك لا تجرى أي تسوية للوزن إذا زاد عدد البلات التي لم تصل إلى مكان الوصول أو تركت لحساب المؤمن على شمن عدد البالات الوزدة المالات الوزدة

مادة ٥٣ – تجرى التسوية بالنسبة البالات التي لا تحمل علامات ويرفضها مندوب البائم على أساس متوسط الوزن القائم الفائورة والنوع المبين بها.

مادة 66 - يمنح البائع خصم وزن عن البالات التي تنهب خلال النقل إلى ميناء الشحن .

### تلفير الشحنات

مادة ٥٥ - لا يجوز بغير موافقة كتابية من البائع تأخير أى شحنة بناه على طلب المشترى إلى ما بعد نهاية الموسم القطنى وفي حالة قبول البائع ذلك يتحمل المشترى الفوتد ومصاريف التخزيدن والتأمين حتى ولو كان تأخير الشحن راجعا الى عدم الحصول على ترخيص الاستيراد في الوقت المناسب أو لغير ذلك من

الأسياب .

ويكون المشترى مسئولا كذلك عن كافة النتائج الأخرى التي قيد تشرتب على مثل هذا التأخير .

ملاة ٥١ - يحد الاتحاد بصورة دورية المصاريف المستحقة عن تأخير الشحنات

#### على الوجه الاتي :

- ( ۱ ) تحدد لجنة الإدارة سعر القائدة وعليها أن تأخد في حسابه اسعر الفواند
   السارية في الينوك التجارية المحلية عن السلفيات في الحسابات الجارية.
- ( ب ) تحسب مصاريف التخزين على أساس المعمول به في شـركات الكبس عن البالات المكبوسة بخاريا .
- (ج) تحدد رسوم التأمين ضد الحريق على أساس تعريفة الهيئة المصرية المرقابة على التأمين .
- ( د ) يلتزم جميع أعضاء الاتحاد بغنات المصاريف المشار اليها ولا يجوز للبائع
   منح أى خصم عليها في أى صورة كانت .

مادة ٥٧ - يتحمل المشترى فضلا عما نقدم مصاريف التأمين ضد أخطار الحرب على القطن الموضوع على الأرض فإذا أمكن التأمين عليه في جمهورية مصر العربية ضد هذه الأخطار وجب على البائع أن يؤمن عليه لحساب المشترى وعلى نفقته .

#### الغش

مادة ٥٨ - البالات التي يشتبه في أنها مغشوشة تظل على حالتها الأصلية مدة ثلاثين يوما تحت تصرف مندوب البائع المفوض باتخاذ إجراءات فحصه ، والأقطان التي يثبت غشها بعد إجراء التحكيم ابتدائها واستنتافياً يجوز أن يترنب للمشترى حق التمتع بخصع عنها .

ملاة ٥٩ - في جميع الأحوال يلزم تعزيز المطالبة بالخصم بإقرار يوقع عليه مندوبا البانع والمشترى ، ويتم سحب عينات من اجزاء مختلفة من البالات تختم بمعرفة الطرفين .

مادة ٢٠ - كلام طلبات الخصم عن البالات المغشوشة خلال السنة أشهر التالية لتسليمها إلى المغزن وعلى المشترى أن يقدم كافة البطاقات والعلامات والأرقام التي تسهل تعيين هذه البالات.

#### سجب العينات

مادة ٣١١ - يكون المشترى الحق في سحب عينات بميناء التغريخ بعد اجراء الورن بمصاريف على حصابـــه فإذا كان سحب العينات لغرض التحكيم وجب حضور

مندوب البائع أو يتم سحبها بمعرفة أحد مكانب التغنيش والمراجعة الدولية المعترف بها ويتم ختم العينات في هذه الحالة بمعرفة مندوبي الطرفين أو بمعرفة مكتب التغنيش والمراجعة .

### التأمين

مادة ٢٧ - فيسما يتعلق بالعقود " سيف " تسليم الباخرة وتسليم الرصيف " مسددة النولون أو مصاريف الغاية ... وخالصمة لغاية ... " يتعهد البائم بإرسال القطن على نفقته إلى ميناء الوصول وأن يؤمن عليه ضد الأخطار البحرية المعتادة والتلف الناشئ في بلد التصدير لغاية المخزن أو المغزل ببلد الوصول وبمصاريف على نفقته ، ويكون التأمين على أساس معر العقد مضافا إليه ١٠ ٪ ما لم يتفق على خلاف ذلك .

وفى حالة اضطرار الباخرة لأى سبب من الأسباب إلى تغيير انجاهها أو تغريغ القطن بميناه أخر فإن المصاريف الإضافية التى قد نتجم عن ذلك تكون على عاتق المشترى .

مادة ٣٦ - التأمين ضد الأخطار البحرية الناجمة عن الحروب والإضطرابات والمظاهرات والإضطرابات المدنية يكون على عائق المشترى ما لم ينص على غير ذلك في العقد ويقوم البائع في هذه الحالة بإجراء تأمين لحساب المشترى بالشروط وبالرسوم المعمول بها عند الشحن.

ولا نص عقد البيع على أن الثمن يشمل رسوم التأمين ضد الأخطار المنوه عنها على أساس السعر المعمول به عند البيع فإن المشترى يتحمل الفرق بين هذه الرسوم السارية وقت الشحن كما يتحمل كل تغيير يطرأ على الشروط.

ومع ذلك يجوز اللبائع أن يتحمل رسوم التأمين المشار إليها بأكملها مهما كان السعر عند الشحن متى التزم بذلك صراحة في الك.

وفي جميع الأحوال يجب أن يغطى التأمين ضد أغطار الحرب والاضطرابات والمظاهرات والاضطرابات المدنية نض القيمة التي يغطيها التأمين البحري .

ملدة ١٤ - كل زيادة في قيمة رسوم التأمين على السعر المتعاقد عليه يضاف إليه ١٠ ٪ بسبب ارتفاع أسعار القطن لو زيادة في فلك التأمين نقع على عائق المشترى .

#### تحديد سعر الاستيراد

مادة 10 - في حالة عدم تنفيذ أحد الطرفين للمقد يكون للطرف الأخر الدق في الم بلب تصفيته بطريقة الاستيراد "EXTOURNE" ما لم بنص على غير ذلك صراحة في المعقد ، ولا يقبل من المشترى التمسك بحق الاستيراد بالنسبة للأقطان التي تأخر ميداد شعنها متي كانت هذه الأقطان قد شحنت بالفعل قبل وصبول الإخطار بطلب التصفية الجي البائع على أساس عدم التنفيذ الجزئي للعقد فلا يحق لطالب الاستيراد التمسك به إلا بالنسبة للجزء الذي لم ينقذ من العقد وفي جميع الأحوالي يكون تحديد سعر الاستيراد بطريق التحكيم ، ويجب على المحكمين مراعاة شهر أو شهور التسليم أو الشحن الواردة بالعقد مع الاستراد التصديرية شهر أو شهور التسليم أو الشحن الواردة بالعقد مع الاستراد البها بالمادة ٣٢ من هذه اللائحة .

مادة ٣٦ - إذا توقف أحد الطرفين عن الدفع أو أشهر إفلامه أو عقد صلحا واقيا مع دائنه وجب على الطرف الأخر اتخاذ إجراءات تصفية العقد وإرسال طلب بذلك إلى رئيس الاتحاد الذي يتعين عليه في هذه الحالة التصرف وفقا لحكم المادة ٣٣ من هذه اللاتحة.

### الباب الرابع الخلافات

مادة 17 - يخضب للتحكيم كل خلاف يتعلق بنوعية القطن "الصنف والرتبة والتيلة "وكل خلاف يتعلق بشروط العقد أو عدم تتفيذه وغير ذلك من المصائل القانونية.

مادة ۱۸ - كل طلب تحكيم يجب أن يقدم إلى رئيس الاتحاد بخطاب موصى عليه داخل مظروف يحمل عبارة "طلب تحكيم" أو يرسل بطريق الفاكس .

وكل قرار يصدر من لجان التحكيم الابتدائية أو الاستثنافية يجب أن يبلغ الطرفين بخطاب موصى عليه .

مادة ٦٩ - إذا كان للطرفين ممثل دائم بمصدر أو كـان قد عين مؤقتا بها مثبت بصفته لدى الاتحاد فإن إعلانه بكافة الإخطارات التي تصدر عن الاتحاد أو عن الخصم تقع صحيحة ، ويكون الطرف الذي عين مندوبا له مسئولا عن تصرفات هذا الأخير مادة ٧٠ - فيما يتعلق بالمواعيد الواردة في هذه اللائحة يكون خاتم البريد حجة في إثبات التاريخ الرمدمي للإخطار كما يكون لإخطارات الفاكس نفس القيمة التي للإخطارات المرسلة عن طريق البريد .

مادة ٧١ - يجرى التحكيم الخاص بنوعية القطن "الصنف والرتبة والتيلة "
 بمكتب الاتحاد ببورصة مينا البصل بالاسكندرية .

مادة ٧٧ - على طالب التحكيم أن يقدم طلبه الى رئيس الاتحاد من صورتين ترسل صورة منها الى الخصم ، وإذا كان الرئيس طرفا فى النزاع حل محله أحد الوكيلين أو من ينوب عنهما ، ويجب أن يتضمن الطلب بيانا بأسماء وعناوين أطراف النزاع وموضوع الخلاف مفسلا على وجه دقيق .

وعلى الرئيس مع إعلان صورة الطلب الى الخصم أو وكيله أن يكلفه بتقديم جميع الإيضاحات اللازمة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه .

مادة ٧٣ - يسجل القرار الصادر في التحكيم في مسجل بمعرفة الاتصاد ، ويجب أن يوضع بالسجل البيانات الأتية :

- ١ اسم وعنوان كل من طرفي النزاع.
  - ٢ اسماء الخبراء ،
- ٣ القرار الصادر في النزاع وحيثياته إن وجنت .
- مصاريف ونفقات التحكيم أو الاستثناف وحصة كل من الطرفين منها .

وتجرى جميع لجراءات التحكيم وما يتصل بها تحت رقابة موظف من مكتب مندوب الحكومة لدى الاتحاد ، وعلى الاتحاد إيلاغ القرار الصادر في التحكيم أو الاستثاف إلى الطرفين خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٧٤ - تؤول ٥٠ ٪ من الحصيلة التي تُمشحق على عمليات الخبرة أول درجة والاستئناف والتحكيم الودى السي صندوق الاتحاد ، ويقسم الباقي على الخبراء الذين اشتركوا في العملية بالتساوى فيما بينهم .

## الخلافات الخاصة بنوعية القطن الصنف والرتية والتيلة "

مادة ٧٥ -- يجوز تقديم طلبات التحكيم الخاصة بالنوعية بعد شحن القطن أو قبله.

. ۱۱۳ مند و استور و اس

فإذا كان القطن لم يشحن بعد تسحب عونات التحكيم بمعرفة هينة التحكيم واختبارات القطن في حضور مندوب الاتحاد وأحد الخبراء المعتمدين بالاتحاد بقائمة أمناه المخازن من غير نوى المصلحة وذلك بفتح ٥ ٪ على الأقل من البالات المكبوسة بخاريا وترسل العينات لمكتب اتحاد مصدرى الأقطان بمينا البسل حيث تحفظ على نمة التحكيم والاستثناف وإذا كان القطن قد تم شحنه وجب تقديم طلبات التحكيم خلال ٣٠ يوما من تاريخ تغريخ القطن على أن تصل العينات المخصصة التحكيم خلال ٥٠ يوما من أخر يوم للتغريخ . كل ذلك ما لم يتفق البائع والمشترى على خلافه أو مدت المهلة طبقا لنص المادة ٧٧ من هذه اللائحة .

ملاة ٧٦ - يجرى التحكيم على القطن على أساس فروق أسعار التصدير السائدة أو الأسعار الذي تحددها لجنة بورصة مينا البصل مع مراعاة ما يلى :

أولا - بالنسبة للألطان التي يجرى عليها التحكيم قبل الشحن تراعى أسعار آخر تحديد أسيوعى لبورسة البضاعة الحاضرة للألطان قبل تاريخ الخبرة ، وتراعى نفس هذه الأسعار في حالة الاستثناف حتى لو أجرى الاستثناف بعد الشحن.

الله على الله الله الله الله يجرى عليها التحكيم - بعد الشحن يراعى ما يلى:

- ( أ ) أخـر تحديد أسبوعي للأسعار قبـل تاريــخ الشحـن فيمـا يختص بالعقود \* فو ب \*.
- (ب) أخسر تحديد أسبوعى للأسمار قبل آخر يوم للتقريغ فيسما يختص بالعقود "سيف" وعقود " الثمن والنولون" .
  - ( ج ) أخر تحديث أسبوعي للأسعار قبل أخر يوم التسليم فيما يختص بعقود " تسليم الباخرة " أو " تسليم الرصيف " .

وفي جميع الأحوال الثلاثة يجب أن تؤخذ في الاعتبار فروق الرئب المنفق عليها في المقد .

مادة ٧٧ - يجوز للجنة الإدارة أن تمد المدة المنصوص عليها لتقديم طلب التحكيم أو لدعوة لجنة التحكيم ، كما يجوز لها أن تمد المدة المحددة بالمادة ٧٥ من هذه اللائحة وذلك بناء على طلب كتابى من أحد الطرفين يقم قبل نهاية المدة المحددة بتلك المادة بثلاثة أيام على الأقل ويشرط أن يؤسس الطلب على أسباب تقبلها لجنة الإدارة ،

ومع ذلك إذا تقدم لحد الطرفين بطلب إجراء التحكيم بعد فوات الموعد المقرر ووافق الطرف الأخر على ذلك جاز للجنة الإدارة أن توافق على هذا الطلب متى قدرت أن أسبابه معقولة كما يجوز لهذه اللجنة أن توافق على طلب الاستثناف إذا رأت وجها لذلك إذا قدم بعد المواعيد المقررة .

معادة ٧٨ - يجرى التمكيم على القطن على أساس نموذج معين يقدمـــه أحـــد الطرفين أو كالاهما على أن يكون موقعا ومختوما منها ولا يقل وزنه عن نصـف كيلو جرام وتجرى مقارنته بعينات القطن موضوع النزاع.

ملاة ٧٩ - يجب أن تختم النماذج وتوضع داخل الفافتين بحيث لا يمكن تمييزها من بعضهما ويكتب على اللفافة الخارجية البيانات المعتادة كعنوان الراسل والمرسل الليه والتفاصيل الأخرى، وتنزع اللفافة الخارجية عند عرض العينة على لجنة التحكيم.

ويضع مندوب الاتحاد الرقم المسلسل على اللفافة الداخلية التى يجب أن تحمل علامة حرف " T " بالخط الكبير .

مادة ٨٠ - يوفد الاتحاد مندوبا عنه إلى مكان القطن المطلوب سحب عينات منه إلى الأسكندرية ويقوم المندوب بمراجعة أرقام نيشان البال السابق تمريكها عند الكبس بمعرفة الاتحاد والتأشير على البالات التي يتم اختيارها بالقرعة اسحب العينات منها على أن يتم إعادة تمريكها باللون الأحمر بعد إعادة كبسها ، وعلى الاتحاد إعداد سجل خاص لاثبات هذه الأرقام مسلسلة بنوعيه .

مادة ٨١ - تسحب العينات من داخل البالات بحضور لجنة مشكلة من مندوبين عن المشترى والبائع والاتحاد وهيئة التحكيم واختبارات القطن وخبير من أمناء المخازن يختاره رئيس لجنة الإدارة بالاقتراع من غير نوى المصلحة من قائمة الخبراء أمناء المخازن المعتمدة لدى الاتحاد ، وتحدد لجنة الإدارة أتعاب الخبير أمين المخزن الني يتحملها البائع ويجب ألا يقل الوزن الإجمالي للعينات عن ثلاثة كيلو جراسات لكل

كما يجب أن تسحب العينات من بالات تمثل ٥ ٪ على الأقل من مجموع عدد البالات محل النزاع وبحد أدنى كالأتى :

<sup>-</sup> بالة والجدة لكل عشر بالإت فأقل.

١١٣٧ مند واستيراد

- بالتان لكل عشرين بالة فأقل.
- ثلاث بالات لأكثر من عشرين بالة .

مادة ٨٧ - يجب أن تختم العينات المذكورة وتوضع في صناديق من الصاح المجلفن بعدها الاتحاد طبقا لمواصفات خاصة وتكون ذات قفلين كل منها يظف بسلك ورصاصة وبطاقة مثبت عليها بيانات القملن المسحوبة عيناته وتختم اجدى الرصاصتين بختم الاتحاد والأخرى بختم الهيئة العامة المتحكم واختبارات القطن وتكون إحدى المائنين من قبل الهيئة المذكورة والأخرى من قبل الاتحاد ، وتتكون بطاقة الاتحاد من قسمين قابلين لملائفصال على عن الأخر ويثبت على القسم القابل للانفصال غير المرتبط بالقفل بيانات القطن المسحوبة عيناته ورقم التحكيم ورقم التحكيم الخاص به وتوقيع مندوبي الاتحاد وهيئة التحكيم مندوبي البائع والمشترى وعلى القسم الثابت توقيع مندوبي الاتحاد وهيئة التحكيم

وعند تقديم صندوق العينة التحكيم يجرى الموظف المختص بمكتب مندوب الحكومة لدى اتحاد مصدرى الأقطان مع موظف الاتحاد عملية إيهام للعينة بإزالة هيئة التحكيم واختبارات القطن والقسم الأسفل من بطاقة الاتحاد ، ويضعان على الجزء العلوى منها رقما مريا يقابل رقم التحكيم ويوقعان عليه ويعد لهذه الأرقام المرية سجل خاص يحتفظ به الموظف المختص بمكتب مندوب الحكومة .

مادة ٨٣ - يتعمل الطرفان مناصفة سحب العينات ورسوم الضبرة الابتدائية والاستنتاقية في كافة حالات التحكيم قبل الشحن .

 فإذا كان التحكيم ناشئا عن منازعة بين العلرفين تحمل الطرف الخاسر المصاريف والرسوم المشار إليها.

مادة A F - لمندوب الحكومة لدى الإتحاد الحق في سحب عينات من أي قطن معد للتصدير ولجراء التحكيم على حساب الباتع .

مادة ٨٥ - ترسل العينات والنماذج الواردة من الضارج سواء التحكيم الودى أو بغرض التحكيمات الرسميــة والتي يجب أن تسحــب عن طريق مكتب مراهيــة دولــي معترف به على العنوان الآتي :

اتحاد مصدري الأقطان بالاسكندرية " ١٢ شارع محمد طلعت نعمان - الاسكندرية

تصفير واسكيراد ومرود والمستراد والمس

جمهورية مصر العربية ".

على أن تعرض العينات الواردة على ادارة الحجر الزراعى - وزارة الزراعة . المفدرة الامتدائية

مادة ٨٦ - تشكل هيئة خبراء أول درجة من ثلاثين خبيرا تختارهم سنويا لجنة الادارة من ترشيحات أعضاء الاتحاد ، وتعلق بمكاتب الاتحاد بالاسكندرية ومونا البصل قائمة بأسماء الخبراء المختارين .

مادة ٨٧ - تقوم بالتحكيم لجنة من ثلاثة خيراء يختار رئيس الاتحاد اثنين منهما بالقرعة من بين أعضاء هيئة خيراء أول درجة ويختار مندوب الحكومة لدى الاتحاد العضو الثالث من بين الخيراء المعتمدين لدى بورصة مينا البصل ويراعى فى جميع الاحوال استبعاد اسم الخبير الذى يكون له صالح فى الموضوع ، وتصدر اللجنة قرار إنها بأغلبية الاصوات .

مادة ٨٨ - يستحق عن عملية تحكيم أول درجة مبلغ مقداره ثمانية عشر جنيها لكل قسم مكون من خمسين بالة أو أجزائها ويتحمل الطرفان هذا الرسم مناصفة في حالة التحكيم قبل الشحن وفي حالة التحكيم في منازعة بين الطرفين يتحمل الطرف الذي يصدر قرار التحكيم في غير صالحه .

### الإستثناف

مادة ٨٩ - لكل من الطرفين استنف قرار التحكيم الصادر في أول درجة ، وإذا كانت الأقطان قد تم التحكيم عليها ابتدائيا قبل الشحن وجب أن يقدم طلب الاستئناف كتابة خلال الثلاثين يوما التالية لآخر يوم تم فيه تغريغ الأقطان ، فإذا لم يكن بالبلا المستورد مواني بحرية امتد الميعاد بمقدار ٣٠ يوما أخرى ، ومع ذلك إذا طلب أحد الطرفين استئناف قرار الخبرة قبل شحن القطن وجب أن يقدم طلبه خلال ٤٨ ساعة من إعلائه بالقرار المذكور وتستبعد من حساب هذا الميعاد أيام العطلة ، فإذا كانت الأقطان قد تم التحكيم عليها ابتدائيا بعد الشحن وجب أن يقدم طلب الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان قرار الخبرة وتمتبعد أيام العطلة من حساب الميعاد ، ولا يكون المبائع استثناف قرار التحكيم الإ في حالة فرض غرامة على القطن .

مادة ٩٠ - تشكل هيئة خيراء الاستثناف من ١٦ خبير أ تختار هم سنويسا لجنة

الإدارة من بين ترشيحات أعضاء الاتحاد وتعلق بمكاتب الاتحاد بالاسكندرية ومينــــاً للبصل قائمة بأسماء الخبراء المختارين .

ملاة ٩١ - تنظر الاستئناف لجنة تكون من ٥ خبراء يختار رئيس الاتحاد ٣ منهم بطريق القرعة من بين قائمة خبراء الاستئناف المعتمدين لدى الاتحاد ، ويختار مندوب المحكومة لدى الاتحاد الإثنين الباقيين من بين الخبراء الرسميين المحلفين المعتمدين لدى بورصة مينا البصل . ويراعى فى جميع الأحوال استبعاد اسم الخبير الذى يكون لمه صالح فى الموضوع .

مادة ٩٢ - يستحق عن عملية الاستثناف مبلغ مقداره أربعة وخمسون جنيها لكل قسم مكون من ٥٠ بالله أو أجزائه .

فإذا نص قرار الاستئناف على أن القطن من درجة أقل من النموذج المتفق عليه في العقد تحمل البائع الأتعاب المقررة ، أما إذا نص القرار على أن القطن من درجة معادلة للنموذج المتفق عليه فإن المشترى يتحل هذا العبلغ .

مادة ٩٣ - تشكل هيئة خبراه أمناه المخازن من ٢٠ أمينا تختارهم سنويا لجنة الإدارة من قائمة وتلمها أعضاه الاتحاد ، وتعلق بمكتب الاتحاد بالاسكندرية ومينا البصل قائمة بأمناه المخازن المختارين .

## الرفض

مادة 18 - إذا ظهر من التحكيم لبتدائيا كان أو استثنافيا أن القطن أقل من التموذج بأكثر من ربع رتبة أو كانت التيلة أقل من النموذج بنسبة تجاوز ١٠٥ ٪ كان المشترى الحق في رفضه متى كان القطن أم يتم شحفه بعد . ولا يجوز بأى حال من الاحوال رفض القطن بعد الشعن .

وفي حالة رفض أحدد اللوطات يجبب على البائيم أن يقدم بدلا منه في المدة المحددة بالعقد .

فاذا رفض اللوط الجديد أجريت تصفية هذا الجزء بطريق الاستير لا طبقا لحكم المادة ٦٥ من هذه اللائمة ما لم ينمس الحقد على خلاف ذلك . تصدير واستورك ومناد والمسترد والمسترد والمسترد والمسترد والمستورك والمسترد والمسترد

# الخلافات المتطقة بشروط العقد أو عدم تنفيذه وغير ذلك من المسائل القانونية

مادة ٩٥ – طلبات التحكيم في الخلاقات المتعلقة بالمسائل القانونية وشروط المقد وعدم التنفيذ وغير ذلك من الخلاقات الأخرى يجب أن تقدم خلال ثمانية أيام من التاريخ الذي تعتبر فيه التسوية الودية مستحيلة ، ويجوز اللجنة الإدلرة عند الاقتضاء إطالـة هذه المدة وفقا لتقديرها للظروف التي تستدعي ذلك .

مادة ٩٦ - يضع للمحكمون بأتفسهم قواعد الإجراءات للتى يتبعونها سواء فى التحكيم الابتدائى أو فى الاستناف .

مادة ٩٧ - يحدد المحكمون كاقة المصاريف التي يستازمها إجراء التحكيم بخلاف الرسوم المنصوص عليها في هذه اللائحة ، ويتحمل الطرف الذي يصدر ضده قرار المحكمين بهذه المصاريف على أنه يجوز للمحكمين وفقا لتقدير هم توزيع عبء المصاريف على طرفى النزاع .

مادة ٩٨ - يجوز لطالب التحكيم أن يتنازل في أي وقت عن طلبه بشرط قبول الطرف الأخر ذلك ، ولا يقبل طلب المدعى بالتنازل قبل صداد كافية المصاريف المستحقة .

مادة ٩٩ - كل طرف يرفض تنفيذ قرار التحكيم يحال إلى مجلس التأديب بقرار من لجنة الإدارة إذا كان من أعضاء الاتحاد فإن كان من المشترين بالخارج تتتخذ اللجنة في شأته الإجراءات التي تراها مناسبة .

### التحكيم الابتدائي

مادة ١٥٠ - تشكل لجنة المحكمين الابتدائية من ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس الاتحاد بالقرعة في كل حالة من بين أعضاء لجنة الإدارة بعد استبعاد من له صالح في الموضوع وتصدر اللجنة قراراتها بأغليبة الأصوات.

مادة ١٠١ - على طالب التحكيم أن يؤدى إلى خزانة الاتحاد تأمينا مقداره مائة جنيه على حساب المصاريف المستحقة عن التحكيم ويحدد المحكمون فى قرار هم الطرف الذى يتحمل هذه المصاريف أو النسبة التى يتحملها كل من الطرفين منها بحسب الأحوال.

#### الإستلتاف

صادة ١٠٧ - يجوز استثناف القرار السابق من لجنة التحكيم الابتدائية ويقدم الاستثناف كتابة من صورتين إلى رئيس الاتحاد خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلان القرار الابتدائي.

ملدة ٣٠٣ - تنظر في الاستثناف لجنة الإدارة منعقدة بهيئة لجنة التحكيم ويشسترط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن خمسة أعضاء .

ولا يجوز للأعضاء الذين نظروا النزاع في التحكيم الابتدائي أو الذين لهم مصلحة فيه الإشتراك في نظر الاستثناف ، فإذا تعذر استكمال الحد الأدنى المشترط لاتعقاد اللجنة من بين أعضاء لجنة الإدارة كان لرئيس الاتحاد تكملة العدد من بين أعضاء الاتحاد الذين شغلوا منصب رئيس أو وكيل الاتحاد ويكون القرار الصادر في الاستثناف نهائيا وحاسما للنزاع بين الطرفين .

مادة ١٠٤ -- على المستأنف أن يؤدى إلى خزينـة الاتحاد تأمينا مقداره " مائتان وخمسون جنيها " على حساب المصاريف المستحقة على الاستثناف وتبيـن لجنـة الاستثناف في قرارها الطرف الذي يتحمل هذه المصاريف أو النسبة التي يتحملها كل من الطرفين منها حسب الأحوال .

### الياب القامس

## مصروفات مكتب مندوب الحكومة

مادة ١٠٥ - يودى الاتحاد للحكومة مبلغ " ألف وخمسمانة جنيه " سنويا مقابل مصروفات مكتب الحكومة لدى الاتحاد . تصفير واستوراده ومستورات

# القسم الثلث في مركز تنمية الصادرات المصرية قانون رقسم ۲۲ لسنسة ۱۹۹۷ في

شأن مركز تتمية الصادرات المصرية (١)

ياسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : المادة الأولم

تنشأ هيئة عامة تنبع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تسمى مركز ننمية الصادرات المصرية ، يكون مقرها الرئيسى مدينة القاهرة وتكون لهما الشخصية الاعتبارية ، ويجوز الهيئة أن تنشئ فروعا لها داخل الجمهورية .

### المادة الثانية

يهدف المركز الى تتمية وتتثبط الصادرات المصرية من السلع والخدمات ، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يباشر الاختصاصات الثالية :

 ١ - الله نظام لتجميع وتبويب وتغزين ونشر المعلومات التجارية والتسويقية الدولية والوطنية لخدمة قطاع التصدير المصرى في الدلخل والخارج.

٧ - اعداد البحوث والدراسات السلعية والسوقية ودراسة الطاقات الاستيعابية للأسواق الخارجية ، والخطط التسويقية المناسبة لتحقق المنافسة في الأسواق العالمية للسلع والخدمات التي تحقق مصدر فيها ميزات نسبية ، وذلك بالتنسيق مع الأجهزة المعنبة .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - المند ٢٢ مكترر فيي أول يونينه ١٩٩٢ .

٣ - تعريف قطاع التصدير المصرى بالفرص التصديرية والامتيازات والتضيلات الجمركية وغير الجمركية والخدمية في الأسواق الخارجية ، وذلك بالمتسبق مع الأجهزة المعنية .

- ٤ اقامة نظام تعربيني متكامل لتوفير وتتمية الكفاءات التعربيبة الوطنية من أجل رفع مستوى الكفاءات الفنية والادارية العاملة في مجال التسويق الداخلي والخارجي .
- ما المصاهمة في تعريف المستثمرين المصريين والأجانب بمجالات الاستثمار في المشروعات الموجهة للتصدير والمساهمة في اعداد الدراسات التسويقية المبدئية لهذه المشروعات وتقديم المعاونة في مجال التمويل الاستثماري بغرض التصدير
- ٦ المساهمة في اعداد وادارة نظام متكامل لحوافز التصدير في ضموء تجارب الدول الأخرى ، بما يسمح بتففيف أعباء النشاط التصديرى .
- ٧ متابعة دراسة معوقات التصدير الداخلية والخارجية بصورة دورية واقتراح
   سبل تفاديها .
- ٨ القيام بأنشطة الدعاية والترويج في الأسواق الخارجية للانتاج التصديري
   المصرى سواء في مجال الصادرات السلعية أو الخدمية بالتسيق مع الأجهزة المعنية ،
   وله في سبيل تحقيق ذلك ما يلى :
  - أ ) تنظيم البعثات الترويجية للأسواق الخارجية .
- (ب) تنظيم المعارض المتخصصة بالتنسيق مع الهيئة العامة المعارض والأسواق الدولية ، وكذا تنظيم الأسابيم التجارية والترويجية .
- (ج) تنظيم دعوات بعثات المشترين من كبار المستوردين ومسئولى محلات السلامل الكبرى لزيادة مواقع الانتاج والتسويق المصرية .
  - (د) تنظيم الندوات والمؤتمرات التسويقية والتصديرية في الداخل والخارج.
- 9 تتمية التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية والثنائية والمحلية في مجال
   تتشيط الصادرات المصرية بالتنميق مع الأجهزة المعنية .
- ١٠ المساهمة في اعداد الدراسات اللازمة لاتشاء مجالس سلعية يمثل فيها كل من القطاعين العام والخاص الانتاجي لأهم المنتجات التصديرية المصرية سواء التقليدية أو غير التقليدية .

١١ - المساهمة فى اعداد الخطئة التصديرية العامة الدولة ، وكذا الخطط التصديرية المؤسسات والشركات والمشروعات التصديرية بناء على طلبها أو بمبادرة من العركز .

### المادة الثالثة

يشكل مجلس إدارة المركز برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ويكون رئيس الجهاز التتغيذى المركز أميدا له ، ويصدر بتشكيل المجلس قرار من رئيس مجلس الوزراء على أن يتكون من واحد وعشرين عضوا ويمثل القطاع الخاص فيه بعشرة أعضاه .

## المادة الرابعة

يتم تمثيل المركز في الجهات التي تتصل أعمالها بنشاط المركز ، ويتولى مجلس ادارة المركز تحديد تلك الجهات .

#### المادة الخامسة

يكون للمركز جهاز تتفيذى ، يصدر بتعيين رئيسه قرار مسن رئيس مجلس الوزراء، ويتولى رئيس الجهاز التنفيذى للمركز ادارته وتصريف شئونه وتمثيله أسام القضاء وفى صلاته بالفير ، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين بهذا القانون . وله أن يتخذ ما يراه الازما من قرارات لتعقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها المركز .

### الملاة السائسة

مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شنون العركز وتصريف أسوره ووضع السياسات المتعلقة باختصاصات العركز في اطار السياسة العامة الدولة ومتابعة تتفيذها وله على الأخص ما يأتي :

- ١ وضع خطط وبرامج أنشطة المركز في اطار الخطة العامة الدولة .
- ٢ الموافقة على الهيكل التنظيمى للجهاز التنفيذى للمركز بناه على التراح رئيس مجلس الادارة .
  - ٣ الرار برنامج العمل الخاص بنشاط المركز والجدول الزمني اللازم لتتفيذه -
- ٤ الفرار التوصيات الفنية اللازمة انتشيط الصادرات وتتميتها ومتابعة تتفيذها مع
   الجهات المختصة .

١١٤٠ - ١٠٠٠ كمدير واستيراد

 اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتتظيم الشئون المائية والادارية والفنية للمركز دون القديد باللوائح الحكومية .

٦ - وضع اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالمركز ومرتباتهم والمكافأت والمزايبا والبدلات الخاصة بهم وتحديد نشات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج دون التقيد بالقواعد المعمول بها فى الدولة وبما لا يجاوز المرتب وبدل التمثيل المقرر الموزير .

٧ - تحديد مقابل للخدمات التي يقدمها المركز للغير.

ويجوز المجلس الادارة شغل بعض الوظائف بالمركز بصغة موقتة بطريق التماقد مع من تتوافر فيهم مميزات أو خبرات فنية تتطلبها هذه الوظائف مقابل مكافأت وذلك طبقا لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٨ والقرارات المنفذة له وفي حدود الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض بموازنة المركز .

#### المادة السابعة

يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه أو من رئيس الجهاز التنفيذى للمركز مرة كل شهرين أو كلما رؤى ضرورة لذلك ، والمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة به من الخبراء بصفته الوظيفية أو الشخصية دون أن يكون لـه صوت معدود عند اتخاذ القرارات .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور غالبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أراء الحاضرين وعند التماوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس.

#### المادة الثامنة

تبلغ قرارات مجلس ادارة المركبز الى وزيد الاقتصداد والتجارة الخارجية لاعتمادها، وتعتبر نافذة بعد اعتمادها أو انقضاء شهر على تاريخ ابلاغه دون اعتراض عليسها ، فاذا اعترض عليسها كلها أو بعضسها أعبدت الى مجلس الادارة لاعادة النظر فيها ، فاذا علد المجلس وأقرها بأغلبية تلثى الأعضاء أصبحت نافذة .

#### الملاة التاسعة

تتكون موارد المركز مما يأتى :

١ - الاعتمادات المخصيصة للمركز في الموازنة العامة للدولة .

لا التبرعات والمنح الدولية التي يقبلها مجلس ادارة المركز والمقدمة من الهيئات
 والمنظمات الدولية والاقليمية والثنائية .

- ٣ المساهمات التي تقدم للمركز من القطاعين العام والخاص .
  - خصيلة مقابل الخدمات التي يقدمها المركز .

## الملاة العاشرة

تكون للمركز موازنة مستقلة يتم وضعها طبقا للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وذلك دون التقيد بالأحكام الخاصة بموازنات الهيئات العامة .

وتبدأ السنة المالية للمركز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

### المادة الحادية عشرة

للمركز في سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ اجراءات الحجز الادارى وفقا لأحكام قانون الحجز الادارى .

## المادة الثانية عشرة

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء مركز تتمية المسادرات المصرية المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القلنون .

#### المادة الثالثة عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليـوم التـالى لـّـاريخ نشره .

بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من ذي القعدة سنة ١٤١٢ هـ

حستى مبارك

<sup>&</sup>quot; الموافق أول يونيه سنة ١٩٩٢ م " .

# القسم الرابع فى المجلس الأعلى التصدير قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقــــم ٨٦ لسنـــــة 1٩٩٦ يتشاء المجلس الأعلى للتصدير (١)

# رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن التصدير والاستيراد ؛

وعلى قانون البنك المصدري لتتمية الصلارات الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لمنة ١٩٩٢ بإنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات ؛ وعلى القانون رقم ٢٢ لمنة ١٩٩٢ في شأن مركز تنمية الصادرات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٧٩ بتشكيل وتنظيم المجلس الأعلى للتجارة الخارجية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لمنة ١٩٩٠ بإنشاء مجلس استشارى لتنمية الصادرات المصرية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراه رقم 9٧٥ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء اللجنة العليا لنتمية الصادرات ؛

# قرر المادة الأولى

ينشأ مجلس أعلى للتصدير برئاسة الجمهورية أو من ينيبة وعضوية كل من: رئيس مجلس الوزراه ووزير التضليط.

نانب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشنون البيئة .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – المند ٩ فسي ٢٧ / ٢ / ١٩٩٦ .

تصنير واستيراد المستراد المسترد المسترد المسترد المسترد المسترد المستراد المستراد المستراد المستراد المستراد المستراد ال

وزير البترول .

وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء .

وزير التجارة التموين .

وزير المالية .

وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة .

وزير الصناعة والثروة المعنية .

وزير الاقتصاد والتعاون الدولي .

رئيس الجهاز التنفيذي الهيئة العامة للاستثمار .

محافظ البنك المركزي المصري .

رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية.

رئيس اتحاد المناعات.

رئيس اتحاد البنوك.

أربعة من المصدرين ، وثلاثة من ذوى الخبرة يصــدر باختيارهم جميعــا قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويدعى لحضور جلسات المجلس الوزراء المعنبون بالموضوعات التي يتضملها جدول الأعمال .

ويكون وزير التجارة والتموين مقررا للمجلس .

# الملاة الثانية

يجوز المجلس تشكيل لجان فرعية من أعضائه أو مسن غيرهم مسن الخبرات المتخصصة لدراسة أية موضوعات ، على أن تعرض نتيجة الدراسة على المجلس للنظر في اعتمادها .

## المادة الثالثة

يهدف المجاس إلى تشجيع وتنمية الصلارات المصرية ودعم القطاعات التصديرية بمختلف أوجه نشاطها ومساندتها وتذليل ما يعترضها من صعوبات أو يقف في سبيلها من عقبات وذلك بما يكفل توسيع قاعدة فتشار الصلارات المصرية وفتسح أسواق جديدة لسها ويحقق لسها قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، ١١٤٤......<mark>٠٠٠٠ كصطير واستيرا</mark>د

# والمجلس في سبيل ذلك :

- ١ وضم الخطط والسياسات والبرامسج التي تسهدف إلى تعظيم وتنميسة الصادرات المصرية حجما وقيمة .
- ٢ إصدار القرارات ولتخذذ الإجراءات الكفيلة بإزالة أية معوقات تؤثر على حركة الصدارات أو تعمل على تقييدها .
- ٣ إصدار القرارات اللازمة في مجال تحديد الحوافز التصديرية والمواصفات الملائمة للسلم المطلوبة بالأسواق الخارجية وغير ذلك من جوانب العملية التصديرية وعينة جهود المنتجين والمصدرين من أجل التصدير والترويج للمنتجات المصرية في الخارج.
- ٤ اتخاذ القرارات والإجراءات التي تسهم في تطوير وتنظيم الوحدات الإتناجية المتوسطة والصغيرة والصناعات الحرفية والأسر المنتجة بما يخدم عملية التصدير.
- جراء التطوير التشريعي للقوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالتصدير
   والمبير في إجراءات إصدارها
- ٣ إقرار الدراسات التسويقية للمنتجات المصرية في ضموء احتياجات الأسواق الخارجية وتزويد مصدرى السلع الوطنية بنتائج ثلك الدراسات والقيام بكل ما من شأنه الترويج للمنتجات المصرية في الخارج وفتح أسواق جديدة.
- ٧ إنشاء قاعدة بيانات بالصادرات المصرية والأسواق الأجنبية بما ييسر حصول المصدرين على البيانات والإحصاءات الدقيقة عن الأسواق الخارجية وبما يتيح المستورين على الأجانب المعلومات الكافية عن المنتجات المصرية .

### المادة الرابعة

يكون للمجلس أمانة فنية تتبع وزير التجارة والتموين ويرأسها أمين عام منفرغ وتتولى تحت إشراف المقرر الإعداد لاجتماعات المجلس وتسجيل محاضره، وإسلاغ قراراته ومتابعة تنفيذها.

ويصدر باختيار الأمين العام وتحديد مكافأته قرار من رئيس مجلس الوزراء بناه على عرض وزير التجارة والتموين وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

#### المادة الخامسة

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من رئيسة .

#### المادة السلاسة

تكون قرارات المجلس مازمة لجميع الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام ، وعلى هذه الجهات موافاة الأمانة الفنية للمجلس بما تطلبه من تقارير أو دراسات أو بيانات أو إحصاءات تتصل بنشاط المجلس .

### المادة السابعة

# تلغى القرارات الآتية :

قرار رئيس الجمهورية رقع ٣٩٩ لسنة ١٩٧٩ بتثمكيل وتتظيم المجلس الأعلى للتجارة الخارجية .

قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۰۸ لسنة ۱۹۹۰ بانشاء مجلس استشاري لتتمية الصادرات .

قرار رنيس مجلس الوزراء رقم ٩٧٥ لمنة ١٩٩٤ بإنشاء اللجنة العليا لتتمية الصادرات.

# المادة الثامنة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ رمضان سنة ١٤١٦ هـ

" الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٩٦ م " .

حسئى مبارك

# وزارة الزراعة قرار وزاري رقم ٥٠٧ أسنة ١٩٩٦

بتعديا بعض أحكام اللاحاة التنفيذية لقاتون التعاون الزراعي الصادر بالقرار الوزاري رقم ١ اسنة ١٩٨١ (١)

ناتب رئيس الوزراء

وزيد الزراعة واستصلاح الأراضى

بعد الاطلاع على قانون للتعاون الزراعى الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لمنة ١٩٨٠؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٩ لمنة ١٩٨٠ بتحديد الوزير المختص فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٢ لمنة ١٩٨٠؛

وعلى اللائمة التنفيذية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بـإصدار قانون التعــاون الزراعي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للتعاون الزراعي ؟

### قرر سن

# المادة الأولى

تضاف إلى اللائحة التنفيذية لقسانون التعاون الزراعي العسادرة بالقرار الوزاري رقم 1 لسنة ١٩٨١ المشار إليها ، مادة جديدة برقم ٥٠ مكررا "١" ونصبها الآتي :

مادة 20 مكررا 1 1 - تجنب المبالغ التي تقدمها الشركات والجهات الأخرى للجمعيات التعاونية الزراعية لتصرف كحوافز للصاملين بها في حساب يخصص لهذا الغرض ، ولا تدخل تلك المبالغ ضمن موارد هذه الجمعيات ، ويتم الصعرف منها وقعا لما يأتي :

(أ) ٨٠٪ لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالجمعية طبقا لما تحدده الجمعية.
 العمومية لكل جمعية بعد اعتماد الجهة الإدارية المختصة .

<sup>(</sup>۱) الوقيائع المصريبة – المحد ۱۱۱ فني 1/9/1/9 .

(ب) ٢٠٪ للعاملين في مجال الإشراف والرقابة على الجمعية طبقا لما تقرره الجهة الإدارية المختصة وباعتماد الوزير المختص، ولا ينقيد صرف الحوافز من المبالغ المشار إليها بالحدود القصوى المنصوص عليها في المواد ٤٢، ٤٣، ٤٤، من هذه اللائحة.

## المادة الثانية

يعتبر صحيحا ما تم صرفه من حوافز طبقا للأوضاع المبينة في هذا القرار في السنوات السابقة على العمل بهذا القرار .

#### المادة الثلاثة

يتم اعتماد التوزيع السنوى لإجمالي هذه المبالغ محدد بها الأفراد المستحقين منا شخصيا .

# المادة الرابعة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، صدر فى ١٩٩٦/٥/٨

دكتور / يوسف والى

تعاون ...........

# تعــــاون وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى قرار وزارى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٧

بتعديل بعض أحكام اللاتحة التنفيذية المانون التعاون الزراعى الصادرة بالقرار السوزاري رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٨٤ (١) نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى

بعد الاطلاع على قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ .

وعلى قرار رئيس للجمهورية رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٣ باعتبار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي هو الوزير المختص بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لأحكام قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠

وعلى قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٨٤ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية لاستصلاح الأراضي وتنميتها وتعميرها

# قرر المادة الاولى

يستبدل بنصوص المواد: ١ "ثانيا "، ٣ "بند ٢ "، ٤ ، ٩ ، ١ " بند ٥ "، ١٨ " أولا "، ٣٤ ، ٣٠ المناون التعاون "أولا "، ٣٤ ، ٣٤ المتناون التعاون التعاون التعاون التعاون التعاون المادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٨٨ لمنة ١٩٨٤ المشار الله نصوص المواد الاثية :

مادة ١ " ثُلْقِها " - المعموسات التعاونيسة لاستصلاح الأراضي المنشسأة في

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العد ٢١١ في ١٩ سبتمبر ١٩٨٧ .

الأراضى البور أو الصحراوية داخل الزمام أو خارجه بقصد استصلاحها وتعينها وتعينها وتعينها عن ٧٥٠ فدان " وتعييرها بحيث لا يقل مقدار ما تحوزه الجمعية في منطقة عملها عن ٧٥٠ فدان " سبعمائة وخمسون فدانا " وبحد أقصى خمسة آلاف فدان ويجوز بموافقة الوزير المختص تخفيض هذه المساحة الى خمسمائة فدان في حالة عدم سماح المساحة بالتوسع ويسرى حكم هذه الفقرة على الجمعيات التي تنشأ بعد العمل بهذه اللائحة .

مادة ٣ " يند ٢ " - منطقة عمل الجمعية ومقرها الذي يتعين أن يكون داخل منطقة عملها ويجوز تعديد مقر مؤقت لمدة لا تزيد على ثلاث سنواك .

مادة ٤ - يجتمع المؤسسون الذين تتوافر فيهم شروط العضوية في الجمعيات التعاونية الخاضعة لأحكام هذه اللائحة في هيئة جمعية تأسيسية بحيث لا يقل عددهم عن ٢٠ عضوا وبحضور مندوب الجهة الإدارية المختصة.

ويجوز للمصربين العاملين بالخارج أن يتم عقد اجتماع هيئة المؤسسين ويصدق على توقيعاتهم من القنصائية المصرية بالخارج وذلك بعد الحصول على الموافقة المبدئية من الجهة الادارية المختصمة

وينتخب المؤسسون من بينهم لجنة مؤقتة من رئيس وسكرتير وأمين صندوق تتولى اعداد عقد التأسيس الابتدائي والنظام الداخلي للجمعية واتصام اجراءات الشهر المقرر قانونا وتقدم اللجنة المؤقتة طلب شهر الجمعية الى الجهة الادارية المختصمة ويرفق بهذا الطلب المستدات الاتبة :

١ - محضر لجنماع هيئة المؤسسين وانتخاب اللجنة المؤاتة .

٢ - أربع نسخ من كل من عقد التأسيس والنظام الدلظى للجمعية موقعا عليه من المؤسسين .

 ٣ - ليصال لداع رأس مال الجمعية المدفوع بأحد البنوك بالمحافظات التي يقع بها نشاط الجمعية .

٤ - أربع نسخ من كشف باسماء المؤسسين وقيمة الاكتتاب لكل منهم ومقدار ما دفعه يحيث لا يقل عن قيمة سهم لكل منهم . تعلين ......

٥ - (أ) وبالنمبة للجمعية التعاونية للأراضى المستصلحة والجمعيات المنشأة فى
 الأراضى الصحراوية يتعين على الجمعية تقديم أربعة خرائط محددا عليها زمام الجمعية
 وقرار توزيع تلك المماحة على المنتفعين بها وكثف بأسماه المستفيدين بتلك المساحة .

(ب) وبالنسبة للجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضي بعد التأسيس وانتضاب اللجنة المؤقتة تتولى هذه اللجنة القيام بتقديم طلبات تخصيص الأراضي والسعى لدى الجهات المعنيسة لتحديد مساحات الأراضي اللازمة للجمعية ومتابعة اجراءات التخصيص وذلك في مدة أقصاها ستة شهور من تاريخ التأسيس ويعتبر عقد التأسيس في حالة عدم حصول اللجنة الموقتة على الأرض في المدة المقررة كأن لم يكن وترد للأعضاء قيمة الأسهم والمدفوعات والباقي من العائد بعد خصم المصروفات وتصدر اللجهة الادارية المختصة القرارات اللازمة في هذا الشأن .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بناء على افتراح الجهة الادارية سد هذه المدة سنة شهور لخرى وذلك في حالة الضرورة القصوى .

وتقوم الجهة المالكة باخطار الجهة الادارية المختصة بتحديد المساحات التي يمكن تخصيصها للجمعيات تحت التأسيس في مدة أقصاها شهرين من تاريخ طلب هذا البيان. وفي حالة حصول اللجنة المؤقتة على الأراضي تقوم باخطار الجهة الادارية المختصة بالمستدات الدالة على ذلك وعلى الجهة الادارية المختصة اتضاذ لجراءات تسجيل الجمعية وشهرها واتخاذ اجراءات انتخاب مجلس الادارة الأول للجمعية .

مادة ٩ - تضع الجهة الإدارية المختصة نموذجا لعقد التأسيس الابتدائي والنظام الداخلي لكل من أنواع الجمعيات الخاضعة لهذه اللائحة يتضمن القواعد المنظمة لممارسة هذه الجمعيات لأعمالها ومهامها في تحقيق الغرض المنوط بها قانونا كذلك قواعد توزيع الأراضي المخصحة الجمعية على أعضائها طبقا للاتي :

 (١) يضع مجلس الادارة خطة ميدنية لاستصلاح الأرض وتحد الأقساط المستحقة ومواعيدها تعتمد من الجمعية العمومية العلاية ويلتزم بها الاعضاء.

(ب) يتم ترتيب العضوية عند الانتهاء من كل مرحلة فى الاستصلاح بمراحاة الاقدمية المطلقة مع التزلم العضو بالسداد فى المواعيد المحددة ويتم التسليم بعد انتهاه كل مرحلة .

(ج) طريقة معاملة الاعضاء في سداد ثمن الأرض ومصاريف الاستصلاح وكذلك في كيفية تنازل العضو عن أرضه وطريقة استرداد العضو المدفوعات المسددة منه ، والمؤسسين والجمعية العمومية غير العادية حسب الأحوال أن تضيف التي التظام الداخلي ما تراه من قواعد ولحكام خاصة بها بما لا يتعارض أو يخرج عن أحكام القانون .

#### ملاة ١٠ " بند ٥ " :

(١) " بالنسبة للجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة : "

أن يكون حائزا لأرض مستصلحة داخل منطقة عصل الجمعية بالتملك أو الايجار سواه كان التمليك نتيجة التوزيع أو الشراء أو وضع اليد المعتد به وفقا لأحكام القواتين الخاصة بالتصرف في أصلاك الدولة الخاصة والأراضي الصحراوية داخل وخارج الزمام أو في أراضي البحيرات المجففة .

(ب) " بالنسبة لجمعيات استصلاح الأراضى : "

أن يكون من المشتغلين باستصلاح الأراضي أو المهتمين بها أو حائزا لأرض تستصلح داخل منطقة عمل الجمعية اما بالتملك أو الإيجار أو وضع البد المعتد به وفقا لأحكام القوانين السابقة .

مع مراعاة الحد الأقصى للملكوة للفرد والأسرة في القوانين المعمول بها ، يجب ألا يزيد مجموع ما يحوزه العضو عن ثلاثين فداتا بجمعيات استمسلاح الأراضسي أيا كان موقعها .

(ج) \* بالنسبة للأراضي المسحراوية والبور: "

أن يكون من مستوطني المناطق الصحراوية بالسلط الشمالي الغربي أو الوادي الجديد أو الواحسات البحرية أو سينساء أو البحر الأحمر ممن يمتهنون مهنة الزراعة أو تعاون ......

الرعى ويعتمدون في معيشتهم بصفة أساسية على الأمطار ومياه الآبار وتضمهم الجمعيات التعاونية لتعمير الصحارى .

ملاة ١٨ - تتكون الموارد المالية للجمعية مما يأتي :

أولا - رأس المال المسهم:

(۱) ويتكون من عد غير محدود من الأسهم ويحدد النظام الداخلى الجمعية قيمة السهم بحيث لا يقل عن جنيه ولحد فى جمعيات الأراضى المستصلحة وعشرة جنيهات فى جمعيات استصلاح الأراضى وراحية فى المحمية المحلية متعددة الأغراض بقيمة سهم واحد على الأقل عن كل فدان أو كسر الفدان ويكون فى حيازته ملكا أو إيجار أو وضع اليد المحتد به طبقا لما يقرره النظام الداخلى يدفع عند الاكتتاب بالكامل ويقوم العضو بعد ذلك باستكمال قيمة الأسهم فى رأس المال للجمعية عند حيازته للأراضى بالتعليك أو الإيجار بواقع سهم عن كل فدان أو كسر الفدان .

ولا نقل قيمة السهم في الجمعيات المشتركة عن عشرين جنيها وفي الجمعيات العركزية والعامة لا نقل عن أربعين جنبها .

- ( ۲ ) تكون أسهم الجمعية اسمية وغير قابلة التجزئة ولا يجوز الحجز عليها إلا
   بسبب ديون الجمعية .
- ( ٣ ) يجوز تقسيط قيمة الأسهم المكتتب بها على ألا يقل أول قسط مدفوع عن قيمة سهم واحد وتسدد باقى قيمة الأسهم في جميع الحالات على أقساط لا تتمدى شلاث سنوات .
- (٤) تكتتب الجمعيات التعاونية المحلية متحدة الأغراض بما يعادل قيمة " ٢٠ ٪" من رأس مالها في الأسهم التي تصدرها الجمعية المشتركة إن وجدت وفي حالة عدم وجودها تكون مساهمة الجمعية المحلية بما يعادل قيمة ١٠٠ ٪" من رأسمالها في الأسهم التي تصدرها الجمعية المركزية بالمحافظة .
- ( ٥ ) تكتتب الجمعيات المشتركة بما يعادل قيمــة نصف رأس مال كل منــها في

الأسهم التي تصدرها الجمعية المركزية لاستصلاح الأراضي بالمحافظة .

- ( ١ ) تكتنب الجمعيسات المركزيسة لاستصلاح الأراضى وتتميسها وتعمير هما بالمحافظة بما يعادل قيمة ثلث رأس مال كل منها في الجمعية العامة لاستصلاح الاراضى وتتمينها وتعميرها .
- (٧) تكتتب الجمعية العامة والجمعيات النوعية على مستوى أكثر من محافظة أو على مستوى الجمهورية بما يعادل قيمة " ٣٠ ٪ " من رأس مالهما في الاتصاد التعاوني الزراعي المركزي .

مادة ٣٤ - تتألف الجمعية العمومية من جميع الأعضاء سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية ويكون لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التي يملكها ويمثل الشخص الاعتباري الممثل القانوني له أو من يغوضه في الحصور بتغويض معتمد ولا ينوب العضو إلا عن عضو طبيعي واحد بما في ذلك الإنابة عن القصر وناهسي الأهلية وينوب عن هؤلاء أولياؤهم أو أوصباؤهم وعن المحكورين القامة عليهم .

مادة ٣٧ " بند ج ": تتكون الجمعية العمومية للجمعية العامة من جميع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية المركزية ".

مادة 20 - يكون الحد الأقسى لمجموع ما يتقاضاه عضو مجلس إدارة من كافة وحوافز وبدلات وأى مزايا نقنية أو عينية عن السنة المالية الواحدة من كافة وحداث البنيان التعاونى هو أربعة آلاف جنيه بما فى ذلك ما يستحقه العضو من حوافز الإنتاج عن توزيع الفائض الذي يصرف لأعضاء مجلس الإدارة بقرار من الجمعية العمومية طبقا لنص المادة ٢١ من قاتون التصاون الزراعى وذلك بخلاف مصاريف الانتقال وبدلات السفر المقررة وحوافز المشروعات الإنتاجية المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من قانون الزراعى وذلك بحدال الجمعية المادة ٢٣ من قانون الزراعى وذلك وفقا لما يحدد النظام الداخلى الجمعية

مادة 29 - تقدم الدولة المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية عن طريق الجهسة الإدارية المختصة ويجوز ندب العاملين بالحكومة والقطاع العنام للعمل كل أو تعلين .....۱۱۵۰

بعض الوقت بوحدات البنيان التعاوني .

و لا يجوز للعاملين بالجهة الإدارية المختصة أن يجمعوا في وقت واحد بين عملهم الأصلي والعمل لدى الجمعيات بأجر أو بغير أجر .

ويكون الحد الأقصى لما يتقاضاه العاملون المنتدبون من الحكومة والقطاع العام العمل بالجمعيات التعاونية من مكافآت وبدلات وحوافز " ١٥٠ ٪ " من الأجر الأساسسي الشهرى لهؤلاء العاملين إذا كان الندب طول الوقت " ٧٥ ٪ " من الأجر الشهرى إذا كان الندب بعض الوقت وذلك بخلاف ما تتص عليه المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٢ لمن القانون رقم ٢٢٢ لمن القانون رقم ٢٢٢ لمن القانون رقم ٢٢٢

مادة ٥٣ – تعتبر مراقبات التنمية والتعاون بالمحفظات فروعا للجهة الادارية المختصة ونتولى الآتى:

- (١) مع مراعاة حكم المادة ٤٧ فقرة ١٠ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ يكون لفروع الجهة الادارية المختصة المرور الدورى على الجمعيات التعاونية للتفتيش الفنى والمالى والإدارى عليها وتوجيهها وتدعيم أجهزتها بالخبرات اللازمة لها .
- ( ٢ ) الإشراف على عمليات التسويق التعاوني والتصنيع الزراعي لمختلف المحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية ومشروعات الأمن الغذائي وتقديم التقارير الدورية اللازمة.
- (٣) تلتزم فروع للجهة الإدارية " المراقبات " بضرورة متابعة أعمال جمعيات استصلاح الأراضي والأراضي المستصلحة الواقعة في دائرة اختصاصها ومتابعة تحصيل مستحقات الدولة قبل هذه الجمعيات على أن يوافي المركز الرئيسي بالجهة الإدارية بتقارير دورية عن أعمال المتابعة والتحصيل والتفتيش على هذه الجمعيات .
- ( ٤ ) القرارات المالية والإدارية التي تتمدى لغتصاصات المراقبات يقتضى عرضها على المركز الرئيسي المجهة الإدارية للاعتماد وتحدد الجهة الإدارية الاغتصاصات المالية المراقبات .

١٩٥٥ ..... يتعاون

## المادة الثانية

على الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضي القائمة والمخصيص لها أرض أو التي يخصيص لها أرض أو التي يخصيص لها أرض في خلال عامين من تاريخ تسجيلها وإشهارها تعنيل أوضاعها ونظمها طبقا لأحكام هذه اللائحة وتحل الجمعيات التي لا يخصيص لها أرض بمجرد لقضاء عامين على تسجيلها وإشهارها .

#### الملاة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره . صدر في ١ / ٨ / ١٩٨٧ عالِين ......

# وزارة الزراعسة واستصسلاح الأراضي قرار وزاري رقم ١٦٦٨ لسنة ١٩٩٠(١)

ناتب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطملاع على القانون رقم ١٣٢ لمنة ١٩٨٠ باصدار قانون التعاون الزراعى وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٨١ المشار البيه ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التعاون الزراعي المشار إليه آنفا ؛

### قرر

مادة ١ - يستبدل بالمسادتين ٤٣ ، ٤٤ مـن اللائصـة التنفيذيـة لقـانون التعـاون الزراعي المشار المهجما المادتين الاتوتين :

مادة ٣٦ : يجوز ندب العاملين بالحكومة والقطاع العام للعمل كل أو بعض الوقت بوحدات البنيان التعاوني ، ولا يجوز العاملين بالجهة الادارية المختصسة أن يجمعوا في وقت واحد بين عملهم الاصلى والعمل لدى الجمعيات بأجر أو بغير أجر .

مادة 23: فيما عدا بدل الغذاء وبدل السفر ومصروفات الانتقال يكون الحد الأقصى لما يتقاضاه العاملون المنتكبون من الحكومة والقطاع العام للعمل بالجهات التعاونية الزراعية من مكافأت وبدلات وحوافز ١٥٠ ٪ من الأجر الأساسى الشهرى لا لهؤلاء العاملين اذا كان الندب طلوال الوقت و ٧٠ ٪ من الاجر الاساسى الشهرى إذا

<sup>(</sup>١) الوكائع المصارية – العد ٢٩٧ في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ .

٨١٠٨ ..... ١١٥٨

كان الندب بعض الوقت إذا سمحت موارد الجمعية بذلك ، وذلك بضلاف الحوافر التي نتص عليها المادة ٢١ من القانون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٨٠

مادة ٢ - يلغى القرار الوزارى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه . مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره . صدر في ١٣ / ١٢ / ١٩٩٠

# التعيلات التشريعية لموضوعات

# الجزء الثانى عشر

# وتتناول موضوعات :

,	111		- نظرستم عسستي
١,	141"		- تصير وتخطيط عمراتي
١	***	***************************************	- تلب ث السلبة

# تطيم عالى قانون رقم ١٠٠ استة ١٩٩٧ يتحيل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٣<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصبه ، وقد أصدرناه : .

# المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ النص الآتي :

تتكون كل جامعة من عند من الكليات ، ويجوز أن تنشأ بها معاهد تابعة للجامعة ، ويكون تحديد وانشاء الكليات والمعاهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الوزراء .

## المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم النالي لناريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٣ هـ

" الموافق ٢٢ يوليه سنة ١٩٩٢ م " .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العد ٣١ تابع في ٣٠ / ٧ / ١٩٩٣ .

١١٩٢ ..... تطيم عللي

# قتون رقم ۱۰۱ لمنة ۱۹۹۲ بشأن اتثناء الجامعات الخاصة<sup>(۱)</sup>

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصبه ، وقد أصدرناه :

# المادة الأولى

يجوز انشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأسمالها مملوكة لمصريين ، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح ، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة الموسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء .

### الملاة الثانية

تهدف الجامعة الى الاسهام فى رفع مستوى التطيم والبحث العلمى ، وتوفير التخصصات المعلمية الحديثة لاعداد المتخصصين والفنين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية الغبر، ، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة.

### المادة الثالثة

يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ، ويمثلها رنيسها أمام الغير ، وتتكون سن أقسام أو كليات أو معاهد عاليا متخصصة أو وحدات بحثية .

ويبين القرار الصادر بانشاء الجامعة الأحكام المنظمة لها ، ويصفة خاصة :

- (أ) تكوين الجامعة .
- (ب) تشكيل مجلس الجامعة وغيره من المجالس الجامعية واللجان المنبئة عنها
   واختصاصاتها ونظم العمل بها.

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – العدد ٣١ تابع في ٣٠ / ٢ / ١٩٩٢

 (ج) بيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة والشروط العامة للحصول عليها.

( د ) شروط قبول الطلاب الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها،
 وكذا القواعد العامة للمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين .

## المادة الرابعة

تعتبر الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة الخاصة معادلة للدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية ، وفقا للقواعد والاجراءات المقررة لمعادلة الدرجات العلمية .

#### الملاة الخامسة

تدير الجامعة أموالها بنفسها ، وتحدد مصروفاتها الدراسية ، وللجامعة الخاصصة أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراضها ، سواء من دلخل جمهورية مصد العربية أو من خارجها ، بما يتقق ومصالح البلاد ، وتعفى مبالغ التبرعات والهبات من ضرائب الدخل ، في الحدود المقررة في القانون رقم ١٥٧ لمسنة

## المادة السائسة

يكون للجامعة مجلس أمناء يشكل على النعو الذي كيينه اللائحة الدلغلية لها من بين المؤسسين وغيرهم على أن يكون من بين أعضلته رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأسائذة المتخصصين والشخصيات العامة .

ويشكل مجلس الأمناء الأول بقرار من جماعة المؤسسين .

## الملاة السابعة

يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة وزيـر التعاميم ، ويجب أن يكون رئيس الجامعة مصريا .

١١٩٤ ..... نظيم على

#### المادة الثامنة

يضع مجلس الأمنساء ، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة ، اللوائسح الداخليسة لادارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها وتتضمن القواعد الخاصة استخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط الجامعة طبقا لميز انيتها السنوية .

#### المادة التاسعة

يختص مجلس الجامعة بصفة خاصة بما يأتى:

 ١ - تحديد شروط القبول بكل قسم أو كلية أو معهد عال متخصص أو وحدة بحثية.

٧ - تعديد قواعد اختبار العمداء والوكلاء ومجالس الأقسام والكلبات والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البعشية .. ويعين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة من جمهورية مصر العربية أو من الخارج .

وتجب موافقة وزير التعليم على تعيين أو تجديد تعيين المرشـحين مـن غـير المصربين لشغل الوظائف القيادية ووظائف هيئة الكريس .

### المادة العاشرة

يعين وزير التعليم مستشار اللجامعة يكون ممثلا له لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد التشاور مع مجلس الأمناء ويكون عضوا بمجلس الجامعة .

# المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التـالي لـتـاريخ نشره .

> يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٣ هـ

> > " الموافق ٢٢ يوليه سنة ١٩٩٢ م " .

تطيع عللي .........

# قاتون رقم ۱۱۵ اسنة ۱۹۹۳

فى شأن معاملة الأطباء والصيائة وأخصائى العلاج الطبيعى والتصريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأقرى الحاصليات على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية ، المعاملة المقررة الشاغلى الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات (١) باسم الشعب

# رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتى نصه ، وقد أصدرناه : المادة الأولى

تتشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة لأحكام قانون تتظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 29 لمنة 19۷۷ وظائف استشارى مساعد وزميل ، يعين فيها الأطباء والصيادلة وأخصائيو التمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في تخصص يوهله لشغل الوظيفة ، أو من الحاصلين من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج ، على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك ، مع مراعاة أحكام القواتين واللواتح المعمول بها .

وتعادل الوظائف المشار إليها بوظائف أعضاء هيئة التدريص بالجامعات طبقا للجدول المرفق . ويجوز بقرار جمهورى ، وبعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة المختصة ، إنشاء هذه الوظائف بالوحدات ذات الطبيعة الخاصة والمتماثلة وطبقا لمقتضيات العمل في الجامعات .

### المادة الثقبة

يكون شغل الوظائف المنصوص عليها في المادة السابقة وفقا للقواعد والإجراءات

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العد ٢٣ في ١٠ / ٦ / ١٩٩٣ .

١١٦٦ ..... ١١٦٦

المعمول بها بالنسبة لشاغلي وظائف أعضاء هيشة التدريس بالجامعات ، طبقا للقانون رقم ٢٩ لمينة ١٩٧٧ المشار إليه ، ولائحته التنفيذية .

## المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليـوم التـالي لتـاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١٣ هـ

" الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٩٣ م " .

حسنى مبارك

جدول تمدادل وظائف الحاصلين على الدكتوراة بالمستشفيدات التابعة للجامعات بوظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

الوظيفة المعادلة بالمستشفيات التابعة	الوظيفة بكادر أعضاء هيئة التدريس	
للجامعات	بالجامعات	
استشارى	۱ – أستاذ	
استشارى مساعد	۲ – أستاذ مساعد	
زميل	۳ – مدرس	

تطیم عللی .....نطیم عللی

# قتون رقم ۱۹۲ أسنة ۱۹۹۶ يتحيل يعض أحكام قتون تنظيم الجامعات الصادر بالقتون رقم ۲۹ أسنة ۱۹۷۲<sup>(۱)</sup>

باسم الشعب

رنيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتى نصه ، وقد أصدرناه : المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ١٣، ١٤، ١٥، ٢٩ " فقرة أولى" ، ٣٦، ٣٦، ١٩، ١٩، الماد بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، النصوص الآتية :

مادة ١٣ - الوزير المختص بالتطيم العالى هو الرئيس الأعلى للجامعات ويشرف عليها بحكم منصبه .

وله أن يطلب الى المجالس أو اللجان القنية المختصة بحث أو دراسة موضوعات معينة وخاصة للموضوعات المتصلة بالسياسة العامة التعليم الجامعي وربطها بحاجة البلاد ومطالب نهضتها وذلك الإبداء الرأى فيها واتخاذ قرار بشأتها ، وله أن يدعو المجالس واللجان المشكلة وفقا لأحكام هذا القانون إلى الاجتماع تحت رئاسته ، ليعرض عليه ما يراه من موضوعات .

وله أن يطلب من رئيس الجامعة المختص التحقيق في الوقائع التي يحيلها إليه وذلك طبقا للقراعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وموافاته بتقرير عن نتيجة التحقيق.

مادة ١٤ - نتولى المجالس والقيادات المبينة في هذا القانون كل في دائرة اختصاصه مسئولية تسيير العمل الجامعي والطلاقه بما يحقق أهداف الجامعة في حدود

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العدد ٢١ مكرر في ٣١ / ٥ / ١٩٩٤ .

١١٦٨ ..... تطيم على

القوانين واللوانح والنظم المقررة .

وتعتبر القرارات الصادرة من كل مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا القانون في حدود اختصاصها ملزمة المجالس الأنفى منه ، ولهذه المجالس أن تقوض روسامها أو من تراه من أعضائها في بعض اختصاصاتها .

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام العمل في نلك المجالس وتسرى عليها فيما لم يرد في شأنه نص ، الأحكام العامة العبينة في العواد التالية .

مادة ١٨ - يشكل المجلس الأعلى للجامعات برئاسة الوزير المختص بالتعليم العالى ، وعضوية :

- ( أ ) رؤساء الجلمعات وفي حالة غياب رئيس الجامعة يحل محله أقدم نوابه .
- (ب) خمسة أعضاء على الأكثر من نوى الخبرة في شئون التعليم الجامعي والشئون العامة ويعينون لمدة سنتين قابلة التجديد بقرار من الوزير المختص بالتعليم العالى بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات .
  - ( ج ) أمين المجلس الأعلى للجامعات .
  - وفي حالة غياب الوزير يحل محله في رئاسة المجلس أقدم رؤساء الجامعات .

مادة ٢٩ ° فقرة أولى ° - ويكون لكل جامعة ثلاث نواب لرئيس الجامعة يعاونوه في إدارة شنونها ويقوم أقدمهم مقامه عند غيابه .

ميلاة ٣٦ - تعرض قرارات مجلس شئون التعليم والطلاب وقرارات مجلس الدر اسات العليا والبحوث وقرارات مجلس خدمة المجتمع ونتمية البينة في المسائل المنطقة بالتنطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة على مجلس الجامعة ليقرر ما يراه في شأنها .

وتكون قرارات المجالس الثلاث في المسائل التغينية نافذة بعد اعتمادها من رئيس الجامعة ، وله عند الاقتضاء عرضها على مجلس الجامعة .

مادة ٣٣ – يعين رئيس الجامعة المختص عميد الكلية أو المسعهد التابع للجامعة من بين الأساتذة العاملين بهما لمدة ثلاث سنوات قابلة التجديد . تطيم عللي ......

وفى حالة عدم وجود أساتذة فى الكلية أو المعهد ، ارئيس الجامعة أن يندب أحد الأساتذة من الكليات أو المعاهد التابعة للجامعة للقيام بعصل العميد ، وله أن يندب أحد الأساتذة المساعدين من ذات الكلية أو المعهد للقيام بعمل العميد .

ويجوز إقالة العميد من العمادة قبل نهاية منتها بقرار مسبب ، من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة المختص وذلك إذا أخل بواجباته الجامعية أو بمقتضيات مسئوليته الرئاسية بعد إجراء التحقيق اللازم .

مادة ٩١ - في جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع عدد الإعارات والمهمات العلمية ولجازات التفرغ العلمي ولجازة مرافقة الزوج ورعاية الطفل على عشر سنوات طوال مدة خدمة عضو هيئة التدريس ، ويجوز في الحالات التي تقتضيها المصلحة القومية التجاوز عن هذه المدة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناه على عرض الوزير المختص بالتعليم العالى بعد أخذ رأى رئيس الجامعة المختص .

مادة ١٧١ – مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصغة شخصية في ذلك الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاه الخدمة ويصبحون أساتذة منفر غين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية لجمالية توازى الفرق بين المرتب مضافا إليه الروانت والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش .

مادة ١٣٧ - مع مراعاة حكم المادتين ١٣٣ ، ١٣٥ من هذا القانون يجوز أن يعين المعيدون عن طريق التكليف من بين خريجي الكلية في المستئين الأخبيرتين الحاصلين على تقدير جيد جداً على الأقل في كل من القدير العام في الدرجة الجامعية الأولى ، وفي تقدير مادة التخصيص أو ما يقوم مقامها ، وتعطى الأفضلية لمن هو أعلى في التقدير العام ، وعند التساوى في التقدير العام تعطى الأفضلية لمن هو أعلى في مجموع الدرجات ، مع مراعاة ضوابط المفاضلة المقررة في المادة ١٣٦ من هذا القانون .

مادة ١٩٣ - يتولى التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس من يكلفه

.٠٠٠ ١١٧٠ تطيم على

بذلك أحد المسئولين المذكورين في المادة السابقة أو تتولاه النيابــة الإداريــة بطلب من رئيس الجامعة أو من الوزير المختص بالتعليم العالى .

### المادة الثانية

يضاف بند جديد برقم " ل " وفقرة جديدة بعد الفقرة الأولى إلى المادة ٢ ، وبند جديد برقم " ١٣ مكررا " إلى المادة ١٩ والمادة ١٩ مكررا وبند جديد برقم ٣ "المؤتصر العلمي للجامعات " والمادة ٢١ مكررا و بند جديد برقم ٥ مكررا " مجلس خدمة المجتمع وتتمية البيئة " والمادتين ٣٥ مكررا و ٣٥ مكررا " أ " وفقرة جديدة بعد الفقرة الأولى إلى كل من المادتين ٣٩ ، ٤٧ من الباب الأول ، وبند جديد برقسم " ثالثاً " إلى المادة ٧٠، وفقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من المادة ٥٥ والمواد : ٨٦ مكررا ، ٨٨ مكررا ، ١١٢ مكررا إلى الباب الثاني ، وفقرة أخيرة للمادة ١٣٦ من الباب الثالث من قانون تنظيم الجامعات ، نصوصها الأتبة :

مادة ٢ " بند جديد " :

(ل) جامعة جنوب الوادى ، ومقرها مدينة " قذا " .

" فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى " :

ويجوز إنشاء جامعات جديدة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض
 الوزير المختص بالتعليم العالى ، وموافقة المجلس الأعلى للجامعات

مادة ۱۹ " بند جدید " :

١٣ مكررا وضع النظم الخاصة بتقويم وتطوير الأداء الجامعي .

## ( ٣ ) المؤتمر الطمى للجامعات

مادة ٢١ مكررا - يدعو الوزير المختص بالتعليم للعالى المؤتمر العلمى للجامعات في نهاية كل عام جامعي ، ويشكل برئاسته وعضوية أعضاء المجلس الأعلى للجامعات والمجالس الثلاثة التي تعلونه .

ويختص هذا المؤتمر بنظر ومناقشة السياسة العامة التعليم الجامعي وما يعرضه عليه رئيسه من موضوعات ويصدر توصياته في هذا الشأن . تطيم عللي -----ناليم على -----

مادة 1 مكرراً: يشكل مجلس أعلى اشنون التطيم والطلاب ومجلس أعلى المدراسات العليا والبحوث ، ومجلس أعلى لخدمة المجتمع وتتعية البيئة ، لمعاونة المجلس الأعلى الجامعات في ممارسة اختصاصاته ، ويشكل كل مجلس من هذه المجلس برناسة الوزير المختص بالتعليم العالى أو من ينييه ، وعضوية نواب رؤساء الجامعات المختصين وأمين المجلس الأعلى الجامعات ، ويحدد المجلس الأعلى المسائل التي تدخل في اختصاص كل من هذه المجالس ، وتعرض قراراتها عليه لتقرير ما يراه في شأنها .

## ه مكررا - مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة

مادة ٣٥ مكررا: يشكل مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة برنساسة ناتب رئيس الجامعة اشتون خدمة المجتمع وتتمية البيئة وعضوية:

- (أ) وكما الكليات والمعاهد لشئون خدمة المجتمع وتتمية البيئة التابعة
   للجامعات.
- (ب) عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على عشرة من ذوى الخبرة في مجالات الإنتاج والخدمات والشئون العامة يعينون لمدة منتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس خدمة المجتمع وتتعية البيئة وموافقسة مجلس الجامعة.
  - ولا يجوز لهم الجمع بين هذه العضوية وعضوية مجلس الجامعة المعنية .
- ملاة ٣٥ مكررا " أ " يختص مجلس خدمة البيئة وتتمية المجتمع بالنظر في العمائل الأندة .
- دراسة واقتراح المياسة العامة والخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الجامعة في خدمة المجتمع وتتعية البيئة .
- ٢ دراسة مشلكل النشاط الإنتاجي ودور الخدمات ومواقع العمل في البيئة ودور
   المحث العلمي التطبيقي في حلها
- ٣ دراسة واقتراح السياسة العامسة لإتشاء وإدارة الوحدات ذات الطابع الخاص

التي تقدم خدماتها لغير الطلاب وذلك فيما عدا المستشفيات الجامعية .

- ٤ دراسة واقتراح السياسة العامة الإعداد وتتفيذ براسج تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية واللغية المحديثة وتطيمهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية في شتى المجالات .
- دراسة والفتراح السياسة العاسة لتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية
   والمحاضرات العامة التي تستهدف خدمة المجتمع وتتموة البيئة .
  - ٦ المسائل التي يحيلها مجلس الجامعة للدراسة وإيداء الرأى .
    - ٧ المسائل الأخرى التي يختص بها وفقا القانون .
      - مادة ٣٩ " فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى " .
      - كما يجوز تعيين أمين مساعد ثالث للجامعة .
      - مادة ٤٧ " فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى " .

كما يجوز تعيين وكيل ثالث لكل كلية يختص بشنون خدمة المجتمع وتتمية البيئة ، ويكون بحكم وظيفته عضوا في مجلس خدمة المجتمع وتتمية البيئة .

مادة ٧٠ يند جديد "

ثلثنا - يستحق الأستاذ الذي مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الربط المالى لنائب رئيس الجامعة ، ما لم يكن يتقاضى مرتبا فعلوا يزيد على ذلك .

مادة ٨٥ " فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية "

وتتقرر الإعارة لمدة مسنتين قابلة للتجديد مرة ولحدة بقرار من رئيس الجامعة المختص ، ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الإعارة لمدة لخرى .

ويجوز ارئيس مجلس الوزراء في الحالات التي تقتضيها مصلحة قومية تجديدها مرة أخرى فأكثر ، بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالي .

مادة ٨٦ " مكرر " : يعتبر عضو هيئة التدريس الذي يتقلد منصب عاما أو أكثر، في حكم المعار من وظيفته في الجامعة طوال مدة شخله لهذه المناصب العامة ، فإذا ترك منصبه العام عباد الى شغل وظيفته الاصلية في هيئة التدريس إذا كانت شاغرة .

وإلا شغلها بصغة شخصية ، ويوضع على أول وظيفة تخلو أو تنشأ من فئة درجته . فإذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة في الجامعة ، عباد أستاذا متفرغا في ذات الكلية أو المعهد الذي كان يعمل به قبل شغله المنصب العام . ويعامل في هذه الحالة بمقتضى حكم المادة ١٣١ من هذا القانون .

ويسرى حكم هذه المادة على أصحاب المناصب العامة وقت العمل بأحكام هذا القانون إذا كانوا أعضاء في هيئة التدرئيس قبل بداية تقلدهم للمناصب العامة .

ويقسد بالمنصب العام في حكم هذه المادة من يعامل معاملة الوزير على الأقل وفي جميع الأحوال يستحق من يعود إلى وظيفته مجموع ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات بصفة شخصية .

مادة ٨٨ " مكرر " : يجوز لرئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية واقتراح القسم المختص للأساتذة بالتفرغ للتنريس بالدراسات العليا داخل كلياتهم ، وفقا المنوابط والأعداد التي يعددها مجلس الجامعة المختص ، وذلك لمدة عام قابلة للتجديد لقاء مكافأة إضافية يضبع حدودها وضوابطها المجلس الأعلى للجامعات في حدود موازنة كل جامعة ، ويصدر بها قرار من الوزير المختص بالتعليم العالى . ويجوز لرئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية واقتراح القسم المختص الترخيص لبعض أعضاء هيئة المتدريس بالتفرغ العلمي لفترات محددة العمل في الصناعة أو في البحث العلمي أو في الإستشارات أو نقل التكنولوجيا .

كما يجوز لرئيس الجامعة بعد مواققة الجامعة واقتراح الكلية والقسم المختص أن يرخص لبعض أعضاء هيئة التدريس بالتقرغ للبحث العملى داخل كلياتهم أو جامعاتهم وذلك في إطار خطة الجامعة في البحث العلمي بما يحقق خدمة البيئة وتتمية المجتمع ويتقاضى عضو هيئة التدريس المنقرغ مكافأة مجزية وفقا القواعد التي يضعها المجلس الأعلى الجامعات وذلك من حصيلة الوحدات ذات الطابع الخاص ومن حصيلة الخدمات التي تؤديها المغير .

وتضع كل جامعة القواعد التي تكفل متابعة ما أنجز من بحوث وكيفية الاستفادة

١١٧٤ ----- تطيم عللي

يها .

مادة ١١٢ " مكررا " : يكون رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة وأمين المجاس الأعلى الجامعات خلال مدة شغلهم لهذه الوظائف أساتذة في كلياتهم ، ولهم فيها كافة حقوق الأستاذ .

واستثناء من نص المادة ١٠٩ لا تكون مساءلتهم إلا على النحو التالى :

يشكل المجلس الأعلى للجامعات بناء على عرض رئيسه لجنة ثلاثية من بين أعضائه لتحقيق الوقائع المنسوبة إلى أحد رؤساء الجامعات أو نوابهم أو أمين المجلس الأعلى للجامعات ولهذه اللجنة أن تستعين بمن تراه من أساتذة كليات الحقوق أو الخبراء الفنيين لاستيفاء ما تراه لازما ولا يجوز للمعروض أمره حضور جلسة المجلس عند نظر موضوعه ، ويعرض رئيس المجلس نترجة التحقيق على الملطة المختصة بالتعيين لاتخاذ ما تراه بشأنه .

مادة ١٣٩ " فقرة أخيرة " - وفي جميع الأحوال تجرى المفاضلة بين المتقدمين على أساس تفضيل الأعلى في التقدير بفضل على أساس تفضيل الأعلى في التقدير بفضل الأعلى في مجموع الدرجات ، وعند التساوى في هذا المجموع يفضل الأعلى تقديرا في مادة التخصيص ، وعند التساوى في هذا التقدير يفضل الاعلى في درجات صادة التخصيص ، وعند التساوى في هذه الدرجات يفضل الحاصل على درجة علمية أعلى بنفس القواعد السابقة .

#### المادة الثالثة

يستبدل بنص البندين ١٠،٩ من قواعد تطبيق المرتبات والمعاشات لأعضاء هيئات القدريس والوظائف المعلونة بالجامعات ، النصان الأتيان :

يند 9 - تستحق العلاوات المقررة الوظيفة الأعلى درجة متى بلغ المرتب الأساسي أخر مربوط الدرجة التي يشغلها .

بند ١٠ - يعامل من شـــغل وظيفــة رئيس الجامعــة من حيث المعاش معاملة الوزير، ويعامل من شغل وظيفــة نائب رئيس الجامعة وأمين المجلس الأعلى للجامعات تطيم عللي .......

من حيث المعاش معاملة نانب الوزير .

## المادة الرابعة

يستمر عمداء الكليات والمعاهد الحاليون في عمادتهم حتى انتهاء مدتها .

## المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٤١٤ هـ

" الموافق ٣١ مايو سنة ١٩٩٤ م " .

١١٧٦ ..... نظيم على

# قتون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۱ يتحيل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ۱۹۷۲<sup>(۱)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه :

## المادة الأولى

تطبق أحكام المادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جامعة جنوب الولدى المنشأة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤

### المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

> يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . .

صدر برناسة الجمهورية في ٧ رمضان سنة ١٤١٦ هـ " الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩٦ م " .

حستى ميارك

(۱) قجريدة الرسمية - العدد « في ١ / ٢ / ١٩٩٦ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقــم ٣٦٧ أسنة ١٩٩٣ بتعيل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقلون تنظرم الجامعات (١) رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على النستور ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصمادرة بقرار رنيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لمنة ١٩٧٥ ؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم بعد أخذ رأى مجلس جامعة القاهرة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ؟

وبعد موافقة مجلس الوزراء ا

بناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يضاف إلى المادة ١ أو لا "جامعة القاهرة - فرع الفيوم " من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها بندان نصبهما الأتي :

كلية الدراسات العربية والإسلامية .

٦ - كلية السياحة والفنادق.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
 صدر برناسة الجمهورية في ١٢ ربيع الأخر سنة ١٤١٤ هـ

" الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٣ م " .

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية - العد ١٠ من ٧ / ١٠ / ١٩٩٣ .

۱۹۷۸ میرین تعلیم عالی

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢١٩ أسنة ١٩٩٥ يتعديسل بسعض أحسكام اللاتحسة التنفينية القانون تنظيم الجامعات<sup>(١)</sup>

# رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٩؛ لسنة ١٩٧٢ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصدادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لمنة ١٩٧٥ والقرارات المحلة لها ؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى الجامعات ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ا

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يضاف إلى البنود أولا ، ثالثا ، سادسا ، مسابعا ، ثامنا ، تاسعا ، عاشرا ، حادى عشر من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقادن تنظيم الجامعات المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ اسفة ١٩٧٥ الكايات الموضحة فيما بعد :

#ale & 1 \* أو لا ":

جامعة القاهرة:

٢٢ - كلية الماسبات والمطومات .

<sup>(</sup>١) فيريدة قرسمية – قطد الأول في 2 / 1 / 1911 .

المادة ١ ثالثا ::

جامعة عين شمس :

١٧ - كلية الحاسبات والمعلومات .

المادة ١ " سلاسا ":

جامعة المنصورة:

١٥ - كلية الحاسبات والمعلومات .

المادة ١ "سابعا":

جامعة الزقازيق ، فرع الجامعة بينها :

١٠ - كلية التربية الرياضية للبنين .

المادة ١ "ثامنا":

جامعة حلو ان:

١٨ – كلية الحاسبات و المعلومات .

المادة ١ " تاسعا ":

جامعة قناة السويس:

كليات الإسماعيلية:

٩ - كلية التجارة .

كليات السويس:

٣ - كلية التعليم الصناعي .

المادة ١ عاشرا":

جامعة المنوفية :

١٣ - معهد بحوث الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بمدينة السادات

المادة ١ " حادي عشر ":

جامعة المنيا:

١٠ - كلية طب الأسنان .

١١ – كلية السياحة والفنادق .

ويتم إنشاء الكليات المشار البيها في هذه المادة وفقا لما يتقرر بالخطة والموازنة العامة للدولة .

### المادة الثانية

يستبدل بنصى البندين " رابعا ، ثانى عشر " من المادة الأولى من اللائعة التغييبة لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها ، كما يستبدل بنصوص المواد ١٦٢ / أولا ، ١٦٤٠ ١٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٤٨ ، مكرر ٢٠١ " من ذات اللائحة ، النصوص التالية :

مادة ١ "رابعا":

جامعة أسبوط:

١ - كلية العلوم .

٢ - كلية الهندسة .

٣ - كلية الزراعة .

٤ - كلبة الطب " ويتبعها المعهد العالى للتمريض " .

٥ - كلبة الصبدلة .

٦ - كلية الطب البيطرى .

٧ - كلية التجارة .

٨ – كلبة الحقوق .

٩ - كلية التربية .

١٠ - كلية التربية الرياضية .

١١ - كلية التربية بالوادي الجديد .

١٢ - كلية الخدمة الاجتماعية .

1٣ - معهد در اسات و بحوث تكثولوجيا صناعة السكر ،

١٤ - كلية الأداب ،

مادة ١ ثان عشرا:

جامعة جنوب الوادى ، ومقرها قنا :

- ا كلية الأداب .
- ٢ كلية العلوم .
- ٣ كلية التربية .
- قرع سوهاج :
- ١ كلية الأداب.
- ٢ كلية العلوم .
- ٣ كلية التربية .
- ٤ كلية التجارة.
  - -7--
- ٥ كلية الطب.
- ٦ كلية الزراعة .
  - قرع أسوان :
  - ١ كلية الأداب .
  - ٣ كلية العلوم .
  - ٣ كلية التربية .
- أ كلية الهندسة والتكنولوجيا .
  - ٥ كلية الخدمة الاجتماعية .
- ويتم انشاء الكليات المشار البيها في هذه المادة ، وفقا لما يتقرر بالخطة والموازنة العامة للدولة .

مادة ١٦٢ أولا":

أولا - الدرجات العلمية:

١ - درجة بكالوريوس ملب وجراحة الفع والأسنان .

٢ - درجة ماجستير في طــب وجراحة اللهم والأسنان في أحد فروع التخصيص

١١٨٢ ..... تطيع على

الإكلينيكية المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة ماجستير في العلوم الأساسية في طب الفم والأسنان في أحد فروع
 التخصيص المبينة في اللائحة الداخلية .

- ٤ درجة ماجستير في علوم طب الأسنان في أحد فروع التخصيص الإكلينيكية
   والأكاديمية المبينة في اللائحة الداخلية .
- درجة دكتور في طب وجراحة الفع والأسنان في أحد فروع التخصيص
   الإكلينيكية المبيئة في اللائحة الدلخلية .
- ٦ درجة دكتوراه الغلسفة في العلوم الأساسية في طب الغم والأسنان في أحد.
   فروع التخصيص المبينة في اللائحة الدلخلية .
- ٧ درجة دكتوراه الظمفة في علوم طب الأسنان الأكاديمية المبينة في اللاتحة الدلفلية .
- ٨ درجة دكتوراه طب الأسنان في فروع طب الأسنان الإكلينيكية المبينة في
   اللائحة الداخلية .

مادة 193 : يشترط فى الطالب لنيل درجة ماجستير فى طب وجراحة القم والأسنان ، أو درجة والأسنان ، أو درجة الماجستير فى العلوم الأساسية فى طب الله والأسنان ، أو درجة الماجستير فى علوم طب الأسنان أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس فى طب وجراحة الله والأسنان من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقال وقاة لأحكام اللائحة الدلغلية .

مادة 130 : يشترط في الطالب لنيل درجة دكتور في طب وجراحة القم والأسنان ، أو والأسنان ، أو والأسنان ، أو درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأساسية في طب الفسنان ، أو درجة دكتوراه الفلسفة في علوم طب الأسنان الأكاديمية أو درجية دكتوراه طب الأسنان في فروع طب الأسنان الإكادينيكية ، أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في طب وجراحية القم والأسنان ودرجة ملجستير في مادة التخصيص أو أحد فروعيها

من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمسى أخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الدلخلية .

مادة ١٧٠ : يشترط في الطالب لنيل درجة دكتوراه الفاسفة في العلوم الصيدابية أن يكون حاصلا على درجة الماجستير في العلوم الصيدابية أو درجة دكتور في الصيدلة الإكلينيكية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد على آخر معترف به من الجامعة وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأثل وفقا لأحكام الملائحة الداخلية .

مالاة ٢٤٨ " مكررا ٢٠ " : تمتح مجالس الجامعات بناء على طلب مجلس كلية التربية الرياضية أو مجلس كلية التربية التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية : أولا - الدرجات العلمية :

١ - درجة البكالوريوس في التربية الرياضية في أحد التخصصات المبينة في
 اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الماجستير في التربية الرياضية في أحد التخصصات المبينة في
 اللائحة الداخلة .

٣ - درجة دكتوراه الفلمفة في التربية الرياضية في أحد التخصصات المبينة في
 اللائحة التنفيذية .

ثانيا - الدباومات:

دبلوم عامة في التربية الرياضية في أحد التخصصات المبينة في اللاتحة الداخلية. المادة الثالثة

تضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها مواد جديدة تحت عنوان "كليات الحاسبات والمعلومات "بأرقام ٢٤٨ " مكررا ٢١ "، ٢٤٨ " مكررا ٧٧ "، ٢٤٨ " مكررا ٧٠ "، وتحت عنوان "كلية التطيم الصناعي بالسويس " - جامعة قناة السويس برقمي ٢٤٨ " مكررا

۱۱۸۴ ..... ۱۱۸۸

٨١ " ، ٢٤٨ " مكررا ٨٢ " ، نصوصها الأثنية :

#### كليات الحاسبات والمطومات

مادة ۲۱۸ مكر دا ۲۲ :

تمنح الجامعات بناء على طلب مجلس كلية الحاسبات والمعاومات التابعة لها الدرجات العلمية والدباومات الآتية:

أولا - الدرجات العلمية :

 ١ - درجة بكالورپوس في الحاسبات و المعلومات في إحدى مجالات التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة ماجستير في الحاسبات والمعاومات .

٣ - درجة دكتور الفلسفة في الحاسبات والمطومات .

ثانيا - دبلوم الدراسات العليا في أحد فروع التخصيص المبينة في اللائحة الداخلية:

مادة ٢٤٨ " مكررا ٧٧ " : مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في الحاسبات و المعلومات أربم منوات .

مادة ٢٤٨ " مكررا ٧٨ " : يشترط في الطالب لنيل درجة ماجستير في الحاسبات والمعلومات أن يكون حاصلا على درجة بكالوريوس في الحاسبات والمعلومات من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة منتين على الأقل وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ " مكررا ٧٩ " : يشترط في الطالب انبل درجة دكتوراه القاسفة في الحاسبات والمعلومات المعلومات والمعلومات من يكون حاصلا على درجة ماجستير في الحاسبات والمعلومات من لحدى الجامعات المصرية وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأكل وفقا لأحكام اللائحة الدلخلية .

مادة ٢٤٨ " مكرر؟ ٨٠ " : يشترط في الطالب لنول أي من دبلومات الدراسة العليا أن يكون حاصما على درجمة البكالوريوس في الحاسبات والمعلومات من إحدى

الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى أخر معترف بـه من الجامعة أو على درجة بكالوريوس من كليات أخرى فـى بعض الدبلومـات . وأن يتـابع الدراسة لمدة سنة على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللاتحة الداخلية .

## كلية التطيم الصناعي بالسويس بجامعة قناة السويس

مادة ٢٤٨ " مكرر ٨١ ": يمنح مجلس جامعة قداة السويس بناء على طلب مجلس كلية التعليم المناعى بالسويس درجة بكالوريوس التربية في التعليم الفنسي الصناعي في أحد فروع التخصيص المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٤٨ ° مكررا ٨٣ ° : مدة الدراسة لنيل درجة بكالوريوس التربية في التعليم الفني الصناعي أربع سنوات .

### للمادة الرابعة

يضاف إلى نصبى المائتين ٢٧ ، ١٦٧ أو لا " من اللائحة التنفيذية التانون تنظيم الجامعات بندان جديدان ، كما تضاف مائتان جديدتان إلى ذات اللائحة برقمى ٣٢ مكر ١ ، ١٧٠ مكر ١ ، وذلك على الوجه التالى :

مادة ۲۷ :

١ - لجنة خدمة المجتمع وتتمية البيئة .

مادة ١٦٧ :

٤ - درجة دكتور في المسيدلة الإكلينيكية .

مادة ٣٢ مكررا : تتولى لجنة خدمة المجتمع وتنمية البينة بالكليـة بصفة خاصـة المسافل الأنبة :

 اعداد الخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الكلية في خدمة المجتسع وتتمية البيئة .

 ٢ - إنشاء وإدارة الوحدات ذات الطابع الخاص التي نقدم خدماتها لغير الطلاب بالمستشفيات الجامعية .

" - إعداد وتتفيذ بر امج تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب الفنية الطمية
 م/٠٠

١٩٨٦ ..... نطير عالى

الحديثة ، وتعليمهم ورفع كفاءتهم الانتاجية في شتى المجالات .

 ة - تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات التى تصنهدف خدمة
 للمجتمع ونتمية البيئة .

مادة ١٧٠ مكرر! : يشترط فى الطناب لنيل درجة دكتور فى الصيدلة الاكلينيكية أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس فى العلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمى اخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل ، وأن يقضى سنة أخرى فى التدريب الإكلينيكي وذلك وفقا الأحكام اللائحة الداخلية .

#### المادة الخامسة

يستبدل بالبند 18 "كلية التربية الرياضية وعلوم الرياضية للبنين "الوارد تحت المادة الأولى سادسا "جامعة المنصورة" بند 18 "كلية التربية الرياضية البنين "، وبعبارة ٧٧ "كليات التربية الرياضية وعلوم الرياضية "الواردة قبل المادة ٢٤٨ مكررا ٢٠ من اللاتحـة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار البها عبارة ٧٧ "كليات التربية الرياضية ".

#### المادة السادسة

> صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٤١٦ هـ " الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٩٥ م".

حستي مبارك

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩٦ يتعنيل بعض أحكام اللاحدة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات (١)

## رنيس الجمهورية

بعد الأطلاع على الدستور:

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى اللائمة التتفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لمنة ١٩٧٥ ؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؟

وبناء إلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ١ " تاسعا " جامعة قناة السويس " ج " فرع بورسعيد / ٣ ، وبنص المادة ٣١٦ من اللائحة التنفيذية القانون تنظيم الجامعات المشار البها النصان الآتيان :

مادة ١ " تاسعا "

جامعة قناة السويس.

(ج) فرع بورسعيد .

٣ - كلية التربية .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسبية - العد ٢٢ في ١٩٩٦/١/١٣ .

۱۱۸۸ ، ۱۸۸۰ ، ۱۸۸۰ ، ۱۸۸۰ ، ۱۸۸۰ نظیم عللی

مادة ٣١٦ : يصدر بشروط القبول بالمعاهد الفنية للتعريض الملحقة بكليات الطب وبشروط منح الشهادات والنظام الدراسي والتأديبي الخاص بها قرار من وزير التعليم بعد أخذ رأى مجالس الكليات الملحقة بها تلك المعاهد ومجالس جامعاتها وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

#### المادة الثانية

تضاف فقرة جديدة إلى نـص البند ١ من المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار اليها ، نصها الآتي :

مادة ٧٥ يقد ١ : ويقبل بكلية الأثار المحاصلون على شهادة الدراسة الثانويسة الصناعية "شعبة ترميم الأثار "كما يقبلون أيضا ببعض الكليات الجامعية التي تتفق مع تخصصهم ، وذلك وفقا للنظام وبالشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأي مجالس الحاصعات المعنية .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التـالى لتــاريخ نشره .

صدر برناسة الجمهورية في ١٦ المحرم سنة ١٤١٧ هـ الموافق ٣ بونيه سنة ١٩٩٦ م ".

حستي مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٣ لمنة ١٩٩٦ يتعييل بعض أحسكام اللاحسة التنفينية لقانون تنظيم الجامعات (١)

# رئيس الجمهورية

بعد الأطلاع على الدستور :

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ أسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقر ٨٠٩ لمدنة ١٩٧٥ ؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء إلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

### المادة الأولى

يضاف الى ثانى عشر من المادة ١ من اللائحة التنفيذية المثار اليها الكليتان الموضحتان فيما بعد :

ثاني عشر - جامعة جنوب الوادي ومقرها قفا .

٤ - كلية الطب البيطرى .

٥ - كلية القنون الجميلة بالأقصر .

ويتم إنشاء الكليتين المشار اليهما وفقا لما يتقرر بالخطة والموازنة العامة للدولة .

<sup>(</sup>۱) فجريدة الرسمية – العدد ٢٤ في ١٩٩٦/٢/٢٠ .

١١٩٠ ----- تطبيع على

## المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل بــــه اعتبار ا من اليوم النالي لتاريخ نشره .

صدر برناسة الجمهورية في ٢٤ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

" الموافق ١١ يونيه سنة ١٩٩٦ م " .

حسنى ميارك

# تعمير وتخطيط عمراتى وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق قرار وزاري رقم 11 كالسنة 1140 (1)

## وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه تنظيم أعمال البناء وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ بـإصدار اللائحة التتفينية لقـانون توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقرار الوزارى رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٠ لمسنة ١٩٨٢ بلصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ ؛

# قرز المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمر انسى الصادر بالقرار رقم ٢٠٠ لمنة ١٩٨٧، النص التالي :

" للوحدة للمطية إلى أن يتم إعداد التخطيط العام والتخطيط التفصيل وضع مشروعات تخطيط تفصيلية لبعض الأراضى بالمدينة أو القرية ، على أن نتضمن هذه المشروعات الاحتياجات العمر انية وشروط نقسيم الأراضى وكذلك شروط البناء الواجب توافرها وتعتمد هذه المشروعات بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلس للمحافظة ".

<sup>(</sup>١) الوقائم المصرية - العد ٢٦٩ في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧ .

۱۱۹۲ مسرر و تغطیط عمرانی

### المادة الثانية

تضاف إلى المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية القانون التخطيط العمرانى الصادر بالقرار رقم ٢٠٠ اسنة ١٩٨٢ فقرة أخيرة "نصعها كما يلي :

وفى تطبيق أحكام هذه المادة يسمح - فى الشوارع التى يكون عرضها أقل من
 عشرة أمتار - بنجاوز الارتفاع بما يكمل الدور الأخير في حدود متر ونصف فقط ".
 المادة الثلاثة

يلغى حكم المادة ٧١ من القرار الوزارى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقرار الوزارى رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر في ۱۸ / ۱۰ / ۱۹۸۷

# وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق قرار وزارى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٨ (١)

## وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن أنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

> وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛ وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ بإصدار قانون التخطيط العمراني ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ باعتبار منطقة الساحل الشمالي الغربي من مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى ما عرضه السيد المهندس / رئيس اللجنة الدائمة للساحل الشمالي علينا بناريخ ٢٣ / ٨ / ١٩٨٨ ؛

# قرر المادة الأولى

يعمل بالمعدلات والمعايير التالية بالنسبة للمشروعات السياهية التى تتشأ بمنطقة الساحل الشمالي .

أولا - استعمالات الأراضي :

- تترك مسافة على الشريط الساحلي " كحرم للشاطئ " بعمق لا يقل عن ٠٠٠. منز " مائة منز " من حد المياه كشاطئ للاستجمام ويحظر إقامة أي منشأت مبنية عليه ويصرح بإقامة مراسى للقوارب واللنشات لرسو هذه الوحدات عليه وذلك مع عدم الإخلال بما تتص عليه القوانين واللواتح .

- يحظر دخول السيارات الخاصة والعامة لهذه المنطقة .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العد ٣٦٧ في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ .

- يتم تحديد خط البناء على بعد ١٢٠ متر ١ " مائة و عشرون متر ١ " على الأقل مـن حد العياه .
- يمكن استخدام المسافة " الفرق بين خط البناء وحرم الشاطئ " وهمى ٢٠ منز ا
   كمسطحات خضراء أو معرات للمشاة .
- تترك مسافة على الحد الجنوبي للأرض والمطل على الطريق الرئيسي الساطى
   الاسكندرية مطروح " وبعمق ٥٠ مترا " خمصون مترا " كحرم الطريق ويحظر
   إقامة أي منشأت أو خدمات أو محطات بنزين عليها .
- المساحة المخصصة للمشروع لا تشمل مساحة منطقة حرم الشباطئ ولا منطقة
   حرم الطريق المشار اليهما بعاليه .

### ثانيا – الشروط البنانية :

- مجموع مسطحات الأدوار الأرضية للمبانى المقفلة والمفتوحة بالنسبة للإسكان ومبانى الخدمات المقفلة لا تزيد عن ٢٠٪ من مسطح الأرض المخصصة للمشروع.
- أقصى ارتفاع للمنشأت " عدا الفنادق " التى تقام بالمنطقة التى تبدأ على بعد ١٢٠ متر ا من حد المياه لا تزيد عن دورين وبحد أقصى سبعة أمتار حتى أعلى منسوب بلاطة آخر دور فيما عدا خزانات المياه و غرف السلالم والمصاعد .
- أقصى ارتفاع لباقى المنشأت لا نزيد عن ؛ أدوار بحد أقصى ١٣ مـنرا " ثلاثة عشر مـنرا " حتى أعلى منسوب بلاطة أخر دور فيما عدا المـأذن وخزانـات المياه وغرف وأبار المملالم والمصاعد .
  - سعة حرم الشاطئ بمعل لا يقل عن ٢٠ م من منطقة الشاطئ / قرد .
    - الكثافة السكاتية لا تزيد عن ٥٠ فرد / فدان .
      - ثالثًا عدد الأفراد شاغلي الوحدات:
- ا وحدات الإسكان " فيلات شاليهات شقق في عمارات وما في حكمها " بمعدل = خمسة فرد / وحدة وبنسبة أشغال ١٠٠ ٪ .
- ( ب ) الوحدات الفنعية " كبائن باتجار الموتيلات المخيمات وما في

حكمها " بمعدل = اثنين فرد / غرفة أو مخيم وبنسبة أشغال ٨٠ ٪ .

رابعا - معدلات الخدمات والمرافق:

- معدل الفرد من مجموع مسطحات الخدمات لا يقل عن واحد متر مربع / فرد.

- معدل الفرد من مياه التغنية لا يقل عن ٢٠٠ لتر / فرد .

- معدل الفرد في الصرف الصحي لا يقل عن ١٦٠ لتر / فرد ،

- معدل الفرد من الكهرباء لا يقل عن ٦٠ كيلو وات ساعة / فرد .

وتزاد هذه المعدلات عند التصميم بنسبة ٥٠ ٪ لمواجهة زوار المنطقة .

خامسا - توفير الخدمات المناسبة بمختلف أتواعها والتى تقرها اللجنة الدائمة للساحل الشمالي .

سادسا - شروط عامة:

- يحظر صرف مياه الصرف الصحى في البحر ،

- يتم تدبير وسيلة التجميع والتخلص من القمامة بطريقة صحية .

- يتم تركيب عداد المياه لكل وحدة .

- استخدام السخانات الشمسية لتغذية الوحدات بالمياه الساخنة .

### المادة الثاتية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره . صدر في ۲۶ / ۱۰ / ۱۹۸۸ ١١٩٦ ..... تعيير و تخطيط عبراتي

# وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق قرار وزارى رقم ٢٧٨ لمنة ١٩٨٩ (١)

## وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمر انية الجديدة ؛

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ أسنة ١٩٦٧ بشأن النظافة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصـة بالتعمير والمعدل بالقانون رقم ١١٣ لمنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمر انية الجديدة؛ وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة في ١٩ / ٦ / ١٩٨٩ ؛

مادة 1 - يحصل من شاغلي العقارات المبنية " المصانع والوحدات السكنية وغيرها " بالمجتمعات العمرانية الجديدة رسم نظافة بنسبة ١٤ ر ٠ ٪ أربعة عشر من المائة أو من قيمة العقار سنويا تصدد لجهاز المدينة وتخصيص هذه الحصيلة المنزن النظافة العامة بالمدينة .

وتحسب قيمة العقار وفقا للقيمة البيعية أو القيمة المحددة برخصة البناء .

مادة ٢ - يتولى جهاز المدينة المختص تحصيل المصروفات الأتى بيانها عند منح تراخيص البناء أو تجديدها أو تحديلها .

مصروفات نظر وفحص " مبدئية " :

٢ " حنيهان " مصر و فات نظر .

<sup>(</sup>١) أوقائع المصرية ~ العد ~ ٦٣ في ١٤ مارس ١٩٩٠ .

٥ "خمسة جنيهات " مصروفات فعص .

" خمسة جنيهات " مضروبا في عدد الوحدات السكنية " مصروفات تحديد القيمة الإجارية".

مصروفات نهائية :

٥ " خمسة قروش " مضروبا في مسطح العباني " مصروفات نسبية " .

١٥ " خمسة عشر قرشا " مضروبا في أطوال الواجهات " مصروفات واجهات ".

١٥ \* خمسة عشر قرشا \* مضروبا في طول الدراوى \* مصروفات دراوى \* .

مصروفات تجدید النتر الهیص :

٢٥ ٪ " خمسة وعشرون في المائـة " من المصروفات النهائية الموضحة أعلاه
 وبحد أنني خمسة جنيهات .

مصروفات تعديل التراخيص :

فى حالة التعديل الجوهرى فى تراخيص البناء تحصل قيمة المصروفات العبدئية المشار البهاء النهائية كاملة .

فى حالة إذا شمل التعديل مجرد إضافة البدروم فيحصل قيمة المصروفات العبدنيـــة وكذلك النهانية للجزء المضاف فقط.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

مندر فی ۱۸ / ۷ / ۱۹۸۹

۱۱۹۸ میرو تخطیط عبرانی

# وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة قرار وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ بإجراءات وشروط الترخيص بإقامة المباتى بالمباحل الشمالي, الغربي,(1)

وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصمة بالتعمير ١

وعلى القانون رقم ١٠٦ لمنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولاتحتــه التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمر انية الجديدة؛ وعلى قانون التخطيط العمراني للصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لمنة ١٩٨٠ باعتبار منطقة الساحل الشمالي من مناطق المجتمعات العمر انهة الجديدة ؛

وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق رفم ١٥ لسنة ١٩٩٣ بإعادة تشكيل اللجنة الدائمة السلحل الشمالي ؛

وعلى قرار وزير التعمير رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن المعدلات والمعابير الذي يعمل بها بالنسبة للمشروعات السياحية التي تنشأ بمنطقة الساحل الشمالي الغربي؛

وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والعرافق ورئيس مجلس إدارة هيشة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٠ بــاِجراءات وشــروط الترخيص بإقامة العباني بالساحل الشمالي الغربي ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية – العد ١٥ في ٢٦ أيريل ١٩٩٤

## قرر

مادة ١ - لا يجوز انشاء مبانى أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تطيئها أو تدعيمها أو تدعيمها أو مدمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية في منطقة المجتمع العمرانى الجديد بالساحل الشمالى الغربى إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك يصدر من جهاز مدينة برج المحرب الجديدة ، وفقا للقواعد والإجراءات وبعد أداء الرسوم المنصوص عليها في هذا القرار .

وتسرى على النراخيس الصادرة طبقا لأحكام هذا القرار الاشتراطات الفنية المرفقة به.

مادة ٢ - تحدد رسوم الترخيص المنصوص عليه في المادة ١ من هذا القرار لكل مبنى مطلوب الترخيص في إقامته على حدة ، وذلك على النحو الأتى :

أولا - رسوم ابتدائية :

١ - رسم نظر : جنيه واحد .

٢ - رسم فحص : خمسة جنيهات ،

ثا**ئيا** - رسوم نهائية :

١ - رسم مسطح للترخيص: خمسة قروش عن كل متر من المسطح الإجسالي
 للمساحات المغلقة والمفتوحة لكل مبني.

٢ - رسم واجهات : عشرة قروش عن كل منز من أطبوال الواجهات مسقط الواجهات .

٣ – رسم أسوار : عشرة قروش عن كل متر طولي -

ثَالثًا : رسوم تجديد الرخصمة :

٢٥ ٪ من الرسوم المحددة في " ثانيا " ٠

وفى جميع الأحوال يجوز تحصيل الرسوم المشار اليها في البندين " ثانيا وثالثا " بما لا يجوز الحد الأقصى المقرر قانونا .

٣ - يقدم طلب الحصول على ترخيص باليد من المالك أو من يمثله قانونا إلى

جهاز مدينة برج العرب الجديدة مستوفيا البيانات والمستندات والرسومات المعمارية والإنشانية والتنفيذية عن كامل مكونات المشروع الموضحة بالنموذج المعد لذلك ويجب أن تكون الرسومات أوأية تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس نقابى متخصص كما يجب على الطالب أن يؤدى الرسوم الابتدائية المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القرار .

مادة ٤ - يقيد الطلب والمستندات المرفقة به في سجل خاص ويسلم الطالب إيصالا بالاستلام يبين فيه رقم القيد بالسجل وتاريخه .

مادة ٥ - يتعين في الأعمال المطلوب الترخيص بها أن تكون مطابقة للرسومات والاشتر اطات المرفقة بالقرار الصادر باعتماد التخطيط والتقسيم وكذلك لمعدلات ومعايير واشتر اطات الساحل الشمالي الصادر بها قرار وزير التعمير رقم ٤٤٧ لسنة

مادة ٦ - يفحص الجهاز الرسومات التنفيذية والمستندات المقدمة وتجرى المعاينة اللازمة ويخطر الطالب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين بالطلب بما يجب استيفاؤه من بيانات أو موافقات أو مستندات أو إبخاله من تعديلات على التصميمات أو الرسومات ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ دفع الرسوم الابتدائية .

مادة ٧ - يخطر الطالب بكتاب موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول على عنوانه المبين بالطلب على النموذج المعد لذلك فور تقديم طلب الترخيص مستوفيا أو بعد استيفاء البيانات والموافقات والمواصفات طبقا للمادة السابقة لأداء الرسوم النهائيسة المقررة طبقا لأحكام هذا القرار والاستيفاء الدمغات المقررة .

ويصدر الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ سداد الرسوم النهانية .

ولا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في تنفيذ الأعمال إلا بعد أن يقدم الطالب وثبقة تأمين - طبقا لنص المادة ٨ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء والقرارات الصادرة تنفيذا له - بالنسبة للأعمال الخاصة بالهياكل الخرسانية والمعدنية التي تبلغ قيمتها مائة وخمسين ألف جنيه فأكثر ، أو التطيات أيا كانت قيمتها ، ويستثنى من ذلك التعلية التى لا تجاوز قيمتها خمسة وسبعين ألفا من الجنيهات لمرة واحدة ولطابق واحد وفى حدود الارتفاع المقرر بقرار اعتماد التخطيط والتقسيم .

مادة ٨ - إذا مضت سنتان على منح الترخيص بدون أن يشرع صاحب الشأن في تنفيذ أي من الأعمال المرخص بها المشروع وجب عليه تجديد الترخيص.

ويقدم طلب تجديد الترخيص على النموذج المعد لذلك ويرفق بطلب التجديد الترخيص السابق للتأشير عليه بما يفيد التجديد ، وذلك بعد سداد الرسوم المقررة طبقا الأحكام هذا القرار ، ويكون التجديد لمدة سنتين .

وفي تطبيق حكم هذه المادة لا يعتبر شروعا في التنفيذ لتِمام أعمال الحفر الخاصــة بالأسامــات .

مادة ٩ - يجب أن يتم تنفيذ الأعمال وققا للاشتراطات الفنية المراققة بهذا القرار طبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها ولا يجوز إدخال أي تعديل أو تغيير في الرسومات المحتمدة إلا بعد الحصول على موافقة معتمدة في ذلك من جهاز مدينة برج للعرب الجديدة .

مسادة ١٠ - بجبرى جهاز مدينة برج العرب الجديسة ، حصدرا المبانى والمشروعات التى أنشئت قبل العمل بأحكام هذا القرار ، ويلتزم أصحابها بتقديم المستندات والرسومات والتصميمات الخاصة بها ، ولا يجوز إجراء أى استكمال أو تعديل أو إضافة أو تجديد لها إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم طبقا لأحكام هذا القرار ، ولا يدخل ذلك بطلبات الترخيص السابق تقديمها في ظل العمل بقرار وزير التحمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العديدة رقم ٧٦ اسنة ١٩٩٠ وتستكمل الإجراءات الخاصة بها طبقا لأحكام هذا القرار.

مادة ٩١ - يلني قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والعرافق ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٧١ اسنة ١٩٩٠ العشار إليه .

وزارة الدولسة للمجتمعات العمرانيسة الجديدة قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديسدة رقسم 11 لمنسسة 1914(١)

## مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

بعد الاطلاع على القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لمنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير ؛ وعلى القانون رقم ٥٩ لمنة ١٩٧٩ في شأن ابشاء المجتمعات العمرانية الجديدة؛ وعلى اللائحة العقارية الصدارة بقرار رئيس مجلس ادارة هيئة المجتمعات العمرانية الجنيدة رقم ١٢ لمنة ١٩٨٧؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

#### أرر

مادة ١ ~ يعمل بأحكام اللائحة العقارية بهيئة المجتمعيات العمرانية الجديدة العرفقة، وتسرى هذه اللائحة على الأراضى والعقارات التابعة للهيئة وأجهزتها .

مادة ۲ - تلفى اللائحة العقارية الصادرة بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ۱۲ لسنة ۱۹۸۲ ، كما يلفى كل حكم يخالف اللائحة العرفقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ تشره ،

تحریرافی ۱۰ / ۱۲ / ۱۹۹۶

<sup>(</sup>١) الرقائم المصرية ~ الحد 1 في ١٠ / 1 / 1910

٠٠٠٠٠٠٠ تصير وتخطيط عمراتي

# اللاحة العقاربة الخاصة بهبنة المحتمعات العمراتية الجديدة والأجهزة التابعة لسها الباب الأول

## أحكام تمهيدية

مادة ١ - يقوم جهاز المجتمع العمر إني المختص بإعداد خر انط تفصيلية مطابقة للتخطيط المبنئي المعتمد مرحليا لمواقع الأراضي والوحدات والمحلات المعدة للتصرف فيها موضعا بها موقع كل قطعة أو وحدة أو محل وحدودها ومساحتها ، ولا يعتبر التخطيط نهائيا الا بانتهاء مراجل المشروع في حدود الشروط والمعابير والقرارات المنظمة لذلك ، مع مراعاة اقتصادية المشروعات المنفذة .

مادة ٢ - ترسل نسخة من الخرائط المنصوص عليها في المادة السابقة إلى الشئون العقارية بالهيئة مؤشرا عليها بمايتم التصرف فيه نهاية أشهر مارس ويونيو وسيتمير وديسمبر من كل عام ،

سندة ٣ - يعد في كل جهاز من أجهزة المجتمعات العمر انية الجديدة سجلات يدون بها الطلبات المقدمة من ذوى الشأن للحصول على أرض أو عقارات بمختلف نوعياتها و استخداماتها ،

" مالاة ٤ - يكون حجز وتخصيص الأراضي والعقارات بالمجتمعات العمرانية الجديدة عن طريق اللجان المشكلة والمحددة اختصاصاتها طبقا الأحكام هذه اللائحة .

مادة ٥ - تشكل لجنة فرعية بكل جهاز مجتمع عمر أني برئاسة رئيس الجهاز وعضوية رؤساء الشئون المالية والمشروعات والعقارية والقانونية والتنمية ، وتختص اللجنة بما يأتي:

١ - تحديد احتياجات المجتمع العمر اني الجديد من الاستخدامات المختلفة لـلأراض من إسكان وخدمات وصناعة بنوعياتها ومرافق أخرى بما ينفق مع المخطط العام والمخططات التفصيلية المعتمدة للمجتمع .

٢ - توزيع الصناعات حسب نوعياتها بالتنسيق مسع الشئون الفنية بالهيئة طبقا

للتخطيط المعتمد لكل مجتمع عمر اني جديد .

- ٣ دراسة واقتراح نسب التميز بالنسبة لقطع الأراضى والوحدات المكنية .
  - ٤ المتحقق من انتظام القيد بسجل قيد طلبات الحجز والتخصيص .
    - ٥ فحص ودراسة طابات الحجز التي ترد الجهاز المختص .
      - ٦ مراجعة البيانات والمستندات المرفقة بطلبات الحجز .
- ٧ النوصية بتخصيص الأراضي الملائمة بحسب نوع الإستخدام والمنساطق المحددة له في ضوء المخطط العام المجتمع .
- ٨ متابعة تتفيذ المشروعات الصناعية والسياحية والخدمية والسكنية للتأكد من
   التراسها بالشروط التخطيطية والبناتية والبراسج الزمنية المنفق عليها وانتخاذ الإجراءات
   المناسبة في هذا الشأن .
- ٩ لقراح الطول بالنسبة المشاكل التي تعترض جهاز المجتمع العمرائي عن مباشرة لختصاصاته .
- ١٠ إصدار التوصيات اللازمة للحالات المعروضة عليها تمهيدا لعرضها على
   اللجنة الرئيسية بالهيئة لاعتمادها .
- ١١ در اسة ما يحال إليها من موضوعات أخرى سواء من رئيس الجهاز أو
   اللحقة الرئيسية بالهيئة .
- ملاة ٦ تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة لجنة رئيسية بالهيئة من شاطي الوظائف القيادية بها ، وتختص هذه اللجنة بما يأتي:
- ١ -- مراجعة واعتماد توصيات اللجان الفرعيــة المشكلة بـأجهزة المجتمعـات الجديدة.
- ٢ مراجعة واعتماد توصيات الجان الخامعة بتحديد أسعار الأراضعي
   والمقارات.
- ٣ البت في مقترحات اللجان الفرعية بخصوص المشاكل التي تراها أو
   تعدّ من عملها .

 الاختصاصات الأخرى التي تناط باللجنة وفقا لأحكام هذه اللائحة وما يحال إليها من موضوعات من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو النائب الأول ارئيس الهيئة .

و لا تعتبر قرارات هذه اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس مجلس إدارة الهينــة أو من يفوضه .

# الباب الثانى البراضى الأراضى الإراضى والعقار البالمجتمعات العمرانية الجديدة الفصل الأول المجدز الدراعات الحجز

مادة ٧ - تقدم طلبات الحجز إلى جهاز المجتمع العمراني المختص على النموذج المعد لهذا الغرض ، يتم الحصول عليه من الجهاز بعد سداد تُعِمته ، ويدون بالسجل المعد نذلك تاريخ وساعة تقديم الطلب .

مادة ٨ - لطالب الدجر الدق في الاطلاع على شروط تملك الأراضي بالمدينة وكذلك على الخرائط الموضح بها قطع الأراضي المتاحة لاختيار الأرض التي يرغب في حجزها .

وفى حالة حجز أرض لمشروع صناعى يتعين أن يوضح بالطلب اسم الطالب ونوع المشروع وبيان الكيان القانونى لمه وما إذا كان فرديا أو متخذا شكل الشركة والعنوان الذى يتخذه المشروع ، وتعتبر الإخطارات والمكاتبات المرسلة إليه صحيحة ومنتجة لأثارها قانونا ، ويجب أن يرفق بالطلب ما يأتى :

- ا عقد التأسيس بالنسبة للمشروعات المتخذة شكل الشركة .
- (ب) موافقة الهيئة العامة التصنيع أو الهيئة العامة للاستثمار أو موافقة جهات الاختصاص وذلك حسب نوع النشاط المطلوب إقامته إذا تطلب النشاط لذلك .
- (ج) رسم كروكي " تخطيطي " يبين استعمال المساحة المطلوبة وخطوط الإنتـاج
   والتوسعات المتوقعة المشروعات إن وجنت .

- ( د ) البرامج الزمنى لتنفيذ المشروع .
- ( هـ ) بيان لحتياجات المشروع من المياه والكهرباء .
- (و) ما يثبت أداء التأمين المنصوص عليه في المادة ٩ من هذه اللائحة .

وبالنمعة للأغراض الأخرى يتعين أن يرفق بالطلب المستندات المؤيدة للغرض المطلوب من أجله التخصيص وفقا لما تعلنه الهيئة .

( ز ) تعهد بقبول مداد باقى مقدم الثمن عند اخطاره بالموافقة المبدئية على طلبه ومدى استعداده لمداد باقى الثمن دفعة ولحدة أو مقسطا على النحو المبين فى هذه اللائحة .

مادة ٩ - يلتزم الطالب عند تقديم طلب الحجز بأداء مبلغ ١٠٠٠ ج "ألف جنيه " 
كتأمين لجدية الطلب ، وفي حالة الموافقة العبدنية على الطلب بلتزم الطالب باستكمال 
مقدم الثمن يما يولزى ٢٠ ٪ من القيمة الإجمالية للأرض أو العقار شاملة نسبة التميز 
وذلك خلال المدة التي يحددها الجهاز المختص بما لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ 
إخطار الطالب بالموافقة المبتئية على عنوائه المبين بالطلب بعوجب خطاب موصى 
عليه مصحوبا بعلم الوصول ، وإلا أصبح مبلغ التأمين حقا خالصا للهيئة .

ويرد التأمين كاملا في حالة عدم الموافقة على الطلب ، أو إذا عدل الطالب عن طلبه قبل البت فيه .

مادة ١٥ - تتولى الإدارات العقارية المختصسة بـأجهزة المجتمعـات العمرانيــة الجديدة تلقى طلبات الجحز وعليها القيام بالأتى :

- ( ١ ) مراجعة البيانات المدونة بالطلب للتأكد من استيفائها .
  - ( ب ) مراجعة المستندات المرفقة بالطلب .
- ( ج ) قيد الطلب بالسجل الخاص ، ويدون أمامه تاريخ وساعة وروده .
- د) تسليم صناحب الطلب إيصالا موضحا به رقم الطلب وتاريخ قيده .

مادة ١١ - تعرض طلبات الحجز على اللجنة الفرعية بجهاز المجتمع العمرانى الإصدار توصياتها بشأنسها ، على أن تكون هذه الطلبات مرتبة يحسب أرقام وتواريخ

ورودها ، وفي حالة النزاحم على قطعة أرض واحدة تكون الأولوية لمس يسدد بـاقى الثمن دفعة واحدة نقدا أو بشيك مقبول الدفع ، أو من يسدد بذات الطريقة نسبة أكبر من باقى الثمن ، وفي حالة التساوى تجرى قرعة عانية بحضور المنز احمين .

# الفصل الثاتى

## إجراءات التخصيص

مادة ١٢ - يخطر رئيس جهاز المجتمع العمراني المختص الشنون العقارية بالهيئة بتوصيات اللجنة الفرعية في شأن طلبات الحجز لعرضها على اللجنة الرئيسية بالهيئة للنظر في اعتماد هذه التوصيات .

وتتولى الشنون العقارية بالهيئة إبلاغ قرارات اللجنة الرئيسية إلى جهاز المجتمع العمرانى المختص الذي يتولى بدوره إخطار ذوى الشأن بقرارات اللجنة الرئيسية بشأن التخصيص ، وذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين بالطلب .

مادة ١٣ - تتضمن إخطارات التخصيص البيانات الأتية :

- (١) تحديد مساحة ورقم قطعة الأرض أو رقم الوحدة السكنية أو المهنية أو المحل.
  - (ب) المبالغ المتبقية في ذمة المخصص له ومواعيد سدادها .
  - . (ج) الميعاد المحدد الستالم الأرض في حالة صالحيتها لاستغلال .
    - ( د ) الالتزام بالمواعيد المقررة لتنفيذ المشروع .
  - ( هـ ) الالتزام بالغرض المخصص له الأرض أو الوحدات أو المحل -
- (و) عدم جواز التصرف في الأرض قبل مرور عشر سبنوات من تاريخ استلامها إلا بموافقة كتابية من رئيس الجهاز المختص والالتزام بالشروط اللازمة للموافقة على التصرف والمنصوص عليها في هذه اللائحة .
  - ( ز ) الانتزام بجمرے الأحكام والقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة .
    - ( ح ) الجزاءات التعاقدية التي توقع في حالة مخالفة هذه الشروط .

مادة 14 - يتم تسليم الأرض لصاحب الشأن أو وكيله في الموعد المحدد له في الخطار التخصيص وذلك بموجب محضر تسليم موقع عليه من المختصين بجهاز المجتمع العمر التي وصاحب الشأن أو وكيله وفقا النموذج المعد لذلك .

وإذا لم يحضر صاحب الشأن أو وكيله في الميعاد المحدد له يعاد إخطاره مرة لغرى بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول للحضور في موعد أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ الإخطار ، فإذا لم يحضر لاستلام الأرض في هذا الموعد يعتبر ذلك استلاما حكميا للأرض في اليوم التألي لاتقضاء الثلاثين يوما ، وتصرى الأثار المترتبة على الاستلام من هذا التاريخ .

مادة 10 - يجوز لصاحب الشأن بعد موافقة رئيس المجتمع العمراني المختص بعد العرض على اللجنة الفرعية واعتماد اللجنة الرئيسية تغيير الغرض الأصلى للتخصيص بشرط أن يتفق الغرض الجديد مع المخطط العام للمنطقة ، مع الالتزام بالمواعد المقررة التنفيذ .

# الفصل الثالث قواعد إلغاء التخصيص

مادة ١٦ - تتخذ إجراءات إلغاء تخصيص الأراضني والعقارات بالمجتمعات العمرانية الجنيدة في الحالات الآتية:

- ١ بناء على طلب صاحب الشأن .
- ٢ عدم تقديم المستندات المطلوبة خلال المهلة التي يحددها الجهاز .
- عدم مداد قسطين متناليين في المواعيد المحددة بالنسبة لما ثم تخصيصه
   بالتفسيط.
- ٤ عدم الانتهاء من تنفي في المشروع بالنسب لأراضى المشروعات الصناعية خلال مدة اقصاها ثبلاث سنوات من تباريخ استلام الأرضى بشرط أن تكون المرافق الضرورية قد تم توصيلها للواقع التي تسمح بالاستفادة منها .

١٣١٠ - ٠٠٠٠ تعيير و تضليط صراتي

 صحب الجهات المعنية . موافقتها على المشروع أو إشهار إفــلاس صماحب المشروع قبل مداد كامل الثمن .

١ - التصرف في الأرض الغير دون موافقة كتابية طبقا لما هو منصوص عليه
 في المادة ١٣ من هذه اللائحة .

 تغيير الغرض المخصصة من أجله الأرض أو العقار دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس الجهاز المختص طبقا لحكم المادة ١٥ من هذه اللائحة .

مادة ١٧ - في حالة توفر حالة أو أكثر من الحالات المنصوص عليها في المادة السين السابقة يتم لخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول على عنواته السين بالطلب ، وتمنح مهلة ١٥ يوما لتصحيح موقفه ، وفي حالة عدم استجابته يعرض الأمر على اللجنة الفرعية بالجهاز ، ويتم رفع توصياتها بإلغاء التخصيص إلى اللجنة الرئيسية لاعتماده .

مادة ١٨ - يبلغ قرار إلغاه التخصيص إلى جهاز المجتمع العدرانى ، وتتولى الشنون العقارية بالجهاز إخطار صاحب الشأن بالقرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم من هذا القرار خلال ستين يوما من تاريخ إخطاره به وذلك إلى اللجنة الرئيسية بالهيئة ، ولا يجوز إعادة التخصيص إلا بعد فوات ميماذ الستين يوما أو البت في التظلم .

مادة 19 - في حالة إلغاء التخصيص يستحق على صحاحب الشأن مقابل إشخال سنوى بواقع ٥٥ ق "خمسون قرشا" المنز المربع الواحد بالنسبة للأراضسي و٧ ٪ من قيمة الوحدة بالنسبة للحقارات ، وتحسب هذه القيمة من تاريخ استلام الأرض أو العقار فطيا أو حكميا ، وتخصم من العبالغ التي سندها ويرد له الباقي .

مادة ٧٠ - يتمين على صاحب الشأن فى حالة إلغاء تخصيص أراضى المناطق الصناعية أن يقوم بإزالة المنشأت التى يكون قد أقامها على الأرض وذلك خلال ستين يوما من تاريخ إخطاره ، وإلا قام جهاز المجتمع المعراني بإزالة المنشأت على نقلة صاحب الشأن ، ولا ترد أيدة مبالغ لصاحب الشأن إلا بصد الانتهاء من إزالة جميع المنشآت التي أقامها على الأرض بمعرفته ، أو بعد أن يقوم الجهاز بازالتها خصما من هذه المبالغ .

ويجوز للهيئة بناء على اقتراح رئيس الجهاز بعد العرض على اللجنة الفرعية الإبقاء على المنشآت التي أقيمت على الأرض مع تعويض صاحب الشأن طبقا لقواعد الالتصاق بحسن نية المنصوص عليها في القانون المدنى .

# القصل الرايع

قواعد التنازل عن الأراضى المخصصة لاغراض غير سكنية أو الدخول بها أو جزء منها كحصة عينية في شركة

مادة ٢١ - فى حالة رغبة المخصص له الأرض التنازل عنها أو جزء منها للغير أو الدخول بالأرض أو جزء منها كحصة عينية فى رأسمال شركة ، عليه أن يتقدم بطلب إلى جهاز المجتمع العمراني المختص ، ويتم عرض الطلب على اللجنة القرعية بالجهاز لإصدار توصياتها ، وعلى رئيس الجهاز لخطار الشنون العقارية بالهيئة لمرضها على اللجنة الرئيسية للنظر فى اعتماد نلك التوصيات .

مادة ٢٣ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٣ من هذه اللائحة ولترم صاحب الشأن عند الموافقة على طلب تقازله عن الأرض أو جزه منها أو الموافقة على دخوله بالأرض أو جزء منها كحصة عينية في رأس مال شركة بأن يسدد لحساب جهاز المجتمع العمراني المختص المبالغ المبيئة فيما بعد وققا للحالات الأثية :

- (١) ٥٠٪ من الغرق بين سعر الأرض وقت تخصيصها وسعرها المعمول به بالجهاز وقت تقديم الطلب وذلك بالنسبة التتازل .
  - (ب) ١٠ ٪ من سعر الأرض في حالة عدم تغيير السعر .
- (ج) في حالة التنازل الأقارب الدرجة الأولى يلتزم المنتازل بسداد ١ ٪ من قيمة الأرض أو ٢ ٪ في حالة التنازل الأقارب من الدرجة الثانية .

وتطبق ذات الأحكام في حالة دخول شركاء بنسبة حصصهم .

مادة ٢٣ - لا يتم تحصيل المبالسغ المنصوص عليها في المادة السابقة في حالسة

۱۲۱۲ میدید و تخطیط عمرانی

زيادة رأسمال الشركة أو تغيير سمتها التجارية أو التصرف لشركة أشخاص بنذس الشركاء دون زيادة قيمة الأرض عند تحديد الحصة العينية بالشركة الجديدة ، و لا يخل ذلك بالقواعد القانونية المنظمة للتيميرات والإعفاءات في هذا الشأن .

مادة ٢٤ - في حالة الموافقة على التنازل عن الأرض أو جزء منها للغير يتعين على المتنازل إليه أن يقدم إلى جهاز المجتمع العمرانى المختص إقرار بقبوله جميع الالتزامات الخاصة بالمتنازل طبقا لأحكام هذه اللائحة ، وذلك دون إخلال بالقواعد القانونية المنظمة للتيسيرات والإعفاءات المقررة للمتنازل .

# الباب الثالث

# قواعد تقصيص الوحدات السكنية وأراضى الإسكان والأنشطة التجارية والمهنية

مادة ٢٥ - يكون تخصيص الوحدات السكنية أو الأراضي المعدة الإقامة وحدات سكنية عليها بالمجتمعات العمراتية الجديدة طبقا المشروط التي تقررها الهيئة وتخطر بها الأجهزة التابعة لها وتتضمنها كراسات الشروط التي تعد لهذا الغرض والتي نتيح للراغب في التخصيص الإطلاع عليها ، وتتضمن هذه الشروط بيانا المقدم الثمن وأسلوب مداد بالتي الشن والعائد الاستثماري الذي تحدده الهيئة بمراعاة ما تتحمله من عائد على القروض التي تحصل عليها لهذا الغرض من بنك الاستثمار القومي ، وكذلك بيان الالترامات التي يتحمل بها المخصص له والآثار المترتبة على مخالفته لأحكام هذه اللائصة التي تحتبر جزءا مكملا لكراسة الشروط المعددة لهذا الغرض وقرارات التخصيص.

مادة ٣٦ - لا يتم تسليم الوحدة السكنية أو الأرض المعدة الاتاسة وحدات سكنية الطالب إلا إذا كانت جاهزة للانتفاع بها وبعد قيام مساحب الشأن بتنفيذ جميع الالتراسات المقررة عليه طبقا لأحكام هذه اللائحة .

ملاة ٢٧ - لا يجـوز الشخص الطبيعي الواهـد أن يخصص لــه هو وزوجته

وأولاده القصر أكثر من وحدة سكنية بالمجتمعات العمرانية الجديدة التابعة الهيئة ، ولا يخل ذلك بأحقيته في طلب الانتفاع بوحدة شاطئية بالمجتمعات العمرانية الجديدة وما يكون مخصصا له من أرضى فضاء بوصفه عضوا في جمعية تعاونية للإسكان .

مادة ٨٨ - يكون التصرف فى الأراضى والمحال والوحدات المخصصة لغرض تجارى أو مهنى أو الإقامة محطات تموين وخدمة سيارات بطريق البيسع بالمزاد العلنى طبقا لكراسات الشروط التى تعد لهذا الغرض.

ويجوز التصرف مباشرة فيما تبقى من أراض أو وحدات لم يتم بيعها بالمزاد على أساس سعر تم إرساء المزاد به في مثيلاتها أو السعر الأساسي أيهما أكبر وذلك بعد موافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه ، وتضاف نسبة ١٠ ٪ سنويا إلى هذا الثمن إذا تم التصرف بعد انقضاء سنة من تاريخ إجراء المزاد السابق .

مادة ٢٩ - يجوز للمنتفع بالوحدة السكنية أن يطلب تغيير الغرض لاستغلالها كلها أو جزء منها في أغراض مهنية وذلك بالشروط الآتية :

- (١) ألا يتعارض نوع النشاط مع مقتضيات تخصيص المنطقة للأغراض السكنية.
  - ( ب ) أداء ثمن الوحدة كاملا مضافا اليه ٥٠ ٪ من هذا الثمن .
- (ج) إقرار صاحب الشأن بتنازله عن القرض التعاوني المستفيد به وإعادة جدولة الشمن طبقا لما هو منصوص عليه في البند السابق في حالة ما إذا كان الثمن مقسطا ، وتصدر الموافقة في هذه الحالة من رئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الرئيسية بالهيئة بناء على عرض رئيس الجهاز المختص .

ويسرى حكم هذه المادة بالنسبة للأراضى المخصصة الإقامة وحدات سكنية عليها في غير المناطق المسموح فيها بإقامة محال تجارية .

مادة ٣٠ - في حالة التنازل عن الوحدة السكنية أو الأراضـي لغير الأقـارب من الدرجة الأولى أو الثانية بلنزم صاحب الشأن بصداد المبالغ وفقا للحالات التالية :

(أ) ١٠٪ من قيمة الوحدة السكنية عند التخصيص .

(ب) ١٠٪ من الفرق بين سعر الأرض وقت التخصيص وسعرها المعمول به
بالجهاز وقت تقديم الطلب وفي حالة عدم تغيير السعر ، يتم تحصيل مبلغ الف جنيه عند التنازل .

فى حالة التسازل الأقارب الدرجة الأولى يتم تحصيل المبالغ المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من هذه اللائحة .

# الباب الرابع المصوص المصاحبات المتروكبة حول المجتمعات العمرانية الجديدة المؤخضر "

مادة ٣١ - يجوز تخصيص أرض من المساحات المتروكة حول المجتمعات العمرانية الجديدة المنصوص عليها في الصادتين ٨ ، ٢٣ من القانون ٥٩ السنة العمرانية الجديدة المنصوص عليها في المصلاح واستزراع هذه الأراضى ، وذلك بعد تقسيمها بمعرفة الجهاز المختص إلى قطع مساحة كل منها من ١٠ إلى ٢٠ فدانيا على الأكثر ، ولا يجوز تخصيص أكثر من قطعة المنتفع الواحد هو وزوجته وأولاده القصر ، وبشرط عدم تجزئة القطعة الواحدة فيما بينهم .

ويسرى ذلك في حالة تخصيص القطعة الولحدة الأكثر من منتفع بالمشاركة فيما بينهم على أن يفوضوا في طلب التخصيص من يتم التعامل مع الجهاز المختص بالنيابة عن الأخرين .

ويجوز بموافقة اللجنة الرئيسية والهيئة تخصيص أكثر من قطعة متلاصقة لمنتفع واحد أو مجموعة من المنتفعين بالشروط المشار اليها .

مادة ٣٢ - تكون الأولوية في التخصيص الغنات الآتية :

 ( ۱ ) المسرحون من القوات المسلحة وأسر الشهداء ومصنابو العمليات الحربية والكوارث العامة .

(ب) الخريجون الجدد من الكليات والمعاهد،

- (ج) العاملون بالدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام عند تركهم الخدسة أو انتهائها .
- (د) المقيمون بذات المجتمع العمراني الذين لا يعملون بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام .

مادة ٣٣ - يكون التخصيص عن طريق التأجير أو الانتفاع لمدة ثلاث سنوات فاذا تبينت الجدية في الاستصلاح والاستزراع خلالها تملك الأرض لصاحب الشأن ، مع خصم القيمة الإجارية أو مقابل الانتفاع المسدد منه من ثمن الأرض .

وإذا لم تثبت الجدية اعتبر عقد الإيجار أو الانتفاع مفسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة إلى إجراءات قانونية ، وتسترد الأرض إداريا ممن كان قد استأجر أو انتفع بها ، وفى هذه الحالة لا يستحق أية مبالغ يكون قد سددها للجهاز المختص .

مادة ٣٤ - لا يجوز المنتفع أو المستأجر أن يتنازل عن القطعة المخصصة له أو جزء منها أو إدخال شركاء فيها إلا بعد ثبوت جديته في استزراعها وبيعها له ، وفي هذه الحالة يطبق في شأن التنازل أو إدخال شركاء القواعد المنصوص عليها في الفقرة "١" من المادة ٣٠ من هذه الملائحة .

مادة ٣٥ - لا يجوز استغلال أراضى الحزام الأخضر فى إقامة أية مبانى أو مشروعات تتعارض مع طبيعة استخدامها كمساحات خضراء ، على أنه يجوز بموافقة رئيس الجهاز بعد موافقة اللجنة الفرعية واعتماد اللجنة الرئيسية المترخيص فى إقامة منشآت تخدم الأرض الزراعية فى حدود ٢ ٪ من المساحة المخصصة وذلك بعد ثبوت الجدية وتحرير عقد بيع ، ومع عدم المساس بالمساقى والمراوى والمصارف والمرافق الاخرى اللازمة للاتنفاع بباقى الحزلم الأخضر وبما لا يخل بالاشتر اطات الصحية والبيئية اللازم توافرها فى المجتمع المعراني.

مادة ٣٦ - يلتزم من خصصت له أرض بالعزام الأخضر بأعباء وتكاليف مياه الرى والكهرباء وحفر الآبار إذا كانت هى مصدر مياه الرى ، كما يتحمل صاحب الشأن تكاليف إنشاء شبكة الرى بالتتقيط أو الرش وأية تكاليف تستلزمها البنية الأساسية.

# الياب الخامس أحكام عامة

مادة ٣٧ - على رئيس جهاز المجتمع العمراني المختص إعداد تقرير ربع سنوى وعرضه على اللجنة الرئيسية بالهينة عن المشروعات الصناعية التى خصص الأصحابها أراض وموقف تلك المشروعات من ناحية مدى الترامها بالبرنامج الزمنى للتنفيذ ، وموقف الأراضى المخصصة لأغراض أخرى .

مادة ٣٨ - يتعين على رنيس جهاز المجتمع العمر انى المختص موافاة نانب رئيس الهيئة الشئون الاقتصادية والمالية والإدارية في شهر يونيو من كل عام بالأقساط المتأخر مدادها بالنسبة للأراضى والعقارات التي تم التصرف فيها والإجراءات التي تخذها الجهاز .

مادة ٣٩ - فيما عدا الوحدات السكنية والمهنية والأراضى المعدة المناطق السكنية لا يجوز تخصيص أراضي في المناطق الصناعية أو وحدات تجارية أو أراض بالحزام الأخضر للعاملين بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو لأعضاء المجالس النبابية .

مادة ٤٠ - لا يتم تحرير عقود بيع نهائية بالنسبة للأراضى أو العقارات إلا بعد مداد كامل قيمة الأرض أو العقار ، وبشرط أن يكون صاحب الشأن قد أثبت الجدية في تتفيذ مشروعه بالنسبة لأراضى المناطق الصناعية أو البنساء بالنسبة لأراضى الإسكان والزراعة بالنسبة لأراضى الحزام الأخضر .

مادة ٤١ - تحسل مصاريف إدارية عند تحرير عقود التمبرفات التي تبرمها الهيئة أو أحد أجهزتها وفقا لما يحدده مجلس إدارة الهيئة ، بما لا يجاوز مبلغ مائة وخمسين جنها عند كل عقد .

# وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٥

بشأن قواعد تسوية أوضاع الحائزين وإصدار التراخيصللأراضى الواقعة بالمجتمع العمرائي الجديد بالساحل الشمالي الغربي لغير الجمعيات والشركات والأقراد القائمين بمشروعات وقرى سياحية (١) وزير الدولة للمجتمعات العمرائية الجديدة

# ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لمنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة؛ وعلى القانون رقم ٣ لمنة ١٩٨٧ بإصدار قانون التخطيط العمراني ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ باعتبار منطقة الساحل الشمالي الغربي مجتمعا عمر قيا جديدا ؟

وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات الجديدة رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن قواعد تسوية أوضاع الجائزين بالساحل الشمالي الغربي ؛

وعلى قدرار وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ورئيس مجلس إدارة هيئــة المجتمعات العمرانيــة الجديدة رقـم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن معدلات ومعايير المشروعات السياحية التي تنشأ بالساحل الشمالي ؟

وعلى قرار السيد الدكتور المهندس وزير الدولية للمجتمعات العمرانية الجديدة رقم

<sup>(</sup>١) الرقائم الممارية – العد ١٥٨ في ١٦ / ٧ / ١٩٩٥ .

٤٢ لسنة ١٩٩٣ بشأن إجراءات وشروط المترخيص بإقاسة المبانى بالساحل الشمالى الغربى ؛

وعلى قرار السيد الدكتور المهندس وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن إنشاء جهاز حماية أملاك الهيئة بالساحل الشمالي الغربي ؛

وعلى قرار السيد الدكتور المهندس / وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٣ بشأن تولى السيد المهندس / محمود خليل العونى رئيس جهاز مدينة برج العرب الجديدة رئاسة جهاز حماية أملاك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمنطقة الساحل الشمالي الغربي بالإضافة إلى عمله؛

وعلى قرار السيد المحاسب نائب رئيس الهيئبة للسئون الاقتصادية والمالية والإدارية رقم ٥١٩ لسنة ١٩٩٣ بشأن اختصاصات جهاز مدينة برج العرب الجديدة بالساحل الشمالي الغربي ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجلسته المنعقدة في ١٩٩٤ / ٧ / ١٩٩٤ ؛

وعلى ما عرضه السيد المهندس رئيس جهاز حماية أملاك الهيئة ؟ قرر

مادة ١ - فيما عدا أراضى المشروعات والقرى السياحية يجوز لراغبى الشراء من حائزى الأراضى الواقعة بمنطقة المجتمع العمراني الجديد بالساحل الشمالي الغربي والعسادر به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ أن يتقدموا بطلبتالشراء على النموذج المرافق إلى جهاز حماية أملاك الهيئة، وذلك في البواعيد التي يطن عنها الجهاز.

ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :

۱ - اسم الطالب واقبه وجنسيته ومحل إقامته ومهنته بالإضافة إلى بياتات البطاقة " "شخصية / عائلية" وإذا كان الطلب مقدما من أحد الأشخاص الاعتباريين فيجب أن يتضمن اسم الشخص الاعتبارى وجنسيته ومركز إدارته الرئيسى ونوع النشاط واسم من يمثله قانونا ، مع تقديم المستندات الدالة على ذلك .

٢ ~ بيان " تفصيلى " عن قطعة الأرض التي يحوزها ويرغب في شرائها . مع ليضاح مساحتها وحدودها وأوصافها ومعالمها وتاريخ حيازته لها وطبيعة ونوع المبانى المقامة عليها ، مع تحديد الغرض الذي تستعمل الأرض من أجله .

مادة ٢ - يحصل طالب الشراء من الجهاز على نموذج الطلب المتدر إليه بالمادة السابقة مختوما بخاتم شعار الدولة ويتقدم به بعد استيفاء بياناته ويقيد الطنب فى السجل المعد نذلك ويدون به تاريخ تقديمه ورقم الطلب ويعطى مقدم الطلب ليصد لا بفيد استلام طلبه ، أما الطلبات التى ترد بالبريد فيقوم الجهاز بإخطار مقدمه بتريخ ورقم قيد الطلب، ويجب أن يتضمن السجل المشار إليه جميع المراحل والإجراءات التى يصر بها الطلب حتى يتم البت فيه .

مادة ٣ - يؤدى طالب الشراه ما يأتي:

١ - عند تقديم الطلب :

( أ ) مبلغ ١٠٠٠ \* فقط وقدره ألف جنيه " تأمين جدية شراء يحسب من ثمن البيع عند تمام الموافقة ويرد إلى صاحب الشأن عند رفض طلبه .

(ب) مبلغ جنيه ولحد عن كل متر مربع من الأرض المطلوب شراؤها بحد أدنى 
٥٠٠ جنيه "فقط خمسمائة جنيه "نظير مصاريف انتقالات لجان المعاينة وأعمال الرفع 
المساهى والكنشورى وأعمال المساحة البحرية وتوقيع الموقع على خرائط مساحية 
وحساب المسطحات وكشوف التحديد على ضوه البيانات المساحية وتحرير العقود 
وخلاقه ويتم الصرف منها على الأعمال المشار البها ولا ترد هذه المبالغ في حالة عدم 
قبول الطلب .

٢ - فور إخطار الطالب بالموافقة على البيع :

يقوم بسداد ربع ثمن الأرض كنفعة أولى لإتمام التعاقد .

ملاة ؟ - تمال الطّبات المستوفاة البيانات والتي يقوم مقموها بسداد المبالغ المبينة بالبند ١ من المادة ٣ إلى لجنة فرعية بالجهاز تشكل بقرار من ناتب رئيس ۱۲۲ میرو و تنظیط عبراتی

الهينة المشئون الاقتصادية والمالية والإدارية بناء على عرض رنيس الجهاز من عناصر فنية وقانونية ومالية ، ويكون لهذه اللجنة أمانـة فنيـة يصدر بتشكيلها قرار من رنيس الجهاز وتعتمد قرارات اللجنـة الفرعية من اللجنـة العقاريـة الرئيسية بالهيئـة وتختص اللجنة الفرعية بما يلى :

- (أ) بحث طلبات الشراء والتحقق من صحة ما ورد بها من بيانات ، ولها أن تتخذ من الإجراءات ما تراه محققاً لهذا الغرض بما في ذلك الرجوع إلى الجهات المختصة .
- (ب) معاينة الأراضى المقدم عنها طلب الشراء وبيان مساحتها وحدودها ومعالمها وتاريخ بدء ألحيازة وطبيعة وأوصاف ما قد يكون مقاما عليها من مبان وتحديد المساحة الفعلية المطلوبة.
- ( ج ) تحديد مدى ملاءمة الغرض الموضح بطلب الشراء ، مع التخطيط المعتمد
   لمنطقة الساحل الشمالي الغربي .
- (د) اقتراح أسعار الأراضى بمراعاة المسطح والبعد أو القرب من شاطئ البحر والطرق والمرافق العامة واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو العرض على لجنة تثمين الأراضي بالهيئة لعتماد تلك الأسعار وكذا اقتراح نسب التميز ، على أن يعاد النظر في السعر المحدد كل ثلاثة منوات .
- (ه.) إعداد تقريسر عن كل طلب يتضمن البيسانات والإجراءات والتقديسرات المنصوص عليها في هذه القواعد وإبداء التوصيات اللازمة بقبول الطلب أو رفضه صواء كان ذلك عن مجمل المساحة أو جزء منها مع بيان الميررات.
- (و) إخطار أصحاب الشأن في حالة المواققة على البيع اسداد مقدم ثمن الأرض في مدة القساها شهر من تاريخ الإخطار ، وذلك بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول فإذا لم يحضر صاحب الشأن خلال الأجل المحدد له يعتبر طلبه كأن لم يكن وتتخذ الإجراءات ضده باعتباره مغتمبا لأرض الهيئة ، ويكون مبلغ تأمين جدية الشراء الدفوع منه حقا الهيئة لا يرد .

تعمير و تغطيط عمراتي ..................

(ز) افتراح بيع قطع الأراضي.

مادة ٥ – يكون أداء باقى ثمن البيع على خمسة أفساط سنوية يستحق القسط الأول منها أول الشهر التالى لاتقضاء سنة على سداد الدفعة المقدمة وفى حالة السداد الفورى يخفض الثمن بنسبة ١٠ ٪ وفى البيع بالمزاد تطبق شروط المزاد .

مادة ؟ - " أ " في حالة التأخير عن سداد القسط المستحق تستحق غرامة تأخير بواقع ٧٪ سنويا من قيمة القسط عن المدة من تاريخ الاستنتاق وحتى تاريخ السداد .

(ب) فى حالة التأخير عن سداد قسطين منتاليين بدق للهيئة فسخ العقد دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أى إجراء قضائى ونتخذ إجراءات إزالة وضم اليد بالطريق الإدارى .

مادة ٧ - لا يجوز التصرف في الأراضي التي يتم بيمها طبقاً لهذه القواعد بأى وجه من وجوه التصرف قبل مداد كامل الثمن واتعمام إقامة المشروع المباعة الأرض من أجله إلا بموافقة الهيئة كتابة وفي هذه الحالة يتعين على المتنازل إليه سداد ٥٠ ٪ "خمسون بالمائة " من الفرق بين السعر وقت الشراء والسعر المعمول به بالهيئة وقت البيع .

مادة ٨ - إذا تخلف الحائز عن تقديم طلب الشراء خلال المدة التي يعلن عنها الجهاز يسقط حقه في طلب شراء الأرض وتتخذ قبله لجراءات الإزالة بالطريق الإداري والتصرف فيها للغير .

مادة ٩ - دون إخلال بالأوضاع القانونية للملكيات الثابتة في ظل القوانيين المحمول بها وكذا الملكيات المحتد بها طبقا لأحكام القانون تسرى هذه القواعد بالنسبة لتمليك الأراضي للحائزين بشرط ألا يترتب على التصرف أضرار بالمشروعات العامة أو التخطيط المعتمد المدلى الشمالي .

مالاة ١٠ - القواعد المنظمية لاستصدار تراخيص البنياء بالنسبة للأراضي الخاضعة لأحكام هذا القرار فيما عدا أراضي المشروعات والقرى السياحية يكون جهاز مدينة برج العرب الجديدة هو الجهة المختصة بإصدار التراخيص المنشآت والمباني بالنسبة للأراضى الخاضعة لهذا القرار وحيث لا يجوز ابتشاء مباتى أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أيسة تشطيبات خارجية إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من جهاز مدينة برج العرب الجديدة وفقا للقواعد والإجراءات وبعد أداء الرسوم المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٤ لمسنة ١٩٩٣ بما لا يتعارض مع التخطيط العام المعتمد للمساحات الواقعة خارج أراضى المشروعات والقرى السياحية للجمعيات والشركات والأفراد وتصرى على التراخيص التي تصدر طبقا لأحكام هذا القرار الاشتراطات الفنية المرافقة له ومع عدم الإخلال بأحكام هذا القرار يعمل - فيما لم يرد فيه نص خاص بأحكام القرار رقم ٢٤ لمسنة ١٩٩٣ المشار

مادة ١١ - يجرى جهاز حماية أملاك الهيئة حصرا للمبانى والمشروعات التى أنشئت قبل العمل بأحكام هذا القرار ويلتزم أصحابها بتقديم المستندات والرسومات والتصميمات الخاصة بها ولا يجوز لجراء أى استكمال أو تعديل أو إضافة أو تجديد إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم طبقا لأحكام هذا القرار .

مادة ١٢ - يلغى قرار وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٣٧٤ لمسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخه . صدر في ٤ / ٢ / ١٩٩٥

وزير الدولة للمجتمعات العمر اتية الجديدة ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمر اتية الجديدة أ . د . مهندس / محمد إبر اهرم سليمان

# تلوث البيئة قتون رقم ؛ اسنة ١٩٩٤ يإصدار قلون في شأن البيئة <sup>(١)</sup>

ياسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : المادة الأولى

مع مراعاة القواعد والأحكام الواردة في القواتين الخاصمة ، يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن البيئة .

وعلى المنشآت القائمة وقت صدور هذا للقلنون توفيق أوضاعها وفقا لأحكامه ، خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نشر لاتحته التنفيذية . وبما لا يخل بتطبيق أحكام القلنون رقم ٤٨ لمنة ١٩٨٧ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

ويجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون البيئة مد هذه المهلة لمدة لا تجاوز عامين على الأكثر إذا دعت الضرورة ذلك وتبين لمجلس الوزراء جدية الاجراءات التى اتخذت في سبيل تنفيذ أحكام القانون المرافق.

# المادة الثقية

يصدر رئيس مجلس الوزراء - بناء على عرض الوزير المختص بشئون البيئة بعد لُخذ رأى مجلس إدارة جهاز شئون البيئة - اللائحة التتغيذية للقانون المرافق في مدة لا تجاوز سنة أشهر من تاريخ العمل به .

وعلى الوزراء كل فيما يخصه ، إصدار المعدلات والنسب اللازمة لتنفيذ أحكام الباب الثاني من القانون المرافق ع مع مراعاة أحكام المادة ٥ وذلك خلال المدة المشار إليها في الفقرة السابقة .

### المادة الثالثة

يلغي القانون رقم ٧٢ لمنة ١٩٦٨ في شمأن منع تلوث مياه البحر بالزيت، كما

<sup>(</sup>١) قبريدة الرّسمية ~ المند ٥ في ٣ فيراير ١٩٩٢ .

1774 ..... تلوث البينة

يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

# المادة الرابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شعبان سنة ١٤١٤ هـ

۲۷ يناير سنة ۱۹۹۶م . .

قتون فى شأن البيئة پاپ تمهيدى الفصل الأول أحكام علمة مادة ١

يقصد في تطبيق لحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية المعانى المبينة قرين كل منها :

#### ١ - البيلة :

للمحيط الحيوى الذي يشمل الكانتات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء ومربة وما يقيمه الاتمان من منشأت .

#### ٧ - الهواء:

الخليط من الغازات المكونة له بخصائصه الطبيعية ونسبه المعروفة ، وفى أحكام هذا القانون هو الهواء الخارجي وهواء أماكن العمل وهواء الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة .

#### ٣ - الإتفاقية :

الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى من السفن لعام ٧٣ / ١٩٧٨ وكذا الاتفاقيات الدولية التي تتضم إليه اجمهورية مصر العربية في مجال حملية البيئة البحرية من

التلوث والتعويض عن حوادث التلوث .

## ء - المكان العام :

المكان الستقبال الكافة أو فئة معينة من الناس الأي غرض من الأغراض .

#### ٥ - المكان العام المغلق:

المكان العام الذي له شكل البناء المتكامل الذي لا يدخله الهواء إلا من خالال منافذ معدة لذلك .

ويعتبر في حكم المكان العام المغلق وسائل النقل العام.

#### ٦ - المكان العام شيه المغلق :

المكان الذي له شكل البناء غير المتكامل والمتصل مباشرة بالهواء الخارجي بما يحول دون إغلاقه كلية .

## ٧ - تلوث البينة :

أى تغيير في خواص البيئة مما يؤدى بطريق مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو بؤثر على ممارسة الإنسان لحباته الطبيعية .

# ٨ - تدهور البيئة :

التأثير على البيئــة بما يقلل من قيمتها أو يشــوه من طبيعتها البيئيــة أو يسـنتزف مواردها أو يضـر بالكاتنات الحية أو بالأثار .

#### ٩ - حماية البيئة :

المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها ، ومنع تدهورها أو تلوثها أو الاقلال من حدة التلوث ، وتشمل هذه المكونات الهواء والبحار والمباه الداخلية متضمضة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية ، والأراضى والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى.

# ١٠ – تلوث الهواء :

كل تغيير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الانسان والبيئة سواء كان هذا الثلوث ناتسجا عن عوامل طبيعية أو نشاط إنساني ، بمنا ١٢٢٦ ...... تلوث البينة

# في ذلك الضوضاء .

١١ - مركبات النقل السريع:

هي السيارات والجرارات والدراجات الآليـة وغير ذلك من الألات المعدة للمسير على الطرق العامة .

# ١٢ - التلوث المالى :

إدخال أية مواد أو طاقة في البيئة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنه ضرر بالموارد الحية أو غير الحية ، أو يهدد صحة الاتسان أو يعوق الأنشطة المائية بما في ذلك صدد الأسماك والأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية مياه البحر للاستعمال أو ينقص من التمتع بها أو يغير من خواصها .

# ١٣ - المواد والعوامل الملوثة :

أى سواد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو بسعاعات أو حسرارة أو الهتر ازات تنتج بفعل الانسان وتؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيشة أو كدهر ها .

# ١٤ -- المواد الطوثة للبيئة المانية :

لهة مواد يترتب على تصريفها فى البينة المائية بطريقة إرادية أو غير إرادية تغيير فى خصائصها أو الاسهام فى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضمر بالانسان أو بالموارد الطبيعية أو بالمياه البحرية أو تضر بالمناطق السياحية أو تتداخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر . ويندرج تحت هذه المواد :

- ( أ ) الزيت أو المزيج الزيتي .
- (ب) المخلفات الضارة والخطرة المنصوص عليها في الإنفاقيات الدولية التي
   ترتبط بها جمهورية مصر العربية .
- ( ج ) أية مواد أخرى " صلبة سائلة غازية " وأشا لما تحدده اللائحة
   التغيية لهذا القانون .
  - ( دَ ) التقايات والسوائل غير المعالجة المتخلقة من المنشأت الصناعية .

تلوث البيئة .......

- ( هـ ) العبوات الحربية السامة .
- ( و ) ما هو منصوص عليه في الاتفاقية وملاحقها .
  - ١٥ الزيت:

جميع أشكال البنزول الخام ومنتجاته . ويشمل ذلك أى نوع من أنسواع الهيدروكربونات السائلة وزيوت التشجيم وزيوت الوقود والزيوت المكررة وزيست الأفران والقار وغيرها من المواد المستخرجة من البترول أو نفاياته .

# ١٦ - المزيج الزيتي:

كل مزيج يحتوى على كمية من الزيت نزيد على ١٥ جزءا في المليون .

١٧ - مياه الانزان غير النظيفة " مياه الصابورة غير النظيفة " :

المياه الموجودة داخل صمهريج على السفينة إذا كانت محتوياتها من الزيت تزيد على ١٥ جزءا في المليون .

# ١٨ - المواد الخطرة:

المواد ذات الخواص الخطرة التي تضر بصحة الانسان أو تؤثر تأثيرا ضارا على البيئة مثل المواد المعدية أو السامة أو القابلة للانفجار أو الاشتعال أو ذات الاشعاعات المؤينة .

#### ١٩ - النقابات الخطرة:

مخلفات الأنشطة والعمليات المختلفة أو رمادها المحتفظة بضواص المواد الخطرة التي لوس لها استخدامات تالية أصلية أو بديلة مثل النفايات الإكلينيكية من الأنشطة العلاجية والنفايات الناتجة عن تصنيع أي من المستحضرات الصيدلية والأدوية أو المذيبات العضوية أو الأحبار والأصباغ والدهانات.

### ٠ ٢ - تداول المواد :

كل ما يؤدى إلى تحريكها بهدف جمعها أو نقلها أو تغزينها أو معالجتها أو استخدامها .

# ٢١ - إدارة التقليات :

٨٣٢٨ ...... تَوْتُ الْبِينَةُ

جمع النفايات ونقلها وإعادة تنوير ها والتخلص منها .

٣٢ - التخلص من النفات :

العمليات الذي لا تؤدى إلى استخلاص المواد أو إعادة استخدامها ، مثل الطمر في الأرض أو الحقن العميق أو التصريف المياه السطحية أو المعالجة البيولوجية أو المعالجة النيزيائية الكيمائية أو التخزين المدائم أو الترميد .

٣٢ - إعادة تدوير النقابات :

العمليات التي تسمح باستخلاص المواد أو إعادة استخدامها ، مثل الاستخدام كوقود أو استخلاص المعادن والمواد العضوية أو معالجة التربة أو إعادة تكرير الزبوت .

٢٤ - المواد السائلة الضارة بالبيئة المائية :

المواد المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٣ / ١٩٧٨

٢٥ - تسهيلات الاستقبال:

التجهيزات والمعدات والأحواض المخصصة لأغراض استقبال وترسيب ومعالجة وصرف المواد الملوثة أو مياه الاتزان ، وكذلك التجهيزات التى توفرها الشركة العاملة في مجال شحن وتفريغ المواد البترولية أو غيرها من الجهات الادارية المشرفة على الموانى والمعرات المائية .

٢٦ – التصريف :

كل تمرب أو انصباب أو انبعاث أو تفريغ لأى نوع من المواد الملوثة أو التخلص منها في مياه البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر أو نهر النيل والمجارى المائية ، مع مراعاة المستويات المحددة لبعض المواد في اللائحة التنفيذية .

٢٧ - الاغراق :

(أ) كل إلقاء متعمد في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للمواد الملوثة أو الفضلات من السفن أو الطائرات أو الأرصفة أوغير ذلك من المنشأت الصناعية والمصادر الأرضية.

(ب) كل إغراق متعد في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو

تلوث البيئة ...... ١٧٢٩

البحر السفن أو التركيبات الصناعية أو غيرها .

# ۲۸ - التعويض:

يقصد به التعويض عن الأضرار القلجمة عن حوادث التلوث المترتب على تطبيق الأحكام الواردة في الاتفاقية الدولية الأحكام الموضوعية الواردة في الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية المنضمة إليها جمهورية مصر العربية أو التي تتضم إليها مستقبلا بما في ذلك الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن الأضرار الفاجمة عن حوادث التلوث بالزيت الموقعة في بروكسل عام 1979 أو أية حوادث تلوث أخرى تتص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

## ٢٩ - وسائل نقل الزيت :

كل خط أنابيب مستخدم لنقل الزيت وأبة أجهزة أخرى تستعمل في تحميل الزيت أو تفريغه أو نقله أو غيرها من أجهزة الضخ والمعدات اللازمة لاستعمال هذه الأنابيب.

#### ٣٠ - السفيتة :

أى وحدة بحرية عائمة من اى طراز او تسير فوق الوسائد الهوائية أو المنشأت المغمورة ، وكذلك كل منشأ ثابت أو متحرك يقام على السواحل أو مسطح المهاه بهدف مزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو سيلحى أو علمى .

#### ٣١ - السفينة الحربية :

هى كل سفينة تابعة للقوات المسلحة لدولة ما وتحمل العلامات الخارجية المميزة لها وتكون تحت قيادة ضابط معين رسميا من قبل حكومة الدولة ويشغلها طاقم خاضع لضوابط الاتضباط العسكرى بها .

# ٣٢ - السفينة الحكومية :

هى السفينة التى تملكها الدولة وتقوم بتشغيلها أو استخدامها لأغراض حكومية وغير تجارية .

# ٣٣ - تافَّلة المواد الضارة:

السفينة التي بنيت أصبلا أو التي عبل تصميمها لتحمل شحنسات من مواد ضسارة

١٧٣٠ ..... تلوث البيئة

سانبة وتشمل كذلك ناقلات البترول عند شحنها كليا أو جزنيا بمواد ضــرة غير معبــأة وققا لأحكام الفصل الأول من الباب الثالث من هذا القانون .

#### ٣٤ - المنشأة :

يقصد بها المنشأت التالية :

- المنشأت الصناعية الخاضعة لأحكام القانونين رقمى ٢١ لسنة ١٩٥٨ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٧
- للمنشأت السياحية الخاضعة الأحكام القانونين رقمى ١ لسنة ١٩٧٣ ، ١ لسنة ١٩٩٢
- منشأت ابتاج وتوليد الكهرباء الخاضعة لأحكام القوانيان أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٨٠، ١٩٢٨ السنة ١٩٨٦

منشأت المناجم والمحاجر والمنشأت العاملية في مجال الكثيف عن الزيت واستخراجه ونقله واستخدامه ، الخاضعة لأحكام القواتين أرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٣ ، ٨٦ أسنة ١٩٥٧ ، ٦١ لسنة ١٩٥٨

-- جميع مشروعات البنية الأساسية .

أى منشأة أو نشاط أو مشروع يحتمل أن يكون لها تأثير ملحوظ على البيئة
 ويصدر بها قرار من جهاز شئون البيئة بعد الاتفاق مع الجهة الادارية المختصة .

٣٥ – شبكات الرصد البيلي :

الجهات التي تقوم في مجال اختصاصها بما تضم من محطات ووحدات عمل برصد مكونات وملوثات البيئة وإتاحة البيانات للجهات المعنية بصفة دورية .

# ٣٦ - تقوم التأثير البيني :

دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروعات المقترهة التي قد تؤثر اللمتها أو ممارستها لنشلطها على سلامة البيئة وذلك بهدف حمايتها .

# ٣٧ - الكارثة البينية :

الحادث التلجم عن عوامل الطبيعة أو فعل الاتسان والذي يترتب عليه ضرر شديد

تلوث البيئة ......

بالبيئة وتحتاج مواجهته إلى إمكانات تفوق القدرات المحلية .

٣٨ - الجهة الادارية المختصة بحماية البيئة المانية :

هي إحدى الجهات التالية كل فيما يخصها:

- أ ) جهاز شئون البيئة .
- (ب) مصلحة المواني والمنائر.
  - ( ج ) هيئة قناة السويس .
- (د) هيئات الموانى بجمهورية مصر العربية .
- ( هـ ) الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ .
  - ( و ) الهيئة المصرية العامة للبترول .
- ( ز ) الادارة العامة أشرطة المسطحات المائية ،
  - (ح) الهيئة العامة للتنمية السياحية .
- (ط) الجهات الأخرى التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

# القصل الثاني

# جهاز شنون للبينة

مادة ٢ - ينشأ برئاسة مجلس الوزراء جهاز لحماية وتنمية البيئة يسمى "جهاز شئون البيئة وتكون له الشخصية الاعتبارية العاسة ، ويتبع الوزير المختص بشئون البيئة ، وتكون له موازنة مستقلة ، ويكون مركزه مدينة القاهرة ، وينشأ بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة فروع الجهاز بالمحافظات ، وتكون الأولوية للمناطق الصناعية .

ملاة ٣ - يعين رئيس الجهاز بناء على ترشيح الوزير المختص بشئون البيئة وعرض رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر بهذا التعيين قرار من رئيس الجمهورية متضمنا معاملته المالية .

ملاة ٤ - يحل جهاز شئون البيئة محل الجهاز المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لمنة ١٩٨٧ فيسما له من حقوق وما عليسه من النزامات ، وينقل العاملون بهذا ١٢٣٢ .....١٢٣٠ .... تلوث البينة .

الجهاز بدرجاتهم وأقدميتهم إلى جهاز شئون البيئة .

مادة ٥ – يقوم جهاز شنون البيئة برسم السياسة العامة وأعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتتميتها ومتابعة تنفيذها بالنتسيق مع الجهات الادارية المختصة ، وله أن يضطلع بتنفيذ بعض المشروعات التجريبية .

ويكون الجهاز الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البينية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية .

ويوصى الجهاز باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة ويعد مشروعات القوانين والقرارات اللازمـة لتتغيذ هـذه الاتفاقيات .

والجهاز في سبيل تحقيق أهدافه:

- إعداد مشروعات القوانين والقرارات المتطقة بتحقيق أهداف الجهاز وإبداء
   الرأى في التشريعات المقترحة ذات العلاقة بالمحافظة على البينة .
- إعداد الدر اسات عن الوضع البيئي وصياغة الخطة القومية لحماية البيئية والمشروعات التي تتضمنها وإعداد الموازنة التقديرية لكل منها وكذلك الخرائط البيئية للمناطق المعرائية والمناطق المخطط تتميتها ووضع المعابير الواجب الالتزلم بها عند تخطيط وتتمية المناطق القديمة .
- وضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات والمنشآت
   الإثنز لم بها قبل الانشاء وأثناء التشغيل .
- حصر المؤسسات والمعاهد الوطنية وكذلك الكفاءات النسى تمسهم فسى اعداد وتنفيذ براسح المحافظة على البيئة والاستفادة منها فسى إعداد وتنفيذ المشروعات والدراسات التي تقوم بإعدادها .
- المتابعة الميدانية التنفيذ المعايير والإشتراطات التى تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها واتخاذ الاجراءات التى ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والشروط.

تلوث البيئة ...... تلوث البيئة .....

وضع المعدلات والنسب اللازمة لضمان عدم تجاوز الحدود المسموح بها
 للمؤثات والتأكذ من الالتزام بهذه المعدلات والنسب.

- جمع المعلومات للقومية والدولية الخاصة بالوضع البينى والتغييرات التى تطرأ عليه بصفة دورية بالتعاون مع مراكز المعلومات فى الجهات الأخسرى وتقويمها واستخدامها فى الادارة والتخطيط البينى ونشرها .
  - وضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئي للمشروعات .
- إعداد خطة الطوارئ البيئية على النحو العبين في العادة ٢٥ من هذا القانون ،
   والتنسيق بين الجهات لاعداد برامج مواجهة الكوارث البيئية .
  - اعداد خطة للتدريب البيئي و الأشراف على تتفيذها.
  - المشاركة في إعداد وتتفيذ البرنامج القومي للرصد البيئي والاستفادة من بياناته.
- إعداد التقارير الدورية عن المؤشرات الرئيسية الوضع البيئي ونشرها بصفة
   دورية .
  - وضع برامج التثقيف البيئي للمواطنين والمعاونة في تتفيذها .
  - التنسيق مع الجهات الأخرى بشأن تنظيم وتأمين تداول المواد الخطرة .
    - ادارة المحميات الطبيعية والاشراف عليها .
    - إعداد مشروعات الموازنة اللازمة لحماية وتتمية البيئة .
    - منابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة .
- هنراح أليات اقتصادية لتشجيع الأنشطة المختلفة على اتخاذ لجراءات منع التاوث .
- تنفيذ المشروعات التجريبية للمحافظة على الثروات الطبيعية وحماية البيئة من
   الله ث .
- التنسيق مع الوزارة المختصة بالتعاون الدولي للتأكد من أن المشروعات الممولة من المنظمات والدول المائحة تثلق مع اعتبارات سلامة البينة .
- المشاركة في إعداد خطبة تأمين البلاد ضعد تسرب المواد والنفايات الخطسرة

١٩٣٤ ...... تلوث البينة

والملوثة للبيئة .

- الاشتراك في إعداد الخطة القومية المتكاملة لادارة المناطق الساحاية بالبحر
   المتوسط والبحر الأحمر بالقنسيق مع الهيئات والوزارات المعنية .
- الاشتراك مع وزارة التربية والتعليم في إعداد برامج تدريبية لحماية البيئة في
   نطاق برامج الدراسة المختلفة في مرحلة التعليم الأساسي .
- إعداد تقرير سنوى عن الوضع البيني يقدم إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتودع نسخة من هذا التقرير مجلس الشعب.
- مادة ٣ يشكل مجلس إدارة جهاز شئون البينة برئاسة الوزير المختص بشئون البيئة وعضوية كل من :
  - الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة ، ويكون نائبا ارئيس مجلس الادارة .
- ممثل عن كل من ست وزارات يختارها رئيس مجلس الوزراء من الوزارات المعنية بالبيئة ، على أن يكون ممثل الوزارة من الدرجة العالية على الأقل ويختاره الوزير المختص .
- اثنين من الخبراء في مجال شئون البيئة يختارهم الوزير المختص بشئون البيئة.
- ثلاثة عن التنظيمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة بختارون بالاتفاق -مع
   الوزير المختص بشئون البينة .
- أحد العاملين بجهاز شنون البيئة من شاغلي الوظائف العليا ويختاره الوزير
   المختص بشؤن البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي للجهاز
  - رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .
  - ثلاثة من ممثلي قطاع الأعمال العلم يختارهم الوزير المختص بشئون البيئة .
- اثنين من الجامعات ومراكز البحوث العلمية يغتارهما الوزيـر المختص بشـلون
   البيئة .

ويتمين دعوة ممثلي الوزارات المعنية عند مناقشة موضوعات ترتبط بالقطاعات التي يشرفون عليها ، كسما يجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبسرة لدى

بحث مسائل معينة ، دون أن يكون لأي منهم صوت معدود في المداولات .

ويجوز لمجلس الادارة تشكيل لجان استشارية من الخبرات المتخصصة ادراسة موضوعات معينة كما يجوز المجلس أن يعهد إلى واحد من أعضائه أو أكثر بمهمة محدة.

مادة ٧ - مجلس لدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الجهاز وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التي يسير عليها ، ولـه أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ، وفي إطار الخطة القومية ، وذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ملاة ٨ - يجتمع مجلس الادارة بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو إذا طلب نصف أعضاء المجلس ذلك ، وتكون لجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الماضرين والمصوتين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٩ - في حالة غياب ونيس مجلس إدارة الجهاز أو وجود مانع اديه يحل محله في مباشرة اختصاصاته نائب رئيس مجلس الادارة .

مادة ١٠ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الجهاز في علاقاته بالغير وأمام القضاء.

مادة ١١ - يكون الرئيس التنفيذي لجهانر شئون البيئة مسئولا عن تنفيذ السياسة المعامة الموضوعة التحقيق أغراض الجهائر ، وتعدد اللائمة التنفيذية لهذا القائرن لختصاصاته الأخرى .

مادة ۱۳ - يكون لجهاز شنون البيئة أمين علم ، يندب من بين العماملين بالجهاز من شاغلي الوظائف العليا بقرار من الوزير المختص بشنون البيئة ، بعد أخذ رأى الرئيس التنفيذي ، ويعاون الأمين العام رئيس الجهاز ويعمل تحت إشرافه .

مادة ١٣ - يكون المرئيس التنفيذي اجهاز شنون البيئة ساطة الوزيسر المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة المماماين بالجهاز .

كما يكون الأمين عام الجهاز بالنسبة إلى هؤلاء سلطة رئيس القطاع .

١٢٣٦ ..... تلوث البيئة

# الفصل الثالث صندوق حماية البيئة

مادة ١٤ - ينشأ بجهاز شئون البيئة صندوق خاص يسمى "صندوق حماية البيئة "تنول اليه :

- ( أ ) المبالغ التي تخصصها الدولة في موازنتها لدعم الصندوق .
- (ب) الاعانات والهيات المقدمة من الهيئات الوطنية والأجنبية لأغراض حماية البيئة وتنميتها والتي يقيلها مجلس إدارة الجهاز .
- (ج) الغرامات التي يحكم بها والتعويضات التي يحكم بها أو يتفق عليها عن
   الأضرار التي تصيب البيئة .
- (د) موارد صندوق المحميات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ .

وتودع في الصندوق على سبيل الأمانية المبالغ التي تحصل بصفة مؤقتة تحت حساب الفرامات والتعويضات عن الأضرار التي تصيب البيئة.

وتكون للصندوق موازنة خلصة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتتتهى بانتهانها ، ويرحل فائض الصندوق من سنة إلى أخرى .

وتعتبر أموال الصندوق أموالا عامة .

مادة ١٥ - تخصص موارد الصندوق الصرف منها في تحقيق أغراضه .

ملاة ١٦ - يضع جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع وزير المالية الملاحة الداخلية الصندوق ، وتخضع جميع أعمال الصندوق ومعاملاته لرقابة الجهاز المركزى المحاسبات .

# القصل الرابع الحوافر

مادة ١٧ - يضع جهاز شئون البيئة بالاشتراك مع وزارة المالية نظاما الحوافز التي يمكن أن يقدمسها الجهاز والجهات الاداريسة المختصة الهيئات والمنشآت والأثراد

وغيرها للذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأتها حماية البيئة .

ملدة ١٨ - يسرض نظام الحوافز المنصوص عليه في المادة السابقة على مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ، ويتم اعتماده من رئيس مجلس الوزراء .

# اليف الأول حماية البيئة الأرضية من التلوث الفصل الأول التمية والبيئة

مادة ١٩ - ستولى الجهة الادارية المختصبة أو الجهة المائحة الترخيص ، تقييم التأثير البيئي للمنشأة المطلوب الترخيص لها وفقا المضاصر والتصميمات والمواصفات والأسس التي يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهات الادارية المختصبة ، وتحدد اللائحة التغفيفية لمهذا القانون المنشأت التي تسرى عليها أحكام هذه المادة .

مادة ٢٠ - تقوم الجهات الادارية المختصة أو الجهة المائحة المترخيص بإرسال صورة من تقييم التأثير النبئي المشار إليه بالمادة السابقة إلى جهاز شغون البيئة لابداء الرأى وتقديم المقترحات المطلوب تفيذها في مجال التجهيزات والأنظمة اللازمسة المعالجة الإثار البيئية السلبية ، ويتولى هذه الجهات التأكد من تتفيذ هذه المقترحات .

ويجب على جهاز شنون للبيئة أن يوافى الجهة الادارية المختصة أو الجهة المانحة الترخيص برأيه فى هذا التقييم خلال مدة أقصاها ٦٠ يوما من تاريخ استلامه له ، وإلا اعتبر عدم الرد موافقة على التقييم .

مادة ٢١ - تقوم الجهة الادارية المنتصنة بالبلاغ صناحب المنشأة بنتيجة التقييم بخطاب مسجل بعلم الوصول ، ويجوز لمه الاعتراض كتابة على هذه النتيجة خلال ثلاثين يوما من تاريخ لبلاغه أمام لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة، ويمثل في هذه اللجنة جهاز شئون البيئة وصناحب المنشأة والجهة المختصنة أو الجهة المائحة للترخيص .

وتحدد اللائحة التتفيذية اختصاصات هذه اللجنة وإجراءات الاعتراض وإجراءات ععلها .

مادة ٧٧ - على صاحب المنشأة طبقا لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لبيان 
تأثير نشاط المنشأة على البيئة ، وتضع اللائحة التنفيذية نمونجا لهذا السجل والجدول 
الزمنى لالتزلم المنشأت للاحتفاظ به ، والبيانات التي تسجل فيه ، ويختص جهاز شنون 
البيئة بمتابعة بيانات السجل للتأكد من مطابقتها المواقع وأخذ العينات اللازمة وإجراه 
الاختبارات المناسبة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة وتحديد مدى التزامها بالممايير 
الموضوعة لحماية البيئة ، فإذا تبين وجود أية مخالفات يقوم الجهاز بإخطار الجهة 
الادارية المختصة لتكليف صاحب المنشأة بتصحيح هذه المخالفات على وجه السرعة ، 
فإذا لم يقم بذلك خلال سنين يوما يكون للجهاز بالاتفاق مع الجهة الادارية المختصة 
اتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية اللازمة لوقف النشاط المخالف والمطالبة 
بالتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار الناشئة عن هذه المخالفات .

مادة ٣٣ - تخضع التوسعات أو التجديدات في المنشأت القائمة لذات الأحكام المنصوص عليها في المواد " ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٠ ، من هذا القانون .

مادة ٢٤ - تكون شبكات الرصد البيني طبقا لأحكام هذا القانون بما تضمه من محطات وحداث عمل ، وتقوم في مجال اختصاصها برصد مكونات وملوثات البينسة دوريا وإتاحة البيانات الجهات المعنية ، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمراكز البحوث والهيئات والجهات المختصة ، وعلى هذه المراكز والهيئات والجهات تزويدها بما تطلبه من در اسات وبيانات .

ويشرف جهاز شتون البيئة على إنشاء وتشغيل شبكات الرصيد البيئي .

مادة ٣٥ - يضع جهاز شئون البيئة خطة للطوارئ لمولجهة الكوارث البيئية ، وتعتمد الخطة من مجلس الوزراء ، وتستند خطة الطوارئ بوجه خاص إلى ما يلى :

- جمع المعلومات المتوفرة محليا ودولها عن كيفية مولجهة الكوارث البيئية والتخفيف من الأضرار التي تنتج عنها . كَلُوتُ الْبِينَةُ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ كانت المراد المراد

حصر الامكانات المتوفرة على المستوى المحلى والقومى والدولى وتحديد كيفية
 الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكارثة .

وتتضمن خطة الطوارئ ما ياتي :

- تحديد أتواع الكوارث البيئية والجهات المسئولة عن الإبلاغ عن وقوعها أو توقع
   حدوثها .
- بشاء غرفة عمليات مركزية لئلقى البلاغات عن الكارثة البيئية ومتابعة استقبال
   وارسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الإمكانات اللازمة لمواجهتها .
- تكوين مجموعة عمل لمتابعة مواجهة الكارثة البينية عند وقوعها أو توقسع وقوعها ويكون لرنيس مجموعة العمل المشار اليها جميع المسلطات اللازمة لمواجهة الكارثة البينية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة.

ملدة ٣٦ - على جميع الجهات العامة والخاصة والأفراد أن تسارع بتقديم جميع المساعدات والامكانات المطلوبة لمواجهة الكارثة البيئية ويقوم الصندوق المشار اليه في الهادة ١٤ من هذا القانون برد النفقات الفعاية التي تحملتها الجهات الخاصة والأفراد.

مادة ٧٧ - تختص في كل حي وفي كل قرية مساحة لا نقل عن ألف متر مربع من أراضي الدولة الإقامة مشتل الانتاج الأشجار على أن نتاح منتجات هذه المشاتل للاقواد والهينات بسعر التكلفة .

وتتولى الجهات الادارية المختصة التلى تتبعها هذه المشائل إعداد الارشادات الخاصة بزراعة هذه الأشجار ورعايتها ، ويسهم جهاز شنون البيئة في تمويل إقامة هذه المشائل.

ملدة ٢٨ - يحظر بأية طريقة صيد أو قتل أو ابساك الطيور والحيوانات البرية ، الذي تحدد أنواعها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويحظر حيازة هذه الطيور والحيوانات لو نقلها أو الذجول بها أو بيعها أو عرضها البيع حية أو مينة .

كما يحظر إثلاف أوكار الطيور المذكورة أو إعدام بيضها -

وتحدد للائحة التنفيذية لهذا القانسون المناطق التي تنطبق عليسها أحكام هذه المادة

وبيان شروط الترخيص بالصيد فيها ، وكذلك الجهات الإدارية المختصة ستعيد احك. هذه المادة .

# الفصل الثاني المواد والتفايات الخطرة

مادة ٢٩ - يحظر تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص من الجهة الادارية المختصة . وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون اجراءات وشروط منح الترخيص والجهة المختصة بإصداره .

ويصدر الوزراء - كل في نطاق اختصاصه - بالتسبق مع وزير الصحة وجهاز شئون البيئة جدولا بالمواد والنفايات الخطـرة المشـار البيهـا فـي الفقـرة الأولـي مـن هـذه المادة .

مادة ٣٠ - تخضع إدارة النفايات الخطـرة للقواعد والاجراءات الواردة باللانحـة التنفيذية لهذا القانون .

وتحدد اللائحة المذكورة الجهة المختصة بوضع جداول للنفايات الخطرة التى تغضع لأحكامه وذلك بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة .

مادة ٣١ - يحظر إقامة أى منشأت بغرض معالجة النفايات إلا بترخيص من الجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى جهاز شنون البيئة ويكون التخلص من النفايات الخطرة طبقا للشروط والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويحدد وزير الاسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة والصناعة وجهاز شنون البينــة املكن وشروط الترخيص للتخلص من النقابات الخطرة .

مادة ٣٧ – يعظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها في اراضي جمهورية مصر العربية .

ويحظر بغير تصريح من الجهة الادارية المختصبة السماح بمرور السعل التى تحمل النفايات الخطرة في البحر الأقليمي أو المنطقة البحرية الاقتصادية الحالمية تحمير به مصر العربية

مادة ٣٣ - على القانمين على إنتاج أو تداول المواد الخطرة سواه كانت في حالتها الغازية أو السائلة أو الصالبة أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أي أضرار بالبيئة .

وعلى صاحب المنشأة التى ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقا لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل هذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسليم هذه المخلفات . وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التى تسجل فى هذا السجل ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة السجل للتأكد من مطابقة البيانات للواقع .

### الباب الثاني

### حماية البيئة الهوانية من التلوث

مادة ٣٤ – يشترط أن يكون الموقع الذي يقام عليه المشروع مناسبا لنشاط المنشأة بما يضمن عدم تجاوز الحدود المسموح بها لملوثات الهواء ، وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشأت في منطقة واحدة في الحدود المصرح بها .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المنشآت الخاضعة لأحكامه والجهة المختصمة بالموافقة على ملاءمة الموقع والحدود المسموح بها لملوثات الهواء والضوضاء في المنطقة التي تقام بها المنشأة .

مادة ٣٥ - تلتزم المنشأت الخاضعة لأحكام هذا القانون في ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القوانين والقرارات السارية وما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٣٦ - لا يجوز استخدام الأت أو محركات أو مركبات ينتج عنها عادم يجاوز الحدود التي تقرر ها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٣٥ - يحظر إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلابة إلا في الأماكن المخصصة لذلك بعيدا عن المناطق السكنية والصناعية والزراعية والمجارى المائية ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهدا القانون ، المواصفات والضوابط والحد الأننى لبعد الأملكن المخصصة لهذه الأغراض عن تلك المناطق . ١٣٤٣ ....... تقوث البيما

وتلتزم الوحدات المحلية بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة بتخصيص امناكن القاء او معالجة أو حرق القمامة و المخلفات الصلية طبقا لأحكام هذه المادة .

مادة ٣٨ - يحظر رش أو استخدام مبيدات الأقات أو أى مركبات كيماوية أخرى لأغراض الا بعد مراعاة الشروط لأغراض الاراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض إلا بعد مراعاة الشروط والضعائات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، بما يكفل عدم تعرض الإنسان أو الحيوان أو النبات أو مجارى المياه أو سائر مكونات البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحال أو المستقبل للأثبار الضمارة لهمذه المبيدات أو المركبات الكلماءية .

مادة ٣٩ - تلتزم جميع الجهات والأفراد عند القيام بأعمال التنقيب أو الحفر او البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أتربة باتخاذ الاحتياطات اللازمة التخزين أو النقل الأمن لها لمنع تطايرها وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذة .

مادة ٤٠٠ - يجب عند حرق أي نوع من أشواع الوقود أو غيرها سواه كان في أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الاتشاءات أو أي غرض تجارى أخر ، أن يكون الدحان والغازات والأبخرة الضارة الناتجة في الحدود المسموح بها ، وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخاذ جميع الاحتياطات انتقليل كمية الملوثات في نواتج الاحتراق المشار البها ، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون تلك الاحتياطات والحدود المسموح بهوم اصفات المداخن وغيرها من وسائل التحكم في الدخان والغازات والأبخرة المنبعث من عملية الاحتراق .

مبادة ٤١ - يتعين على الجهات القائمة بأعسال البحث والاستكشاف والحفر واستفراج وإنتاج الزيت الخام وتكريره وتصنيعه أن تلتزم بالضوابط والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والاعته التنفينية والتي يجب أن تستمد من أسس ومبادئ صناعة البترول العالمية التي توفرها الجهة الادارية المختصة.

مادة ٢٧ - تلتزم جميع الجهات والأثراد عند مباشرة الأنشطة الانتاجية أو الخدميه أو غيرها وخاصبة عند تشغيل الألات والمحدات واستخدام الات التنبيسه ومكبرات نَتُوتُ الْبِيلَةُ مندمدمدمدمدمدمدمدمدمدمدمدمدمالمالية مندمالمالية مندمالمالية المالية المالية المالية المالية

الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها لشدة الصوت .

وعلى الجهات مانحة الترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المصادر الثابتة في منطقة ولحدة في نطاق الحدود المسموح بها . والتأكد من التزلم المنشأة بلختيار الآلات والمعدات المناسبة لضمان ذلك . وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القاتون الحدود المسموح بها اشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية للتعرض له .

مادة ٣٣ - يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الإحتياطات والتدابير اللازمة لعدم تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل إلا في الحدود المسموح بها ، والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون سواء كانت ناتجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عن خلل في الأجهزة ، وأن يوفر سبل الحماية اللازمة للعاملين تنفيذا الشروط السلامة والمسحة المهنية بما في ذلك اختيار الآلات والمعدات والمواد وأنواع الوقود المناسبة ، على أن يؤخذ في الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوثات وعليه أن يكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخن وغيرها من وسائل تنقية الهواء .

مالاة 33 - يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على درجتى العرارة والرطوبة داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأدنى المسموح بهما .

وفى حالة ضرورة العمل فى درجتى حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود ، يتعيـن عليه أن يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس خاصة وغير ذلك من وسائل الحماية .

. وتبين اللائحة التتغيذية لهذا القانون الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتى الحرارة والرطوبة ومدة التعرض لهما ووصائل الوقاية منهما .

مادة ٥٥ - يشترط في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة أن تكون مستوفية لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط الذي يمارس فيه بما يضمن تجدد الهواء ونقائه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة.

مادة ٢١ - يلتزم المديس المسئول عن المنشاة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنسع

١٧٤١ ....... تاوث البينة

التدخين في الأماكن العامة المغلقة إلا في الحدود المسموح بها في الترخيص الممنوح لهذه الأماكن ، ويراعي في هذه الحالة تخصيص حيز للمدخنين بما لا يؤثر على الهواء في الأماكن الأخرى .

ويحظر التنخين في وسائل النقل العلم .

مادة ٤٧ - لا يجوز أن يزيد مستوى النشاط الاشعاعي أو تركيزات المواد المشعة بالهواه عن الحدود الممموح بها والتي تحددها الجهات المختصة طبقا الملائحة التنفيذية لهذا القانون .

#### الباب الثلث

حماية البيئة المائية من التلوث الفصل الأول " التلوث من السفن " الفرع الأول " التلوث من الزيت "

مادة ٤٨ - تهدف حماية البيئة المائية من التلوث إلى تحقيق الأغراض الآتية :

- (أ) حماية شواطئ جمهورية مصر العربية وموانيها من مخاطر التلوث بجميع صوره وأشكاله .
- (ب) حماية بيئة البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة ومواردها الطبيعية
   الحية وغير الحية وذلك بمنع التلوث أيا كان مصدره وخفضه والسيطرة عليه.
  - ( ج ) حماية الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية والجرف القارى .
- ( د ) التعويض عن الأضرار التي تلحق بأي شخص طبيعي أو اعتباري من جراء تلوث البيئة الماتية .

ويتولى وزير البيئة بالتنسيق مع وزير النقل البحرى والجهات الادارية المختصمة المشار إليها المشار إليها المشار إليها كل فيما يخصه .

مادة ٤٩ - يحظر على جميع المفن أيا كانت جنسيتها تصريف أو إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحسر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالمسسة لجمهورية مصمر تلوث البيلة ...... ١٣٤٥

العربية .

أما بالنسبة للسفن الحربية أو القطع البحرية المساعدة التابعة لجمهورية مصر العربية أو غيرها من السفن الذي تملكها أو تشغلها الدولة أو الهيئات العامة وتكون مستعملة في خدمة حكومية غير تجارية والتي لا تخضع لأحكام الاتفاقية ، فيجب أن تتخذ هذه السفن الاحتياطات الكفيلة بمنع تلوث البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

مادة ٥٠ - يحظر على السفن المسجلة بجمهورية مصر العربية تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر وفقا لما ورد في الاتفاقية والمعاهدات الدولية التي اتضمت إليها جمهورية مصر العربية .

مادة ٥١ - تلتزم ناقلات الزيت الأجنبية التي ترتاد الموانى المصرية بتتفيذ كافة
 متطلبات القاعدة رقم ١٣ من الملحق رقم ١ من الاتفاقية وتعديلاتها

وتستثنى ناقلات الزيت التي تستخدم في رحلات محدودة من هذه المخطابات طبقا للقاعدة رقم ١٣ ج من الاتفاقية وتعديلاتها وكذلك ناقلات الزيست العابرة لقناة السويس والتي لا تضطر إلى إلقاء أي مياه صابورة ملوثة.

مادة ٥٣ - يحظر على الشركات والهيئات الوطنية والأجنبية المصدر لها باستكثاف أو استخراج أو استغلال حقول البترول البحرية والموارد الطبيعية البحرية الأخرى بما في ذلك وسائل نقل الزيت تصريف أية مادة ملوثة ناتجة عن عمليات الحغر أو الاستكثاف أو اختبار الأبار أو الانتاج في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهور به مصر العربية . ويجب عليها استخدام الوسائل الأمنة التي لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية ، ومعلجة ما يتم تصريفه من نفايات ومواد ملوثة طبقا لأحداث النظم الفنية المتاحة وبما يتفق مع الشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات

صادة ٥٣ - مع عدم الاختلال بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فسى شأن الكوارث البحرية والنظام البحري يكون لممثلي الجهسة الادارية المختصة أو لمأوري

الضبط القضائي أن يأمروا ربان السفينة أو المسئول عنها بالتخاذ الاجراءات الكانية للحماية من أثار التلوث في حالة وقوع حادث لاحدى السفن التي تحمل الزيت يترتب عليه أو يخشى منه تلوث البحر الإقليمي أو المنطقة الإقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

مادة ٥٤ - لا تسرى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون على حالات التاوث الناجمة عن :

- أ ) تأمين سلامة السفينة أو سلامة الأرواح عليها .
- (ب) التفريغ التاتيج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بشرط ألا يكون قد تم بمعرفة الربان أو المسئول عنها بهدف تعطيل السفينة أو إتلاقها أو عن إهمال و ويشترط في جميع الأحوال أن يكون ربان السفينة أو المسئول عنها قد اتخذ قبل وبعد وقوع العطب جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل أشار التلوث وقام على الفور بإخطار الجهة الإدارية المختصة .
- (ج) كسر مفاجئ فى خط أتلبيب بحمل الزيت أو المزيج الزيتى أثناه عمليات التشغيل أو أثناه الحفر أو استكشاف أو اختبار الأبار ، بدون إهمال فى رقابة الخطوط أو صيانتها وعلى أن تتخذ الاحتياطات الكافية ارقابة تشغيل الخطوط والسيطرة على التلاث ومصادره فور حدوثه .

كل ذلك دون اخلال بحق الجهة المختصة في الرجوع على المتسبب بتكاليف إزالة الآثار الناجمة عن الثلوث والتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عنه .

مادة ٥٥ - على مالك السفينة أو ربانها أو أى شخص مسئول عنها وعلى المسئولين عن وسائل نقل الزيت الوقعة داخل الموانى أو البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصدر العربية وكتلك الشركات العاملة في استخراج الزيت أن يبلاوا فورا إلى البلاغ الجهات الإدارية المختصمة عن كل حادث تسرب التربت فور حدوثه مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربه والإجراءات التي التخذت الإنقاف التسرب أو الحد منه ، وغير ذلك من البيانات المنصوص عليها في

تلوث البيئة .............

الاتفاقية واللائحة النتفيذية لهذا القلنون .

وفى جميع الأحوال يجب على الجهات الادارية المختصة ليلاغ جبـز شئون البيئـة بكافة المعلومات عن الحادث المشار إليه فور حدوثه .

مادة ٥٦ - يجب أن تجهز جميع موانى الشحن والموانى المعدة لاستقبال ناقلات الزيت وأحواض إصلاح المغن بالمعدات اللازمة الكافية لاستقبال مب الاتزان غير النظيفة والمياه المتخلفة عن غسيل الخزانات الخاصة بناقلات الزيت أو غيرها من المغن .

ويجب أن تجهز الموانى بالمواعين والأوعية اللازمة والكافية لاستقبال المخلفات والنفايات والرواصب الزيتية والمزيج الزيتى من الصفن الراسية بالميناء .

ولا يجوز الترخيص لأية سفينة أو ناقلة بالقيام بأعمال الشحن والتغريخ إلا بعد الرجوع إلى الجهة الادارية المختصة لاستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخليص من النفايات ومياه الانزان غير النظيفة .

مادة ٥٧ - يحدد الوزيسر المختص نسوع الأجهزة والمعدات الخاصة بخفض التلوث والتى يجب أن تجهز بها السفن المسجلة بجمهورية مصسر العربية أو المنصاب البحرية التى تقام في البيئة المائية .

ويجب أن تكون السفن الأجنبية التي تستعمل المواني المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بها مجهزة بمعدات خفض التلوث طبقا لما ورد بالاتفاقية وملاحقها .

مادة ٥٨ - على كل مالك أو ريان سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية وكذلك سفن الدول التي انضمت المتفاقية أن يحتفظ بسجل الزيت بالسفينة يدون فيه المسنول عنها جميع العمليات المتعلقة بالزيت على الوجه المبين بالاتفاقية وعلى الأخص العمليات الآتية :

أ ) القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها من عمليات نقبل الحمولة الزيئية
 مع بيان نوع الزيت .

١٧٤٨ ....٠٠٠ تلوث البينا

 (ب) تصريف الزيت أو العزيج الزيتى من أجل ضمان سلامة السفينة او حمولتها أو إنقاذ الأرواح مع بيان نوع الزيت.

- (ج) تسرب الزيت أو المزيج الزيئى نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة
   الزيت وحجم التسرب.
  - ( د ) تصريف مياه الانزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات .
    - ( هـ ) التخلص من النفايات الملوثة .
- و و ) إلقاء مياه السنتينة المحتوية على الزيوت التي تجمعت في حيز الألات خارج السفينة وذلك أثناء تو لجدها بالميناء .

وتحدد اللائحة التنفيذية كوفية تسجيل عمليات تصويف الزيت أو المزيج الزيشي بالنسبة للمنصات البحوية التي تقام في البيئة المائية .

مادة ٥٩ - مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقية الدولية في شأن المسئولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت الموقعة في بروكسل عام ١٩٦٩ ونعديلاتها ، يجب على ناقلات الزيت التي تبلغ حمولتها الكلية ٢٠٠٠ طن فاكثر المسجلة في جمهورية مصر العربية وكذلك لجهزة ومواعين نقل الزيت الأخرى التي تبلغ حمولتها الكلية ١٩٠٠ طنا فأكثر التي تمل في البحر الاقليمي أو المنطقة الانتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية أن نقدم إلى الجهة الادارية المختصمة وفقا اللضوابط التي يصدر بها قرار من وزير النقل البحري بالاتفاق مع وزير البترول ووزير شئون البيئة ، شهادة ضمان مالي في شكل تأمين أو مند تعويض أو أي ضمان أخر .

ويجب تقديم شهادة الضمان عند دخول الناقلة في البحر الاقليمي وأن يكون سارى المفعول وينطى جميع الأضرار والتعويضات التي تقدر بمعرفة الجهة الإدارية المنتمة.

وبالنسبة للسفن المسجلة في دولة منضمة للاتفاقية الدولية المسئولية المدنية عن حوادث الثلوث بالزيت فتصدر هذه الشهادة من السلطة المختصمة الدولة المسجلة فيها السفينة . تلوث البيئة ...... ١٣٤٩

# الفرع الثاني التلوث بالمواد الضارة

مادة ١٠ - يحظر على ناقلات المولد السائلة الضارة القاء أو تصريف أية مواد ضارة أو نفيل على مباشرة ينتج ضارة أو نفيل مباشرة الم ينتج عنها ضرر بالبينة المائية أو الصحة العامة أو الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر . كما يحظر على السفن التي تحمل مولد ضارة منقرلة في عدات أو حاديات شحن

كما يحظر على السفن التى تحمل مواد ضارة منقولة فى عبوات أو حاويات شـحن أو صمهاريج نقالة أو عربات صهريجية برية أو حديدية التخلص منها بالقانها فى البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

كما يحظر القاء العبواتات النافقة في البحر الاقليمسي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

مادة ٦١ حيجب أن تجهز جميسع موانسي الشحسن والتقريبغ المعسدة الاستقبال المناقلات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وكذا أحواض إصمالاح المفن بالتسهيلات المنامبة الاستقبال المواد السائلة الضارة ونفاياتها .

مادة ٧٦ - يجب أن تزود الناقلات التي تحمل صواد سائلة ضارة بسجل الشحنة طبقا للاتفاقية يدون فيها الريان أو المسئول عن السفينة جميع العمليات على الوجه المبين بالاتفاقية .

مادة ٦٣ - يدون لمعظى الجهة الادارية المختصدة أو المأمورى الضبط القضدائي أن يأمروا ربان العقينة أو المعدول عنها باتضاد الاجراءات اللازمة للتقليل من أثار التلوث وذلك في حالة وقوع حادث لاحدى العفن التي تحمل مواد ضدارة يخشى منه تلويث البحر الاقليمي أو العنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية على أيدة صورة ، ويحظر على السفن الاقتصادية التي تحمل المواد الضدارة إغراق النفايات والمواد العلوثة في الجرف القارى والعنطقة الخالصة لجمهورية مصر العربية .

ملاة 18 - تسرى أحكام المادة 06 من هذا القانون على حالات التلوث الناجمة عن تأمين سلامة الأرواح على السفينة أو ما يصيبها من عطب .

مادة ٦٥ - على ربان السفينة أو المُستول عنها الالتزام بتنفيذ جميع الاشتر اطات الواردة بالقاعدة رقم ٨ من الملحق ٢ من الاتفاقية .

#### القرع الثلث

#### التلوث بمخلفات الصرف الصحى والقمامة

مادة ٦٦ - يحظر على الدفن والمنصات البحرية تصريف مياه الصرف الصحى الملوثة داخل البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصية لجمهورية مصر العربية وبجب التخلص منها طبقا للمعابير والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٧٧ - يحظر على جميع السفن والمنصات البحرية التى تقوم بأعسال استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والمعننية في البيئة المانية لجمهورية مصسر العربية وكذلك السفن التى تستخدم المواني المصرية القاء القمامة أو الفضلات في البحن الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ، ويجب على السفن تسليم القمامة في تسهيلات استقبال النفايات أو في الأماكن التي تحددها الجهات الادارية المختصة مقابل رسوم معينة يصدر بها قرار من الوزير المختص

مادة ٨٨ - يجب أن تجهز جميع موانى الشحن والتغريغ والموانى المعدة لاستقبال المغض وأحواض إصلاح السفق الثابتة أو العائمة بالتجهيزات اللازمة لاستقبال مياه الصرف الملوثة وفضلات السفن من القمامة .

### القصل الثاني التلوث من المصادر البرية

مادة 19 - يحظر على جميع المنشأت بما فى ذلك المحال العامة والمنشأت التجارية والصناعية والسياحية والخدمية تصريف أو القاء أية مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة من شأتها لحداث تلوث فى الشواطئ المصرية أو المياه المناخمة لها سواء تم ذلك بطريقة إرادية أو غير ارادية مباشرة أو غير مباشرة ويعتبر كل يوم من استمرار التصريف المحظورة ، مخالفة منفصلة .

مادة ٧٠ - يشترط للترخيص بإقامة أية منشآت أو محال على شاطئ البحر أو قريبا منه ينتج عنها تصريف موك ملوثة بالمخالفة الأحكام هذا القاتون والقرارات المنفذة له أن يقوم طالب الترخيص بإجراء دراسات التأثير البيني ويلتزم يتوفير وحدات لمعالجة المخلفات ، كما يلتزم بأن يبدأ بتشغيلها قور بده تشغيل تلك المنشآت .

مادة ٧١ - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المواصفات والمعايير التى تلترم بها المنشآت الصناعية التى يصرح له بتصريف المواد الملوثة القابلة التحليل وذلك بعد معالجتها وعلى الجهة الادارية المختصسة المحددة فى اللائحة المذكورة إجراء تحليل دورى فى معاملها لعينات المخافات السائلة المعالجة وإخطار الجهات الادارية المختصبة بنتيجة التحليل . وفى حالة المخافة يمنح صاحب الشأن مهلة منتها شهر واحد المعالجة المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة . فإذا لم تتم المعالجة خلال المهلة المشار اليها أو ثبت من التحليل خلالها إن استمرار الصرف من شأنه الحاق اصرار جميمة بالبيئة المائية ، يوقف التصريف بالطريق الادارى ويسحب الترخيص الصادر للمنشأة وذلك دون الإخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون .

كما تحدد اللائحة التنفيذية الصراد الملوثة غير القابلة للتحليل والتي يحظر على المنشأت الصناعية تصريفها في البينة المانية .

مادة ٧٢ – مع مراعاة أحكاء المادة ٦٦ من هذا القانون يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المعهود اليه يبادارة المنشأت المنصوص عليها فى المادة ٦٩ التي تصرف فى البيئة المائية مسئولا عمد يقع من العاملين بالمخالفة لأحكام المادة المذكورة، وعن توفير وسائل المعالجة طبقا المعايير والمواصفات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون. وتوقع عليه العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من هذا القانون.

مادة ٧٣ - يحظر إقامة أبة منشأت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مائتي متر إلى الدلخل من خط الشاضئ إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بالتنسيق مع جهاز شنون البيئة . وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والشروط الولجب اتباعها في هذا الشأن . مادة ٧٤ - يحظر إجراء أى عمل يكون من شأنه ألمساس بخط المسأر الطبيعى للشاطئ أو تحديله دخولا فى مياه البحر أو التحسارا عنه إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصمة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة . وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات والشروط الواجب اتباعها فى هذا الشأن .

مادة ٧٥ - لممثلى الجهات الادارية المختصة كل فيما يخصه بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة دخول منطقة الحظر المذكورة بالمادتين رقمى ٧٣ ، ٧٤ من هذا القانون للاطلاع على ما يجرى بها من أعمال ، فإذا تبين لهم أن أعمالا أجريت أو شرع فى لجرائها مخالفة للأحكام السابقة يكلف المخالف برد الشئ لأصله وإلا تم وقف العمل إداريا ورد الشئ لأصله على نفقة المتسبب والمستفيد متضامنين وتحصل القيسة بطريق الحجز الإدارى .

# القصل الثالث

### الشهادات الدولية

مادة ٧١ - على السفن التي تحمل جنسية جمهورية مصر العربية أن تحصل من مصلحة المواني و المنائر على الشهادة الدولية لمنح التلوث بالزيت أو الشهادة الدولية لمنع التلوث الناتج عن حمل مواد سائلة ضارة سائبة . ويكون إصدار هاتين الشهادئين طبقا للأحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية ، ولا تزيد مدة صلاحية الشهادة على خمس سنوات من تاريخ إصدارها .

مادة ٧٧ -على السفن التي تنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد المواني المصرية أو الله أو من إحد المواني المصرية أو الله أو من إحدى وسائل نقل الزيت داخل البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخااصة لجمهورية مصر العربية والتي تحمل علم دولة منضمة للاتفاقية أن تكون حاصلة على الشهادة الدولية لمنع التلوث بالزيت وأن تكون هذه الشهادة سارية المفعول طبقا للاتفاقية .

لما السفن التي ينطبق عليها حكم الفقرة الأولى من هذه المادة وتحمل علم دولة غير منضمة للاتفاقية فيحدد وزير النقال البحاري شهادة منم التلوث بالزيت التي تمنح تلوث البيئة ....... ١٧٥٣ .....

من مصلحة العواني والمنائر وذلك قبل الترخيص لمها بنقل الزيت بصورة منتظمة من أحد العواني العصورية أو من إحدى وصائل نقل الزيت داخل العنطقسة الاقتصاديسة الخالصة .

## الفصل الرفيع الاجراءات الادارية والقضائية

مادة ٨٨ - يعتبر مندوبو الجهات الادارية المختصة والممثلون القصليون في الخارج من مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتطبيق أحكام الباب الثالث من هذا القانون ٠

ولوزير الحدل بالاتفاق مع الوزراء المعنيين منح هذه الصف لمعاملين أخرين وفقا لما يقتضيه تنفيذ هذا القانون ربما يتفق وقواعد القانون الدولي .

مادة ٧٩ - يكون لمأمورى الضبط القضائي المنصوص عليهم في المادة السابقة عند وقوع المخالفة إذا رغب ربان السفينة أو المسئول عنها مغادرة الميناء على وجه عاجل تحصيل مبالغ فورية بصفة مؤقتة تحت حساب تنفيذ عقوبة الغراسة والتعويض التي يقضى بها في الحدود المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون على ألا نقل عن الحد الأدنى المقرر المخالفة مضافا اليها جميع النفقات والتعويضات التي تحددها الجهة الإدارية المختصة لاز الله أثار المخالفة .

ويمكن تقديم ضمان مالى عن قيمة هذه المبالغ تقبله الجهة الادارية المختصمة ، وذلك بمراعاة لحكام الاتفاقية الدولية في شأن المسئولية المدنية المترتبة عن أضرار المثارث بالزيت الموقعة في بروكمل عام 1939 .

مادة ٨٠ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون الاجراءات الجنائية يكون المأمورى الضبط القضائي المشار اليهم في المادة ٧٠ كل فيما يخصبه ، الصعود إلى ظهر السفن والمنصات البحرية ودخول المنشآت المقامة على شاطئ البحر وتقد وسائل نقل الزيت والمواد الملوثة البيئة البحرية التحقق من التزامها بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له وتوفير معدات ووسائل معالجة المخلفات .

وتصدر الجهة الادارية المختصة قرارها في شأن ما تراه لازما لحماية البينة البحرية في ضوء ما يسفر عنه هذا الاجراء ، ولصاحب الشأن أن يعترض على هذا القرار أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في المسادة ٨١ من هذا القانون خلال خصمة عشر يوما من تاريخ لخطاره ، ولا يترتب على اعتراض صاحب الشأن وقف تتفيذ هذا القرار ما لم تصدر هذه اللجنة قراراً بوقف تتفيذه لحين الفصل في المنازعة .

مادة ٨١ - يصدر الوزير المختص الذي تحده اللائحة التنفيذية لهذا القانون قرارا بتشكيل لجنة تظلمات يكون مقرها دائرة عمل المواشى أو إحدى الجهات الاداريـــة القريبة منها على الوجه الأتى :

رنيسا	<ul> <li>عضو من مجلس الدولة بدرجة مستشار ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠</li></ul>
عضوا	~ ممثل لجهاز شئون البيئة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عضوا	– ممثل لمصلحة المواتي والمناثر
عضوا	- ممثل لوزارة الدفاع
عضوا	– ممثل لوزارة للبنزول والثروة المعدنية
عضوا	<ul> <li>ممثل للجهة الادارية المختصة التي وقعت المنازعة في مجال نشاطه •</li> </ul>
ذه اللجنـة	وللجنة أن تستعين بخبير أو أكثر في شئون البيئة المانية وتختص ه
للقــانون .	بالفصل في المنازعات الادارية الناشئة عن تطبيق أحكام الباب الثالث من هذا
حاضرين	وتصدر اللجنة قراراتها بعد سماع أقوال الطرفين بأغلبية أصوات الأعضساء اا

ولذوى الشأن الطعن على قرارات اللجنة أسام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة.

وفي حالة التساوي يرجح الجاتب الذي منه الرئيس.

مادة ٨٦ - على كل ربان أو مستفل لسفينة تستخدم المواتى المصدرية أو مرخص لها بالعمل في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصدر العربية أن يقدم لمندوبي الجهة الادارية المختصة أو مأموري الضبط القضائي المنوط بهم تتفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، التسهيلات اللازمة لأداء مهمتهم .

مادة ٨٣ - يمكن للجهات الادارية المختصة طلب معاونة كل من وزارات الدفاع والداخلية والبترول والثروة المعنية وهيئة قناة السويس أو أية جهة معنية أخرى فى تتفيد أحكام الباب الثالث من هذا القانون وذلك وفقا للشروط التسى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

### الباب الرابع العقويات

مادة ٨٤ - يعاقب كل من خالف أحكام المادة ٢٨ من هذا القانون بغراسة لا تقل عن ماتشى جنبه ولا تزيد على خمسة ألاف جنبه مع مصادرة الطبور والحيوانات المضبوطة وكذلك الآلات والأدوات التي استخدمت في المخالفة .

ملدة ٨٥ - يعاقب بالحبس لمدة لا نقل عن سنة وبغرامة لا نقل عن عشرة ألاف جنية ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بلمحدى هاتين العقوبتين كـل من خـالف أحكام المولد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ .

مادة ٨٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي جنبه و لا تزيد على ثلاثمائة جنبه كل من خالف حكم المادة ٣٦ من هذا القانون ، كما يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنبه و لا تزيد على ألف جنبه كل من خالف حكم المادة ٣٦ من هذا القانون.

وللمحكمة أن تقتضى بوقف الترخيص لمدة لا نقل عن أسبوع ولا تزيد على سنة شهر ، وفي حالة العود يجوز لها الحكم بالغاء الترخيص .

مادة ٨٧ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمانة جنيه مع مصادرة الأجهزة والمعدات المستخدمة كل من خالف أحكام المادة ٤٢ من هذا القانون باستخدام مكبرات الصوت وتجاوز الصوت الحدود المسموح بها لشدة الصوت.

ويعاقب بغرامة لا نقل عن مائتي جنيه ولا نزيد على عشرين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٨٣ ، ٤١ ، ٦٩ ، ٧٠ من هذا القانون .

وتكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه اكل من خالف أحكم المسولا 80، 70، 61، 83، 83، 60 من هذا

القانون ، وكذلك عدم النزام المدين المسدول عن المنتسة بمنع التدخين في الامناكن العامة المخلقة بالمخالفة لحكسم الفقرة الأولى من المسادة ٤٦ من هذا القنانون . ويعاقب بغرامة لا نقل عن عشرة جنيهات ولا نزيد على خمسين جنيها كل من يدخن في وسنائل القل عام بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة المشار اليها .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحيس والغرامة المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

مادة ٨٨ - يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على أربعين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٢٩. ٣٧ وكادة تصدير ٢٩ ٤٠ د باعادة تصدير النفايات الخطرة محل الجريمة على نفقته الخاصة .

مادة ٨٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مانتى جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٢ ، ٣ فقرة أخيرة ، ٤ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المانية من التلوث والقرارات المنفذة له .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليها فسى الفقرة السابقة.

وفى جميع الأحوال بلنزم المخالف بإزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها فى الموعد الذى تحدده وزارة الأشغال العامة والموارد المائية فإذا لم يقم بذلك فى الموعد المحدد ، يكون لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية انتخاذ اجراءات الازالية أو التصحيح الادارى على نفقة المخالف وذلك دون اخسال بحق السوزارة فى الغماء الترخيص.

مادة ٩٠ - يعلقب بغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمانة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الأتية:

١ - تصريف أو القاء الزيت أو المريح الزيتي أو المواد الضارة في البصر
 الإقايمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة وذلك بالمخالفة لأحكام المادئين

من هذا القانون .

٣ - عدم الالتزام بمعالجة ما يتم صرفه من نفايات ومواد ملوثة أو عدم استخدام الوسائل الأمنة التي لا يترتب عليها الاضرار بالبيئة المائية وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٢ من هذا القانون .

٣ - القاء أية مواد أخرى ملوثة للبيئة .

وفى حالة للعود للى ارتكاب أي من هذه المخالفات نكون العقوبة الحبـس والغرامـة المذكورة في الفقرة السابقة من هذه المادة .

وفى جميع الأحوال يلتزم المضالف باز الله آثار المخالفة فى الموعد الذى تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يقم بذلك قامت هذه الجهة بالازالة على نفقته .

مادة ٩١ - تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف جنيه و لا تزيد على خمسمانة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع التزام المتسبب بنفقات ازاللة أشار المخالفة طبقا لسما تحدده الجهات المكلفة بالازاللة لكل من خالف أحكام المادة ٥٠ ب من هذا القانون ، إذا تم التقريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو أحد أجهزتها بهدف تعطيل السفينة أو اتلاقها أو عن اهمال .

ونز لا الفرامة بمقدار المثل في حالة العود وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط تحديد قيمة الغرامة لحجم التلوث والأثر البيشي الناجم عن مخالفة أحكام هذه المادة.

مادة ٩٣ - يعاقب بغرامة لا نقل عن سبعين ألف جنيه ولا نزيد على ثلاثمانة ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأقعال التالية :

 ١ - عدم تجهيز السفينة الأجنبية التي تستخدم المواني المصرية أو تبحر عبر المنطقة البحرية الخاصة بمعدات خفض الثلوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من هذا القاتون .

عدم انتخاذ جميع الاحتياطات الكافية لمنع أو تقليل أثار الثلوث قبل وبعد وقوع
 العطب في السفينسة أو أحد أجهز تسها أو عدم اخطسار الجهة الادارية المختصة فورا

١٢٥٨ ...... تلوث البيئة

بالتقريغ الناتج عن عطب بالسفينة أو بإحدى أجهزتها وذلك بالمخالفة لأحكام السادة ٥٤ ب من هذا القانون .

٣ - عدم ابلاغ الجهة الادارية المختصة فورا عن كل حادث تسرب لنازيت مع بيان ظروف الحادث ونوع المادة المتسربة ونسبتها والاجراءات التى اتخذت وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٥ من هذا القانون .

وفى حالة العود إلى مخالفة أحكام البند ١ تزاد الغرامة بمقدار المثل ، وفي حالـة العود إلى مخالفة أحكام البندين ٢ ، ٣ تكون العقوبة الحبس وغراسة لا يقل عن ثلاثمائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسماتة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال يلتزم المضالف بأزالة أثار المخالفة في الموعد الذي تحدده الجهة الادارية المختصة ، فإذا لم يقم بذلك قامت هذه الجهة بالازالة على نفقته .

ملدة ٩٣ - يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مانتى ألف جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال التالية :

ا - قيام السفينة أو الناقلة بأعمال الشحن والتغريغ دون الحصمول على ترخيص
 من الجهة الادارية المختصة وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٦ من هذا القانون .

 ٢ - عدم احتفاظ السفينة أو الفاظلة بالشهادات والسجلات المنصوص عليها في المواد ٬ ٥٨ ، ١٧ ، ٧٧ ، ٧٧ من هذا القانون .

٣ - تصريف مياه الصرف الصحى الملوثة أو القاء القمامة من السفن بالمخالفة
 لنص المادتين ٢١ ، ٢٧ من هذا القانون .

٤ - قيام إحدى السفن المسجلة في جمهورية مصدر العربية بتصريف أو القاء
 الزيت أو المزيج الزيتي في البحر بالمخالفة لأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

منادة 14 - يمالك بنراسة لا نقل عن أربعين ألف جنيه ولا تزيد على مائمة وخمس ألف جنيه كل من او تكب أحد الأنعال الثالية :

 ١ -- عدم تجهير السفن المسجلة بجمهورية مصدر العربية بالأجهزة والمعدات الخاصة بتُخفيض الثاوث وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٥٧ من هذا القانون .

٧ - مخالفة أو امسر مفتشى الجهسة الاداريسة المغتمسة ومأسورى الضبيط القضائي في حالة وقوع حادث لاحدى السفن التي تحمل الزيت أو المواد الضارة وذلك طبقا لأحكام المادتين ٥٣ ، ١٣ من هذا القانون .

مادة 40 - يعاقب بالسجن مدة لا نزيد على عشر سنوات كل من ارتكب عمدا أحد الأفعال المخالفة لأحكام هذا القانون إذا نشأ عنه اصابة أحد الأشخاص بعاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وتكون العقوبة السجن إذا نشأ عن المخالفة اسابة ثلاثة أشخاص فأكثر بهذه العاهة .

فإذا ترتب على هذا الفعل وفاة إنسان تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقشة وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الفعل وفاة ثلاثة أشخاص فاكثر.

مادة ٩٦ - يكون ربان السفينة أو المسئول عنها وأطراف التعاقد في عقود استكثناف واستخراج واستغلال حقول البترول البحرية والمصوارد الطبيعية الأخرى بما في ذلك وسائل نقل الزيت وكذلك أصحاب المحال والمنشاق المنصوص عليها في المادة ٦٦ كل فيما يخصه ، مسئولين بالتضامن عن جميع الأضرار التي تصيب أي شخص طبيعي أو اعتباري من جراء مخالفة أحكام هذا القانون ، وسداد الغرامات التي توقيدا له وتكاليف از الة أثار تلك المخالفة .

مادة ٩٧ - توقع العقوبات المبينة في الصواد المسابقة لجميع السفن على اختلاف جنسياتها وأنواعها بما في ذلك السفن التابعة لدولة غير مرتبطة بالإتفاقية اذا ألقت الزيت أو المزيج الزيتي وقامت بالإاقاء أو الاغراق المحظور في البحر الاقليمي أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية .

ملدة ٩٨ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة أشهر ويغرامـــة لا نقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ٢٠ ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكــام المادتين ٧٢ ، ٧٤ من هذا القانون .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ويجب في جميع الأحوال ودون انتظار الحكم في الدعوى وقف الأعمال المخالفة وازالتها بالطريق الادارى على نفقة المخالف وضيط الآلات والأدوات والمهمسات الممستعملة وفسى حالسة الحكم بالادائسة يحكسم بمصادر تها .

مادة ٩٩ - تختص بالفصل في الجرائم المشار اليها في هذا القانون المحكمة التي ترتكب في دائرتها الجريمة ، وذلك إذا وقعت من السفن المشار اليها في المادة ٩٧ دلغل البحر الاقليمي لجمهورية مصر العربية أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتفصل المحكمة في الدعوى على وجه السرعة .

وتختص بالفصل في الجرائم التي ترتكب خارج المنطقتين المشار اليهما في هذه المادة المحكمة الواقع في دائرتها الميناء المسجلة فيه السفينة التي ترفع العلم المصرى.

مادة ١٠٠٠ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٧٩ من هذا القانون ، الجهة الإدارية المختصة التخاذ الاجراءات القانونية لحجز أية سفينة تمتنع عن دفع الغرامات والتعويضات الفورية المقررة في هالة التلبس أو في حالة الاستعجال المنصوص عليها في المادة المذكورة من هذا القانون .

ويرفع الحجز إذا دفعت المبالغ المستحقة أو قدم ضمان مالى غير مشروط تقبله الجهة الادارية المختصة .

مادة ١٠١ – لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب بتوقيع أبـه عقوبة أشد منصوص عليها في قانون أخر .

### الأحكام الختامية

مادة ۱۰۲ – مع عدم الاخلال بأحكام الدادة ۷۸ من هذا القانون يكون لموظفى جهاز شئون البيئة وفروعه بالمحافظات ، الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون البيئة صفة مأمورى الضبط القضدائي في اثبات الجرائم التي تقم بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

ملدة ١٠٣ – لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق فـي التبليـغ عن أيـة مخالفة لأحكام هذا القانون .

ملاة ١٠٤ - يجب على مغتشى الجهات الادارية المختصة وكذلك مغتشى جهاز

شنون البيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بمجالات البيئة كل في مجال اختصاصه اخطار جهاتهم بأية مخالفة لأحكام هذا القانون ، وتتولى الجهات المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

# قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ نسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية نقاتــون البينة الصادر بالقاتون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (١٠)

## رئيس مجلس النوزراء

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة؛ وعلى ما عرضه الوزير المختص بشئون البيئة ، بعد أخذ رأى مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

# قرر المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المرفقة .

#### المادة الثانية

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤ لمنة ١٩٩٤ المشار إليه، على المنشأت التي ترغب في مد المهلة المقررة لتوفيق أوضاعها أن تتقدم بطلبها إلى جهاز شئون البيئة قيل سنة أشهر سابقة على نهاية مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة المذكورة، على أن يشتمل الطلب على مبررات المد وما اتخذ من إجراءات لتطبيق أحكام اللائحة المرفقة.

وعلى جهاز شنون البيئة أن يتحقق من صحة البيانات المقدمة ، ومدى جدية المنشأة في تطبيق أحكام هذه اللائحة ، وأن يرفسع بذلك تقريس ا مفصلا ومدعما بالمستدات إلى الوزير المختص بشنون البيئة لعرضه على مجلس الوزراء .

<sup>(</sup>۱) قوقتع المصرية - قمند ٥١ تبنيع فني ٢٨ / ٧ / ١٩٩٥ ، ولنم تتشر الملاحق لكلفناه ينشرها فني قوقتع المصريبة ،

ويجوز لجهاز شنون البينة ان يستعين عند إعداده للتقرير الخاص بالمد بخبراء ينتديهم لهذا الغرض ، ويتحمل طالب المد في هذه الحالة بالتكاليف التي يقدر ها الجهاز لهولاء الخبراء .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

> صدر برناسة مجلس الوزراء في ١٨ رمضان سنة ١٤١٥ هـ "الموافق ١٨ فبراير سنة ١٩٩٥ م " .

> > اللاححة التنفيذية لقانون البيئة ياب تمهيدى القصل الأول أحكام عامة

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالألفاظ والعبارات الأتيـة المعانى المبينة قرين كل منها :

١ - المواد الملوثة للبينة المانية :

أية مواد يترتب على تصريفها في البيئة المانية بطريقة إرادية أو غير إرادية تغيير في خصائصها أو الأسهام في ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نحو يضمر بالإنسان أو بالموارد الطبيعية أو بالمياه البحرية أو يضر بالمناطق السياحية أو تتدخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر ويندرج تحت هذه المواد:

- ( ا ) الزيت أو المزيج الزيتي .
- (ب) المخلفات الضارة والخطرة المنصوص علياها في الاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها جمهورية مصر العربية.
- (ج) لية مسواد أخرى " صابة سائلة غازية " يصدر بها قرار من الوزير

٧٣٩٤ ....٠٠٠ تَلُوثُ الْبِيلَةُ

#### المختص بشنون البينة .

- ( د ) النفايات أو السوائل غير المعالجة المتخلفة من المنشآت الصناعية .
  - ( هـ ) العبوات الحربية السامة .
  - (و) ما هو منصوص عليه في الاتفاقية وملاحقها .

#### ٧ - التصريف:

كل تسرب أو الصياب أو البعاث أو تقريع لأى نوع من المواد الملوثة أو التخلص في مياة البحر الإقليمي أو المنطقة الخالصة أو البحر أو نهر النيل والمجارى المائية مع مراعاة المستويات المحددة لبعض المواد وفقاً لما هو مبين في الملحق رقم ١ لهذه اللائحة .

#### ٣ - التعويض:

يقصد به التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتب على تطبيق الأحكام الواردة في الاتفاقية الدولية الأحكام الموضوعية الواردة في الاتفاقية الدولية للمسئولية المنتضمة البها جمهورية مصر العربية أو التي تتضم البها ممتقبلا بما في ذلك الاتفاقية الدولية الممئولية المدنية عن الأضرار عن حوادث التلوث بالزيت الموقعة في بروكسل عام ١٩٦٩ ، أو حوادث التلوث بالمواد السامة وغيرها من المواد المنارة أو تلك الناجمة عن السفن التي تعمل بالطاقة النووية أو تلك الناتجة عن التلوث من الجو وكذا ما يترتب من تلوث نتيجة التصماح والجنوح المسفينة أو ما يحدث أثناء الشعن ، النفوية .

### ٤ - خط الشاطئ :

هو أقصى حد تصل إليه مياه البحر على اليابسة أثناء أعلى مد يحدث خلال فترة لا تقل عن أحد عشر عاما .

### ه - البحر الإظليمي :

هو المسلحات من البحر التي تلى شواطئ جمهورية مصر العربية وتمتد في اتجاء البحر المسافة ١٢ ميل بحرى مقاسة من خسط الأساس الذي يقاس منسه عرض البحر تَوْتُ الْبِينَةُ مسمودة من المستمالية المست

الإقليمي طبقا لأحكام لتفاقية الأمم للمتحدة لقانون البحر لمعام ١٩٨٢

#### المنطقة الاقتصادية الخالصة :

هى المنطقة البحرية الممتدة فيما وراء البحر الإقليمي بمسافة مانتي ميل بحرى مقاسة بخطوط الأساس .

#### ٧ – البحر:

هو المساحات البحرية التي نقع وراء المنطقة الاقتصادية الخالصة .

### ٨ -- المنطقة البحرية الخاصة :

وتشمل منطقتي البحرين المتوسط والأحمر طبقا للحدود الجغرافية والطبيعية الواردة في القاعدة رقم ١٠ من الطحق رقم ١ من الفاقية "ماربول " لعام ١٩٧٣ -

## القصل الثاني حمار شنون البيئة

مادة ٢ - يحل جهاز البيئة المنشأ بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المشار البيه محل الجهاز المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٩٢ فيما لمه من حقوق وما عليه من النز امات ، وينقل العاملون بهذا الجهاز بدرجاتهم وأقدمياتهم اللي جهاز شنون البيئة ، ويئم تسكينهم بحالتهم في القطاعات التنظيمية المكونة للجهاز وذلك بقرار من الدنس التنفيذي للحهاز .

مادة ٣ - يشكل مجلس جهاز شئون البيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء برئاسة الوزير المختص بشئون البيئة وعضوية كل من:

- الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة ، ويكون نائبا لرئيس مجلس الإدارة .
- ممثل من الدرجة العالية على الأقل يختاره الوزيار المختص من كل من ست وزارات

هى : وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضي - وزارة الأشفال العامسة والعوارد العانيسة - وزارة النقل والعواسلات - وزارة الصناعة -

وزارة الداخلية - وزارة الصحة .

- اثنين من الخبراء في مجال شئون البيئة يختار هما الوزير المختص بشئون البيشة
   بناء على عرض من الرئيس التنفيذي للجهاز
- ثلاثة من التنظيمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة يختارون من بيـن
   مرشحى تلك التنظيمات تمثيلها في المجلس بالاتفاق مع الوزير المختص بشنون البينة.
- احد العاملين بجياز البيئة من شاغلى الوظائف العليا ويختاره الوزير المختص بشئون البيئة بناء على عرض الرئيس التنفيذي للجهاز .
  - \* رئيس إدارة الفتوى المختصبة بمجلس الدولة ،
- ثلاثة من ممثلي قطاع الأعمال العام يختارهم الوزير المختص بشئون البيئة بناء
   على ترشيح من الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة من بين مرشحي تلك الجهات.
- اثنین من الجامعت و مراکز البحوث العلمیة یختار هما الوزیـر المختـص بشـنون
   البیئة من بین مرشحـی تك الجهات .

ويتعين دعوة ممثلى الوزارات المعنية عند مناقشة موضوعات ترتبط بالقطاعات التي يشرفون عليها . كما يجوز المجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة لدى بعث مسائل معينة دون أن يكون لأى منهم صدوت معدود فى المداولات ، ويجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان استشارية من الخبرات المتخصصة لدراسة موضوعات معينة ، كما يجوز اللمجلس أن يعهد إلى واحد من أعضائه أو أكثر بمهمة محددة .

ويتولمى أمانة المجلس أمين عام الجهاز ولا يكون له صوت معدود فى المداولات ما لم يكن قد تم اختياره لعضوية المجلس ويعاد تشكيل المجلس كل أبلاث سنوات .

مىلاة ٤ - مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العلبا المهيمنة على شئون الجهاز وتصريف أموره ووضع العياسة العامة التي يسير عليها ، ولمه أن يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلمها وفي إطار الخطمة القومية ، ولمم على الأخص ما يأتي :

الموافقة على الخطط القومية لحماية البيئة .

تلوث البينة ......

- \* الموافقة على خطة الطوارئ البينية ضد الكوارث.
  - \* إعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالبيئة .
- \* الموافقة على المشروعات التجريبية التي يضطلع بها الجهاز .
  - \* الموافقة على سياسة التدريب البيني وخططه .
- \* الموافقة على المعدلات والنسب اللازمة لضمان عدم تلوث البيئة .
  - \* الموافقة على أسس ولجراءات تقييم التأثير البيئي للمشروعات.
    - الإشراف على صندوق حماية وتتمية البيئة .
    - الموافقة على الهيكل التنظيمي الجهاز وفروعه بالمحافظات .
    - الموافقة على اللوائح الدلخلية للجهاز وأوائح العاملين فيه .
      - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية الخاصة بالجهاز.
- النظر في كل ما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تكخل في
   اختصاص الجهاز .
- تحديد ما يعرض من قرارته على مجلس الوزراء الاتخاذ قرار فى شأنها وفى
   جميع الأحوال على المجلس أن يضمن قراراته وبوجه خاص تلك التى يرى عرضها
   على مجلس الوزراء دراسة عن تكاليف التنفيذ والنتائج المنتظر تحقيقها
- مادة ٥ يكون الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البينة مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الجهاز وقرارات مجلس الإدارة ، ويختص بالأتى :
- مياشرة اختصاصات الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة
   للعاملين بالجهاز .
- مباشرة اختصاصات الوزير المنصوص عليها في سائر القوانين واللوائح ذات
   الصلة بإدارة شئون الجهاز وتصريف أموره الفنية والمالية والإدارية وتحقيق أغراضه.
- مباشرة اختصاصات الوزير في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٩ اسخة
   ١٩٨٢ بإصدار قانون المناقصات والمزايدات والاتحام التفينية
  - تطوير نظم العمل بالجهاز وتدعيم أجهزته وإصدار القرارات اللازمة اذلك •

- الحصول على البيانات والمعلومات والتي تتصل بأغراض الجهاز من مختلف
   الجهات المعنية حكومية وغير حكومية بالدلخل أو الخارج.
- العمل على تطبيق أحكام قانون البيئة المشار اليه وهذه اللانحة ، بالاتفاق والتسيق والتعاون مع الجهاف الأخرى المعنية بذلك قانونا .

مادة ٦ - يكون للجهاز هيكل وظيفي يصدر بقرار من الرئيس التنفيذي للجهاز بعد
 موافقة مجلس الإدارة وبالائفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية .
 الفصل الثالث

### صندوق حماية البيئة

مادة ٧ - ينشأ بجهاز شئون البيئة صندوق خاص يسمى " صندوق حمايــة البيئــة " تفول إليه :

- ( أ ) المبالغ التي تخصصها الدولة في موازنتها لدعم الصندوق .
- (ب) الإعانات والهبات المقدمة من الهيئات الوطنية والأجنبية لأغراض حماية البيئة وتنميتها والتي يقبلها مجلس إدارة الجهاز.
- (ج) الغرامات التي يحكم بها والتعويضات التي يحكم بها أو يتفق عليها عن
   الأضرار التي تصيب البيئة .
- ( د ) موارد صندوق المحميات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة
   ١٩٨٣
- (هـ) ما يخص جهاز شئون البيئة من نسبة ال ۲۰ ٪ من حصيلة الرسوم المقررة على تذاكر السفر التي تصدر في مصر بالعملة المصرية طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥ لمنة ١٩٨٦ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٧ لمنة ١٩٨٦ وبحد أنني ٥, ١٢٪ من لجمالي حصيلة الرسوم المشار البها .
  - (و) عائد المشروعات التجربيية التي يقوم بها الجهاز .
    - ( ز ) مقابل ما يؤديه الجهاز من خدمات تلغير بأجر .
      - (ح) رسوم التراخيص التي يصدرها الجهاز .

وتودع في الصندوق على مدبيل الأمانة العبالغ التي تحصل بصفة مؤقتة تحت حساب الغرامات والتعويضات عن الأضرار التي تصييب البيئة .

وتكون للصندوق موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ، ويرحل فائض الصندوق من سنة اللي أخرى ، وتعتبر أموال الصندوق أموالا عامة .

مادة ٨ - تخصيص موارد الصندوق الصرف منها في تحقيق أغراضه ، وبصفية خاصة :

- \* مواجهة الكوارث البيئية .
- المشروعات التجريبية والرائدة في مجال حماية الثروات الطبيعية وحماية البيئة.
   من الناوث .
  - \* نقل التقنيات ذات ألتكلفة المنخفضة والتي ثبت تطبيقها بنجاح.
  - \* تمويل تصنيع نماذج المعدات والأجهزة والمحطات التي تعالج ملوثات البيئة .
    - \* إنشاء وتشغول شبكات الرصد البيئي .
- إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية بهدف المحافظة على النثروات والمحاورد
   الطبيعية .
  - مولجهة التلوث غير معلوم المصدر .
- تمويل الدراسات اللازمة لإعداد البرامج البينية وتقييم التأثير البيئي ووضع المعدلات والمعابير المطلوب الالتزام بها للمحافظة على البيئة .
- المشاركة في تمويل مشروعات حماية البيئة التي تقوم بها أجهزة الإدارة المحلية والجمعيات الأهلية ويتوافر لها جزء من التمويل من خلال المشاركة الشعبية .
  - مشر و عات مكافحة التلوث .
- صرف المكافآت عن الإتجازات المتميزة عن الجهود التي تبذل في مجال حماية.
   البينة .
  - دعم البنية الأساسية للجهاز وتطوير أنشطته.

 الأغراض الأخرى التي تهدف إلى حماية أو نتمية البيئة والتي يوافق عليها مجلس إدارة الجهاز .

# القصل الرابع الحوافز

مادة ٩ - يضع جهاز شنون البيئة بالاثنتراك مع وزارة المالية خلال سنة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة نظاما للحوافز التي يمكن أن يقدمها الجهاز والجهات الإدارية المختصة للهيئات والمنشآت والأفراد وغيرها الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة على أن يراعي عند وضع هذا النظام المزايا والأوضاع المنصوص عليها في القواتين و القرارات السارية ، وعلى الأخص تلك المنطقة بالاستثمار والجمارك والصناعة والتعاونيات وغيرها .

# الباب الأول حماية البيئة الأرضية من التلوث الفصل الأول التلمية والبيئة

مادة ١٠ - تتولى الجهة الإدارية المختصة المائحة للترخيص تقييم التأثير البيئى المنشأة المطلوب الترخيص لها وفقا العناصر والتصميمات والمواصفات والأسس التي يصدرها جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة ، وعلى جهاز شئون البيئة مراجعة ذلك كلما لزم الأمر .

مادة ١١ - تسرى لُحكام المادة ١٠ من هذه اللائحة على المنشآت المبينة في الملحق رقم ٢ لهذه اللائحة .

مادة ١٦ -يلتزم طالب الترخيص بأن يرفق بطلب بيانا مستوفيا عن المنشأة شاملا البيانات التي يتضمنها النموذج الذي يحده جهاز شخون البيشة بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة . تَلُوثُ البِيلَةُ ......تا٢٧١ .....

ويعد جهاز شئون البيئة سجلا يتضمن صور هذه النماذج ونتائج التقييم وطلبات الجهاز من صاحب المنشأة .

مادة ١٣ - لجهاز شئون البينة أن يستعين بأى من المتخصصين الذين تصدر بهم قائمة من الجهاز طبقا للمعايير التي يضعها مجلس إدارة الجهاز ، وذلك الإبداء الرأى في تقييم التأثير البيئي للمنشأة المزمع إقامتها وكذلك المطلوب الترخيص لها .

مادة 16 - تقوم الجهة الإدارية المختصة بايلاغ صاحب المنشأة بنتيجة التقييم بخطاب مسجل بعلم الوصول ، ويجوز له الاعتراض كتابة على هذه النتيجة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ليلاغه أملم اللجنة الدائمة للمراجعة والتى يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص بشؤن البيئة برئاسة مستشار من مجلس الدولة وعضوية :

- مندوب عن جهاز شئون البيئة يرشحه الرئيس التنفيذي الجهاز .
  - صاحب المنشأة أو من ينوب عنه بتوكيل رسمى .
- ممثل عن الجهة المختصة أو الجهة المائحة للترخيص إن لم تكن هي الجهة
   المختصة .
- ثلاثة من الخبراء يتم لختيارهم لعضوية اللجنة بناء على ترشيح الرئيس التنفيذي
   للجهاز لمدة ثلاث منوات .

والجنة أن تشكل من بين أعضائها ومن غيرهم لجانا فرعية الدراسة ما بحال إليها من اعتراضات ورفع تقريرها للجنة ، كما لها أن تستعين بمن تراه عند مباشرتها لمهامها وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ وصول أوراق الاعتراض مستوفاة إليها .

مادة 10 - تختص اللجنة الدائمة للمراجعة والمنصوص عليها في المادة 12 من هذه الملاتحة بنظر ما يقعم أو يحال إليها من اعتراضات على نتيجة التقييم أو على منا يطلب تتفيذه من القتراحات يراها جهاز شنون البيئة وتقرير رأيها في هذه الاعتراض بالنسبة للضوابط المنصوص عليها في المادة 10 من هذه اللائحة ، ويقدم الاعتراض الجهاز شئون البيئة كتابة مستوفيا أسباب الاعتراض وما يستند إليه مالك المشروع من

أسانيد قانونية وعلمية وأن يرفق باعتراضه ما يراه من مستندات تؤيد أوجه اعتراضه .

مادة ۱۱ - تجتمع اللجنة بدعوة من الرنيس التقيذى لجهاز شنون البينة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الاعتراض كتابة للجهاز ، ويتولى مندوب من الجهاز ينتدبه الرئيس التنفيذي تحرير محاضر الاجتماع ، ولا يكون له رأى معدود فيما يشار من مناقشات.

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ، ويوقع المحضر من جميع الأعضاء الحاضرين .

مادة ١٧ - على صاحب المنشأة طبقا لأحكام هذه اللائحة الاحتفاظ بمجل لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة تدون فيه البيانات التالية :

- الاتبعاثات الصادرة عنها أو التي تصرف منها.
- مواصفات المخرجات بعد عملية المعالجة وكفاءة وحدات المعالجة المستخدمة .
  - إجراءات المتابعة والأمان البيئي المطبقة في المنشأة .
    - الاختبارات والقياسات الدورية ونتائجها .
      - المسئول المكلف بالمتابعة .

ويعد السجل وفق النموذج المبين في الملحق رقم ٣ لهذه اللائحة .

 ويلتزم صاحب المنشأة أو مندوبه بأن يخطر بصدورة فورية جهاز شئون البيئة بخطاب مسجل بعلم الوصول بأى حيود فى معايير ومواصفات الملوثات المنبعثة أو المنصرفة والإجراءات التى التخذت المتصووب .

مادة ١٨ - يختص جهاز شئون البينة بمنابعية بسيانات المسجل للتأكد من مطابقتها للواقع ولخذ العينات اللازمة وإجراء الاختبارات المناسبة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البينة وتحديد مدى التزامها بالمعابير الموضوعية لحماية البيئة.

ونتم تلك المتابعة دوريا كل سنة ، ويرفع عن كل منها تقرير يودع بالقطاع المختص بالجهاز موقعا عليه من المسئول عن المعاينة والاختبار وتباريخ المعاينة والاختبار . فإذا مسا تبين وجود أيسة مخالفات يقوم الجهاز بإخطار الجهسة الإدارية

المختصة لتكليف صاحب المنشأة بخطاب مسجل بعلم الوصول بتصحيح تلك المخالفات وعلى وجه المرعة بحسب ما تقتضيه أصول الصناعة فإذا لم يقم بذلك خلال ستين يوما يكون للرئيس التتفيذي بالتنسيق مع الجهة الإدارية المختصة اتخاذ الإجراءات التالية:

- ١ غلق المنشأة .
- ٢ وقف النشاط المخالف .
- ٣ المطالبة بالتعويضات المناسبة لمعالجة الأضرار الناشئة عن المخالفة .

وتلتزم تلك المنشآت بالاحتفاظ بالسجلات مستوفاة وفق النموذج المنصوص عليه في المادة ١٧ من هذه اللائحة بصفة دائمة ، وعند تجديد بياناته تلتزم المنشأة بالاحتفاظ به لمدة عشر منوات تحسب من تاريخ توقيع مندوب جهاز شئون البيئة على السجل بالمعاينة .

مادة ١٩ - تخضع التوسعات أو التجديدات في المنشأة القائمة لـذات الأحكـام المنصوص عليها في المواد ١٩ - ٢١ ، ٢١ ، ٢٢ من قانون البيئة المشار إليه .

ويعتبر من قبيل التوسعات أو التجديدات تغيير النصط الإنتاجي لألات التشغيل أو زبادة أعداد العاملين بصورة تغوق القدرة الاستيعابية لمكان العمل أو أية تعديدات جوهرية في مبنى المنشأة وبوجه خاص تلك المتصلة بنظام التهوية أو تغيير موقع العمل أو غير ذلك مما قد يترتب عليه تاثير ضار على البيئة أو على العاملين في المنشأة .

مادة ٢٠ - تكون شبكات الرصد البيئى الموجودة حاليا بما تضمنه من محطات وحدات عمل تابعة لجهاتها المختصة من الناحية الإدارية ، وتقوم في مجال اختصاصها برصد مكونات وملوثات البيئة دوريا وإتاحة البيانات الجهات المعنية ، ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمراكز البحوث والهيئات والجهات المختصة ، وعلى هذه المراكز والهيئات والجهات .

ويشرف جهاز شئون البيئة على إنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيني تمهيدا لإقامة

١٣٧٤ ....... تلوث البينة

برنامج قومي للأرصىاد البينية .

مادة ٧١ - يضع جهاز البينة بالتعاون مع الوزارات والمحافظات والهيئات العامة وغيرها من الجهات المعنية خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية ، وتعتمد الخطة من مجلس الوزراء وتستند خطة الطوارئ بوجه خاص البي العناصر المبينة في المراحل التالية:

### (أ) مرحلة ما قبل وقوع الكارثة:

- تحديد أنواع الكوارث البيئية والمناطق الأكثر تأثرا ومعرفة التأثير المتوقع لكل
   نوع منها .
- جمع المعلومات المتوفرة محليا ودوليا عن كيفية مواجهة الكوارث البيئية وسبل
   التخفيف من الأضرار التي تنتج عنها .
- حصر الإمكانات المتوفرة على الممنوى المحلى والقومي والدولي وتحديد كيفية
   الاستعانة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة المكارثة
  - تحديد الجهات المسئولة عن الإبلاغ عن الكارثة أو توقع حدوثها .
    - وضع الإجراءات المناسبة لكل نوع من أنواع الكوارث .
- إنشاء غرفة مركزية لتلقى البلاغات عن الكارثة البينية ومتابعة استقبال وإرسال
   المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الإمكانات اللازمة لمواجهتها .
  - الإشراف والتدريب والمتابعة لمواجهة الكوارث على كافة المستويات.
- تيمير نظام وأساليب تبادل المعلومات بين الجهات المختلفة فيما يخص الكوارث
   مم ضمان التحقق من كفاحة .
- تحديد أسلوب تبادل وطلب المعاونة بين مختلف الجهات عند إدارة الأزمة مع
   إنشاء قواعد البيانات المناسبة .

## (ب) مرحلة اجتياح الكارثة:

- تكوين مجموعة عمل لمتابعة مواجهة الكارثة البيئية عند وأوعها .
- تتفيد الخطط الموضوعة للتنسيق والتعساون على المستوى المحلى والإقليمي

والمركزي لضمان استمر ارية تدفق الإمداد بالمعدات أو التجهيزات لموقع الكارثة .

- تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانات الفعلية للمتوافرة في مختلف الجهات في
   التعامل مع الكارثة.
  - تحديد مطالب كل جهة من الجهات الأخرى على ضوء تطور ات الكارثة .
- تحديد أسلوب إعلام المواطنين عن الكارثة وتطوراتها وسبل التعامل مع أثارها.
   (ج) مرحلة إزالة أثمار الكارثة :
  - تحديد أساوب مشاركة مختلف الجهات في إزالة أثار الكارثة .
    - تطوير الخطط بهدف تحسين الأداء .
    - رفع مستوى الوعى العام بأسلوب التعامل مع الكوارث .
    - (د) مرحلة التسجيل لنتائج الكارثة والدروس المستقادة:
  - تسجيل الأثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على حدوث الكارثة .
    - تسجيل الدروس المستفادة من التعامل مع كل كارثة .
    - المقترحات لتفادى أوجه النقص والقصور التى ظهرت أثناء المواجهة .

مادة ٢٧ - تتولى غرفة العمليات المشار إليها في الصادة ٢١ من هذه الملائحة تشكيل مجموعة عمل لمواجهة الكارثة البيئية عند وقوعها أو توقع حدوثها تضم في عضويتها ممثلي الجهات المعنية ، ويكون لرئيس مجموعة العمل جميع السلطات الملازمة لمواجهة الكارثة البيئية بالتماون مع الأجهزة المختصة .

مادة ٣٣ - يحظر بأية طريقة صيد أو قتل أو إساك الطيور والحيوانات البرية المنصوص عليها في الملحق ٤ لهذه اللائحة ، ويحظر حيازة هذه الطيور والحيوانات ونقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها البيع حية أو ميئة.

كما يحظر إثلاف أوكار الطيور المذكورة أو إعدام بيضها .

ويسرى حكم هذه المادة على مناطق المحمدات الطبيعية وكذلك مناطق تواجد الحيوانات والطيور المهددة بالانقراض والتي يصدر بسها قرار من وزير الزراعة أو

المحافظين بالتنسيق مع جهاز شنون البينة .

مادة ٢٠ - لا يجوز الترخيص بصيد الطيور والحيوانات البرية المنصوص عليها في الملحق ٤ لهذه اللائحة إلا لأغراض البحث العلمي أو القضاء على وباء منتشر وغيرها من الأغراض التي يوافق عليها جهاز شنون البيئة ، ويقدم طلب الترخيص كتابة لوزارة الداخلية مبينا فيه نوع الطيور والحيوانات البرية المطلوب صيدها والأعداد المطلوب صيدها والمغرض منه وقترة الصيد والفرد أو الأفراد المطلوب الترخيص لهم وطريقة الصيد وأدانه ، وعلى وزارة الداخلية أن تحيل هذا الطلب لجهاز شنون البيئة للتحقق من جدية وأهمية هذا الطلب .

# الفصل الثاني المواد والنفايات الخطرة

مادة ٣٥ - يحظر تداول المواد والنفايات الخطرة بغير ترخيص يصدر من الجهة المختصة المبينة أرين كل نوعية من تلك المواد والنفايات واستخداماتها وذلك على الوجه التالى:

- المواد والنفايات الخطرة الزراعية ومنسها مبيدات الأقسات والمخصيسات -\* وزاء ة الزراعة ".
  - . ٢ المواد والنفايات الخطرة الصناعية " وزارة الصناعة ".
- ٣ المواد والنفايات الخطرة للمستشفيات والدوانية والمعملية والمبيدات الحشرية المناهة " وزارة الصحة".
  - ٤ المواد والنفايات الخطرة البترولية " وزارة البترول ".
- المواد والنفايات الخطرة التي يصدر عنهما إشعاعات مؤينـة " وزارة الكهرباء " - " هيئة الطاقة الذرية ".
  - المواد والنفايات الخطرة القابلة للانفجار والاشتعال " وزارة الدلخلية ".
- لمواد والتفايات القطرة الأخرى يصدر بتحديد الجهة المختصة بالصدار
   الترخيص بتداواسها قرار من الوزير المختص بشئون البيئة بنساء على عرض الرئيس

تلوث البينة ...... ١٣٧٧ ....

التنفيذي لجهاز شنون البيئة .

ويصدر كل وزير للوزارات المبينة في هذه المادة كل في نطاق اختصاصه بالتسيق مع وزير الصحة وجهاز شئون البيئة جدولا بالمواد والنفايات الخطرة يحدد فه:

- أ وعية المواد والنفايات الخطرة التسى تدخل في نطاق اختصاص وزارته
   ودرجة خطورة كل منها .
  - ( ب ) الضوابط الواجب مراعاتها عند تداول كل منها .
  - ( ج ) أسلوب التخلص من العبوات الفارغة لتلك المواد بعد تداولها .
    - ( د ) أية ضوابط أو شروط أخرى ترى الوزارة أهمية إضافتها .

مادة ٢١ ~ على طالب الترخيص التقدم بطلبه كتابة إلى الجهة المختصة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذه اللائحة وذلك وفقا للإجراءات والشروط الآتية:

إجراءات منح الترخيص:

يصدر الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة لمدة خمس سنوات كحد أقصى، ما لم يحدث ما بستدعى مراجعة الترخيص ، ويجوز اللجهة الإدارية المختصة وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ٤٠ من هذه اللائصة منح تراخيص مؤقتة الفترات قصيرة حسب مقضيات الحاجة .

نتقدم الجهة أو الفرد الراغب في الحصول على ترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة بطلب مستوف للبيانات الأتية :

١ - القائم بتداول المواد والنفايات الخطرة:

اسم المنشأة ،

العنوان ورقم التليفون .

موقع المنشأة ومساحتها .

الخرائط الكنتورية لموقع المنشأة .

مستوى الماء الأرضى .

معدات الأمان المرافرة لدى المنشأة .

مطومات مختصة بالتأمين .

برنامج رصد البينة بالمناطق المحيطة بالمنشأة .

٢ - الجهة المنتجة للمواد والنفايات الخطرة:

" الاسم بالكامل و لعنوان ورقم الهاتف والفاكس "

٣ - توصيف كاف المواد والنفاوات الخطرة المزمع التعامل فيها وطبيعة وتركيز
 العناصر الخطرة بها .

تحديد كمية المواد والنفايات الخطرة المزمع تداولها سنويا ووصف أسلوب
 تعبئتها "براميل - صهريج - سايب " .

 توصيف الوسائل المزمع استخدامها التغزين المواد والنفايات الخطرة وفئرة التخزين لكل منها مع تعيد بكتابة بيان واضح على العبوة للإعلام عن معنواها ومدى خطورته وكوفية التصرف في حالة الطوارئ.

 ٦ - توضيح وسائل النقل المتوخاة " برى - سكك حديدية - بحرى - جو - مياه دلخلية " وتحديد خطوط سبر ها وموافيتها .

بيان شامل عن الأسلوب المزمع إتباعه في معالجة وتصريف المواد والنفايات
 الخطرة المطلوب الترخيص بتدلولها

 ٨ - تعهد بعدم خلط المواد والغفايات الخطرة مع غيرها من كافة أنواع النفايات الأخرى التي تتواد عن الأنشطة الاجتماعية والإنتاجية .

9 - تعهد بالاحتفاظ بسجلات تتضمن بيانا وافيا بكمبات المواد والنفايات الخطرة ونوعياتها ومصادر ومعدلات وفترات تجميعها وتخزينها وطريقة نظها وأسلوب معالجتها ، مع توسسير هذه البيانات عند كل طلب ، وعدم إهدار هذه السجلات قبل مرور خمسة أعوام من تاريخ بده استخدامها .

١٠ - تعهد باتخاذ كافة الإجراءات التي تكثل حسن تعبثة المواد والنفايات الخطرة

### أثناء مراحل التجميع والنقل والتخزين .

- ١١ وصف تفصيلي لخطة الطوارئ لمجابهة كافة الظروف غير المتوقعة بما
   يضمن حماية الذاس والبيئة .
  - ١٢ شهادة بسابق الخبرة في مجال تداول المواد والنفايات الخطرة .
    - ١٣ إقرار بصحة البيانات الواردة في هذه الوثيقة .

### شروط منح الترخيص:

- ١ استيفاء كافة البيانات المطلوبة .
- ٢ توافر الكوادر المدربة المسئولة عن تداول المواد والنفايات الخطرة .
- ٣ توافر الوسائل والإمكانات والفظم اللازمة للتداول الأمن لهذه المواد .
- قوافر متطلبات مواجهة الأخطار التي قد تنتج عن حوادث أثناء التداول .
- أن لا ينتج عن النشاط المراد الترخيص له أثار ضارة بالبيئة وبالصحة
   العامة.

مادة ٧٧ - يصدر الترخيص بتداول المواد والنفايات الخطرة بمقابل نقدى يصدر بتحديده قرار من الوزير المختص ، ويسرى الترخيص لمدة أقصاها خمس سنوات قابلة للتجديد .

ويجوز للجهة المائحة للترخيص الفاؤه أو ليقاف النشاط بقرار مسبب فى الحالات الآتية :

- ١ إذا كان الترخيص قد صدر نتيجة لتقديم بيانات غير صحيحة .
  - ٢ إذا خالف المرخص له شروط النرخيص .
- ٣ إذا نتج عن مزاولة النشاط أثار ببنية خطيرة لم تكن متوقعة عند إصدار الترخيص.
- إذا ظهرت تكنولوجسيا منطورة يمكن تطبيقها بتعديلات يسيرة ويؤدى استخدامها إلى تحمن كبير في حالة البيئة وصحة العاملين .
- ٥ إذا انتهى رأى جهاز شئون البيئة إلى عدم سلامة تداول أي من تلك المسواد

-١٢٨ - ٠٠٠٠ تاوث البيئة

والتفايات .

وللجهة المانصة للترخيص أن تطلب من طالب الترخيص استيفاء ما تراه من شروط أخرى تراها ضرورية لتأمين التداول وذلك بالتنسيق مع جهاز شنون البيئة ووزارة الصحة ، وفي جميع الأحوال لا يجوز لطالب الترخيص تداول المواد والنفايات الخطرة قبل الحصول على الترخيص محررا على النموذج المعد لذلك والواجب الاحتفاظ به مع القائم بالتداول لتقديمه عند الطلب .

مادة ٢٨ - تخضع إدارة النفايات الخطرة للقواعد والإجراءات الأتية :

القواعد والإجراءات العامة لإدارة التفايات الخطرة

١ - تولد النفايات الخطرة

تلتزم الجهة التي يتولد بها نفايات خطرة بالأتى :

- ( أ ) العمل على خفض معدل تولد هذه النفايات كما ونوعا وذلك بتطوير التكتولوجيا ، المستخدمة والتباع التكتولوجيا النظيفة ولختيار بدائل للمنتج أو المواد الأولية أقل ضرر! على البيئة والصحة العامة .
  - (ب ) توصيف النفايات المتولدة كما ونوعا وتسجيلها .
- (ج) إنشاء وتشغيل وحدات لمعالجة النفايات عند المصدر بشرط موافقة جهاز شئون البيئة على أسلوب المعالجة وعلى المواصفات الفنية لهذه الوحدات وبراسج تشغيلها.

وعند تعذر المعالجة أو التخلص من النفايات الخطرة عند مصدر تولدها ، ثلنزم الجهة التي يتولد بها هذه النفايات بجمعها ونقلها إلى أماكن التخلص المعدة لذلك والتي تحدها الملطات المحلية والجهات الإدارية والبيئية المختصة ، ويسرى على تداول هذه النفايات كافة الشروط والأحكام الخاصة بذلك والواردة في هذه اللائحة .

٢ -- مرحلة تجميع وتخزين النفايات الخطرة :

(أ) تحديد أماكن معينة لتخزين النفايات الخطرة ، تتوفر بها شروط الأمان اللهي
 تحول دون حدوث أية أضرار عامة أو لمن يتعرض لها من الناس.

غلوث البيئة ...... ١٣٨١.

(ب) تخزين النفايات الخطرة في حاويات خاصة مصنوعة من مادة صماء وخالبة من التقوب لا تتسرب منها السوائل ومزودة بغطاء محكم وتناسب سعتها كمية النفايات الخطرة أو حسب أصول تخزين تلك النفايات طبقاً لنوعيتها.

- (ج) توضع علامة واضحة على حاويات تخزين النفايات الخطرة تعلم عما
   تحويه هذه الحاويات وتعرف بالأخطار التي قد تنجم عن التعامل معها بطريقة غير
   سوية .
- ( د ) بوضع برنامج زمنى لتجميع النفايات الخطرة بحيث لا تترك فترة طويلة في حاريات التخزين .
- ( هـ ) يلزم مولد النفايات الخطرة بتوفير الحاويات السابقة ومراعاة غسلها بعد كـل استعمال وعدم وضعها في الأماكن العامة .
  - ٣ مرجلة تقل الثقابات الخطرة :
- أ يحظر نقل النفايات الخطرة بغير وسائل النقل التابعة للجهات المرخص لها
   بإدارة النفايات الخطرة ويجب أن نتوافر في هذه الوسائل الإشتر اطات الأتية :
- ان تكون مركبات النقل مجهزة بكافة وساتل الأمان وفــي حالــة جيدة صالحــة للممل
  - ٢ أن تكون سعة مركبات النقل وعدد دوراتها مناسبة لكميات النفايات الخطرة.
- " أن تتولى قيادة هذه المركبات نوعيسة مدربة من السائقين قادرة على حسن
   التصرف خاصة في حالة الطوارئ .
- أن توضيع على المركبات علامات واضحة تحدد مدى خطورة حمولتها والأسلوب الأمثل للتصرف في حالة الطوارئ .
- (ب) تحديد خطوط سير مركبات نقل النفايات الخطرة ، وإخطار سلطات الدفاع المدني فورا بأى تغيير يطرأ عليها ، بمــا يسمح لها بالتصرف السريم والسليسم في حالة الطوارئ .
- (ج) حسطر مرور مركبات نشل التفايات الخسطرة دلغل التجمعات السكتيسة

١٣٨٢ ...... تلوث البينة

والعمرانية وفي منطقة وسط المدينة خلال ساعات النهار .

- (د) يجب إخطار الجهة المسئولة بعنوان الجراح الذي تأوى إليه مركبات نقل
   النفايات الخطرة ورقم وتاريخ الترخيص.
- (ه.) يجب مداومة غسل وتطهير مركبات نقل النفايات الخطرة بعد كل استخدام طبقاً للتعليمات التي تضعها وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهة الإداريسة المختصة المنصوص عليها في المادة ٤٠٠ من هذه اللائحة.
  - التصريح بعبور السفن الناقلة للنفايات الخطرة بلزم مراعاة الآتى:
- ( أ ) ضرورة الإخطار المسبق واللجهة الإدارية عدم التصريح في حالة احتمال حدوث أي تلوث للبيئة .
- (ب) في حالة السماح يجب اتضاد الاحتياطات اللازمة والمنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية على أن يراعي وجود شهادة الضمان المنصوص عليها في القانون
   رقم ٤ لسنة ١٩٩٤
  - مرحلة معالجة وتصريف النفايات الخطرة:
- ( أ ) تختار مواقع مرافق معالجة وتصريف النفايات الخطرة في منطقة تبعد عن التجمعات السكانية والعمر انية بمسافة لا تقل عن ثلاثة كيلو مترات ، ويجب أن نتوافر بها الاشتراطات والمعدات والمنشآت التالية :
- ١ تناسب مساحة الموقع وكمية النفايات الخطرة بما يحول دون تخزينها الفترات معكدة.
  - ٢ يحاط الموقع بسور من الطوب بارتفاع لا يقل عن ٢٠٥ متر .
- ٣ يزود الموقع بأكثر من باب ذى سعة مناسبة تسمح بدخول مركبات نقل
   النقابات الخطرة بسبولة.
  - غ يزود الموقع بمصدر مائي مناسب ودورات مياه .
- وزود الموقع بكافة مسئلزمات الوقاية والأمان التي تنص عليها قوانين العمل
   والصحة المهنية وبخط تليفون .

تلوث البيئة ......

- ٦ يزود الموقع بكافة المعدات الميكانيكية التي تيسر حركة العمل به .
- ٧ يزود الموقع بمخازن مجهزة لحفظ النفايات الخطرة بها لحين معالجتها
   وتصريفها ، وتختلف هذه التجهيزات باختلاف نوعية النفايات الخطرة التي يستقبلها
   المرفق .
  - ٨ يزود المرفق بمحرقة لترميد بعض أنواع النفايات الخطرة .
- و يزود العرفق بالمعدات والمنشآت اللازمة لفرز وتصنيف بعض النفايات الخطرة بغية إعادة استخدامها وتدويرها.
  - ١٠ يزود الموقع بحفرة للردم الصحى بسعة مناسبة لدفن مخلفات الحرق .
- ( ب ) تجرى عملية معالجة النفايات الخطرة القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير في
   الإطار التالم. :
  - ١ إعادة استخدام بعض النفايات الخطرة كوقود لتوليد الطاقة .
  - ٢ استرجاع المذيبات العضوية وإعادة استخدامها في عمليات الاستخلاص.
    - ٣ تدوير وإعادة استخدام بعض المواد العضوية من النفايات الخطرة.
      - ٤ إعادة استخدام المعادن الحديدية وغير الحديدية ومركباتها .
    - تدوير وإعادة استخدام بعض المواد العضوية من النفايات الخطرة .
      - ٦ استرجاع وتدوير الأحماض أو القواعد .
      - ٧ استرجاع المواد المستخدمة لخفض التلوث .
      - ٨ استرجاع بعض مكونات العوامل المساعدة .
- ٩ استرجاع الزيوت المستعملة وإعادة استخدامها بعد تكريرها مع الأخذ في الاعتبار المعالقة بين كل من العائد البيني و العائد االاقتصادي .
- (ج) تجرى عمليات معالجة النفايات الخطرة غير القابلة لإعادة الاستخدام والتعوير في الإطار الثالي:
- حقن النفايات الخطرة القابلة للضغ داخل الأبار والقباب الملحية والمستودعات الطبيعية في مناطق تبعد عن التجمعات السكنية والعمرانية .

١٧٨٤ ....... تلوث تلبينة

٢ - ردم النفايات الخطرة في حفر ردم خاصة مجهزة ومعزولة عن باقى مفردات
 النظام البيني .

- ٣ معالجة النفايات الخطرة إحيائيا باستخدام بعض أنـ واع الكاننـات الحيـة الدقيقـة لتحليلها .
- ع معالجة النفادات الخطرة فيزيانيا أو كيميانيا بالتبخير والتخفيف والتكليس
   والمعادلة والترسيب وما إلى ذلك .
- الترميد في محارق خاصة مجهزة بما لا يسمح بانبعاث الفازات والأبخرة في البيئة المحيطة .
  - ٦ التخزين الدائم " مثل وضع حاويات النفايات الخطرة داخل منجم " .
- ( د ) اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل الحد و الإقلال من تولد النفايات الخطرة من خلال :
  - ١ تطوير التكنولوجيا النظيفة وتعميم استخدامها .
    - ٧ تطوير نظم مناسبة لإدارة النفايات الخطرة .
- ٣ التوسع في إعادة استخدام وتدوير النفايات الخطرة بعد معالجتها كلما أمكن
   ذلك .
- (ه.) وضع برنامج دورى لرصد مختلف مغردات النظم البيئية " الكائنات الحية والموجودات غير الحية " في مواقع معالجة وتصريف النفايات الخطرة وما يحيطها مع صحب الترخيص ووقف العمل بالمرفق عند ظهور أية مؤشرات للإضرار بالنظم البيئية المحيطة بالمرفق .
- ( و ) تكون الجهات المرخص لها بتداول وإدارة المواد والنفايات الخطرة مسئولة عن الأضرار التي تلحق بالفير من جراء عدم مراعاة أحكام هذه اللائحة .

ويختص جسهار شنون البيئة بمراجعسة جداول النفايسات الخطرة التي تخضيع الأحكام الفاتون ، بالتعاون مع الوزارات المعنية فيما يصدر عنها من جداول في هذا الشأن . تلوث البيئة .....١٧٨٠ ....

مادة 74 - يحظر إقامة أى منشأت بغرض معالجة النفايات الخطرة إلا بسترخيص ما المحافظة المختصة بعد لخذ رأى جهاز شنون البينة ووزارة الصحة ووزارة القوى العاملة والوزارة المختصة بنوع النفاية وفق ما هو منصوص عليه في المادة ٢٥ من هذه اللائحة ويما يضمن استيفاء المنشأة الكافة الشروط التي تضمن سلامة البيئسة والعاملين فيها .

ويكون التخلص من النفايات الخطرة طبقا للشروط والمعايير المنصوص عليها في المادة رقم ٢٨ من هذه اللائحة .

ويحدد وزير الإسكان بعد أخذ رأى وزارتى الصحة والصناعة وجهاز شئون البيئة أماكن وشروط الترخيص للتخلص من النفايات الخطرة .

مادة ٣٠ - يحظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها في أراضي جمهورية مصر العربية .

ويحظر بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بوزارة النقل البحرى أو هيئة قناة السويس كل في حدود اختصاصها السماح بمرور السفن التي تحمل النفايات الخطرة في البحر الإقليمي أو المنطقة الخاصة لجمهورية مصر العربية ، على أن يخطر جهاز شئون البيئة .

ملاة ٣١ - على القانمين على إنتاج أو تداول المواد الخطرة سواه كانت فى حالتها الغازية أو السائلة أو الصلبة أن يتخذوا جميع الاحتياطات بما يضمن عدم حدوث أى أضرار بينية ، وعليهم بوجه خاص مراعاة ما يلى :

 ( 1 ) اختيار الموقع الذي يتم فيه إنتاج أو تخزين هذه المواد طبقاً الشروط اللازمة حسب نوعية وكمية هذه المواد .

(ب) أن تكون الأبنية التي يتم داخلها ابتناج أو تخزين تلك المواد مصممة وفق الأصول الهندمية المواد ، والتي يصدر بها الأصول الهندمية الواجب مر اعاتها لكل نوع من نوعيات تلك المواد ، والتي يصدر بها قرار من وزير الإسكان بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ، وتخضع تلك الأبنية للتغنيش الدوري عن طريق الجهة الإدارية المائحة للترخيص .

- ( ج ) توفر الشروط اللازمة لوسيلة النقل أو مكان التخزين لتلك المواد بما يضممن
   عدم الإضرار بالبيئة أو بصحة العاملين أو المواطنين
- ( د ) أن تكون التكنولوجيـــا المســـتخدمة لإنتـــاج تلــك المـــواد وكــذا التجهــيزات والأجهزة لا يترتب عليها أضرار بالمنشأت أو البيئة أو العاملين .
- ( ه.. ) أن يتوافر بالأبنية نظم وأجهزة الأمان والإنذار والوقاية والمكافحة والمكافحة والمحافحة والإسعافات الأولية بالكميات والأعداد المناسبة والتي يحددها وزير القوى العاملة بعد لحذ رأى جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ومصلحة الدفاع المدنى بالتنسيق مع الجهة الإدارية المختصة.
- ( و ) أن تتوفر خطة طوارئ لمواجهة أى حادث متوقع أثناء إنتاج أو تخزين أو نقل أو تداول ثلك المواد ، على أن يتم مراجعة هذه الخطة والتصديق عليها من الجهة المائحة للترخيص بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ومصلحة الدفاع المدنى .
- ( ز ) أن يخضع العاملون في هذه الجهات الكشف الطبى الدورى ، وأن يتم
   علاجهم مما يصابون به من أمراض مهنية على نفقة الجهة العاملين فيها .
- (ح) أن تلتزم الجهات المنتجة لهذه المواد الخطرة بالتأمين على العاملين لديهم بالمبالغ التي يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة بالتصيق مع وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى جهاز شئون البيئة ووزارة الصحة ، على أن يراعى في مبالغ التأمين مدى الخطر الذي تتعرض لمه كل فئة من العاملين داخل كل وحدة لبتاجية .
- (ط) توعية العاملين بتدلول تلك الدواد وبمخاطرها والاحتياطـات اللازمـة عند تداولها والتأكد من العامهم بكافة هذه المعلومات وتدريبهم عليها .
- (ى) توعية السكان فى المناطق المحيطة بمواقع إنتاج أو نداول الممواد الخطرة بالمخاطر المحتملية من هذه المسواد وكيفية مواجهتها والتأكد من تعرفهم على وسائل الإنذار عند وقوع حوادث وما هو التصرف عند ذلك .
- (ك ) تلتزم الجهات المنتجة والمتداولة لهذه المواد الخطرة بتعويض المصابين من

المواطنين في الأماكن المحيطة بمواقع الإنتاج أو التخزين عن الإصابات الناتجة عن حوادث هذه الانشطة أو الانبعاثات أو التسربات الضارة منها ، وعلى القائمين على إنتاج وتداول المواد الخطرة أن يقدموا تقريرا سنويا بمدى النزامهم بتنفيذ الاحتياطات الواجبة .

ملدة ٣٢ – تلتزم الجهات المنتجة أو المستوردة للمواد الخطرة أن تراعى عند إنتاج أو استيراد تلك للمواد الاشتراطات التالية :

### أولا - مواصفات العيوة :

- ( ۱ ) نوع العبوة التي ستوضع فيها تلك المواد بحيث تتناسب مع نوعية المادة وأن تكون محكمة الغلق ولا يسهل تلفها .
- (ب) سعة العبوة بحيث يسهل حملها أو نظها دون التعرض للتلف أو إحداث أضرار .
- (ج) أن تكون العبوة من الداخل من نوع لا يتأثر بالتغزين طوال مدة فاعلية المادة التي تعتويها .

### ثانيا - بيقات العبوة :

- ( 1 ) محتوى العبوة والمادة الفعالة ودرجة تركيزها .
  - ( ب ) الوزن القائم والوزن الصافى .
- ( ج ) اسم الجهة المنتجة وتاريخ الإنتاج ورقم التشغيل .
  - ( د ) نوع الخطورة وأعراض التسم .
- ( هـ ) الإسعاقات الأولية الولجب اتخاذها في حالة حدوث الضرر .
  - ( و ) الكيفية السليمة للفتح والتغريغ والاستخدام .
    - (ز) أسلوب التخزين السليم .
    - ( ح ) سبل التخلص من العبوة الفارغة ،

ويجب أن تكتب جميع تلك البيانات باللغة العربية وبأسلوب يسهل على الشخص المعتلد قرامته وفهمه وأن تكون الكلمات مقروءة ومثبتة على مكان ظاهر في العبوة ولا

يسهل طمسها أو الزاتها أو تعديل محتواها ، وأن يصاحب تلك البيانات صدور توضيحية الكيفية الفتح والتفريغ والتخزين والتخلص والرموز الدواية للخطورة والسمية.

مادة ٣٣ - على صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها مخلفات خطرة طبقاً لأحكام هذه المادة الاحتفاظ بسجل لهذه المخلفات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه المخلفات وذلك وفق البيانات الأتية :

- ١ اسم المنشأة وعنوانها .
- ٢ ~ اسم المسئول عن تحرير السجل ووظيفته .
- ٣ الفترة الزمنية التي تغطيها البيانات الحالية .
- الاشتر اطات الخاصة الصادرة من جهاز شئون البيئة للمنشأة .
- ٥ بيان بأنواع وكميات المخلفات الخطرة الناتجة عن نشاط المنشأة .
  - ٦ كيفية التخلص .
  - ٧ الجهات المتعاقد معها لتسلم تلك المخلفات الخطرة .
    - ٨ تاريخ تحرير النموذج .
      - ٩ توقيم المستول ،

ويختص جهاز شئون البيئة بمتابعة بيانات السجل التأكد من مطابقتها الواقع .

### الباب الثاتي

### حماية البيئة الهوائية من التلوث

مادة ٣٤ - مع مراعاة أحكام المانتين ١٠ ، ١١ من هذه اللائحة بشترط أن يكون الموقع الذي يقام عليه المشروع مناسبا لنشاط المنشأة من حيث اتفاقه مع طبيعة تقسيم المنطقة ووفق خطة استخدام الأرض التي تقررها وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة وأن تكون جملة التلوث الناتج عن مجموع المنشأت في منطقة واحدة في الحدود المصرح بها والعبينة بالماحق رقم ٥ لهذه اللائحة .

وفي جميع الأحوال يشترط أن يؤخذ في الاعتبار عند تقرير مناسبة الموقع مدى بعده عن العمران سواء في منطقة المشروع أو المناطق المحيطة والتجاه الربح السائدة. تلوث البينة ......

مادة ٣٥ - يخضع لحكم الدادة السابقة جميع المنشأت المبينة في الملحق رقم ٢ لهذه اللائحة ، التي يلزم قبل المترخيص لها بعزاولة نشاطها تقييم التأثير ويصدر الترخيص بملاعمة الموقع من الجهة المختصة بتقييم التأثير البيئي لهذا النشاط بعد الرجوع لجهاز شئون البية .

مادة ٣٦ - تلتزم المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون في ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب ملوثات الهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القوانين والقرارات السارية وبما هو مبين في الملحق رقم ٦ لهذه اللائحة أو أي تغير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة. مادة ٣٧ - لا يجوز استخدام آلات أو محركات ينتج عنها عادم تجاوز مكوناته الحدود القصوى التالية:

أولا - المركبات الموجودة في الخدمة حاليا:

أول أكسيد الكريون : ٧ ٪ بالحجم عند السرعة الخاملة \* ٦٠٠ - ٩٠٠ لقـة / دقيق.ْ.

هيدروكريونات غير محترقة : ١٠٠٠ جزء في المليون عنسد السرعـة الخاملـة \_

الدخان : ٦٥ ٪ درجة عنامة أو ما يعادلها من وحدات أخرى عند أقصى تعجيل. ثاقيا - المركبات الحديثة التي يجرى ترخيصها اعتبارا من ١٩٩٥ :

أول أكسود الكريون: ٥٠٤٪ بالحجم عند السرعة الخاملة " ٩٠٠ - ٩٠٠ لفـة / دقعة ".

هيدروكريونك غير محترقة : ٩٠٠ جــز، في المليون عنــد السرعــة الخاملة " ٩٠٠ – ٩٠٠ لفة / دقيقة ".

الدخان : ٥٠ ٪ درجة عتامة أو ما يعادلها من وحدات أخرى عند أقصى تعجيل. ويسرى حكم هذه العادة في المحافظات التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية ، على أن يتضمن القرار فترة لا تزيد عن عام لبده التتفيذ ايتمكن العلاك والحائزون أتلك

الألات والمحركات من توفيق أوضاعها وفقا لحكم هذه المادة .

ولجهاز شئون البيئة بالتنسيق مع وزارات الداخلية والصناعة والصحة والبترول ان يعيد النظر في الحدود القصوى المنصوص عليها في هذه الصادة بعد ثلاثة أعوام من تاريخ نشر هذه اللائحة .

مادة ٣٨ - يحظر إلقاء أو معالجة أو حرق القمامة والمخلفات الصلبة عدا النفاوات المعدية المتخلفة عن الرعاية الطبية في المستشغيات والمراكز الصحية إلا في الأماكن المخصصة لذلك بعيدا عن المناطق السكنية والصناعية والزراعية والمجارى المائية وذلك وفق المواصفات والضوابط والحد الأدني لبعدها عن هذه المناطق والمبينة فيما يلي :

١ - يحظر نهاتيا حرق المخلفات فيما عدا النفايات المعدية المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بالمناطق السكنية أو الصناعية ويتم الحرق في محارق خاصة يراعي فيها ما يلى:

- (١) أن تكون تحت الرياح السائدة للتجمعات السكنية .
  - (ب) أن تبعد ١٥٠٠ متر عن أقرب منطقة سكنية .
- (ج) أن تكون سعة المحرق أو المحارق المخصصة تكفى لحرق القمامة المنقولية اليها خلال ٢٤ ساعة .
- د) أن يكون موقع المحرق في مكان تتوافر به مساحة كافية لاستقبال القمامة
   المتوقعة طبقا الطبيعة النشاطات بالمنطقة الحضرية وتعداد سكانها
- ٢ في حالات الضرورة القصوى وخلال فنرة انتقالية لا تزيد على ٣ سنوات اعتبارا من تاريخ نشر هذه اللائحة التنفيذية يسمح بحرق القمامة حرقا مكشوفا وذلك طبقا للشروط الآتية :
- (1) أن يكون هناك تصريح معبق من جهاز شئون البيئة والدفاع المدنى وأن يتم الحرق تحت إشراف أجهزة الإدارة المجلية والدفاع المدنى .

تلوث البيلة ......

- (ب) أن يكون مكان حرق القمامة على مصافة لا تقل عن ١٠٥ كم من التجمعات
   السكنية والصناعية وأن تكون تحت الرياح السائدة للمناطق السكنية والصناعية .
- (ج) تخصيص المحليات مكانيا الاستقبال القمامية بعيد دراسية متكاملية عين طبوغرافية المنطقة وطبيعتها وكمية النفايات المعراد التخلص منها كل ٢٤ ساعة وأن بكون المكان:
  - على مستوى كنتورى منخفض عن المنطقة المحيطة .
- أن تكفى المساحة لتشوين القمامة المزمع نقلها وكذلك العمليات الأخرى التى
   تجرى بالموقع من فوز ومن عمليات أخرى .
  - ~ وجود مصدر اللمياه لحالات الطوارئ والاستخدامات الضرورية الأخرى.
- توفير المعدات اللازمة للتشوين والنقليب والتخلص من الرماد بدفنه بحيث لا
   يتطاير للهواء أو يتسرب للمياه الجوفية .
- ٣ النفايات المعدية المتخلفة عن الرعاية الطبية في المستشفيات والمراكز المسحية يتم حرقها بنفس المكان بواسطة محارق مصممة لهذا الغرض وبحيث تستوعب الكميات المجمعة دون تراكم أو تغزين بجوار المحرقة ويجوز عند الضرورة وبموافقة السلطات المحلية المختصة وجهاز شئون البيئة أن يتم نقل مخلفات هذه الوحدات إلى أقرب مستشفى مزود بمحرقة أو محارق وذلك بشرط استيعابها للمخلفات المطلوب نقلها إليها وأن يتم نقل المخلفات في حاويات محكمة لا تسمح بتطاير محتوياتها وعلى أن يتم حرق تلك الحاريات مع ما بها من مخلفات.
- ٤ في جميع الأحوال يشترط أن تكون المحارق مجهزة بالوسائل التقنية الكافية لمنع تطاير الرماد أو انبعاث الغازات إلا في الحدود المسموح بها والمنصوص عليها في الملحق رقم 1 لهذه المائحة .
- تلتزم الوحدات المحلية بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة بتخصيص أماكن القاء أو معالجة أو حرق القمامة الصلبة طبقا لأحكام هذه المادة.
- مادة ٣٩ ياتزم متعهدو جمع القمامة والمخلفات الصلبة بمراعاة نظافة صناديق

وسيارات جمع القمامة وان يكون نظافتها المستمرة واحدا من الشروط المفررة لأمن ومنانة وسائل نقل القمامة .

كما يلزم أن تكون صناديق جمع القمامة مغطاة بصدورة محكمة لا ينبعث عنها رواتح كربيهة أو أن تكون مصدرا لتكاثر النباب وغيره من الحشرات أو بورة تجذب الحيوانات الضالة وأن يتم جمع ونقل ما بها من قمامة على فنرات مناسبة تتفسق وظروف كل منطقة بشرط ألا تزيد كمية القمامة في أي من تلك الصناديق وفي أي وقت عن سعته ، وتقوم الإدارة المختصبة بالمطيات بالرقابة على تتفيذ أحكام هذه المادة.

مادة ٤٠ - يحظر رش أو استخدام مبيدات الأفات أو أية مركبات كيماويــة أخرى لأغراض الزراعة أو الصحة العامة أو غير ذلك من الأغراض إلا بعد مراعاة الشروط والضوابط والصمانات التي تضعها وزارة الزراعة ووزارة الصحة وجهاز شئون البينــة وخاصـة ما يأتي :

- ( أ ) يلزم عند رش مبيدات الآفات الزراعية بأى وسيلة أن يتم إخطار الوحدات الصحية والوحدات البيطرية بأنواع مواد الرش ومضادات التسمم .
  - ( ب ) توفير وسائل الإسعاف اللازمة .
  - ( نج ) توفير ملابس ومهمات واقية لعمال الرش .
  - ( د ) تحذير الأهالي من التواجد بمناطق الرش .
  - ( هـ ) أن يقوم بالرش عمال مدربون على هذا العمل .
- (و) مراعاة ألا يتم الرش بالطائرات إلا في حالات الضرورة القصوى التي يقرما وزير الزراعة ويلزم في هذه الحالة تحديد المساحات المطلوب رشها على خرائط وتميز تلك المسلحات بلون خاص مع توضيح العواشق الرئيسية للطيران والمناطق المعنوع رشها وكذا استبعاد المساحات المجاورة للمناطق السكنية والمناحل والمزارع السمكية ومزارع الدولجن وحظائر الماشية بما يكثل عدم تعرض الإنسان أو الحيوان أو النبات أو مجارى الدياه أو سائر مكونات البيئة بصورة مباشرة أو غير

تَلُوتُ البِيئَةُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّ

مباشرة في الحال أو في المستقبل للأثار الضارة لهذه المبيدات أو المركبات الكيماوية .

- مادة ٤١ تلتزم جميع الجهات والأفراد عند القيام بأعمال التنقيب أو الحفر أو البناء أو الهدم أو نقل ما ينتج عنها من مخلفات أو أثرية بإتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخزين أو النقل الأمن لها لمنم تطايرها وعلى الجهة المائحة للترخيص بالبناء أو الهدم إثبات ذلك في الترخيص وذلك على النحو المبين فيما يلى :
- ا أن يتم التشوين بالموقع بالأسلوب الأمن بعيدا عن إعاقة حركة المسرور
   و المشاة و ير اعى تفطية القابل للتطابر منها حتى لا يسبب نلوث الهواء .
- ٢ نقل المخلفات والأتربة الناتجة عن أعمال الحفر والهدم والبناء في حاويات أو أوعية خاصة باستخدام سيارات نقل معدة ومرخصة لهذا المغرض ويشترط فيها :
- أن تكون السيارة مجهزة بصندوق خاص أو بغطاء محكم يمنع انتشار الأتربة
   والمخلفات الهواء أو تساقطها على الطريق .
  - أن تكون السيارة مزودة بمعدات خاصة للتحميل والتغريغ .
- أن تكون السيارة في حالة جيدة طبقا لقواعد الأمان والمتانة والأنوار ومجهزة بكافة أجهزة الأمان .
- ٣ أن تخصيص الأماكن التي نتقل لها هذه المخلفات بحيث تبعد مسافة لا نقل عن ١,٠٥ كم من المناطق السكنية وأن تكون ذات مستوى كنتورى منخفض وتسويتها بعد ردمها وامتلائها .
- أن تقوم المحليات بتحديد الأماكن التي تنقل لها المخلفات و لا يصسر ح بنقل أو
   التخلص من ذلك المخلفات إلا بالأماكن المخصصة لذلك والمرخص بها من قبل
   المحليات المعنية .
- مادة ٤٣ يجب أن تراعى الجهات المختصة حسب طبيعة نشاطها عند حرق أى نوع من أنواع الوقود أو غيرها سواء كان فى أغراض الصناعة أو توليد الطاقة أو الإنشاءات أو غرض تجارى أخر أن يكون الدخان والخازات والأبخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بهم ا وعلى المسئول عن هذا النشاط اتخساذ جميع الاحتباطات

١٧٩١ ----- ١٧٩١ ---- تاوث البينة

لتقليل كمية الملوثات في نواتج الاحتراق المشار إليها وذلك وفق ما هو مبين فيما يلى : الاحتياطات والحدود المسموح بها ومواصفات المداخن عند حرق أي نوع من أمواع الوقود :

- ا يحظر الحرق المكشوف الذي لا يتوافر فيه التصميمات السليمة لضمان الاحتراق الكامل وتصريف العوادم من خلال مداخس طبقا المواصفات الهندسية المناسبة.
- ٧ أن يتم تصميم الموقد وبيت النار بحيث يحدث مزج كامل لكمية اليراء الكافية للحرق الكامل وتوزيع درجة الحرارة وإعطاء الزمن الكافي والتقليب الذي يضمن الحرق الكامل ضمانا للإقلال من انبعاث نواتج الحرق غير الكامل وبحيث لا يزيد ما ينبعث من الملوثات عن الحدود القصوى المصموح بها للانبعاث وفقا لما هو مبين بالمحلق رقم ٦ لهذه اللائحة .
- تحظر استخدام القحم الحجرى بالمناطق الحضرية وبالقرب من المناطق المكنية.
- وحظر استخدام المازوت والمنتجات البتروئية الثانيلة الأخرى والبترول الخام بالمناطق السكنية .
- ألا تزيد نسبة الكبريت بالوقود المستعمل بالمناطق الحضرية وبالقرب من
   المناطق السكنية عن ٥, ١ ٪ .
- 7 أن يتم انبعاث الغازات المحتوية على ثان أكسيد الكبريت عن طريق مداخن مرتفعة بالقدر الكافى بحيث بتم تخفيفها قبل وصولها إلى سطح الأرض أو استخدام الوقود المحتوى على نسب مرتفعة من الكبريت بمحملات القوى والمسناعة وغيرها بالمناطق البعيدة عن المسهران مع مراعاة العوامال الجوية والمسافات الكافية تعدم

تلوث البيئة ...... ١٣٩٥

وصولها للمناطق السكنية والزراعية والمجارى المائية .

### ( ب ) ارتفاعات المداخن :

المداخن التي يصدر عنها انبعاث إجمالي للعادم ما بين ٧٠٠٠ ~ ١٥٠٠٠
 كجم بالساعة يتر او ح ارتفاعها ما بين ١٨ - ٣١ متر١ .

٢ - المدلخن التي يصدر عنها انبعاث إجمالي أكثر من ١٥٠٠ كجم / ساعة يجب أن يكون ارتفاع المدخنة أكثر من مرتين ونصف على الأقل من ارتفاع المباني المحيطة بما فيها المبنى الذي تخدمه المدخنة .

٣ - المداخن التي تخدم الأماكن العامة كالمكاتب والمطاعم والفنادق والأغراض التجارية الأخرى وغيرها يجب ألا يقل ارتفاعها عن ٣ متر عن حافة المبنى "أعلى المبنى" مع العمل على ارتفاع سرعة تسريب الخاز من المدخنة .

ج الحدود القصوى للاتبعاث من مصادر حرق الوقود:

الحد الأقصى المسموح به	الملوث
· " باستعمال كارت رنجامان "	الدخان
- ١ رنجلمان - مصادر متواجدة	الرماد المتطاير
بالمناطق الحضرية أو القرب من المناطق	
المكنية .	
- ۲ رنجامان - مصادر بعبدة عن	
العمران	
- ۲ رنجامان - حرق النفايات	
قائم ٤٠٠٠ مجم /م ٣	ثانى أكسيد الكبريت
جنید ۲۵۰۰ مجم / م۳	
حرق نفایات ۲۰ محم / م۳	الداهيدات
قائم ٤٠٠٠ مجم / م٣	أول أكسيد الكربون
جنيد ٢٥٠٠ مجم /م٣	

- (۱) رنجلمان = ۲۵۰ مجم /م۳
- \* ( ۲ ) رنجلمان = ٥٠٠ مجم م٣

على الجهة الإدارية المختصة مراعاة الالتزام بأحكام هذه المادة .

صادة 47 - يتعين على الجهات القائمة بأعصال البحث والاستكشاف والحفر واستخراج وإنتاج الزيت الخام وتكريره وتصنيعه أن تلتزم بالضوابط والإجراءات المستمدة من أسس ومبادئ صناعة البترول العالمية التي توفرها الجهسة الإدارية المختصة وكذلك تلك المبينة فيما يلى:

۱ - يتمين على الجهات القائمة بأعمال البحث والاستكشاف والحفر واستخراج والإستكشاف والحفر واستخراج والإنتاج الزيت الخام المنتجات البترولية والبتروكيماويات والغاز وتصنيعه وتكريره وتخزينه ونقله أن تلتزم بالضوابط والإجراءات والاحتياطات اللازمة لحماية البيئة والمستمدة من مبادئ صناعة البترول العالمية والموافق على تطبيقها من الهيئة المصيدية العامة اللبترول طبقا لملبيعة كل مشروع أو منشأة أو عملية .

٧ - يجب على القائم بالأعمال فى النشاط البترولى لتباع تعليمات الهيئة المصرية العامة للبترول بالمواصفات القياسية العالمية المصرح بها ، فى شأن طرق وأساليب التشغيل الأمنة فى كل ما يتعلق بتتقية وتخزين البترول والبتروكيماويات والفاز ونقلها وتصريف المياه والمواد الأخرى المستغنى عنها ، مع تفادى ضياع البحترول أو الفاز ، وكذلك القيلم بعمل الاحتياطات اللازمة بما يتعلق بالوقاية من الحريق ووقاية الألات والإبار ومساكن العاملين ، والمخازن والمنشأت البترولية ، وجميع الوسائل الأخرى التى ترى الهيئة المصرية العامل البترول ازومها لتنظيم وضمان حسن سير العمل والمحافظة على البيئة وعلى السكان المجاورين ، وتتضمن على الأخص ما يأتى:

( أ ) مراعاة تحديد المسافلت الأمنة سواه بين الأبيار الاستكشافية أو الإنتاجية وبين محطات التجميع والإنتاج وأية منشأة صناعية أخبرى والورش وخطوط الانبابيب الرئيسية أو الفرعية والمساكن والأماكن الدينية والاجتماعية والمقابر .

(ب) مراعاة شروط الأبعاد والمسافات عند استخدام المتفجرات سواء في عمليات
 المسح السيزمي أو عمليات إنشاء خطوط الأتابيب .

- (ج) تزويد الأبار بالمواد والمعدات والصمامات الضرورية لمنع الانفجارات ومنع تسرب الزيت أو الغاز .
- د) تركيب أجهزة الغصل والشعلات اللازمة لإجراء عمليات إنساج ونقل
   وتشفيل وتكرير المواد البترواية والبتروكيماويات والغاز
- ( هـ ) لتفاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تسريب الزيت والغاز الذي يتم استخراجه في الاختيارات التي تجرى أثناء الحفر وأكمال الآبار والذي لا يمكن جمعه ، وكذلك أي زيت أو غاز أخر ينبغي حرقه إما في حفر مفتوحة أو في الشعلات على أن يراعي الاختيار الأمثل لعدد وحجم فونيات الحريق والشعلات أو استخدام عملية التنزية أو استخدام الإضافي أو إمكانية استخدام وقود الديزل لاستكمال حريق الزيت الخام التقيل .
- (و) تركيب المداخن والشعلات والهوايات اللازمة لعمليات الإنتاج والتشغيل والتكرير والتخزين اللازمة بمحطات القوى التابعة المنشأة ، سواء للغازات المنبعشة الباردة أو الساخنة .
- (ز) وضع الخطط اللازمية وتجهيز المعدات والآلات وتعيين وتدريب الأفراد لمجابهة أى تسرب أو حريق يحدث لرزوس الأبار أو خطوط التدفيق أو المنشيات المجوية أو المنشات المحدادة أو المنشات المساعية أو صهاريج التغزين أو المخازن أو الورش أو المساكن أو أى منشأت أغرى مماثلة دلغل نطاق عمل المنشأة.

### ( ج ) بالنسبة لصهاريج التخزين يراعي ما يلي :

١ - توفر الحد الأدنى من المسافات إلى حافة الطرق الرئيسية والسكك الحديدية
 والمستودعات الأخرى والعبانى والأماكن المكشوفة للتيران .

٢ - أن تكون الصهاريج محكمة وتنظم عملية تمسرب الأبخرة الزائدة طبقاً
 المواصفات القياسية العالمية بهذا الشأن .

٨٧٩٨ ...... تلوث البيئة

- ٣ الدهان باللون الأبيض أو أي لون فاتح آخر .
- ٤ إحاطة كل صهورج بأسوار لحصر نسرب الزيت إن وجد ومزودة بمنافذ لتصريف مياه الأمطار ، على أن يكون الحجم المحصور يعادل حجم الصهوريج أو طبقاً للاشتراطات العالمية المستخدمة في تصميم صهاريج تخزين البتروكيماويات .
- (ط) يراعي استخدام الهواء المضغوط في أجهزة القياس بدلا من الغاز الجاف المضغوط كلما أمكن ذلك .
- ٣ أن تكون جميع المهمات والمعدات والآلات المستخدمة في العمليات في حالة جيدة ومستوفية لجميع الشروط اللازمة لحصن استخدامها وأن تكون بالقدرة الكافية لعمل المخصيص من أجله مع إجراء عمليات الصيانة والتفتيش اللازمة لها .
- خيجب التخلص من الغاز المصاحب للزيت الذي لا يمكن استغلاله أو استعماله
   بطريقة مأمونة وطبقا للمواصفات العالمية القياسية بهذا الشأن.
- ٥ يجب استعمال وتطبيق الوسائل الميكانيكية والكيماوية لاستخراج أكبر نسبة من فضلات الآبار أو الصهاريج مع أعداد حفر أو خزانات لاستقبال ما تبقى منها بعد المعالجة في مكان مناسب مأمون بعيدا عن الأبار أو المنشأت البترولية والصناعية والمساكن .

مادة 28 - تلتزم جميع الجهات والأفراد عند مباشرة الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية أو غيرها وخاصمة عند تشغيل الألات والمعددات واستخدام آلات التتبيمة ومكبرات الصوت بعدم تجاوز الحدود المسموح بها الشدة المسوت داخل أماكن العمل والأماكن العامة المغلقة الموضحة بالجدول رقم ١ من العلمق رقم ٧ لهذه اللاتحة .

وعلى الجهات الماتحة للترخيص مراعاة أن يكون مجموع الأصوات المنبعثة من المسادر الثابتة في منطقة واحدة في نطاق الحدود المسموح بها ، والتأكد من النزلم المنشأة باختيسار الآلات والمعدات المناسبة اضميان ذلك ، وذلك وفق ما هو مبين

بالجنول رقم ٢ من الملحق رقم ٧ لهذه اللائحة من حيث الحنود المسموح بهما لشدة الصوت ومدة الفترة الزمنية التعرض له .

مادة 20 - يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة التي تضعها وزارة القوى العاملة والتشغيل بما يضمن عدم تصرب أو انبعاث ملوشات الهواء داخل مكان العمل إلا في الحدود المبيئة في الملحق رقم ٨ لهذه اللاتحة وذلك سواء كانت التجة عن طبيعة ممارسة المنشأة لنشاطها أو عن خلل في الأجهزة ، وأن يوفر سبل الحماية للازمة المعامين تتفيذا المسروط السلامة والسحة المهنية بما في ذلك اختيار مدة الألات والمعدات والمواد وأنواع الوقود اللازمة على أن يؤخذ في الاعتبار مدة التعرض لهذه الملوشات ، وعليه أن يكفل ضمان التهوية الكافية وتركيب المداخن وغيرها من ومائل تتقية الهواء .

مادة ٤٦ - يلتزم صاحب المنشأة باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على درجتي الحرارة والرطوية داخل مكان العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى والحد الأننى المسموح بهما ، وفي حالة ضرورة العمل في درجتي حرارة أو رطوبة خارج هذه الحدود يتعين عليه أن يكفل وسائل الوقاية المناسبة للعاملين من ملابس خاصة وغير ذلك من وسائل الحماية ويتضمن الملحق رقم ٩ لهذه اللائحة الحد الأقصى والحد الأدنى لكل من درجتي الحرارة والرطوية ومدة التعرض لهما ووسائل الوقاية منهما .

مادة ٤٧ - يشترط في الأماكن العامة المخلقة وشبه المخلقة أن تكون مستوفية لوسائل التهوية الكافية بما يتناسب مع حجم المكان وقدرته الاستيعابية ونوع النشاط لذى يمارس فيه يما يضمن تجدد الهواء ونقاءه واحتفاظه بدرجة حرارة مناسبة.

### ويبين الجدول التالى كميات الهواء اللازمة لتهوية الأماكن العامة :

	 كمية الهواء الخارجي ***
نوع المكان والنشاط	 ديسيمتر مكعب / دقيقة / شخص

مكان نو سقف مرتفع . ينك . قاعة محاضرات . مكان عبادة .	YA 18.
محل عام كبير . مسرح . غرفة بدون تدخين .	
شقة . صالون حلاقة . محل تجميل . غرفة فندق أو غرفة فيها	£7 7A.
تدخين قليل .	
كافتيريا . محل به مطعم صغير مكان عمل عام . غرفة مستشفى	٠٢٤ - ٠٢٥
. مطعم أو غرفة بها تدخين متوسط .	
مكان عمل خاص . مكتب أو عيادة أو غرفة بها تدخين كثير .	۸٥٠ - ٥٦٠
قاعة اجتماعات . ملهى ليلى أو غرفة مكتظة بها تدخين كثير .	- до.
	17

<sup>\*\*\* -</sup> بدون استعمال أجهزة تكبيف الهواء .

مادة ٤٨ - يلتزم المدير المسئول عن المنشأة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع التنخين في الأماكن العامة المغلقة إلا في الحيز المخصص المدخنين وبعد التنخين في غير هذا الحيز مخالفة إدارية تعرض مرتكبها للعقاب التأديبي المعمول به بالمنشأة .

مادة ٤٩ - لا يجوز أن يزيد مستوى النشاط الإشعاعي أو تركيزات العواد العشعة بالهواء عن الحدود العمدوح بها والتي يصدر بها قرار من وزير الكهرباء والطاقة العسنول عن الأسان النووي بعد الرجوع إلى وزارة الصحة وجهاز شنون البيئة وذلك

<sup>-</sup> لا يقل حجم الفراغ المخصص لكل فرد عن٤, ٢٥ متر مكعب .

<sup>-</sup> لا تقل مساحة الأرضية المخصصة لكل فرد عن ١, ٤ متر مربع .

خلال المدة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ؛ نسنة ١٩٩٤

اليف الثالث حماية البينة المالية من التلوث القصل الأول التلوث من السفن القرع الأول التلوث من الزيت

مادة . 6 - على مالك السفينة أو ربانها أو أى شخص مسئول عنها وعلى المسئولين عن وسائل نقل الزيت الواقعة داخل المواتى أو البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصية لجمهورية مصدر العربية وكذلك الشركات العاملة فى استخراج الزيت أن يبادروا إلى إبلاغ الجهات الإدارية المختصمة عن كل حادث تسرب للزيت فور حدوثه مع بيان مكان وظروف الحادث ونوع المادة المتسربة وكميتها والإجراءات الذي اتخذت لإيقاف التسرب أو الحد منه على أن يتضمن البلاغ البيانات التالية :

- ١ الإجراءات التي اتخذت لمعالجة التسرب.
  - ٢ كمية ونوع المشتتات التي استعملت .
- ٣ المصدر المحتمل لحدوث التسرب ، وهل حدث حريق أم لا -
  - ٤ اتجاه البقعة الزيتية المتكونة .
  - ه معدل التسريب إذا كان مستمرا .
    - ٦ أبعاد البقعة .
  - ٧ سرعة واتجاه الريح ودرجة حرارة الجو ودرجة الرزية .
    - ٨ اتجاه وسرعة التيار ودرجة حرارة المياه .
      - ٩ حالة النص
  - ١٠ حالة المد والجزر غامر عالى متوسط ضعيف .

١٣٠٠ ..... تَلُوتُ الْبِينَةُ

- ١١ الأماكن الشاطئية المهددة .
- ١٢ طبيعة المنطقة ، شعب مرجانية ، كاننات بحرية .
  - ١٣ المصدر المبلغ الاسم التليفون العنوان .

وفى جميع الأحوال يجب على الجهات الإدارية المختصة ليلاغ جهاز شئون البينة بكافة المعلومات عن الحادث المشار الله فور حدوثه لمتابعة الإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن وفقا لمهام اللجهاز المنصوص عليها فى المادة ٥ من قانون اللبيئة.

مادة ٥١ - يجب أن تجهز جميع موانى الشحن والموانى المعدة لاستقبال ناقلات الزيت وأحواض إصلاح السفن بالمعدات اللازمة الكافية لاستقبال مياه الاتزان غير النظيفة والمياه المتخلفة عن غسيل الخزانات الخاصمة بناقلات الزيت أو غيرها من السفن .

ويجب أن تجهز بالمواعين والأوعية اللازمة والكافية لاستقبال المخلفات والنفايات والرواسب الزينية والمزيج الزيتي من الممفن الراسية بالميناء .

ونتولى الجهة الإدارية المختصة استقبال أية سفينة أو ناقلة وتوجيهها اللي أماكن التخلص من نفاياتها ومياه الانتران غير النظيفة .

ولا يجوز الترخيص لأية سفينة أو ناقلة بالقيام بأعمال الشحن والتغريبغ إلا بعد الرجوع إلى المجهة الإدارية المختصمة لاستقبالها وتوجيهها إلى أماكن التخلص من النفايات ومياه الاتران غير النظيفة .

مادة ٥٣ - على كل مالك أو ربان سفينة مسجلة بجمهورية مصر العربية وكذلك سفن الدول التي الضمت للاتفاقية أن يحتفظ بسجل الزيت بالسفينة يدون فيه المسئول عنها جميع العمليات المتعلقة بالزيت على الوجه المبين بالاتفاقية وعلى الأخصص العمليات الآتية:

(أ) القيام بعمليات التحميل أو التسليم أو غيرها من عمليات نقـل الحمولـة الزيئيـة
 مع بيان نوع الزيت .

(ب) تصريف الزيت أو المزيج من اجل ضمان سلامة السفينة أو حمولتها أو
 إنقاذ الأرواح مع بيان نوع الزيت .

- (ج) تسرب الزيت أو المزيج الزيتى نتيجة اصطدام أو حادث مع بيان نسبة الزيت وحجم التسرب .
  - ( د ) تصريف مياه الانزان غير النظيفة أو غسيل الخزانات .
    - ( هـ ) التخلص من النفايات الملوثة .
- (و) إلقاء مياه المنتينة المحتوية على الزيوت التي تجمعت في حيز الألات خارج
   السفينة وذلك أثناء تواجدها بالميناء .

ويتم تسجيل عمليات تصريف الزيت أو المزيج الزيتي بالنسبة للمنصات البحرية للتي نقام في البيئة المائية في سجل خاص مطابق اسجل الزيت المنصوص عليه في هذه المادة على أن يتضمن هذا السجل البيانات التالية :

- ١ اسم المنصبة وموقعها .
- ٢ الترخيص الصادر لها .
- ٣ اسم مناحب المنصبة ،
- 2 النشاط الذي تزاوله المنصة .
- بيان نظم ومعدات وأجهزة ووحدات معالجة الزيت والمزيج الزيتي قبل
   تصريفها ونظام التحكم فيها ومر التبتها .
  - ٦ كمية ونوعية المواد والسوائل المرخص بتصريفها على مدار السنة ومعدلها.
    - ٧ الكمية الفطية للمواد والسوائل التي يتم تصريفها .
- ٨ بيان الأعطال بالنسبة لنظام ومعدات وأجهزة ووحدات معالجة الزيت والمزيج
   الزيقي موضحا تاريخ العطل وفترة استمر اره ونتائج التحليل عقب الإصلاح مباشرة .
  - ٩ اسم و توقيع مسئول ملئ بيانات السجل .
    - ۱۰ تاریخ تحریر ا**لبیانات** .
- مادة ٥٣ في تطبيق أحكام المادة ٥٩ من قانون البينة المشار اليه ، يجب تقديم

شهادة الضمان عند دخول الناقلة في البحر الإقليمي وأن تكنون الشهادة سارية المفعول وتفطى جميسع الأضرار والتعويضسات التسي تقدر بمعرفسة الجهسة الإداريسة المختصة بالإتفاق مع جهاز شئون البيئة.

#### القرع الثاتي

#### التلوث بمخلفات الصرف الصحى والقمامة

مادة ٥٤ – يحظر على السفن والمنصات البحرية تصريف مياه الصرف الصحى الملوثة داخل البحر الإالليمى والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية ويجب التخلص منها طبقا للمعابير والإجراءات الموضحة فيما يلى :

إجراءات تصريف مياه الصرف العلوثة من السفن والمنصات البحرية :

تُلتزم السفن والمنصات البحرية أيا كانت جنسيتها بمراعاة المعابير والضوابط التالية عند تصريفها لمياه الصرف الصحى:

 ١ - أن تكون السفينة أو المنصمة البحرية مزودة بالشهادة الدولية لمنع التلوث بقاذورات مياه الصرف الصحي وأن تكون الشهادة سارية المفعول.

٢ - إن تكون السفينة مجهرة بوحدة لمعالجة مياه الصرف الصحى .

 " لا يجور الأي سفينة أن تصارف مياه الصارف الصنحى المعالجة على مسافة أثل من أربعة أميال بحرية من الشاطئ .

غ - في حالة صرف السفينة لتلك المخلفات قبل معالجتها فلا يجوز لها ذلك قبل مسافة ١٧ ميل بحرى من خط الشاطئ.

وفى جميع الأحوال لا يجوز لأى سفينة صدرف مخلفات الصدرف الصحى المحجوزة فى صهاريج الاحتجاز دفعة واحدة ولكن بمعدلات معتدلة وعندما تكون المفينة مبحرة بسرعة لا تقل عن ٤ عقدة / ساعة .

وينبغى أن لا يتخلف عن عمليات الصرف أيا كانت نوعيتهـــا ظهــور أجســام صــلبــة عائمة مرنية في العياه الإقليمية وألا يتسبب العسرف في تغيير لون هذه العياه .

وإذا كانت ميساه الصرف ممزوجة بفضلات مياه يازم معالجتها فيجب أن نتم هذه

تلوث البيئة .....١٣٠٥

المعالجة قبل الصرف.

ولا تنطبق الأحكام السابق الإشارة اليها في حالة التصرف اسلامة السفينة ومن على منتها أو إنقاذ أرواح في البحار أو نتيجة عطب أصاب السفينة أو معداتها بشرط أن تكون جميع الاحتياطات المعقولة قد انتخذت لمنع هذا التصريف أو التخفيف منه إلى أقصى حد قبل وقوع العطب وبعده .

مادة ٥٥ - على الجهات المختصة توفير التسهيلات الخاصة باستقبال النفايات ومياه الصرف الملوثة وفضلات السفن مع مراعاة أن تكون تلك التسهيلات في حالة صالحة للاستخدام ومصانة وأن يراعى نظافتها وتطهيرها بصفة دورية.

مادة ٥٦ - على الجهات المختصة أن تراعى عند نقل المخلفات المتجمعة فى التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابقة عدم تسرب هذه المخلفات أو انبعاث أية روائح عنها وأن يتم التخلص منها فى الأماكن وبالضوابط التي ينص عليها قانون النظافة العامة رقم ٣٨ لمنة ١٩٦٧ ، وذلك من خالال التنسيق بين الجهات المختصة والمحلبات .

## الفصل الثاني التلوث من المصادر البرية

مادة ٥٧ - يشترط للترخيص بإقامة أية منشأت أو محال على شاطئ البحر أو قريبا منه ينتج عنها تصريف مواد ملوثة بالمخالفة الأحكام القانون وهذه اللائحة والقرارات المنفذة لها ، مراعاة أحكام مواد الفصل الأول من الباب الأول من هذه الملائحة والخاص بالتتمية والبيئة ، ويلتزم المرخص له بتوفير وحدات مناسبة وكافية لمعالجة المخلفات كما يلتزم بأن يبدأ بتشغيلها قور بدء تشغيل تلك المنشأت وأن يحافظ على ملامتها وصيانتها بصفة دورية .

مادة ٥٨ - مع عدم الإخلال بما تنص عليه المادة الثانية من قرار إصدار هذه الملائحة يحظر على المنشأت الصناعية التي يصرح لها بتصريف المواد الملوثة القابلة التحلل إلى البيئة المائيسة والشواطئ المتأخمسة تصريف تلك المواد إلا بعد معالجتها

ومطابقتها المعواصفات والمعايير المنصوص عليها في الملحق رقم ١ لهده اللانحة . وعلى معامل وزارة الصحة إجراء تحليل دورى في معاملتها لعينات المخلفات السائلة المعالجة وإفطار الجهات الإدارية المختصة بنتيجة التطيل .

وفي حالة عدم مطابقة نتيجة التحليل للمواصفات والمعايير المنصوص عليها في الملحق رقم ١ يخطر جهاز شنون البينة لاتخاذ الإجراءات الإدارية بالاشتراك مع الجهة الإدارية المختصة للنظر في منح صاحب الشأن المرخص له بممارسة نشاطه وفقا لأحكام هذه اللائحة مهلة مدتها شهر واحد لمعالجة المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة ، مع مراعاة المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من قرار إصدار هذه اللائحة بالنسبة للمنشأت القائمة عند صدورها ، فإذا لم تتم المعالجة خلال المحدة المشار اليها أو ثبت من التحليل أن استمرار الصدف من شأنه الحاق اضرار بالبيئة المائية فيوقف التصريف بالطريق الإداري ويصحب المترخيص الصدادر علما المنشأة ، وذلك دون الأخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قانون البيئة ، كما يحظر على المنشأت الصناعية تصريف المواد الملوثة غير القابلة للتحلل والمنصوص عليها في قانون البيئة ، كما يحظر في المائدق رقم ١٠ لهذه الملائحة في البيئة المائية .

مادة ٥٩ - يحظر الترخيص بإقامة فية منشأت على الشواطئ البحرية للجمهورية لمسافة مانتى متر إلى الداخل من خط الشاطئ إلا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشوادطئ بالتنسيق مع جهاز شنون البيئة .

وتتبع في شأن الترخيص بإقامة تلك المنشأت الإجراءات التالية :

(١) يقدم الطلب كتابة على المحافظة الساحلية المحنية "الجهة المائحة المترخيص" موضحا فيه تحديد نوعية المنشأة المقترح اقلمتها دلخل منطقة الحظر ، على أن يرفق بالطلب دراسة متكاملة عن تقييم التأثير البينى المشروع أو الأعمال المستجدة المطلوب تتفيذها بما في ذلك تأثيرها على الاتزان البينى المنطقة الساحلية وعلى خط الشاطئي ، وعلى الاخصر العناصر التالية :

١ - النصر ٠

تلوث البيلة ......

- ٢ الارساب •
- ٣ التيارات الساحلية •
- التلوث الناتج عن المشروع أو الأعمال •

مع بيان الأعمال والاحتياطات المقترحة تفصيلا لملاقحاة أو معالجة هذه الأثـار ان وجدت ٠

- (ب) تقوم المحافظة الساحلية بتحويل الطلب الى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء لابداء رأيها الفنى فى المشروع الى جهاز شئون البيئة لمراجعتها وابداء الرأى فيه خلال ستين يوما من تاريخ استلامه •
- (ج) للهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء أن تحمل مقدم الطلب تكاليف المعاينات والدراسات التي تقوم بها •

ويصدر الوزير المختص بشنون البيئة بعد أخذ رأى الجهات الادارية المختصمة والمحافطات المعنبة شروط الترخيص باقامة المنشأة داخل منطقة الحظر أو تعديل خط الشاطىء

مادة ٢٠٠ - يحظر الترخيص باجراء أى عمل يكون من شأنه المساس بخط المسار الطبيعى للشاطىء أو تعديله دخولا في مياه البحر أو انحمارا عنه الا بعد موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء بالتسيق مع جهاز شئون البيئة ويتبع بالنسبة للطلبات التي من شأنها المماس بخط المسار الطبيعي للشاطىء أو تعديله الاجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ٠

### الفصل الثالث

### الاجراءات الادارية والقضائية

مادة ٦١ - يكون لمأمورى الضبط القضائي المنصوص عليهم في المادة ٧٨ من قانون البيئة المشار اليه ، عند وقوع مخالفة تزيد عقوبتها عن الغرامة أو التعويض أن يسمح لربان السفينة أو المسئول عنها اذا رغيب أن يضادر الميناء على وجه عاجل ، تحصيل مبالغ فوريسة بصفة مؤقتة تحت حسساب تنفيذ عقوبة الغرامة والتعويض التي يقضى بها فى الحدود المنصوص عليها فى الباب الرابع من قانون البيئة ، على ألا تفل عن الحد الأدنى المقرر المخالفة مضافا اليها جميع النقات والتعويضات التى تحددها الجهة الادارية المختصة لازالة أثار المخالفة ، ويتم ليداع تلك المبالغ فى البوم التالى على الأكثر من تحصيلها بصندوق حماية البيئة وفقا لإحكام المادة ٧ من هذه اللائحة .

مادة ٦٧ – يصدر الوزير المختص بشئون البيئة قرار بتشكيل لجنة تظلمات يكون مقرها دائرة عمل المواتى أو لحدى الجهات الادلرية القريبة منها على النحو التالمي :

- ممثل أوزارة الدفاع ...... عضو ا
- ممثل لوز ار ة البترول ......عضو ا
  - وللجنة أن تستعين بخبير أو أكثر في شنون البيئة المائية ٠

وتختص هذه اللجنة بالفصل فى المنازعات الادارية الناشئة عن تطبيق أحكام الباب الثالث من هذه اللائحة ، وتصدر اللجنة قراراتها بعد سماع أقوال الطرفين بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ولذوى الشأن الطعن على قرارات اللجنة أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس
 الدولة .

ميلاة ٦٣ - للجهات الإدارية المختصة طلب معاونة كل من وزارات الدفاع والدلخلية والبترول والهيئة العلمة لقناة السويس ووزارة النقل البحرى أو أي جهة معنية أخرى في تتفيذ أحكام الباب الثالث من هذه اللائحة وذلك وفقا للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بشئون الميئة ٠

### الياب الرابع أحكام ختامية

مادة ١٤ - تتحد قيمية نقات إزالة أثبار المخالفة المشار إليها في المادة ٩١ من

تلوث البيئة ..... ١٣٠٩ - ٢٣٠٩

قانون البيئة وفقا للضوابط التالية :

- (أ) قرب التغريخ أو بعده من الشاطئ وبوجة خاص المناطق ذات الأهمية
   الاقتصادية أو المعاجية أو المحميات الطبيعية
  - (ب) درجة سمية المواد المفرغة .
  - ( ج ) حجم الملوث ونوعيته وأثره الإتلافي للبيئة .

مادة 10 - يجوز لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة اللجوء إلى الأجهزة الإدارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ أحكام قانون البيئة وما ورد بهذه اللائحة ، وعلى وزارة الداخلية بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة إنشاء شرطة متخصصة لحماية البيئة بالوزارة ومديريات الأمن بالمحافظات ، تختص بالعمل على تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية البيئة ، وكذا تلقى الشكاوى والبلاغات الذي تقدم في هذا الشأن واتخذ الإجراءات القانونية بشأنها .

١٣١٠ ...... تلوث البيلة

### . قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٠١ استة ١٩٨٧

بشأن الموافقة على الضمام جمهورية مصر العربية الافاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووى الموقعة في فيينا بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٩٨٦ (١١) رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر

#### مادة وحيدة

ووفق على انضمام جمهورية مصر العربية لاتفاقية للتبليغ المبكر عن وقوع حادث نووى للموقعة في فيينا بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٩٨٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ صفر منة ١٤٠٨ هـ

" ١١ أكتوبر سنة ١٩٨٧ م ".

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٣ رجب سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ٢١ فيراير سنة ١٩٨٨م

<sup>(</sup>١) البريدة الرسمية – المدد ٢٧ أسى ١٥ سيكبر ١٩٨٨ .

### وزارة الخارجية قرار

### نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٠١ اسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٨٧ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لاتفاقية التبليغ السبكر عن وقوع حادث نووى الموقعة في فينا بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٩٨٦ ؛ وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٨٨ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٩٨٨ ؛

# قرر

# مادة وحيدة

ا - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووى الموقعة في فيينا بتاريخ ٢٦ / ٩/ ١٩٨٨ .
 ٢ - اعلان جمهورية مصر العربية بشأن :

- (أ) الإعلانات التي أدلى بها ممثلو كل من الصين وفرنسا والمملكة المتحدة
- والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الابلاغ التطوعي عن أي حادث لا يندرج تحت المادة الأولى من الاتفاقية .
- (ب) عدم اعتبار جمهورية مصر العربية نفسها مقيدة بأى من اجراءات فض
   المنازعات التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر

قرار رئيس جمهورية مضر العربية رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨ بشــــأن الموافقة على اتفاقية فيبتــــا لحماية طبقـة الأوزون الموقعة في فيبتا يكاريخ ٣٢ / ٣ / ١٩٨٥ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الغقرة الثنية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر

مادة وحيدة

ووفق على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون الموقعة في فيينا بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٨٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادي الأولى سنة ١٤٠٨ هـ

" ٧ يناير سنة ١٩٨٨ م " .

<sup>(</sup>١) لجريدة الرسمية - العدد ٢٨ في ٢٧ سيكبر ١٩٨٨ .

## وزارة الخارجية قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ <sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 200 اسنة 1900 بشأن المسنولية المدنية الدولية في شأن المسنولية المدنية الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية للاتفاقية الدولية في شأن المسنولية المدنية المدرنية عن أضرار التلوث بالزيت لعام 1979 الموقعة في بروكسل بتاريخ 79 / 11 / 1991 ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٨٨ ؛ وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٨٨ ؛ قرر

### مادة وحيدة

ينشر في الجزيدة الرسمية الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية للاتفاقية الدولية في شأن المسئولية المدنية المترتبة عن أضرار التلوث بالزيت لعام ١٩٦٩ الموقعة في بروكسل بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٩ ويعمل بها اعتبارا من ٤ / ٥ / ١٩٨٩ ، صدر بتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٨٩ ،

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية ~ الصدد ٢١ فـي ٢٥ سأور ١٩٨٩ ،

٢٣١٤ ....٠٠٠ تلوث البيئة

## قرار رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ في شأن حظر إلقاء المخلفات والنفايات والفضلات في المياه الإقليمية والمواتى والممرات المائية المصرية (١)

### وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨٠ لمسنة ١٩٦٠ في شأن القواعد والنظم التي يعمل بها في المواني والعياه الإقليمية ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء هيئة لميناء الاسكندرية ؛

وعلى القانون رقم رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٨ فى شأن منع تلوث مياه البحر بالزيت ؛ و على القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٠ دانشاء الميشة العامة لميناء بور سعيد ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ باختصاصات ومسؤليات الهيئة العامة لميناء الاسكندية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٥ لمنة ١٩٧٢ بتنظيم وزارة النقل البحرى وتحديد اختصاصاتها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة لمواني البحر الأحمر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٨٤ في شأن الانضمام
 للاتفاقية الدولية لمنم تلوث مياه البحر من المغن وتحديلاته ؟

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء هيئة ميناء دمياط ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - يحفظر على جميع المغن والعائمات وغيرها إلقاء المخلفات والنفايات

<sup>(</sup>١) الرفائع المصريــة – العند ٩٢ فـي ٢٠ أوريـل ١٩٩٢ .

تلوث البيلة ......

والفضلات في المياء الإقليمية والمواتى والممرات المانية المصرية .

مادة ٣ ~ على السفن والعائمات التي ترســو في المواني المصـريـة أن تستخدم " ماعونة " أو أكثر ناقي فيها المخلفات والفغايات والفضلات التي يراد التخلص منها .

مادة ٣ - تضم كل من هيئات الموانى الترتيبات والقواعد التي تكفل التخلص من المخلفات والنفايات والفضلات ولها تحديد الجهات التي تتولى عمليات نقلها من السفن لو العائمات إلى الأماكن المعدة لهذا الغرض وذلك تحت إشراف الهيئة.

ويحدد مقابل الانتفاع بالخدمات المشار اليها وفقا المشروط والأوضاع المنصوص عليها في القوانين والقرارات المعمول بها في هذا الشأن .

مادة ٤ - يتحمل مالك السفينة أو العائصة البحرية جميع المصروفات التى تنفق لإزالة الإثار المترتبة على المخالفة ، وذلك دون الخلال بالعقوبات المقررة فى القانونين رقمى ٢٨٠ لسنة ١٩٦٠ ، ٧٢ لسفة ١٩٦٨ المشار الإيهما .

ملاة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

١٣١٦ ..... تلوث البينة

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۹۲

بشأن الموافقة على المضمام جمهورية مصر العربية المتفاقية النوايسة المنع التلوث البحرى عن طريسق القاء النفايسات والمسواد الأخرى والموقعة بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٧٧ (١) رئيس الجمهورية

بعد الأطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛ قرر

### مادة وحيدة

ووفق على انضمام جمهورية مصر العربية لماتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى عن طريق إلقاء النفايات والممواد الأخرى والموقعة بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برناسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٢ هـ

" ١٠ مايو سنة ١٩٩٢ م " .

حستى ميارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٤١٢ هـ

الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٩٢ م .

<sup>(</sup>١) قبريدة الرسمية – العدد ٢٧ فسي ١٢ / ٩ / ١٩٩٢ .

تارث قبيئة .......

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ۳۸۰ لسنة ۱۹۹۷

بشأن الموافقة على انضعام جمهورية مصر العربية الاتفاقية باترل بشسأن التحكم في نقل النفايات الغطسسرة والتخلص منسسها عبر الحدود والموقعة يتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩ (١) رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

## قرر

### مادة وحيدة

ووفق على انضمام جمهورية مصر العربية لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود والموقعة بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩ ، وذلك مم الإعلانات المرفقة ، والتحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الأخر سنة ١٤١٣ هـ. \* ٢٤ أكتب سنة ١٩٩٦ م ".

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٥ جمادي الأخر سنة

الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٢ م

<sup>(</sup>۱) قوريـد: قرسمية – قمدد ۲۷ فـي ۸ / ۷ / ۱۹۹۲.

١٣١٨ ----- نلوت البيعة

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ لشروط والقواعد والاجراءات الخاصة

# بالشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بممارسة الأشطية في مناطق المحميات الطبيعية (١)

رنيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠١ لمنة ١٩٨٣ في شأن المحموات الطبيعية : وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لمنة ١٩٨٢ بإنشاء جهاز شنون البينة برئاسة مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرر

## المادة الأولى

لا يجوز إقامة للمبانى أو المنشآت أو شق الطرق أو تصبير المركبات أو ممارسة أية أتشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى مناطق المحميات الطبيعية إلا بتصريح من جهاز شئون البينة وفقا للشروط والقواعد الأتية :

- (١) أن تكون إقامة المبانى أو المنشأت أو شق الطرق لصنائح تطوير المحمية ، وألا يكون من شأن النشاط المصرح به الإضرار بطبيعة المنطقة أو بالحياة البرية أو البحرية أو النبائية أو القيمة الجمالية المحمية .
- (ب) أن تتفق الأنشطة المصرح بممارستها مع نوعية وتصنيف المحمية ، وأن يتوفر لمها عوامل العملامة والأسان ضد المخاطر المختلفة ، وألا يكون مـن شـأنها تعريض المنطقة للتلوث أو التكمير ، وذلك على النحو الذي يحدد جهاز شنون البينة .
- (ج) أن تكون المبانى أو المنشآت من طابق واحد ومنسقة مع طبيعة البيئة

<sup>, 1996 /</sup> Y / 8 قسد 31 قسى 0 / Y / 1996 .

تلوث قليبئة محمد مستقل مستقل المستقل ا

بالمنطقة .

(د) ألا تجاوز مساحة الأتشطة التي يصسرح بمعارستها ١٠٪ من مساحة المحمية .

- ( هـ ) أن تراعى الظروف الجوية والعانية والجيولوجية لمناطق المحميات .
- ( و ) أن تكون حركة المركبات مقيدة داخل منطقة المحمية بالسير في محاور التحرك المحددة .
  - ( ز ) أن تتبع أحكام التشريعات المتصلة بحماية الهيئة .

### المادة الثانية

يقدم طلب التصريح بممارسة النشاط فى منطقة المحمية إلى إدارة مشروعات المحميات الطبيعية بجهاز شنون البيئة ، وترفق بالطلب التسميمات والرسومات والبرنامج التنفيذي لمراحل النشاط وتقييم شامل للأثر البيني للنشاط.

وتتولى الإدارة المشار إليها دراسة الطلسب ومراجعة مرفقاته قبل التصريح بعمارسة النشاط

ولا يجوز للمصرح له ممارسة النشاط إلا بعد الحصول على جميع التراخيص والموافقات المقررة قانونا والداخلة في اختصاص جهات لدارية أخرى .

#### المادة الثالثة

يكون التصريح بالنشاط نظير مقابل انتفاع يحدده جهاز شئون البيئـة ، وتنزول الحصيلة إلى صندوق المحميات الطبيعية .

### المادة الرابعة

لا يجوز للمصرح له بممارية النشاط لحداث أية توسعات أو تجديدات للنشاط المصرح به إلا بعد المصول على موافقة إدارة مشروعات المحميات الطبيعية وغيرها من الجهات الإدارية المختصة .

#### الملاة الخامسة

يكون التصريح بممارسة النشاط المدة التي يصدها جهاز شئون البيئة بما يتناسب

١٣٢٠ ..... تلوث البيئة

مع طبيعة النشاط المصرح به ونوعية وتصنيف المحمية .

ويلتزم المصرح له أن يقدم إلى إدارة المحمية بيانا دوريا عن أعمال النشاط المصرح به تبعا الطبيعة هذا النشاط.

#### المادة الساسة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا مــن الليوم التــالـى لتــاريـخ نشره ،

> صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٨ شعبان سنة ١٤١٤ هـ " " الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٩٤ م " .

### أحكام المحكمة الدستورية العليا

حكم المحكمية الدستورية العليما في القضية رقيم ٢٠ لمنهة ١٥ قضائيسة دستورية بشسأن عدم دستوريسة المسادة الأولى من قـــرار رئيس مجلس الوزراء رقــم ٥٠٠ استــة ١٩٨٦ بإنشاء محميسات طبيعية بمنطقة جبال عالية بالبحر الأحمر (١١) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة أول أكتوبر ١٩٩٤

### ينص بالآتي

بعدم دستورية المادة الأولى من قرار رنيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محميات طبيعية بمنطقة جبل عالية بالبحر الأحمر وذلك فيما تضمنته من عدم يعيين الحدود التي تبين النطاق المكاني لتلك المحميات.

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٢ في ٢٠ أكثوبر ١٩٩٤ .

## التعيلات التشريعية لموضوعات

## الجزء الثالث عشر

## وتتناول موضوعات:

1510	 - ىغوين وسىمىر جېسرى
"1 77 4 "	 - توقیست صیفی
"1 "7"	 - جـــــمارك .

## تموین وتسعیر چیری قرار وزیر التموین والتجارة الدلخلیة قراروزاری رقم ۱۱۰ استة ۱۹۸۸ بتحدید مدة تخزین بعض السلع الغذانیة بالبنوك <sup>(۱)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقع ٩٠ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين؛ وعلى القرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن تغزين بعض الحاصلات الزراعية بشون البنوك التجارية ؛

وعلى القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٦ بتعنيل بعمض أحكام القرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر

مادة ١ - يحظر على البنوك التجارية والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له بالمحافظات قبول ايداع السلع الواردة بالكشف رقم ١ المرافق لهذا القرار لمدة تجاوز ستة أشهر .

كما يحظر عليهم قبول ليداع السلع الواردة بالكشف رقم ٣ المرافق لهذا القرار لمدة تجاوز شهرين .

ويستثنى من ذلك السلع المودعة لحصاب هينات القطاع العام وشركاتها والجمعيات التعاونية ، كما يستثنى الفول البلدى أثناء الكمر والفول السودانى المعد للتصدير من هذا الشرط.

مادة ٢ - على الجهات المشار اليها في المادة السابقة إخطار الإدارة المركزية للتوزيع بوزارة التموين والتجارة الدلخلية ببيان عن السلع المودعة لديها الواردة بالكشفين المرافقين لهذا القرار متضعفا كميات السلع المودعة واسم المودع ومكان الإيداع ويرسل البيان بالبريد المسجل خلال الأصبوع الأول من كل شهر .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ٢٣ غير اير سنة ١٩٨٨ - العد ٤٦

مُلاة ٣ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

ملاة ٤ - يلغى القراران رقما ٢٧٥ لسنة ١٩٧٥ ، ١٣٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، تحريرا في ١٤ / ٢ / ١٩٨٨

## كشف رقم ١ مرافق القرار رقم ١١٥ اسنة ١٩٨٨ بيان السلم التي يحظر إيداعها لمدة تجاوز سنة أشهر :

الفول البلدى - العدس - القمح - الأذرة - السمسم - الفول السوداني - البسلة الجافة .

كشف رقم ٢ مرافق للقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٨ (١)

بيان السلع التي يحظر إيداعها لمدة تجاوز شهرين :

الأرز الأبيض – الأرز الشعير – بذرة القطن – الفاصوليا الجافة – اللوبيـــا الجافـة – معليات اللحوم – الفضروات

 <sup>(</sup>۱) قبتول رقم ۲ محل بترار رزير التعوين رقم (۱۱ شقة ۱۹۸۸ الوکائے المصرية فـي ۱۰/۷/ /
 ۱۹۸۸ المدد (۱۱ تا)

## قرار رقم ۵۹۰ استة ۱۹۸۸ بتعیـــل بعض أحــکام القرار رقم ۴۸۳ اسنــة ۱۹۸۷

بشأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخــُص بشنون التموين والقوانين المحله له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولي عليها ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية :

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجمعيات والمؤسست الخاصة ؛

وعلى القرار رقم ٤٨٣ أسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج ببطاقات التموينية والتمامل بها والقرارات للمحلة له ؛

وعلى القرار رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعـض أحكام القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر

### المادة الأولى

يستبدل بنص المسادة ٣٥ من القرار رقم ٨٣٤ لمسنة ١٩٨٧ لعشار اليه النص التالي :

مادة ٣٥ - ينشأ بمكاتب التموين بالمحافظات السجلات التالية :

- ١) سجل عام البطاقات ، طبقا للنموذج رقم ١ المرافق لهذا القرار ٠
- ( ٢ ) سجل بطاقات الأجانب ، طبقا للنموذج رقم ٢ المرافق لهذا القرار .
- (٣) سجل للبطاقات المقيدة على جهة الصرف طبقا للنموذج رقم ٣ المرافق لهذا القرار .

<sup>(</sup>١) قرقاتم قمصرية - قعد ٢١٨ في ٣٧ سبتمبر سنة ١٩٨٨

- ( ؛ ) سجل الوافدين طبقا للنموذج رقم ؛ المرافق لهذا القرار .
- ( ٥ ) سجل التعديلات بـالخصم والإضافة طبقا للنموذج رقم ٥ المرافق لهذا القرار .
- (٦) سجل البطاقات الملغاة والمحولة والعوقوفة طبقا للنموذج رقم ٦ العرافق لهذا القرار .
- ( ٧ ) سجل البطاقات المحولة من بدال الى آخر طبقا للنموذج رقم ٧ المرافق لهذا للقرار .

### المادة الثانية

يستبدل بنص المانتين ۲۷ ، ۲۸ من القرار رقـم ۴۸۳ لسنة ۱۹۸۷ المعـدل بالقرار رقم ۴۳۲ لسنة ۱۹۸۸ النص التالي .

مادة ٧٧ - على جهات صرف المواد التعوينية الأصلية استلام حصصهم من تك المواد من فروع شركتى تجارة السلع الغذائية بالجملة التابعين لها خلال الفترة من اليوم الخامس عشر من الشهر السابق الشهر المقرر الصرف فيه حتى اليوم الخامس والعشرين من شهر الصرف على ألا يقل ما يقومون باستلامه منها حتى الشهر السابق عن نصف مقرر اتهم بكافة أنواعها على أن يتم الصرف للمواطنين حتى نهاية الشهر المرف فيه .

. مادة ٢٨ - مكور - في حالة تأخر وصول المواد التموينية الأصلية والإضافية الى المتعهدين "شركات الجملة "عن نهاية المواعيد المحددة بالمادتين ٢٧ ، ٢٨ يمتد صرف هذه المواد حتى نهاية الشهر المقرر الصرف فيه تسقط بعدها الحصيص من مقررات التجار ويبقى الرصيد بفروع الجملة .

#### Hake Hillis

يلغى القرار رقم ٤٣٢ لمنة ١٩٨٨ المشار اليه .

#### الملاة الرابعة

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التموين والتجارة الداخلية ( . د / محمد جلال الدين أبي الدهب

## وزارة التموين والتجارة الدلخلية قرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٩

بتعديسل بعض أحكام القسرار رقم ٤٨٣ اسنسة ١٩٨٧ بشأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها (١)

وزير التموين والتجارة الدلخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمسنة ١٩٤٥ الخياص بشئون التمويين وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ؟

وعلى القانون رقم ١٦٥ لمنة ١٩٦٠ في شأن الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛ وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن ضريبة الدمغة ؛

وعلى القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية و التعامل بها وتعديلاته ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

### قرر

### المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ١٩ من القرار رقع ٤٨٣ لمنة ١٩٨٧ المشار إليه النص التالي:

#### المواليد:

يتم قيدهم بالبطاقات الخاصة بذويهم على مدار العام وتصرف مقرراتهم التموينية وفقا لما يلي :

مواليد النصف الأول من العلم " من أول يناير حتى نهاية يونيو" :

<sup>(</sup>١) الرقائم النصرية – الحد ١٥ في ١٧ / ١ / ١٩٨٩ ،

اعتبارا من أول أكتوبر التالى لمرور عامين من تاريخ الميلاد بالنسبة لمواليـد ذات العام أو أكتوبر للقيد بالنسبة لمواليد الأعوام السابقة من من سنتين حتى ١٦ سنة . مواليد النصف الثاتي من العام " من أول يوليو حتى نهاية ديسمبر " :

موسود المصنف التالي من العام الثالث من تاريخ المولاد بالنسبة لمواليد ذات العام اعتبارا من أول أبريل من العام الثالث من تاريخ المولاد بالنسبة لمواليد ذات العام أو من العام التالي للقيد لمواليد الأعوام السابقة من سن سنتين حتى ١٦ سنة .

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر في 11 / 1 / 19۸۹ تموين وتسمير چېرى ....... ۱۳۳۱

## وزارة التموين والتجارة الداخلية قرار رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٩ بفتح باب تجديد البطاقات التموينية (١)

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛ وعلى القرار رقم ٤٨٣ لمنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

## قرر المادة الأولى

على أصحاب البطاقات التموينية الصادرة طبقا الأحكام القرار رقم ٨٣؛ اسنة ١٩٨٧

المشار إليه ومضى على استخراجها خمس سنوات النقدم إلى مكتب التموين المختص لتجديدها اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٨٩

### المادة الثانية

يستبدل بنص المادة ٨ من القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص التالى: المادة ٨ – تصرف البطاقة التموينية لمن يستحقها مقابل خمسون قرشا للبطاقة الخضراء ذات الدعم الكلى ومائة قرش للبطاقات الحمراء ذات الدعم الجزئى والصفراء دون دعم ويصرف تموذج الاستخراج وتموذج أداء الخدمة دون مقابل على أن يقوم طالب الخدمة بلصق طابع الدمغة عليها".

#### الملاة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وزير التموين والتجارة الداخلية ١. د / محمد جلال الدين أبو الدهب

<sup>(</sup>١) قرقائع المصرية – العد ١٥٧ في ٩ يرايه سنة ١٩٨٩

## وزارة التموين والتجارة الداخلية قرار رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۹۰

بتعيال بعض أحكام القرار رقام ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعلمل بها (١١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛ وعلى القرار رقم ٤٨٣ في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها ؛ وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

## قرر الملاة الأولى

يستبدل بنص المادة ٣١ من القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص الآجي:

" مادة ٣١ - على البدالين التموينيين وسائر الجهات المسند اليها صدرف المواد التموينية بموجب البطاقات الإعلان في مكان ظاهر وبخط ولضح بمنافذ توزيع تلك السلع عن المقرر الأصلى والمقرر الإضافي للفرد من كل سلعة على حدة وسعر كل منهما والتمغات المستحقة على كل بطاقة ولجمالي القيمة المطلوبة عن كل بطاقة تموينية طبقا لمعد أفرادها.

وعليهم الإعلان بقائمة منفصلة عن السلع التي توزع لختياريا على أصحاب البطاقات التموينية والكمية المصرح بها لكل بطاقة وسعرها".

> المادة الثانية ينشر هذا القرار بالوقاتم المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

<sup>(</sup>١) الوقائم المصرية – العد ٤٨ تابع في ٢٥ / ٣ / ١٩٩٠

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۷۶ لسنة ۱۹۹۰ (۱)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها الثابتة والمنقولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لمسنة ١٩٩٣ بـ التقويض في بعض الاختصاصات ،

وعلى موافقة اللجنة المالية بوزارة المالية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١ / ١٠ / ١ / ١٩ .

وبناء على ما عرضه وزير التموين والتجارة الدلخلية ،

### قرر

المادة الأولى: يعنى من فروق الأسعار كل مواطن مقيد ببطاقة تموينية يتقدم إلى مكتب التموين المختص خلال فترة مراجعة البطاقات التموينية التي بدأت من ١٠/١٠/ معتب التموينية سواء بحنف الأفراد المتوفيين والمغادرين أو بتحويلها إلى دعم جزئى أو بالإبلاغ عن حيازته لأكثر من بطاقة أو قيده ضمن أفراد عدة بطاقات.

المادة الثَّالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ شعبان سنة ١٤١٥ هـ

الموافق ٧ يناير سنة ١٩٩٥ م .

رئیس مجلس الوزراء دکتور / عاطف صدقی

<sup>(</sup>١) البرردة الرسمية – النند ٣ في ١٩ وتأور ١٩٩٠ . -

۱۳۳۶ موین وتسمیر جبری

## وزارة التجارة والتموين قرار رقم ۱۵۰ اسنة ۱۹۹۳

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٣ لمنة ١٩٩٣ فى شــأن تنظيم تداول الدقيق الفاخـــر ٧٧ ٪ المحـلى والمستورد والقمــح اللازم الإنتاجـه (١) وزير التجارة والتموين

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم 90 لمنة 1950 الخاص بشئون التموين ؛ وعلى القانون رقم 11/ لسنة 1970 بشأن الاستيراد والتصدير ؛ وعلى القرار رقم 217 لمنة 1987 في شأن القمح ومنتجانه ؛

وعلى قرار وزير الصناعـة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن الإلتزام بالإنتـاج طبقـا للمواصفات القياسية الخاصـة بدقيق القمح باستخراجاته المختلفة ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

### فرر المادة الأولى

يمتبدل بنص المادة ٦ من القرار رقم ٣٤ لمنة ١٩٩٣ المشار اليه النص التالى :
مادة ٣ - على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها المنتجة للدقيق القاخر
٧٧ ٪ من قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص تنبير احتياجاتهم من القمح الملازم
لإنتاج هذا الدقيق بمعرفتهم من الأقماح المسئوردة .

ويحظر عليهم استخدام الأقماح المحلية بغير ترخيص من وزارة التجارة والتموين. المادة الثانية

> ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره . تعريرا في ۲۸ / ٤ / ١٩٩٦

الدكتور / أحمد أحمد جويلي

<sup>(</sup>١) الركائع المصرية – العد ١٠٢ في ١١ / ٥ / 1997 .

## وزارة التجارة والتموين قرار رقم ۱۵۱ لسنة ۱۹۹۲ بتنظيم إجراء مراجعة شاملة للبطاقات التموينية <sup>(۱)</sup>

### وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الضلص بشنون التموين وتعديلاته ١

وعلى القرار رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها والقرارات المعلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؟

### قرر

مدة ١ - على مديريات التجارة والتموين بالمحافظات لجراء مراجعة شاملة البيانات المدونة ببطاقات التموين المربوطة اديها وذلك خلال عام يبدأ من تاريخ 1997/1/١ طبقا لبرنامج زمنى يراعى فيه توزيع العمل بما يؤدى إلى عدم تزاهم الما المند، أمام مكاتب المراجعة .

ملاة ٢ ~ على أصحاب البطاقات التموينية بمختلف أنواعها التقدم إلى مكاتب التموين المختصة خلال فترة المراجعة بالمستندات الأتية :

- ١ البطاقة التموينية المقيد فيها بعد صرف مقررات الشهر السابق على المراجعة
  - ٢ نموذج أداء الخدمة معلوه بالبيانات واستيفاء الرسم العقرر .
- ٣ بالنسبة الأصحاب البطاقات الخضراء ذات الدعم الكلى ابرفاق المستند الدال
   على استمرار استحقاقه لها .

<sup>(1)</sup> الركائم المصرية ~ الحد ١٠٢ في ١١ / ٥ / ١٩٩٦ .

١٣٣٦ ...... نموين وتسعير جبرتر

٤ - بطاقة الحالة المدنية " شخصية / عاتلية " لإثبات بياتيا بمعرفة الموظف المختص وإعادتها .

مادة ٣ - يعفى من فروق الأسعار وللعقوبة الجنائية كل مواطن مقيد ببطاقة تموينية يتقدم من تلقاء نفسه إلى مكتب التموين المختص خلال فترة مراجعة البطاقات التموينية وحتى نهايتها بطلب تعديل ببانات بطاقته التموينية سواء بحنف الأقراد المتوفين والمغادرين أو بتحويلها إلى دعم جزئى أو بالإبلاغ عن حيازته لأكثر من بطاقة أو قيده ضمن أفراد عدة بطاقات .

ملدة ٤ - يعفى من فروق الأسعار والعقوبات الجنائية كل تاجر تموينى يتقدم من تلقاء نفسه خلال فترة المراجعة المذكورة إلى مكتب التموين المختص لتعديل مقرراته بما يتفق والبيانات الفعلية للبطاقات التموينية المربوطة عليه .

مسادة ٥ – ينشـر هـذا القـرار بالوقـائـع المصريــة ، ويعمــل بــه اعتبــارا مـــن ١٩٩٦/٦/١.

تحریرافی ۲۸ / ٤ / ۱۹۹۳

وزير التجارة والتموين الدكتور / أحمد أحمد جويلي تموين وتسعير چېري ...... ...... ۱۳۳۷

## وزارة التجارة والتموين قرار رقم ۱۵۲ استة ۱۹۹۲

بتعيل بعض أحكام القرار رقم ٤٨٣ اسنة ١٩٨٧ بشأن قـواعد استخراج البطاقـات التموينية والتعامل بها (١)

### وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٥ الخياص بشنون التموين وتعديلاته ؛

وعلى القرار رقم ٤٨٣ لمنة ١٩٨٧ في شأن قواعد استخراج البطاقات التموينية والتعامل بها والقرارات المعدلة لأحكامه ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

## قرر المادة الأولى

يستبدل نسص المصواد أرقسام ٢،٢،١ بالباب الأول " استخراج البطاقات التموينية " من القرار رقم ٤٨٣ اسنة ١٩٨٧ المشار إليه بالنص التالى :

## الياب الأول استخراج البطاقات التموينية

أولا – البطاقات ذات الدعم الكلى :

ملاة ١ : تستفرج بطاقات تعوينية ذلت لون أخضى تخول لصاحبها الحصول على سلم تعوينية بالسعر المدعم كليا للفئات التالية :

العاملون بالحكومة والقطاع العام وأرباب المعاشات منهم وأسرهم.

<sup>(</sup>١) قرقائع المصرية - الحد ٢-١ في ١١ / ٥ / ١٩٩٦ .

۱۳۳۸ مىرى تموين وتسعير جبرى

- ٢ المستحقين لمعاشات الضمان الاجتماعي والسادات.
- ٣ العمالة الموسمية والمؤقئة والزراعية وغير المنتظمة ومن في حكمها وأسرهم.
  - الأرامل والمطلقات من الفئات الواردة بالفقرات السابقة .
- الغفات التي يصدر بتحديدها قرار من وزارة التجارة والتموين بشرط تقديم المستند الدال على استحقاق الدعم الكلي.
  - ثانيا البطاقات ذات الدعم الجزئي:
- مادة ٢ : تستفرج بطاقات تموينية ذات لون أحمر تخول لصاحبها الحصول على سلم تموينية بالمسعر المدعم جزئيا لباقي الفنات غير المنصوص عليها بالمادة السابقة.
- مادة ٨ : تصرف البطاقة التموينية بنوعيها لمن يستحقها مقابل جنيه واحد ويصرف نموذج الاستخراج مقابل خمسة وأربعين قرشا على أن يقوم طالب الخدمة بلص طابع الدمغة عليه .

### المادة الثانية

تلغى المادة ٣ من القرار رقم ٤٨٣ أسنة ١٩٨٧ المشار إليه .

#### المادة الثالثة

تلفى المادة الثانية من القرار رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٩ بفتح باب تجديد البطاقات التموينية .

### المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزیر التجارة والتموین النکثور / أحمد أحمد جویلی

## توقیت صیفی قلون رقم ۱۴ اسنهٔ ۱۹۹۵ بتحیل بعض احکام القلون رقم ۱۴۱ اسنـة ۱۹۸۸ فی شأن تقریر نظام للتوقیت الصیفی <sup>(۱)</sup>

باسم الشعب رئيس الجمهورية

ربيس الجمهوريه قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### المادة الأولى

يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٨ في شأن تقرير نظام للتوقيت الصيفي النص الأتي :

" اعتبارا من يوم الجمعة الأخير من شهر أبريل حتى نهاية يوم الخميس الأخير من شهر سبتمبر من كل عام تكون الساعة القانونية في جمهورية مصر العربية هي الساعة بحسب التوقيت المتبع مقدمة بمقدار ستين دقيقة ".

#### المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التـالي لــّـالريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ أبريل سنة ١٩٩٥ م

" الموافق ١٦ ذو القعدة سنة ١٤١٥ هـ " .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – العدد ١٥ مكرر في ١٧ أبريل ١٩٩٥ .

## تيمىيرات بسبب الحرب قاتون رقم ٥٨ أسنة ١٩٨٨ في شأن ضم إعقة القهجير إلى المرتب والمعاش (١)

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتى نصه ، وقد أصدرناه : العلاة الأولى

يعاد حساب الإعانة المنوصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح إعانات العاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومدافظات القناة للخاضعين لأحكامه ، على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦

ويعتبر العاملون الذين صدرت قرارات تعيينهم بالفعل قبل أول يناير سنة ١٩٧٦ ، ولم يتسلموا العمل بسبب أدانهم الخدمة الإلزامية أو استبقائهم بها ، من بين العالمين الذين تطبق عليهم أحكام القانون رقم ٩٨ اسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

### المادة الثانية

تضم الإعانة المشار اليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعامل اعتبارا من ١٢ أبريل سنة ١٩٨٦ حتى وإن تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة .

ويستمر العامل في تقاضى العلاوات الدورية وعلاوات النرقية المستحقة بعد هذا التاريخ بما يجاوز الحد الأقصى المسموح ببلوغه بالعلاوات الدورية ، وذلك بمقدار يعادل قيمة الإعانة المضمومة للأجر الأساسي بالتطبيق للفقرة السابقة .

#### المادة الثلثة

يراعي عند حساب متوسط الأجر الذي يسوى على أساسه المعاش لمن تتتهى خدمته اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون من الفئات المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، إضافة الإعانة المشار إليها إلى أجور فترة المتوسط الواقعة قبل هذا التاريخ ويزاد الحد الأقصى الرقمي لمعاش الأجر الأساسي للفئات المشار إليها بمقدار الزيادة في المعاش الناتجة عن إضافة الإعانة لأجر حساب المعاش .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – الحد ١٥ مكرر في ١٧ أبريل ١٩٨٨ .

### المادة الرابعة

يتبع في شأن أصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون من الفنات التي تخضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ما يأتي :

من أوقف صرف الإعانة المشار إليها بالنسبة لـه يمنح إعانـة وفقا للأحكـام
 المنصوص عليها في البند السابق .

ويسرى حكم البندين السابقين فى شأن من توفى من الفنات المشار البيها قبل تساريخ العمل بهذا القانون وكذلك من التهت خدمتهم بالوفاة من الفنات الخاضعة المقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار البيه قبل التاريخ المذكور .

وتعتبر الإعانة المنصوص عليها في هذه المادة جزءا من المعاش ، وتسرى في شأنها جميع أحكامه .

#### المادة الخامسة

لا تصرف فروق عن فترة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، كما لا يسترد من العامل ما سبق صرفه قبل هذا التاريخ من هذه الإعانة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

#### المادة السلاسة

تتحمل الغزانة العامة بالزيادة في المعاش الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون كما تتحمل بالإعانة المنصوص عليها في المادة الرابعة .

#### المادة السابعة

يلغى القانون رقم ٩٨ أسنة ١٩٧٦ المشار إليه فيما يتعارض مع أحكام هذا القانون

#### المادة الثامنة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التـالـي لتــاريخ نشره .

> ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٤٠٨ هـ \* ١٢ أبريل سنة ١٩٨٨ م \* .

## قرار وزاری رقم ۲۰ استة ۱۹۸۸ صلار بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٨٨

بشروط وأوضاع ولجراءات صرف مساعدات الحالات التابعة لأسر الشهداء والمصابين من المدنيين تتيجية العمليات الحربية (١) وزيرة التأمينات والشنون الاحتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية والقواتين المعدلة له ؟ وعلى القرار الوزاري رقم ٧٦ لمنة ١٩٧٤ بشروط وأوضاع واجراءات صرف معاشات و إعانات لمن أصبيوا بخصائر في النفس من المدنيين نتيجة للأعمال الحربية ؟ وعلى مذكرة الإدارة العامة للتعويضات المؤرخة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٨ ؛ وبناء على ما عرضه السيد / رئيس الإدارة المركزية للتهجير ؛

يجوز أن يصرف للأمرة التي استشهد أحد أفر ادها مين المدنيين أو أمييب بعجز نتيجة للأعمال الحربية مساعدة مالية دفعة واحدة لا تجاوز مائة جنيه تصرف باسم عائل الأسرة وذلك في الحالات الآتية:

- (أ) حدوث انهيار في دخل الأسرة يخشى منه على كيانها .
- (ب) زيادة طارنة في النفقات كإصابة عائل الأسرة وأحد أفرادها بمرض يحتاج لمصاريف علاج أو الحاجة إلى نفقات تعليم أو زواج أو وفاة .

ويجوز مضاعفة قيمة المساعدة التي يثبت من البحث الاجتماعي حاجتها الماسة . Ali

ولا تصرف المساعدة للأسرة الولحدة أكثر من مرة كل سنة شهور حتى لو تعدت أسابها والمستحقون لها ،

ويكون الصرف من الاعتمساد المخصص لهسذا الغرض بموازنة الإدارة العامسة

<sup>(</sup>١) الرقائم المصرية - العد ١٨١ في ١٤ أغسلس ١٩٩١ .

التعويضات .

#### مادة ٢

تثقم الأمرة بطلب المساعدة إلى الوحدة الاجتماعية التابع لها محل إقامتها موضحا به أصحاب طلب المساعدة ومرفقا به المستندات لذلك .

#### ملاة ٣

نقوم الرحدة الاجتماعية المختصبة بقيد الطلب فور وروده بسجل يخصبص لهذا الفرض مع إجراء بحث اجتماعي يوضع فيه الحالة الاجتماعية والاقتصادية والدخل الشهرى للأسرة ومدى حاجتها المساعدة واقتراح قيمتها وترسله لمديرية الشنون الاجتماعية المخصصة.

#### ملاة ٤

تقوم مديرية الشئون الاجتماعية بقيد الطلبات فور ورودها بسجل يخصص لهذا الفرض كما تقوم بمراجعتها واعتمادها من السيد / مدير المديرية وإرساله لـالإدارة العامة للتعويضات بالوزارة.

#### ملاةه

تتولى الإدارة العامة للتعويضات قيد هذه الطلبات فور ورودها ومراجعتها وإعداد القو او ات اللازمة بشأنها واعتمادها من السيد العدير العام .

وفى حالة مضاعفة قيمة للمصاعدة يعتمد القرار من السيد / رئيس الإدارة المركزية. التهجير .

#### ملاة ٦

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره -

## وزارة الشنون الاجتماعية قرار وزارى رقم ١٣١ نسنة ١٩٩٦ يتعيل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٦٠ نسنة ١٩٨٨ بشروط وإجراءات صرف المساعدات الملحة لأسر الشهداء والمصابين (١)

## وزيرة التأمينات والشنون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤ لمنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية والقوانين المعدلة له ؛ وعلى مذكرة الإدارة العامة للتعويضات المؤرخة ١٩٩٢/٥/٢٠ ؛ وبناء على ما عرضه السيد / رئيس الإدارة المركزية للتنمية الإدارية ؛

### فرر

مادة ١ – تستبدل المادة ١ من القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه النص الأتي :

" يجوز أن يصرف للأسرة التي استشهد أحد أفرادها أو أصيب بعجـز نتيجـة للأعمال الحربية مساعدة مالية دفعة واحدة لا تتجاوز خمسين جنيها تصرف باسم عمائل الأسرة وذلك في الحالات الآتية :

(أ) حدوث انهيار في دخل الأسرة بخشى منه على كيانها .

(ب) زيادة طارئة في النقات كإصابة عائل الأسرة أو أحد أفرادها بمرض يحتاج لمصاريف علاج أو الحلجة إلى نفقات تعليم أو زواج أو وفاة ، ويجوز مضاعفة قيمة المساحدة للأصرة الذي يثبت من البحث الاجتماعي حاجتها الماسة لذلك وبناء على

<sup>(</sup>١) الرقائع المسرية – العد ١٢١ في ٩ / ٦ / ١٩٩٦ .

افتراح السيد / مدير علم المديرية ، ولا تصرف المساعدة للأسرة الواحدة أكثر من مرة كل سنة شهور حتى ولو تعدنت أسبابها أو المستحقون لها .

ويكون الصرف من الاعتماد المخصص لهذا الغرض بموازنة الإدارة العاسة التعويضات.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية د / أمال عثمان

## وزارة الشنون الاجتماعية قرار وزاري رقم ١٦٧ لمنة ١٩٩٢

يتعيل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ بشروط وإجراءات صرف المساعدات الملحة لأسر الشهداء والمصليين (١٠

### وزيرة التأمينات والشنون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤ لمنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية والقوانين المعدلة له ؛ وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠ لمنة ١٩٨٨ بشروط وأوضاع وإجراءات صرف مساعدات الحالات الملحة لأسر الشهداء والمصابين والمعدل بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٩٢ ؛

> و على مذكرة الإدارة المعامة للتعويضات بتاريخ ٢٧ / ٧ / ١٩٩٢ ؛ وبناء على ما عرضه السيد / رئيس الإدارة المركزية للتنمية الإدارية ؛

#### قرر

مادة أولى – يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨ المشار الله النص الآتي :

" تقوم مديرية الشئون الاجتماعية المختصة بقيد الطلبات فور ورودها بسجل يخصص لهذا الغرض كما تقوم بمراجعتها وتقرير المساعدة المستحقة واعتمادها من السيد / مدير المديرية المختص.

<sup>(</sup>١) الركائم المصرية - العد ١٢٦ في 1 / ٦ / ١٩٩٦ .

وفي حالة مضاعفة قيمة المساعدة يعتمد القرار من السيد / رنيس الإدارة المركزية المختص بناء على اقتراح السيد / مدير علم الإدارة العامة التعويضات بالوزارة .

مادة ثاقية - يتم الصرف بمعرفة المديرية على أن تقوم المديرية بارسال مطالبة مالية شهرية للإدارة العامة المتعويضات وأن يتم منع مساعدات الصالات الملحمة ومضاعفتها في حدود الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض عن السنة المالية والمبلغة للمديرية .

مادة ثالثـــة - تلغى المادة ٥ الواردة بالقرار رقم ٦٠ لمنة ١٩٨٨ المشار إليه.

مادة رابعة - ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره.

وزيرة التأمينات والشنون الاجتماعية د / آمال عثمان

# ثقافة " فنون و آداب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٩ باتشاء المركز الثقافي القوم. (1)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بانشاء وتنظيم المجلس الأعلى للثقافة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؟

قرر

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى " المركز الثقافي القومسي " مقرها مدينة القاهرة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الثقافة وتتكون من :

دار الأوبرا المصرية .

البيت الفنى للموسيقي " الغرق الأوبر الية والنرائية " .

الشئون الهندسية .

الأمانة العامة . "

مادة ٢ - يهدف المركز الى المشاركة في تقدم وتجميع ونشر الغنون الرفيعة من أجبل الأرتقاء بها ويالقيم الاتسانية والتدوق الفنى وتتميتها لدى المواطنين في اطار تراث البلاد وقيمتها وحضارتها ، ويصل على توثيق الروابط القافية الفنية وفتح قنواتها

<sup>(</sup>١) فيزرودة فرسمية في ١٧ / ٨ / ١٩٨٩ – فعد ٦٣ -

١٣٥٧ ..... نَقَالُهُ ` قَاوِنَ و أَدَابِ `

## بين مصر ودول العالم المختلفة وذلك عن طريق:

ا - تنسيق البرامج التي يمارسها المركز مع رناسة متحف الفن الحديث ومتحف الجزيرة وقاعة الفنون الجميلة والمسرح التجريبي وقاعة النيل وما قد يستجد من وحدات أخرى.

٢ – نشر وتنمية الوعى والتذوق الفنى لدى المواطنين .

٣ - تقديم الأعمال الفنية الرفيعة في مجال الموسيقي بكل أنواعها والأوبرا والباليه
 والفنون التعبيرية وموسيقي النتراث والانشاد والمسرح الغنساني والفنون التشكيلية
 والمناحف الفنية .

التفطيط والتنسيق بين أنشطة الهيئة والجهات الأخرى المحلية والأجنبية .
 مادة ٣ - تتكون موارد المركز مما يأتى :

الاعتمادات التي تخصصها الدولة في الموازنة العامة .

الإعانات و الهبات و التبر عات التي يقبلها مجلس ادارة الهبئة .

ما تعقده الهيئة من قروض .

حصيلة ايرادات الهيئة الناتجة عن نشطها ،

مادة ٤ - تكون أموال للعركز أموالا عامة وله في سبيل اقتضاء حقوقه اتضاذ اجراءات التنفيذ المهامر والحجز الاداري وفقا لأحكام القانون .

معدد ٥ – يكون للمركز موازنة خاصة يتم اعدادها طبقا القواعد المنظمة لاعداد الهوازنة العامة للدولة ، ويكون له حساب ختامى . وتبدأ السنة المالية للمركز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ١ - المركز أن يجرى جميع التصرفات والأعمال التى من شأنها تحقيق الأغراض التى أن يفترة وله أن يتعاقد مع الأشخاص والشركات والمصارف والمجيئة المحلية والأجنبية وكذلك الفرق الفنية والموسيقة المصرية والأجنبية وأن يستورد بنفسه أو عن طريق الغير ما يحتاج اليه من معدات وألات ومواد وقطع غيار ولجهزة ووسائل نقل الازمة لنشاطه ، طبقا للأوضاع والقواعد التى تحددها اللائحة الدلائية .

مادة ٧ - يتولى ادارة المركز مجلس ادارة يشكل على النحو الأتى :

رئيس مجلس الادارة ويصدر بتعيينه وتحديد مرتبه قرار من رئيس الجمهورية بناء على افتراح وزير الثقافة .

رئيس ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .

أمين عام المجلس الأعلى الثقافة .

رئيس الادارة المركزية لدار الأوبرا .

رئيس الادارة المركزية للبيت الفنسى للموسيقى والفرق الأوبراليسة ، والماليسة والتراث .

رئيس الادارة المركزية للبيت الفني للمسرح.

رئيس المركز القومي للفنون التشكيلية .

ممثل لأكاديمية الفنون.

ممثل وزارة السياحة والطيران المعنى .

ممثل وزارة المالية ٠

ممثل وزارة الاعلام .

خمسة من ذوى الخبرة والرأى يصدر بتعيينهم قدرار من وزير التقافة بناء على ترشيح رئيس المركز .

ويصدر قرار من وزير الثقافة بتجديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة .

مادة ٨ - مجلس ادارة المركز هو السلطة المسئولة عن شئونه وتصريف أموره ، وله أن ينخذ ما يراه من القرارات اللازمة لتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها ، كما يتولى الإشراف العام على الموقع والتنسيق بين الوحدات الكاننة به والمشار البها بالمادة ١ واعتماد برامجها وأشطتها التي تقدم من ممثلها في مجلس الادارة ولمه على وجه الخصوص ما يأتي :

اقرار الهيكل التنظيمي للمركز بعد أغذ رأى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة . الموافقة على الموازنة السنوية والمساب الختاسي للمركز.

تنظيم نتبير وسائل ندريب العمال المهرة والغنيين اللازمين للمركز .

لصدار اللوائــح الدلخلية المتعلقـة بنشـون العـــاملين والشــنون الماليــة والاداريــة والشئون الفنية والعصابية والمخزنية وغير ذلك من اللوائح التنظيمية العامة . عقد القروض وقبول الهيات والتبرعت التي تقدم المركز و لا تتعــــرض مـــع أغراضه .

لقتر اح الاتفاقيات واقامة المؤتمرات والمهرجانات الفنيسة وحلقات البحث المتصلمة بأتشطة المركز .

وضع قواعد أسعار الحفلات والعروض وتقريس مقابل اداء الخدمات أو استعمال مرافق المركز .

ویجوز لمجلس ادارة المرکز أن یعهد ببعض اختصاصاته الی لجنة من أعضانه أو الی رئیس المجلس وذلك بصفة مؤقتة ، كما یجوز لمه أن یكلف واحدا أو أكثر من أعضائه أداء مهمة معینة .

مىدة ٩ - يتولى رئيس مجلس ادارة المركز ادارة شمنونه وتصريفها ويكون معنولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضه ويمثل المركز أمام القضاء وفى صلاته بالغير .

مادة ٩٠٠ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ، ولوزير الثقافة دعوة المجلس للاتعقاد كلما رأى ضرورة لذلك .

وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبيـة أعضائـه ، وتصـدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يزجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وارئيس المجلس أن يدعو لحضور جلمانه من يرى الاستمانة بهم من ذوى الخبرة دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداويلات ويتم تكوين محاضر الجلسات والقرارات التى يصدرها المجلس فى سجل خاص يوقع من الرئيس.

مادة ١١ - تتخذ الاجراءات اللازمة لنقل الاعتبادات المالية للبيت الفنى الموسيقى والفرق الفنية الملحقة به وفرق الباليه والفرق التراثية من موازنات الجهات التابعة لها الى موازنة الموكز .

كما تتخذ الاجراءات لللزمة لنقل العلملين بهذه الجهات الى المركز بدرجاتهم ومخصصاتهم المالية بناء على القراح وزير القافة ويقرار من وزير المالية بعد أخذ رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

مادة ۱۲ - بنف صندوق خاص يسمى صندوق تعويل نشاط ومشروعت دار الأوبرا المصرية التابعة للمركز .

مادة ١٣ - يهدف الصندوق الى المشاركة فى نشر وتشجيع وتقديم الغنون الرفيعة من أجل الارتقاء بها وبالقيم الانسانية والتذوق الفنى وتتميتها لدى المواطنين ، وله فى سبيل ذلك :

الانفاق على انشاء الفرق الغنية الحديثة لمواجهة منطلبات الدار والعمل على تدريبها محليا وخارجيا .

تغطية نفقات الفرق المتميزة التي تستضيفها دار الأوبرا لتقديم عروضها .

العمل على الحفاظ على المبنى وصيانة الأجهزة بصفة مستمرة حتى تظل متحفظة بكفاءتها ضمانا للأداء المتميز .

تبادل الخبرات والاستعانة بالفنيين في مجال العمل الأوبرالي والخال التقنيات الحديثة .

مادة ١٤ - تتكون موارد الصندوق من :

- ( أ ) الاعتمادات التي تخصصها الدولة للصندوق بالموازنة العامة .
- ( ب ) حصيلة بيع التذاكر والمطبوعات والصور التي تصدرها دار الأوبرا .
  - ( ج ) النبر عات والهبات التي تقبلها لجنة ادارة الصندوق .
    - ( د ) ربع استثمار موارد الصندوق .

مددة 10 - تكون للصندوق موازنة ملحقة بموازنة المركز الثقافي القومى ، وتبدأ السنة المالية للصندوق مع السنة المالية للدولة وتتقهى بانتهائها ويفتح لمه بموافقة وزارة المالية حساب خاص بالبنك المركزى المصرى ويتم ترحيل الفائض من سنة مالية الى أخرى .

ملدة ١٦ - تشكل لجنــة لادارة الصندوق بقرار من وزير الثقافة تتولى إدارتــه وتصريف شنونه ، ولا تكون قراراتها نافذة الا بعد تصديق وزير الثقافة عليها .

مادة ١٧ - تصدر بقرار من وزير الثقافة اللائصة الداخلية للصندوق وتتضمن على وجه الخصوص كيفية ممارسة الصندوق انشاطه ونظامه الادارى والمالى وقواعد استثمار أمواله وضوابط الاتفاق منه وتحديد المكافات والحوافز التي تصرف لأعضاء

۱۳۰۱ ..... ثقلقة نئون و آداب

اللجان وللعاملين والفنيين بالصندوق وشروط صرفها .

مادة ١٨ - يلغي كل نص يخالف أحكام هذا القرار.

مادة ۱۹ – ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر برناسة الجمهورية في ۳ المحرم سنة ۱۲۱۰ هـ

" ٥ أغسطس سنة ١٩٨٩ م." .

حستى مبارك

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٨٩ بتطبيق أحكام اللاتحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أكاديمية الفنون (١)

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون تنظيم أكاديمية الغنون؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذيــة

للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٦ بإصدار الملائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ؛

وعلى ما عرضه وزير الثقافة بعد أخذ رأى مجلس أكاديمية الفنون ؛ وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ار تأه مجلس الدولة ؛

## قرر المادة الأولى

إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية القانون أكاديمية الفنون الصادر بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ ، يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية القانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ اسنة ١٩٧٥ وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام قانون أكاديمية الفنون المشار إليه .

### المادة الثانية

يفتح حساب بالنقد الأجنبي - تجنيب - باسم أكاديمية الفنون بأحد المصارف المعتمدة - يغذى بمواردها من النقد الأجنبي ويستخدم في مولجهة مدفو عاتها المنظورة

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – العد ٤٢ في ١٩ أبريل ١٩٨٩ .

١٣٥٨ ...... ثقافة " فنون و أداب "

وغير المنظورة بالنقد الأجنبى ، مع استئنائه من شرطى الترصيد والبيع المنصوص غيهما فى المادة ١٩٧٦ من اللائحة التنفيذية القانون رقع ٩٧ لمنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بنقد الأجنبى الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والنعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لمسنة ١٩٧٦

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، صدر برناسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٤١٠ ( ٩ أكتوبر سنة ١٩٨٩ )

## قانون رقم ۳۸ استة ۱۹۹۲

بتعديل بعض أحسكام قانون حمايسة حق المؤلف رقسم ٢٥٤ اسنة و ١٩٥٤ المثنة السينمانية ولوحات الفانوس السحسرى والأغلني والمسرحيسات والمنولوجسسات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٥ (١) باسم الشعب

## رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : ملاة ١

يستبدل بعبارة "وزير المعارف العموميـة " عبارة " وزير التقافـة " أينما وردت في قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والقرارات المنفذة له ،

كما يستبدل بعبارتى " وزير الإرشاد القومى " و " وزارة الإرشاد القومى " عبارتا " وزير الثقافة " و " رزارة الثقافة " أينما وردتا في قانون تنظيم الرقابية على الأشرطة السينمائية ، ولوحيات الفيانوس السيحرى والأغياني والمسرحيات والمنولوجيات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي رقع ٢٠٠ لسنة ١٩٥٥ والقرارات المنفذة له .

# \* \*\*\*\*\*

يستبدل بنصوص المواد ٢ و ٥ " فقرة ثانية " ، ٦ " البند ثانيا " ، ١٦ " فقرة أولى " ، ٣٧ " فقرة أولى " ، ٤٧ ، ٨ ، من قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، النصوص الأثية :

مادة ٢ : تشمل الحماية المنصوص عليها في هذا القانون مؤلفي :

المصنفات المكتوبة .

 المصنفات الدلخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألبوان والحفير والنحث والخزف والعمارة.

- المصنفات التي تلقى شفويا ، كالمحاضرات والخطب والمواعظ وما يماثلها .

<sup>. 1997</sup>  $\frac{1}{1}$  [1] Exc. 27 Thy is  $\frac{1}{1}$  [1] 1997 .

- المصنفات التمثيلية والتمثليات الموسيقية .
- المصنفات الموسيقية ، سواء القرنت بالألفاظ ، أو لم تقترن بها .
- مصنفات التصوير المرئية والمصنفات السينمائية وما يماثلها من مصنفات ،
   يصدر بتحديدها قرار من وزير الثقافة .
  - الخرائط الجغرافية والمخطوطات " الرسوم الكروكية " .
  - المصنفات المجسمة المتطقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا ، أو العلوم .
  - المصنفات التي تؤدى بحركات ، أو خطوات وتكون معدة ماديا للإخراج .
    - المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية .
- المصنفات السمعية والسمعية البصرية التي تعد خصيصا لتذاع بواسطة الإذاعة السلكية ، أو اللاسلكية ، أو التليفزيون أو أجهزة عرض الأشرطة ، أو أية وسيلة تقنية أخرى .
- مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرفر من وزير الثقافة.

وتشمل الحماية ، مؤلفي المصنفات التي يكون التعبير عنها بالكتابة ، أو الصدوت، أو الرسم ، أو الحركة ، أو التصوير ، كما تشمل كذلك عنوفن المصنف إذا كان متميزا بطابع ابتكارى ، ولم يكن لفظا جاريا للدلالة على موضوع المصنف .

مادة • : " فقرة ثاقية " وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا ، ولا يجوز نفيره مباشرة هذا الحق إلا بعد العصول على إذن كتابي من صاحب حق الاستغلال المالي للمصنف الأصلي أو خلفاته ، ويتضمن الإذن طريقة ونوع ومدة الاستغلال .

مادة ٢: " البند ثانيا" نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صورة منه تكون في متناول الجمهور ، سواء تم ذلك بطريقة الطباعة ، أو الرسم ، أو الدغر أو التصوير ، أو الصب في قوالب ، أو التسجيل ، أو النسخ ، أو التثبيت على اسطوانات ، أو أشرطة مسموعة ، أو مرئية ، أو بأية طريقة أخرى .

مادة 17 ؛ لا يجوز المؤلف الذي تشر مصنفه بلحدي الطرق المبينة بالمادة ٦ من هذا القاترين أن يمنع أي شخص من عمل نسخة وحيدة من هذا المصنف لاستعماله الشخصى ، وكذلك المصنفات السمعية والسمعية البصرية إذا تم إذاعتها كاملة بالاذاعة أو عرضها بالتليفزيون .

مادة ٧٠ : " فقرة أولى " مع عدم الاخلال بحكم المادة ٨ تتفضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها فى المواد ٥، ١، ٧ بمضى خمصين عاما على وفاة المؤلف ، على أنه بالنسبة لمصنفات التصوير المرئية والمصنفات السمعية البصرية التي ليس لها طابع إنشائى واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلا أأليا ، فتتفضى هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاما ، تبدأ من تاريخ أول نشر المصنف ، وتكون مدة الحماية المصنفات الحاسب الآلى عشرين عاما ، وتبدأ من تاريخ ايداعه ، وفقا لأحكام هذا القانون .

ملاة ٣٧ : " فقرة أولى" المؤلف أن ينقل الى الغير كل أو بعض حقوق الاستغلال المبينة بالمواد ٥، ٢، ٧ من هذا القانون .

ملدة ٤٧ : يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة ألاف جنيه ولا تزيد على عشرة ألاف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الأتية :

أو لا : من اعتدى على حق من حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد : ٥ ، ٢ من هذا القانون . ٩ . ٢ من هذا القانون .

ثانياً: من أدخل في مصر بقصد الاستغلال دون إذن المؤلف أو من يقوم مقاصه مصنفا منشورا في الخارج مما تشمله الحماية التي تفرضها أحكام هذا القانون .

ثالثاً: من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو للإيجار مصنفا مقادا مع علمه بتقايده. ولهعاً: من قلد في مصر مصنفا منشوراً في الخارج ، أو باعه ، أو عرضه للبيع، أو المتداول ، أو اللايجار ، أو صدره ، أو شحنه للخارج مع علمه بتقليده ، وتتعدد المقوبة بتحدد المصنفات محل الجريمة .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة ألاف جنيـه ولا تزيد على خمصين ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة الثانيد ، وينشر ملخص الحكسم الصادر بالإدانة في جريدة يوميسة ولحدة أو أنكثر على نفقة المحكوم عليه . ويجوز للمحكمة عند الحكم بالادانة أن تقضى بغلق المنشأة التي استغلها المقلدون، أو شركاؤهم في ارتكاب أحد الأفعال المشار اليها مدة لا تزيد على سنة أشهر .

مادة 48: يلتزم مؤلقو وناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالتضامن فيما بينهم بايداع نسخ من مصناتهم ، وينظم وزير الثقافة بقرار منه الشروط والأوضاع والاجراءات التي تحدد أحكام الإيداع وعدد النسخ أو نظائرها البديلة وطرق حفظها وتأمينها وفقا لطبيعة كل مصنف ، ولوزير الثقافة أن يقرر وجوب إيداع نسخة أو أكثر من بعض المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون قبل الترخيص بها .

ومع عدم الاخلال بولجب الايداع ، يعاقب الناشر ، أو المنتج حسب الأحوال ، على التخلف عن القيام به بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمصة آلاف جنيه.

ولا يترتب على عدم الايداع اخلال بحقوق المؤلف المقررة بهذا القانون.

ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات الدوريـة إلا إذا نشرت منفردة .

#### مادة ٣

تضاف فقرة رابعة إلى المادة ٧ ، كما تضاف مادتان جديدتان برقمى ٧ مكررا، ٧٤ مكررا إلى القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، المشار إليه نصوصها الآتية:

مادة ٧ \* فقرة رابعة \*: ويتم تداول المصنف بعنوانه الأصلى ، أو ترجمته
المطابقة له ، ولا يجوز تعديل هذا العنوان أو تغييره إلا بموافقة كتابية من المؤلف أو
ممن يخلفه .

مادة ٧ مكررا: دون إخلال بأحكام القانون رقم ١٣ اسنة ١٩٧٩ في شأن التحاد الإذاعة والتليفزيون ، يحظر على كل من صاحب الحق ومن يزاول نشاط استغلال المصنفات السمعية والسمعية البصرية ، سواه كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا، إنتاج أو نسخ أو تصوير أو تسجيل أو تحويل أو عرض أو طرح للتدلول أي من هذه المصنفات بأي طريقة إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة .

ويصدر قرار من وزير الثقافة بتعيين الجهة المختصة بمنح الترخيص وشروطه

واجراءاته والرسم المستحق على لبصداره، أو تجديده بما لا يجاوز ألف جنيه سنويا وتؤول حصيلة الرسم المشار إليه إلى صندوق التعمية الثقافية بوزارة الثقافة.

مادة ٧٪ مكررا : يعاقب على مخالفة حكم العادة ٧ مكررا بالحبس مدة لا تجاوز سنة أشهر وبغرامة لا نقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة ألاف جنيه \_ أو باحدى هاتين العقوبتين .

#### ملاة٤

تلفى المادة ٤٨ مكرر! من القانون رقم ٣٥٤ لمنة ١٩٥٤ المشار الليه . مادة ٥

تستبدل بنصوص الصواد ١، ٢، ٤، ٨ " البندان ثالثاً ورابعاً "، ١١، ١٢، ١ ١٥، ١١، ١١ من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه النصوص الأتية :

مادة ١ : تخصع للرقابة المصنفات السمعية البصرية ، سواء كان أداوها مباشرا ، أو كانت مثبّتة ، أو مسجلة على أشرطة ، أو اسطوانات ، أو أى وسيلة من وسائل التقنية الأخرى ، وذلك بقصد حماية النظام العام والأداب ومصالح الدولة العليا.

ملاة ٢ : لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الثقافة ، القيام بأى عمــل مــن الأعمال الأتية ، ويكون متعلقا بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية :

أولا: تصويرها أو تسجيلها أو نسخها أو تحويلها بقصد الاستغلال.

تُاتياً: أداؤها أو عرضها أو إذاعتها في مكان عام .

وتحدد شروط وأوضاع المكان العام المشار إليه أنفا بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ثَالثاً : توزيعها أو تأجيرها أو تداولها أو بيعها أو عرضها للبيع .

مادة ؟ : تبين اللائمة التنفيذية الجهة المختصة باصدار الترخيص وشروطه ولجراءاته ومدة سرياته ، والجهات التي يعمل فيها بالترخيص ، والدول التي يسرى فيها .

ويصدر قرار البت في طلب الترخيص خلال شهـــر ، عدا ما ورد في البند أو لا من المادة ٢ من هذا القانون فيصدر خلال ثلاثــة أشهر من تاريخ استيفاء مسوغاته ، ويعتبر الترخيص ممنوحا إذا لم يصدر القرار خـــلال هذه المدد ، ويجب أن يكون قرار ١٣٩٤ ..... كَتْلَاقُ فَنُونَ و أَدَابِ

## الرفض مسببا .

#### مادة ٨:

" ثَالِثاً ": أن يطبع على الأشرطة السمعية والسمعية البصرية رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها .

رابعاً : أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص مع اسم المصنف السمعى على الأسطوانة ذاتها أو الجسم العلقوف عليه الشريط .

مادة 11 : تعفى الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلوة من الرسوم المقررة على مصنفات خاضعة لأحكام هذا القانون .

مادة ۱۲ : يجوز التظلم من القرارات المتعلقة برفض الترخيص أو تجديده أو سحيه إلى لجنة يصدر قرار من وزير الثقافة بتشكيلها من :

- ا أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره المجلس
   ٢ ممثل للهيئة العامة للاستعلامات من الدرجة العالية على الأقل
   ٣ ممثل للمجلس الأعلى الثقافة
   ٤ ممثل لاكاديمية الفنون بدرجة أستاذ على الأقل
- ممثل لمجلس النقابة التابع لها نوع المصنف المنظلم فيه ......عضواً
   ويجوز الجنة أن تستمين بمن نرى الاستعانة به من أهل الخبرة دون أن يكون له
   صوت معدود .

مادة 10 : يعاقب كل من خالف أحكام المادة ٢ - من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة ألاف جنيـه ولا تزيـد على عشـرة ألاف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، ولا يجوز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

ملاة ١٦ : يعاقب على مخالفة أحكام المواد : ٧ ، ٨ ، ٨ مكررا ، ١٨ مكررا ، ١٨ مكررا ، ١٨ مكررا ، ١٨ مكررا ، الحبس مدة لا تتريد على ألفى جنيسه ، أو بلحدى هاتين المقوبتين ويترتب على الحكم بالادانة المخالفة أحكام المادة ٨ اعتبار الترخيص ملفياً .

مادة ١٩ : يصدر وزير العدل بالانفاق مع وزير التقافة قرارا يحدد الموظفين المغوط بهم تنفيذ أحكام هذا القانون ، وتكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائي .

#### ملاقة

يضاف إلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، مانتان جديدتان برقمى ٨ مكررا ، و١٨ مكررا نصاهما الأتيان :

مادة ٨ مكررا : يصدر وزيسر الثقافة قرارا بتنظيم الإعلانات التجارية التى تتضمنها المصنفات السمعية والسمعية البصرية وتحديد نوعها ومكانها ومدتها بحيث لا تخل بمسترى المصنف الفني .

مادة ۱۸ مكررا : على جميع الجهات التي مارست قبل نفاذ هذا القانون من الأعمال العبينة بالمادة ۲ منه ، أن تصحح أوضاعها وفقا لأحكامه .

ويصدر وزير الثقافة جدولا بالمراحل الزمنية لتصحيح هذه الأوضاع في مدة لا تجاوز سنة .

#### ملاة ٧

تلغى المادتان ٣ ، ١٨ من قانون تتظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٥.

#### مادة ٨

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون.

مادة ٩

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

ملاة ١٠

بنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتــاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من أوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سفة ١٤١٧ هـ.

<sup>&</sup>quot; الموافق ٤ يونيه سنة ١٩٩٢م ".

١٣٩٠ ..... ثقفة قون و أدف

# قتون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قاتون حماية حق المؤلف الصادر بالقاتون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ (١)

باسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه :

## المادة الأولى

يضاف إلى نهاية البند الأخير من الفقرة الأولى من المادة ٢ من قانون حماية حـق العولف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ . العبارة التالية :

" وتعتبر هذه المصنفات من المصنفات الأدبية " .

### الملاة الثانية

تحذف عبارة " وتكون مدة الحماية لمصنفات الحاسب الألى عشرين عاما تبدأ من تريخ ليداعه وفقا الأحكام هذا القانون " من نهاية الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القتون رقم ٣٥٤ لمسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التـالى لتـاريخ نشره .

بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٤ هـ

" الموافق ١٨ أبريل سنة ١٩٩٤ م " .

<sup>, 1998 / 8 / 71</sup> ثليع في 71 / 1998 .

# قرار وزير الثقافة رئيس المجلس الأعلى الثقافة رقسم ٨٦ اسنة ١٩٩٥ بالشاء وتنظيم مكتبة القاهرة الكبرى (١١)

وزير الثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام ؛

رعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ نسنة ١٩٨٠ بانشاء ونتظيم المجلس الأعلى الثقافة ؛

## قرر المادة الأولى

نتشأ مكتبة عامة تسمى مكتبة القاهرة الكبرى تتبع قطاع شنون الإنتاج الثقافي بالمجلس الأعلى للثقافة .

### المادة الثانية

تهدف المكتبة إلى خدمة جميع فنات القراء على اختلاف مشاربهم ومستوياتهم العلمية والتقافية وتضم أكبر مجموعة متخصصة عن مدينة القاهرة "تاريخها - جغرافيتها - شخصيتها - طبوغرافيتها - أثارها " اخدمة العلماء والباحثين في هذا المجال.

#### الفادة الثالثة

تتولى الإشراف على المكتبة لجنة استشارية علىها يصدر بتشكيلها قرار من وزير الثقافة وذلك برناسة أحد الشخصيات العامة المهتمة بشئون الثقافة وثمانية أعضماء على أن يكون من بينهم مدير المكتبة .

<sup>(</sup>١) الوكائم المصرية – العد ١٠٧ في ١٦ / ٥ / ١٩٩٥ .

۱۳۹۸ میرین و آدایت کشون و آدایت

وتختص هذه اللجنة برسم السياسة العامة للمكتبة وتحقيق أهدافها وعلى الأخص :

- ١ إقرار دليل عمل المكتبة .
- ٢ لقتراح خطة عمل المكتبة السنوية والنشاط الثقافي ومتابعة نتفيذها .
- ٣ اقتراح طرق ووسائل تمويل أنشطة المكتبة والنظــر فيمــا يواجههــا مــن
   صعوبات في هذا الشأن وفي اعتماد المركز المالي للمكتبة .
- ٤ تعديد مسارات الاتصالات الخارجية بمراكز المعلومات المتخصصة لخدمة أهداف المكتبة .
  - اعتماد سیاسة تدریب العاماین داخلیا وخارجیا .
- اعتماد خطة تزويد وتحديث المكتبة بالمقتنيات ، وكذلك خطة التصرف في
   الكتب المستغفى عنها .
  - ٧ اعتماد نظام الحوافز والمكافأت العاملين بالمكتبة .
    - ٨ اعتماد الضوابط المنظمة لاستعارة الكتب.
- 9 اقتراح قيمة الاشتراك السنوى ومقابل الخدمات الثقافية المتميزة ووضع ضوابط تقديمها .
- افتراح شغل وظائف مدير المكتبة ومساعدیه ورؤساء الأقسام فی ضعوء الاحتیاجات الفعلیة .
  - ١١٠ النظر فيما يعرضه وزير الثقافة من موضوعات .

#### المادة الرابعة

تجتمع اللجنة مرة كل شهر بدعوة من رئيسها ويعتبر الاجتماع صحيحا بحضور أغلية الأعضاء .

ولوزير الثقافة دعوة اللجنة إلى لجتماع غير عادى وعند حضوره الاجتمـاع تكون له الرئاسة ويتولى مدير المكتبة أمانة اللجنة .

#### المادة الخامسة

تصدر اللجنسة توصياتها بالأغلبيسة المطلقة لأصوات الحاضرين ، وفي حالسة التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتسجل أعمال اللجنة في محاضر خاصة بذلك ، وتعرض توصياتها على رئيس

المجلس الأعلى للثقافة للاعتماد ، ولا تصبح توصيات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها .

#### الملاة السلاسة

يتولى إدارة المكتبة مدير متخصص فى هذا المجال يتم اختياره وتعيينه وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ فى شأن الوظائف المدنية القيادية والاتحته التنفيذية ويعاونه عدد من المساعدين المتخصصين والعاملين يتم اختيارهم طبقا لبطاقات وصف الوظائف المرفقة باليبكل التنظيمي للمجلس الأعلى للتقافة .

### المادة السابعة

يختص مدير المكتبة بتحقيق أهداف المكتبة من خلال تتفيذ قرارات اللجنة الاستشارية العليا .

#### وله في سبيل ذلك :

- ١ الاشراف العام على سير العمل داخل المكتبة فنيا وإداريا .
- ٢ اتخاذ الإجراءات الواجبة لكفالة أمن المكتبة والمترددين عليها والمستفيدين
   من خدماتها .
- ٣ إعداد تقرير دورى كل ثلاثة أشهر يعرض على اللجنة الاستشارية العليا متضمنا المركز المالى للمكتبة وما تم إنجازه من أهداف وما صادفه من مصاعب ومعوقات ومقترحات في هذا الشأن .
  - ٤ إعداد بيان بالمركز المالي للمكتبة .
  - ٥ الاشراف على تنفيذ أهداف المكتبة .
- ٦ تقديم تقرير سنوى شامل للجنة الاستشارية العليا قبل نهاية مايو من كل عام.

#### المادة الثامنة

يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين بالمكتبة بالأحكام الواردة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨

#### الملاة التاسعة

ينشر هذا القرار في الوقائـع المصورية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

<sup>&</sup>quot; صدر بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٩٥ "

١٣٧٠ - ٠٠٠٠ تقفة "قنون و أداب"

## وزارة الثقافة قرار رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٥

فى شأن تنفيذ المادة الثانية للقانون رقم ٣٨ لمنة ١٩٩٢ المعل للقانون رقم ١٩٥٤ لمنة ١٩٥٤ فى شأن حملية حق المؤنف (١) وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥٤ أسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حـق المولف المعدل بالقوانين أرقام ١٤ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٥ ، ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ، ٢٩ لسنة ١٩٩٤ ؛

وقرار وزير النقافة رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٣ في شأن تتفيذ قـانون حمايـة حـق المولف فيما يتعلق بمصنفات الحاسب الآلي ؛

## قرر الملدة الأولى

يسرى هذا القرار على جميع المصنفات الفكرية الخاضعة لقترن حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته ، أيا كانت جنسية مولفيها أو الدعامة المثبتة عليها ، بما في ذلك ما ينشر في الصحف والدوريات إذا ما نشر مستقلا عنها ، ويكون إيداع هذه المصنفات ، على النحو التالي :

- المصنفات المكتوبة و المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الأكوان و الخرائط المجسمة الأكوان و الخرائط الجغرافية و المخطوطات " الرسوم الكروكية " ، و المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو الطوم ، و المصنفات السمعية ، يكون إيداعها في المركز الرئيسي للهيئة العامة لدار الكتب و الوثائق القومية بواقع عشر نسخ من كل مصنف .

- المصنفات الدلخلة في فنون الحفر والنحت والخزف والمسارة والمصنفات المتعلقة بالفنون التعليبقية ، يكون إيداعها في المركز القومي الفنون التشكيلية بواقع صورة فوتغرافية ملونة توضح التفاصيل الكاملة لمعالم كل مصنف مراقبا بها البيانيات الواردة في الإقرار المنوء عنه في المادة الثانية من هذا القرار .

 مصنفات التصوير المرنية والمصنفات السينمائية وما يماثلها من مصنفات سمعية بصرية وبصرية ، يكون إيداعها بالمركز القومي للسينما بواقع نسخة واحدة من كل مصنف .

مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد بياتات وما يماثلها من مصنفات ،
 يكون ايداعها بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بواقع نسختين من كل مصنف طبقا لقرار وزير الثقافة رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٣

وتعتبر الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية " المركز الرئيسي " جهة الإيداع الأصلية لكل مصغف خاضع لقانون حماية حق المؤلف ، ولا يندرج ضمن التصنيف السابق .

وفى كل الأحوال تلتزم الجهات الأخرى التى أنيط بها تلقى نسخ الإيداع بالتتسيق المستمر والمتابعة الشهرية مع الهيئة بما يكفل أن يكون للمصنف الواحد رقم إيداع، محلى ، ودولى ، واحد .

### المادة الثقبة

يلتزم المؤلفون والناشرون والطابعون والمنتجون ، مسواء أكانوا من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية ، الخاصة أو العامة ، بالتضامن فيما بينهم ببايداع نسخ من مصنفاتهم المشار البها في المادة الأولى من هذا القرار قبل طرحها للتدلول ، يثبت فيها رقم الإيداع مع تقديم إقرار من نمختين موقعتين متضمنتين البيانات الآتية :

- (١) عنوان المصنف.
- ( ٢ ) اسم وعنوان المؤلف والناشر والطابع والمنتج .
  - ( ٣ ) رقم الطبعة وتاريخ إنجازها .
- (٤) عدد صفحات المصنف المكتوب المرقمة وغير المرقمة .
  - ( ٥ ) مقاس المصنف بالسنتيمتر ،
  - ( ٦ ) عدد النسخ المطروحة التداول .
  - ( ٧ ) ثمن بيع النسخة إذا كان المصنف مطروحا للبيع .
- ( ٨ ) البيانات الخاصة بالمصنف الذي تمت الترجمة منه إلى لغة المصنف المودع مع ذكر اسم المترجم إذا كان المصنف مترجما.

١٣٧٢ ...... تقطة قنون وأداب

وفي كل الأحوال يكون الإيداع من النسخ الكاملة في صورتها المطروحة للتـداول. وإذا كان هناك أكثر من نوع من النسخ فيكون الإيداع من النسخ الفاخرة وحدها .

#### المادة الثالثة

يسرى هذا القرار على مصنفات المولفين المصربين التى يتم نشرها الأول مرة خارج جمهورية مصر العربية على أن يتم الإيداع بالنسبة للمصنفات التى تودع لدى الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بواقع ثلاث نسخ فقط من كل مصنف

### المادة الرابعة

تلتزم الجهة المنوط بها قبول الإيداع بمنح رقم ليداع عند الطلب على أن يتم الإيداع في موعد غايته ثلاثة أشهر من تاريخ الحصمول على رقم الإيداع أو طرح العصنف للتدلول أيهما أسبق .

#### الملاة الخامسة

يتجدد الالتزام بالإيداع عند إعادة طبع المصنفات الخاضعة لأحكام قانون حماية المؤلف وتعديلاته ويعد كل مجلد وحدة بذاتها إذا نشر المصنف في أكثر من مجلد . العمادة المساسمة

يجوز بقرار مسبب من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بناء على طلب يتقدم به واحد أو أكثر من الملتزمين بالإيداع أن يخفض عدد نسخ المصنف الواجب إيداعها بما لا يقل بأى حال من الأحوال عن ثلاث نسخ .

## الملاة السابعة

ينشر هذا القرار في للوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التـالى لتـاريخ نشره .

مىدر بتاريخ ۲۷ / ۱۱ / ۱۹۹۰

وزير الثقافة فاروق حسنى **جمارگ .....** 

# جمارك أحكام المحكمة الدستورية الطيا

حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٣ اسنة ١٢ قضائية بشأن الطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ١٣ المنة ١٩٩٠ فيما تضمنته من إقامة قرينة قانونية افترضت بها العلم بالتهريب في حق الحائز للبضائع والسلع الأجنبية بغرض الاتجار إذا لم يقدم الممتندات الدالة على سداد الضرائد الجمركية المقررة عليها .(١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢ فبراير ١٩٩٢ . يقضى بعدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك العسادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ وذلك فيما تضمنته فقرتها الثانية من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت في حيازته البضائم بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد مددت عنها الضرائب الجمركية المقررة .

حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 1 لمسنة 17 قضائية بشأن الطعن بعدم دستورية القوار بقانون رقم 21 لسنة 197۷ في شأن التغويض في بعض الاختصاصات وكذلك الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 176 مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم 17 لمسنة 1977 . (7)

وقد صدر الحكم بالآثي :

أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٢ لمنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في بعسض الاختصاصات .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية ~ المند ٨ فس ٢٠ فبراير ١٩٩٧

<sup>(</sup>٢) الجريدة الرسمية ~ العدد ١٩ فسى ١٦ / ٥ / ١٩٩٦.

ثقيا: برفض الطعن بعدم بستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣.

.

ثالثا: بعدم دستورية الققرة الثالثة من المسادة ١٩٤٤ مكررا من قانون الجمارك الصنادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لمنة ١٩٦٣ ، وذلك فيما نصبت عليه من أنه "ولا ينزتب على الصلح رد البضائع المضبوطة في الجرائم المشار البها ، وانما يجوز رد وسائل النقل والمواد التي استخدمت في التهريب ".

بهاری ۱۳۷۰ .... کاری ۱۳۷۰ استان استان

# قاتون رقم ٧١ لسنة ١٩٩٦ بتعيل بعض أحكام قاتون تنظيم الإعقاءات الجمركية الصادر بالقرار بالقاتون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ <sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه :

### المادة الأولى

يستبدل بنصوص المصواد ٢ بند ٩ ، ٣ بند ٢ د \* فقرتان أولى وثانية \*، ٩ بنود أ ، ب ، ز من قانون تنظيم الإعفاءات الجموكية الصادر بالقرار بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، النصوص الآتية :

مسلاة ٢ :

 ٩ - الأشياء وسيارات الركوب الصغيرة المجهزة تجهيزا طبيا خاصا الواردة برسم المرضى والمعوقين .

ويحظر التصرف في السيارة المعفاة بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية خلال خمس سنوات من تاريخ الإفراج عنها جمركيا ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الإعفاء منها .

ويكون لمن استعق الإعفاء طبقا للفقرة الأولى بعد مضى السنوات الخمس المشار إلليها ، التصرف في السيارة المعفاة دون سداد المضرائب والرسوم سالفة الذكر والتعتم بإعفاء سيارة أخرى مجهزة تجهيزا طبيا خاصا ، إذا تم التصرف في السيارة الأولى وفقا للقواعد السابقة .

<sup>(</sup>١) البريدة الرسمية – المند ١٥ (مكرر ) فني ١٦ / ١٩٩٦ .

ويعتبر التصرف قبل مضى خمس سنوات من تاريخ الإقراج بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستعقة تهرباً جمركيا .

#### مادة ٣:

بند ٢ د فقرتان أولى وثانية " يحظر التصرف فى السيارة أو الدراجة الآلية المعفاة بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية خلال مدة خمس سنوات من تاريخ الإفراج عنها جمركيا ما لم تصدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الإعفاء منها .

ويعتبر التصرف قبل مضى خمس سنوات من تاريخ الإقراج بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة تهربا جمركيا.

ويكون للمعوق بعد مضى السنوات الخمس المشار إاليها التصرف فى السيارة أو الدراجة الآلية المعفاة دون صداد الضرائب والرسوم سالفة الذكر والتمتع باعف سيارة أو دراجة ألية أخرى مجهزة تجهيزا طبيا خاصا إذا تم التصرف فى السيارة أو الدراجة الألية الأولى وفقا للقواعد السابقة .

#### ٠ ٩ تعلم

(أ) يعظر التصرف في الأشياه المعفاة سواء كان الإعفاء كاملا أو جزئيا أو بتخفيضات في التعريفة الجمركية أو كانت الأشياء خاضعة لحكم المادة ؛ من هذا القانون بأي نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها

وبيداً الحظر من تاريخ الإقراج ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت التصرف وطبقا التعريفة المعمول بها في تاريخ السداد ، ويمرى هذا الحظر لمدة :

١ - خمس منوات الأجهزة الحاسبات الأليسة والأجهزة المتطورة التي يمسدر

چمارك .....

بتحديدها قرار من وزير المالية .

٢ - عشر سنوات لباقي الأشياء المعفاة .

ويعتبر التصرف قبل مضى أى من المدتين المشار إليهما حسب الأحوال بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة تهربا جمركيا ، ولصاحب الشأن بعد انقضاء مدة الحظر المشار إليها في البند 1 أو ٢ حسب الأحوال التصرف في الشئ المعفى دون سداد الضرائب والرسوم سالفة الذكي .

- (ب) لا يجوز أن تزيد قيمة الضرائب الجمركية التي تحصل بسبب التصرف في الأشياء المعفاة بموافقة مصلحة الجمارك أو استخدامها في غير الغرض المعفاة من أجله على قيمة الضرائب التي تم الإعفاء منها .
- ( ز ) تلتزم الجهات المعفاة بممك دفاتر وقيردات نظامية تخضع لرقابة مصلحة الجمارك للتأكد من استعمال الأصناف المعفاة في الغرض الذي أعفيت من أجله .

ويعتبر عدم مسك هذه الدفاتر أو التلاعب في قيد البيانات بالسجلات على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة مخالفة لنظم الإعفاءات الجمركية ويخضس للعقوبة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون الجمارك ، فإذا وقع الفعل بغرض التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها عوقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك .

#### المادة الثانية

تضاف إلى البند ٢ من الملاة ٣ مـن قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليه، فقرة أخيرة، نصبها الآتي:

ويعامل أفراد الشرطة نفس المعاملة المقررة الأفراد القوات المسلحة وفقا الأحكام هذه المادة ، إذا الصيبوا أثناء ويسبب أحد المهام الأمنية المكافين بها ، طبقا اللضوابط والشروط التي تحدها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . " ٨٣٧٨ ..... ١٣٧٨

#### المادة الثالثة

على وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتتفيذ أحكام هذا القانون .

### المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٤١٦ هـ

" قلموافق ١٤ أبريل سنة ١٩٩٦ " .

حسنى مبارك

چىلى ...... ١٣٧٩

# وزارة الملاية قرار رقم ١٣٠ أسنة ١٩٨٧ بشأن تحديد تسبـة من حصياــة الضربية الجمركية تؤول إلى وزارة الحكم المحلى (١٠)

## وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛ وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لمىنة ١٩٧٩ ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقسانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بالغماء الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية ؛

وعلى كتاب السيد الدكتور / وزير الحكم المحطى رقم ٥ / ٢١٨ بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٨٧ ؛

#### قرر

مادة ١ - تحديد نسبة بواقع ٢ ٪ من حصيلة الضربية الجمركية تنؤول إلى الجهة التي كانت تؤول إليها الضربية الإضافية المقررة بموجب القانون رقم ٤٣ اسنة ١٩٧٩

مادة ٢ - تتولى مصلحة الجمارك توريد النسبة المشار اليها على دفعات حسبما يتم الاتفاق عليه بين مصلحة الجمارك ووزارة الحكم. المحلى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

مىدر قى ۲۲ / ٤ / ۱۹۸۷

<sup>(</sup>١) قركاتم فعمريـــة – قمند ١١٧ فــى ٢٠ مــاير ١٩٨٧ .

# وزارة المالية قرار رقم ۲۶۸ نسنة ۱۹۸۸ يتعديل يعض أحكام القرار الوزارى رقم ۲۲۸ نسنة ۱۹۸۵ ينظام التحكيم في المنازعات <sup>(۱)</sup>

### وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛ وعلى قرار وزير الماليــة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام التحكيم فى المغازعات بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك ؛

#### قرر

#### ملاة ١

يستبدل بنص المادة ١١ من قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه النص الأتى :

مادة ١١ : تكون مكافأة المفوض الدائم خمسة وثلاثين جنيها عن كل حالة ، مكافأة عضوى لجنة التحكيم العالية ومن يرى الاستعانة بهم من الغنيين من غير العاملين بمصلحة الجمارك عشرين جنيها لكل منهم عن كل حالة ".

#### مادة ٢

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره،

<sup>(</sup>١) الوقائم المصريسة – العند ٢٧٢ في ٣ ديسمبر ١٩٨٨ .

چمارگ

# وزارة المالية قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٩ يتعيل بعض أحكام اللاحمة التنفينية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية <sup>(١)</sup>

## وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بلصدار قانون الجمارك ؛ وعلى القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بـلصدار قانون تنظيــم الإعفــاءات الجمركية ؛

وعلى اللائحة التتفيذية لقانون تتظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٣٣ لسنة ١٩٨٦ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؟

### فرر مادة أولي

يستبدل بنص المادة ١٣ من اللائحة التتفيذية القانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقرار الوزراى رقم ١٩٨٣ النم الأتى :

#### مادة ۱۳ :

أولا: تقوم مصلحة الجمارك بأعمال الإعقاء المقرر بالبند ٧ من المادة ٢ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه وفقا لما يأتى:

١ - أن يكون الإعفاء وفقا للنظم المقررة .

٢ - أن يكون الإعفاء تحت رقاية مصلحة الجمارك وبشرط المعاينة .

### ثانيا :

(أ) يقصد بالمون الملكولات والمشروبات والأصناف التي تدخل في صناعتها اللازمة للركاب والملاحين سواء كانت مخصصة للاستهلاك أو البيع على السغن أو الطائرات.

<sup>(</sup>١) قرقائع لمصريبة – قمند ١٢٧ في ٢٨ مـلور ١٩٨٩ ،

١٣٨٢ .....١٣٨٠

(ب) يقصد بمواد الوقود السوائل والمواد والشحومات وغيرها من مواد الوقود
 اللازمة انتشغيل السفن والطائرات ودوراتها ومولدات الطاقة بها.

( ج ) يقصد بالمهمات ما ياتى :

١ – العدد والآلات والأجهزة اللازمة انتشغيل الصفينة أو الطائرة والعبينة فيما يلى:

المعدد البيدوية والألية .

الأجهزة اللاسلكية ومعدات التأمين .

وحدات الإدارة الهوائية .

وحدات الإدارة الكهربائية .

كراسي وأجهزة المعوقين.

البالينات والحاويات وطبالي التحميل الخاصة بالطائرات.

 ٢ - السيارات والجرارات التسى تستخدم داخل المطارات والمجهزة خصيصا لإعداد الطائرات للإقلاع والمبينة فيما يأتى :

سيارات التكييف وسيور العفش والتواليشات والسلالم ونقل المدون والإمداد
 بالمهاه.

- جرارات سحب الطائرات وجرارات وعربات سحب العفش.

٣ - قطع غيار الطائرات والسفن عدا المحركات والأجهزة الرئيسية .

(د) يقصد بما يلزم لاستخدام الركاب والملاحين ما يأتي :

١ – الأدوات والأجهزة اللازمة لتجهيز وتقديم الوجبات على السفينة أو الطائرة .

٣ – الأدوات والأجهزة ومعدات النظافة التي تستخدم في السفينة أو الطائرة.

٣ – المعدات والأجهزة والمواد الطبية للإسعاف والإنقاذ داخل السفينة أو الطائرة.

ثالثًا - يكون إعفاء الأصناف المشار إليها في البنود السابقة مقصورا على ما يستخدم منهت في الرحالات الخارجية السفن والطائرات " ويقصد بالرحلة الخارجية الرحلة الخارجية الرحلة التي تكون نقطة بدايتها أو نهايتها في إقليم دولة أخرى غير إقليم الدولة المسجلة بها الطائرة أو السفينة " .

### مادة ثانية

تسرى أحكام المادة السابقة على السلم التي سبق الإفراج عنها مؤقتا ولم تتم تسوية

چىلىك ......

اوضاعها الجمركية حتى تاريخ العمل بهذا القرار .

#### مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، صدر في ٢٠ / ٤ / ١٩٨٩

وزير المالية

دكتور : محمد أحمد الرزاز

\$474 ..... بهمارگ

# وزارة المالية قرار رقم ۱۹۲ اسنة ۱۹۸۵ يتعيل يعض أحكام القرار الوزراى رقم ۱۹۴ المنسة ۱۹۸٦ يتحديد شروط وقواعد تنفيذ التعريفة الجمركية والتعديلات الواردة بها (۱)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ بتجديد شروط وقواعد تنفيذ للتعريفة الجمركية والتعديلات الواردة بها ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر مادة أولى

تضاف إلى البند الرابع من المادة ٢ من القرار الوزارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه فقرة جديدة نصبها الآتي :

ويجوز بقرار مسبب من وزير المالية بناه على الفتراح رئيس مصلحة الجمبارك التجاوز عن شرط المدة .

#### ملاة ثلتية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر في ١٠ / ٦ / ١٩٨٩

<sup>(</sup>١) الرقائع المصريــة – العدد ١٥٤ فــي ٥ يوليــه ١٩٨٩ .

چمارگ ۱۳۸۰

# وزارة المالية قرار رقم ١٦١ مكرر لسنة ١٩٨٩ بتحديد شسروط وقواعد تنفيضة أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٠٤ لمنضة ١٩٨٩ بتعديل التعريفة الجمركية والتنبيلات الواردة بها .(١)

## وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بلصدار قانون الجمارك ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل التعريفة ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لمىنة ١٩٨٦ بتحديد شروط وقواعد تتغيذ أحكام القرار الجمهوري وقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام تتنفيذ القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ ؛

## قرر ملاة ١

يشترط لتمتع الجهات الواردة بالفقرة أ من الممادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٠٤ اسنة ١٩٨٩ بفئة التعريفة الجمركية المخفضة على ما يستورد من الأصناف المشار البها بهذه الفقرة ما يلي :

أن يتم استيراد الأصناف المتمتعة بالفشة المخفضة بمعرفة الجهة نفسها أو
 الجهة التي تحددها وزارة السياحة .

٢ - أن تقدم الجهة المستفيدة كتاب الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة مرفقا بها قواتم أو فواتير الواردات معتمدة منها وموضحا بها أن الأشياء الواردة لازمة لأغراض الإحلال والتجديد المنشأة المستوردة وأنها في حدود ما يتم الاتفاق عليه بين وزارتي المالية والسياحة .

#### مادة ٢

لتطبيق الفقرة ب من المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩

<sup>(</sup>١) الوقائع المصريــة - العند ٢٠٦ قـي ١١ سيتنير ١٩٨١

### مايلى:

- (١) أن ترد الأشياء المطلوب إخضاعها لغنة الضريبة الجمركية برسم الشركة .
- (ب) أن تتقدم الشركة بإقرار موقع من المدير المسئول بها إلى مصلحة للجمارك بأن هذه الأشياء الازمة انتفيذ وتشغيل مشروعاتها مع التعهد بقصر استخدامها على هذا الغرض .

### مادة ٣

يشترط للإستفادة من فئة الضريبة الجمركية المحددة طبقـا للفقرتين أ ، ب من المادة ٦ من القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لمنة ١٩٨٦ والمعدلة بالقرار الجمهوري رقـم ٣٠٤ لمنة ١٩٨٩ المشار إليه ما يلي :

- ١ بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة أ من القرار:
- ( ۱ ) تقديم خطاب من الهيئة العامة التصنيع بالموافقة على قيام المصنع بتجميع السلعة باعتبارها من صناعات التجميع مبينا بها عدد وحدات المنتج النهاني .
  - (ب) الفاتورة المبدئية التفصيلية معتمدة من الهيئة العامة للتصنيع.
- (ج) أن تكون الأجزاء الواردة مفككة تفكيكا كاملا وفقا لمــا تقرره الهيئة العامـة
   للتصنيع .
- (د) تقوم الإدارة العامة للتعريفات بمصلحة الجمارك بناء على ما تقرره الهيئة العامة للتصنيع بتحديد المعاملة الجمركية المقررة على المنتج الكامل على أساس تتغيض الضريبة الجمركية بواقع ٢٠٪ طبقا الفقرة أ من المادة ١٠ من التعريفة الجمركية ،
- ( هـ ) تقوم الإدارة العلمة لمتابعة الإعفاءات بعمليـة الرقابـة ولِجراءات المراجعـة التأكد من استخدام الأجزاء المستوردة تحت هذا النظـام فـى الفـرض المفـرج عنهـا مـن ألجه .
  - ٢ -- بالتسبة للإستفادة من أحكام الفقرة ب من المادة ٦ من القرار :
- ( 1 ) يقدم المستورد خطابا من الهوئة العامة المتصنيع بالموافقة على قيام المصنيع بتصنيع بمن أيزاء السلعة محليا وتجميعها ، موضحا به نسبة التصنيع المحلى لهذة السلعة ومرققا به المستندات الأكية :

چماری ۱۳۸۷

- ١ قائمة الأجزاء المستوردة وقيمتها وعدد وحدات المنتج النهائي .
- الفاتورة العبدئية التفصيلية للأجزاء المستوردة معتمدة من الهينـة العامـة
   التصنيع ومختومة بخاتمها .
- ٣ قائمة بنسبة التصنيع المحلى محسوبا على أساس نصبة مساهمة خط التجميع الذي يحدد بقرار من وزير الصناعة لكل صناعة تجميعية على حدة مضافا إليها نسبة الأجزاء المصنعة محليا داخل أو خارج المصنع إلى مجموع الأجزاء الكاملة المكونة المنتج النهائي معتمدة من الهيئة العامة للتصنيع.
- ٤ -- إقرار من المدير المسئول بالمصنع بعدم استخدام هذه الأجزاء في غير
   الغرض المفرج عنها من أجله .
- (ب) تقوم الإدارة العامة التعريفات المركزية بمراجعة المستندات المتعلقة بكل عملية تجميع وإصدار القرار اللازم بتحديد فئة الضريبة الجمركية بناء على ما تقرره الهيئة العامة للتصنيع والنسبة التى اعتمدتها ووفقا للحدود المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة ٦ من التعريفة الجمركية مع إخطار الإدارة العامة لمتابعة الإعفاءات .
- (ج) تقوم الإدارة العلمة لمتابعة الإعفاءات بعملية الرقابة وإجراءات المراجعة للتأكد من استخدام الأجزاء المستوردة تحت هذا النظام في الفرض المفرج عنها من أحله .

#### مادة ٤

يشترط لتطبيق أحكام تذبيل البند ١/٥/١ من التعريفة الجمركية واللبند ١/١/٥/٤ من التعريفة الجمركية ما يلي :

- ١ تقديم ترخيص معتمد من وزارة الزراعة باسم المستورد بالموافقة له عن استيراد بيض التفريخ أو الكتاكيت للتربية .
- ٢ أن يقر المستورد على البيان الجمركي باستخدامه هذه الكتاكيت للتربية أو
   البيض للتغريخ .

### مادة ٥

يشترط لتطبيق أحكام تنييل البند ١٩/٧/١ من التعريفة الجمركية أن يتقدم المستورد بالترخيص الصادر لسه من هيئة القطاع السعام المختصسة بوزارة الصحسة باستيراد

## محضرات تغذية أطفال ومجال استخدامها .

#### ملاة۲

يشترط لتطبيق الضريبة الموحدة المشار إليها في أحكام التنبيل الخاص بالفصل ٢٢ من التعريفة الجمركية ما يلي :

أن يتم الاستيراد عن طريق الجهة التي تحددها وزارة السياحة .

٢ - يقتصر تطبيق الغنة الموحدة على الأصناف اللازمة لاحتياجات المنشأة السياحية أو الفندقية وفى حدود الكميات والنوع والقيمة التي يصدر بها ترخيص من الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة .

#### للاة ٧

يشترط لتطبيق أحكام تنييل الفصاين ٢٨ ، ٢٩ من التعريفة الجمركية ما يلى :

١ - أن تتقدم الجهة المستوردة بترخيص من هيئة القطاع العام الأدوية بوزارة الصحة موضحا به النوع والكمية والقيمة للكيماويات الدوائية اللازمة للتصنيع في حدود الطاقة الإنتاجية لهذه الجهة .

 ٢ - أن يقر مسئول من الجهة على البيان الجمركي باستخدامه هذه الكيماويات في تصنيع الدواء المرخص له بتصنيعه .

### مادة ٨

يشترط التطبيق أحكام تذبيل البند ١١/٣٨ أمن التعريفة الجمركية ما يلى :

۱ - أن ترد الأصناف الموضحة بالبند المنكور برسم أو لحساب الجهة المرخص لها من وزارة الزراعة أو الجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة الأحكام القانون رقم ١٩٢٠ لمنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعي أو البنك الرئيسي للتنمية والانتمان الزراعي .

٢ - بالنسبة للمحضرات التى تستوردها المصانع لتصنيسع المبيدات الحشرية للزراعة وإن خضعت لبنود أخرى بالتعويفة ، فيشترط لتمتعها بغنة التعريفة المخفضة ما يلى :

(أ) تقديم صورة الترخيص الصادر للمصنع بهذا النشاط مع تقديم مواققة وزارة
 الزراعة .

چىلىك ------

(ب) قرار من المصنع على البيان الجمركي باستخدامه هذه المحضرات في تصنيع المبيدات للأغراض الزراعية .

#### ملاة ٩

يشترط لتطبيق أحكام تنبيل البندين ١/٤٨/ج ، ١٦/٤٨/أ ما يلى :

۱ - أن يستورد ورق الكرافت والأكياس أو العبوات الخاصسة بتعبشة منتجات مصانع الأسمنت والجيس والجير برسم المصنع أو عن طريق مكتب بيع الأسمنت المصرى لحساب المصنع خصما من الحصة النقية للمصنع بالنقد الأجنبي .

٢ - أن يتعهد المصنع على البيان الجمركى بأن الكمية المستوردة من ورق الكرافت لصناعة لكياس تعبئة منتجات المصنع أو أن الأكياس والعبوات المستوردة سوف يقتصر استخدامها في تعبئة هذه المنتجات .

#### مادة ١٠

يشترط لتطبيق أحكام تذبيل البند ٧٣/١٠/ب والبند ٢٧/٧٣ ما يلي :

أن يتم الاستيراد بغرض التخصيص للإسكان الاقتصادي أو المتوسط.

٢ - يشترط لاعتبار الاستيراد مخصص للإسكان الاقتصادى ان ترد الأصناف
 لهذا الغرض بمعرفة الجهات الأثبة:

- ( أ ) هيئة المجتمعات العمر انية الجديدة .
  - (ب ) هيئة تعاونيات البناء والإسكان.
    - ( ج ) المحافظات -
    - ( د ) بنك التعمير والإسكان .
- ( هـ ) صندوق تمويل مشروعات الإسكان .
- ( و ) الجهاز النتفيذي للمشروعات المشتركة .
  - ( ز ) مجالس الخدمات الثابعة للمحافظات ،
  - (ح) الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان.
- ( ط ) شركات القطاع العام التي تقوم بمشروعات إسكان شعبي لحسابها .
- ٣ بالنسبة للإسكان المتوسط يجب أن تتقدم الجهة بشهادة من وزارة الإسكان والمرافق بـما يفيد أنها تقوم بمشروعات إسكان متـوسط وبأن هذه الأصناف لأزمـة

لمشروعاتها .

#### مادة ١١

يشترط لتطبيق تذبيل العبند ٢١/٧٦ ما يلى :

 ان تستورد المواسير المنكورة برسم المصنع المرخص لــه صناعيا بصناعة المسامير البرشام من الألمونيوم.

٢ - تقديم صورة معتمدة من الترخيص الصناعي الصادر المستورد .

تعهد على البيان الجمركي من ممنول المصنع المستورد باستخدام المواسير
 الألمونيوم ذات قطر خارجي ٤ ماليمتر في صفاعة المسامير البرشام .

#### مادة ۱۲

يشترط لتطبيق تذييل البنود ٣/١/٧/٨٣ ، ١٢/٨٤ ، ٦٢/٨٤ ما يلي :

 ا أن تكون الأصناف ممثوردة برسم المصنع المرخص له صناعيا بصناعة عربات المكك العديدة .

٢ - تفهد من مسئول المصنع المسئورد على البيان الجمركي باستخدام هذه
 الأصناف في صناعة عربات السكك الحديدية .

#### مادة ١٣

يشترط لنطبيق تنبيل البند ١٥/٨٤/ب/٢ من التعريفة الجمركية ما يلى:

. ١ - أن ترد هذه الأصناف مجهزة ومعدة خصيصالهذا الغرض .

 ٢ - أن ترد هذه الأصناف برسم المستشفيات العامة أو الخاصبة أو الجامعية أو بنوك الدم أو المعامل المتخصصة أو لحسابها .(١)

" - أن نفر الجهة الرسمية المختصة المشرفة على النشاط بالزوم الثلاجة الجهة المستوردة لحاجة العمل إليها .

 ٤ - أن تقر الجهة المستوردة على البيان الجمركي بأن استخدام هذه الأسئلف سوف يقتصر على الأغراض المستوردة من أجلها .

<sup>(1)</sup> مطلة بقرار رزين فعالينة ركم 14 أسنة 1997 – فرقبكم الممرينة – المند ٨٨ في ٢ فــيرأور سنة 1997

چمارگ ۱۳۹۱ .....

#### مادة ١٤

يشترط لتطبيق تذبيل البندين ١٦/٨٤ أأ ، ٨٤/ب ما يلى :

ان ترد هذه الأسناف للاستخدام الصناعي للمصانع المرخص لها .

 آبرار المصنع على البيان الجموكي بأن هذه الأصناف الزمة للاستخدام بالمصنع.

#### ملاة ١٥

يشترط لتطبيق تذبيل البند ٩/٨٦ من التعريفة الجمركية ما يلى:

١ - أن تستورد هذه الأصناف بمعرفة الهيئة العربية للتصنيع مباشرة .

٢ - أن يقر مسئول بالهيئة على البيان الجمركي بأن الأصناف الواردة لازمة لإنتاج فرامل الهواء الخاصة بعربات السكك الحديدية مع التعهد باستخدام الكمية الواردة في هذا الغرض .

### مادة ١٦

يشترط لنطبيق تنييل البند ١٧/٩٠/ب من النعريفة الجمركية أن تستورد هـذه الأصناف من المقاس المذكور بمعرفة الوزراة أو لحسابها .

مادة ۱۷

تسرى على المواد السابقة بهذا القرار أحكام المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ من قرار وزير المالية رقم ١٩٤٤ لمسنة ١٩٨٦ الصادر في ٢٥ / ٨ / ١٩٨٦

### مادة ۱۸

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، ويلغى كل ما يخالف أحكامة ، وعلى رئيس مصلحة الجمارك إصدار القرارات التنفيذية ، صدر فى ۲۲ / ۷ / ۱۹۸۹ ١٣٩٢ .....١٢٩٢

## وزارة المالية قرار رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٩

بتعيل بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ أسنة ١٩٨٥ بنظام التحكيم في المنازعات بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك (١) وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لمنة ١٩٦٣ ؛ وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لمنة ١٩٨٥ بشأن نظام التحكيم فى المنازعات بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك وتعديلاته ؛

> قرر مادة ۱

يستبدل بنص المادة الثالثة من قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه النص الآتي :

مادة ثالثة - " لا يجوز التحكيم إلا بالنسبة إلى البضائع التى لا تزال تحت رقابة الجمارك ، ويجوز لصاحب البضاعة أو من يمثله قانونا سحب البضاعة من الدائرة الجمركية بعد أخذ العينات القانونية المطلوبة منها وأداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وخمسين جنيها مقابل نفقات التحكيم الابتدائى ، ومائمة وخمسين جنيها مقابل نفقات التحكيم الابتدائى ، ومائمة وخمسين جنيها مقابل نفقات التحكيم العالى والغرامات والتعويضات التى تكون مستحقة وفقا لما تقدره الجمارك .

ويكون أداء الضرائب الجمركية والغرامات والتعويضات المختلف عليها بين صلحب البضاعة والجمارك على سبيل الأمانة إلى حين الفصل في التحكيم ، ولا يجوز سحب البضاعة إذا تبين للجمارك إنه قد يترتب على التحكيم مخالفة القوانين المنظمة للاسترراد والتصدير وأية قوانين أخرى تمنع الإفراج عنها " .

ملاة ٢

ينشر هذا لقرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر في ۱۵ / ۱۰ / ۱۹۸۹

<sup>(</sup>١) قرقائع قصريــة – قعند ٢٧٧ فــى 4 ييسمبر ١٩٨٩ .

چىلى .....ېلىك ....

# وزارة المالية قرار رقم ۲۹۴ لسنة ۱۹۹۰ بتعيال بعض أحكام قرار وزير المالية رقم ۱۹۳ لسناة ۱۹۸۲ باللاحة التنفيذية القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۸۳ (۲)

## وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛ وعلى القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ؛ وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ؛

# قرر . الملاة الأولى

يستبدل بنص المادة ٢١ من قرار وزير المائية رقم ١٩٩٣ لمنة ١٩٨٦ بالملاحة التتفينية القانون رقم ١٩٨٦ لمنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية النص التالى: مادة ٢٠١ - يشترط لتمتع الجهات الواردة بالمادة ٤ من القرار بقانون رقم ١٨٦ لمنة ١٩٨٦ المشار إليه بغنة الضريبة الجمركية الموحدة بنسبة ٥ ٪ من قيمة ما

١ - تقديم شهادة من الوزارة أو الهيئة المختصة بأن الجهة المستوردة من بين الجهات المستوردة من بين الجهات المشار الجياء المشارع والنوع أو أنها الازمة الأشائها حسب الأحوال .

٢ - تُختَ من مصلحة الجمارك بمطابقة الأصناف الواردة ومدى تمتعها بغنة الضريبة الموحدة .

تستورده من الأصناف المشار اليها بهذه المادة ما يلي .

AA/p

<sup>(</sup>١) الوكائع المصريــة – العـدد ٢٧٤ فــى ٣ أكثوبـر ١٩٩٠ -

١٣٩٤ ......

٣ - إذا كانت الجهة من بين الجهات التي تقوم بتنفيذ مشروع الإسكان الشعبي
 فيجب أن يكون منصوصا عليها في قرار وزير المالية المحدد لهذه الجين .

## المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره ، صدر في 10 / 9 / 1940 چىلى .....

## قرار رقم ۲۸۶ لسنة ۱۹۹۰

بالتصرف في المضبوطات وأدوات التهريسيب ووسائل النقس المضبوطية وفقيا لأحكام قاتون الضريبية على الاستهلاك الصيادر بالقاتون رقيم ١٩٣٦ لسنية ١٩٨١ (١) ولقاتون الجمارك الصادر بالقاتون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ (١)

# وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانيــن المعدلة له ؛

وعلى قانون الضريبة على الاستهلاك الصدادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والقوانين المعدلة له ؟

وعلى القانون رقم 9 لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٩٩ مكـرر لسنة ١٩٨١ باللائمة التنفيذية لقانون الضريبة على الاستهلاك المشار إليه ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٤ لمنة ١٩٨٤ بشأن التصرف فى المضبوطات المخالفة لأحكام قانون الضريبة على الاستهلاك ؛

وعلى الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٠ ؟

#### آثرر

مادة ١ - تودع المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المضبوطة وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨١ المشار الجه بمخازن تعد لهذا الغرض بمصلحة المسرات على الاستهلاك وذلك بالنسبة للسلع المحلية ، وتودع السلع المستوردة بمخازن المضبوطات بمصلحة الجمارك ، وذلك إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى أو تزول لأى من المصلحتين نتيجة التصالح .

<sup>(</sup>١) قولَكُمُ المصريــة – المند ٢٤١ نَــي ٢٤ أَكْثُوبِـر ١٩٩٠ ،

١٢٩٦ .....١٢٩٦

صادة ٣ - لا يجوز التصرف في المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل إلا بعد أيلولتها إلى مصلحة الضرائب على الاستهلاك أو مصلحة الجمارك حسب نوع السلع المضبوطة نتيجة التصالح أو صدور حكم نهائي بمصادرتها.

مادة ٣ - يكون التصرف في المضبوطات وأدوات التهرب ووسائل النقل المشار اليها بالبيع بقرار من رئيس مصلحة الضرائب على الاستهلاك أو رئيس مصلحة المحارك حسب الأحوال أو رؤساء الإدارات المركزية بأى من المصلحتين ، كل في حدود اختصاصه ، وفقا لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات ولاتحته التنفيذية .

وتباشر الهيئة العامة للخدمات الحكومية " الإدارة العامة المبيعات " البيع وفقا للقواعد المقررة كانونا في هذا الشأن .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال باحكام قانون الضريبة على الاستهلاك يجوز بقرار من رئيس مصلحة الضرائب على الاستهلاك أو رئيس مصلحة الجمارك أو رؤساء الإدارات المركزية باى من المصلحتين ، كل في حدود اختصاصه ، التصرف قبل صدور الحكم في المضبوطات وأدوات التهرب القابلة للتلف أو النقصان بطريق الممارسة وذلك في الحالات التي لا تحتمل لجراه المزايدة ، وتودع حصيلة البيع أمانية الي حين ثبوت أيلولتها نهائيا إلى الخزائة العامة .

مادة ٥ - تعدم بقرار من رئيس مصلحة الضرائب على الاستهلاك أو من رئيس مصلحة الجمارك أو رؤساء الإدارات المركزية بأى من المصلحتين كل فى حدود اختصاصه السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التى يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين وذلك بعد استطلاع رأى الجهات الفنية المختصة .

ملاة ٦ ~ يلغى القرار الوزارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٤، وأية قرارات أخرى مخالفة .

ملاة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر في ٢ / ١٠ / ١٩٩٠

# وزارة المللية قرار رقم ٣٢ لمنة ١٩٩١ يتعنيل يعض أحكام اللاحة التنفيذية لقدون تنظيم الإعفاءات الجمركية (١)

### وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركيــة الصــادر بـالقرار بقـانون رقـم ١٨٦ لسـنـة ١٩٨٦ ؛

وعلى للائحة التغينية لقانون تتظيم الإعفاءات للجمركيـة الصــــادرة بقرار وزيـر المالية رقم ١٩٣ لمنة ١٩٨٦ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

# قرر

# المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار البيها النص الاكي :

يشترط لتطبيق الإعفاء المنصوص عليه في البند ٩ من المادة ٢ من قاتون تتظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليه ما يأتي :

۱ ~ ورود تقرير من المجلس الطبي العام يتضمن البيانات الخاصمة بالمريض أو المعوق وتحديد حالته المرضية والأشياء المجهزة تجهيزا طبيا خاصا التي تتناسب وهذه الحالة .

- ٢٠ أن ترد الأشياء المطلوب إعفاؤها من الخارج برسم المريض أو المعوق .
- ٣ يشترط بالإضافة إلى ما نقدم لسيارات الركوب والدراجات الآلية المجهزة تجهيزا طبيا ما يأتى:
- (أ) أن تكون السيارة أو الدراجة الآلية مجهزة بالتجهيزات الطبية المبينة بالرير المجلس الطبي العام الصنادر الصناحب الشأن .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصريبة ~ المند ٤٧ قبي ٢٤ قبر او ١٩٩١ .

١٣٩٨ ......

 (ب) أن تكون السيارة من النوع الصغير التي لا تتجاوز قوة محركها عن أربعة سلندرات ولا تزيد سعة المحرك عن ١٥٠٠ سم

- (ج) ألا تجاوز قيمة السيارة عشرة آلاف جنيه للمعوق العادى أو خمسة عشرة قفا من الجنيهات للمعوقين المصابين أثناء العمل وبسببه بشرط ألا نقل نسبة الإصابة عن ٣٥ ٪ ويثبت ذلك بتقرير من اللجنة الطبية المختصة بالهيئة العامة التأمين الصحى وفى حالة تجاوز المدارة لهذه القيمة مع استيفائها لجميع الاشتر اطات الأخرى فيقتصر الإعفاء على ما يقابل القيمة المذكورة.
- ( د) تقديم إقرار من طالب الإعفاء يفيد عدم سابقة تمتحه بأعفاء جمركى عن سيارة أو دراجة آلية مجهزة تجهيزا طبيا أو سداده كامل الضرائب الجمركية عن السيارة أو الدراجة السابقة وفقا لما هو منصوص عليه بالفقرتين أ ، ب من البند ؟ من هذا القرار .
- ٤ يحظر التصرف بأى نوع من أنواع التصرفات فى الأشياء المعفاة "من غير سيارات الركوب أو الدراجات الآلية " فى غير الأغراض التى تقرر الإعفاء من أجلها أو استعمالها فى غير تلك الأغراض ، ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وفئة الضريبة الجمركية المقررة فى تاريخ السداد .

وفيما يختص بالسيارات أو الدراجات الآلية يتبع في شأن التصرف فيها ما يأتى : (١) يحظر التصرف في السيارة أو الدراجة الآلية المعفاة بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية لمدة سبع سنوات من تباريخ الإقراح عنها جمركيا ما لم تسدد

العصرفات الفانونية تمدد سنبغ مستوات من تدريح الإفراج عنها جمردي من تم نست. الضورائب الجمركية التي ثم الإعفاء منها .

- (ب) وفي حالة التصرف في السيارة أو الدراجة بعد مضى سبع سنوات تستحق الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة التعريفة السارية في تاريخ السداد ويكون للمريض أو الممعوق في هذه الحالة أن يتمتع بأعفاء سيارة أو دراجة آلية أخرى مجهزة تجهيزا طبيا خاصا بدلا من السيارة أو الدراجة التي تم التصوف فيها وتسرى على هذا الإعفاء القواعد والشروط المحددة بهذا القرار .
- (ج) عند وفاة المريض أو المعوق يجوز لورثتــه من الدرجة الأولى استعمال السيارة أو الدراجـة المحاة دون أداء الضرائــب الجمركية على أن يسرى عليــها عند

چىل كە ------

التصرف فيها أحكام التصرف المبينة في هذا القرار.

ويصدر بالإعفاء المشار لليه قرار من وزير المالية في كل حالة على حدة بناء على عرض مصلحة الجمارك .

## المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر في ۲۱ / ۱ / ۱۹۹۱ ٠٠٠٠ ...٠٠٠ ١٤٠٠ جمارة

# وزارة المالية قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ يتعديل بعض أحكام اللاحة التنفيذية القانون تنظيم الإعفاءات الجمركية (١١)

## وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛ وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركيــة الصـــادر بــالقرار بقـــانون رقــم ١٨٦ لسـنــة ١٩٨٦ ؛

وعلى اللائحة التتفيذية لقانون تتظيم الإعفاءات الجمركية الصبادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ ، والمعدل بالقرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٩١ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

# قرر المادة الأولى

يستبدل بنص البند ٣ / ج من المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية القانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار الإيه النص الأتى :

" ج - ألا تجاوز قيمة المديارة ١٢٠٠٠ جنيه " التبي عشر ألف جنيه " للمعوق المصاب أثناء العمل وبسببه المعدى و ١٥٠٠٠ جنيه " خمسة عشر ألف جنيه " للمعوق المصاب أثناء العمل وبسببه بشرط ألا تقل نسبة الإصابة عن ٣٥ ٪ ويثبت ذلك بتقرير من اللجنة الطبية المختصمة بالهيئة العامة للتأمين الصحى وفي حالة تجاوز السيارة لهذه القيمة مع اسيفانها جميع الاشتر الحات الأخرى يقصر الإعفاء على ما يقابل تلك القيمة ".

### المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، صدر فى ١٠ / ٢ / ١٩٩٢

<sup>(</sup>١) قارقائع قمصريسة - قصيد ٥٣ قسي ٧ مسارس ١٩٩٧ .

## وزارة المالية قرار رقم ۲۰۳ استة ۱۹۹۳ <sup>(۱)</sup>

#### وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم 77 ــــة ١٩٦٣ وتعديلاته؛

وعلى قرار وزيـر العاليـة رقـم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٥ بشـأن نظـام التحكيــ الجمركـى وتعديلاته ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لهمنة ١٩٩٢ بشأن تحديد رصوم بعض الخدمات ؛

## فرر

مادة ١ – يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه ، النص القالي :

المادة الثالثة: لا يجوز التحكيم إلا بالنسبة للبضائع التى لا تزال تحت رقابة الجمارك، ويجوز لصاحب البضاعة أو من يعلمه قانونا سحب البضاعة من الدائرة الجمركية بعد أخذ السينات القانونية المطلوبة منها وأداء الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ومائة وخمسون جنيها مقابل نفقات التحكيم الابتدائي، وخمسمائة جنيه مقابل نفقات التحكيم العالى والغرامات والتعويضات التى تكون مستحقة وفقا لما قدره مصلحة الجمارك .

مادة ٢ – يستبدل بنص البند ٥ من المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣٧٩ لمنة ١٩٩٢ المشار إليه ، النص التالي :

## (٥) رسم نظر التظلمات:

يحصل رسم نظر مقااره "خمسون جنيها " عن كل نظلم يقدم من أصحاب الشــأن حول قيمة البضاعة أو نوعها أو منشئها

ملاة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ صدوره، ويلغي كل ما يخالف أحكامه . صدر في ٢٩ / ٧ / ١٩٩٣

<sup>(</sup>١) الركبائع المصريبة - العبدد ٨٥ فسى ١٢ / ٤ / ١٩٩٥

# وزارة المالية قرار رقم ۲۰۰ نستة ۱۹۹۳ <sup>(۱)</sup>

## وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية ؛ وعلى قرار وزير المالية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ بتحديد رسوم بعض الخدمات وتعديلاته ؛

# قرر المادة الأولى

يحصل مقابل خدمات بالمواتئ والمنافذ الجمركية عن خدمات كشف وحصر وتصنيف ومراجعة الرسائل الواردة البالاد وغيرها من الخدمات الجمركية التى لم يصدر بشأتها نص خلص ، وذلك بواقع ١/ من قيمة كل رسالة .

### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الدقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره . صدر في ١٩٩٣/٧/٢٩

وزير الماليــة دكتور / محمد أحمد الرزاز

<sup>(</sup>۱) الوقيائم المصريبة – المباد ۸۵ أسى 71 / 2 / 1990 .

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ۳۸ استة ۱۹۹۶ باصدار التعريفة الجمركية المنسقة (۱) ، (۱)

## رنيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بــاصدار التعريفة الجمركية. والقرارات المعدلة والمكملة له ؛

> وعلى موافقة المجلس الأعلى المتعريفة الجمركية ؛ وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر الملاة الأولى

تحصل الضرائب الجمركية طبقا للقواعد والغنات الواردة بالتعريفة الجمركية المنسقة المراودة بالتعريفة الجمركية المنسقة المرافقة ، وذلك مع مراعاة أحكام المواد التالية .

## المادة الثانية

تحصل الضرائب الجمركية على البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لتكملة صنعها عند اعادة استيرادها بالفئة المقررة على المنتج الكامل وذلك من أيمة تكاليف تكملة الصنم ومصاريف النقل و التأمين .

#### المادة الثالثة

يستمر العمل باحكام العمواد ت ، ٧ ، ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ اسنة ١٩٨٦ المشار اليه ، والفقرتين أ ، ب من العادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٤٤ اسنة ١٩٨٩ .

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية · المند ٢ (مكبرر ) فني ١٣ / ٢ / ١٩٩٤ .

<sup>(</sup>۲) عليث التعريف بـاقرار الجمهـوري رقيم ٥٧ انســنة ١٩٩٦ يتعديــل التعريفــة الجمر كيـــة ( الجريــدة الرسمية – المـند ٤ نـنايع ( أ ) فــي ٢٠ / ١ / ١٩٩٦ .

## المادة الرابعة

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من ب من المادة ٢ من قرار رنيس الجمهورية رقم ٣٥١ لمنة ١٩٨٦ المشار إليه ، النص الأتي :

ويجوز لوزيسر الصناعة أن يمنح مهلة لا تجاوز ٦ فبراير ١٩٩٥ ليعفى صناعات التجميع القائمة في ٥ أغسطس ١٩٩٢ والتي تصل نمية التصنيع المحلى بها ٣٠ ٪ على الأقبل يستمر خلالها تطبيق ضريبة الوارد المقررة على بنود الأجزاء المستوردة الخاصة بها " .

### المادة الخامسة

يصدر وزير المالية الشروح والقواعد التفسيرية لجداول التعريفة الجمركية . المادة المعاهمة

على وزير المالية تنفيذ هذا القرار ويلغى كل حكم بخالف أحكامه .

### المادة السابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لناريخ نشره . صدر برناسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ١٣ فيراير سنة ١٩٩٤ م

حسنى مبارك

# وزارة المالية قرار رقم ۱۲۳ لسنة ۱۹۹۶<sup>(۱)</sup>

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصائر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ بتحديد رسوم بعض الخدمات وتعديلاته ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ بتحصيل مقابل خدمات كشف وحصر وتصنيف ومراجعة الرسائل الواردة للبلاد ؛

# قرر المادة الأولى

يحصل مقابل خدمات إضافي بالموانئ والعنافذ الجمركية عن خدمات كشف وحصر وتصنيف ومراجعة الرسائل الواردة للبلاد على النحو التالي:

٢٪ من قيمة الرسائل الخاضعة لفئة ضريبة ٥٪ وحتى ٣٠٪.

٥٪ من قيمة الرسائل الخاضعة لفئة ضريبة أكثر من ٣٠٪.

### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره . صدر في ١٤ // / ١٩٩٤

وزير المالية بكتور / محمد أحمد الرزاز

<sup>, 1990 / 3 / 17</sup> قسى 17 / 3 / 1990 . (1) الوقنائع المصرينة – العند 30 قسى 17 / 3 / 1990 .

وزارة الملاية قرار رقم ٤ نسنة ١٩٩٥ يتحديد شروط وقواعد تنفيذ أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ نسنة ١٩٩٤ باصدار التعريفة الجمركية المنسقة (١)

وزير المالية

بعد الأطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بــاصدار التعريفـة الجمركيـة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ اسنة ١٩٩٤ باصدار التعريفة الجمركية المنسقة ؛

وبناه على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

#### قرر

يشترط بالنصبة للبضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لاجراء عمليات تكميلية عليها وفقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ ما يأتي :

- أ الحصول على موافقة مصلحة الجمارك بعد استيفاه الشروط التي تحدها مصلحة الرقابة الصناعية والجهات المختصة .
- (ب) توضيح جميع البيانات التى تمكن الجمارك من التحقق من عينة البضائع على الاستمارة ٢١٦ ك . م مكرر بالنسبة الدول التى قبلت توصية مجلس التعاون الجمركي ، والاستمارة ٢٦٦ ك . م بالنسبة الدول الأخرى ، مع تقديم الاستمارة عند اعدة الاستيراد للمطابقة عليها . ويجوز الجمارك أخذ عينات أو وضع علاصات مميزة على البضائع المصدرة تحت هذا النظام ووزنها في جميع الأحوال التحقق من عينيتها عند اعدة الاستيراد .
- (ج) أن يتم تصدير مُخلفات المعادن الثمينة وثراب الصياغ وفقا لشروط مصلحة المعنية ما تعتويه من

<sup>(</sup>١) الرقائع المصرية – السند ١٧ ( تـابع ) فـي ١٩ يتـاير ١٩٩٥ .

چماری ۱۲،۷ ....

معادن ثعينـة وغيرها ، مـع استيفاء الاستمارات المختصـة وفقـا الفقـرة ب ، وتقديمها عند الاستيراد مع شهادة من المصنع الذى قام بالعملية مصدقا عليها توضح أن الأصناف المعاد استيرادها ناتجة من الأصناف السابق تصديرها .

- ( د) اقرار من المصدر على البيان الجمركي المقدم عن الصادرات بأن البضائع مصدرة لاجراء عمليات تكميلية عليها .
- ( هـ ) أن يتم اعادة الاستيراد خلال سنة أشهر من تاريخ التصدير ، ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك أو من ينيبه مد هذه المدة .

#### ملاة ٢

يشترط للاستفادة من فقة الضريبة الجمركية المحددة طبقا للمادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لمنة ١٩٨٦ المشار إليه في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لمنة ١٩٩٤ ما يأتي:

- ١ بالنسبة للاستفادة من أحكام الفقرة أ :
- ( أ ) أن ينقدم المستورد الى المجمع الجمركى بالفاتورة المبدئية التفصيلية معتمدة من الهيئة العامة للتصنيع باعتبار السلعة الواردة من صناعات التجميع وأنها مفككة تفكيكا كاملا وفقا لما تقرره الهيئة موضحا عليها عدد وحدات المنتج النهائي ومرفقا بها اقرار من المستورد ومن المصنع القائم بالتجميع بعدم استخدام هذه الأجزاء في غير الغض المفترج عنها من أجله .
- (ب) يباشر المجمع اتمام الاجراءات وتحديد المعاملة الجمركية وفقا للفقرة أ بناء على المصندات المقدمة .
- (ج) يقوم المجمع بعد الافراج باخطار الادارة للعامة لملاعفاءات والشئون الفنية بالقطاع للقيام بالمراجعة المستندية وما تم من لجراءات حيث تتولى الادارة المذكورة لخطار ادارة متابعة الاعفاءات المختصة.
- ( د ) تتولى ادارة متابعة الاعفاءات بالقطاع الرقابة ولجراء المراجعة للتأكد من استخدام الأجزاء المستوردة تحت هذا النظام في الغرض المفرج عنها من أجله .
  - ٧ بِالنَّمْنِيَّةُ لَايْمِنْقُادَةُ مِنْ أَحْكَامَ الْفَقْرَةُ بِ :
- (أ) أن يتقدم المستورد الى الادارة العامسة للشئون الفنيسة والاعفاءات بالقسطاع

١٤٠٨ ----- بعارك

بالفاتورة المبدئية للأجزاء المستوردة معتمدة من الهيئة العامة للتصنيع موضحا عليها أن هذه الأجزاء مفككة تفكيكا كاملا ونسبة التصنيع المحلى وعدد وحدات المنتج النهائي موفقا بها:

١ – قائمة بالأجزاء المحلية الدلغلة في صناعة التجميع وبيان نسبة التصنيع المحلي مقدره على أساس نسبة مساهمة خط التجميع التي تحدد بقرار من وزير الصناعة لكل صناعة تجميعية على حدة مضافا اليها نسبة الأجزاء المصنعة محليا دلخل فخارج المصنع الى مجموع الأجزاء الكاملة المكونة للمنتج النهائي معتمدة من الهيئة العاملة التصنيع.

٢ - الأوار من المستورد ومن المصنع القائم بالتجميع بعدم استخدام هذه الأجزاء
 في غير الغرض المفرج عنها من أجله .

٣ - فى حالة التجميع لدى الغير يقدم المستورد موافقة الهيئة العامة للتصنيع موضحا بها اسم المصنع الذى سيقوم بالتصنيع على أن يتم تسليم الرسالة فى الدائرة الجمركية للمصنع القائم بالتجميع .

(ب) تقوم الادارة العامة للشئون الفنية والاعفاءات بالقطاع بمراجعة المستندات والمسدار القرار اللازم بتحديد فئة الضربية الجمركية والنسبة المعتمدة واخطار مجمعات الاقراج وادارة متابعة الاعفاءات المختصة .

 (ج) عند ورود الرسالة يتولى المجمع المختص تطبيق قرار التخفيض السابق ولحالة المستندات بعد الاقواج الى ادارة متابعة الاعفاءات المختصة .

( د ) تتولى ادارة متابعة الاعفاءات عملية الرقابة ولجــراءات المتابعة الــتأكد من
 استخدام الأجزاء المستوردة تحت هذا الفظام في الغرض المفرج عنها من أجله .

٣ - بالنسبة للاستفادة من أحكاب الفقرة ج:

(أ) أن تقدم الشركة توصية من وزير المناعة بأن المناعة من المناعات المشدة ، على أن تقضمن التوصية القراح نسبة التنفيض اللازمة بما لا يجاوز ١٨٤٠.

(ب) براعي تقديم تقرير سنوى في وزير المالية من مصلحة فجمارك بالأشتراك مع فيهنة العامة التصنيع متضمنا متابعة تتعيذ الشركة لالترامها الوصول في نصبة التصنيع المحلى خلال الصدة المحددة لبارغها بالترخيص الممنوح فها من الهيئة العامسة

التصنيع .

(ج) تحدد نسبة التخفيض في ضريبة الوارد المقررة على المنتج النهائي بقرار من رئيس مصلحة الجمارك في الحدود المقررة بالققرة ج من المادة 1 سالفة الذكر.
٤ - تقوم الهيئة العامة للتصنيم بتحديد مراحل التجميم والتصنيم المختلفة لكل

مصنع وفقا أبرنامج زمني يعتمد من رئيس الهيئة .

- يكون المصنع خاضعا في أعمال التجميع لرقابة مصلحة الجمارك -.
 مادة ٣

يشترط لتطبيق فئة الضريبة الجمركية المحددة بالمادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لمنذ ١٩٨٦ المشار اليه بالنسبة للبضائع المصدرة بصفة موقتة الاصلاحها ما يأتي:

ا - يقوم المصدر بتقديم كافة البيانات التي تمكن الجمرك المختص من التحقق من عينية البضائع أو استفاء الاستمارة رقم ١٢٦ ك . م مع تقديم هذه الاستمارة عند اعادة الاستياء الاستياء .

٢ - يجوز للجمرك المختص أخذ عينات أو وضع علامات معيزة على البضائع
 المصدرة تحت هذا النظام التحقق من عينيتها عند اعادة الاستيراد .

٣ - اقرار المصدر على البيان الجمركي المقدم عن الصادرات بأن البضائع مصدرة للخارج للاصلاح والاعادة .

 ٤ – أن يتم اعادة الاستيراد خلال ستة أشهر من تاريخ التصدير ، ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك أو من ينبيه مد هذه المدة لمدة لخرى مماثلة .

ويجوز بقرار مسبب من وزير المالية بناء على القراح رئيس مصلحة الجمارك التجاوز عن شرط المدة.

#### 1 544

يشترط لتبتع الجهات الواردة بالقرة أ من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٤ لمنة ١٩٨٩ بغلة التعريفة الجمركية المخفصة على ما يستورد من الأسناف المشار اليها بهذه القرة ما يأتي :

١ - أن يتم استيراد الأصناف المتمتعة بالغث، المخفضة بمعرفة الجهة نفسها أو

الجهة التي تحدها وزارة السياحة .

٧ - أن تقدم الجهة المستفيدة كتناب الإدارة العاسة للاحتياجات بوزارة السياحة مرفقا به قواتم أو فواتير الواردات معتمدة منها وموضحا بها أن الأشياء المواردة لازسة لأغراض الإحلال والتجديد المنشأة المستوردة وأنها في حدود ما يشم الاتفاق عليه بين وزارتي المالية والسياحة .

#### مادة ه

يشترط لتطبيق فقترة ب من المادة فثانية من قرار رئيس الجمهورية وقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩ ما بأتر.:

- أن ترد الأشياء المطارب لخضاعها الفئة الضربية الجمركية برسم الشركة .
- ٢ أن تتقدم الشركة بالرار موقع من المدير المسئول بها اللي مصلحة الجمارك بأن هذه الأشياء الازمة التفيذ وتشغيل مشروعاتها مع التعهد بقصر استخدامها على هذا الغرض .

#### ملاة۲

يشترط لتطبيق أحكام تنبيل البنود الآتية من التعريفة الجمركية :

- ( أ ) أن يتقم المستورد بالترخيص المسادر له من لجنة الخدمات الدواتية بوزارة المسعة .
- (ب) أن يقر المعتورد على البيان الممركي باستخدام هذه الأصداف في الغدرض الصيادر به الترخيص .

#### مادة ٧

يشترط لتطبيق الضربية الموحدة المشبار اليسها في أحكام التذبيل الخاص بالفصل

چىلى ------

## ٢٢ من التعريفة الجمركية ما يأتي :

١ - أن يتم الاستيراد عن طريق الجهة التي تحدها وزارة السياحة .

٢ - يقتصر تطبيق الفئة الموحدة على الأصفاف اللازمة لاحتياجات المنشأة السياحية أو الفندقية وفي حدود الكميات والنوع والقيمة التي يصدر بها ترخيص من الادارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة .

#### ملاة ٨

يشترط لتطبيق أحكام تذييل الفصاين ٢٨ ، ٢٩ من التعريفة الجمركية ما يأتى :

١ - أن تتقدم الجهة المستوردة بترخيص من لجنة الخدمات الدو انيسة للوزارة المسحة موضعا به النوع والكمية والقيمة الكيماويات الدوائية اللازمة التصنيع في حدود الطاقة الإنتاجية لهذه الجهة .

 أن يقر مسئول من الجهة على البيان الجمركي باستخدامه هذه الكيماويات في تصنيع الدواء المرخص بتصنيعه .

#### مادة ٩

يشترط لتطبيق تذييل البند ١٨ ٨٤ ٥٠ ١٠ من التعريفة الجمركية ما يأتي :

أن ترد هذه الأصناف مجهزة ومعدة خصيصا لهذا الغرض .

 ٢ - أن ترد هذه الأصناف برسم المستشفيات العامة أو الخاصة أو الجامعية أو بنوك الدم أو المعامل المتخصصة أو لحسابها .

" ان نقر الجهة الرسمية المختصة المشرفة على النشاط بازوم الثلاجة الجهة المستوردة لحاجة العمل البها .

 أن تقر الجهة المستوردة على البيان الجمركي بأن استخدام هذه الأصفاف ضوف بقصر على الأغراض المستوردة من أجلها .

#### ملاقاه

 ا أن تكون الشركات السياحية والفنادق المستوردة من بين المنشأت السياحية طبقا للقانون رقم ١ منــة ١٩٧٣ ، وأن تكتم بشهادة من وزارة السياحـة بأن الأصناف ۱٤۱۳ مند ۱۲۰۰۰ میلوک

لازمة للأغراض السياحية التي تمارسها .

٢ - أن تكلم هذه الجهات بشهادة من ادارة الاحتياجات بوزارة السياحة بما يفيد
 أن الأصناف المطلوبة الازمة لهذه الجهات .

" أن تقر الجهة المستوردة بأن تستخدم الأصناف المذكورة في الأغسراف
 المحددة ، وبأنها أن تستخدمها في أغراض أخرى ، وأن تتحقق مصلحة الجمارك من
 ذلك .

#### مادة ۱۱

على الجهات المستفيدة من فئة ضريبة مخفضة طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ باصدار التعريفة الجمورية المنسقة أو التنبيات الواردة على بنود هذه التعريفة مسك دفاتر وسجلات مستقلة ومنظمة تعتمد من مصلحة الجمارك لاثبات الأصناف التي تمتعت بالتخفيض واستخدامها في الأغراض المحددة بالتغييلات المشار إليها ، وتخضع في ذلك لرقابة مصلحة الجمارك .

#### مادة ۱۲

يحظر على الجهات المشار اليها التصرف في الأصناف المتمتعة بتخفيضات في فئات الضريبة الجمركية الابعد موافقة مصلحة الجمارك وسداد الضرائب المستحقة دون تخفيض إذا كان التصرف في غير الغرض المحدد قانونا أو لجهة غير متمتعة بهذا التخفيض .

#### ملاة ١٣

في حالة مخالفة أحكام المادتين ١١ ، ٢٧ المشار اليهما تلتزم الجهة المختصمة بسداد الضرائب الجمركية بالفغة الكاملة المقررة بجداول التعريفة ، وذلك دون الاخلال باتخاذ الإجراءات القانونية المحددة بقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ و القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية ، واستحقاق التعويضات و الغرامات القانونية .

#### 16 544

يلغي كل ما يخالف أحكام هذا القرار.

#### مادة ۱۵

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم اندلي أشاريخ نشره ،

صدر فی ۸ / ۱ / ۱۹۹۰

وزير الدئية محمد أحمد الرزاز 1616 ...... بمارك

# وزارة المالية قرار وزير المالية رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٩٥ بشأن تعديل البنسد ٢ من المسادة ١١ من اللاتحة التنفيذيسة لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية (١)

## وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛ وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٠ ؛ وعلى للائمة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بقرار وزير العالمية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٧ ؛

### قرر

مادة ١ - يستبدل بنص البند ٢ من المادة ١١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليها ، النص الأتى :

٢ - أن تتم اعادة استير ادها خلال سنة من تاريخ تصديرها ، ويجوز مد هذه
 العدة الأسباب جدية مبررة طبقا لما يلى :

. ( 1 ) لمدة سنة أخرى بموافقة رئيس الإدارة المركزية المختص

(ب) ما زاد على ذلك بموافقة رئيس المصلحة

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه صدر في ٣ / ١٢ / ١٩٩٥

<sup>(</sup>١) الوقيائع المماريسة – العند ٢٩٧ فيني ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٥ .

جيل المانية ال

# قرار وزير المالية قرار رقسم ۲۸۵ لمنسسة ۱۹۸۱ في شأن البضائع التي تصدر بصقة مؤقتة لإجراء عمليسات تكميليسة عليها (۱)

## وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القرار بقاتون رقم ١٨٦ أسنة ١٩٨٦ بإصدار قاتون تتظيم الإعشاءات الجمركية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة الجمركية؛ وعلى القرار الوزارى بتاريخ ٥/٤/ ١٩٦٦ بالموافقة على قبول توصية مجلس التعاون الجمركي ببروكسل الصادرة بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٦٣ في شأن البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لإجراء عمليات تكميلية ؛

وعلى قرار وزير العالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون الإعفاءات الجمركية ؛

وبناء على قرار ورير المالية رقم ١٩٤ لمنة ١٩٨٦ بتحديد شروط وقواعد تتفيذ لحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لمنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفة المجموكية والتذييـلات الواردة بها .

## قرر

مادة ١ - تحصل الضربية الجمركية على البضائع التي تصدر بصفة مؤقتة لإجراء عمليات تكميلية عليها على أساس فقة البند الخاضع له الصنف التام الصنع وذلك من قيمة تكاليف تكملة الصنع ومصاريف النقل والتأمين .

مادة ٢ - الفترة ج "مستبطة بقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٩٢ -

يشترط بالنسبة للبضائع التي تصدر بصفة مؤاتة لإجراء عمليات تكميلية عليها ما يأتي :

(١) الحصول على موافقة الجمارك بعبد استبيفاء الشروط التي تحدها مصلحة

<sup>(</sup>١) الرقائع المصريه في ٧ شير أور سنة ١٩٨٧ – العبد ٢٧

١٤١٢ ---- ١٤١٢

الرقابة الصناعية والجهات المختصة .

- (ب) توضيح جميع البيانات التى تمكن الجمارك من التحقق من عينة البضائع على الإستمارة ٢٠١ ك . م مكرر بالنسبة للدول التى قبلت توصية مجلس التعاون الجمركي والإستمارة ٢٠١ ك . م بالنسبة للدول الأخرى مع تقديم هذه الاستمارة عند إعادة الاستيراد للمطابقة عليها ويجوز للجمارك لُخذ عينات أو وضمع علامات مميزة على البضائع المصدرة تحت هذا النظام ووزنها في جميع الأحوال التحقق من عينيتها عند إعادة الاستيراد .
- (ج) يتم تصدير مخلفات المعادن الثمينة وتراب الصياغ وفقا اشروط مصلحة الدمغة والموازين من حيث تحديد أوزان الأصناف المصدرة ونسبة ما تحتويه من معادن ثمينة وغيرها مع استيفاه الاستمارات المختصة وفقا للفقرة ب عاليه وتقديمها عند الاستيراد مع شهادة من المصنع الذي قام بالعملية مصدقا عليها توضح أن الأصناف السابق تصديرها .
- (د) إقرار من المصدر على البيان الجمركي المقدم عن الصادرات بأن البضائع مصدرة لاجراء عمليات تكميلية عليها .
- ( هـ ) أن يتم إعادة الاستير اد خلال سئة أشهر من تاريخ التصدير ويجوز لرئيس مصلحة الجمارك أو من ينييه مد هذه المدة .
- مائة ٣ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،
   صدر في ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٦

# وزارة المالية قرار وزير المالية رقـــم ۸۹۳ لسنة ۱۹۹۲ بشأن تحديد القواعد العامة لنظام الدروباك <sup>(۱)</sup>

## وزير المالية

بعد الاطّلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛ وعلى قرار وزير المالية رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن القواعد الخاصسة بنظام الدروباك ؛

#### قرر

مادة 1 - ترد الضرائب والرسوم على المواد الأولية التى تستردها المشروعات الإنتاجية بهدف تصنيعها أو تجميعها ، وكذلك الأصناف المستوردة بغرض تكملة صنعها وإعادة تصديرها ويجوز تطبيق أحكام وقواعد النظام على المواد والأصناف التى تستورد لغير المشروعات الإنتاجية بشرط تقديم العقود الموثقة والمعتمدة بالتشغيل لدى الغير من المشروعات الإنتاجية .

وفى جميع الأحوال نتم إجراءات التصدير وفق هذا النظام من موقع الإنتاج مباشرة بمعرفة لجنة مشتركة من الجمارك والرقابة على الصادرات والواردات ووفقا للشروط والأوضاع التي تقررها مصلحة الجمارك .

وتخضع الأصناف التي تستورد في عبوات كبيرة بقصد تهينتها البيع بالتجزئة لأحكام هذا النظام بشرط أن ينتج عن العملية قيمة مضافة مناسبة .

مادة ٢ - إذا تم التصدير بمعرفة شخص أخر خلاف المستورد فلا ترد الضرائب والرسوم إلا إذا قدم المصدر فاتورة الشراء المعتمدة من المستورد موضحا بها الرقم الضريبي علاوة على تتازل معتمد من المستورد.

<sup>. 1993 /</sup> Å / Y3 قسى 491 أسمريسة – العسدد 191 قسى 27 / Å / 1993 .

۱٤٩٨ ----- ۱۲۹۸ مارک

مادة ٣ - تتولى الجهة المختصة التى يصدر به قرار من ورير الصناعة تحديد المواصفات والمكونات الأجنبية والمحلية الدلخلة فى تصنيع المنتج النهائى ، وتحديد نسب الهالك والعادم وما يكون منها ذا قيمة للأغراض الجمركية لتحصيل ما يستحق عليها من ضرائب ورموم .

مادة ٤ - يفوض رئيس مصلحة الجمارك فيما يلى :

اصدار القرارات التتفيذية اللازمة ، ووضع القواعد والإجراءات التى تكفل
 سلامة التطبيق .

٢ - تحديد النماذج الجمركية اللازمة لتيسير تطبيق النظام ومتابعت إصدار
 القرارات التنفيذية اللازمة .

" - إطالة المدة التي يجوز فيها رد الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات وفقا
 لأحكام المادة ١٠٧ من قانون الجمارك .

مادة ٥ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

. مادة ٦ - ينشر هذا القوار في الوقائم المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره . صدر في ١٩٩٦/٨/٦

وزير المالية دكتور / محى الدين الغريب

# التعديلات التشريعية لموضوعات

# الجزء الرابع عشر

# وتتناول موضوعات :

*	١	8	۲	١	"				٠.	•	• •					4	L	- جمعيـات ومؤسسـات خاصــا	,
"	١	ź	۲	٣	'n					٠.						Ļ		- جوازات للمىفر وإقامة الاجانب	
7 (	1	ź	۲	٩	1"	٠.									٠.			- حجــــــز اداری	,
e) (	١	ŧ	۳	١				 		 			•	 				- حراســـــة	
4	١	ŧ	۳	٥	n n		 											- حقوق سياسيــة	
•	٩	ŧ	1	6	) "						٠.							- حكم محسلي " ادارة محلية	
																		- خدمة عسكريسة ووطنيب	

## جمعيات ومؤسسات خاصة فقون رقم ٣١ أسنة ١٩٩٤ بشأن تعديل بعض أحكام ققون الجمعيات والمؤسسات الخاصـــة الصلار بالققون رقم ٣٢ أسنة ١٩٦٤ (١)

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : المقدة الأولي

يستبدل بنص المادة ٨٥ من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصـة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، النص الأتي :

مادة ٨٥: ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية ، ويضم هذا المجلس ممثلين عن الاتحادات النوعية والاكليمية والجمعيات المركزية والجهات الادارية المختصة وعد من المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

وينص النظام الداخلي للاتحاد على كيفية إدارته وتتظيم أعماله ، ويصدر بهذا النظام قرار من وزير الشئون الاجتماعية .

#### المادة الثانية

يضاف إلى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشار إليه مادة جديدة برقم ٥٠ مكررا، نصبها الآتي:

مادة ٥٠ مكررا: لايجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية المجالس الشعبية المحلية التي تقع في دائرتها الجمعية.

كما لايجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة والعمل بإحدى الجهات الادارية المختصة أو غيرها من الجهات العامة التي تتولى الإشراف أو التوجيه أو الرقابة على الجمعية أو تمويلها .

ومع ذلك ، فيجوز الرئيس مجلس الوزراء أن يرخص الأسباب تتعلق بالمصلحة العامة

<sup>. 1998</sup> ألوريدة الرسمية – العد YY في Y / T / 1998 .

بالجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية المجالس المشار اليها في الفقرة الأولى أو العمل بالجهات المشار اليها في الفقرة الثانية .

ومع عدم الاخلال بالفقرة السابقة يعتبر عضو المجلس الشعبى المحلى أو العامل بإحدى الجهات المشار إليها فى الفقرة الثانية متخليا عن عضويته فى مجلس إدارة الجمعية من تاريخ ثبوت عضوية مجلس الادارة له ، وعلى الجمعيات القائمة أن توفق أوضاع مجالس إدارتها وفقا لأحكام هذه المادة خلال فترة لاتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي التاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برناسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١٤ هـ

" الموافق ١٤ مايو سنة ١٩٩٤ م " .

حستى مبارك

## جوازات السفر وأقامة الاجلب قلاون رقسم ٩٩ اسنسة ١٩٩٦ بتعيل بعض أحكسهم المقون رقسم ٨٩ اسنة ١٩٩٠ في شسأن دخول وإقامة الأجلب بأراضي جمهورية مصر العربية والغروج منها ١١

ياسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصمه ، وقد أصدرناه :

### المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٨ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٤١ ، ٤٢ من القانون رقم ٨٩ اسـنة ١٩٦٠ في شأن دخول واقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها النصوص الآتية :

مادة ٨ : يجوز لوزير الدلخلية بقرار منه الإلم رعايا بعض الدول أن يتقدموا شخصيا خلال مبعة أيام من اليوم التالى لوصولهم أراضى جمهورية مصدر المربية بتأشيرة بخول أو بتأشيرة مرور إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي يكونون بها وأن يحرروا إقراراً عن حالتهم الشخصية ، وعبن الفرض من حضورهم ، ومدة الإقامة المرخص لهم فيها ، ومحل سكتهم ، والمحل الذي يختارونه الإقامتهم العادية ، وتاريخ بده الإقاصة ، وغير ذلك من البيانات والأوراق المثبتة الشخصيتهم .

ويجب على رعايا تلك الدول قبل تغيير محال اللهتهم ليلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذي يقيمون في دائرته بعنواتهم الجديد ، فإذا كان انتقالهم إلى مدينة لمرى وجب عليهم أن يقدموا خلال يومين من وقت وصولهم إلى محال اللهتهم الجديد بإقرار إلى مكتب تسجيل الأجلاب أو مقر الشرطة المختص في المدينة التي فتقاوا إليها.

<sup>، (</sup>۱) الجريدة الرسمية – العد ٢٥ مكرر (ب ) في ٢٠ / ٦ / ١٩٩٦ .

مادة 10 : لمدير مصلحة وثبائق السفر والهجرة والجنسية ، يبانن خناص مذه ولأعذار يقبلها ، أن يتجساون عن مخالفة أحكام المسواد ٨ ، ١٧ ، ١٤ ، ١٦ من هسذا القانون ، كما له أن يقرر النصالح في هذه المخالفات مقابل دفع ميلغ خمبين جنيها .

مادة ٢٠ : الأجانب ذور الإنامسة المؤقف، وهم الذين لا يتوافسر الهم الشروط السابقة ، ويجوز بقرار من مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية منح أفراد هذه الفنة ترخيصا في الإنامة مدة النساها سنة قابلة للتجديد .

ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الترخيص فى الإقامـة لبهـة أللمساهبيا . خمس سنوات قابلة للتجديد وفقا المشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار منه .

مادة ٤١ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٧ والقرارات الصادرة تفيذا لها .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا نقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا نقل عن مانتي جنبه ولا تزيد على خمسمانة جنبه ، في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٤٠ من هذا القانون والقرارات المسادرة تتفيذا لها إذا كان المخالف أو الأجنبي من رعايا دولة في حالة حرب مع جمهورية مصدر العربية أو في حالة قطع الملاقات المهامية معها ، أو إذا وقعت مخالفة أحكام المادة ٤ في مناطق الحدود التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية .

ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أو تتفيذ العقوبة ، يجوز في الأحوال المبينة في المواد ٢ ، ٤ ، ١٦ ، د هذا القانون ، ليعاد الأجنبي عن البلاد .

مائة ٤٧ : يعاقب بغرامة لا تجاوز خمبين جنيها كل من خالف أحكام المواد ٨٠ ٩٢ : ١٣ : ١٤٤ ، ٢١ ، ٢٠من هذا القانون ، والقرارات الصادرة تتغيذا لها ي

#### المادة الثقية

تَلَغَىٰ المادَتَانَ ٩ - ١٠ من القانونَ رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشارِ إاليه ـ رِ المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

چواژنت السقر وظفة الاجلىپ مىسىيىنى دىيىنىيىنى دىيىنىيىنى دىيىنىيىنى دە ١٤٢٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برناسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ . " الموافق ٣٠ يونيه سنة ١٩٩٦ م " .

حستى مبارك

## وزارة الداخلية قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر ؛ وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب في جمهوريـة

> مصر العربية ؛ وعلى قرار مجلس الوزار، بجلسة ٢٢/٥/٢٢ ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقــم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الغاء الحصول على إذن "تأشيرة" عند مغادرة أراضي جمهورية مصر العربية ؛

#### قرر

مادة ١ - على العاملين بالجهات التالية : " رئاسة الجمهورية ، وزارة الدفاع ، وزارة الدفاع ، وزارة الانتاج الحربى ، وزارة الإعلام ، وزارة العدل بالنسبة لرجال القضاء والنبابة العامــة وسائر أعضماء الهيئات القضائية ، وزارة الداخلية بالنسبة لأعضماء هيئة الشرطة " تقديم ما يفيد موافقة جهة الممل عند السفر الخارج ، وذلك وفقا للضوابط التي تحددها الوزارة المعنية ويجب تقديم ما يفيد الموافقة على السفر إلى الخارج إلى جهة الجوازات بمكان الخروج .

. مادة ٢ - على كل خاضع لقانون الخدمة العسكرية والوطنية أن يحصل قبل سغره اللخارج على موافقة السلطات المختصة بوزارة الدفاع على السغر " إدارة التجنيد ، هيشة التنظيم والإدارة ، إدارة السجلات العسكرية " وأن يقدم ما يثبت ذلك إلى مصلحة وشائق السغر والهجرة والجنسية أو أحد فروعها الإثباته على جواز سفره .

ويجوز في حالات الضرورة الاكتفاء بموافقة مكتب التجنيد بمكان الخروج على بطاقة السغر .

مادة ٣ - يكون منح الزوجة جواز صفر أو تجديده بعد تقديم موافقة زوجها على سفرها إلى للخارج ، كما يجب تقديم موافقة الممثل القانوني لغير كامل الأهلية على

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العد ١٣٣ في ١٧ / ٦ / ١٩٩٦ .

استخراج جواز السفر أو تجديده وفي الحالتين تعتبر الموافقة على استخراج جواز السفر أو تجديده تصريحا بالسفر طوال مدة صلاحية الجواز .

ولا يكون إلغاء الموافقة إلا بإقرار من الزوج أو الممثل القانوني بعد التحقق من شخصيته وصحة صدور الإقرار منه أمام الموظف المختص بمصلحة وثائق السغر والهجرة والجنسية وفروعها ، أو أمام القنصليات المصرية بالخارج ، ويجب وصول هذا الإقرار إلى المصلحة المذكورة أو فروعها قبل السفر بوقت مناسب .

مادة ٤ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريرافي ۲۰/٥/۲۰

وزير الداخلية حسن محمد الألقى

# حجز ادارى

### المحكمة الدستورية الطيا

طلب التفسير المقيد بجدول المحكمـة الدمستورية الطبا برقم السنة ٣ قضائية بشأن طلب تفسير نص الفارة الثالثية من المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٠٨ اسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الأداري (١)

صدر حكم المحكمة المستورية العليا بجلسة ٤ يتاير ١٩٩٣ يقضى بالآتى : أن إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة والعشرين من القلنون رقم ٣٠٨ اسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى يكون بواسطة ورقة من أوراق المحضرين تطن وفقا للقواعد المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

<sup>(</sup>١) الوريدة الرسمية – الحد ٤ في ٢٣ يناير ١٩٩٣

عرضة .....

#### حراسية

### أحكام المحكمة النستورية الطيا .

طلب التفسيس المقيد بجنول المحكمية الدستورية الطبارقيم ٢ اسنة ٥ قضائية بشأن تفسير نص الفقيرة الأولى من المادة السلاسة من القرار بقانون رقم ١٤١ استة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة. (١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٤ أبريل ١٩٨٨ تقضى بالأتى :

أن المنازعات للمتعلقة بالحراسات والتي تقضى الفقرة الأولى من الصادة السادسة من القرار بقاتون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة لإحالتها الى محكمة القيم ، لا تشمل الطعون المطروحة أمام محكمة النقض في الاحكام النهائية الصادرة في تلك المنازعات

<sup>(</sup>١) الوريدة الرسمية - العدد ١٥ في ١٤ أيريل ١٩٨٨ .

N844,

### أحكام المحكمة النستورية العليا

حكم المحكمة الدستورية فى القضية رقم ٦٨ لمنفة ٣ قضائية والقضية المضمومة لسها رقم ٢٩ منة ٣ قضائر: رشان دستورية القرار يقانون رقم ١٤٤١ لمنة ١٩٨١ يتصفية الاوضاح الناشئة عن فرض الحراسة (١)

صدر حكم للمحكمة الدستورية العليا بجلسة ٤ مارس ١٩٨٩ يقضى بالاتى : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لمسنة ١٩٨١ بتمسفية الاوضاع الناشئة عن فرض الاراسة فيما تضمنته من اعتبار الاولاد البالفين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التى -ضعت المعراسة .

<sup>(</sup>۱) الجزيدة الرسية – الحد ١١ أي ١٦ مارس ١٩٨٩ . . .

ALPY ........

# أحكام المحكمة النستورية العليا

حكم المحكمـة الدستورية المسادر في القضية رقم ٨ لمسنة ٨ قضائية بشسأن عدم دستورية الثارة الثانية من المسادة الاولى والمسادة الكلسمة من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ والفقرة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ (١٠)

صدر حكم المحكمة الدستورية اللها بجلسة ٧ مارس ١٩٩٧ يقضى بالاتى:
بعدم قبول الدعوى بالنسبة الطمن على الفترة الثانية من المسادة الاولى من القرار
يقانون رقم ٤٩ اسنة ٩٧١ – وبعدم دستورية نص المادة التادسة منه نيما تضمئته مسن
تدين حد أقصى التعويض الخاضع عن صافى المناصر المحققة من زمته المالية وما تم
التخلى له عنه من عناصرها غير المحققة وبعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة
الثالثة في القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وذلك في مجال تطبيقها بالنسبة إلى من
أسة لت عنهم شجرية المصرية أو تخاوا عنها

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – العد ١٤ في ٢ أبريل ١٩٩٢ . .

### أحكام المحكمة الدستورية الطيا

حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم ٢٦ اسنة ٤ قضائية يشأن عدم دستورية القرار بقانون رقسم ١٤١ سنة ١٩٨١ والمسادة ١٠ من القانسون رقسم ٢٥ سنسة ١٩٧٤(١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٧ مارس ١٩٩٧ تقصى بانتهاء الخصومة في الدعوى بالنسبة الشقها المتعلق بالقضية على القرار بقانون رقم ١٤١ اسنة ١٩٨١ أو بقبولها بالنسبة للطعن على البند ب من المادة العاشرة في قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة المسادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، وبعدم دمتورية هذا البند فيما نص عليه من التي لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه.

<sup>(</sup>١) قجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ٧ أبريل ١٩٩٧

بطرق سياسية ......

## حقوق سياسية

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

یالقانون رقم ۲۰۳ استهٔ ۱۹۹۰ بتحیل بعض أحکام القانون رقــم ۷۳ استهٔ ۱۹۰۱ بتنظیم میاشرة الحقوق السیاسیهٔ (۱۰ رئیس الجمهوریهٔ

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتنطيم مباشرة المقرق السياسية ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن مجلس للله به ، .

وعلى القانون رقم ٤٣ لمنة ١٩٧٩ في شأن نظام الإدارة المحلية ،

وعلى القانون رقم ١٢٠ لمنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ،

وبعد موافقة مجلس الوزراه ،

وبناء هلى مالرتأه مجلس الدولة ،

قرر الكانون الآتى نصه:

#### المادة الاولى

يستبدل بالمواد ۱ فقرة أولى ، ٢٤ ، ٢٩ فقرة أولى وثالثة ، ٣٤ ، ٣٥ فقرة أولى، ٣٦ ، ٣٠ ، ٣٠ فقرة أولى، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٠ ، ٣٠ مين القيانون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٦ ، ٢٠ مين القيانون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٦ ، ٢٠ مينظيم مباشرة المحقوق السياسية ما يأتى :

مادة ١ فقرة أولى: على كل مصرى ومصرية بلغ ثماني عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق الساسية الآتية:

أولا - إيداء الرأى فيما يأتي :

١- الاستفتاء الذي يجرى لرئاسة الجمهورية .

٢- كل استفتاء آخر ينص عليه الدستور .

ثانية - لتخلب أعضاء كل من:

١- مجلس الشعب

٢- مطس الشوري

<sup>(</sup>١) البريدة الرسمية الحد ٢١ (مكرر ) في ٢١ سيتمبر ١٩٩٠-

#### ٣- المجالس الشعبية المحلية

مادة ؟ ٢ : يحدد وزير الداخلوسة عدد اللجان العامة والفرعية التي يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها ، وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الاعضاء لا يقل عن الثاين ، ويعين أمين لكل اجنة .

ويعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية في جموع الأحوال ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين في الدولة أو القطاع العام ، ويختارون بقدر الإمكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة والقطاع العام ، ويختار أمناء اللجان من بين العاملين في الدولة أو القطاع العام .

وتتولى كل هيئة قضائية تحديد أعضائها الذين توافق على اختيارهم للاشراف على عملية الاقتراع ، وترسل بيانا بأسماوهم فلى وزير العدل لينسق بينهم فى رئاســـة اللجـــان أما من عداهم فيكون لختيارهم بعد موائقة الجهات الذى يتيمونها .

ويصدر بتشكيل اللجان العامة والفرعية وأمناتها قرار من وزير الدلغلية . وفى جميع الاحوال يحدد القرار الصادر بتشكيل هذه اللجان من يحل محل الرئيس عند غوابه أو وجود عذر يمنعه من العمل . وفى حالة الاستقتاء يختار رئيس اللبنة أعضاء اللجان من بين الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيدة أسماؤهم فى جدول الانتضاب الخاص بالجهة التى يوجد بها مقر اللجنة .

وتشرف اللجان العامة على عملية الاقترع لمضمان سيرها وفقا للقانون ، أما عمليـة الاقتراع فتباشرها اللجان الفرعية .

وفي حالة الانتخاب لمضوية مجلس الشعب والشورى يكون لكل مرشح أن يندب عضوا من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثّله في ذات اللجنة العامة ، وعضوا من الناخبين المقيدة أسماؤهم في جداول انتخاب اللجنة الغرعية لتمثيله في ذات اللجنة القرعية وأن يبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابة في البوم السابق على يوم الانتخاب ، فإذا مضت نصف ساعة على الموماد المحدد اللبدء في عملية الانتخاب دون أن يصدل عدد المندوبين إلى الثين أكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيدة أسماؤهم في نطاق اللجنة على الوجه السابق ، فإذا زاد عدد المندوبين على سنة ونخر القاق المرشحين عليهم عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين

المندوبين .

وكذلك بكون لكل مرشح أن يوكل عنه أحد الناخيين من المقيدين في ذات الدائرة الاقتفايية ليمثله أمام كل أجنة انتخابية عامة أو فرعية ، ويكون لهذا الوكيل حق الدخول في جمعية الانتخابات أثناء مباشرة عملية الانتخاب ، وأن يطلب إلى رئيس اللجنة أبابات ما يعن له من ملاحطات بمحضر الجلسة ، ولا يجوز له دخول قاعة الانتخاب في غير هذه الحالة ، ويكفى أن يصدق على هذا التوكيل من إحدى جهات الادارة ، ويكون التصديق بغير رسم ولو كان أمام إحدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات ولا يجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عمدة أو شيخا ولوكان موقوفا .

مادة ٢٩ فقرة أولى: يكون الإدلاء بالصوت في الانتخاب ، وليداء الرأى في الاستفتاء بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك .

مادة ٧٩ فقرة ثلثة : وضمانا لسرية الانتخاب أو الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يقترن اسم كل مرشح للانتخاب أو كل موضوع مطروح لملاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذي يحدد بقرار من وزير الداخلية .

مائدة ٣٤ : يعان رئيس الجنة الفرعية ختام عملية الاشتراع متى حان الوقت المعين لذلك، وتختم صناديق أوراق الإنتخاب أو الاستغتاء بويقوم رئيس اللجنة بتسليمها الى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجنة الفرز التسى تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ، ويتولي أمانتها أمين اللجنة العامة ، ويجوز لكل مرشح أن يوكل عنه من يحضر لجنة الفرز وذلك في الدائرة التي رشح فيها ، ويجب على الجنة للفرز أن تتم عملها في اليوم التالي على الأكثر ،

مادة ٣٥ ققرة أولى: تفصل لجنة الفرز في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء وفي صحة أو بطلان إيداء كل ناخب أرأيه .

مادة ٣٦ : يطن رئيس اللجنة العامة نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب وعدد ما حصل عليه كل مرشح من أصوات في دائرته ، ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في اللجلسة نسختين من محضرها ، ترسل إحداهما مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء كلها إلى وزير الداخلية مباشرة وذلك خلال ثلاثية أيام من تاريخ الجاسة ، وتحفظ النسخة الثانية بقر مديرية الأمن .

ملدة ٣٧ : تعلن النتيجة العامة للأنتخاب أو الاستفتاء بقرار من وزير الداخاية خلال الثلاثة الايام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء اليه

ملاة ٤٠ : يعاقب بـالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمانة جنيه أو بـاحدى هـاتين العقوبتين :

أولا - كل من تعتد أيد أو عدم قيد اسمه أو اسم غيره في جداول الانتخاب أو حنفه منها على خلاف أحكام هذا القانون .

ثانيا - كل من توصل إلى قيد اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو فى ذلك النير شروط الناخب وهو يعلم ذلك ، وكذلك من توصل على الوجه المنقدم إلى حذف اسم آخر .

و لا يجوز الحكم بوقف تتفيذ عقوبة الغرامة .

مادة 3 3 : مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن مانتى جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من نشر أو أذاع أقوالا كانبة عن موضوع الإستفتاء أو سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة:

فإذا أزيعت تلك الاقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه الناخبون أن يتبينو الحقيقة ، منوعف المقوبة ,

و لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

مادة ٤٣ : يعاقب بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه :

أولا - من دخل جمعية الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء هاملا سلاها مسن أي نوع .

الله الله الله من دخل قاعة الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك . ولا يجوز المكم برقف تنفيذ الحقوبة .

ملدة 88 : يعلقب بالحبس وبغرامة لا نقل عن مائتي جنب ولا تجاوز خمسمانة جنيه أو بإحدى هائين العقوبتين :

أولا : كل من أبدى رأيه في انتخاب أو استفتاء وهو يطم أن اسمه قيد في الجدول بغير حق .

ثانيا : كل من أبدى رأيه منتحلا اسم غيره .

ثَلَقًا : كل من اشترك في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد أكثر من مـرة . ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

مادة 60 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر أ، كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد أحد جداول الانتخاب أو يطاقة الانتخاب أو الاستفتاء أو أيـة ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو الاستفتاء أو غير نتيجة الععلية بأية وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو بقصد ما يستوجب اعادة الانتخاب أو الاستفتاء

مادة 8٧ : يعاقب بالحبس مدة لا نقل عن منة كل موظف له لتصال بعملية الانتخاب أو الاستفتاء ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٤٥ ، ٤٦ . المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

> صدر برئاسة الجمهورية في 9 ربيع الأول سنة ١٤١١ هـ "الموافق ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٩٠م ".

### وزارة الداخلية قرار رقم ۱۹۸۰ استة ۱۹۸۸

بشأن حفط الأوراق المتعلقة بعمليتي الانتخابات والاستفتاء ('') وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لمنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقـوق السياسية ، وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٤٩ لمنة ١٩٥٩ بشأن لائحة محفوظات وزارة الداخلية، قرر

## المادة الأولى

تحفظ كافة الاوراق المتعلقة بعمليات انتخابات اعضماء مجلس الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية وفقا المدد الميينة فيما يلى :

أولا - محفوظات مستديمة :

- (١) جدول قيد أسماء الناخبين بمجلس الشعب والشوري " تحفط دوما "
- (٢) جدول قيد أسماء الناخبين للمجالس الشعبية المحلية " تحفظ دوما "

ثاتيا - محفوظات مؤقتة :

- (١) دفتر قيد الترشيحات لعضوية مجلس الشعب " مدة الحفط بالقلم أو الفرع سنة واحدة وبغرفة محفوطات الجهة خمس منفوات "
- (٢) نفتر قيد الترشيحات لعضوية مجلس الشورى " مدة الحفط بالقلم أو الفرع سنة واحدة وبغرفة محفوظات الجهة خمس سنوات "
- (٣) دفتر قيد الترشيحات لعضوية المجالس الشعبية المحلية " مدة الحفظ بالقلم أو
   الفرع سنة واحدة وبغرفة محفوطات الجهة خمس منوات "
- ( ٤ ) نفتر قيد طلبات التصحيح في كشوف المرشحين لعضويسة مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية "مدة الحفظ بالقلم أوالفرع سنتان وبغرفة محفوطات الجهة خمس سنوات "
- ( ٥ ) طلبات التصحيح في كشوف المرشحين لعضوية مجلس الشحب والشورى
   والمجالس الشعبية والمحلية " مدة الحفظ بالقلم أو الفرع سنتان ويغرفة محفوطات الجهة

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العد ٢٠٠ ( تابع ) في ٦ سيتمبر ١٩٨٨ .

حقوقي سياسية

خمس سنوات "

 (٦) الأوراق المتعلقة بتأمينات الترشيح لعضوية مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية " مدة الحفط بالقام أو الفرع سننان وبغرفة محفوطات الجهة ثلاث سنوات "

ثَلَقًا - محفوظات مستغن عنها:

- (١) المحاضر المثبتة لإستيفاء عرض جداول الانتخاب سنويا .
- (٢) طلبات التصحيح في جداول الانتخاب التي يتقرر رفضها .
- (٣) طلبات التصحيح في كشوف المرشحين لعضوية مجلسى الشعب والشورى
   التي يتقرر رفضها بعد انتهاء نيابة الأعضاء .
  - (٤) طلبات تغيير الموطن الانتخابي والتحريات التي تعمل عنها .
- (°) الأوراق الخاصة بطلبات الترشيح لعضوية مجلسي الشعب والشسورى ومذكرات فحص الترشيح وأوراق التحريات التي لها علاقة بها بعد انتهاء نيابة الأعضاء.
- (١) الأوراق الخاصة بطلبات الترشيح لأعضاء المجالس الشعبية المحلية ومذكرات فحص الترشيح وأوراق التحريات التي لهاعلاقة بها بعد انتهاء نيابة الأعضاء.
- (٧) المحاضر الخاصة بانتخاب أعضاء مجلسى الشعب والشورى وكذا أوراق
   الانتخاب المتعلقة بها في الانتخابات العامة والتكميلية بعد انتهاء نيابة الأعضاء .
- (^) المحاضر الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية وكذا أوراق الانتخابات لأعضماء المجالس الشعبية المحلية العاممة والتكميلية بعد انتهاء نيابة الأعضاء.

#### المادة الثانية

تسرى قواعد وأنظمة الحفظ الواردة بالاتحة محفوظات وزارة الداخلية الصادرة بالقرار رقم 29 لسنة 1909 المشار إليه ، على الأوراق المتطقة بعملية انتخابات أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية والمبينة بالمادة الأولى من هذا القرار وعلى الاوراق المتعلقة بعملية الإستفتاء الذي يجرى طبقا الدستور والذي

۱۹۹۲ مىيىسى مىلىپ

يجرى لرياسة الجمهورية .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويلغي كل ما يحاقه من أحكام ، صدر في ١٩٨٨/٩/٦

### وزارة الداخلية \_ قرار رقم ١٣٠٠٨ لسنة ١٩٩٤

بتحديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون مباشرة الحقوق السياسية (١) وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تقطيم مباشــرة الحقــوق المياسية المعط بالقانون رقم ٧٢٠ لسنة ١٩٩٤ ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ ،

وعلى اللائحة التتفيذية لقانون مباشرة الحقوق السياسية الصادر بهما قرار وزير الداخلية في ٥ مارس سنة ١٩٥٦ المعدلة بالقرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٧ ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر المادة الاولى

يستبدل بنصوص المواد ٢ فقرة ثانية ،٢٠٤١ ٢٥ من اللائحة التتفيذية لقانون مباشرة الحقوق السياسية المشار إليها النصوص الأتية :

هادة ٢ فقرة ثانية - ويجوز تعدد اللجان في القسم الواحد ، وفي هذه الحالة يندب مدير أمن المحافظة لرياسة كل لجنة إضافهة موظف لا نقل درجته عن الفئة الثالثة .

مادة ٣ : يقوم بتحرير جداول الناخبين في القرى والمدن المقسمة الى حصم لجنة تشكل من :

العمدة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
شيخ الحصة التي يجرى قيد ناخبيها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
المأنون	
الثنين ممن نتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها فسي الناخب من الملمين بـالقراء	
الكتابة يختارهما المأمورأعضاء	و
. الأول بي من من على بي ما يه ما إلا القال بين أم أن من طلق بي القال بين ما إلى الأولان الأولان الأولان	

يندبه مدير الأمن.

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العد ٢٨١ انتاج في ١٩٩٤/١٢/١٠.

و إذا لم يوجد شيخ حصه ، حل محله شيخ أقرب حصه ، أو موظف لا نقل درجتــه عن الرابعة بندبه المأمور

وإذا لم يوجد مأذون ، حل محله أحد الناخبين الذين يجيدون القراءة والكتابة يختار ه المأمور .

مادة 17: يرسل مدير أمن المحافظة ، النسخة المحفوظة لديه من الجدول إلى رئيس لجنة القيد الأصلية في آخر شهر أكتوبر من كل سنة ، أو في اليوم التالي لإعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء في حالة تغيير موعد المراجعة بالتطبيق لنص المادة المشرة من القانون.

وتقوم اللجنة المشار إليها خلال الشهر التالى ، بمراجعة نسختى الجدول وتضيف البهما أسماء من أصبحوا في أول نوفمبر وحتى الحادى والثلاثين من شهر يناير في السنة التالية ، أو في اليوم التالى لاعلان نتيجة الانتخاب أو الأستفتاء حسب الأحوال ، حائزين للشروط الملازمة لقيدهم ، وأسماء من أهملوا بغير حق في المراجعات السابقة ، وتحذف أسماء المتوفين وأسماء من فقدوا الشروط الملازمة للقيد أو كانت أسماؤهم قد أمرجت بغير حق .

ويتبع في هذه الحالة الإجراءات المنصوص عليها في المواد ١٠،٩،٨،٥ من اللائحة .

. مادة ؟٣: يقوم أمين لجنة الاستفتاء أو الانتخاب ، بتحرير محاضرها وتلاوتها في آخر الجلسة كما يقوم بالتوقيع في كثف الناخبين بالخانة المخصصة لذلك أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه بما يفيد ذلك .

#### المادة الثانبة

تلغى المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون مباشرة الحقوق السياسية المشار إليها المادة الثالثة

ينشرها هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بـه اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره

وزير الداخلية حسن محمد الالقي تحريرا في ١١ / ١٢ / ١٩٩٤

### حكم محلى " ادارة محلية "

### أحكام المحكمة الدستورية الطيا

حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ١٤ لمنة ٨ قضائية بشأن عدم دستورية المسواد ٩٠١مر، ١٩٠٨ المحلى الصادر المسواد ٩٠٠م، ١٩٠١ المعلى بالقانون رقم ٥٠ لمنة ١٩٨١ (١) بالقرار يقانون رقم ٥٠ لمنة ١٩٨١ (١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العلوا بجلسة ١٥ أبريل ١٩٨٩ يقضى بالأتى

بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من العادة ٨٦ مـن قـانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقـم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقـانون رقـم ٥٠ لسنة ١٩٨١

<sup>(</sup>١) البرودة الرسمية – العدد ١٧ في ٢٧ أبريل ١٩٨٩ .

١٤٤٦ - ٠٠٠٠ حكم محلى " ادارة محلية "

### أحكام المحكمة الدمتورية الطيا

فى القضية رقم ٢ لمنة ١٦ قضائية " دستورية " بشأن دستورية المسادة ٥٠ مكررا من القرار بقانون رقم ٣٣ لمنتة ١٩٧٩ بنظام الادارة المحلية بعد تعيلها بالقانون رقم ١٤٥ لمنتة ١٩٨٨ (١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢/٢/٢ يقضى بالآتي :

حكمت المحكمة بعدم دستورية المواد ٧٥٠٦٦،٥٩٠٤٧٢٣٩٠١٠٠٣ مكررا مسن قانون نظام الإدارة المحلية المسادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ اسنة ١٩٧٩ وذلك فيما قررته من انتخاب عضو واحد في كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية بطريق الانتخاب الفردى وانتخاب باقى أعضائه عن طريق القوائم الحزبية.

 <sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية - العدد ٧ ( مكرر ) في ١٩٩٦/٢/١٧

حكم محلى " ادارة محلوة ............ ١٩٤٧ .....

# قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۱۷۱۴ استة ۱۹۸۵

باعتبار مرفق السياحة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة (١) رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية ،

وعلى القانون رقم ٢ أسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحسة واستغلالها ،

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقواتين المحدله له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧ للمعدل بـالقرار رقم ١٩١٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئات الخليمية لتتشيط السياحة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٥ بالتقويض في بعض الإختصاصات ، وعلى موافقة المجلس الأعلى للسياحة بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٧ ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٨ ،

# قرر

### المادة الأولى

يعتبر مرفق السياحة من المرافق ذلك الطبيعة الخاصمة في تطبيق قانون نظام الحكم المحلى السادر بالقانون رقم ٤٣ اسنة ١٩٧٩ وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦١ اسنة ١٩٥٧ المشار إليه ،

<sup>(</sup>۱) فجريدة فرسمية – قعد (۲) في ۱۹۸٦/۱/۹

محلى ادارة محنية	حكم						:: -
------------------	-----	--	--	--	--	--	------

### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية صدر برناسة مجلس الوزاراء في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٠٦ هـ " ٣٥ ديسمبر سنة ١٩٨٥ م " .

# قرار رئیس مجلس الوزراء رقم ۱۹۸۸ استة ۱۹۸۸

بتعيل بعض أحكام اللاتحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۷۰۷ لسنة ۱۹۷۹ (۱) رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور:

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصدادرة بقرار رئيس مجلس الوزراه رقم ۷۰۷ لسنة ۱۹۷۹:

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

### قرر

### المادة الأولى

يستبدل بنصوص الصواد ٢٩، ٣٠ فقرة أولسى ١٥٠ فقرة أولسى ، ٥٦، ٢٥، ٢٥، ١٨٠ ١٠١،٧٨ فقرة أولى من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ ، النصوص الآتية :

مادة ٢٩ : يشكل المجلس الشعبى المحلى لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلمية من : الأعضاء الأصليين الواردة أسماؤهم بالقائمة الحزبية التى فازت بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخابات أو التى فازت بالتزكية .

العضو الذى حصل على لكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت في نظام الانتخاب الغردى ، أو أعلن فوزه بالتزكية ·

وفي حالة خلو مكان أحد أعضاء المجلس من بين المنتخبين بالقائمة قبل

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية العدد ٨٥ في ١٩٨٨/١٣/١

انتهاء مدة عضويته يحل محله العضو الاحتياطي من ذات الصفة بالقائمة المنتخبة طبقا لترتيب أسماء المرشحين احتياطها .

وإذا كان العضو الذى خلا مكته منتخبا بنظام الانتخاب الفردى حل محله الحاصل على عدد الأصوات التالية له مباشرة ، أما إذا كان العضو الذى خلا مكانه فانزا بالتزكية فيجرى انتخاب تكميلى بنظام الانتخاب الفردى لشغل هذا المكان .

وفي جميع الأحوال تكون مدة العضو الجديد مكملة لمدة عضوية سلفه .

مادة ٣٠ فقرة أولى : تكون مدة المجلس الشعبى المحلى أربع سنوات ميلابية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له وتنتهى مدة المجالس الشعبية المحلية الخاضعة لإشراف ورقابة مجالس شعبية محلية أخرى بانقضاء المدة القانونية لهذه المجالس ويجوز ارئيس الجمهورية لأسباب يقدرها استمرار مدة المجلس لسنة خامسة . ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس الشعبى المحلى خلال الستين بوما السابقة على فتهاء منته .

مادة ١٥ فقرة أولمى: يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية بالمحافظة ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى مرافق الخدمات والإنتاج في نطاق المحافظة، ويكون مسئولا عن كفالة الأمن الغذائي، ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي والصناعي بالمحافظة.

مادة ٥٦ : يكون المحافظ مسئولا أمام رئيس مجلس الوزراء في مباسرته لاختصاصاته .

ويلنزم بتتديم تشارير دورية إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية عن نتسائج الأعمال في مختلف الأتشعلة التي تزاولها المحافظة وكذلك أية موضوعات تحتاج إلى تنسيق مع المحافظات الأخرى أو الوزارات المعنية .

ويقوم الوزير المختص بالإدارة المحلية بعد دراسة التقارير الدورية التي تقدم لمه من المحافظ بعرض تقرير دورى عنها على رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٩٨ : تقوم المديرية المالية بكل محافظة بإعداد مشروع موازنة المحافظة شاسلا مشروعات موازنات الوحدات المحلية في نطاقسها ، ويعرض المحافظ المشروع على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لمناقشته وإقراره قبل بدء المدنة المالية بأربعة أشهر على الأقل ، وترسل كل محافظة مشروع موازنتها فور إقرار المجلس الشعبى المحلى له إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية ليتولى بحثه مع المحافظ المختص ثم يقوم بإرساله مشفوعا بملاحظاته إلى وزيرى المالية والتخطيط.

مادة ٧٨: مع مراعاة أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية تتبع الإحكام الواردة في القرار الصادر من مجلس الوزراء، بشأن زيادة الموارد المائية والرسوم المحلية الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له . كما تتبع الأحكام الواردة في المواد من ٧٩ إلى ٩١ من هذه المائحة في شأن تحديد أسس وإجراءات حساب جميع الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التظلم منها وإجراءات تخفيضها

مادة ١٠١ فقرة أولى: يصدر بحل المجلس الشعبى المحلى للمحافظة أو لغيرها من وحدات الادارة المحلية قرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير المختص بالإدارة المحلية لأسباب تقتضيها المصلحة العامة ويقدرها مجلس الوزراء، ويتضمن القرار الصادر بحل المجلس الشعبى تشكيل مجلس مؤقت بناء على القتراح المحافظ المختص .

#### المادة الثقبة

تضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ مواد جديدة بأرقام ٤ مكررا ١، ٣٦ فقرة رابعة ، ٨٤ مكررا ، ٦٥ مكررا ، ٩١ مكررا نصها الآتى :

مادة ؛ مكررا ١ : تشكل بكل إقليم اقتصادى لجنة للتخطيط الإقليمي ، على النحو الآتي :

محافظ الاقليم ، وله الرئاسة ويكون بالقناوب مغويا من بين محافظى المحافظات المكونة للإقليم .

محافظو المحافظات المكونة للإقليم.

روساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات المكونة للإقليم .

رئيس هينة التخطيط الإقليمي - أمينا عاما للجنة .

ممثلو الوزارات المختصة ويصدر بإختيار كل منهم قرار من الوزير المختص . وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل كل عام بدعوة من رئيسها .

مادة ٣٦ فقرة رابعة : كما يجوز لأعضاء مجلس الشورى فى المحافظات حضور جلسات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمشاركة فى مناقشاته ويكون لهم الحق فى تقديم الاقتراحات والأسئلة وطلبات الإحاطة دون أن يكون لهم صدوت معدود فى اتخاذ القرارات .

مادة ٤٨ مكررا: نتفذ قرارات المجالس الشعبية المحلية في حدود الاختصاصات المقررة لها في القوانين وفي إطار الخطة العامة الدولة وموازنتها المعتمدة وبمراعاة القوانين واللوائح.

وفى حالة اعتراض المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المختص على أى قرار يصدر من المجلس الشعبى المحلى مخالفا للخطة العامة للدولة أو موازنتها أو يكون مخالفا للقوانين أو اللوائح أو يخرج عن اختصاصات المجالس المحددة فى قانون نظام الإدارة المحلية فله إعادة القرار إلى المجلس الشعبى المحلى الذى أصدره مشفوعا بملاحظاته والأسباب التى بنى عليها اعتراضه وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اللاغه القرار .

فإذا أصر المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على قراره يقوم المحافظ بإخطار الوزير المختص بالإدارة الدطية ليعرض الأمر على مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوما من تاريخ ليلاغه ، ويقوم مجلس الوزراء بالبت في القرارات المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرض الأمر عليه . ويكون قرار المجلس في هذا الشأن نهانيا .

وفي حالة إصرار أي من المجالس الشعبية المحلية أو الوحدات المحلية الأخرى على قراره يخطر المحافظ المختص رئيس المجلس الشعبى المحلى المحافظة ويعرض الأمــر على الوزير المختص بالإدارة المحليـة ، ويقوم الوزيـر بالبت في القرارات المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرضها عليه ويكون قراره في هذا الشأن نهاتيا .

هادة ٩٥ مكررا : تعتبر أموال الحسابات المنشأة بالوحدات المحلية وفقا لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية أموالا عامة .

ويصدر بتنظيم وإدارة هذه الصابات وقواعد وإجراءات الصرف منها قرار من مجلس الوزراء بناه على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية ، ولا يجوز الصرف منها إلا في الأغراض التي أتشئت من أجلها هذه الصابات .

مادة ٩١ مكررا: مع مراعاة حكم المادة ٨٧ من قانون نظام الإدارة المحلية يؤول المبلغ الذي أودعه طالب الترشيح إلى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة للصرف منه على إذالة الملصقات وفقا للمادة ٨١ من القانون المشار إليه وما زاد على ذلك يخصص لتمويل الأغراض التي من أجلها أنشىء الحساب .

#### المادة الثلاثة

تلغى نصوص العواد 11 مكررا 11، مكررا 11، مكررا 1، 11 مكررا ٢٠، مكررا ٢٠ محلم الموزراء رقم ٧٠٧ لمسنة ١٩٧٩ مكسما تلغسى كلمتا "الاستجواب" "الاستجوابات أينما وردتا في اللائحة التنفيذية المشار البيها وكذلك كل حكم مضالف الأحكام هذا القرار .

#### المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٤ ربيع الأخر سنة ١٤٠٩ هـ

<sup>&</sup>quot; ۲۶ نوفمبر سنة ۱۹۸۸ م " .

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۴۸۸ لسنة ۱۹۸۹ <sup>(۱)</sup>

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف والقوانين المعدلة له،

وعلى الفانون رقم ٤٣ لمنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لمنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلوة ،

وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف ،

### قرر

# المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه النص الاتي :

مادة ٧٥ – تتولى للمحافظة دراسة خطط استثمارات الأوقاف ومشروعاتها في نطاق المحافظة وإيداه التوصيات اللازمة بشأنها .

كما تتولى المحافظة بالاتفاق مع وزارة الأوقاف معاونتها في مباشرتها لاختصاصاتها في مجال الدعوة الاسلامية وتنمية أعمال البر والخيرات وصياضة المساجد وانتظام الشعائر الدينية بها ، وحملية أموال الأوقاف .

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برناسة مجلس الوزراء في ١٠ شوال سنة ١٤٠٩ " ١٥ مايو سنة ١٩٨٩ "

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العد ٢١ في مأير سنة ١٩٨٩

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض أحكام اللاحة التنفيذية لقانون نطام الإدارة المحلية (١) رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على النستور ،

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ أسنة ١٩٧٩ والقواتيــن المحلة له ،

وعلى اللائمة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية المسادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ ،

# قرر

# المادة الأولى

تضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحادية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ مادة جديدة برقم ٩٤ مكررا نصبها الأتي :

مادة ٩٤ مكررا: يكون المدينة ذات الأهدية الخاصة والتي يصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية هيكل تنظيمي مستقل بشمل جميع العاملين في مجال اختصاصها، ويعتبر العاملون بالمدينة وحدة ولحدة فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم .

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر برناسة مجلس الوزراء في غرة صفر سنة ١٤١١هـ

" الموافق ٢٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ م " .

بكتور / عاطف صدقي

<sup>(</sup>۱) قبريد: قرسية – قبدد ۲۰ في ۲۰ /۸/ ۱۹۹۰

## قرار رئیس مجلس الوزراع رقم ۲۷۱۸ نستهٔ ۱۹۹۳

يتعديل بعضى أحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقاح ٢٣ استاء ١٩٧٩(١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

و على قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٣ أسنة ١٩٧٩ و القوانين المحلة له ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصنادرة بقرار زئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والقرارات البعدلة لها ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ بتعييل بعض أحكم قانون نظم الإدارة المحلبة؛

وبناء على ما عرضه وزير الإدارة المحلية ا

ر ساقید . . .

## العادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون نظِام الإدارة المحلية المشار إليها النص التالى :

يشكل المجلس الشعبى المحلى لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية من الأعضاء المنتخبين عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات أو التي فازت بالتركية ، على أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين .

وفي جالة خلو مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدة عضويته يحل محله

<sup>(</sup>١) البريدة الرسية ~ العد ٤٠ في ١٠ / ١٠ / ١٩٩٦ ر.

عضو من ذلت الصفة من المرشحين الذين لم يطن فوزهم في الانتخابات ، على أن تراعى في ذلك الأولوية في ترتبب عدد الأصوات الصحيحة الحاصل عليها كل منهم ، ومع مراعاة أحكام المادة ٦٦ من القانون .

فإن لم يوجد فيجرى لتتخلب تكميلسى بالطريقة ذاتـــها لشخل هذا المكان ، وذلك طبقا لأحكام المادة ٩٧ من القانون .

وفي جميع الأحوال تكون مدة العضو الجديد مكملة لمدة عضوية سلفه .

#### الملاة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ جمادي الأولى سنة ١٤١٧ هـ . " الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٦ م " .

رنیس مجلس الوزراء دکتور / کمال الجنزوری

# قانون رقم 9 لسنة ١٩٨٩ بتعديل بع<u>ض</u> أحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصلار بالقرار بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ <sup>(١)</sup>

باسم الشعب

#### رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصمه ، وقد أصدرناه :

# المادة الأولى

تضاف إلى قـانون نظـام الإدارة المحليـة الصـادر بـالقرار بالقـانون رقم ٢٣ اسـنة ١٩٧٩ مادة جديدة برقم ٤ مكررا ، نصـها الأتى :

مادة ٤ مكررا - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء وبناء على اقتراح الوزير المختص بالإدارة المحلية ، إصدار تتظيم خاص البعض المدن ذات الاهمية الخاصة يهدف إلى تتميتها والنهوض بمرافقها

#### المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شعبان سنة ١٤٠٩ هـ

" ٩ مارس سنة ١٩٨٩ م " .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - الحد ١١ في ١٦ مارس سنة ١٩٨٩

# قاتون رقم ۸۶ لمسنة ۱۹۹۸ يتحيل بعض أحكام قاتون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بالقاتون رقم ۳۳ لسنة ۱۹۷۹(۲)

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتى نصبه ، وقد أصدرناه :

# المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد أو تمام ٣ فقرة أولى \* ، ١٠، ٣٩، ٧٤، ٥٩، ٢٠، ٥٩، ٢٠. ٥٧ مكررا، ٧٦ \* فقرتان أولى وثانية \* ، ٧٩ \* الفقرات الأولى وقائلية والثالثة \* ، ٨٣ مكررا، ٨٦، ٧٨ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٧ النصوص الأتية :

مادة ٣ ققرة أولى ": " بكرن لكل وجدة من وحدات الإدارة المحلية مجلس شعبي معلى يشكل من أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى المام وققا لأحكام هذا القانون ، على أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين ، وذلك طبقا تتعريف العامل والفلاح المنصدوهن عليه في القانون رقم ٣٨ لمنذ ١٩٧٧ في شأن مجلس الشعب ".

مادة ١٠ : " يشكل في كل محافظة مجلس شعبي محلي من عشرة أعضاه عن كل مركز أو قسم إداري .

ویکون تمثیل کل مرکز أو قسم لداری فی کل من محافظات الفناة ومطروح والوادی الجنید وشمال سیناء وجنوب سیناء والبحر الأحمر بأربعة عشر عضوا

مادة ٣٩ : " يشكل في كل مركز مجلس شعبي محلي تمثل فيه المدينة عاصمة المركز بالتي عشر عضوا ، وتمثل المدينة التي تضم أكثر من قسم إداري بأربعة عشر عضوا ، مع مراعاة تمثيل جميع الأقسام الإدارية المكونة المدينة .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العد ٢٤ (مكرر ) أي ٢١ / ٦ / ١٩٩٦ .

وتمثل باقى الوحدات المحلية فى نطاق المركز بعشرة أعضاء عن كل وحدة '. مادة ٤٧ : يشكل فى كل مدينة مجلس شعبى محلى يمثل فيه كل قسم إدارى بأربعة عشر عضوا . ويكون تمثيل المدينة ذات القسم الواحد بأربعة وعشرين عضوا.

ملاة ٥٩: "يشكل في كل حى مجلس شعبى محلى يمثل فيه كل قسم إداري بالثي عشر عضوا ، ويشكل المجلس الشعبى المحلى للحي الذي يضم قسما إداريا واحدا من ثمانية عشر عضوا ".

ملدة "٢٦ : " يشكل في كل قرية تمثّل وحدة محلية مجلس شعبي محلى من أربعــة وعشرين عضوا " .

فإذا كان نطاق الوحدة المحلية للقرية يشمل مجموعة من القرى المتجاورة ، تمثل القرية التي فيها مقر المجلس بعضوين على الأقل ، وباقى القرى بعضو واحد لكل منها على الأقل .

و لا يجوز فيجميع الأحوال أن يزيد عدد أعضاء المجلس عن أربعة وعشرين عضوا إلا بالعدد الذي يقتضيه تعثيل كل قرية من القرى الداخلة في نطاق الوحدة المحلية للقرية.

مادة ٧٥ مكررا : " بكون انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المعلية على اختـــلاف مستوياتها عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام " .

ويحدد لكل مرشح رمز يصدر به قرار من المحافظ.

وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار العدد المطلوب انتخابه . وتعتبر باطلة جميع الأصوات المعلقة على شرط ، أو التي تعطى لأكثر من العدد المطلوب ، أو أقل من نصف هذا العدد ، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التي سلمها البه رنيس اللجنة ، أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أى إشارة أو علامة أخرى تدل عليه .

مادة ٧٦ ققرتان أولى وثانية ": "يقدم طلب الترشيح لمصوية المجلس الشعبى الشعبى المحلى الشعبى المحلى كتابة إلى المحلفظة ، أو إلى إحدى وحدات الإدارة المحلية الكاننة بنطاقها حسب الأحوال ، وذلك خلال المددة التى يحددها المحافظ ، على ألا تقل عن عشرة أبام من

تاريخ فتح باب الترشيح .

ويكون طلب الترشيح مصحوبا بليصال بليداع مبلغ مائة جنيه إذا كان الترشيح لعضوية لمجلس الشعبى المحلى للمحافظة ، وخمسين جنيها إذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى للمركز أو المدينة أو الحي ، وخمسة وعشرين جنيها إذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلى القرية " .

مادة ٧٩ " الفقرات الأولى والثانية والثالثة ": " يعرض فى دائرة الوحدة المحلية كشف يتضمن أسماء المرشدين والصفة التى نثبت لكل منهم ، وذلك خلال الخمسة الأيام التالية لإقفال باب الترشيح ، وبالطريقة التى يعينها المحافظ بقرار منه .

ولكل من تقدم للترشيح ولم يدرج اسمه في الكشف المعد لذلك أن يطلب من اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ، وفي خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، إدراج اسمه .

ويكون لكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أى من المرشحين ، أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين في الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض الكشف المذكور ° .

مادة ٨٣: "لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر ، أو بطلب يقدمه إلى المحافظ المختص قبل يوم الانتخاب بسبعة أيام على الأقل . وإذا تم التنازل بعد هذا الميعاد اثبت أمام اسم المرشح في كشف المرشحين في الوحدة إذا كان قد فيد فيه ، ويعلق التنازل يوم الانتخاب على باب مقر اللجنة الانتخابية واللجان القرعية لها ".

مادة ٨٥ : " مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين ، ينتخب عضو المجلس الشعبي المحلي بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب .

وفى حلة تساوى أكثر من مرشح فى عدد الأصوات الصحيحة التى حصل عليها ويقتضى الأمر إعلان فوز مرشح واحد منهم لاستكمال العدد المطلوب انتخابه المجلس الشعبى المطى ، تجرى بينهم قرعة بمعرفة رئيس اللجنة العاسة علائية ، ويعان فوز

من أسفرت عنه نتيجة القرعة .

وإذا تقدم للترشيح عدد مساو للعدد المطلوب أعلن فوزهم بالتزكية .

وإذا كان عدد المتقدمين للترشيح أقل من العدد المطلوب أعلن فوزهم ، على أن يتم استكمال باقى العدد المطلوب فى انتخابات تكميلية " .

مادة ٨٦: "مع مراعاة لحكام هذا القانون و لاتحته التنفيذية ، تجرى مديرية الأمن عملية الانتخاب لعضوية المجالس الشعبية المحلية طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ويشترك في الانتخاب الناخبون المقيدة أسماؤهم في جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التي يجرى فيها.

ويعلن المحافظ نتيجة الانتخاب ويدعو المجالس الشعبية المحلية المنتخبة إلى الاجتماع .

وفى جميع الأحوال يجب أن تجتمع هذه المجالس خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب " .

مادة ۹۷: "مع مراعاة النسبة المقررة العمال والفلاحين إذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس الشعبى المحلى قبل انتهاء مدة عضويته حل محله الحاصل على عدد الأصوات الصحيحة التالية له مباشرة ، فإن لم يوجد يجرى انتخاب تكميلى بالطريقة ذاتها ، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٦٦ من ذات القانون .

وتجرى الانتخابات التكميلية لا ستكمال تشكيل المجالس الشعبية المحلية ، أو الشغل المقاعد الخالية فيما بين أدوار الانعقاد العادية المجالس الشعبية المحلية .

وفي جميع الأحوال تكون مدة العضو الجديد مكملة لمدة عضوية سلفه " .

#### المادة الثانبة

تحل المجالس الشعبية المطية القائمة .

وتتولى لجان مؤاتة تضم جميع الأعضاء السابقين للجان الدائمة للمجالس الشعبية المحلية المنحلة تسيير الأمور الضرورية والعاجلة ، وذلك في نطاق اختصاص كل

مجلس ، لحين تشكيل المجالس المنتخبة وفق لحكام هذا القانون خلال مدة أقصاها عشرة أشهر من تاريخ العمل به .

وتعرض القرارات التى اتخذتها اللجان المؤقتة على المجالس المنتخبة في أول ا اجتماع لها بعد تشكيلها لتقرر ما تراه بشأتها ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق عليها المجلس زال ما كان لها من أثر ، ما لم يقرر المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أوتسوية ما ترتب عليها من آثار بوجه أخر .

#### المادة الثالثة

تلغى الفقرة الرابعة من المسادة ٧٩ ، والقفرة الثانية من المسادة ٨٢ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٣ لمسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

#### المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

" المرافق ١٢ يونيه سنة ١٩٩٦م " .

حستى ميارك

# قاتون رقم ۲۲۰ اسنة ۱۹۹۳

بالغناء بعض أحكام القانون رقام ٧٠ لمنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر والقانون رقام ١٠٧ لمنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ (١)

بامم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه :

#### المادة الثانية

يلغى البند ٤ من المادة ٣٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

#### المادة الرابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من البسوم التـالى لــَــالـريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

" الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م " .

حستى مبارك

 <sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية - الحد ۲۷ (مكرر ) في ۱۱ / ۷ / ۱۹۹۱ .

# خدمة عسكرية ووطنية

# أحكام المحكمة الدستورية الطيا

طلب التفسير المقيد بجنول المحكمة الدستورية العنيا رقم ٧ سنة ٨ قضائية بشأن تفسير نص المادة ٤٤ من قاتون الخدمة المسكرية والوطنية الصادر بالقاتون رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٨٠ (١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٧ مايو ١٩٨٨ يقضى بالأتى :

أن ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصدادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠ ياصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية من إعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء كأنها قضيت بالخدمة المدنية وإحتسابها في الأقدمية أو كمدة خبرة ، انما يصرى على المجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام النهانية الصمادرة في هذا الشأن .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - المسند ٢١ فسي ٢٦ مساير ١٩٨٨ .

# قرار رقم ۱۱۲ استة ۱۹۸۱

فى شأن أسلوب استدعاء الأقراد الاحتياط بالقوات المسلحة (١) وزير الدفاع والانتاج الحربي

أو على قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ - لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ في شأن خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ،

وعلى قرار وزير الحربية رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٨ ،

وعلى ما عرضته هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة ،

وبناء على ما أرتاه مجلس الدولة ،

#### قرر

مادة ١ - لا يجوز أعفاء أفراد الاحتياط من الاستدعاء أو تتأجيل استدعانهم فى غير حالات الاعفاء أو التأجيل المقررة قانونا الابعد انقضاء ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ نقلهم إلى الاحتياط.

ويجوز عدم النقيد بالميعاد المشار اليه بالنسبة للعاملين بالجهات والوحدات التابعة للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى وأية حالات أخرى يحددها وزير الدفاع بقرار منه مع مراعاة الاجراءات المنصوص عليها بالمادة ٢ من هذا القرار .

مادة ٣- تنظر هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة في الأتي : -

- طلبات الإعفاء من الاستدعاء أو التأجيل التي ترد اليها من الجهات الموضعة بالملحق أ المرفق بالنسبة للأفراد الذين انقضى على نظهم على الاحتياط أكثر من ثلاث سنوات ويجب أن تتضمن هذه الطلبات الرقم العسكرى ، الدرجة ، الأسم ثلاثيا ، تاريخ النقل على الأحتياط ، السلاح التابع له كل فرد ، العمل المدنى القائم به ودرجته المالية على أن يكون تقديم هذه الطلبات في أول يوليو من كل عام .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصريــة - العـند ٨١ فــى ١٢ فريــل ١٩٨٢ .

غلمة عسكرية ووطنية ........... ١٤٦٧ ....

- طلبات تأجيل استدعاء الطلبة والمدرسين متى كان استدعاؤهم فى اوقات لاتتناسب مع مقضيات ظروف أعمالهم .

مادة ٣- على هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة عرض كافة طلبات الاعفاء من الاستدعاء أو التأجيل لخدمة الاحتياط على وزير الدفاع والانتاج الحربى والقائد العام للقوات المسلحة للحصول على القرار اللازم في هذا الشأن

مادة ٤- تختص ادارة وافرع السجلات العسكرية المختصة بأصدار التصاريح اللازمة للافراد الاحتياط الراغبين في السفر الخيارج في مهام أو بغرض الزيارة أو الهجرة عدا الحالات التي تصدر بشأنها تعليمات من هيئة التنظيم والادارة للقوات المعلمة .

ويعفى هؤلاء الأقراد من الاستدعاء لخدمة الاحتياط طوال مدة بقانهم فى الخارج. مادة ٥- يلغى قرار وزير الحربية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

#### ملحق ١

مرفق بقرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١١٢ لمنة ١٩٨١ بشأن أسلـــوب استدعاء افــراد الاحترــاط بالقوات المسلحة

- ١ مرافق المياه والكهرباء والمجارى في جميع محافظات الجمهورية .
- ٢ هيئة النقل العام بالقاهرة والهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية .
- ٣ جميع الهيئات والشركات التابعة لوزارة الانتاج الحربى والهيئة العربية التصنيم.
- العاملون بالصناعات الغذائية والكيماوية والحديد والصلب بالهيئات والشركات التابعة لوزارة الصناعة .
  - ٥ جميع الهيئات والشركات التابعة لوزارة البترول والتعدين .
    - ٦ جميع الهيئات والشركات التابعة لوزارة الكهرباء
  - ٧ هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية التابعة لوزارة المواصلات
- ٨ الهينة العامة الشئون السكك الحديدية وشركات النقل الداخلي والطوق والكباري التابعة لوزارة النقل .

- 9 الهيئة العامة لميناء الاسكندرية والشركات التابعة لها.
- ١٠ هيئات وشركات أعمال المرافق التابعة لوزارة الاسكان .
  - ١١ الهيئات وشركات الأدوية التابعة لوزارة الصحة .
- ١٢ جميع المستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالى .
- ١٣ اتحاد الاذاعة والثليفزيون والعاملين بكل من اذاعة وتليفزيون جمهورية
   مصر العربية التابعين لوز ارة الثقافة والاعلام .
- ١٤ العاملون بهينات وشركات السلع الغذائية والشركات العامة للمطاحن
   والصوامع والمخابز والمضارب التابعه لوزارة التموين
- ١٥ جميع العملين في الخزانات والقناطر والسدود ومصلحة المساحة ومصلحة الميكانيكا والكهرباء والورش الأميرية التابعين لوزارة الرى
  - ١٦ الهيئة العامة للمساحة التابعة لوز ارة الري.
    - ١٧ هينة قناة السويس والشركات التابعة لها .
      - ١٨ ~ جميع العاملين برئاسة الجمهورية .

# قرار رقم ۲۲۷ استة ۱۹۹۱

باضافة مرض نقص المناعة الايسسد و لقرار ثاتب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي رقسم ١٤ اسنة ١٩٨٧ بشأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة الصكرية والوطنية بالقوات المسلحة (١) وزير الدفاع

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية و الوطنية ،

وعلى القانون رقم ١٢٣ لمنة ١٩٨١ بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٩ لسنة ١٩٨ بإصدار اللائحة المتنفينية لقواعد وشروط خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ،

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي رقم ٤٤ لمسنة ١٩٨٧ بشأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية بالقوات المسلحة ،

وبناء على ما تقدمت به هيئة التنطيم والادارة للقوات المسلحة .

#### عرر مادة أو لي

يضاف بند جديد برقم ثانى عشر إلى المدة الثانية من قرار ناتب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه نصه الأتى

ثانى عشر جهاز المناعة

المصاب بفيروس مرض نقص المناعة " الايدز " أو حامل الفيروس .

#### ملاة ثقية

على كل من مدير الإدارة العامة التجنيد والتعبئة ومدير إدارة الخدمات الطبية إصدار التعليمات المنفذة اللازمة في هذا الشأن بـما يضمن لمكانية أكتشاف هذا المرض

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العند ١٠ فني ١٢ يتناير ١٩٩٢

. ۱۶۷ . . . . . . خدمة عسكرية ووطئية

وعدم مخالطتهم للغير مع لتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان اخطار الجهات الصحية المختصة بالدولة .

#### مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في ملحق الجريدة الرسمية " الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره "

> صدر بوزارة الدفاع في ٨ ربيع الآخر ١٤١٢ هـ " الموافق ١٩١/١٠/١، ١٩٩١ م ".

# التعديلات التشريعية لموضوعات

# الجزء الخامس عشر

# وتتناول موضوعات:

n	١	ź	٧	۳	,		٠	٠				۰			۰	۰	•		0		۰	•		۰	دمغـــــه	-
H	١	\$	٨	١١	"	,				b												٠	• •		دياتات غير اسلامية	_
M	١	٤	4	1	*				۰					• •				 		• •	٠				رئاسة الدولسة	-
ħ	١	ŧ	٩	٧	į n						 							 							ری وصـــرف	_
	١.	٥	۲	١	m																				الم الم	_

# دمغــــة قانون رقم ۲۲۴ لسنة ۱۹۸۹

بتعيل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١١ استة ، ١٩٨٠ (١)

ياسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصمه وقد اصدرناه :

# المادة الأولى

نزاد بمقدار المثل ضريبة الدمضة المنصوص عليها في قانون الدمضة الصدادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ، وذلك عدا الأوعية المبينة في الجدول المرفق فتكون الضريبة عليها وفقا لما هو مبين قرين كل منها .

#### المادة الثقية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كتانون من قوانينها <sup>.</sup>

> صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي الحجة سنة ١٤٠٩ هـ "الموافق ١٠ يوليه سنة ١٩٨٩ م".

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ - مكرر في ١١ يوليه ١٩٨٩ ٠

1474 ----- دمغا

# الجدول المرفق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٩ بتعديل ضريبة الدمغة

المادة من	ضربية النمغة	الوعاء
القانون القائم	-	
رقم ۱۱۱		
استة ١٩٨٠		
٤٢	٣٠ قرش عن كل ورقة.	- الطلبات والشكاوى .
		- الإعلانات :
		* الإعلانات على لوحات دور السينما
l		أو شاشة التليفزيون وما شابهها وأشرطة
		كاسيت" الفيديو يما في ذلك مقدمات الأفلام
		التي ستعرض مستقبلا في دار السينما ولو
٦.	٣٦٪ من أجر العرض .	كانت ملكاً لهذه الدار
٠٦٠ ج	٢٤٪ من أجر الإذاعة	<ul> <li>الأعلانات التي تذاع بالراديو .</li> </ul>
		* الإعلانات التي تتشر فيما يطبع
		ويوزع في مصر من الصحف والمجلات
		والتقاويم السنوية وكتب الدليـل والكتـب
	٣٦٪ من أجر النشر	والكراسات والنشرات الدورية على اختلاف
		أقواعها
٦٠ي		
		ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات
		القطاع العام والجمعيات التعاونية من
		المرتبسات والأجسور والعكافسأت ومسا غسى
	ال ٥٠ جنيها الأولى معفاة	حكمها والإعاقات
V1	أزيد من ٥٠ جنيها إلى	

۱۹۵۰ مفقة ۲۰۰۰ جنبها الى ۱۳۰۰ ازید من ۲۰۰۰ جنبها الى ۱۳۰۰ ازید من ۲۰۰۰ جنبها الى ۱۳۰۰ ازید من ۲۰۰۰ جنبها الى ۱۰۰۰ جنبه الى ۱۰۰۰ جنبه الى ازید من ۲۰۰۰ جنبه ۸۰٪

ألأف جنيه تسحق عنه الضريبة بواقع ثلاثة في الألف من الزيادة . .... ١٤٧١ .... ١٤٧١

# قتون رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۹۰ بتعديل بعض أحكام قتون ضريبة الدمغة الصلار بالقتون رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۸۰ <sup>(۱)</sup>

باسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

#### المادة الأولى

تلغى المواد ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٥ ، ٨٦ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، وذلك اعتبار من أول يناير ١٩٩٦

#### المادة الثانية

تلغى المادتان ٨٧ ، ٨٨ من القانون رقع ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبار من اليوم التالي لتاريخ نشره .

> يبصم هذا القانون في بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شوال سنة ١٤١٥ هـ الموافق ٣٣ مارس سنة ١٩٩٥ م " .

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية - العدد ١٢ تابع ج في ٢٣ / ٣ / ١٩٩٥

#### ق**لتون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹**۹ مله: عن تحصيل مقال التأثير الدني

بالتجاوز عن تحصيل مقابل التأخير المنصوص عليه في القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨١ (١)

يامم الشعب

رئيس اجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه :

# المادة الأولى

يتجاوز عن مقابل التأخير المنصبوص عليه في كل من قانون ضريبة الدمغة الصدادر بالقانون رقم ١٩١١ لمسنة ١٩٠٠ ، وقانون الضرائب على الدخل المسادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٩٣ وذلك من كل بالقانون رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٩٣ وذلك من كل ممول يقوم بأداء الضرائب المستحقة عليه طبقا لأحكام أي من هذين القانونين والتي أصبحت واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون حتى ولو تم السداد على دفعات في ميعاد غايته ٢٦ ييسمبر ١٩٩٦ بشرط سداد نصف الضرائب المستحقة عليه على الأقل

وفى حاله ما اذا كانت الضريبة متنازعا عليها أمام القضاء وقام الممول بسدادها فى المهلة المشار اليها وصدر حكم نهائى بتخفيضها بعد ذلك ترد المبالغ المسددة بالزيادة خلال شهر من تاريخ اعلان مصلحة الضرائب بهذا الحكم.

#### الملاة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لناريخ نشره . يبصم هذا القلنون بخلتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٤١٦ هـ

" الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٩٦ م " .

حستى ميارك

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسية - الحد ١٠ (مكرر) في ١٢ / ٣ / ١٩٩٦ .

٨٤٧ ....٠٠٠ دمللة

#### ققون رقم ١١ لسنة ١٩٩٦

بالتجاوز عن تحصيل مقابل التأخير المنصوص عليه في القاتون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والقاتون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقاتون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ (١)

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

# المادة الأولى

يتجاوز عن مقابل التأخير المنصوص عليه في كل من قانون ضرية الدمغة الصادر بالقانون رقم ١٩١١ لمسنة ١٩٨٠ ، وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لمسنة ١٩٨١ وذلك من كل ممول يقوم بأداء الضرائب المستحقة عليه طبقا لأحكام أي من هذين القانونين والتي أصبحت واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون حتى ولو تم المداد على دفعات في موعاد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ بشرط مداد نصف الضرائب المستحقة عليه على الأقل قبل ٣٠ يونيه ١٩٩٦ .

وفى حالة إذا كانت الضربية متنازعا عليها أمام القضاء وقام الممول بسدادها فى المهلة المشار البيها وصدر حكم نهائى بتخفيضها بعد ذلك ترد المبالغ المسددة بالزيادة خلال شهر من تاريخ إعلان مصلحة الضرائب بهذا الحكم .

#### المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لنتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٤١٦ هـ .

<sup>&</sup>quot; الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٩٦ م " . حستى ميارك

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية – العدد ١٠ (مكرر ) في ١٢ مارس ١٩٩١ ،

# قاتون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۹۳ بتعديل أحكام فاتون ضريبة الدمغة الصلار بالقاتون رقــم ۱۱۱ لسنــــة ۱۹۸۰ <sup>(۱)</sup>

باسم الشعب

رنيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يضاف بند جديد إلى المادة ٩٨ مـن قانون ضريبة الدمغة الصمادر بالقانون رقم ١١١ لمنة ١٩٨٠ ، نصمه التالي :

(هـ) استهلاك الكهرباء في أغراض استصلاح واستزراع الأراضي .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برناسة الجمهورية في ١٤ صغر سنة ١٤١٧ هـ .

" الموافق ٣٠ يونيه سنة ١٩٩٦ م " .

حستى مبارك

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسنية - العدد ٢٥ (مكرر ) في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٦ .

# أحكام المحكمة الدستورية العليا

قضت المحكمة الدستورية العليا بجاستها المنعقدة في ١٩٩٦/٩/٧ في القضية رقم ٩ لسنة ١٧ قضائية " دستورية " بعدم دستورية نص الصادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة الصدادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وبسقوط مواده ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ المرتبطة بها . (١)

<sup>(</sup>١) المِريدة الرسمية – العد ٢٧ في ١٩ / ١٩٩٦ .

ديقك غير إسلامية

# دياتات غير اسلامية "

قرار رقم ٧٧٧ه لمنسة ١٩٩١ بالتصديق على اللاحة الداخلية للمجلس الانجيلي العلم بجمهورية مصر العربية (١) وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصالار في أول مارس سنة ١٩٠٣ بشأن الاتجيليين الوطنيين ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩١٦ بالتصديق على لائحة الإجراءات الداخلية للمجلس العمومي للطائفة الانجيلية الوطنية ، وعلى المشروع الذي وضعه المجلس الانجيلي العام بجمهورية مصر العربية لللاتحة الداخلية المعقودة بتاريخ ٢٩ /٣ / ١٩٩١ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

#### قرر

#### مادة ١

ا تصدق على اللائحة الداخلية المجلس الانجيلي العام بجمهورية مصر العربيسة،
 والمشتملة على سبعة عشر مادة والمراققة بهذا القرار .

٢- يلغى القرار الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩١٦ المشار اليه .

"" ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
 تحريرا في ١٢ (١٩٩١/١١)

<sup>(</sup>١) الرقائم المصرية ~ العد ٢٨٧ في ١٨ ديسمبر. ١٩٩١ .

# أ اللاحجة الدلخلية للمجلس الانجيلي العام العمورية مصر العربية البه الأول المذهب والكنائس الانجيلية المادة الأولى المنيسة في المفهوم العقلدي والطائفي

يختص المجلس الملى الإنجيلي العام بالنظر فيما يتعلق بالمذاهب الانجيلية على اختلافها وما يتبعها من كنائس محلية معتمدة طبقا للفرمان الهمايوني الصادر في ديسمبر ١٨٥٠ والقاضي بجعل الانجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها . والامر العالى الصادر في مارس ١٩٠٢ ويتعين في المفهوم العقائدي والطائفي توفر ما يلى :

 ا- يتكون المذهب بالمفهرم الانجيلي من الكنائس المحلية المنتظمة المنمائلة في عقيدة واحدة تتفق واسم ولقب هذا المذهب .

٧- لا يجوز اعطاء اسم للكنيسة أو البقاء على اسمها ما لم يتوفر لها مقومات البقاء الطائفي والمعقيدى بأن يكون لها في حياتها ونظامها وعقيدتها وما يميزها عن أى كنيسة أخرى.

# المادة الثانية الكنيسة المحلية

يشترط في الكنيسة المحلية ما يلي :

ان تتكون من عدد من الأعضاء المسجلين في دفاتر هـا والغير مرتبطين بـأى
 كنيسة أخرى .

٢ - يجب على الكنيسة أمساك سجلات خاصة بالعضوية ومحاضر جلساتها
 وحساباتها على وجه منتظم .

٣ - أن يكون للكنيسة مجلس من أعضائها مسئول عن أعطلها والتزاماتها فى حدود اللوائح الخاصة بها وفقا لقانونها المكتوب والمحدد لعلاقاتها بالكنيسة العامة التى تنتسب اليها .

٤ - أن يكون للكنيسة مكان العبادة .

ديقك غير إسلامية

أن يكون للكنيسة أمكانية مالية تولجه التراماتها على نحو معقول.

 آ - أن تتوفر في القسيس الذي يعين الصلاحية للخدمة حسب القواعد التي يقرر ها المجلس المللي الإنجيلي العام .

#### المادة الثالثة

#### عنوان كنيسة انجيلية

يمنح المجلس عنوان "كنيسة انجيلية " وفقا للمادة الأولى ، والثانية والتاسعة عشر، من الأمر العالى ، وما لحقها من قرارات للمجلس ويراعى الآتى :

١ - يعتمد المجلس الاتجيلي العام المذاهب الاتجيلية .

على مجامع المذاهب الانجيلية التابعة للمجلس أن تودع لدى المجلس بيانا
 بالكنائس المحلية التابعة لها ، وأسماء القساوسة ورعاة الكنائس والخدام التابعين لها .

٣ - يمنح المجلس بعد الفحص شهادات بأسماء الكنائس والمجامع والقساوسة
 والخدام المعتمدين منه وفقا للقرارات المنظمة لذلك .

# المادة الرابعة

#### لقب انجيلي

يمنح المجلس لقب عضو انجيلي وطنى طبقًا للمادة العشرين من الأمر العالى وذلك لكل شخص تتوفر له الصفات الأتية :

 أن يعتقد بالمذهب الانجيلي . يستقر فيه عقيدة ومذهبا ولم علاقة دائمة بالكنيسة الانجيلية .

٢- يقبل بصفة عضو فى الكنيسة الانجيلية كل من يثبت بعد الفحص والأمتحان قبوله العقيدة الانجيلية دون سواها وبازم للكنيسة التى تقبله فى عضويتها أن تتحقق من أنه مشهود له بالأخلاق القويمة والسلوك السليم ءوأن طلبه للعضوية الانجيلية خالص لمعناه الروحى ودون أى قصد آخر .

٣- أبناء الأعضاء الاتجيليين ما لم يدخلوا في عضوية كتائس أخرى .

٤-اذا أدخل العضو على الكنيسة التى تقبله الغش أو حدث خطأ جو هرى جسيم مما ترتب عليه قبوله عضوا ، يجوز لمجلس الكنيسة المحلية التى قبلتـــه الحكم ببطلان عضويته بطلانا مطلقا . ويترتب على البطلان شطب اسمه فى عضوية الكنيسة وسائر

سجلاتها و عدم الاعتداد بعضویته من تاریخ قبوله عضوا و ابطال جمیع ما ترتب علمی عضویته من آثار .

٥ - يجوز لمجلس الكنيسة المحلية أن يشطب اسم اى عضو مجهول الاقامة من دفتر العضوية أذا انقطع سنة واحدة من الكنيسة دون أى اتصال بها . وأذا خرج على نظمها ومبادئها ومناهج السلوك القويمة الواجب الالتزام بها . وتم هذا وفقا للنظام الكتسي بعد الإعلان .

 ٦- على جميع الكنائس إيداع المجلس الملى الانجيلي العام سجلا بأسماء الأشخاص المعروفين رسميا بصفة انجيليين.

٧- يصدق المجلس الانجيلي العام على الشهادات الممنوحة لأعضاء الكنائس
 المحلية وفق هذا السجل وبعد التحقق من صحة العضوية

٨- يجوز النظلم للمجلس من القرارات الصادرة من مجالس الكنائس المحلية بمنح أو منع هذه الشهادات الخاصة بالعضوية لكل ذى مصلحة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الطع بها ويكون قرار المجلس بعد ذلك نهائيا.

# الياب اثانى المجلس الانجيلى العام المادة الخامسة اختصاصات المحلس

يختص المجلس وفقا الفرمان الهمايوني الصادر من شهر ديسمبر عام ١٨٥٠ والضي بجعل الانجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها والامر العالى الصادر في مارس ١٩٠٣ ما بله,:

۱ - رسم النظام العام والداخلي للطائفة والاقتاء في القضايا العامة التي تتعلق بمصالح الاتجيليين وممارسة النشاط الخدمي الذي يراه المجلس مناسبا للطائفة الاتجيلية أو بالأشتر اك مع الطوائف الاخرى.

٧- تمثيل الطائفة أمام الهيئات الرسمية والقضائية والكنسية وغيرها .

٣ - باتخاذ كافية الاجراءات القانونية التي تطلبها الجهات الادارية الرسمية من
 الكانس الانجيلية والقساوسة والرعاة والأعضاء الانجيليين وذلك فيسما يختص بالشئون

#### الطائفية.

- اعتماد الكنائس الانجيلية بالمفهوم العقائدى المذهبي أو الكنائس المحلية وفقا للأمر العالى واللائحة .
- ٥ منح لقب انجيلى وطنى وفقا للأمر العالى واللائحة والنظام الكنسى وقيد الأعضاء الانجيليين فى مجلات الطائفة والتصديق على الشهادات الخاصة بهم على النحو المقرر فى المادة الخامسة من هذه اللائحة .
- التصريح بالمراسيم الدينية في الخطبة والـزواج وقيدها في سجلات الطائفة
   وفق نظام المجلس وقراراته .
- اعتماد القساوسة والرعاة والخدام وقيد أسمائهم في سجلات الطائفة ورعاية أمورهم وخدمتهم الدينية وفقا للنظام العام والقوانين الكنسية المنظمة في هذا الشأن
- ٨ اعتماد كنائس بروتستانتية أو انجيلية أجنبية لرعاية الأجانب البروتستانت بمصر واعتماد قساوسها متى كانوا خاضعين للنظام المذهبي في حدود هذه اللائحة -وكان من بين أعضائها انجيليين وطنبين .
- ٩- الفصل في المنازعات الكنسية التي تقوم بين الاتجيليين الوطنيين والكنائس التي تخضع لو لاية المجلس سواء كانوا قساوسة أو علماتيين أو بين الكنائس بعضها و البعض .
- ١٠ الحكم في كاف التظلمات المرفوعة ضد القرارات الصادرة من مجالس
   الكنائس بمنح أو منم الشهادات الخاصة بالعضوية .
- ١١ الحكم بالمنح أو المنع بما للمجلس من و لاية على كافة الكنائس وحقها في
   الدقاء أو الإلغاء .

١٢ - ينظم المجلس السجلات اللازمة لمبير عمله .

#### الملاة السلاسة

#### ترتيب وتشكيل المجلس الانجيلي العام

۱ - يشكل المجلس الانجيلي العمام طبقا للقانون برئاسة وكيل الطائفة ونائبا له ، ومن اثنى عشر عضوا الجيليا مشيخيا نصفهم من القساوسة ونصفهم من العلمانيين من أبناء الطائفة ومن مندوب الرسسالة الهوائدية . ومندوب من كل من الكنائس المصلحة

بخلاف المشيخة . والاصلاح . والأخوة ، والرسولية وكنيسة الله . وللمجلس الصق فى زيادة الممثلين للكنائس التابعة له طبقا للقانون .

٢ - ينتخب المجلس من بين أعضائه أمينا عاما الصندوق .

#### المادة السابعة

#### جلسات المجلس

يعقد المجلس جلسات دورية أو عند الحاجة ويكون مقره الرسمى مدينة القاهرة ، على أن له عقد جلسات خارج القاهرة بقرار المجلس . ويجوز عند الضرورة دعوت على وجه الاستعجال وتتم الدعوة بناء على طلب من وكيل الطائفة أو نائبه أو بطلب خمسة من أعضائه على الأقل .

# المادة الثامنة

#### رتاسة المجلس

يتولى وكيل الطائفة رئاسة جميع الجلسات ويقوم النائب مقامه في حالة تتحيه عن الرئاسة أو مونه أو غيابه أو فصله أو لأى سبب لا يمكنه من رئاستها .

#### الملاة التاسعة

# قانونية الجلسة

١ - تعتبر الجلسة قانونية اذا حضرها أكثر من نصف أعضاء المجلس . وتعتبر قراراته صحيحة اذا صدرت بأغلبية الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجع الذي صوت الى جانبه وكيل الطائفة .

٢ - وفي حالة انتخاب وكيل الطائفة أو النائب يتطلب الأصر حضور تأثمي
 الأعضاء الباقين على قيد الحياة .

# المادة العاشرة لجان المجلس

#### ١ - اللجنة التنفينية

تتكون من سبعة أعضاء من المجلس برناسة وكيل الطائفة وعضوية نائب وأمينى السر والصندوق وثلاثة من الأعضاء لتتغيذ الأعسال التي يفوضها المجلس للقيام بها والأعمال الطارئسة أو العاجلسة التي لا تحتمل التأجيل ، على أن تقسدم عنها تقريرا ديقك غير إسلامية ....... ١٤٨٧ ....

للمجلس في أول اتعقاد له بعد القيام بها .

#### ٢ - لجان أخرى

عند تكوين أى لجنة من المجلس ، فالمجلس له أن يحدد اختصاصاتها ويعين رئيسها وأمين سرها ، ويحدد مدتها ، ويحيل اليها كل الأوراق أو الأمور التى تتعلق باختصاصاتها وعلى كل لجنة أن تقدم تقريرها للمجلس .

# المادة الحادية عشر

#### وكيل الطائفة

وكيل الطائفة هو رئيسها (١) ورئيس المجلس الانجيلي العام ، والعمثل الرسمي والقانوني للطائفة أمام الدولة وكافة الهيئات والمنفذ لقرارات المجلس ، وترفع باسمه أو ضده بصفته الدعاوي الخاصة بالمجلس أو الطائفة .

# المادة الثانية عشر

# تاثب وكيل الطائفة

يقوم النائب مقام وكيل الطائفة في كافئة أعماله ، وفي حالمة موتئة ، أو تغييه أو انفصاله من وظيفته ، أو عدم قدرته على تأديتها وفي حالة وجود نواب بالأقاليم يتولمي العمل النائب الأول .

#### المادة الثالثة عشر

#### شروط عامة لانتخاب أعضاء المجلس

يشترط فيمن ينتخب وكيلا للطائفة أو عضوا من أعضاء المجلس:

 أن يكون انجيليا وطنيا عاملا مشهود لـه بالاستقامة وحسن السير والقيام بجميع الفرائض الدينية .

 ٢ - أن لا يكون مخالفا للشروط المنصوص عليها في الصادة السادسة من الامر العالى الصادر في أول مارس عام ١٩٠٣ .

 <sup>(</sup>١) صدرت فترى مجلس الدولة بالنص على "يتعن القول بإعتبار وكيل الطائفة رئيساً لها في القطر المصدرى
 رمديراً لأمررها الدينية ... ولا ماتع من إعتبار وكيل طائفة الإمبيليين الوطنيين رئيساً لهذه الطائفة .

وقد آیلفت رئاسة الطاقعة بهذه ا**لتن**وی بکت اب وزارة الداخليبة رقم ۱۹/۹/۹<del>۹ –۱۹۳۸/۱ سـری . یتـاریخ</del> ۱۹۹۰/۷۲۲

# المادة الرابعة عشر انتخاب وكيل الطائفة وتاليه

 ا - ينتخب وكيل الطائفة أو نائبه لمدة ثماني سنوات كاملة ويجوز انتخابه من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم ممن تنطبق عليهم شروط الانتخاب ويصدق وزير الداخلية على الانتخاب وينشر في الجريدة الرسمية .

اذا خلت وظوفة وكول الطائفة أو الذائب بسبب غير انقضاء المدة كالوفاة أو
 الاستقالة أو العزل ، ينتخب من يخلفه لتكملة المدة الباقية من الثماني سنوات لسلفه .

٣ - يستمر وكيل الطائفة أو النائب في تأدية وظيفته حتى يتم التصديق على
 التفاف .

 ٤ - يجوز اجراء عملية الانتخاب خلال السنين يوما السابقة على انقضاء مدة وكيل الطائفة أو النانب

 تجرى العملية الانتخابية في جلسة قانونية الاجتماع المجلس يحضرها ثلاثة أرباع عند الأعضاء الموجودين على قيد الحياة .

 " - يقتصر حق الاقتراع على الأعضاء الحاضرين في الجلسة و لا يجوز الاقتراع بالنباية

٧ - يرشح علانية من تنطبق عليهم شروط الانتخاب فاذا كثر المرشحين تؤخذ
 الأصوات للاتفراء على الاثنين الحاذرين على أكثر الأصوات .

٨ - يتم الاقتراع على المرشحين بأوراق سرية منمرة ومختومة بختم الطائفة .

٩ - تعتبر باطلة كل ورقة بيضاء أو يوقع عليها من المقترع ، أو لا يكون فيها
 اسم المرشح أو تحمل اسما لأخر من غير المرشحين المقترع عليهم .

١٠ - تعين لجنة من المجلس لفرز الأصوات ، ويوقف المجلس للاستراحة ،
 ويعود للائحاد ليسمم تقرير اللجنة اثر انتهائها من فرز الاصوات .

١١ - يسبر فاتزا من يحوز على أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

١٢ - يقرر المجلس النتيجة ويدونها في محضر الجلسة . ويرفع القرار مصحوبا بالأوراق الى وزير الداخلية التصديق عليه ونشره في الجريدة الرسمية . ديقك غير إسلامية ..........

# المادة الغامسة عشر انتخاب أعضاء المجلس

يتم الانتخاب وفقا للمادة الخامسة من الامر العالى والقواعد المصدق عليها من وزير الدلخلية لكل كنيسة على النحو التالى :

١ - يتم انتخاب المندوب امدة ثمانى سنوات تنتهى بانقضائها . فاذا انقضت مدته قبل ذلك بسبب آخر ، كأن يخلو مكان المندوب بانتخابة رئيسا أو نائبا الرئيس أو الوفاة، أو الاستقالة ، ينتخب من يخلفه انتكماة مدته .

٢ -- يتم الأنتخاب في اجتماع قانوني للمجامع الكنسية .

٣ - يخطر المجلس المذاهب الانجيلية بانتهاه مدة المندوب سواء بانقضاء المدة أو
 لاى سبب أخر الانتخاب من يخلفه في الاجتماع القانوني العام التالي لهذا الاخطار .

#### المادة السائسة عشر

#### خلو مكان وكيل الطائقة أو النائب أوالعضو

يخلو مكان وكيل الطائفة أو النائب أو العضو وذلك وفقا اللمواد السادسة عشر والسابعة عشر والثامنة عشر من الأمر العالى والقواعد الأنتخابية المصدق عليها للأساب الآنة:

١ خلا مكان العضو بانتخابه وكيلا الطائفة أو نائبا للوكيل .

٢ - الوفاة

٣ - إذا انقطع بغير عذر عن الحضور في الجلسات ثلاث مرات متوالية وينذره
 المجلس فاذا انقطع مرتين أخربين متواليين بغير عذر مقبول يعتبر معتمفيا

الاستقالة وقبولها .

 ٥ - الفصل اذا غير عقيت الانجيلية أو صدر حكم كنسى بالقطع من الكنيسة التابع لها أو أصبح غير كف لتأدية وظيفته أو فقد شروط الصلاحية المبينة في المادة السابقة من اللائحة .

بتم أنتخاب الخلف وفقا للقراعد المقررة في الامر العالى واللائحة .

#### المادة السابعة عشر

- تلغى جميع اللوائح السابقة على هذه اللائحة ، واللائحة الدلغلية السابقة المجلس »

# رئاسة الدولة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۲۰۸ لسنة ۱۹۸۸ (۱)

رئیس مجلس الوژراء بعد الاطلاع علی الدستور، وعلی قرار رئیس مجلس الوزراه رقم ۲۵۷ نسنة ۱۹۸۲ ،

# قرر المادة الأولى

توضع الصورة الرسمية الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية فى جميع الأمكنة وفى جميع عمورة رئيس العمهورية . الجمهورية .

وتكون الصورة الرسمية لرئيس الجمهورية هي الصورة الملونة المطبوعة وقدًا للنموذج المرفق ويعلوها نسر صلاح الدين .

#### المادة الثانية

على جميع الوزارات والمصالح وهيئات ومؤسسات الدولة اتخاذ الأجراءات اللازمة لتتفيذ هذا القرار ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبار من ١٩٨٨/٧/١ ،

> صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ شوال ١٤٠٨ هـ " ٥ يونيه منة ١٩٨٨ م " .

<sup>(</sup>١) البريدة الرسمية - العدد ٧٢ تابع (١) في ٩ يونيه ١٩٨٨ .

١٤٩٢ ..... ١٤٩٢

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٩ <sup>(١)</sup> رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العماملين المدنبيـن بالدولــة وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٩ لمنة ١٩٨٣ بتشكيل رئاسة الجمهورية ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٣ بتحديد اختصاصات أمين عام رئاسة الجمهورية وتعديلاته ؛

> قرر المادة الأولى

تشكل رئاسة الجمهورية على النحو التالي:

نواب رئيس الجمهورية .

مساعدو رئيس الجمهورية .

مستشار و رئيس الجمهورية .

ديوان رئيس الجمهورية .

مكتب رئيس الجمهورية ،

السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية:

سكرتير خاص رئيس الجمهورية .

مكرتير رئيس الجمهورية للشنون العسكرية .

سكرتير رئيس الجمهورية للمعلومات والمتابعة .

المادة الثانية

بشكل ديوان رئيس الجمهورية على النحو التالى :

رئيس ديوان رئيس الجمهورية .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ٦ ليريل ١٩٨٩ .

التقسيمات التابعة لرئيس ديوان رئيس الجمهورية مباشرة وهي :

مكتب رئيس الديوان.

المستشار القانوني .

الإدارة المركزية التحرير والترجمة .

الإدارة المركزية للتخطيط والتنظيم والتغتيش.

الإدارة المركزية القانونية.

مكتب شئون اللاجئين السياسيين .

إدارة الأعلام.

مساعد رئيس الديوان للشنون المالية والأقراد .

مساعد رئيس الديوان الشنون الإدارية .

مساعد رئيس الديوان للشنون الهندسية .

ديوان كبير الياوران.

ديوان كبير الأمناء .

الخدمات الطبية .

الإدارة المركزية للعلاقات العامة .

الإدارة المركزية للأمن

الإدارة العامة للطيران.

الإدارة العامة للجوازات

الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق.

#### المادة الثلاثة

يختص رئيس ديوان رئيس الجمهورية بما يلي :

 ١ - يرأس ديوان رئيس الجمهورية ويمارس الاختصاصات المالية والأدارية وغيرها المنصوص عليها في القوانين واللواتح المقررة الوزراء بالنسبة لجميع أجهزة رئاسة الجمهورية وله أن يفوض في مباشرتها "ويخول الملطة الواردة بالمادة ٤٢ من ١٤٩٤ ..... ١٤٩٤

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالنصبة لمنح بدل التمثيل الشاغلي الوظائف العليا برناسة الجمهورية في ضوء الفنات المالية المعمول بها للجهاز الإداري للدولة .

- ٢ عرض واستصدار القرارات الجمهورية .
- ٣ اتخاذ الإجراءات والترتيبات الخاصة بما يلى :
- (أ) تتقلات رئيس الجمهورية داخل وخارج الدولة .
- (ب) زيارات رؤساء الدول وكبار ضيوف جمهورية مصر العربية طبقا
   للتوجيهات الصادرة بهذا الشأن.
- (ج) الاجتماعات والمؤتمرات والحفلات أوالمآدب التي يشرفها رئيس الجمهورية.
- ( د) تجهيز أماكن الإقامة الخاصمة برئيس الجمهورية وكذا قصدور الضيافة واستراحات رئاسة للجمهورية .
  - عرض أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية على رئيس الجمهورية .
- عرض وأصدار البراءات التي يقررها رئيس الجمهورية بمنح القلائد
   والأوسمة والاتواط وقبول الأجنبية منها .
  - ٦ مراجعة الأحكام القضائية وعرضها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .
- ٢ تنسيق علاقة وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة برئاسة الجمهورية فيما يتعلق بديوان كبير الياوران .
- ٨ تنظيم وبحث ودراسة الشكاوى والالتماسات المقدمة للسيد رئيس الجمهورية وارئاسة الجمهورية وعرض أو معالجة الغردية منها وتحليل ودراسة ما يمكن أن يكون له دلالة عامة وإعداد تقارير بشأنها .
  - ٩ مسئول عن جميع ما بختص بركابات وسيارات رئاسة الجمهورية .
  - ١٠ استقبال السفراء والمبعوثين الاجانب فيما يتطق بممارسة اختصاصاته .
- ١١ الاتصال بالسلطات المصرية والاجنبية في كل ما يتعلق بممارسة لفتصاصاته.
  - ١٢ يقوم بأية مهام أخرى يكلفه بها رئيس الجمهورية .

### المادة الرابعة

يتبع الحرس الجمهوري رئيس الجمهورية مباشرة .

### المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويلفى ما يخالفه من قرارات ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

> مندر برناسة الجمهورية في ١٥ شعبان ١٤٠٩ هـ. ٢٢ مارس ١٩٨٩ م " .

# رى وصرف قلون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٩٤ بتعن*ي*يتعيل بعض أحكام قلون الرى والصرف <sup>(١)</sup>

يناهم الشعب

رغيمهم الجمهورية

غور منجلس الشعب القانون الآتي نصنه ، وقد أصدرناه : المادة الأولى

يستبدل بعبارتى " وزارة الرى " ، " وزير الرى " أينما وردنا فى القانون رقم ١٢ لمنة ١٩٨٤ بلِصدار قانون السرى والمصرف وغيره من القوانين واللواشح والقرارات عبارتا: " وزارة الأشغال العامة والموارد المائية " ، " وزير الأشغال المعامة والموارد المائية "

### المادة الثانية

يستبدل بنصوص العواد ٢٠ ، ٦٤ ، ٢١ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بـإصدار
 قانون الوى والصرف النصوص الآتية :

منادة ٢٠ - يجوز لمدير عام الرى - بناء على تقرير من مفتش رى الإقليم المنتصى أو شكوى من نوى الشأن عن مخالفة المادة السابقة - أن يخطر رجال الإدارة لتكليف الحائزين بتطهير المسقاة أو المصرف أو از الة ما يعترض سير المياه من عوافق أو صيانتها أو تزميم جمورها أو إعادة إنشاء الجمور في موعد معين والإقامت الإدارة المعامة للرى بإجراء ذلك ويتم تحصيل التكاليف الفعلية بالملاق الإدارية من الجداؤيين كل ينسبة مساحة ما يصوره من الأراضى التي تنتفع بالمسقاة أو المصدرف ويحسب ضمن هذه التكاليف قيمة التعويض عن كل أرض تكون قد شخلت بسبب التطهير .

3.5 : هادة ١٤ : يصدر الترخيص بسرى الأراضي الجديدة من الإدارة العامة للرى الشرخيصة ويلتزم المرخيص له باتباع إحدى طرق الرى التي تحدد له في الترخيص .
حد وفي حالة مخالفة طريقة الري المرخص بسبها يكون الوزارة الحق في تنفيذ شبكة

<sup>(</sup>١).الجريدة الرسمية – العدد ٢٤ (مكرر ) في ١٩٩٤/٦/١٨ .

الرى المنطور على نفقية المالك أو المحائز بحسب الأحوال ، وتحصل قيمتها بالطربقة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من هذا القانون .

مادة ٧١ - يصدر بتنفيذ أحكام هذا الفصل قرار من وزير الأشبغال العاصة والموارد المائية يحدد شروط وأوضاع الترخوص برى الأراضى الجديدة وتكاليف وأجور توصيل وتوزيع المياه كما يتضمن تنظيما لأسلوب الأدارة والأنتفاع بنظم الرى المتطور بما في ذلك أنشاء اتحادات مستخدى المياه ذات الصفة الاعتبارية على مستوى مجرى الرى الخاص المشترك " المسقاة".

#### المادة الثالثة

يضاف للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ المشار البيه مانتان جديد تان برقمى ٣٦ مكررا · نصاهما الأكيان :

ملدة ٣٦ مكور – ينظم وزير الأشغال العامة والعوارد المانية بقرار منـه أسـاوب أدارة وانتفاع الزراع بنظم الرى الحقلى المتطور فـى الأراضـى القديمـة التـى تنفذ فيمـا هذه النظم .

مادة ٣٦ مكرر ١ - ينشأ صندوق خاص يتولى إتاحة النمويل اللازم لمشروعات تطوير وصيانة المساقى المتطورة والإشراف على تنفيذها والعمل على رفع الوعى فى مجال استخدام العياه

وتتكون موارد الصندوق من المبالغ التي تفصيص له من الموازنة العامة للدولة ومن حصيلة القروض والهبات والأنسات التي يؤديها المنتفعون بمشروعات التطوير · وعائد استثمار أموال الصندوق .

ويصدر وزير الأشفال العامة والمواود المائية قدوارا بالقواعد المنظمة للصندوق ونظامه المالى وتشكيل مجلس إدارته .

#### المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . بيسم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ

<sup>&</sup>quot; الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٩٤ م " .

وزارة الأشغال العامة والموارد الملتية . قرار رقم ۱۶۹۰ المئة ۱۹۹۵ في شأن تتقيد بعض أحكام الري والصرف المعدل بالقانون رقم ۲۱۳ لمئة ۱۹۹۴ (۱)

وزير الأشغال العامة والموارد المائية

بعد الأطلاع على قانون للرى والصدرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٤

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الـرى والصىرف الصادرة بقرار وزير الرى رقم ١٤٧١٧ لمنة ١٩٨٧ ؛

وبناء على ما ارتأة مجلس الدولة ؛

# قرر الفصل الأول

### في تطهير المساقى والمصارف الخصوصية

مادة ١ - ينشأ سجل لتطهير المساقى والمصارف على مستوى هندسة رى المركز بدون فيه المساقى والمصارف الخصوصية التي يعترض سير المياه بها عوائق، أو التي تكون بحاجة الصيانة أو ترميم جسورها ، وأنشاء جسور لها ، ويشمل القيد بيان المنتفعين بالمساقى والمصارف الخصوصية وحيازتها . ويدون بهذا السجل الشكاوى الواردة بخصوص المسائل سالفة الذكر ، ويشمل القيد تاريخ ورود الشكوى واسم الشاكى وموضوع الشكوى ، وتخصيص بالسجل خانة لبيان الإجراءات التى اتخذت بشأن الشكوى .

مادة ٢ - يترلى مهندس رى المركز بحث الشكاوى المقدمة وفقا الممادة السابقة ولجراء المعاينات اللازمة والعمل على إزالة أسباب الشكوى بمعرفة الحائزين ، ويحرر محضرا بموضوع الشكوى وما اتخذ فيما من اجراءات وتخطر الجمعية التعاونية الزراعية وجهة الأدارة بصورة من المحضر الصقه باوحة الإعلانات ، واذا لم يتم التطهير أو السسيانة أو الترميم بمعرفسة الحائزين خلال أسبسوع فعلى مهندس رى

<sup>(</sup>١) الوقائع للمصرية ~ العدد - ٥٠ في ٢٧ فيراير ١٩٩٥ .

المركز تقديم تقرير بشأن الشكوى لمفتش رى الإقليم المختص خلال الأسبوع التالى .

ولمفتش الرى خلال أسبوع من رفع الأمر إليه تقديم تقرير لمدير عام الرى بموضوع الشكوى ورأيه فيما وذلك كله مع عدم الإخلال بالحالات العاجلة التي يلزم أن يتم فيما التطهير أو الصيانة أو التزميم على وجه السرعه.

مادة ٣ - يتولى مدير عام الرى خلال أسبوع على الأكثر من عرض الأمر عليه وققا للمادة السابقة لخطار رجال الإدارة لتكليف الحائزين بتطهير المسقة أو المصدف أو ازالة ما يعترض سير المياه من عوائق أو صيانتها أو ترميم جسورها أو إعلاة إنشاء الجسور في موعد يحدده لهم على أن يتضمن الإخطار أنه في حالة عدم لجراء التطهير منتولى الإدارة العامة للرى لجراءه على نقتهم .

وعلى الجهة الإدارية تعليق قرار مدير عام الرى فى اللوحة الخاصة بالأعلانات. وفى حالة عدم استجابة كل أو بعض الحائزين لتنفيذ الأعمال المطلوبة فى الوقت المحدد تتولى الإدارة العامة للرى تنفيذ أعمال التطهير أو الصيانة أو الترميم على نفقة الحاذ بن

معادة ٤ - يتم تمويل أعمال التطهير والصيانة من صندوق تطويـر وصيانـة المساقي بوزارة الأشغال العامة والموارد الماتية .

مادة ٥ - تعد الأدارة العامة للرى كشوفا بالحسابات الفتامية لأجمالي تكاليف أعمال التطهير والصياتة التي يتم تتفيذها ، وتتضمن التكاليف قيمة التعويض عن كل أرض تكون قد شفات بصبب التطهير أو الصيانة مضافا إليها المصروفات الأدارية بنسبة ، 1 ٪ من تكاليف أعمال التطهير أو الصيانة .

وترسل كشوف الحسابات المذكورة إلى مأموريات الضرائب العقارية لاتخساذ الأجراءات اللازمة لتحصيلها .

وعلى مأموريات الضرائب العقارية توريد المبالغ المحصلة من الحائزين إلى صندوق تطوير وصيافة المساقى بوزارة الأشغال والموارد المائية وذلك خلال شهر من تاريخ التحصيل .

## الفصل الثاني في رى الأراضي الجديدة

مادة ٦ - تعتبر أرضا جديدة في تطبيق لحكام الفصل الخامس من قانون الرى والمصرف المشار البه كل أرض لم يسبق الترخيص لها من مجارى مياه النيل أو من المياه الجوفية أو من مياه الصرف الزراعي أو الصحي أو المياه المخلوطة بأى منها وسواء كانت هذه الأراضى داخل الوادى أو الدلتا أو في أرض أخرى داخل جمهورية مصر العربية ومتوفر لها موارد مائية في خطة الدولة التي تقررها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية .

مادة ٧ - لا يجوز الترخيص برى الأرض الجديدة إلا باتباع طرق الرى المتطور ومنها الرى بالرش والرى بـالتقيط ، أو بـأى أسلوب آخر لـلرى نقره وزارة الأشخال العامة في ضوء طبيعة التربة والدورة الزراعية المقترحة .

مادة ٨ - يلتزم المرخص له باتباع أسلوب الرى المتطور الذى يحدد له فى الترخيص ويعتبر الترخيص لاغيا أذا خالف المرخص له طريقة الرى المرخص بها ولم يقم بإزالة أسباب المخالفة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إنذاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول.

مادة ٩ - يقدم طلب الترخيص برى الأراضى الجديدة إلى الإدارة العامة للرى المختصة على أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :

- (أ) لما طالب الترخيص وصفة ومحل إقامته .
- (ب) مند مقدم الطلب في حيازته للأرض موضوع طلب الترخيص.
- . ( ج) مساحة الأرض المطلوب ربها وموقعها على خرائه مساحية بمقياس رسم مناسب ، وموقع عليها من مهندس نقابي .
  - (د) تصنيف كامل للتربة من جهة متخصصة .
    - (هـ) مصدر المياه المقترح للرى .
    - ( و) طريقة الرى المتطور المقترحة .
      - (ز) الدورة الزراعية المقترحة .
- مادة ١٠ تتولى الأدارة العامة ثارى المختصة قحص طلب الترخيص ومستنداته

۱۵-۵۱ سندن در این در ای

ويجــب على الأدارة أن تصدر قرارها فى الطلب خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات كاملة وإخطار الطالب بذلك .

وعلى الأدارة في حالـة موافقتها على الـترخيص بـالـرى أن تحدد فـى الـترخيص طريقة الرى الواجب أتباعها .

مادة ٢١ - على المرخص له قبل تسلمه المترخيص بالرى أن يقدم تعهدا كتليها متضمنا علمه بكافة مسئلزمات طريقة الرى المقررة بالترخيص وأسلوب تتفيذها ، وبالدورة الزراعية المقترحة وبالتزاسه بتنفيذ شبكات الرى المتطور داخسل الأرض المرخص بها وذلك خلال المدة التي يحددها في تعهده ووفقا المواصفات الفنية وكتلك بالتزامة بتشغيلها وصبانتها وإصلاح ما يلحقها من أعطال .

مادة ١٢ - على الإدارة العامة لمارى أن تسلم الترخيص للمرخص له خلال أسبوع من تاريخ تقديم التعهد المشار إليه في المادة السابقة ، وعلى المرخص له إخطار الإدارة العامة المرى بتغيزه لشبكة الرى المتطور المرخص له بها ، وطلب معاينتها تمهيدا لترصيلها بمصدر الرى المقرر .

وعلى مهندس الرى المختص معاينة شبكة الرى المنفذة خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بذلك واعتماد تنفيذ هذه الشبكة في حالة ثبوت السلامة الظاهرية لها وذلك دون إخلال بمسئولية المرخص له عن كفاءة تشغيلها وما يكون بها من عيوب خفية .

مادة ١٣ - اذا لخل المرخص لـه فى تنفيذ شبكة الـرى المتطور وفقا اشروط الترخيص , أو أخل بلجراء الصيانة اللازمة أو الإحلال أو خالف أسلوب الرى المقرر بالترخيص يقوم مهندس الرى المختص بعمل محضر بأثبات أوجه المخالفة .

ويخطر المخالف خلال أسبوع من تاريخ تحريس محضس المخالفة لإزالـة أسبابها والألتزام بشروط الترخيص بمعرفته خلال شهر على الأكثر من تاريخ إخطاره .

وللأدارة العامة الرى مد المهلة المشار إليها في الفقرة السابقة بناء على ما يقدمه المرخص له من أسباب مبررة.

مادة ١٤ - اذا لم يقم المرخص له بتنفيذ شبكة الرى المنطور في المدة التي هدها بتمهدة وقفا لنص المادة ١١ جاز المإدارة العامة الري مد هذه المدة بناء على ما يقدمه المرخص من أسباب تبرر عدم تنفيذ الشبكة في موحده . وفى حالسة انتهاء المدة الممنوحة للمرخص لسه - أصلا وامتدادا - دون تنفيذ الشبكة تقوم الإدارة العامة للرى بعمل محضر الثبات حالة يتضمن وجه المخالفة وما تم فيما من اجراءات . وفى هذه الحالة تتولى الأدارة تنفيذ الشبكة على نفقة المالك أو الحائز بحسب الأحوال.

مادة 10 - لملادارة العامة لمارى أو للمشروعات أو للتطويس المختصمة عسل المعاينات والعباحث الخاصة بتنفيذ شبكات الرى المطلوبة وذلك بعد الأطلاع على كافحة أوراق الترخيص ، ولها أن تقدم مقايسة ابتدائية المتكاليف الملازمة لتنفيذ شبكات المرى المطلوبة شاملة كافة المصروفات والتكاليف مضافا إليها 10 ٪ مصاريف أدارية .

ويخطر المرخص له بصورة من مقايسة التكاليف الابتدائية خلال أسبوع من اعدادها .

مادة ١٦ - تعد الأدارة المختصة - بعد انتهاء تنفيذ شبكة الرى المتطور بيانا بما يخص الفدان الواحد من التكاليف النهائية لإنشاء شبكة الرى المتطور بكافة مشتمالتها .

ويتم أداء جميع التكاليف لتنفيذ شبكة الرى المنطور إما دفعة واحدة أو على أتصاط سنوية لا تجاوز عشرين سنة ، ونتولى الأدارة العامة للرى تحديد عدد الأقساط وقيمة كل قسط فى ضوء العبالغ المطالب بها .

ويتحمُّل حائز الأرض مالكا كان أو منتفعا أو مستأجرا بقيمة القسط السنوى من تلك التكاليف . ويتحملها الحائز والمالك معا اذا كان استغلال الأرض بطريق الزراعة.

مادة ١٧ - يعرض كشف بنصيب كل منتفع من التكاليف المشار إليها بمقر الجمعيات التعاونية الزراعية ومقر العمد والمشايخ ولوحة إعلائات المركز ونقطة الشرطة التابع لها الزمام وبمقر التحادات مستخدمي العياه وذلك لمدة أسبوعين على الأقل . ويسبق هذا العرض إعلان عن موعده ومكانه في الوقائم المصرية .

صلاة 10 - لذوى الشأن خلال ثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة العرض حق المعارضة في قيمة النقات وإلا أصبح تقديرها نهائيا ، وتقدم المعارضة إلى الأدارة المختصة إلى الأدارة المختصة أو وكيله العامة المختصة أو أوكيله مدير عام الأدارة المختصة أو وكيله وعضوية ممثل عن الزراعة والمساحة والجمعية التعاونية الزراعية وأحد مهندسي الري وممثل عن اتحاد ممتخدمي المياه في حالة وجوده .

مادة ١٩ - تقوم وزارة الأشغال للعامة والموارد المائية بارسال بيان إلى الجهات المختصة بتحصيل ضريبة الأطيان يتضمن المصاحات والأحواض التبى تضملها شبكات الرى المتطور التي قامت الوزارة بتنفيذها وقيمة المبالغ المطلوب تحصيلها عن الفدان . ويتم تحصيل هذريبة الأطيان وتـورد لحصاب صندوق مشروعات تطوير وصيانة المعالى .

مادة ٢٠ - يلتزم حائز الأرض بصياتة شبكات الدى المتطور المرخص بها وإصلاح ما يلحقها من أعطال ويخطر الحائز بتنفيذ الصيانة فى المدة التى يحددها له مهندس الرى المختص ، فاذا تخلف عن أشمام الصيانة ولم يطلب مهلة جديدة اتنفيذ الألتزام بالصيانة و ويكون للأدارة العامة لملرى أو المسروعات أو التطوير تنفيذ الصيانة والإصدلاح المطلوب ويتحمل حائز الأرض بالتكاليف الفعلية للصيانة أو الإصداح مضافا الإيها ١٠ ٪ مصاريف إدارية ويلتزم حائز الأرض باداء التكاليف المصدى المصدى عليه موصدى عليه مصحوب يعلم الوصول .

مادة ٢١ - مع عدم الأخلال بأحكام المواد السابقة يكون لوزارة الأشخال العامة والمحوارد المانية تتفيذ شبكات الرى المتطور في الأراضي التي أحدتها الدولة للاستزراع ونفذت لها البنية القومية ، وُذِلك في حالة عجز المالك أو الحائز عن تتفيذ هذه الشبكات وما يترتب عليه من عدم استزراع هذه الأراضي بعد إنشاء البنية القومية لها .

ويتم تنفيذ شبكات الرى أو الصرف الداخلية أو كليهما معا بناء على طلب يقدم إلى الإدارة المختصة معد الإدارة المختصة معد الإدارة المختصة معد تقديم إلارار كتابي بطريقة المداد التي يتفق عليها من حيث عدد الإقساط وقيمة كل منها وقيمة الدفعة المقدمة بحيث لا تقل عن ٢٠ ٪ من التكاليف المبدئية التغيذ شبكات المرى

وفى حالة عدم الطبيعة الملك أو المائز أو الجموعة بالتقدم بالطاب والأكرار المنصوص عليها في القرة السابقة ، يكون لإدارة قرى المختصمة خلال طائفة أشهر من تاريخ لهلاغ الملك أو الحائز أو الجمعية بذلك بكتاب موسسى طيه مصحوب بطم الوصولي أن تنظر الجهة التي أصدرت قرار التنصوص لهذه الأراضني النظر في ألغاء

ري ومراني

تخصيصها والتَصرف فيما بما يحقق الهدف من التخصيص والأستفادة بالبنية القومية التي تم تنفيذها في الأراضي الجديدة .

### القصل الثالث

## اتحادات مستخدمي المياه في الأراضي الجديدة

مادة ٢٧ - تنشأ في الأراضى الجديدة اتحادات لمستخدمي المداه على كل مسقاة خاصة أو مصدر مائي خاص أو مشترك سواء كان بنرا أو خط مواسير أبو بومستر أو غير ذلك يطبق أسلوب الري المتطور ، وذلك اذا تجاوز عدد المنتفعين خمسة أشخاص يكون له الشخصية الاعتبارية .

ويعتبر منتفعا صاحب الحيارة الزراعية التي تعتمد في ربها على المسقاة الخاصمة أو المصدر الماتي الخاص أو المشترك .

مادة ٣٣ - يكون للاتحاد اسم يختاره المنتفعون مشتق من اسم المسقاة الخاصة أو المصدر المائي الخاص أو المشترك أو أي اسم تختاره الجمعية العمومية للاتحاد .

ويقيد الانتحاد في سجل خاص بعد لهذا الغرض بالأدارة العامة للري.

مادة ٢٤ - يكون مقر الاتحاد بأحد المواقع القريبة من المسقاة الخاصة أو المصدر المائى الخاص أو المشترك ويجوز أن يكون المقر سكنا أو مكتبا أو محالا تجاريا أو صناعيا لرئيس الاتحاد أو أحد أعضائه .

مادة ٧٥ - يهدف الاتحاد إلى ضمان تنظيم مشاركة المنتفعين في إدارة وصعائة محطة ضنخ العياء المشترك بما يحقق عدالة توزيع العياه بين أعضاء الاتحاد وفقا لاحتياجات الانتاج الزراعي .

مادة ٢٦ - تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من جميع الحائزين للأراضى المنتفعة بالرى من المعقاة الخاصة أو البئر أو المصدر المائى الخناص أو المشترك سواء كان الحائز مالكا أو منتفعا أو مستأجرا .

مادة ٧٧ - تدعى الجمعية المسومية للاتعقاد بناء على دعوة من رئيس الاتصاد أو بناء على مللب ثاث عدد الأعضاء بحيث لا تقل حيازتهم عن ٣٠ ٪ من زمام المسقاة أو من زمـام الاتحاد أو بنــاء على طلب مهندس الرى المختص - ويجـب تسليم الدعـوة

لأعضاء الاتحاد أومن يمثلونهم قانونا باليد مع توقيعهم بما يغيد الاستلام وذلك قبل الانعقاد بثلاثة أيام على الأقل - إلا في حالة الضرورة القصوى ويعلن عن الدعوة لاجتماع الجمعية الممومية في مقر الاتحاد ويحدد في الدعوة جدول الأعمال ومكان الأنعقاد وموعده ، وتخطر إدارة الرى المختصمة بالدعوة وجدول الأعمال قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيلم .

ولعضو الاتحاد أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد بنفسه أو ينيب عنه عضوا أخر بتوكيل عرفى مكتوب ، ولا يجوز للعضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد .ويحضر اجتماعات الجمعية العمومية مهندس الرى المختص بصفته مراقبا .

مادة ٨٨ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إلا بحضور نصف عدد أعضاء الاتحاد على الاقل وبشرط ألا يقل ما في حيازتهم من أراضي عن ٥٠ ٪ من زمام الاتحاد فاذا لم يتوافر هذا النصاب تأجل انعقاد الجمعية العمومية لاجتماع ثان تدعى الله خلال الأسبوع التالي ويعتبر انعقادها الثاني صحيحا أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين وأيا كانت نسبة حيازتهم من أراضي الاتحاد .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين.

مادة 74 - يعد رئيس الاتحاد محاضر جلسات الجمعية العمومية ويدون فيما زمان ومكان الاتعقاد وعدد أعضاء الاتحاد وعدد الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين وأسمائهم ، والارض التي في حوزتهم ، وعدد الأصوات التي حازها كل قرار ، وتبلغ صور هذه المحاضر إلى إدارة الري المختصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

مادة ٣٠ - تغتار الجمعية العموميه للاتحاد في أول اجتماع لها - ثم كل عامين - بالانتخاب المباشر مجلس إدارة للاتحاد من خمسة أعضاء وينتخب مجلس الأدارة من بين أعضائه:

- ١ -- رئيسا للاتحاد ويكون الممثل القانوني للاتحاد أمام الغير.
  - ٢ أمينا للصندوق .
  - ٣ سكرتبرا ويكون مسئولا عن الشئون الإدارية للاتحاد .
    - مادة ٣١ يختص مجلس إدارة الاتحاد بالأتي :

ا - إدارة وتشغيل المسقة ومحطات الضدخ المقامة عليها أو محطة الضدخ
 البوستر" اذا كانت على ترعة رئيسية .

- ٢ إعداد جداول توزيع المياه بين المنتفعين على المسقاة .
- ٣ صيانة المسقاة الخاصة أو المصدر المائي الخاص المشترك والحفاظ على مكوناتها في حالة جيدة
  - ٤ صيانة وحدات الضخ " البوستر " والقيام بعمليات الإحلال والتجديد
- تحديد تكاليف رى القدان بالطريقة التى يتلق عليها الاتصاد سواء بالساعة أو بالفدان أو بالموسم للفدان أو بالمحصول .
  - التعامل بالشراء والبيع والأثفاق على أعمال التشغيل والصيانة
    - ٧ الحصول على أفضل صور الأتتمان لتتمية أهداف الأتحاد ٠
      - ٨- فض المنازعات بين أعضاء الاتحاد .
    - التعاون مع الاجهزة المركزية والمحلية والشعبية والتنفيذية .
- ١٠ معاونة الأدارة العامة للرى المختصمة في تدريب أعضاء اللجان وقادة المساقي .
- ١١ فتح حساب خاص بأسم الاتحاد بأحد البنوك تودع به حسابات الاتحاد وأمواله .

مادة ٣٦ - يجتمع مجلس إدارة الأتحاد مرة على الأكل شهريا بدعوة من رئيسه لمباشرة الأختصاصات المبينة بهذا القرار وتصدر قرارات مجلس الأدارة بأغلبية أحدوات الأعضاء الحاضرين ويكون لكل من المنتفين الحق في الحصول على صورة من قرارات مجلس الإدارة وتبلغ قرارات المجلس إلى كل من مهندس رى المركز ومدير عام الرى .

مادة ٣٣ - تصدر قرارات الأتحاد في شأن توزيع مناوبات المياه "المطارفة "
بلجماع آراء المنتفعين وفي حالة الأختلاف في الرأى وتعذر صحدور قرار من الأتحاد
يتولى مهندس رى المركز بناء على شكوى من أي من أعضاء الاتحاد تنظيم توزيع
المناوبات ويكون قراره نافذا وفي حالة عدم استجابة الاتحاد \_ يعرض الأمر على مدير
عام الرى الذي يكون قرار نهائيا ونافذا في الموضوع .

۸۵۰۸ ..... ري وصرف

مادة ٣٤ - يتولى رئيس مجلس إدارة الاتحاد مباشرة الاختصاصات الآتية :

 ١ -- اعداد جدول أعمال الجمعية العمومية واتخاذ إجراءات دعوتها للاجتماع وقعقادها وتقفيذ قراراتها .

٢ - الإشراف على نتفيذ إجراءات الصيانة والتطهير وتنظيم السرى على المساقى
 والتأكد من انتهاء الرى في المحبس قبل الأنتقال إلى حبس آخر .

٣ - الاشراف على أعمال الاتحاد الإدارية والمالية ويعتبر حلقة الوصل بين الاتحاد وبين إدارة الرى المختصة وتلقى توجيهاتها وعرضها على الجمعية العمومية والأشراف على تنفيذها

٤ - إعداد الميز انية التقديرية للاتحاد والتي تشمل تحديد أوجبه الأثفاق المطلوبة خلال السنة المالية ومصادر النمويل المقترحة لإقرارها من مجلس الأدارة وعرضها على الجمعية المجمعية العمومية لاعتمادها .

الإشراف على تحصيل تكاليف التشغيل والصيانة والإحملال والتجديد ويمثل
 الإتحاد في التوقيع على جميع العقود والإتفاقات التي توافق عليها الجمعية العمومية أو
 ما تفوضه فيه الجمعية العمومية .

التوقيع على الشيكات والأوراق المالية مع أمين الصندوق .

 ٧ - تلقى ملاحظات مهندس رى المركز بخصوص تطهير وصيائة المسقاة ومحطات المنخ وعرضها على مجلس الإدارة ، وانتخاذ ما يلزم من الجراءات لتنفيذها وليلاغه بالتنفيذ .

٨ - تقديم تقرير سنوى عن نشاط الاتحاد في نهاية كل سنة مالية للجمعية
 العمومية .

9 - تمثيل الاتحاد والنيابة أمام الجهات الأدارية والقضائية . وارئيس مجلس الأدارة في الأحوال العاجلة أو الطارئة أن يقوم من تأقاء نفسه بما يلزم لحفظ المسقاة أو محطات المسقاة أو محطات الضغخ وصيانتها ويعرض الأمر على مجلس الأدارة في أول لجتماع تال •

مادة ٣٥ - يتولى أمين صندوق الاتحاد مباشرة الاختصاصات الأتية :

١ - تحصيل موارد الاتحاد من تكاليف الري والأدارة والأشتر لكات والحراسة من

المزارعين وإعطاء ليصالات بما تم تحصيله .

- ٢ إيداع الأموال في البنك أو صندوق التوفير الذي تحدد الجمعية العمومية .
- ٣ الصرف من السلغة المستكيمة والسلغة المؤاتئة التي تكون في عهنته وفق قرار الجمعية العمومية.
  - ٤ التوقيع على أنون الصرف والشيكات مع رئيس مجلس الأدارة.
  - مسك الدفائر والأذوذات والمستندات الخاصة بالتحصيل والصرف.
- ٦ إعداد الميزانية التقديرية والحساب الخاص بالأشتراكات مع رئيس مجلس الأدادة.
- ٧ مسك نفتر بسجل فيه ليرادات ومصروفات الأتحاد، ويخضع هذا الدفتر لرقابة الجمعية العمومية للاتحاد ولمهندس الرى المختص .
  - مادة ٣١ يتولى سكرتين الاتحاد مياشرة الاختصاصات الأتبة :
    - ١ تسجيل أعمال المجلس وقراراته في سجل خاص
- ٢ أخطار مهندس العركز باجتماعات وبقرارات الجمعية العمومية ومجلس الأدارة خلال أسبوع على الأكثر .
  - ٣ حفظ جميع البيانات المتعلقة بالاتحاد وأعضائه وحيازتهم .
  - ٤ تحرير محاضر اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الأدارة.
    - ٥ القيام بجميع الأعمال الأدارية الخاصة بالاتحاد .
- مادة ٣٧ لمهندس رى المركز الأعتران على أى من قرارات الاتحاد خلال أسبوع من أبلاغه بها كما يكون لمدير عام الرى الأعتران على قرارات الاتحاد خلال شهرين من تاريخ إبلاغه بها .
  - مادة ٣٨ ~ تتكون الموارد المالية للاتحاد من :
- ١ مماهمات أعضاء الاتحاد كل حسب حيازئة وبالقيمة التي تحددها الجمعية العمومية عند بداية تكوين الاتحاد .
- ٢ الاشتراكات التي تحصل من كل عضو لمولجهة تكاليف الري والتشغيل وصيانة الطلمبات والمسقاة أو البنر أو خط المواسير .
  - ٣ عوائد أموال الإنحاد المودعة بالبنك .

٤ - أى تبرع أو منح من أعضاء الاتحاد أو غيرهم .

مادة ٣٩ - تبدأ السنة المالية للاتحاد في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة على أن تبدأ السنة الأولى من تاريخ قيد الاتحاد وتنتهى في ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

مادة ٤٠ - اذا لمنتع عضو الاتصاد عن اداء الاشتراكات أو الالتزامات الواجبة عليه وفقا للقانون أو لهذا النظام ، يكون ارئيس الاتحاد أن يتخذ الأجراءات اللازمة لحماية حقوق أعضاء الاتحاد قبل المخالف .

مادة ٤١ -- ينقضي الإنحاد لأحد السبيين الآتيين :

١ - تعديل سند الحيازة بحيث يقل عدد المنتفعين عن سنة .

٢ - انتفاء الغرض من الاتحاد .

صلاة ٢٤ - تتولى الجمعية العمومية للاتحاد تصفيته في حالة انقضائه وفقا اللهواعد التي تقررها . "

# القصل الرابع إدارة وانتفاع الزراع بنظم السرى الحقلي المنطور بالاراضي القديمة

مادة ٣٣ - تسرى أحكام هذا الفصيل على الاراضي القديمة ، والتي لا تعتبر أرضا جديدة وفقا لنص المادة ٦.

ملاة \$ \$ 2 - يقوم نظام الرى الحقلى المتطور في الاراضى القديمة على تطوير المساقى الخاصة باستخدام أساليب الرى المنطور ، ومن ذلك تركيب طلمية أو مجموعة طلميات رى عند مأخذ الممنقاة الخاصة من الترعة الفرعية أو الرئيسية وضبخ مياه الرى إلى المسنقاة المطورة والتي يتم رفعها وتبطينها بالخرسانة وعمل فتحات تجاه كل مروى لرى أرضن زراعية أو بإمرار مياه المسنقاة داخل خط مواسير مدفون تحت مستوى الأرض وتوزيع المياه من الخط بواسطة محابس تجاه كل مروى لرى أرضن زراعية أو بأمرار مياه الأشفال العامة والموارد المائية .

ويجوز لوزارة الأشغال العامة والموارد المانية ـ عسل النسوية الدقيقة التى تلزم لبعض الأراضي الزراعية المطلوب تطويرها وذلك في حالة عدم تنفيذ المزارع لها . مادة 20 - على جميع المزارعين على المسقاة المطورة . تكوين رابطة لتشغيل وصياتة طلمبات الرفع والمسقاة ووسائل الرى الخاصة وتحديد تكاليف الرى وتحصيلها من المزارعين ، وتتظيم أوقات التشغيل وعمل المطارفة بينهم وتحديد مسئوليات المشغل للطلمبة أو الطلمبات والحارس وأعمال الصيانة اللازمة وغيرها من المهام المنبئةة عن رجود مسقاة خاصة مطورة .

ولا يسمح بتشغيل أى طلعبات ارفع مياه الرى إلى المساقى التى تم تطويرها بخلاف طلعبة أو طلعبات الرابطة .

مادة ٤١ - يصدر وزير الأشغال والموارد المائية ـ بناء على عـرض الأدارة العامة لتطوير الرى المختصة ـ قرار بتحديد المناطق التي سـيصير تتفيذ أسـلوب الرى المختص المناطق التقلي المتطور بها ـ ويكون لمهندس الوزارة الحق في التنفيذ الفوري لأعسال التطوير للمساقى وتصرف التعويضات اللازمة عن تالف الزراعة .

ويلتزم المنتفعون بمشروعات الرى الحقلى " المساقى " بالتخطيط الذى تعتده الوزارة انتفذ أسلوب الرى الحقلى المتطور ، وخاصة تحديد مسار المسقاة المطورة سواء كانت مدفونة تحت أرض المزارع أو مساقى مبطنة بالخرسانة مرفوعة ، أو غيرها من الوسائل المطورة ومواقع المحابس والفتحات ، وكشوف وخرائط تعديل الفتحات ، وتحديد المساحات المرتب ربها من كل محبس أو فتحة ، وجميع ما يلزم لهذه المساقى من بيارات صحب وأحواض تغذية ومأوى الطلمبات وغيرها من الأعمال اللازمة للتطوير ويختص مدير عام التطوير باعتماد تخطيط أسلوب الرى الحقلى المتطور

مادة ٤٧ – في المناطق التي نقرر الوزارة تطويرها نتخذ الخطوات الأتية :

- (١) يقوم مهندس التوجية المائى بالمنطقة ومعاونوه من مشرقى المساقى المعينين بهذه المناطق بالتقابل مع المزارعين على كل مسقى خاصة وإعلامهم بقرار الوزارة القيام بتتفيذ الرى الحظى المتطور الخاصة بهم وشرح أهداف وأسلوب تطوير الرى للمسقاة وتوضيح العائد من ذلك على المزارعين والتكاليف التغديرية لتطوير الرى لكل فدان وكيفية تحصيله .
- (ب) يتولى مهندس التوجية المائي دعوة جميع المزار عين على كل مسقاة خاصة

١٥١٢ ..... ري وصرف

مدرج تطويرها في خطسة الوزارة للأجتماع وعلى أن يكون هذا الأجتماع إما بموقع المسقى أو بمقر الجمعية الزراعين على المسقاة أو بمقر الجمعية الزراعية أو المعدية ويطان عن مكان الأجتماع وموعده إلى المزارعين .

- (ج) بشكل المدعوون الجمعية العمومية الرابطة المسقاة المطورة ويتوالون في أول اجتماع لهم لختيار عدد لا يقل عن خمسة من بين أعضاء الجمعية العمومية بالانتخاب الحر المباشر كمجلس لرابطة الممسقاة وينتخب هذا المجلس من بين أعضائه الخمسة رئيسا للرابطة يسمى شيخ الممسقاة ويعاونه ثلاثة من مجلس الرابطة أحدهم نائبا الشيخ الممسقاة والثانى أمينا للصندوق والثالث سكرتيرا وإذا قل عدد أعضاء الجمعية العمومية عن عشرة بانتخاب شبخا للمسقاة وأمينا للصندة قي .
- (د) يختار مجلس الرابطة اسما لها ويتقدم بطلب لإدارة الـرى المختصة لقيده فى
   سجل خاص بذاك وإعطاء الرابطة شهادة بالقيد ورقمه ٠
- مادة ٨٨ يتم تحصيل تكاليف أعصال التطوير المساقى الخاصة المطورة وفقا للأحكام الواردة بالمواد ١٩٠١١٠١٢ ويتم تحصيل تكاليف الطلمبة أو الطلمبات التي يتم توريدها وتركيبها على المساقى المطورة وتكاليف التسوية الدقيقة على الثلاثة أفساط السنوية الأولى بالتساوى •
- مادة ٤٩ يتولى مجلس رابطة المسقاة بالأراضى القدرمة الأختصاصات اللآتية: ١ - أنتخاب شيخ المسقاة المطورة من بين أعضائه وكذلك انتخاب نائب الشيخ المسقاة وأمين الصندوق وسكر تير الرابطة.
- ٢ التعاون مع مهندس الترجيه الماتى في أختيار نوع التطوير للمسقاة وتحديد مواقع المحابس أو بوابات المراوى ومواقع المعابر وبوابات الحجز والأتفاق مع باقى الأعضاء على جميع الأعمال اللازمة المسقاة المطورة ومتطلباتها .
  - والتعاون مع مندوبي الوزارة والمقاول في نتفيذ أعمال التطوير للمسقاة .
- ٣ أستكام المسقاة المطورة بعد تتفيذها بموجب محضر خاص وذلك لتشخيلها
   وصيانتها بمعرفة المنتفعين " أعضاء الرابطة " .
- ٤ توزيع المسئوليات على أعضاء مجلس الرابطة فيما يخص تشغيل المسقاة
   والآت الرى المركبة على رأس المسقاة والصيائة الدورية المسقاة والطلمبات وكذلك

- وضع أمس المحاسبة المالية للرابطة وكيفية إدارة هذا الحساب.
- تنظيم الأجتماعات الدورية الشهرية لمراجعة برامـــج تشغيل وصدائـــة المســـقاة والطلمبات والموقف المالى لميز انية الرابطة وحسابها بالبنك .
- قيمة مشاكل قد تتشأ بين الأعضاء فيما يختص بالمسقى المطورة وأعمال الرابطة .

۷ - تقسيم ميزانيـة الرابطـة وتحديد بنودهـا ونسبة ما يخص كل بند منهـا من حصيلة تكاليف رى الفدان التي يتم تحديدها مواء كانت بالرية الفدان أو بساعة التشـغيل أو برى المحصول أو بالموسم الزراعي القدان على حسب الأحوال وما يتنق عليـه بيـن أعضـاء مجلس الرابطـة .

٨ - تحديد ألتز لمات كل من أعضاء مجلس المسقاة وخاصة تكاليف السرى
 وعرضها على الجمعية العمومية للرابطة الموافقة عليها وكذلك تحديد البنك المذى تودع
 به .

- أختيار قادة الأحباس على الممقاة أو قادة المراوى المقابلة لكل محبس أو
   بوابة من بين المزار عين على هذه المراوى وتحديد اختصاصهم.
- ١٠ وضع جداول المطارفة بين فتحات المراوى أو المحابس المتصلة بالمراوى على ضوء مساحات الأعضاء ونوع المحاصيل ومراجعة هذه الجداول شهريا لإمكانية تعديلها.

 ١١ - متابعة تنفيذ جداول المطارفة والتحقق من حصول كل عضو على حصته من مياه الرى طبقا لهذا الجدول وفي المواعيد المحددة به .

١٢ – التعلون مع مهندس التوجيب المائي ومشرفى الحقول والمساقى وتلقى الترب اللازم منهم فيما يخص أعمال مجلس الرابطة والعاملين معه من الأعضاء لنقل الخبرات الجديدة عن المساقى المطورة وأسلوب تشغيلها وصيانتها وكذلك الطلمبات وتلقى التدريب اللازم من جهاز التوجية المائي فيما يخص صيانة شبكات الصرف المغطى ، وأعداد ميزانية الرابطة وتقسيم بنودها الرئيسية بين التشغيل والصيانة .

١٣ - أعداد خطـة سنوية لصيانـة الطلعبة والعمقاة وتتفيذها بمماعدة مهندس التوجية المائي المختص. ١٥١٤ - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ ومرف

١٤ - العمل على نقل المعلومات الغنية وتبادلها بين المزارعين أعضاء الرابطة فيما يخص مياه المرى والمحافظة عليها من التلوث ونشر الوعى الصحى والبيئى بمساعدة جهاز التوجيه المائى .

١٥ – اتخاذ القرار المناسب لحسم أى خلاف قد ينشأ بين المزارعين على أى حبس أو مروى برفع له من قائد المحبس أو الممروى · ويكون قرار مجلس الرابطة نهائيا وملزما إذا صدر بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الرابطة .

١٦ - التسبق مع مجالس الروابط الأخرى على الترعة الفرعية المستركين معها في مصدر التغذية في إعداد جداول المطارفة بين المساقى على نفس الترعة الفرعية و وتعرض على مهندس الترجيه الماتى المختص ثلاعتماد

وتسرى أحكام الفصل الثالث من هذه اللائحة فيما لا يتعارض مع أحكام البنود السابقة .

مادة ٥٠ - يتولى شيخ المسقاة مباشرة الاختصاصات الآتية :

١ - رئاسة مجلس رابطة المسقاة وتحديد مواعيد لجتماعاته الشهرية .

 ٢ - تحديد مواعيد الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية للرابطة " لأعضاء المسقاة " والإعداد لأى لجتماع طارئ للجمعية العمومية للرابطة .

 ٣ - التعاون مع مهندس التوجيه المائي ونقل المعلومات الفنية لمجلس الرابطة والمزارعين .

٤ - متابعة تنفيذ جداول المطارفة الشهرية .

مرقابة قادة المحابس أو المراوى للتحقق من قيامهم بواجباتهم ومساعدتهم في
 مشاكل قد تتشأ على المراوى .

٦ - تمثيل الرابطة قبل الغير .

ويقوم نائب شيخ المسقاة بمعاونة شيخ المسقاة في تأدية مهامه ويحل محله .

مادة ٥١ - يتولى أمون صندوق الرابطة مباشرة الأختصاصات الآتية :

 ١ - تحصيل أجور الرى من أعضاء الرابطة وأعطاء إيصالات بكل مبلغ يتسلمه على أن يوضع بالإيمسال أيمة المبلغ واسم العضد والمساحة المطلوب ريها ونوع المحصول وتاريخ الرى . ٢ - دفع جميع مصداريف التشغيل اليومية وغيرها من زيوت ووقود وأجور المشغل والحارس للطلمبات الشهرية وغيرها من المصداريف التي يقرها مجلس الرفطة.

٣ - مسك دفتر أو دفاتر يسجل بها جميع الإيرادات والمصروفات اليومية ويكون
 تحت طلب أى من أعضاء الرابطة للاطلاع إذا ما أراد ذلك .

 إيداع المبالغ المتحصلة والباقية لديه في حساب الرابطة بالبنك أسبوعيا أو شهريا بعد مراجعته من مجلس الرابطة .

- تزويد سكرتير الرابطة بجميع البيانات عن المصروفات و الأبـرادات اليوميـة
 لقيدها لديه في سجله الخاص .

معاونة سكرتير الرابطة وشيخ المسقاة في أعداد الميزانية الشهرية للرابطة
 وكذلك التقرير السنوى الذي يعرض على الجمعية العمومية للرابطة .

 ٧ - التوقيع مع شيخ المصقاة على الشيكات البنكية بالمبالغ المسحوبة من حساب الرابطة .

مادة ٧٥ - يتولى سكرتير الرابطة مباشرة الأختصاصات الآتية :

۱ – الأحتفساظ بجميع بيانسات الممسقاة مسن عدد أعضساء الرابطة ومساحتها الكلية وأستلام جميع الإيصالات من مشغل الطلمبات وقيدها في سجل خاص به وتمكين أى من أعضاء الرابطة للاطلاع عليها ويشمل هذا السجل الإيراد اليومي والشهري وجميع المبالغ المنصرفة على التشغيل والصيانة ومساحات الأراضى التى تم ريها وأنواع محاصيلها والزمن المستغرق في الرى يوميا وشهريا .

۲ – إعداد الموقف المالى الشهرى للرابطة من واقع البيانات التى يعدها به أمين الصندوق ومشخل الطلمبات موضحا به مجموع الإيرادات والمصروفات الشهرية وجملة الحساب ادى البنك وذلك بإشراف مهندس التوجيه المائى المختص وعرض هذا الموقف على مجلس الرابطة في لجتماعه الشهرى.

مادة ٥٣ - يتولى قادة المراوى والمحابس الأختصاصات الآتية :

ا حرض المشاكل أو الطلبات على شيخ المسقاة وفي حالة عدم الأثناق يعرض
 الأمر على مجلس الرابطة بحضور قائد المروى أو المحبس لإصدار القرار اللازم.

٢ - وضع جدول المطارفة على المحبس أو العروى بالأثقاق مع جميع المزارعين
 العرتبة رئ أراضيهم على المحبس أو العروى المسئول عنها .

- ٣ الأثفاق مع باقى قادة المراوى أو المحابس المشتركين معه فى المحبس على
   جداول المطارفة لكل محبس أو مروى بحيث لا يتأثر أى منهم بالآخر .
- وضع برنامج صيانة المروى والمحبس أوالبوابة بالتعاون مع الأعضاء المرتبة رئ أراضيهم على العروى .
- المساعدة في حل أي مشاكل قد تتشأ بين المزار عين على المروى قيادت و لـه طلب مساعدة شيخ المسقاة أو طلب الحرض على مجلس الرابطة الاتخاذ قرار في حسم ما قد يثار من مشاكل ويلتزم بتطبيق قرارات مجلس الرابطة في هذا الخصوص .
  - مادة ٤٠ يتولى مشغل الطلعبة أو الطلعبات الأختصاصات الآتية :
- ا تشغيل الطلعبة لأى عضو عند تسلمه الإيصال الدال على سداد قيمة الرى
   وثاريخه .
- ٢ أستلام كميات الزيوت والوقود اللازم انتسفيل الطلمية أو الطلميات أو الشراء بمعرفته بالمبالغ التي يتسلمها من أمين صندوق الرابطة لهذا الغرض.
- ٣ العمل على سلامة تشغيل الطلمبات ومراقبة الزيوت والوقود ومحطات التبريد وقيد ساعات التشغيل وكميات الوقود والأعضاء المستغيبين وأنواع المحاصيل ومساحتها

#### القصل الخاس

## صندوى مشروعات تطوير وصيانة المساقى

ملاة ٥٥ - ينشأ بوزارة الأشغال العامة والصوارد المانية صندوق تعويل خاص يسمى صندوق مشروعات تطوير وصيا نة المساقى ومقره مدينة القاهرة ويتبع وزير الأشغال العامة والموارد المانية .

- مادة " • يهدف الصندوق المنصوص عليه في المسادة المسابقة التي تحقيـ ق الأغراض الأثية :
- ( أ ) أتلحة الثمويل اللازم لمشروعات تطوير وصيانة المساقى المطورة والتسوية
   الدقيقة .

- (ب) الأشراف على تتفيذ المشروعات المذكورة.
- ( ج ) العمل على رفع الوعى في مجال أستخدام المياه .
- ملاة ٧٥ يتولى أدارة الصندوق مجلس أدارة يشكل يشكل على الوجه الأتى : رئيس مجلس أدارة الصندوق .......
  - وعضوية كل من :
  - ١ نائب رئيس مجلس أدارة الصندوق .
- ٢ رئيس أدارة الفقوى لوزارة الأشغال العامة والموارد المائية بمجلس الدولة .
  - ٣ ممثلين عن وزارة الأشغال العامة والموارد الماتية وهم :
    - رئيس قطاع التوسع الأفقى ومشروعات التطوير .
      - رئيس قطاع الرى .
    - رئيس الأدارة المركزي لمشروعات تطوير الرى .
    - رئيس الأدارة المركزية لمشروعات التوسع الأفقى .
      - مدير معهد بحوث توزيع المياه وطرق الري
        - ٤ ممثلين عن وزارة الزراعة هما:
      - رئيس هيئة التعمير والمشروعات الزراعية .
    - رئيس الأدارة المركزية للتعاون والانتمان الزراعى .
- ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة التعاون الدولي لا تقل
   درجة وظيفته عن رئيس ادارة مركزية .
- ٦ أثنين من الشخصيات العامـــة يختار هما وزيـر الأشغال العامة والموارد المائية.
  - ويصدر بتعيين رئيس مجلس أدارة الصندوق وناتبه قرار من السلطة المختصة .
- مادة ٥٨ مجلس أدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وله أن يتخذ من القرارات ما يراه الإزما لتحقيق الأهداف التي أنشىء من أجلها وعلى الأخص .
  - ١ نتظيم العمل بالصندوق .
  - ٢ الموافقة على القروض وتتفيذ موجبها .

- ٣ تنظيم أقساط القروض في ضوء الألتز لمات الواردة والأتفاقيات أوالعقود.
- أصدار القرارات واللواتح الدلخلية التي تتضمن القواعد التي يجرى عليها الصندوق في أدارة شنونه الفنية والأدارية والمالية .
  - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للصندوق وحسابه الختامى .
- النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العصل في الصندوق ومركزه
   مالي .

مادة ٥٩ - يجتمع مجلس أدارة الصندوق مرة كل شهر على الأقل بناء على طلب رئيسه أو بناء على طلب من وزير الأشغال والموارد المائية وتوجه الدعوة السي الأعضاء مصحوبة بجدول الأعمال لحضور الأجتماع قبل الموعد المعين للانعقاد بسبعة أيام على الأقل ويجوز في حالات الضرورة القصوة عدم النائيد بهذا الميعاد ولا يكون أنعقاد المجلس صحيحا ألا بحضور أغلية أعضائه .

وتدون محاضر جلسات المجلس وقراراته في سجل خاص ويوقعها كل من رئيس المجلسة والقائم بأعمال سكرتارية مجلس الأدارة وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أراء الحاضرين وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس وتكون قرارات المجلس نافذة ما لم يعترض عليها وزير الأشفال العامة والموارد المانية خلال أسبوعين من تاريخ لفتاره بها .

مادة ١٠ - يجوز لمجلس الأدارة أن يشكل من بين أعضائه أو من غيرهم من الخبراه والفنيين لجان أستشارية وتتظم هذه اللجان وتحدد أختصاصاتها بقرار من المجلس ويجوز المجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض أختصاصاته أو بأن يفرض فيها رئيس المجلس أو أحد أعضائه .

مادة ٦١ - تتكون موارد الصندوق من :

- ١ المبالغ التي تخصيص له في الموازنة العامة للدولة .
  - ٢ حصيلة القروض والهبات .
- ٣ الأنساط التي يؤديها المنتفعين بمشروعات التطويـر والصيانـة والتسوية
   الفقية.
- ٤ المبالغ المحصلة من تكاليف تطهير المساقى أو المصارف وفيقا لنص المبادة

ری ومسرف میبید..... ۱۵۹۹

٢٠ من قانون الري والصرف .

٥ - عائد أستثمار أموال الصندوق

وتعتبر أموال الصندوق أموالا عامة وتسرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة والرقابة عليها .

معادة ٢٣ - يكون للصندوق موازنة خاصة فى أطار موازنة وزارة الأشغال العامة و الموازنة وزارة الأشغال العامة والموارد المائية وتبدأ المنة المائية للمائية المائية وتبدأ المنة المائية ويرحل ويكون للصندوق حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام تودع فيه موارده ويرحل فائض الحساب من سنة مائية إلى أخرى

مادة ٦٣ - للصندوق أن يحصل مستحقاته لدى الغير بطريق الحجز الإدارى وفقا للقانون .

مادة ؟ ٦ - يتكون الجهاز الأدارى للصندوق من بين العاملين بمصلحة الرى الذين يندبهم رئيس المصلحة بالأتفاق مم رئيس مجلس أدارة الصندوق وذلك لحين إقرار الهيكل النتظيمي للصندوق .

مادة ٥٠ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣٦ – ينشر هذا القرار في الوقائع المصريــة ويعمل بــه أعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

# زراعــــــة وزارة الزراعة وأستصلاح الأراضى قرار وزارى رقم ۲۱۱ لمسنة ۱۹۹۰

فى شأن شروط ولجراءات الترخيص باقامة المبانى والمنشآت فى المسلاة ١٥٧ فى المسلاة ١٥٧ من قلسون عليسها فى المسلاة ١٩٨٣ من قلسون الزراعة معدلا بالقلون رقم١١٦منة ١٩٨٣ (١٠ منيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلام الاراضى

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصدادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم؟؟ لسنة١٩٧٩ بأصدار قانون نظام الأدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؟

وعلى القانون رقم ٥٩ لمنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ؛ وعلى القانون رقم ٣ لمسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون التخطيط العمراني ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٤ لمسنة ١٩٨٤ " قــاتونى " فــى شــأن شــروط وأجراءات منح تراخيص البناء على الأراضي الزراعية ؛

وعلى موافقة وزير الأسكان والمرافق والتعمير والمجتمعات الجديدة والوزير المختص بالأدارة المحلية ؛

## آرر

معادة ١ - يحظر إقامة العباني أو العنشات في الأراضي الزراعية أوأتخاذ أجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لأقامة مبان عليها وذلك وفقا لحكم المعادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إليه .

ويقصد بالأرلضى الزراعية فى تطبيق لحكام هذا القرار الأراضى المزروعة بالفعل وما عليها من منافع "كالأجران والمخازن والحظائر وغيرها "سواء كانت داخل الزمام أوخارجه وأيا كانت طريقة ربها أو صرفها أو الضريبة المفروصة عليها سواء كانت مدرجة فى مطاقة حيازة زراعية أوغير مدرجة .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصريـة - المند ٨٩ قـي ١٤ أبريـل ١٩٩٠ .

ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الاراضي البور القابلة للزراعة .

مادة ٣ – يكون النرخيص بأقامة للمبانى أوالمنشأت في الأراضى الزراعية وما في حكمها وكذلك في أتخاذ أجراءات تقسيمها في الحالات للمستثناة المنصموص عليها في المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار لليه وفقا للشروط والأجراءات المبينة في هذا القرار .

أولاً : شروط النرخيص :

مادة ٣ – يشترط للموافقة على المشروعات ذات النفع العام التى تقيمها المحكومة والمنصموص عليها فى الفقر ج من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار إلية أوالموافقة على أتخاذ أجراءات نزع الملكية لأقامة هذه المشروعات أن يقدم الطلب بذلك من الوزير أوالمحافظ المختص إلى وزير الزراعة مرفقا به

- أقرار من الجهة الطالبة بأن المشروع المطلوب إقامته مدرج فى خطئها
   ومخصص له أعتمادات فى العوازنة الأستثمارية فى السنة المطلوب فيها الترخيص .
- (ب) خريطة مساهية بمقياس رسم مناسب موضحا عليها موقع المشروع مع تحديد المناطق أوالنواحي أو الأحواض المطلوب تنفيذها .
  - (ج) رسم هندسي للمشروع معتمدا من الجهات الهندسية المختصة .
- ( د ) موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الموقع الذى سبقام عليه المشروع بالنسبة للمشروعات الصناعية وموافقة الجهة المختصة بإقامة الأبنية التعليمية بالنسبة للمدارس.
- ( هـ ) موافقة الوحدة المحلية المختصة على المشروع وإثر ارها بأنه يرتبط بالموقع
   المطلوب أقامته فيه وأنه لا يمكن أقامته خارج الأرض الزراعية .
  - (و) موافقة المالك في غير حالات طلب نزع الملكية .

ولا يجوز تجاوز المساحات التي يرخص بها ولو بمنشأت مؤقتة لنتفيذ المشروع

مادة ٤ - تتولى مديرية الزراعة المختصسة بكل محافظة بالأشتر الله مع مديرية الإسكان والتعمير بها بلجراء حصر شامل للأراضى الزراعية وما في حكمها الواقعة دلخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/ ١٩٧١ وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خراقط مسلحية لها بعقياس رسم ٢ : ٢٥٠٠

زراعة ...... زراعة

- وتعد الوحدة المحلية لكل مدينة بالأشتر لك مع الأدارة الزراعية بها برنامجا زمنيا للترخيص في إقامة المباني أو تقسيمها على الأراض الزراعية المرفوعة على الخرائط السالف ذكرها على أربعة مراحل تحدد لكل منها فترة زمنية لا تقل عن خمس منوات .

وتعمد الخرائط المساحية والبرامج الزمنية المشار إليها من المحافظ المختص وترسل صورتها بعد أعتمادها من الوزارة الأدارة العامة لحماية الأراضي وتحفظ صورة معمدة منها بكل من مديرية الزراعة بالمحافظة والأدارة الزراعية والوحدة المحلية المختصة.

ولا يجوز النظر فى الترخيص بإقامة المبتى أو التقسيمات وقفا لأحكام قانون الزراعة المشار إليه وهذا القرار بالنسبة الى أراضى أى مرحلة قبل الانتهاء من الأراضى السابقة لها وفى جميع الأحوال يراعى عدم المساس بالمراوى والممسارف أو الطرق التى تخدم الزراعات القائمة .

مادة • - يتحدد الحيز العمرانى للقرى في تطبيق الفقرة ب من المادة ١ من المادة ١ من المادة ١ من النصوير النوب المثنية السكنية الرئيسية لكل قرية كما كشف عنها التصوير الجوى حتى ١٥ / ١٩٨٥/٤ وترفع هذه الكتلة على خرائط مساحية بمقياس رسم ١: ٢٥٠٠ و تعتمد من المحافظ المختصص وعلى مديريات الزراعة كل في حدود المتصاحبة على موافئة الوزارة " الأدارة العامة لحماية الأراضيي " بصبورة من هذه الخرائط بعد أعتمادها من المحافظ .

 ويحظر الترخيص في الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراتي للقرى بالنسبة للمصانع أو قمائن الطوب أيا كان نوعها .

مادة ٦ - المشروعات التى تخدم الإنتساج الزراعى والحيواتى التى يجوز الترخيص بها وفقا لحكم الفقرة د من المادة ١٥٧ من قانون الزراعة المشار إليه هى:
( أ ) مشروعات الثلاجات ومخازن التبريد للمجازر والمزارع المرخص بها وفقا القانون الزراعة وبما يتناسب مع طاقتها الإنتاجية أوالتخزينية بشرط عدم إمكان التوسع الرأسي بها

(ب) مشروعات الصيانة والتموين للألات الزراعية التابعة المحطات التجارب

والبحوث الآلية المرخص بها وفقا لقانون الزراعة أوالتابعة للجمعيات الزراعية للميكنة الزراعية بشرط أن تكون واقعة على الطرق الرئيسية وبمراعاة الانقل المسافة بين المحطة المطلوب الترخيص بها والمحطات الأخرى عن " عشرون كيلو منز " من جميم الجهات .

(ج) العشروعات الأخرى للتي تخدم الإنتاج الزراعي والحيواني والتي يصدر بالموافقة عليها قرار من وزير الزراعة

( أ ) ألا تزيد المساحة التي يرخص بها على خمسة في الألف من مساحة الأرض الزراعية المملوكة في ذات الزمام " وبحد أدنى ١٠٠ متر مربع وبحد أقصى ٢٥٠ مـتر مربع " .

(ب) أستقرار الوضع الحيازى بالملك لمدة ثلاثة منوات على الأقل سابقة على تقديم الطلب .

( ج ) ألا يوجد سكن خاص للمالك هو وزوجته أو أزواجــه أو أولاده القصــر فــى
 نطاق ذات المحافظة .

ولا يجوز الترخيص بإقاسة سكن ، خاص أخر أو ما يخدم الأرض عن ذات المساحة الصادر الترخيص عنها وذلك في حالة أنتقال ملكيتها بالميراث أو لأى سبب من الأسباب.

مادة ٨ – لا يجوز الترخيص بإقامة أسوار حول الأراضي الزراعية أوالحدائق أو المشائل المقامة فيها إذا كمانت هذه الأسوار بالمباني أو بالخرسانة المسلحة ويقتصر الترخيص على الاسوار النبائية أوالأسلاك الشائكة دون قواعد خرسانة ظاهرة أو كمانت تحت سطح الأرض .

مادة ٩ - على كل من يرغب في إحالال وتجديد مبنى قديم أن يخطر مديرية الزراعة المختصة تجل الشروع في أجراء أعمال الإحالال والتجديد . ويشترط للموافقة على ذلك ما يأتى :

( أ ) أن يكون المبنى المطلوب لحلاله وتجديده مرخصا بــه وفقا لقانون الزراعة

أو أن يثبت بمستندات رسمية إقامته قبل عام ١٩٧٣.

- ( ب ) ألا يترتب على أعصال الإحلال والتجديد أى مصلص بالأراضي الزراعية المجاورة أو تغير الموقع المقام به العبنبي .
- (ج) ألا يكون الغرض من العبنى العطلوب إحلالــه وتجديده متعارضــا مــع
   الأغراض العقرة وفقا لأحكام قانون الزراعة وهذا القرار .
- (د) أن لا يكون هناك محضر مخالفة محرراً عـن المبنــى المطــوب إحلالــه وتجديده.

ثانيا: إجراءات طلب الترخيص:

مادة ١٠٠ - تتبع الإجراءات المبينة في المواد التالية للترخيص في إقامة المباني والمنشآت والمنصوص عليها في الققرات "أ، ب، د، ه" من المادة ١٩٢ من قانون الزراعة المشار اليه أو للموافقة على الإحلال والتجديد المنصوص عليها في المادة السابقة.

مادة ١١ - يقدم طلب الترخيص على النصوذج المعد لذلك مرفقا به المستندات الأندة :

- (أ) خريطة مساحية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠
- (ب) رسم هندمت بمكونات المبنى أو المنشأة أو المشروع المطلوب إقامته أو
   تنفذه.
  - ( ج) الإيصال الدال على سداد الرسوم ،
- (د) المستندات الرسمية المثبتة لملكية طالب الترخيص أو موافقة المالك في الحالا- المنصوص عليها في البنود "أ،ب،د "من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة المشار اليه.
  - ( هـ) المدة اللازمة الكلمة المشروع وموعد بدء التشغيل .
    - (و) أي مستندات أخرى تطلبها مديرية الزراعة.

مادة ۱۲ - تشكل بقراو من منيوية الزراعة المختصدة لجنة فنية لكل مركز أدارى برئاسة منير الإدارة الزراعية وعضوية مطلين للاسكان والرى والصنحة والنقل والمواصلات والطنب البيطرى وحمايسة الأراضى بالمركز وتتولى هذه اللجنة فعص ١٥٣٦ ..... زراعة

الطلبات المشار اليها وإيداء الرأى فيها وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورودها لبى اللجنة ولا يكون لنحقاد اللجنة الغنية صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائها وتصدر اللجنة الفنية توصياتها بأغلبية الأراء وعند التساوى يرجع الجانب الذي منه الرنيس وترسل تلك الطلبات مشفوعة برأى اللجنة الفنية وملاحظاتها عليها الى اللجنة العليا بالمحافظة .

مادة ١٣ - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة عليا بكل محافظة برئاسة مدير مديرية الزراعة المختص وعضوية رؤساء مديريات الأسكان والمرى والطب البيطرى والصحة والطرق وجهاز تحسين الأراضىي ومدير حماية الأراضىي وتتولى هذه اللجنة البت في الطلبات الواردة إليها من اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة وترسل توصياتها إلى الإدارة العاصة لحماية الأراضىي بوزارة الزراعة لأبداء ملاحظاتها في شأنها ثم ترفع المحافظ المختص النظر في إعتمادها .

مادة 18 - تصدر مديرية الزراعة المختصة التراخيص والموافقات للطلبات المقبولة بعد أعتمادها من المحافظ المختص ويحدد في الترخيص المدة التي يلتزم المرخص له خلالها بالبده في إقامة المباتي أو المشروعات المرخص بها .

مادة 10 - يجوز النظر في طلب تغيير الغرض للمشروعات السابق الترخيص بها وفقا لحكم الفقرة د من العادة ١٥٧ من قانون الزراعة إذا كان التغيير لغرض من الأغراض الذي كان يجوز الترخيص بها وفقا للقواعد التي صدر في ظلها الترخيص الأصلي وبعد أتباع ذات الإجراءات المقررة في المواد السابقة .

مادة ١٦ - يعتبر الترخيص ملغيا في الحالات الأتية :

- (١) مخالفة أحكام هذا القرار أو شروط الترخيص .
- ( ۲ ) إذا لم ينته المرخص لم من إقامة المشروع في المدة المحددة في الترخيص.
- (٣) إذا تصرف المرخص له في الأراضي محل الترخيص قبل أتمام تتغيذ الغرض المرخص به .

ويتم الألفاء بمجرد الأخطار بكتاب موصى عليه على عنوان المرخص لمه المبين في الشرخيص وفي هذه الحالة تثخذ الإجراءات القانونية ضده وفقا لأحكام أسانون الزراعة . أصا في حالمة التصرف في المشروع بصد الإنتهاء من تنفيذه أو تشغيله تنقل

زراعة ....۰۰۰ ۱۵۳۷

الملكية بالترخيص الصادر عنه دون حاجة إلى إصدار ترخيص جديد وفى هذه الحالة بلتزم المتصرف له بأخطار مديرية الزراعة بأنتقال ملكية المشروع إليه .

مادة ۱۷ - ۷ يجوز النظر في طلب الترخيص إذا كان محررا عن الساحة محل الطلب محضر مخالفة تجريف أو تبوير أو إقامة مصانع طوب أو مباني أر تقسيم وفقا الأحكام الكتاب الثالث من قاتون الزراعة معدلاً بالقانونين ۱۱۱ لسنة ۱۱۸۳ ۲۸ لسنة ۱۹۸۵ إلا إذا صدر حكم نهائي بالبراءة أو بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالأدانة وفي هذه الحالة يتم النظر في طلبات الترخيص بأتباع الشروط والإجراءات المقررة في هذا القرار .

مادة ۱۸ - يودى طالب الترخيص فى الحالات المشار اليها فى البنود "أ، ب، د ، هـ "من المادة ۱۹۲ من قانون قانون الزراعة المشار اليه رسما مقداره مائة جنيه عن الفدان أو كسوره وتسدد هذه الرسوم الحساب النادن بالهينة العامة للجهاز التقيدذي لمشروعات تصبين الأراضي ولا يجوز رد تلك الرسوم بأى حالة من الأحوال .

منادة ١٩ - يلفى القرار الوزارى ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ " قنانونى " المثسار إليمه و القوارات المعدلة له كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ٠ ويعمل به من تاريخ نشره ٠

١٥٢٨ ..... زراعة

# وزارة الزراعة وأستصلاح الأراضي قرار وزاري رقم ٧٨٩ لسفة ١٩٩١ <sup>(١)</sup>

# نالب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى

بعد الأطملاع على القمانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ بمالأصلاح الزراعسى والقوانين المعلة له .

وعلى القانون رقم ٥٣ لمنة ١٩٦٦ بـإصدار قانون الزراعة معدلاً بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ ·

#### قرر

مادة ١ - تتولى الإدارات الزراعية كل فيما يخصمه حصر الأراضى المنزوكة بورا بغير زراعة وتثبت في محاضر أثبات حالة بيين بها أسم المالك والحائز أو النائب عنهما ود در المساحة والحوض والناحية لللأراضى موضوع المخالفة وتاريخ أخر زراعة لهذه الأرض.

ويخطر الحائز أياً كانت صفته بصورة أثبات الحالة مع تكليفه بأنخاذ الـلازم ازراعة الأرض .

فإذا أقضت مدة سنة من تاريخ ترك الأرض بدون زراعة المبين في محضر أثبات العالة المذكور - تعين على الأدارة الزراعية الخاصة تحرير محضر مخالفة طبةًا الدائنية 1911 معدلاً بالقانون رقم ٢٠ لمنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ٢ نسنة ١٩٨٥ و تحيلها للنباية المختصة مرفقة بصورة من محضر إثبات الحالة

مادة ٢ - تتولى الإدارات الزراعية ضبط أى فعل أو الأمتناع عن أى عمل يرتكب من شأته تبيوير الأرض الزراعية أو المماس بخصوبتها وتحرر عنها محاضر مخانات طبقا للمادتين ١٥١، ١٥٥ من قانون الزراعة المشار إليه ويحال المحضور إلى النيابة العامة .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصريبة - الصند ١٥٣ غني ١٠ يولينه ١٩٩١ .

زراعة .................زراعة

مادة ٣ - لا يخل أتخاذ الأجراءات القانونية طبقاً للمادتين ١، ٢ المشار إليهما بأختصاص الوزير في وقف أسباب المخالفة وازالتها بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف .

مادة ٤ - في حالة صدور الحكم بإدانة المالك تتولى الإدارة الزراعية المختصدة تحرير عقد ليجار مؤقت بطريق المزارعة لمن يتولى زراعتها بنفسه وذلك لمدة سنتين. ويحرر العقد من ثلاث نسخ يوقع عليها مدير الإدارة الزراعية المختص نبابة عن المالك المحكوم عليه كما يوقعها المستأجر بالمزارعة وتملم نسخة منه إليه أما النسختان الأخرتان فتحفظ أحداهما مع صورة الحكم الصادر بالإدانة بالأدارة الزراعية المختصدة وتودع الآخرى بالجمعية التماونية الزراعية المختصدة وفقاً للقانون .

وتسرى على هذا العقد أحكام الباب الخامس من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٧ الخاص بالإصلاح الزراعي المشار اليه .

وفى نهاية مدة الإيجار سالفة الذكر يصبح عقد الإيجار منتهيا من تلقاء نفسه وتصاد الأرض الى المالك بموجب محضر استلام يحرر من أربع نسخ تسلم أحداهما لكل من المالك والمستأجر السابق وتحفظ الثالثة بالإدارة الزراعية وتخطر بالرابعة الجمعية المتعاونية الزراعية المختصمة.

مادة ٥ - يلغي القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره، صدر في ٦/١ ٦/١٩١ . .۱۵۲۰ نامه ۱۵۲۰ نامه ۱۵۲۰ نامه ۱۸۲۰ نامه ا

# وزارة الزراعة والأمن الغذائى المهيئة العامة للخدمات البيطرية

قرار رقم ٦٨ نسنة ١٩٩٥ صلار بتابخ ١٩٩٥/٢/١٥ بتحديد المبادة المئونة التي تختم بسها لحوم الحيوانات المستوردة (١٠) رئيس مجلس إدارة الهيئة

بعد الإطلاع على قانون الزراعة رقم ٥٣ اسنة ١٩٣٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهينة العامة للخدمات البيطرية ؛

وعلى قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن ذبح العيوانات وتجارة اللحوم ؟

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ بتحديد الألوان الصناعيـة والطبيعيـة الممموح بإضافتها إلى المواد الغذائية ؟

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٧ بتحديد الأختسام والمادة المؤنة التي تستخدم في ختم اللحوم؛

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٢١٣ أسنة ١٩٩١ بتوحيد المادة الملونة التي تستخدم في ختم اللحوم ؛

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩٤ بتحديد انسادة التي تختم بها لحوم العيوانات المستوردة ؛

وعلى كتاب وكيل وزارة الصحة للمعامل المركزية المؤرخ ١/١١ /١٩٥٠ بنتيجة تطيل المادة الملونة باللون الأحمر البنضجي والمحضرة بمعرفة مصلحة الكمياء من اللونين الأحمر والأخضر ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بطسته المنعقدة في ١٩٩٥/١/٩ ؛

مادة ١ - يستخدم اللون الأحمر البنفسجي خليط من مادتي

#### RMOISINE / FAST - GREEN

<sup>(</sup>١) الوقائم المصرية ~ العد ٤٦ في ٢٧ فبراير ١٩٩٠ ،

زراعة ..... زراعة

في ختم لحوم الحيوانات المستوردة بغرض الذبيح .

مادة ۲ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره، ويلغلي القرار رقم ۱۸۰ لمنة ۱۹۹۶ المشار إليه،

١٩٣٢ ---- ١٠٠٠ - رزعا

أمر رئيس مجلس الوزراء وثالب الحاكم العسكرى العام رقم ١ اسنة ١٩٩٦

بحظر تبویر وتجریف الأراضی الزراعیة وإقامــة میــان أو منشأت علیـها (۱) رئیس مجلس الوژراء وثائب الحاكم الصكری العام

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ؛ وعلى قانون الزراعة المسادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ ؛ وعلى قانون نظاء الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لمنة ١٩٧٩ ؛ وعلى القانون رقم ١٠٥ لمنة ١٩٨٠ بإنشاء محلكم أمن الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالـة الطوارئ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة الطوارئ ؛

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لمنة ١٩٩٦ بتعيين نائب الحاكم العسكرى العام ٤

وتحقيقا لصيانة مصالح للبلاد الحيوية ولما تقضيه ضرورات دعم الكيان الاقتصادى والمحافظة على النظام العام ؛

> قرر المادة الأولير

يحظر على مالك الأرض الزراعية أو حائزها أبا كانت صفته ما يلى :

١- او تكاب أي فعل ، أو الامتناع عن أي عمل من شأت تبوير الأرض الزراعية

<sup>(</sup>١) الجرودة الرسمية ~ العد ١٨ (مكرر ) في ١١ / ٥ / ١٩٩٦

زراعة المعتاد المعتاد

#### أو المساس بخصوبتها .

٢- تجريف الأرض الزراعية ، أو نقل الأتربة منها لغير أغراض تحسينها
 زراعيا أو المحافظة على خصوبتها .

 ٣- إقامة أية مبان أو منشأت على الأرض الزراعية ، أو اتخاذ أى إجراءات بشأن تقسيمها لهذه الأغراض .

وتضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والمواد المتحصلة منها بالطريق الإدارى ، وتودع المضبوطات في المكان الـذي تحدده الجهة الإدارية المختصة .

#### المادة الثانية

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات كل من يخالف أى حكم من أحكام المادة السابقة .

ويحكم فضلا عن العقوبة بمصادرة جميع وسائل النقل و الألات والمعدات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والمواد المتحصلة منها.

وفى جميع الأحوال لوزير الزراعة أن يأمر بوقف الأعمال المخالفة وبإعادة الحال إلى ما كانت عليه بالطريق الإدارى على نققة المخالف لحين صدور الحكم في الدعوى

#### المادة الثالثة

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٣ ذي الحجة سن ١٤١٦ هـ .

" للموافق ١١ مايو سنة ١٩٩٦ م " .

رئیس مجلس الوزراء وناتب الحاكم العسكرى العام دكتور / كمال الجنزوري ١٠٣٤ ..... ١٠٣٤

## أحكام المحكمة النستورية العليا

حكمت المحكمة الدستورية العلوا بجلستها المنعقدة في ١٩٩٦/٨/٣ في القضية رقم ٣٧ لمنة ١٥ قضائية " دستورية " بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة المسادر بالقانون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة . (١)

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - الطد ٣٢ في ١٥ / ٨ / ١٩٩٦ .

# التعديلات التشريعية لموضوعات

# الجزء السادس عشر

#### وتتناول موضوعات :

1	0	۲V.	• • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	 ون	– سب
١,	٥,	11"				 دات التنمية	– سئـــ
er q	٥	٦٣"		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		 ـة وفنـــادق	– سیاد
٠,	۰	۹۷"				 ب ورياضــة	- شيام
١,	۲,	۳"	• • • •			 ة وأمن عام	- شرطأ
١	٦,	"6"				 ات	– شرک

سون ۱۵۲۷

# سچـون وزارة الدلخلية قرار رقم ۷۹ استة ۱۹۹۱ باللاحة الدلخلية السجون <sup>(۱)</sup>

#### ناتب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٦ أسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛ وبعد موافقة وزير العدل ؛ وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

#### قرر

مادة ١ - تنشر الماثنجة الداخلية المرافقة في الجريدة الرسمية .
مادة ٢ - على مدير عام مصلحة السجون تتفيذ هذا القرار ،
تحريرا في ٨ رجب سنة ١٣٨١ هـ
١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ م ° .

# القصل الأول تشغيل السجون

مادة ١ - يجب تشغيل كل محكرم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس مع الشغل في خدمات السجن الدلخلية أو غيرها ما لم يأمر طبيب السجن بفير ذلك ويثبت بكشف أحوال وتذكرة المسجون العمل الذي يعين للاشتغال به .

\*\*/e

<sup>(</sup>١) الوكاتم المصرية ~ الحد ١٠٢ ( ملحق ) في ٢٨ نيسمبر سنة ١٩٦١ .

١٩٣٨ - ١٥٠٠٠٠ نام ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠

مادة ٧ - يكلف المحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسون احتياطيا بالاعسال المتعلقة بتنظيف غرفهم ، ويجوز إعفاؤهم من ذلك لأسياب إدارية أو صحية تدون بسجل المسجون ويجوز تشغيلهم داخل السجن في غير تلك الأعمال إذا رغبوا في ذلك مع أخذ إقرار كتابي منهم بذلك ، ويكون لهم الحق في اختيار نوع العمل الذي يباشرونه في حدود نظام السجن .

مادة ٣ - إذا كان المحكوم عليه ذا مهارة فنية في إحدى الصناعات يشغل بها أو بأية حرفة أخرى تمت بصلة إليها .

أما المحبوس احتياطيا فيجوز السماح له بمزاولة مهنته لحسابه :

مادة ٤ - لا يشغل المحكوم عليهن إلا داخل السجن في الأشغال التي نتفق وطبيعة المرأة .

مادة ٥ - لا يجوز تشغيل المسجونين المرضى أو المصابين بأمراض معدية .

مادة ١ - يجب فحص جميع المسجونين الذين يشتغلون في تجهيز المدواد الغذائية ونظها وتوزيعها للتأكد من خلوهم من الأمراض وتثبت نتيجة الفحص في تذكرة المسجون وكشف أحواله أو أمر التنفيذ .

ملدة ٧ ~ لا يجوز تشغيل المسجونين المعينين لأعمال النظافة في أي عمل يتصل بغذاء المسجونين أو مياه الشرب أو الأدوات الخاصة بذلك .

# القصل الثانى

#### أجور المسجونين

صادة ٩ - يقسم المسجونون من حيث درجة المهارة والكفاية في العمل إلى درجات ثلاث أ ، ب ، ج ويحدد مدير عام السجون الأجر المقرر لكل عمل في كل من هذه الدرجات .

مسادة ١٠ - إذا كان المسجون محكوما عليسه بالأشغال الشاقلة وجسب أن يشتغل

سئون ......

دون أجر فى الأعمال المغروضة عليه مدة تحادل ربع مدة العقوبة المحكوم بها عليه بشرط ألا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنين بغض النظر عن المدة التى يكون قد قضاها فى الحبس الاحتياطى ، ثم يلحق بالدرجة ج بالأجر المقرر لعمله .

ولذا كان محكوما عليه بالسجن وجب أن يشتغل دون أجر مدة تعادل ربع مدة العقوبة بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات ثم يلحق بالدرجة ج بالأجر المقرر لعمله .

وإذا كان محكوما عليه بالحبس وجب أن يشتغل مدة سنة أشهر دون أجر ثم يلحق بالدرجة ج بالأجر المقرر لمعله .

ويلحق المسجونون الموجودون في السجون وقت العمل بهذه اللائحة بالدرجـة ج إذا كانوا أمضوا المـدة المنصـوص عليها في هذه المـادة أو أكثر منها وإلا وجب أن يستكملوها ثم يلحقون بهذه الدرجة .

مادة 11 – يجوز نقل المحكوم عليه بالأشغال الشاقة من الدرجة ج بعد أن يقضى بها يقضى بها ثلاث سنوات إلى الدرجة ب ثم نقله من الدرجة ب بعد أن يقضى بها منتين إلى الدرجة أ ، ونقل المحكوم عليه بالسجن من الدرجة ج بعد أن يقضى بها مدة سنتين إلى الدرجة ب ونقله من الدرجة ب بعد أن يقضى بها سنة كاملة إلى الدرجة أ ، ونقل المحكوم عليه بالحيس من الدرجة ج بعد أن يقضى بها سنة إلى الدرجة ب بعد أن يقضى بها سنة إلى الدرجة ب بعد أن يقضى بها سنة أشهر إلى الدرجة أ .

مادة ١٢ - يكون النقل من درجة إلى درجة أعلى بعد لجنياز المسجون امتعانا بمعرفة المهندس أو الأسطى المختص " عند عدم وجود مهندس " بحضور أحد الضباط واعتماد مدير أو مأمور السجن .

ويجوز لمدير عام السجون بناء على طلب إدارة السجن نقل المسجون ذى المهارة الفنية الخاصة من الدرجة ج إلى الدرجة أ مباشرة بالحد الأعلى للأجر المحدد العمل الذى يوديه بعد امتحاته بمعرفة مهندس من الإدارة الصناعية بمصلحة السجون .

مسادة ١٣ - لا يصرف للمسجون أجر عن الأيام التي لا يؤدي فيها عملا إلا إذا

. ۱۰۰۰ موون

كان تحت العلاج من إصابة أو مرض بسبب العمل الذي يؤديه في السجن بحيث لا يجاوز مجموع ما يصرف له في هذه الحالة أجر ثلاثة أيام في الشهر الواحد .

مدادة ١٤ ~ يجوز المسجون أن يتصرف في نصف الأجر المستحق له فسي الأغراض الآتية :

- (أ) الحصول على ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها في السجن.
  - (ب) مساعدة أسرته .

أما باقى ما يستحقه من أجر فيصرف له عند الإقراج عنه .

وإذا رغب المسجون في تجاوز النسبة المسموح له بالتصرف فيها يعرض الأمر على مدير أو مأمور السجن ليأمر بما يراه وفقا لظروف كل حالة .

#### القصل الثالث

#### تثقيف المسجونين

مادة 10 - يجوز المحكوم عليهم " عدا المنصوص عليهم في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون " والمحبوسين احتياطيا أن يستحضروا على نفقتهم ما يشامون من الكتب والصحف والمجلات المصرح بتداولها للاطلاع عليها في أوقات فرانمهم .

وعلى إدارة السجن أن تطلع على ما يستحضره المسجونون من كتب وصحف ومجلات ولا تسلمها لهم إلا بعد التأكد من خلوها مما يضالف النظام أو يثير الشحور أو الحواس أو يخل بالأمن والعقيدة والتوقيع عليها بما يغيد ذلك وختمها بضاتم الليمان أو السجن.

فإذا كانت مما يحظر طبعه ونشره تحظر الجهات المختصة ومصلحة السجون.

مادة ١٦ - يخصم لكل مسجون سجل بتضمن بحثًا شاملا عن حالته مسن النولمي الاجتماعية والنفسية وما بطرأ عليه من تحسن أو انتكاس "

ويسجل هذا البحث وكذا ابحاث التنبع في استمارات خاصة مع مراعاة الاحتفاظ بسرية هذه الأبحاث سرية تامة .

مادة ١٧ - يتولى رئاسة الخدمة الاجتماعية بالسجن أقدم الاخصائيين الاجتماعيين

به ويكون مسئولا عن تتمبيق العمل الاجتماعي والإشراف عليه ، وكذلك تدريب طلبة وطالبات المعاهد والكليات الذين تصرح مصلحة السجون بتدريبهم ، كما يجوز قيامه ببعض أعمال الاخصائي الاجتماعي على حسب حاجة العمل بالسجن وطبيعته .

مادة ١٨ - يقسم العمل بين الاخصائيين الاجتماعيين في السجن على النحو الآتي:

- (أ) اخصائي اجتماعي أو أكثر لبحث الحالات .
- (ب) اخصائي لجتماعي للعمل مع الجماعات .
- (ج) اخصائي اجتماعي الرعاية الخارجية عن طريق الاتصال بالهيشات والمؤسسات المختلفة .

مادة 19 - يقسم المسجونون على الاخصائيين الاجتماعيين المكلفيان ببحث الحالات بحيث يختص كل منهم بمجموعة معينة .

- مادة ٢٠ يختص الاخصائي النفسي بالسجن بما يأتي :
  - (١) در اسة شخصية المسجون در اسة كاملة ،
    - (٢) قياس ذكاؤه وقدر أنه المختلفة .
- (٣) معرفة ميوله وانتجاهاته والكشف عن النولحي الانفعالية والمزاجية عنده .
- (٤) رسم سياسة الخطة المعاملة والعلاج والتوجيه بما فيها التوجيه للناحية المهنية
   التي يصلح لها المعجون .

مادة ٢١ - يجب أن يكون الواعظ ملما بالنظم القائمة بالسجون بما يمكنه من أداء رسالته على الوجه الأكمل والمشاركة الروحية والفكرية مع إدارة السجن في معالجة نفوس النزلاء .

مادة ٢٢ - على الواعظ أن يزور كل مسجون يغلب عليه الشذوذ وعدم الاستقامة باذلا جهده في إصلاحه وتهذيبه .

مادة ٢٣ - يقسم المسجونون في دروس الوعظ إلى مجموعات بحيث تستمع كل مجموعة إلى الواعظ مرة على الأقل في الأمبوع

# القصل الرابع علاج المسجوتين القرع الأول الطبيب والصيدلي

مادة ٢٤ - طبيب السجن مسئول عن الإجراءات الصحية التي تكفل سلامة صحة المسجونين وعلى الأخص وقايتهم من الأمراض الوبانية ومراقبة صلاحية الأغنية والملابس والمغروشات المخصصة للمسجونين وكفايتها وملاحظة نظافة الورش وعنابر النوم وجميع أمكنة السجن.

ملاة 70 - إذا تغيب طبيب السجن يخطر مدير السجن أو مأموره مصلحة السجون لاتخاذ اللازم نحو ندب أحد أطباء وزارة الصحة المقيام بالأعمال بدله ويجوز لمه استدعاء طبيب وزارة الصحة مباشرة في الأحوال المستعجلة على أن يبلغ ذلك إلى مصلحة السجون .

مادة ٢٦ - يجب على طبيب السجن أن يتفقده مرة على الأقل يوميا ولا يكلف بالحضور إلى العمجن في أيام العطلات الرسمية إلا في الحالات الطارئة المستعجلة.

مادة ٧٧ - يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون فور إيداعه السجن ، على ألا يتأخر ذلك عن صباح اليوم التالى وأن يثبت حالته الصحية والعمل الذى يستطيع القيام به ، كما يجب عليه عيادة المسجونين المرضى يوميا وعيادة كل مسجون يشكو المرض ، ويأمر بنقل المريض إلى مستشفى السجن ، كما يجب عليه أن يزور كل مسجون محبوس حبسا الغراديا يوميا وأن يعود كل مسجون من غير هؤلاء مرة فى الأمبوع على الأقل ليقف على حالته من حيث الصحة والنظافة .

مادة ٧٨ - يجب على الطبيب أن يدون بنفسة البيانات الخاصة بأعمار المسجونين وحالتهم الصحية والإصابات التي بسهم والعاهات والأمراض المصابين بسها والعمل اللائق.

مادة ٢٩ - يجب على الطبيب أن يبلغ مدير السجن أو مأموره رأيه كتابة في شأن

طلب عزل أى مسجون يرى أنه مصاب بأى مرض معد أو يشتبه فى أنه مصاب بهذا المرض ، وعليه أن يتخذ الاحتياطات المسحية والوقائية لمنع انتشار أى مرض بين المسجونين .

مادة ٣٠ - يجب على الطبيب تطعيم المسجونين عند ليداعهم السجن ضد الجدرى والتيفود وتطعيم المستخدمين من وقت لأخر ضد الجدرى .

مادة ٣١ - إذا تبين للطبيب أن هناك ضررا على صحة أى مسجون من جراء المدة الذي يقضيها في الحبص الانفرادي أو في العمل أو من جراء نوع العمل ذاته وجب عليه أن يبلغ مدير السجن أو مأموره كتابة بما يشير به صن وسائل لدرء هذا الضمرر وعلى المدير أو المأمور تنفيذ ما يشير به الطبيب.

مادة ٣٧ - يجب على الطبيب أن يكتسف على كل مسجون قبل تنفيذ عقوبة الجلد ليتحقق من أن حالته الصحية تتحمل هذه العقوبة ، وعليه أن يحضر تنفيذها وله أن يوقف استمرار التنفيذ إذا تبين له خطورته وعليه أن يراعى أن ألة الجلد وطريقة الجلد قانونيتان .

مادة ٣٣ - يجب على مدير السجن أو مأموره تنفيذ ما يشير به طبيب السجن فيما يختص بتعديل معاملة أو غذاء مسجون وفق ما تستدعيه حالته الصحية .

وإذا لم ير مدير السجن أو مأموره الموافقة على التوصيدات التي يشير بها الطبيب يخطر مصلحة السجون بذلك في الحال ويرسل لها صدورة من هذه التوصيات وملاحظاته عليها .

مادة ٣٤ - يجب على الطبيب أن يبلغ مدير الليمان أسماء المسجونين الذين بلغوا من الستين لعرضهم على مدير القسم الطبى السجون لاعتماد تقدير سنهم توطئة لنقلهم ألى سجن عمومى .

· مادة ٣٥ - يحرر الطبيب تقريرا طبيا عن أصابة أى مسجون سواء عرض عليه المسجون عن طريق إدارة السجن أو شاهد الإصابة بنفسه في العيادة أو أثناء مروره على المسجونين .

مادة ٣٦ - يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل نقله إلى سجن أخر، ولا يتم النقل قبل إقرار الطبيب بخلو المسجون من كل مرض يحول دون نقله او يعرض حالته للخطر، وعليه أن يشير بوسيلة النقل المناسبة إذا استدعى الأمر ذلك.

مادة ٣٧ - إذا لم تتوافر أسباب علاج مسجون بمستشفى السجن ورأى طبيب السجن ضرورة علاج المسجون بمستشفى خارجى وجب قبل نقل المسجون عرض الأمر على الطبيب الشرعى لفحص الموضوع بالاتحاد مع طبيب السجن وترفع النتيجة إلى الإدارة الطبية بمصلحة السجون لتقرير ما تراه.

أما فى الحالات الطارئة أو المستعجلة فلطبيب السجن أن يتخذ ما يراه ضروريا للمحافظة على صحة المسجون مع موافاة المصلحة بتقرير طبى عاجل منه ومن الطبيب الشرعى بما أتخذ من اجراءات .

وإذا رأى الطبيب أن حالة العريض تستوجب أخذ رأى طبيب اخصائى وجب عليه الستئذان مصلحة السجون في ذلك ويؤخذ الأنن تليفونيا في الحالات المستعجلة ، ولطبيب السجن أن يأمر بقبول الأدوية التي نرد المسجون من الخارج إذا رأى ضرورة صحية لذلك .

مادة ٣٨ - يجب على الطبيب الكشف على المسجون قبل الإفراج عنه ، وعليه أن يأمر بارساله إلى إحدى المستشفيات الخارجية إذا رأى أنه في حاجة إلى عسلاج بالمستشفى ما لم يتسلمه أحد من ذويه أو أصدقائه فاذا اشتبه الطبيب في إصابة المفرج عنه بمرض وبائي أو معدى وجب عليه إرساله إلى أثرب مستشفى معد لذلك .

مادة ٣٩ - يجب على الطبيب أن يكشف على مستخدمي السجن الخارجين عن الهيئة كالسجانين والممرضين وعلى العمال والأسطوات والعساكر مرة في كل شهر لمنع وصول الأمراض إلى المسجونين عن طريقهم .

مادة 60 - يعهد بجميع أصناف الأدوية والآلات الطبية والأدوات الجراجية إلى الصيدلي وهو ممنول عن حفظها وصيانتها .

مادة ٤١ - يجب على الصينلي إعداد ما يأمر به طبيب السجن من الأدوية وعليه

1010

أن يفحص عينة اللبن المورد إلى السجن.

مادة ٤٣ - لا يصرف الصيدلي أي دواء من الأدوية إلا بناء على أمر مكتوب من طبيب السجن .

مادة ٣٣ - يقيد الصيدلى بدفتر خاص ما يتسلمه وما يصرفه من الأدوية والآلات، والأدوات الجراحية ويحرر استمارات طلب الأدوية حسب تعليمات الطبيب ويؤدى الأعمال الكتابية الخاصة بكل ذلك .

مادة ٤٤ - يقوم الطبيب بتأدية أعمال الصيدلي عند غيابه في السجون التي ليس فيها صيدلي .

### الفرع الثاني الاحراءات الصحية

مادة 20 - يجب قص شعر المسجون واستحمامه بالماء الساخن والصمابون عند إيداعه السجن وخلال مدة إيداعه فيه ما لم يقرر طبيا لو إداريا غير ذلك .

مادة ٤١ - عند قبـول مسجـون بالسجن يوضـع تحـت الاختبار الصحى مـدة 
10 أيام "لا يختلط خلالها بالمسجونين الأخرين ولا يؤدى عصـلا ولا يزار ، ثم ينقل 
بعدها إلى القسم المخصص له بالسجن ما لم ير الطبيب غير ذلك ويستثنى من ذلك 
المسجونون المنقولون من السجون العمومية والليمانات إذا كانوا قد أمضوا فيها مدة 
الاختبار الصحى .

مادة 27 - يجب على مدير أو مأمور السجن إخطار الإدارة الطبية بمصلحة السجون ومفتش صحة الجهة عند إصابة مسجون بمرض معدى أو الاشتباه في ذلك .

وإذا كان المصاب منقولا من سجن أخر ينكر ذلك في الإخطار ويستمر اخطار الإدارة الطبية يوميا إلى أن تتنهى الإصابة .

مادة ٤٨ - تطهر الفرف التي حصلت بها إصابة بمرض معدى ويوضع المسجونون الموجودون فيها والمخالطون والواردون من جهة مويوءة تحت الحجر الصحى المدة المقررة لذاك طبيا . 1961 ----- سېوون

ملاة ٤٩ - يعزل المسجونون المصابون بأمراض معدية عن باقى المسجونين وتوضع علامات مميزة على جميع الأواتى والمفروشات المخصصة لهم .

#### القرع الثالث

## المسجونون المصابون بأمراض عقلية

مادة ٥٠ - إذا أصيب أحد المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم الذين قرروا استثناف الأحكام الصادرة ضدهم بخلل في قواه العقلية أو اشتبه في إصابته بمرض عقلى تخطر النيابة المختصة ويبقى بالسجن تحت تصرفها فإذا طلبت نقله إلى المستشفى أرسل إليها بكتاب النيابة.

مادة ٥١ - عند إيداع مسجونة مستشفى الأمراض العقلبة لا يرسل معها طفلها بل يسلم إلى أبيه أو أحد أقاربه فإن تعذر ذلك يرسل إلى أحد الملاجئ بواسطة محافظ الجهة .

مادة ٥٣ - يعامل المسجون الذي يعاد إلى السجن بعد شفائه من مرض عقلي معاملة مناسبة لحالته .

#### القرع الرابع

# المسجونون المصابون بالجذام

مادة ٥٣ - إذا اشتبه طبيب السجن في إصابة مسجون بالجذام يحرر بذلك تقرير ا طبياً يرسله السجن إلى الإدارة الطبية بالمصلحة مع كشف بملاحظاته .

مادة ٥٤ – تتولى إدارة مستعمرة الجذام إدارة عنسير المسجون الملحق بها ويعين مدير عام السجون حراسة المسجونين المودعين بها .

مادة ه ه - تقوم إدارة المستعمرة بعلاج المسجونين على حسب نظامها بما في ذلك صرف الأدوية والتعريض نهارا وليلا .

مادة ٥٦ - بصرف الغـــذاه اللازم للمسجونين الذين ينقلون إلى عنبـر السجون بمستعمرة الجذام خصما على حساب مصلحة السجون وتصــرف المغروشات والملايس اللازمة لهم من مصلحة السجون .

أما الجزاءات والزيارات والمراسلة وغير ذلك مما يتصل بمعاملة المسجونين فيتبع في ذلك النظام المقرر في السجون .

ملاة ٥٧ - بشتغل المسجونون القادرون على العمل في الأعمال التي نتناسب وحالتهم الصحية طبقا لما تقرره إدارة المستعمرة .

# القرع الشامس الوفياة

مادة ٥٨ - تسلم جنّة المترفى لذويه إذا حضروا لتسلمها مع السماح لهم برويتها إذا رغبوا في ذلك ، وإذا اقتضى الأمر نقل جنّة المسجون إلى بلده تتخذ لجراءات صحية تتولاها إدارة السجن على نفقة الحكومة وتشمل الإجراءات الصحية المشار إليها أجر الطبيب وثمن الأدوية والأدوات اللازمة التتخيط والصندوق ، وأما النقل فيكون على نفقة ذويه ، مع مراعاة الإجراءات الصحية - ولا تتخذ هذه الإجراءات الصحية اذا كانت الجهة التى ستدفن بها الجنّة لا تزيد المدة اللازمة للوصول إليها على ثمانى ساعات صيفا وعشرة شتاء وكان النقل بغير طريق السكة الحديد بشرط أن يتم الدفن في خلال " ١٤ ساعة " من وقت الوفاة .

مادة ٥٩ - إذا رغب أقارب المتوفى فى دفن الجثة فى مقبرة غير مقبرة السجن ، يحرر طبيب السجن شهادة الوفاة ويقدمها السجن للى مكتب الصحة الذى يقع السجن فى دائرته للحصول على تصريح الدفن ويذكر بالتصريح المقبرة التي يحصل فيها الدفن ، ولا تملم الجثة لأهل المتوفى إلا مصحوبة بهذا التصريح ولا يصرح مطلقا بنقل جثث المتوفين بأمر لض معدية لأية جهة بل يجب أن تتغن فى مقبرة الجهة التي حصلت فيها الوفاة .

# الفصل الشامس الزيارة والمراسلة

مادة ٦٠ - المحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسين لحثياطيا الحق في التراسل في أي وقت ولذويهم ان يزوروهم مرة واحدة كل اسبوع في أي يوم من أيسام الأسبوع ٨٥٤٨ -----

عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية ما لم تمنع النيابة العامة أم قاضى التحقيق ذلك طبقًا للمادة ١٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٦١ - على مدير المسجن أو المأمور أن يطلم على كمل ورقة تسرد إلسى المسجون أو يرغب المسجون في ارسالها ، وذلك عدا ما يتبادل بين المسجون ومحاميه من مكاتبات في شان القضية المتهم فيها .

ويصدر ح لجميع المسجوتين بتسلم ما يرد البهم من خطابات إلا إذا رأى مدير السجن أو المأمور أنها تتضمن ما يثير الشبهة أو يخل بالأمن .

مادة ٦٣ - لا يسقط ورود خطاب المسجون والرد عليه حقه في الزيارة العادية المستحقة له ولا تؤثر الخطابات التي يحررها المسجون لأهله أو لاصدقائه بطلب نقود لشراء ملابس دلخلية أو ما شابه ذلك في مواعيد ، المراسلة العادية المستحقة له .

مادة ٦٣ - للمدير أو مأمور السجن ليـلاغ المسجون فـى أى وقت أى أمر ذى أهمية يتعلق بالمسجون ويجوز كذلك أن يسمح للمسجون بارسـال برقيـة على نفقته إذا رأى ضرورة اذلك بعد إطلاعه على أصل البرقية واعتماد إرسالها .

مادة ٦٤ ~ يكون للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس مع الشغل الحق في التراسل ولذويهم أن يزوروهم بعد مضمى شهرين من تاريخ تنفيذ العقوبة ، ثم تكون زيار انهم وتراسلهم – ما دام سلوكهم حسنا ~ على الوجه الأتى :

- (أ) تكون الزيارة مرة ولحدة شهريا المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المنفذ عليهم بالليمانات .
- (ب) تكون الزيارة مرة كل ثلاثة أسابيا للمحكوم عليهم بالسجن أو الحبس مع
   الشغل أو المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المنقولين من الميمانات المسجون العمومية .
- (ج) لجميع المسجونين حق ارسال خطابين كل شهر وتاقى ما يرد لهم من مراسلات .

مادة ٦٥ - يجب قيد الزيارات والخطابات الذي ترد للمسجونين أو ترسل منهم بدوسيه العسجون . سوين ..... ...... نوين المعادل المعادل

مادة ٦٦ - للمسجون عند نقله إلى سجن في بلد أخر الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه مرة واحسدة قبل أو بعد نقله ولو لم يحل ميسعاد المراسلة أو الزيارة العادية المستحقة له ، ولا تحسب هذه الزيارة والمراسلة من الزيارات أو المراسلات المقررة للمسجون .

ويمنتنى من ذلك المسجون المنقول الى سجن آخر لممالح الضبط أو المسجون المجازى بالنقل الى الليمان .

ملدة ٧٧ - تصدرف ادارة السجن للمسجونين المورق والأدوات اللازمــة لكتابــة خطاباتيم .

مادة ١٨٠ – لا يصرح لأى شخص بدخول السجن لزيارة أو مقابلة مسجون إلا بعد أن يبين اسمه وعلاقة بالمسجون ومواقفة المسجون على هذه الزيارة أو المقابلة .

مادة ٦٩ - المحكوم عليهم الذين يرغيون أو ترغب زوجاتهم في إثبات الطلاق وما يتعلق به من إجراءات على حسب الأصول الشرعية يسمح لهم بذلك بعد التأكد من قبول الطرفين الطلاق وتتم الاجراءات بحضور الزوجين وأحد ضباط السجن ويثبت ذلك كله بدوسية المسجون .

مادة ٧٠ - تتم زيارة المسجون في المكان المخصص اذلك في السجن بحضور أحد مستخدمي السجن أثناء زيارة المسجونين وإحدى المستخدمات أثناء زيارة المسجونات.

أما الزيارة الخاصة فتتم في مكاتب أحد ضباط السجن وبحضوره او من ينوب عنه مع عدم الإخلال بحق محامىالمسجون في مقابلته على انفراد .

مادة ٧١ – مدة الزيارة العادية ربع ساعة ، أما الزيارة الخاصة التي يصدح بها بالتطبيق المادة ٤٠ من القانون فيجوز أن تزيد على هذه المدة على ألا تجاوز نصف ساعة ويجوز لمدير السجن أو المأمور إطالة المدة اذا دعت اذاك ضرورة .

مادة ٧٧ – في نظام الزيارة العادية لا يجوز الأكثر من شخصين زيارة العسجون دفعة ولحدة إلا بموافقة مديـر أو مأمور السجن مـع التجاوز عمن يرافق الزائرين من ..... ۱۵۵۰

الإطفال .

ملاة ٧٣ – تتم الزيارة العادية في السجون من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا في جميع ليام الأسبوع عدا يوم الجمعة .

وبالنسبة الى المسجونين الذين يعملون بالجيل ومزرعة طره تكون زيارتهم أيام الجمع فقط .

ولا يسمح بالزيارة العادية في العطلات الرسمية عدا أول وثناني أينام عيد الفطر والأضحى فيسمع فيهما لمن يستحقها .

مادة ٧٤ - يسمح لقسيس ولحد بزيارة أبناء طائفته من المسجونين في كل عيد من أعيادهم ويسمح لهم بتناول القربان الذي يحضره لهم ويصرح للاسر اتيابين في أعيادهم بتناول أطعمة الكاشير التي ترد اليهم من الحافامخانة وتسلم اليهم في أوانيها الخاصة كما تقضيه شريعتهم .

مادة ٧٥ - يجوز لمدير أو مأمور السجن أن يسمح المسجونين في سجن واحد بزيارة بعضهم في الحدود المقررة الزيارة العادية وتتم الزيارة بمكتب المساعد وبحضوره ولا يجوز السماح بزيارة أحد المسجونين باحدى المسجونات إلى إذا كانت زوجته أو محرما له ، وتتم هذه الزيارة في المكان المخصص الزيارة العادية وفي غير مواعيد هذه الزيارة بحضور إحدى مستخدمات السجن مع المسجونة ومساعد السجن مع المسجون ، ولمدير عام السجون أن يسمح للمسجونين بزيارة ذويهم المودعين في سجن آخر كلما دعت إلى ذلك ضرورة .

مادة ٧١ - تتم زيارة المسجونين المرضى المودعين مستشفى الليمان أو السجن في محل الزيارة العادية متى كانت حالتهم الصحية تسمح لهم بالانتقال إليها فإذا قرر طبيب السجن أن حالتهم لا تسمح بذلك تتم الزيارة بالمستشفى بحضدور رئيس الممرضين وبعد إنخاذ الإجراءات الصحية قبل الزائرين .

ملدة ٧٧ - لا تؤخر الزيارة الخاصة ميعاد الزيارة العادية المستحقة للمسجون . مادة ٧٨ - يصرح القيم المعين بالتطبيق للمسادة ٢٥ من قانون العقوبات لإدارة أشغال المحكوم عليه أو الوكيل الرسمي للمسجون بريارته زيارة خاصة للمحاسبة .

مادة ٧٩ - لا يصرح بالزيارة أثناء وقفه لاسباب صحية إلا بموافقة مدير عام السجون مع أتخاذ الإجراءات الصحية المناسبة قبل الزائرين ،

مادة ٨٠٠ - إذا كان للمسجونة طفل مودع أحد الملاجئ وجب تيسير رويتها إياه بإحضاره إلى السجن مرتين في الشهر على الأكثر متى طلبت المسجونة ذلك ولم يكن هناك مانع صحى ، وتتم الزيارة في غير المكان المعد الزيارة العادية بحضور إحدى موظفات السجن ولمدة لا تجاوز نصف ساعة ، ولا تمنع هذه الزيارة لأى سبب يتعلق بسلوك الأم داخل السجن .

ولا تحول الزيارات المذكورة دون الزيارات المستحقة بمقتضى هذه اللائحة ، ومتى جاوز الابن الثانية عشرة سنة نتم الزيارة فى المكان المخصص للزيارة العادية وفى مواعيدها .

# القصل السادس

## تأديب المسجونين

مادة ٨١ - تستعمل في الجد أداة عبارة عن يد مخروطة من الشوم طولها ٤٨ سم وقطرها بوصة مركب بأحد طرفيها قطعة من سير جلد متصلة بحبل كتان مجدول بطول ٢٠ سم ، والباقي عبارة عن سبعة أفرع كل فرع بستة عقد طوله ٥٠ سم وسمكه ٢ ملم .

وتتفذ عقوبة الجلد بالضرب بهذه الأداة بأعلى الظهر .

مادة ٨٣ - يكون مقر فرقة التأديب المخصوصة في الليمانات فقط ، وتخصيص الغرف اللازمة ليوضع فيها من توقع عليهم هذه العقوبة من مسجوني الليمانات أو مسجوني السجون .

وفى حالة نقل أحد مسجوني السجون اليمان لوضعه بهذه الغرقة تنفذ عليه النظم المقررة في الليمانات .

### القصل السايع معاملة المسحونين

مادة ٨٣ - يكون الأنساث المقرر للمحبوسين احتياطيها المصرح لهم بالإقامة في غرفة مؤثثة ، كما يلي :

سرير طراز المستشفى ، مرتبة ، وسادة ، ٢ كيس وسادة ، ٢ ملاية سرير ، بطانية صوف صيفا ، ٢ مثالة حديد وطشت بطانية صوف صيفا ، ٢ شتاء ، حصيرة ليف ، كرسى خشب ، حمالة حديد وطشت صاح مدهون وأبريق صاح مدهون وصيانة ، وذلك في حالة عدم وجود حوض وحنفية بالغرفة ، منضدة صغيرة ، مرآة ، إذاء وطبق لمياه الشرب ، فرشة للشعر ، مشط ، شوكة ، ملعقة ، كوب وقروانة وطبق صغير من المعدن .

مادة ٨٤ - إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربعة سنوات متصلة وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال مدة تحدد بشهر واحد عن كل سنة كاملة من منى الحكم بحيث لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد عن سنتين .

ملاة ٨٥ - يتمتم المحكوم عليه في فترة الانتقال بالمزايا الآتية:

- (١) نقله إلى السجن الكائن في دائرة محافظته التي يريد الإقامة فيها بعد الإقراج عنه أو إلى السجن متوسط الحراسة .
  - (٢) إلحاقه بعمل يتناسب وما كان يزاوله قبل سجنه بقدر الإمكان.
- (٣) معاملته معاملة المحبوسين لعتباطيا فيما يختص بالزيارة والمراسلة وتتم الزيارة في مكتب أحد الضباط وبحضوره أو من ينوب عنه وتكون منتها نصف ساعة ما لم ير مدير السجن أو المأمور زيادتها عن ذلك .
- (٤) التصريح له بإجازة لا تتجارز ثمانية وأربعين ساعة خلاف مواعيد المسافة إذا دعت لذلك ضرورة قصوى أو ظروف قهرية طارنة ويصدر هذا التصريح من مدير عام السجون بعد موافقة النائب السام أو المحامى العام المختص وتستنزل المدة التي يقضيها المسجون خارج السجن من مدة عقويته .
- وذلك كلسه بالاضافة إلى الامتيازات الأخسري المقررة لدرجسه ، وتعنح هذه

الامتيازات تدريجيا حسب النظام الذي يقرره مدير عام السجون.

#### القصل الثامن

#### الإقراج

مادة ٨٦ - لا يجوز الإقراع كحت شرط عن المحكوم عليهم في الجرائم المضرة بأمن الحكومة من الداخل والشاني من المكومة من الداخل والشارج المتصوص عليها في البابين الأول والشاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وكذا المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن في جرائم القتل العمد المنصوص عليها في المادة ٣٣٤ نقرة ثانية من قانون العقوبات وجرائم التزييف والقبض على الناس دون وجه حق والمسرقة وتهريب النقد ، إلا بعد أخذ رأى جهات الأمن المختصة .

مادة ٨٧ - لا تسرى أحكام الإفراج تحت شرط على العساكر والفقراء والسجانين وغيرهم من العسكريين المحكوم عليهم من المجالس العسكرية إلا إذا كانوا مفصولين من الخدمة ومعاملين معاملة المسجونين العلايين.

مادة ٨٨ - تصرف ملابس من قماس مناسب المفرج عنهم الذين ليس لهم ملابس أو ليس في قدرتهم الحصول عليها ، كالآتي :

أولا - الرجال: ملابس داخلية وخارجية وحذاه.

ثانيا - للنساء : ملابس دلخاية وخارجية وغطاء رأس وحذاء .

1994 ····· 1006

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ۲۲۸ نسنة ۱۹۹۰

يةشاء وتنظيم سجون خاصة بالمحكوم عليهم في جرائم المخدرات (1) رئيس الجممهورية

بعد الإطلاع على النستور ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى قانون تتغليم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى قانون مكافحة المخدرات وتتظيم أستعمالها والإتجبار فيها رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المحلل بالقلنون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى قراررنيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإنمان ؛

وعلى اللائحة الدلظية السجون الصادرة بقرار وزير الداغلية رقم ٧٩ لسنة

وبناه على ما أفترحه المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ؟ وبناه على ما أرتأه مجلس الدولة ؟

ئرر

مادة ١ - نتشأ سجون خاصة لنتفيذ العقوبات المحكوم بها في الجرائم المنصـوص عليها في قانون مكافحة المخدرات وتنظيم أستعمالها والإنجار فيها المشار إليه .

وتحدد بقرار من وزير الدلخلية الجهات التي تنشأ فيها هذه السجون .

مادة ٢ - تخصص - بقرار من وزير الدلغلية - بعض السجون الخاصة المشار البيا في المادة المسابقة أو لُجزاء منفسلة منها ، لإيداع المحكوم عليهم في الجنابة المنصوص عليها في الفترة الأولى من المادة ٣٧ من قانون مكافحة المخدرات المشار البيان تأمر المحكمة يتنفيذ المقوبة الموقعة عليهم في السجون الخاصة.

<sup>(</sup>١) لجريدة قرسمية – فعد ٧١ في ٢٤ ماير ١٩٩٠

ويجوز عند الإقتضاء ليداعهم في أماكن تخصيص لهم في المؤسسات العقابية الأخرى ، على أن تعزل هذه الأماكن في مبناها وإدارتها عن غيرها

مادة ٣ - فيما عدا المحكوم عليهم يعقوبة الحيس يعامل المحكوم عليهم الذين ينفذون العقوبة بالسجون الخاصة على أربع درجات هي الرابعة ، والثالثة ، والثانية ، والأولى وبيدأ تنفيذ العقوبة بالدرجة الرابعة ثم ينقل تباعا إلى الدرجات الأعلى ومع مراعاة أحكام المادة ٤ تحدد مدة بقاء المسجون في كل درجة على النحو التالى :

- (أ) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بنوعيها:
- ربع مدة العقوبة المحكوم بها أوثلاث سنوات أيهما أقل.
  - ( ب ) المحكوم عايه بالسون :
  - ربع مدة العقوبة المحكوم بها أو سنتين أيهما أقل.

ملاة ٤ - تشكل لجنة فى كل سجن خاص برناسة مديره أو من يقوم مقاسه وعضوية كل من الطبيب والأخصائي الأجتماعي السجن وأخصائي نفسي وتختص بما يأتى:

أولاً - نقل المحكوم عليهم من درجة معاملة إلى درجة أعلى على النحو التالى:

- ( أ ) قبل أستيفاته مدة بقائه في الدرجة بمراعاة سنه أو تظروفه الصحية بناء على ما يقترح طبيب السجن .
- (ب) بعد فوقت نصف المدة المقررة له في درجة معاملته إذا كان حسن السير والسلوك ، ويجوز في هذه الحالة إعادة المحكوم عليه الى درجته السابقة لأستكمال مدته فيها إذا خالف اللواتح أو التعليمات .

ثُقياً - إعفاء للمحكوم عليه من العمل تظروفه الصحية وذلك بناء على ما يرصسي به طبيب السجن .

وللتاتب العلم أو من يفوضه من أعضاء النوابة العامة من درجة محام على الأكل مراجعة أعمال هذه اللجنة وألفاء أو تحديل قراراتها دون أن يخل هذا بحق مدير مصلحة السجون في ألفاء أو تحديل قرارات اللجنة المشار اليها ، ما لم يصدر قرارات في هذا الشأن من النائب العام أو من يفوضه .

مادة ٥ - لا يجوز السماح بزيارة المحكوم عليه في السجن ، قبل مضى سنة

1001 ..... ۱۵۵۱

الشهر من بدأ التتفيذ أو مضى نصف العدة المحكوم بها عليه إيهما أقل ، إلا بموافقة لجنة إدار قالسجن.

مادة ٦ - يوقع الكشف الطبي وتجرى التحاليل الطبية اللازمة للتحقق من عدم تتلول أي من المحكوم عليهم المودعين لأي مادة مخدرة وذلك بصفة دورية وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

وإذا ثبت من الكشف الطبي أو التحاليل تعاطى السجين لأية مادة مضرة تعين على مدير السجن تحرير محضر بالواقعة ورفع الأمر إلى النيابة العامة .

ملدة ٧ - تصدر اللائحة الداخلية السجون الخاصة بقرار من وزير الداخلية بالأتفاق مع وزير العدل وبعد موافقة النائب العام ولخذ رأى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

ويجب أن تتضمن هذه اللائحة الحدود اللدنيا والقصىوى لمستوى ونوع المعيشة بالمسجن ، ونوع الأعصال التى تفرض على المحكوم عليه ، ونظام الزيارات والمراسلات وما يمثلها ، وذلك لكل درجة من درجات المعاملة .

وتسرى أحكام اللائحة المذكورة على الأماكن المشار اليها في المادة الثانية من هذا القرار المخصصة للمحكوم عليهم في الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من قانون المخدرات وتنطبق عليهم في هذه الأماكن أحكام المادتين ٥ ، ١ من هذا القرار .

مادة ٨ - تصرى أحكام اللاتحة الداخلية للسجون وغيرها من القرارات المنفذة لقانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار أو في القرارات التي تصدر تنفيذا لأحكام المادة ٧ .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، صدر برناسة الجمهورية في ١٢ شوال سنة ١٤١٠هـ

۷ مايو ۱۹۹۰ م " ٠

1984 ----- (1994)

# وزارة الدخلية قرار رقم ۹۷۰ استة ۱۹۷۱

باعتبار مبنى كلية الشرطة بالعباسية من الأمكنة التى يجوز أن يودع فيها المعتقون والمتحفظ عليهم أو المحجوزون على نمة القضايا الماسة بأمن الدولة (١)

وزير الدخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٦ لمنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون المعدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٧ السنة ١٩٨٦؟.

وعلى ما أرقاه مجلس الدولة ؟

#### قرر

مادة ١ - يعتبر مبنى كلية الشرطة الكاتن بجهة العباسية بالقاهرة من الأمكنة التى يجوز أن يوضع بها المعتقلون والمتحفظ عليهم أو المحجوزون على ذمة القضايا الماسة بأمن الدولة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، تحريرا في ١٩٩ ربيع الأول سنة ١٣٩١ هـ

" ١٤ مايو سنة ١٩٧١ م " .

<sup>(1)</sup> فوقاتع المصرية في 4 يونيه سنة 1991 – العدد 197 وقد صحر هذا القرارتفيذا لأحكام العادة ١ مكررا من الفارن رتم 1971 اسنة 1901في شأن تنظم السجون .

٨٥٨ ..... ١٩٥٠.

#### وزارة الالخلية قرار رقم - ۱۸۹ استة - ۱۹۹۰ اللمادة ۹۱ من ۱۱۷ حة الداخارة السحمت (۱)

بتعيل المادة ١١ من اللائحة الداخلية للمجون (١)

وزيرالدلخلية :

بعد الإطلاع على قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ؛ وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

> قرز المادة الأولى

يستبدل بالمادة ١١ من اللائحة الداخلية السجون الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧٩ اسنة ١٩٦١ المشار إليه ما يأتى :

مادة ١١ - يستحق للمسجون أجراً مقداره جنيها ولحداً عن عمله اليومي - يجوز منح المسجون أجراً أعلى مقابل قيامه بأعمال فنية ممتازة أو تحقيقه حجم إنتاج أكبر وذلك بناء على طلب مدير أو مأمور السجن وموافقة من اللجنة المشار إليها في المادة التأسعة وبعد أعتماد مدير مصلحة السجون.

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائم المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، تحريرا في ١٩٩٠/٤/١ .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية – العد ١٠٢ في ٥ ماير ١٩٩٠ .

# وزارة الدخلية قرار رقم ۲۹۹ه استة ۱۹۹۱

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٢٠٧ اسنة ١٩٨٣ بتحديد السجون العسكرية التي تنفذ فيها العقوبات السالبة العربة المحكوم بها على أفراد هيئة الشرطة (١) وزير الداخلية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛ وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بأصدار قانون الأحكام العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ اسنة ١٩٧١ بشأن هينة الشرطة وعلى القرار رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٠ بتحديد السجون العسكرية التى تنفذ فيها العقوبات السالبة للحريبة المحكوم بها على أفراد هيئة الشرطة ، المعدل بالقرار رقم١٩٠٧ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى للقرار الوزارى رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨٣ يتمديل بعض أحكام القرار رقم ٧٢٢ أسنة ١٩٧٠ بتحديد السجون المسكرية التي تنقذ فيها المقوبات السالبة للحرية المحكوم بها على أفراد هيئة الشرطة ؛

#### قرر

مادة ۱ – يستبدل بنص المسادة ۲ من القرار الوزارى رقم ۲۲۲ لسنة ۱۹۷۰ المشار اليه والمعدل بالقرار الوزارى رقم ۱۹۰۷ لسفة ۱۹۷۲ ، والقرار الوزارى رقم ۲۰۷ لسنة ۱۹۸۳ النص الآتي :

يخصص السجن العسكري بأبي زعبل للتنفيذ على مساعدي وصيف وجنود الشرطة وعساكر الدرجة الثانية للمحكوم عليهم بمدة تزيد على منة ، وينفذ المحكوم

<sup>(</sup>١) الوكاتي المصرية – المدد ٢٥٤ في ١٠ نوامبر ١٩٩١ . وتلاحظ على عنوان القرار أنه تضمن تحديلا للترار رقم ٢٠٧ المنة ١٩٨٣ ، على حين أن القرار الأخير هو مجرد قرار بتعديل القرار رقم ٢٧٧ لمسنة ١٩٧٠، والمسجوع أن القرار المنظر بالمئن هو تعديل القرار وقم ٣٧٧ لمسنة ١٩٧٠ وليس تحديد القرار ٢٠٧ المسنة ١٩٨٢ . وهذا خطأ في المسواعة لزم القديد فله .

عليهم بمدة سنة فأقل بالسجون المحلية ، ويجوز أن يودع به مساعد الشرطة وصف وجنود الشرطة وعساكر الدرجة الثانية الذين نقل عقوبتهم عن سنة إذا إقتضت المصلحة العامة ذلك ، وكانت حالة السجن تسمح بقبولهم .

مادة ٢ - ينفذ أمناء الشرطة العقوبة المحكوم بها عليهم بالسجن العسكرى بابي زعبل مهما كانت مدة العقوبة .

مالاة ٣ – يلفى قرارا وزير الدلظية رقما ١٩٠٧ لمسنة ١٩٧٧ ، ٣٠٧ لمسنة ١٩٨٣ العثار البيما .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره، وتحريراً في ١٩٩١/١٠/١٢

# سندات التنمية وزارة المالية قرار رقم ۱۹۸۸ اسنة ۱۹۸۹

يمد أجسل إهلاك سندات التنميسة بالدولار الأمريسكي الصادرة وفقا للقانونين رقمي ١٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٧

الصادرة وقفا القانونين رقمى ۱۳ ، ۲۳ استة ۱۹۷۷ وا اممتدة بالقرار الوزاري رقم ۲۰۵ استة ۱۹۸۵ <sup>(۱)</sup>

#### وزير المالية

بعد الاطلاع على القانوني رقمي ١٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٧ بـإصدار سندات التنمية بالدرلار الأمريكي :

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٩ بربط الموازنة العامة الدولة للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ والذي يجيز اوزير المالية أو من يفوضه إصدار مُنْقوقٍ على الغزانة العامة في حدود القروض التي تستحق خلال العام ويتقرر تجديدها ٤

وعلى القرارات الوزارية أرقام ١٤، ١٥٧، ٢٣٨ لسنة ١٩٧٧ المنظمة لأصدار سندات التنمية ؛

وعلى القرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٤ بمد أجل إهلاك سندات التتعية لمدة خمس سنوات ؛

#### قرر

مادة 1 - مد أجل إملاك سندات التعمية المسادرة وفقا القانونين المشار إليهما والقرار المذكور لمدة غمس سنوات أخرى إعتبارا من تاريخ إهلاك كل دفعة .

مادة ٢ - رفع سعر الفائدة على هذه السندات إلى ١٥ ٪ سنويا من القيمة الإسمية السند بدلاً من هو ٩ ٪ إعتباراً من تاريخ المد وتسند الفائدة بالدولار الأمريكي .

<sup>(</sup>١) فرقائع فنصرية - فعد ١٩٠ في ٢٧ أغسلس ١٩٨٩ .

١٥٦٢....... مندفت التنمية

مادة ٣ - يكون للأفراد مالكى تلك السندات حرية الأختيار بين مد أجل إستهلاك السندات وفقاً للمادتين السابقتين أو إستهلاكها كلها أو بعضها نقدا فى مواعيد إستحقاقها . مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره . صدر فى ٨ / ٨ / ١٩٨٩ .

مىلحة <u>وقلى .....</u>

# سيلجة وفنلاق قلون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن محال بيع العلايات والسلع السيلحية <sup>(١)</sup>

يأسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يجوز الأصحاب المحال التي يقتصر نشاطها على التعامل في العاديات والسلع السياحية التي لا تعتبر أثرا وفقاً القانون ويقبل على شرائها السياح عادة ، والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة ، أن يتقدموا بطلب أصدار ترخيص لها من وزارة السياحة ، أن والسلم السياحية وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز خمصمائة جنيه .

ويجرز بناء على طلب أصحاب الشأن الترخيص مؤقتاً لمحال بيع العاديات والسلع السياحية التي تقام بصفة عرضية في المناسبات كالأعياد والمعارض والموالد .

وتبين اللائحة النتفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع وإجراءات منح النرخيص .

مادة ٢ - يشترط في طالب الترخيص ما يأتي :

١ – أن يكون مصرى الجنسية ،

٢ - أن يكون محمود السير حسن السمعة ،

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة،
 ما لم يكن قد رد إليه أعتباره

ولا يجوز الترخيص لعديمي الأهلية أو ناقصيها ألا إذا أشتمل طلب الحصول علمي الترخيص على أسم الناتب الذي يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا االقانون.

ويسرى هذا الحكم على نواب عنيمي الأهلية أو ناقصيها النين تؤول اليهم ملكية المحل .

مادة ٣ - تكون لمحال بسيع العاديات والسلع السياحيسة الحاصمة على الترخيص المشار اليسمه في المادة ١ من هسذا القانون عائمة مميزة توضع على واجهة المجل

<sup>(</sup>١) الجزيدة الرسمية - الحد ٢ في ١٦ يناير ١٩٩٧ .

ومعارضه المرخص بها ، ويصدر بتحديد شكلها قرار من وزير السياحة .

مادة ٤ - مع عدم الأخلال بأحكام المادتين ٢، ٢ من هذا القانون ، على الجهـة المختصة بمنح التراخيص بوزارة السياحة أن تبت في الطلبات المقدمة البيها خلال ستين يوماً على الأكثر من تاويخ تقديم الطلب .

وفي حالة رفض الطلب يجب أن يكون القرار مسببا .

مادة ٥ - عند التصرف في المحل يكون النزول عن الترخيص بموافقة الجهة المختصة ، وعلى المنتازل إليه خلال أسبوعين من تاريخ النزول أن يقدم طلباً بنقل الترخيص إليه وبذات الشروط المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القانون مرفقاً به عقد النزول مصدقا على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب النوثيق .

وعلى الجهة المختصة ان تبت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، وبظل المرخص له مسئولا عن تتفيذ أحكام هذا القانون الى ان تتم الموافقة على النزول. مادة ٢ من هذا القانون ، على من ألت اليهم ملكية المحل بوفاة المرخص له ابلاغ وزارة السياحة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من يتوب عنهم ، ويكون هذا النائب مسئولا عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وعليهم اتخاذ لجراءات نقل الترخيص خلال أربعة أشهر من

مادة ٧ - يجب على المرخص له مراعاة الأتى:

تاريخ الوفاة.

ا - وضع الترخيص الصادر له في مكان ظاهر بالمحل مع الاشارة اليه والى رقمه باللاقة الخارجية باللغة العربية ولغة أجنبية على الأقل .

٢ - اخطار وزارة السياحة باسم المسئول عن ادارة المحل وبأى تفيـير يطـرأ فـى
 هذا الشأن خلال شهر من تاريخ وقوعه .

٣ - الاعلان عن أسعار السلع بتثبيتها عليها في مكان ظاهر باللغة العربية واحدى
 اللغتين الاتجليزية أو الفرنسية على الالل .

٤ - امساك بفاكر الله جميع المعاملات التي يجريها -

تقديم جَميسع البيانات التي تطلبها وزارة السياحة والسماح لموظفى هذه
 الوزارة ممن لهم صفة مأموري الضبط القضائي بدخول محالهم.

مادة - ٨ - لوزير السياحة أو من يفوضه بعد سماع أقوال المرخص لمه وتحقيق
 دفاعه أن يصدر قرارا مسببا بغلق المحل اداريا بصفة مؤقتة في الحالتين الأتيتين :

١ - اذا باع سلعا مغشوشة أو خالف الأسعار المعلنة أو لم يورد السلع التي باعها في المواعيد المنتق عليها سواه كان التوريد للداخل أو اللخارج ما لم يكن التأخير في التوريد لمبب خارج عن ارادته .

 ٢ - إذا وضع العلامة المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون دون الحصول على ترخيص من وزارة المبياحة .

ويستمر الغلق الى أن يصدر قرار من وزير السياحة أو أمر النيابة العامة أو حكم المحكمة المختصة بفتح المحل ، على ألا تزيد مدة الغلق على ثلاثة أشهر .

مادة ٩ - تلغى رخصة المحل في الأحوال الآتية :

١ - اذا أبلغ المرخص له الجهة المختصة بوقف العمل بالمحل وأنهاء الترخيص.

٧ - اذا غير نشاطه او الغرض المخصص له .

٣ - اذا فقد أي شرط من شروط الترخيص .

مادة ١٠ - يعاقب كل من يضع العلامة المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون دون الحصول على ترخيص من وزارة السياحة بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة ألاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، ويجوز الحكم بغلق المحل لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر ، وتتخل في حساب هذه المدة مدة غلق المحل اداريا .

مادة 11 - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قوانين أخرى، يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٧ من هذا القانون بغرامة لا نقل عن خمسمائة جنيه و لا تزيد على الذي جنيه .

مادة ١٣ - يكون لموظفى وزارة السياحة الذين يصدر بتحديده قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير السياحة صفة مأمورى الضبط القضائى فى أثبات وضبط كافة الجرائم بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ١٣ - يصدر وزير السياحة اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشبهر من تاريخ العمل به . ١٩٥٩..... سواحة وقتائق

ملدة 18 - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بـ اعتبـار ا من اادوم التالي لتاريخ نشره .

> يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كفانون من قرانينها ؟ صدر برناسة الجمهورية في غرة رجب سنة ١٤١٧ هـ " الموافق ٦ يناير سنة ١٩٩٧ م "

سطِعة وافتلق ..... ۱۵۹۷

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧٤ استة ١٩٩١ بتنظيم الهيئة العامة للتتمية السياحية (١)

## رئيس الجمهورية:

بعد الاطلاع على النستور ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ٢ اسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحسة واستفلالها ،

وعلى القانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛ ويناه على ما أر تأه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - الهيئة العامة النتمية السياحية هيئة عامة أقتصادية لهما الشخصية الإعتبارية ، مقرها الرئيسي مدينة القاهرة ، وتتبع وزير السياحة ، ويجوز إنشاء فسروع للهيئة بالمحافظات .

مادة ٢ - تهدف الهيئة إلى تنمية المناطق السياحية في إطار السياحة العامة الدولة وخطئها الإقتصادية ، والهيئة في سبيل تحقيق أهداقها أن تجرى جميع التصرفات والتعاقدات والإعمال المحققة لهذه الأهداف ، وتتولى على الأخص ما يأتى:

١ - وضع خطط تنمية المناطق السياحية .

٢ - إعداد ومراجعة تقييم البرامج والدرسات والمشروعات اللازمة لتنمية المناطق السياحية وأعتمادها وتحديد أولوية تقيذها .

٣ - تتفيذ مشر و عات البنية الأسلسية في المناطق السياحية .

<sup>(</sup>١) المريدة الرسمية – الحد ٢٦ في ٢٦ سيفير ١٩٩١ .

٤ - تحصيل مقابل تكاليف المرافق و الخدمات للممنفيدين من مشروعات البينة
 للتتمية بالمناطق السياحية .

- عقد القروض الأجنبية والمحلية والالتزلم بممدادها وذلك في إطار القواعد المقررة.
  - الأشراف على تنفيذ خطة التنمية السياحية بالمناطق السياحية .
- ٧ إدارة وإستغلال والتصدرف في الأراضى التي تخصيص لأغراض إقامة المناطق السياحية من الأراضي الصحراوية.
  - مادة ٣ يشكل مجلس إدارة الهيئة برئاسة وزير السياحة ، وعضوية كل من :
    - ثلاث محافظين يختارهم رئيس مجلس الوزراء
    - المحافظ المختص عند نظر مشروعات المناطق السياحية بالمحافظة .
      - رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة.
      - رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .
        - وكيل وزارة السياحة .

ممثلين من وزارات الدفاع والنقل والمواصلات والنقل البحرى والمالية والتخطيط والتعاون الدولي والتعمير يختارهم الوزراء المختصدون من درجة رئيس قطاع على الأتل .

ثلاثة من ذوى الخبرة فى مجال نشاط الهيئة يصدر بأختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة سنتين قابلة التجديد .

مادة ؛ - مجلس أدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شنونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها . ولــه أن يتخذ ما يراه من القرارات لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها ، وعلى الأخص ما يأتى :

- ١ وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة في أطار الخطة العامة الدولة.
- ٢ بحث وإفتراح التشريعات والأنظمة التي تحقق النتمية السياحية .
- ٣ أقتراح قواعد تحصيل مقابل تكاليف المرافق والخدمات التي تؤديها الهيئة إلى المستثمرين في مشروعات التنمية السياحية في المناطق السياحية ، ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد إعتمادها من مجلس الوزراء .

٤ – إقتراح القواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف في الاراضى
 والعقارات التي تخصص للهيئة ، ويصدر بهذه القواعد قرار من وزير السياحة بعد
 إعتمادها من مجلس الوزراه .

- ٥ وضع ضوابط تراخيص البناء في المناطق السياحية .
  - ٦ وضع نظام إدارة أموال الهيئة وأستثمارها .

وضع اللواتح للداخلية للهيئة المتعلقة بالشئون الفنية والمالية والإدارية ولوائح
 المشتريات والمخازن والاتحة شئون العاملين واللوائح المتعلقة بنشاط الهيئة وذلك دون
 التقيد بالنظم والقواعد الحكومية .

- ٨ إقرار مشروع الموازنة السنوية ومشروع الحساب الختامي للهيئة
  - ٩ الموافقة على القروض الداخلية والخارجية .
- ١٠ قبول الهبات والتبرعات والمنح التي تقدم للهبنة ولا تتعارض وأغراضها .
  - ١١ دراسة وليداء الرأى في مشروعات الأتفاقيات المتعلقة بعمل الهيئة .
    - ١٢ إنشاء فروع للهيئة في المحافظات .

مادة ٥ - ينعقد مجلس إدارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة شهور ولا يكون الإجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الأستعانة بخبراته سواء من دلخل الهيئة أو خارجها دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .

وتبلغ قرارات وتوصيات المجلس إلى وزير السياحة خلال أسبوع من تاريخ صدوره وتعتبر نافذة إذا لم يعترض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورودها إليه . فإذا أعترض عليها خلال هذه المدة أعيد العرض على مجلس الأدارة لأعادة النظر في ضوء ما يبديه الوزير من أسياب ، فإذا أصد المجلس عليها بأغلبية تلثى أعضائه صارت نافذة وذلك كله مع عدم الإخلال بحكم البند ب من المادة السادسة من القانون رقم ٧ لسنة 1991 المشار إليه .

ملدة ٢ - يصدر بتعيين رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير السياحة ويتضمن القرار تحديد معاملته المالية .

مادة ٧ - يتولى رئيس الجهـــاز التنفيذى معاونــة مجلس الإدارة فــى إدارة الهينــة وتصريف شنونها وينـوب عن رئيسـها فـى تمثيلها أمـام القضــاء وفـى علاقتها بالغير ويباشر على الأخص ما يأتى :

- ١ تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس.
  - ٢ الإشراف على سير العمل بالهيئة والعاملين بها .
- ٣ الإشر اف على أعداد الموازنة والحساب الختامي للهيئة وعرضه على مجلس الادارة.
  - ٤ الأختصاصات الأخرى التي بعيد بها اليه مجلس الإدارة .
    - مادة ٨ تتكون موارد الهيئة من:
    - ١ المبالغ التي تخصيصها لها الدولة في الموازنة العامة .
  - ٢ حصيلة نشاط الهيئة ومقابل الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير .
- ٣ حصيلة بيع وأستفال الأراضى المنصوص عليها في البند ٤ من المادة ٤
   من هذا الله او .
  - ٤ القروض التي تعقد لصالح الهيئة .
    - ٥ المنح والهبات والأعانات .
    - ٦ عائد أستثمار أموال الهيئة .

مادة ٩ - تكون للهيئة موازنة مستقلة على نمط الموازنات التجارية وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتتنهى بنهايتها وتودع موارد الهيئة في حساب خاص يخصص للصرف منه في أغراضها .

مادة ١٠ ~ أموال الهينة أموال عامة . والهينة في سبيل أقتضماء حقوقها اللجوء إلى أساليب التنفيذ المباشر بما فيها أتخاذ أجراءات الحجز الإدارى .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٤١٧ هـ .

<sup>&</sup>quot; الموافق ١٥ سيتمبر سنة ١٩٩١ م " ..

# قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٨٨ يتحديد المناطق القابلة للإستثمار السياحي ومناطق أستصلاح الأراضي والتعييسر والمجتماعيات العمرائية الجديدة (١)

رنيس مجلس الوزراء

بعد الأطلاع على النستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لمنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بالشراف وزارة السياحة على المنساطق السياحية ونستغلالها .

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن التعمير ؛

وعلى قانون الإدارة المحلية الصدادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وا**لقو**انيين المحلة له

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦ لمنة ١٩٨٥ بأعادة تنظيم المجلس الأعلى السياحة ؛

وعلى قرارات المجلس الأعلى للسياحة بجلسته فى ١٩٨٥/٨/١٧ والمعتمدة من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٦

على توصيات اللجنة الوزارية المشكلة لوضع تصبور لخريطة تفصيلية لأراضى جمهورية مصر العربية بجلستها المعقودة في ١٩٨٧/٥/١١ ؛

وعلى الخريطة التفسيلية لأراضى جمهورية مصر العربية والملحقين المرفقين بها والمعدة بمعرفة وزارة الدفاع والإنتاج الحربي؛

<sup>(</sup>١) الركانع المصرية ~ العد ١٨٩ في ٢٤ أغبطس ١٩٨٨.

## قرر المادة الأولى

حددت المناطق القابلة لللأستثمار السياحى ومناطق الإستصلاح الزراعــى والمجتمعات العمرانية الجديدة وفقا للخريطة التفصيلية لأراضى جمهورية مصر العربية المرفقة وملاحقها ، وتعتبر هذه الخريطة وملاحقها جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

### المادة الثانية

يراعى فى تحديد المناطق المشار إليها فى المادة الأولى المناطق الأستر اتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضى الصحر اوية والتى لا يجوز تملكها ، والقواعد الخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها ، ولا يجوز أستخدام هذه المناطق فى غير الأغراض العسكرية إلا بموافقة وزير الدفاع والأنتاج الحربى وطبقاً للضوابط والشروط للني يحددها فى هذا الشأن ،

وتلتزم كل من وزارات الزراعة وأستصلاح الأراضي والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والسياحية عند تحديدها المناطق التي تشملها خطة كل منها بالقرارات التي يصدرها وزير الدفاع والانتاج الحربي في شأن تحديد المناطق الأستراتيجية المشار اليها

### المادة الثالثة

نتولى وزارة السياحة الأشراف على المناطق السياحية ، بما فى ذلك تخطيط تنظيم ولستغلل هذه المناطق ، وذلك وفقاً للشروط والمواصفات وقيود البناء التى تضعها الوزارة فى هذا الشأن بالتنسيق مع وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وفى أطار الخطة الشاملة للتعمير والأستغلال السياحى .

### المادة الرابعة

تختص وزارة السياحة بأصدار الموافقات النهانية الخاصة بالمشروعات الفندقية والسياحية وذلك باتباع ما يأتي :

تلقى طلبات الأستثمار في المشروعات وبحث وداراسة كافة الجوانب المالية والفنية للمشروع والتاكد من جديته واتفاقه والضوابط الموضوعة لذالك ، وبما يتمشى والفطة العامة للدولة في مجال التنمية المباحية .

عرض طلبات الاستثمار بما في ذلك طلبات التصوف في المناطق السياحية ، بعد بحثها ودراستها ، على مكتب الاستثمار السياحي بوزارة السياحة لأبداء الرأى فيها مسبا وذلك خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما ، ويعتبر فوات هذه المدة دون رد ممثل الجهات المعنية بهذا المكتب بمثابة موافقة على المشروع .

#### الملاة الخامسة

تقوم وزارة التعمير والمجتمعات العمراتية الجديدة بمتابعة تتفيذ المشـروعات الأستثمارية بالمناطق المعياحية والتأكد من الألتزام بضوابط ومواصفات وقيود البناء فسي هذه المناطق وبما يتمشى والمعياسة العامة للتخطيط العمراتى ، وذلك من خـلال موافحاة وزارة المعياحة لها بصعور التعاقدات الخاصة بهذه المشروعات .

ويكون أوزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ابداء رئيها في هذا الشأن أوزارة السياحة ، وكذلك عرض مقترحاتها على رئيس مجلس الوزراء لتقرير ما يراه. المادة الساحة

تحصل وزارة السياحة مقابل الأنتفاع والتصرف في المناطق السياحية ومقابل أصدارها الموافقات السياحية لهذه المناطق لحساب هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ويعتبر موردا من مواردها.

### الملاة السابعة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئسة مجلس الوزراء في ٤ المحرم سنة ١٤٠٩ هـ

<sup>&</sup>quot; ١٦ أغيطس سنة ١٩٨٨ م "

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٩٥

بأعتبار بعسض الأماكن مناطق نائيسة في حكم القاتون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية المعسدل بالقائسون رقسم ١٠٧ لسنة ٩٩٣ (١)

رنيس مجلس الوزراء

بعد الأطلاع على النستور ١

وعلى القانون رقم ١ لمسغة ١٩٧٣ فـى شـأن المنشـأت الفندقيـة والمسياحية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لمسغة ١٩٩٣ .

> قرر المادة الأولى

تعد كل من محافظتي أسيوط وسوهاج منطقة نائية فــى حكم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٠٧٣ لسنة ١٩٩٣

## المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٨ رمضان سنة ١٤١٥ هـ العوافق ١٨ فـبراير سنة ١٩٩٥م

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العد ٤٩ في ٢٦ فيراير ١٩٩٥ .

سيلحة وأنتائق والمنافق المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين المستمين

# قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۳۸۷ لسنة ۱۹۹۰ بأعتبار مدينة الأقصر من المناطق النائمة (۱)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الأطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشأت الفندقية والسياحية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٣ ؛

قرر

المادة الأولى

تعد مدينة الأقصر مدينة نائية في حكم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٣ المشار البه

### الملاة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ رمضان سنة ١٤١٥ هـ .

" الموافق ٢٥ فيراير سنة ١٩٩٥ م " .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية ~ العد ١٠ في ٩ مارس ١٩٩٥ .

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۲۹۰۸ لسنة ۱۹۹۰ في شان القواعد والشروط المنظمة لادارة وأستغلال والتصرف فسي الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية ()

رنيس مجلس الوزراء

بعد الأطلاع على النستور ا

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشان الأراضى الصحر اوية :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأنبعض الأحكام المتعلقة بـأملاك الدولــة الخاصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٤ السنة ١٩٩١ بنتظيم لهينة العامــة للتنميــة السياحية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار مجلس لدلوة الهيئة العامة للنتمية السياحية بالقواعد والشروط المنظمة لأدلرة وأستغلال والتصرف في الأراضي والعقارات المخصصة للهينة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

## المادة الأولى

يعمل بـالقواعد والشروط المنظمة لأدارة وأسـتغلال والتصــرف فــى الأراضـــى المخصصة للهينة العامة التتمية السياحية المرفقة .

### المادة الثانية

ينشر هذَا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به أعتباراً من اليوم التـالـي لتــاريـخ نشره.

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ جمادي الآخرة سنة ١٤١٦ هـ

" **الموافق ۱**۹ نوفمبر سنة ۱۹۹۰ م " ------

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية ~ العدد ٤٨ غي  $^{+1}$ (۱)

# قواعد وشروط إدارة وأستغلال والتصسرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتتمية السياحية

مادة ١ - يقصد بـ عراض إقامة المناطق السياحية في تطبيق أحكام القانور رقم ٧ لسنة ١٩٩١ وقـرار ربس الجمهورية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٩٢ المشـار إليهمـا ، المشروعات التي تستهده بصفة أساسية أنشاء وتتمية المناطق السياحية المخصصة للهيئة ، وذلك في أطار للبسة العامة للدولة وخطتها الأقتصادية .

مادة ٢ - يكون نسملال الأراضى المخصصة للهيئة بأقامة المشروعات السياحية بنفسها أوعن طويق تخصيص الأرض للمستثمر بموجب عقد بيع أو أيجار أو أنتشاع ويكون التأجير أوالانتفاع بما لايجاوز ٢٥ سنة قابلة للتجديد بعقد وشروط جديدين .

ملاة ٣ - تنقسم مشروعات التتميـة العمياحية التي يجوز أقامتها على الأراضس المخصصة الهيئة للى مشروعات التتمية العتكاملة ومشزوعات التتمية المحدودة .

صلاة ٤ - تهدف مسروعات التتمية المتكاملة إلى إقامة عدد من المشروعات السباحية المتكاملة منتجع سباحي ٥٠٠ السباحية المتكاملة منتجع سباحي متميز على مساحات من الأراضى تزيد على نفقته ألف متر مربع بخلاف حرم الشاطىء ومدها المخصص له بكل المرافق على نفقته علرق - مياه عنبة - صرف صحى - كهرباء - أتصالات - معالجة مخلفات مع إقامة مشروع رائد على الأقل ، وذلك وفقا لمخطط عام ورسومات تتفيذية تعتمدها الهيئة .

ويشترط فيمن يتقدم تخصيص الأرض لإقامة هذه المشروعات ما يأتي :

الى يتخذ شكل خركة مصاهمة مصرية بر أسمال مصدر لا يقل عن ٥٠ ٪ من تكاليف الأساسية إقامة مشروعات التتمية الساهية .
 السياهية .

٧ - أن يتعهد بتقيير مخطط عام يعده أحد بيبوت الخبرة الوطنية أو العامية ذات السمعة الطبية العالية على ألا تقل فيه نسبة المنشات السياحية والفندقية عن ٥٠٪ من الطاقة الإيوانية الكاية ويتم أعتماد هذا المخطط من الهيئة .

٣ - أن يتعهد بتقديم الرسومات التنفيذية للأعتماد من الهيئة .

- أن يقدم برنامجا زمنيا لتنفيذ مراحل المشروع وتعتمده الهيئة .
- أن يتعهد بأمداد الأراضي بمرافق البنية الأساسية " طرق مياه عذبة ~
   صرف صحي كهرباء أتصالات معالجة مخالفات " .

مادة ٥ - يجوز الشركة صاحبة مشروع التنمية المتكاملة التصرف بالبيع في باقى مساحة الأرض بعد أتمام البنية الأساسية والمشروع الرائد ، ويشترط ألتزلم المتصرف اليه بجمع الألتزامات المقررة على الشركة صاحبة المشروع ، مع أعتماد المشروع المرزمع إقامته على الأرض المبيعة قبل تنفيذه ، وفي هذه الحالة تستحق الهيئة نسبة ٥٠ ٪ من ثمن بيع الأرض بعد خصم ثمن شرائها من الهيئة ونصيبها في تكلفة مرافق البنية الأمامية .

وفى حالة بيع وحدات سياحية أللمتها الشركة على أرض المشروع " شاليهات -فيلات - قصور " يستحق للهيئة نسبة ٥٠ ٪ من ثمن بيع أرض الوحدة السياحية بحيث لا يقل عن ١٥ ٪ من ثمن الوحدة .

ويتم تقدير نسبة ال ٥٠ ٪ المستحقة الهيئة المشار إليها وفقاً السعر السائد في السوق وقت البيع ، وفيحالة الخلاف يكون قرار اللجنة المنسوس عليها في المادة ١٢ من هذه القواعد نهائياً .

مادة ٦ - يجب أن يتضمن عقد بيع المساحات المخصصة لمشروعات التنمية المتكاملة النص على غرامات التأخير التي يلتزم بها صحاحب المشروع في حالات الأخلال بالبرنامج الزمني المعتمد من الهيئة التنفيذ المشروع ، وغير ذلك من الشروط التي تحددها أنتزامات الشركة صاحبة المشروع في ضوء القواعد المنصوص عليها في هذا القرار وبما يضمن المحافظة على حقوق الهيئة قبل الشركة .

مادة ٧ - إذا ثبت عدم جدية الشركة صلحية مشروع النتمية المتكاملة وتقاعسها عن الوفاء بالنزاماتها التعاقدية ، يعتبر العقد المبرم معها مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تتبيه أو أفذار أو صدور حكم أضائى ، وتسترد الأرض وما عليها بالطريق الأدارى ، ومع عدم الأخلال بحق الهيئة في التعويض .

مادة ٨ - تهدف مشروعات التنمية المحدودة إلى إقامة مشروع سياحي واحد على مساحة من الأرض نقل عن ٥٠٠ ألف متر" بخلاف حـرم الشاطيء " يمدها المخصص

له بكل المرافق "طرق - مياه عنبة - صرف صحى - كهرباء - معالجة مخلفات " على نفقته وذلك وفقاً للرسومات التنفيذية المحمدة من الهيئة .

ويشترط فيمن يتقدم لتخصيص أرض لأقامة المشروع ما يأتي :

 ان يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية برأسمال مصدر لا يقل عن ٥٠ ٪ من التكاليف الأستثمارية للمشروع ، ويكون من أغراضها الأساسية أقامة المشروعات السياحية .

أن يتعهد بتقديم الرسومات التنفيذية للمشروع للاعتماد من الهيئة .

٣ – أن يقدم برنامجاً زمنيا لتتفيذ المشروع تعتمده الهيئة .

٤ - أن يتمهد بأمداد المشروع بمرافق البنية الأساسية "طرق - مياه عذبة - مرف صحى - كهرباء - أتصالات - معالجة مخلفات "كمرحلة أولى لتتفيذ المشروع. ويجوز أن يتضمن المشروع ما لا يزيد على ٥٠٪ من الطاقة الإيوائية الكلية وحدات أسكان سياحى والباقى منشأت سياحية وفغدقية ، على أن يتم التنفيذ أولاً للشق الفندقي .

وفى حالة التصرف فى وحدات الأسكان السياحى يستحق للهيئة نسبة ٥٠ ٪ من ثمن بيم أرض الوحدة السياحية بحيث لا يقل عن ١٥ ٪ من من الوحدة .

ويتَم تَقدير نسبة ال ٥٠٪ المشار اليها والمستحقة للهينة وفقاً للمسعر المسائد في السوق وقت البيع ، وفي حالة الخلاف يكون قرار اللجنسة المنصموص عليها في المسادة ١٢ من هذه القواعد نهائياً .

ويطبق فــى شــأن هــذه المشــروعات ذات الأحكــام المنصــوص عليهــا بالنمسـبة لمشروعات التتمية المتكاملة المنصــوص عليها فى المادتين ٦ ، ٧ من هذه القواعد .

مادة ٩ - للهيئة أن تتعاقد على تأجير أو تقرير حق أنتفاع على مساحات من الأرض لأى من الشركات المساهمة المصرية لأقامة مشروع سياحي ، ونلك بعد أمداد الأرض بمرافق البنية الأساسية ، وبمراعاة القواعد والشروط المنصوص عليها في هذا القرار ، ويتضمن عقد الإيجار أو تقرير حق الإنتفاع جميع الشروط التي تكفل المحافظة على حقوق الهيئة .

وتؤول مكونات للمشروع بعد أتتهاء مدة العقد إلى الهيئة مع حق صاحب المشروع

٨٥٨٠ د ما ١٠٠٠ ما ما المام الم

فى التعويض عنها و لا يجوز له أن يتصرف فى هذه المكونات الا بعد الحصول على مواققة مكتوبة من الهيئة ، وفى هذه الحالة تستحق الهيئة ٢٥ ٪ من صافى الأرباح الرأسمالية المحققة من البيع ، مع عدم الإخلال بحق الهيئة فى ملكية أرض المشروع.

مادة ١٠ - يضع مجلس أدارة الهيئة القواعد التنفيذية الخاصة بتخصيص الأراضى المشروعات المساحية ، على أن تتضمن هذه القواعد على وجه الخصوص ما يأتى :

- أسلوب الأعلان عن الأراضى القابلة للاستثمار السياحى والتى يرى فيها أجراء هذا الأعلان .
- (ب) الشروط الأخرى الواجب توافرها في المستثمر الراغب في تخصيص الأرض له بحنب نوع المشروع والمسلحة المطلوبة وقواعد وإجراءات الإختيار في حالة التزاحم .
- (ج) خطوات دراسة المشروعات التى يتقدم بها طالب الشراء أو التأجير أو
   الأنتفاع .
- - ( هـ ) أعتماد نموذج حق البيع أو الإيجار أو الأنتفاع الذي بيرم مع المستثمر .
- ( و ) ضوابط وإجراءات التحقق من جدية المستثمر في تنفيذ المشروعات السياحية طبقاً للاشتراطات والمواعيد الواردة في دراسة المشروع المقدم منه والمعتمد من الهيئة .
- ( ز ) إجراءات أستر: له الأرض فمى حالـة ثبوت نقاعس صـاحب المشـروع عن أتمام تلفيذ المشروع
- ( ح ) قواعد سداد قيمة ثمن البيع أو مقابل الإيجار أو الأنتفاع وطريقة ومواعيد
   تحصيلها .
- (ط) قواعد تصرف صاحب المشروع في الأرض بالنسبة لمشروعات التتمية المتكاملة بما يضمن تنفيذ أهداف العقد وحصول الهيئه على مستحقاتها ونصيبها من ثمن الأرض المباعة.

ملاة ١١ - نتم إجراءات تخصيص الأرض وفقاً لما يأتي :

المرحلة الأولى - التخصيص المبدئي الموقع .

ا تتقدم الممستثمر بطلب الموافقة على إقامـة مشروع محدد التتمية السياحية
 وتخصيص موقع مناسب له ، وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض .

٢ - تتولى الهيئة دراسة المشروع المقدم وتحديد الموقع ، وفى حالـة الموافقة يتم الرد على المستثمر كتابه خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديم الطلب بما يفيد الحجز المبدئــــى للموقع .

٣ - يلنزم المستثمر خلال ١٥ يوماً من تباريخ لخطاره بالموافقة على الحجز المبدئي للموقع بمداد ٢ ٪ من القيمة الأجمالية للموقع كمصروفات تخصيص بشيك مقبول الدفع بأسم الهيئة، والا أعتبرت الموافقة المبدئية لاغية .

٤ - يلتزم المستثمر بتقديم المستندات التالية بعد إخطاره بالموافقة المبدئية ، وذلك خلال مدة أقصاها خمسة أشهر للتتمية المحدودة وتسعة أشهر للتتمية المتكاملة من تاريخ تقديم الطلب :

- ( أ ) بيان مكونات وعناصر العشروع.
- (ب) صورة من الطلب المقدم لهيئة الأستثمار أو مصلحة الشركات لتأسيس شركة مساهمة مصرية برأسمال مكتتب فيه لا يقل عن ٥٠٪ من التكاليف الأستثمارية للمشروع المقترح، ويكون من بين أغراضها أمتسلاك وأدارة وتتفيذ المشروعات السياحية.
  - ( ج ) الدراسات المبدئية للمشروع ، وتشمل :
- الدراسات التخطيطية والهندسية والمعمارية والبينية ومرافق البنية الأساسية والبرنامج الزمني لتفيذ المشروع.
  - تقديرات التكاليف الأستثمارية للمشروع وبيان مصادر التمويل .

وفى حالة عدم قيام المستثمر بتقديم المستندات المذكورة خلال المدة المحددة يتم الفاء الموافقة المبدنية على حجز الموقع ما لم تكن هناك أسباب قهرية تقبل الهيئة على أساسها منح المستثمر مهلة أنسافية .

المرحلة الثانية - التخصيص النهائي للموقع :

۱ - تتولى الهيئة مراجعة وتقييم الدراسات والمستندات المبدئية المشروع المقترح خلال ١٥ يوما ، وفي حالة الموافقة يسلم المستثمر قراراً بالتخصيص النهائي للموقع ، أوباستيفاء الملاحظات الفنية " إن وجدت " وذلك خلال ١٥ يوم ، قبل منحة خطاب التخصيص النهائي .

٣ - يتعين على المستثمر خلال ٣٠ يوماً من أستلامه قرار التخصيص النهائي
 الموقع تقديم المستندات الأتية :

- ( أ ) صورة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسى .
  - (ب) صورة من السجل التجارى .
- (ج) شبك مقبول الدفع باسم الهيئة بقيمة ٢٠ ٪ من ثمن الموقع كتأمين تخصيص تصبح دفعة مقدمة عند التعاقد .

وفي حالة عدم تقديم هذه المستندات خلال المدة المحددة يتم الغاء التخصيص ما لمم تكن هذاك أسباب قهرية تقدر ها الهيئة تتطلب منح المستثمر مهلة اضافية .

### المرحلة الثالثة - التعاقد

يقوم المستثمر قبل التعاقد بسداد ٥ ٪ من القيمة الأجمالية للموقع ممصروفات تعاقد، ويلتزم المستثمر بتقديم الخرائط والرسومات التتفينية للمشروع شاملة مرافق البنية الأساسية خلال سنة أشهرمن تاريخ التعاقد، ويقوم المستثمر بسداد مصروفات مراجعة المستثدات التتفينية بنسبة ثلاثة ونصف في الألف من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع تسدد على دفعتين، وفقاً للأتي :

شركة التنمية المتكاملة:

٥٠٪ عند تقديم مستدات التنفيذ ، أو إثمام التنفيذ أيهما أقرب .

## شركة للتمية المحدودة :

٣٠٪ عند تقديم الرسومات التنفيذية .

ويقوم بمداد باقى قيمة الأرض بعد فـترة سماح قدرها ثـلاث سنوات على سبعة أضاط منوية بعائد منوى بمبيط مقداره ٥٪ على قيمة الجزء المؤجل .

وتعتبر الرسومات التنفيذية المعمارية للمشروع المعتمد من الهيئة مسوغا أبده التنفيذ مع مسئولية المستشر والمقاول المدنيسة والجنائيسة : عن سلامة تنفيذ المشروع

انشائيا .

# المرحلة الرابعة - تنفيذ المشروع

يلتزم المستثمر بتنفيذ المشروع طبقاً للبرنامج الزمنى المعتمد من الهيئة كما يلزم موافاة الهيئة بتقارير ربع سنوية عن مدى تقدم أعمال التتفيذ ، وتتولى الهيئة متابعة هذه الأعمال من خالل الأجهزة المعنية بالهيئة ، وفي حالة عدم الألمتزام بالتتفيذ أو مخالفة شروط التعاقد دون مبررات قهرية تقدرها الهيئة يتم أتخاذ الأجراءات اللازمة وفقاً للقواعد المعتمدة من مجلس الأدارة . " توقيع الغرامات وفقاً للتعاقد - سحب الأرض - فسخ العقد " .

صادة ١٦ - تشكل بقرار من رئيس مجلس أدارة الهيئة لجنة فنية عليا تكون مهمتها تقدير القيمة الإيجارية أو ثمن بيع المئر المربع من الأرض أو مقابل الأنتفاع للمتر المربع للأراضى المخصصة النتمية السياحية . وتشكل هذه اللجنة برئاسة رئيس الجهاز النتفيذي أو من يقوم مقامه ، وعضوية :

- أمين عام الهيئة ، أو من يقوم مقامه .
- رئيس الأدارة المركزية للشنون الأقتصادية والأستثمار ، أو من يقوم مقامه .
  - رئيس الإدارة المركزية لتتمية المناطق السياحية ، أو من يقوم مقامه.
  - رئيس الأدارة المركزية لشئون المناطق السياحية ، أو من يقوم مقامه.
    - مدير عام الأدارة القانونية ، أو من يقوم مقامه .

ويجوز للجنة عند الأقتضاء أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى الاستعانة به من بين المتخصصين داخل الهيئة أو خارجها .

وتكون الإحالة لهذه اللجنة من رئيس مجلس أدارة الهيئة أو من يفوضه فمى ذلك، وتصدر قرارات هذه اللجنة بأغلبية الأصوات ، وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه رئيس اللجنة ، وتعتمد قراراتها من رئيس مجلس الإدارة ، ويخطر بها مجلس أدارة الهيئة في أول أجتماع المجلس تال الصدورها وأعتمادها .

مادة ١٣ - تراعى لجنة التثمين المشار إليها في المادة السابقة عند التقدير المناصر الآتية:

الأرض ومدة صلاحيتها للأستغلال السياحى .

- ٢ تكاليف أعداد الأرض وتمهيدها وتهيئتها للأستغلال السياحى .
- ٣ تكاليف البنية الأساسية ومدى توافر الخدمات الرئيسية وقرب الأرض وبعدهـ.
   من العمر ان .
- 3 تكاليف الأستغلال السياحي لمائرض والإيرادات الناتجة عن هذا الأستغلال
   وصافي الربح المتوقع .
  - أثمان الأرض في المعاملات السائدة في المنطقة .
    - ٦ عناصر أخرى تراها اللجنة ضرورية .
- مادة ١٤ تعد الهيئة من واقع سجانتها حصراً شاملاً بالأراضي المخصصة لأغر امن, تتمية المناطق السياحية متضمناً السانات الأنية :
  - ١ أسم الجهة المشترية أوالمستأجرة أوالمِنتِفعة. . ج
  - ٢ مساحة الأرض المخصصة ومعالمها وخريطة توضح موقعها وحدودها .
- ٣ الجهة الذي وافقت على البيع أو التأجير أو الأنتفاع وتـاريخ أعتمـاده وتـاريخ
   تسليم الأرض.
  - ٤ ثمن الأرض أو مقابل الإيجار أو مقابل الأنتفاع .
  - ٥ البرنامج الزمني لتتفيذ أعمال التتمية السياحية خلال المدة المحددة.
    - ٣ بيان أية أشغالات أو أنشاءات على مساحة الأرض.
  - ٧ تاريخ ورقم شهر عقد البيع إن كان قد سبق شهره وصورة من هذا العقد .

مادة 10 - تقوم إدرة متابعة تنفيذ المشروعات بالهيئة بمتابعة مشروعات التنمية السياحية المتعاقد عليها مع المستثمرين بصفة دورية خلال المددة المحددة الإنسام المشروع ، ونعد هذه الإدارة محاضر تثبت فيها نتيحة المعاينات وبيان حالة الأراضي المبيعة وقت المعاينة وما تم بها من أعسال البناء مقارنا بالبرنامج الزمني المقرر التنفيذ ، وتثبت هذه المعاينات بالسجلات المعدة لهذا الغرض وتعرض على رئيس الإدارة المركزية المختص .

وتعاين الأراضى المشار إليها فور أنتهاء الأجل المحدد بالعقود مسترشدة بسما تضمئته محاضر المعاينة السابقة ، ويخطر الهميتشر بالموعد المحدد المعاينة لحضوره أو لحضور من يمثله قانوناً ، ويتم الإخطار بكتساب موصى عليسه بعلم الوصول على سيلمة وقتلتي ..... مدينة

عنوانه المعلوم الهيئة ، وذلك قبل الموعد المحدد بخمسة عشر يوما على الأقل .

وإذا تُطَف المستثفر عن الحضور رغم لخضره تباشر اللجان أعمالها وتعد محاضر تثبت فيها نتاتج معايناتها تتضمن ما يأتي :

 ا - بيان المساحة التي تم تتميتها سياحيا والمساحة التي صارت صالحة للأستغلال السياحي .

٢ - بيان المساحة التي يتم العمل بها .

٣ - بيان المنشأت وغيرها المقامة على الأرض ووصف كل منها .

ويوقع على المحاضر من اللجنة ومن المستثمر ، وفى حالة أمتناعه عن التوقيع يثبت ذلك بالمحضر مع بيان السبب ، كما أنه فى دلة عدم حضور المستثمر رغم سابقة أخطاره يثبت ذلك بالمحضر .

مادة ١٦ – تراجع الأدارة المركزية لتنمية المناطق السياحية بالهيئة محاضر الجان المتابعة المشار اليها ، وتعد تقارير من واقعها الكل حالة على حدة ، وتعرض على مجلس أدارة الهيئة للنظر في أصدار القرارات اللازمة وفقاً لما يلى :

ا عَمَاد نتائج المعاينة في حالات الأراضي التي تم الأنتهاء سن تتميتها وأصبحت صالحة المتشفيل.

 ٢ - تصحيح ما تم بالمخالفة للرسومات المعتمدة وتوقيع الجـزاءات التعاقديـة المقررة.

٣ - فسخ عقد البيع أو عقد الأيجار أو الأنتفاع كليا أو جزنيا بحسب الأحوال في الحالات التي يثبت عدم النزلم المستثمر بالشروط التعاقدية ، واسترداد الأرض بالطريق الإدارى بموجب قرار من وزير السياحة بناء على عرض رئيس الجهاز التنفذى الهيئة

مادة ١٧ - يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارا بتشكيل لجنة تتولى استرداد الأرض من المستثمرين بالطريق الإدارى بعد تقرير فسخ البيع أو الإيجار أو الأنتفاع، وعلى اللجنة أخطار جهة الأمن الواقع في دائرتها الأرض بالموعد المحدد التنفيذ.

ويجب على رئيس اللجنة أخطار صاحب المشروع بالموعد المحدد التنفيذ بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول على عنوانسه الثابت بالأوراق المقدمة منه

إلى الهيئة ، وذلك قبل الموعد المحدد بخمسة عشر يوماً على الأقل .

وتحرر اللجنة محضراً لأستلام الأراض وبيــان المنشـات المقامـة عليهـ وحالتهـا ، وفي حالة وجود لُختلاف بين بيانات قرار الفسخ وبين نتيجة المعاينة على الطبيعة نتبـت اللجنة هذا الأختلاف بالمحضر .

ويوقع على المحضر أعضاء اللجنة ومندوبي الأمن وصاحب المشروع المسترد أو من يمثله قانونا ، وفي حالة أمنتاعه عن التوقيع يثبت ذلك بالمحضر مع بيان السبب.

وتسلم اللجنة صورة المحضر إلى صاحب المشروع المسترد وفي حالة نخلفه عن العضور تبلغ إليه الصورة على عنوانه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تحرير المحضر.

ويؤشر فى السجلات بالقرار الصادر بأعثماد الفسخ وتتقيده بأسترداد الأرض . مادة ١٨٥ - فى حالة مخالفة المنشأت المقامة على الأرض الضوابط والرسومات التتقيدية المعتمدة من الهيئة ينذر صاحب المشروع بإزالة وتصحيح المخالفة خلال شهر من تاريخ الإنذار ، وفى حالة أستمرار المخالفة يصدر قرار من وزير السياحة بالأزالة بناء على عرض رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة .

مادة 19 - لمجلس أدارة الهيئة إذا ثبت اديه تداخل أرض مملوكة 'أفر اد أوجهات خاصة مع الأراضي المخصصة لأقامة المناطق السياحية وكان من شأن هذا التدخل الإخلال بتنفيذ مشروعات الهيئة أن يقرر شراء الأرض وديا مقابل ثمن نقدى أو مبادلتها بقطعة أخرى مماوية لها في القيمة وفي ذات المنطقة السياحية أوغيرها بحسب الأحوال.

ويتم تقدير أثمان الأرض المنصوص عليها في الفقرة السابقة بالأثفاق بين الطرفين بمراعات قواعد التثمين المنصوص عليها في هذا القرار . سياحة واقتلق ...... ١٥٨٧.

# وزارة السيلحة قرار رقم ۱۷۹ استة ۱۹۹۰ صادر يتاريخ ۱۹۹۰/۹/۲۴ <sup>(۱)</sup>

## وزير السياحة والطيران المدنى

بعد الأطلاع على قاتون تتظيم الشركات السياحية رقم ٣٨ لمنة ١٩٧٧ ، والمعدل بالقانون رقم ١١٨ لمنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم وزارة السياحة ؛ وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشركات السياحية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٨٣ ؛

ويناء على ما أرتاه مجلس الدولة ؛

قرر

### مادة أولى

يمنبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية القانون تنظيم الشركات المياحية المشار اليها النص الآتى :

ويودع مبلغ التأمين لدي وزارة السياحة نقداً "

### مادة ثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ٠

<sup>(</sup>١) الوكاتم المصرية - العد ٢٥٦ في ١١ ترفيير ١٩٩٠

# وزارة للمسياحة . قرار رقم ٢١٦ المسنة ١٩٩٠ بشائن المائحة الأساسية المشتركة للغرف المسياحية <sup>(١)</sup>

وزير السبياحة والطبيران المدنى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٥ لمنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها ، والمعدل بالقانون رقم١٢٤ لسنة ١٩٨١

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لمنة ١٩٧٧ بتنظيم شركات السياحة ، والمعدل بالقانون رقم ١١٨ لمنة ١٩٨٣ ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٦٩ بأنشاء أربع غرف سياحية؛ وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٣ باللائحة الأساسية المشتركة للضرف السياحية المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

> وبعد أخذ رأى الأتحاد المصرى للغرف السياحية ؛ وبناء على ما أرتآه مجلس الدولة ؛

> > قرر مادة أو لي

تسرى أحكام اللائحة الأساسية المشتركة المرفقة على الغرف السياحية .

#### مادة ثانية

يلغى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار واللائحة المرفقة به .

#### مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

<sup>(</sup>١) الركائع المصرية ~ الحد ٢٨١ في ١٠ دوسمبر ١٩٩٠ .

مىياھة وقتائق .......مىناھة وقتائق ............

## اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السيلحية

مادة ١ - تعنى للغرف السياحية بالمصالح المشتركة لأعضائها فى نطاق الخطة الصياحية الدولة ، وتعثلهم لدى السلطات العامة والمنظمات والهينات المحلية والدولية كما تساعد تلك السلطات والمنظمات فى العمل على تتمية وتتشيط السياحة فى مصمر ورفع كفايتها ومستوى الأداء فيها .

مادة ٢ - يضع مجلس أدارة كل غرفة لاتحة دلخلية لتتظيم أعمالها وتحديد علاقاتها بالشعب والفروع التى قد تتشئها وذلك بما لا يتعارض مع أحكام القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لأعمال الغرف السياحية .

مادة ٣ - يجب على المنشأة التى لا يقل رأسمالها عن عشرة ألأف جنيه ، أن تتضم إلى الغرفة السياحية الخاصة بالنشاط السياحي التي تمارسه ، ويجوز للشركات المالكة والشركات التي تدير مثل هذه المنشأت ، كذلك المنشأة التي يقل رأسمالها عن عشرة ألآف جنيه أن تتضم إلى عضوية الغرفة بعد موافقة مجلس إدارتها .

مادة ٤ - يختار الممثل القانوني المنشأة المنضمة إلى عضوية الغرفة من يمثلها لدى الغرفة ، ويلتزم الممثل بتقديم خطاب معتمد ببين صفته .

مادة ٥ - تتكون أموال الغرفة من :

- أ ) الأشتراكات التي تفرضها الغرفة على أعضائها بمقتضى قرارات تصدر من مجلس إدارتها وفقاً لأحكام هذه اللائحة ، وبمراعات رأسمال المنشأة وعدد العاملين بها.
  - (ب) إعانات الحكومة.
- ( ج ) الهبلت والوصايا التي يقرها مجلس الإدارة والتي يصدر بقبولها قرار من
   وزير السياحة .
- (د) الإيرادات التي تحصل عليها الغرفة من أملاكها العقارية أوالمنقولة أوأنشطتها.

ملدة ١ - تلزم المنشأة العضو بسداد الإشتراكات التي يقررها مجلس إدارة الغرفة خلال النصف الأول من السنة المالية ، ويلتزم الأعضاء الجدد بسداد كمامل أشتراكاتهم عن السنة الجارية خلال شهر من تاريخ مزاولتهم نشاطهم أو قبول عضويتهم أياً كان

تاريخ بدء النشاط أو قبول العضوية ، ولمجلس إدارة الغرفة أن ينذر المنشأة العضو التي تخلفت عن السداد أو أن يطلب من وزير السياحة توقيع أحد الجزاءات المنصدوص عليها في المادة ٩ مكررا من قانون إنشاء غرف سياحية وتنظيم أتحاد لها المشار اليه. مادة ٧ - يجوز للمنشأة العضو التي لا تسمح أحوالها المالية بدفع الإشتراكات أن تنافر مهند عالم أدادة الذه في تقديما الله تنفذه الحال المالية بدفع الإستراكات أن

تطلب من مجلس أدارة الغرفة تقسيطها أو تخفيفها أو الإعفاء منها لمدة مصددة ، ولمجلس الإدارة بعد بحث الطلب ومبرراته أن يقبله أو يرفضه .

صادة ٨ – يكون للغرفة مجلس إدارة من أثنى عشر عضوا تتنخب الجمعية العمومية للغرفة ثمانية منهم من بين المرشحين من أعضائها بطريق الأقتراع السرى ، ويعين وزير المياحة الأربعة الباقين من بين ممثلى المنشآت السياحية المنضمة .

ويراعى عند الإنتخاب تعثيل المنشأت المنتمية إلى الغرفة أوالمجموعات منها المتماثلة النشاط أو المصدّوى بعضو على الأقل .

ويصدر وزير السياحة قراراً يحدد عدد من يمثل المنشآت الأعضاء أوالمجموعـات المشار اليها في مجلس إدارة كل غرفة سياحية ، وذلك بعد أخذ رأى الإكحـاد المصـرى للغرف السياحية .

مادة ٩ – تكون مدة العضوية في مجلس إدارة الغرفة ثـالاث سنوات ، و لا يجوز الأنتخاب أوالتعيين لأكثر من دورتين متتاليتين وتجرى أنتخابات مجـالس أدارة الغرف قبل أنتخاب مجلس إدارة الإتحاد المصـرى للغرف السياحية بشهرين على الأقل .

صادة ۱۰ - يختار مجلس الإدارة بطريق الإقتراع المسرى من بين أعضائه المنتخبين والمعينين رئيسا ونائبا للرنيس يحل محله أثناء غيابه ولمه كافة سلطاته كما يختار هيئة مكتب يتولى رئاستها رئيس المجلس أو نائيه عند غيابه ويحدد المجلس أختصاصات هيئة المكتب ومنتها .

وفى حالة محياب الرئيس ونائبه ، يختـار الأعضاء الحاضرين رئيساً للجلسة من بينهم ، ويجوز لمجس الإداة اختيار أحد أعضائه أمينا للصندوق للأشراف على النواحــي العالية .

مادة ١١ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الغرفة ادى السلطات العامـة وفـى صلاتهـا بالهيئات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء . سيلمة وأشلق ...... المناسبة والسابق المناسبة والسابقة والسابقا والسابقة والسابقا وال

مادة ١٢ - إذا خلا مكان أحد أعضاء مجلس الأدارة المنتخبين لأى سبب من الأسباب ، حل محله التالى فى عدد الأصوات لأخر من أنتخب من الأعضاء الثمانية وبمراعات أحكام المادة ٨ من هذه اللائحة ، كما يعين وزير السياحة من يحل محل العضو المعين .

وفى الحالتين يستكمل العضو البديل المدة الباقية من العضوية .

مادة 17 - لا يجوز لعضو مجلس إدارة الغرفة توكيل غيره في حضور إجتماعات المجلس، ومع ذلك يجوز له بعد موافقة رئيس المجلس مسبقا أن يصطحب معه إلى الإجتماع أحد معاونيه من العاملين بالمنشأة التي يمثلها وذلك للاشتراك في مداولات المجلس دون أن يكون له حق التصويت.

مادة 16 - يجب أن يجتمع مجلس إدارة الغرفة عشر مرات على الأقل كل سنة بشرط أن لا تجاوز الفترة بين أى لجتماعين ثلاثة أشهر ، ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب كتابى من ثلث أعضاء المجلس ويكون الأجتماع صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف عند الأعضاء ، فإذا لم يكتمل النصاب القانونى للأجتماع يدعى المجلس للأجتماع بعد أسبوع على الأقل من تاريخ الأجتماع الأول لنظر جدول الأعمال المؤجل ويكون أنعقاد المجلس فى هذه الحالة صحيحا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات برجم الجانب الذي منه الرئيس .

مادة 10 - ترسل خطابات الدعوة لأجتماعات مجلس إدارة الغرفة مرفقاً بها جدول الأعمال بالبريد أو بالتلكس أو بالفلكس أو تسلم بواصطة مندوب عن الغرفة ، وذلك قبل تاريخ الأجتماع بسبعة أيام على الأقل ، ويجوز في حالات الضرورة توجيه الدعوة سلكياً أو لاسلكياً أوتسليمها باليد قبل تاريخ الأجتماع بوقت أقصر .

مادة ١٦ - يكون لوزير السياحة مندوب أو أكثر لدى الغرفة ، ويجب لمسحة لجتماع مجلس الإدارة أن يدعى المندوب إلى كمل اجتماع ، ولمه أن يشترك فى المداولات دون أن يكون له صوت محود .

مادة ١٧ - يختص مجلس الإدارة بوضع السياسة العامـة الغرفة، ويحدد الخطـة

اللازمة لنتمية النشاط السياحي ومعالجة مشاكله والإتصال بالسلطات المسنولة ولمه في سبيل ذلك :

- ( أ ) إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون الدلخلية والإدارية والمالية والفنية وشئون العاملين بالغرفة ، وذلك في حدود اللائحة اادلخلية والمالية للغرفة التي تعتدها الجمعية العمومية .
  - ( ب ) إعداد مشروع الموازنة السنوى والحساب الختامي .
- ( ج ) النظر في كل ما ترى السلطات المسئولة عرضه من مسائل تتعلق بأعسال الغرفة .

مادة ١٨ - بعين مجلس الأدارة أمين عام متفرغ للغرفة ويحدد لغتصاصات ومكافلته السنوية ويختار المجلس من يحل محله •فى حالة غيابه ويحضر الأمين العام اجتماعات هيئة المكتب ومجلس الإدارة دون أن يكون له صوت معدود .

مادة 19 - يتولى الأمين العام للغرفة تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة تصريف شنونها وعلى الأخص :

- ( أ ) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
- ( ب ) الإشراف على أعمال العاملين في الغرفة .
- ( ج ) تحضير مشروع موازنة الغرفة وحسابها الختامي .
- ( د ) أعتماد أو امر الصرف الخاصة بالغرفة وذلك في حدود العبالغ التي يقرها
   مجلس الإدارة .

مادة ٢٠ - تبلغ قرارات مجلس إدارة الغرفة مصحوبة بمحضر الجلسة إلى وزير السياحة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها .

ولوزير السياحة أن يعترض على هذه القرارات خلال أسبوعين من تــاريخ أبلاغــه بها ، فإذا القضت هذه المدة دون أحتراض أعتــبرت نــاقذة ، ولا ينفذ القرار المعترض عليه الا إذا تممك به المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أعضــلته .

مادة ٢١ - تسقط عضوية مجلس الإدارة عن العضو في الحالات الأتية :

(أ) إذا تخلف عن حضور أجتماع المجلس ثلاث مرات متتالية أو ست مرات خلال السنة دون عذر يقبله المجلس ، ويعد الأنسحاب من اجتماع المجلس غيابا بدون اذر أو عذر مقبول .

- (ب) إذا لتصل غيابه عن اجتماعات المجلس ست مرات متتالية ولو كان ذلك بعذر مقبول .
- (ج) إذا زال عن العضو النشاط الذى انتخب أوعين من أجلة أوعلى أساسه ، ويجوز بقرار من مجلس الإدارة أن يطلب من الجمعية العمومية للغرفة فصل عضو مجلس الإدارة المنتخب الذى يتكرر منه صدور تصرفات أو أفعال يعتبرها المجلس ماسة بكرامته أو بكرامة أحد أعضاء أو بحسن سير العمل بالغرفة .
- وبالنسبة للى الأعضاء المعينين يعرض على وزير السياحة طلب فصلهم لأحد
   الأسياب السابقة .

مادة ٢٧ - يكون للغرفة ميزانية مستقلة وتبدأ السنة المالية للغرفة في أول يوليو من كل عام وتتنهى في أخر يونيو من السنة التالية ويجب عرض مشروع الموازنة التقديرية على مجلس الإدارة الأقرارها قبل شهر على الأقل من تاريخ العمل بها .

مادة ٣٣ – يراجع حسابات الغرفة وحالتها المالية مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية من غير أعضاء مجلس الأدارة ويقدم تقرير المراجع إلى رنيس مجلس الإدارة ويبلغ الى الجمعية العمومية العادية مع الحساب الختامي للغرفة.

مادة ٢٤ – تعرض الغرفة حسابها الختامى عن السنة المالية المنقضية على وزير السياحة لاعتماده خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أنتهاء السنة المالية .

مادة ٢٥ - تتكون الجمعية العمومية للغرفة من جميع أعضائها ويرأسها رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حالة غيابه ، وعند غيابهما يرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة بختاره المجلس .

مادة ٢٦ – تعدّ الجمعية العمومية العادية الغرفة في النصف الأول من السنة المالية وتختص بما يأتي :

( ١ ) أنتشاب أعضاء مجلس الإدارة ومندوبي الغرفة في الجمعية العمومية للأتحاد.

- ( ٢ ) أعتماد اللائحة الداخلية والعالية للغرفة وتعديلاتها .
  - ( ٣ ) النظر في التقرير المنوى لمجلس الإدارة .
- (٤) اعتماد تعيين وتحديد مكافأة مراجع أو أكثر الحسابات .
- ( ٥ ) الموافقة على الميز انية والحساب الختامي .

مادة ٧٧ - تعقد الجمعية السمومية أجتماعات غير عادية بدعوة من مجلس الإدارة أومن رئيس أو بنماء على طلب مراجع الحسابات أو إذا طلب ثلث أعضاء الجمعية العمومية دعوتها إلى الإجتماع بشرط أن بيينوا أمباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم. ويجوز لوزير السياحة في جميع الأحوال دعوتها لأجتماعات غير عادية .

مادة ٢٨ - تكون إجتماعات الجمعية العمومية صحيحة إذا حضرها نصف عدد الأعضاء فإذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل الإجتماع إلى موعد أخر ، ويكون الأجتماع صحيحاً بحضور أى عدد من هؤلاء الأعضاء ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين إلا إذا كان القرار متعلقا بطلب فصل عضو مجلس الإدارة فيجب موافقة ثاثي الأعضاء الحاضرين .

مادة ٧٩ - لا يجوز أن يشارك في حضور اجتماعات الجمعية العمومية أو في الترشيح لعضوية مجلس إدارة الغزفة الترشيح لعضوية مجلس إدارة الغزفة أو الإشتراك في الإنتخابات التي تجريها الغرفة والإدلاء فيها بالأصوات سوى ممثل المنشأة المعتمدة طبقاً لمادة ٤ من هذه الملاحة وبشرط أن تكون المنشأة قد أدت جميع الأشتراكات المستحقة للغرفة قبل أربع وعشرين مناعة من الأجتماع.

ولا يجوز للعضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد ممن لهم حق الحضور والمشاركة وعلى أن تعتمد الإثابة من أمين عام الغرفة قبل الأجتماع بأربع وعشرين ساعة على الألل .

ويكون لكل عضو عند من الأصوات يتناسب مع حكم طاقته ومستواه ورقم أعماله وقيمة أشتراكه في الغرفة أو مع معيار واحد أو أكثر من هذه المعايير ، ويحد أفتى صوت واحد وحد أقصىي عشرة أصوات وذلك وفقاً للقواعد المنظمة لذلك والتي يصدر بها قرار من وزير الميلحة بعد أخذ رأى الأتحاد المصرى للغرفة السياحية .

مادة ٣٠ - ترسل خطابات الدعوة لإجتماع الجمعية مرفقاً بها جدول الأعمال قبل

التاريخ المحدد لأتعقادها بأسبوع على الأقل بالبريد أو بالتلكس أو بالفاكس أو تسلم بواسطة مندوب بالسركي أو يعلن عنها بالنشر في صحيفتين يومين متتاليين ، ويجوز في حالة الضرورة أن تتم الدعوة ملكياً أو لاسلكياً .

مادة ٣١ - توزع إيرادات الغرف على النحو التالى :

- ١٠٪ لتكوين إحتياطي .
- ٣٠٪ من الأشتراكات لأشتراك الغرفة في الأتحاد المصرى للغرف السياحية .
  - ما تبقى لنفقات الغرفة لتحقيق أهدافها .

صادة ٣٢ – لمجلس إدارة الغرفة بموافقة وزارة السياحة أن يقرر إنشاء شعب للغرفة وذلك للمنشأت المتماثلة النشاط أو إنشاء فروع للغرفة في الجهات أو المناطق السياحية المختلفة .

وتتولى إدارة شئونها مجالس إدارة تحت إشراف مجلس إدارة الغرفة .

مادة ٣٣ - يشكل مجلس إدارة الشعبة أو الفرع وتحدد ميز انيته بقر ار مـن مجلس إدارة الغرفة .

مادة ٣٤ - لمجلس إدارة الشعبة أو الفرع بقرار يصدر بأغلبية أصوات أعضائه المحاضرين أن يطلب من مجلس إدارة القرفة فصل عضو مجلس إدارة الشعبة أو الفرع الذي تصدر منه تصرفات وأفعال يعتبرها المجلس ماسة بكرامتها أو يكرلمة أحد أعضائها أو بحسن مير العمل في الفرفة.

مادة ٣٥ - يجوز بقرار مجلس إدارة الغرفة حل مجلس إدارة الشنعبة أوالفرع إذا وقعت منه مخالفة لأحكام القوانين واللواتح أو لقرارات مجلس إدارة الغرفة ، وذلك إذا لم يقع بإزالة المخالفة رغم أتذاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويعين مجلس إدارة جديد خلال أسبوعين من صدور قرار الحل .

مادة ٣٦ - لمجلس إدارة الغرفة ألغاء الشعبة أو الفرع إذا قامت أسباب توجب ذلك.

# وزارة السيلحة قراررقم 111 نسنة اسنة 1991 <sup>(۱)</sup>

### وزير السياحة والطيران المدنى

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ في شأن المرشدين السياحيين وعلى قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التتغيذية لقانون المرشدين السياحيين رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣ :

## . قرد مادة أولى

يستبدل بالفقرة الثالثة من الصادة التاسعة من اللائحة التتفيذية لقانون المرشدين السياحيين رقم ١٢١ صنة ١٩٨٣ والصادر بها القرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه النص التالى :

ويجب على طالب الترخيص أن يقدم شهادة طبية تؤكد لياقته صحيا الأستمرار في مزاولة مهنة الإرشاد السياحي ، كما يجب أن يكون قد حضر ولجناز بنجاح الدورة التي تنظمها وزارة السياحة في مجال الأرشاد السياحي ، وكذلك تقدير ما يفيد سداد رسم التجديد المنصوص عليه في المادة ١٢ من هذه اللائحة .

ريؤشر على الترخيص بتجديد لمدة أخرى منى تحققت كافة هذه الشروط. مادة ثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

<sup>(</sup>١) قوقائم الممترية – العد ١٧٦ في ٨ أغسطس ١٩٩١ .

# شباب ورياضة

قرار وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب رقــم ٢٣ لسنــة ١٩٧٨ تحريم الخمور في الألدية الرياضية ومقار الهيئات الأهلية لرعايـة الشباب والرياضة (١)

# وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية والشباب

بعد الإطلاع على القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بـاصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم قطاع الشباب والرياضة .

وعلى القرارات المنفذة لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والصمادرة في شأن أعتماد النظم الأسامية وتعديلاتها للهيئات العامة في ميدان رعاية الشباب والرياضة . وعلى أتفاقنا مع السيدين وزيري السياحة والدلخلية ،

وعلى ما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة ورئيس قطاع الهيئات ،

### قرر

مادة ١ - لا يجوز السماح بأدخال الخمور أو تقديمها أو تقاولها فعى الأندية الرياضية وجميع مقار الهيئات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٧٧ لعنة ١٩٧٥

مادة ٢ - على مجالس إدارات الأندية الرياضية ومجالس إدارات كافة الهيئات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ لتخاذ الأجراءات اللازمة نحو تتفيذ حكم المادة السابقة إعتباراً من صباح يوم الأثنين الموافق ١٩٧٨/٧/١

مادة ٣ - تعدل النظم الأساسية للأندية الرياضية وكافة الهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون بأضافة ما يتضمنه هذا القانون

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - الحد ١٩٥ في ٢١ أغسطس لسنة ١٩٧٨ .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يطبق في شأنها حكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ مع عدم الأخلال بأية عقوبات أشد ، كما تسقط العضوية عن كل مخالف .

مادة ٥ - على الجهات المختصة تنفوذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الوقائع المصرية ،

تحريرا في ٣ شعبان ١٣٩٨ هـ " ٨ يوليه سنة ١٩٧٨ م "

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ۲۸۹ استة ۱۹۹۹

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 49 اسنة المنتقدين المجلس الأعلى للشياب والرياضة (١)

## رنيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ١

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقع ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؟

وعلى قانون الهينات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ أسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨؛ وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩؛

وعلى القانون رقم ٥ لمنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق التمويل الأهلى لرعاية النشء والشعاب والرباضة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن هيئة استاد القاهرة ؛ وعلى قرار رئيس الجمهوريـة رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجلس الأعلى للشباب والرياضة ؛

وعلی قرار رئیس الجمهوریة رقم ۵۸۸ اسنة ۱۹۸۰ بتعدیل بعض أحکام قراری رئیس الجمهوریة رقم ۶۸ اسنة ۱۹۲۶ ، ورقم ۴۹۷ اسنة ۱۹۷۹ ؛ وعلی قرار رئیس الجمهوریة رقم ۱ اسنة ۱۹۹۲ بتشکیل الوز ارة ؛

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العد ٣٦ (مكرر ) في ١٧ / ٩ / ١٩٩٦ .

# قرر المادة الأولى

يستبدل بنصوص المسواد ٣ ، ٤ 'قفرة ثانية ' ، ٦ ، ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٣ - يشكل المجلس الأعلى الشباب والرياضة برناسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه ، وعضوية كل من :

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

وزير التأمينات والشنون الاجتماعية .

وزير الدفاع والإنتاج الحربي .

وزير الإعلام.

وزير الثقافة .

وزير الإدارة المحلية .

وزير التعليم .

وزير الدلخلية .

وزير القوى العاملة والهجرة .

وزير شنون مجلس الوزراء والمتابعة

وزير الأوقاف.

وزير الصناعة والثروة المعدنية .

وزير الصحة والسكان ،

رئيس الجهاز التتفيذي للمجلس الأعلى للشباب والرياضة -

معتاين الهينات الخاصة الشباب والرياضة يعينان بقرار من رئيس المجلس أمدة سنتين قابلة التجديد .

مثلاثة خبراء من المتخصصين في التربية والمهتمين بالعمل الشبابي والرياضي يعينون بقرار من رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة التجديد .

ويكون رئيس الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى الشباب والرياضة مقررا المجلس.

ملاة ؛ " فقرة ثاقية " - وترفع قرارات المجلس إلى رئيس مجلس الموزراء
 لاعتمادها ، وتبلغ إلى الوزارات والأجهزة والهيئات المركزية والمحلية المعنية المتغيدها.

مادة ٦ - يكون للمجلس جهاز تتفيذي لمعاونته في مباشرة اختصاصاته ، ويصدر بتعيين رئيس الجهاز التنفيذي وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس الجمهورية .

ويتولى رئيس الجهاز التتفيذي للمجلس إدارت وتصريف شنونه ، ويمثله أمام القضاء وأمام الغير .

ويتكون الجهاز النتفيذي للمجلس على النحو الأتى :

- " أولا " قطاع الأجهزة التي تتبع المجلس .
  - " ثانيا " الأمانة العامة المجلس .
    - " ثالثا" جهاز الشباب .
    - "راسعا" جهاز الرياضة .
    - ربيع جهار الرياس . \* خامسا \* قطاع الطلائع .
    - " سادسا " قطاع إعداد القادة .
- " مبايعا " قطاع الشئون المالية والإدارية .

ويصدر بالتنظيم التفصيلي وتوزيع الاختصاصات بين وحداته قرار من رئيس المجلس.

ويكون ارئيس الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للشباب والرياضة حق التوقيع نيابة عنه ، كما يكون له السلطات والصلاحيات المخولة للوزير بالقوانين واللوانح بالنصبة للعاملين في الجهاز .

مادة ٧ - يكون ارتيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة المسلطات والمسلحيات المخولة اوزير الدولة للشباب والرياضة ويكون للجهاز التتفيذي للمجلس المسلطات والمسلحيات المخولة لوزارة الشباب والرياضة في القوانيان واللوائح والقرارات المسادرة في مجالات رعاية النشء والشباب والرياضة .

١٦٠٢ ----- شبف ورياضة

#### المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . صدر برئاسة الجمهورية في ٣ جمادي الأولى سنة ١٤١٧ هـ . " الموافق ١٦ سبتمبر سنة ١٩٩٦ م " .

حستي ميارك

شرطة وأمن علم مرسوم يقلنون رقم ١٨٣ لمننة ١٩٥٧ في شـــأن تعاون القوات المسلحة مـــــع السلطة المدنية في المحافظة على الآمن (١)

> بأسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان هيئة الوصاية المؤقنة

بعد الأطلاع على المادة ١١ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس المعمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية والبحرية والداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمت يما هو آت :

مادة ١ - السلطة المدنية هي وحدها المستولة عن المحافظة على الأمن العلم و النظام في حدود القواتين والتعليمات المقررة .

مادة ٢ - السلطات المدنية إخطار القوات المسلحة لتكون على أهبة الأستعداد لتقديم المساعدة إذا طرأ ما يهدد بقاء السيطرة في يد السلطات المدنية .

مادة ٣ - لا يجوز القوات المسلحة التنخل لحفظ الأمن العام أو النظام إلا بناء على طلب السلطات المدنوة المختصمة في ذلك إذا عجزت أو أصبحت في حالة لا تستطيع معها المحافظة على الأمن .

مادة 4 - يكون طلب المساعدة من القرات المسلحة كتابة ويقدم هذا الطلب من مدير الأمن العام أو المحافظ أو العدير الى قائد المنطقة أو المحطة العسكرية المختص،

ويمين مدير الأمن العام أو المحافظ أو المدير حكمدار البوليس أو من يحل مطه لمعاونة القائد المختص في تتميق التماون بين قوات البوليس والقوات المسلحة وعلى الحكمدار أو من يحل محله أن يعد القائد بتقارير عن الحالة أولاً فأولا .

<sup>(</sup>١) متشور في الجريدة الرسمية علم ١٩٥٧ صفحة ١٧١

مادة ٥ - يجب أن يتضمن طلب المساعدة بيان الأسباب التي تدعو إلى ذلك والمعلومات التي تساعد القائد في أداء مهمته .

ملاة ٢ - إستثناء من أحكام المادة ٤ يجوز في الحالات الخطيرة المستعجلة أن تطلب المساعدة بأشارة برقية أو تليغونية على أن يعزز هذا الطلب على الفور كتابة.

مادة ٧ - ترفع كل من السلطنين العسكرية والمدنية أمر طلب المساعدة إلى رياستها فوراً ولا يبدأ قائد المنطقة أوالمحطة العسكرية المختص في مباشرة عمله الا بعد تصديق القائد العام للقوات المسلحة على ذلك .

على أنه فى الحالات الخطيرة المستعجلة التي لا تحتمل التأخير بجوز القائد المختص أن يتحذ ما يراه لازما على أن يخطر رياسته فورا بما أجراه وأسبابه .

مِ هِ هِ هِ مِ إِذَا تَبِخِلَتُ القواتُ المسلحة وفقا للأحكام المتقدمة تتقل مسئولية حفظ الأمن فُورا إلى هذه القوات ويعتبر القائد العسكرى مسئولاً عن إصدار التعليمات والأوامر الكفيلة بتحقيق هذا الغرض .

وتخضع قوات البوليس في هذه الحالمة لأولمر القائد العسكري وعليها تقديم ما يطلب اليها من معونة .

مادة ٩ - يجب على قائد القوات المملحة عند توليه ممبولية حفظ الأمس في اينة منطقة أن يتخذ من الأجر أمات ما يو أد لار ما لاعادة النظام .

وعلى إنه لا يجوز لمه إصدار الأمر بإطَّلاق النار إلا في الحالات الأنية:

- · ( أ ) إذا وقع إعتداء على أفراد القوة ·
- ( ب ) اذا امنتع المتجمهرون عن التفرق بعد انذازهم وتعيين مهلة لهم.
  - ( ج ) ادا وقع اعتداء على النفس او المال او المنشأت .

ويراعى في كيفية إنذار المتجمهرين بالتغرق وإعطاء المهلة وكيفية الطلاق النار ما تقضى به التطيمات التي تصدرها قيادة القوات المسلحة.

مادة ١٠ - بعد استتباب الأمن نتسبت القوات المسلحة بالأثقاق بين السلطتين المسكرية والمدينة يحرر محضر من سختين يثبت ما اتخد من اجراءات ويوقع قائد القرة المسلحة وحكمدار البوليس أو من يحل مجله المحضر ويرفع كل منها نسخة منه الى رياسته

وتنقل مسئولية المحافظة على الأمن العسام والنظام من تاريدخ المحضر إلى السلطات المدنية

مادة ١١- على وزيرى الحربية والبحرية والدلخلية كل فيما يخصمه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر عابدين في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٧١ هـ

<sup>\*</sup> ١٤ سيتمبر ١٩٥٢ م \*

١٩٠١ - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ شرطة وأمن علم

## قاتون رقم ٧ لسنة ١٩٩٠ بتعيـل بعض أحكام القاتون رقـم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإتشاء أكاديمية الشرطة <sup>(١)</sup>

يأسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتى نصه ، وقد أصدرناه .

المادة الأولى

يستيدل بنص المادة ٢٠ مقررا من القانون رقم ٩١ لمسنة ١٩٧٥ بانشاء أكاديميـة الشرطة النص الأتمي :

" يوضع خريجو كلية الضباط المتخصصين في كشف أقدمية واحد مع زملائهم خريجي كلية الشرطة مع حساب أقدمية لهم في الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة في الكليات والمعاهد العليا التي تخرجوا فيها بنجاح وبين سنوات الدراسة المقررة بكلية الشرطة . وفي تطبيق هذا النص تعتبر سنة دراسية سنة الأمنياز وسنة التدريب الإجباري التي يلتزم خريجو الكليات والمعاهد العليا بقضائها بعد التخرج وقبل مزاولة المهنة .

فإذا وقع التاريخ الذى ترتد إليه أقدمية خريجى كلية الضباط المتخصصين فى ذات اليوم الذى ترجع أقدمية خريجى كلية الشرطة فيراعى توزيعهم وفقا لنسبتهم العددية إلى زملائهم خريجى كلية الشرطة بحيث يوضع عدد من الضباط من خريجى كلية الشرطة بقدر نسبتهم العددية يليهم أحد الضباط المتخصصين وهكذا "

#### المادة الثانية

يسرى حكم المادة السابقة على خريجي كلية الضباط المتخصصين الحاصلين على بكالريوس المعهد العالى التعريض ، أعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٨ في شأن سنة التدريب الإجبارى لخريجي المعاهد العليا للتعريض والعلاج الطبعي. .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العدد ١٧ في ٢٩ إبريل ١٩٩٠

#### المادة الثلاثة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينقذ كِقانون من قوانينها ، صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ رمضان سنة ١٤١٠ هـ \* ١٤ ايريل ١٩٩٠ م \* ۱۹۰۸ میں۔۔۔۔۔۔ شرطة واس علم

قلون رقم ۱۸ أسنة ۱۹۹۱ يتعيل بعسض أحكام القلون رقسم ۹۱ نسنة ۱۹۷0 بإنشاء أكلايمية الشرطة <sup>(۱)</sup>

يإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة ، النص الأتي :

تتحمل الدولة نفقات تطيع وتدريب وكسوة وأطعام وإنتقال وإيواء الطلبة المصريين أثناء الدراسة بكليتين الشرطة والضباط المتخصصين ، ويؤدى الطالب بكل مسنة دراسية مبلغا يقدره مجلس إدارة الأكاديمية بما لا يجاوز ماتى جنيه فى مقابل التأمين الصحى والتضاط الثقافي والرياضي والإجتماعي ، وتحدد اللائحسة الداخليسة أوجه تحصيله وصرفه وحالات الإعفاء منه .

#### المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتبارا من اليوم التالي لتــاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر بردسة الجمهورية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٤١١ هـ .

" الموافق ٩ يونيه سنة ١٩٩١ م "

<sup>(</sup>١) الجربته الرسمية - العدد ٧٤ ( تابع ) في ١٣ يونيه ١٩٩١ -

## قلون رقم ۲۱۸ اسنة ۱۹۹۱ يتعيل بعض أحكام القلون رقــــم ۱۰۹ اسنة ۱۹۷۱ في شأن هيئة الشرطة <sup>(۱)</sup>

يأسم الشعب

رنيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصمه ، وقد أصدرناه :

الملاة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٢٠٢١، \* فقرة أولى وثانية "، ٦ " فقرة أولى ، ٨ " فقرة أولى وثانية "، ٣٣ " فقرة ثالثة "، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٨ " فقرة أولى"، ٧١ " بند ٨ "، ٧٧ ، ١٠٩ من قانون هيئة الشرطة الصمادر بالقانون رقم ١٠٩ لمسنة ١٩٧١، التصوص الآتية :

صادة ١ - الشرطة هينة مدنية نظامية بوزارة الدخلية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية ، وتؤدى وظائفها وتباشر اختصاصيها برئاسة وزير الداخلية وتحت قيادته ، وهو الذي يصدر القرارات المنظمة لجميع شنونها ونظم عملها .

ونقسم هينة الشرطة إلى قطاعات نوعية واقليمية وذلك بقرار من وزير الداخلية ويرأس كل قطاع مساعد أول أو مساعد وزير ، ويجوز أن يكون لكل قطاع نانب رئيس قطاع أو أكثر يحل أقدمهم محل رئيس القطاع عند غيابه ، وتحدد إختصاصات نائب رئيس القطاع بقرار من وزير الداخلية .

ونتكون هيئة الشرطة من :

١ ~ ضباط الشرطة .

٢ - أمناء الشرطة .

٣ - مساعدي الشرطة .

٤ -- مراقبي ومندوبي الشرطة .

ه - ضباط الصف والجنود .

٦ -- رجال الخفر النظاميين .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العند ٤٩ ( تابع ) في ٥ ديسمبر ١٩٩١ -

ويتولى مساعد اول ومساعدو وزير الداخلية ، وزوساء المصالح ، ومن فى حكمهم ، ورؤساء الوحدات التظامية ، ومأمورو المراكز والأقسام ، رئاسة الشرطة ، كل فى حدود لختصاصه .

مادة ٧ - الرتب والدرجات النظامية لأعضاء هيئة الشرطة ، وهي :

١ - الضباط :

لواء مساعد أول وزير الداخلية .

لواء مساعد وزير الداخلية .

لمواء.

عميد ،

عقيدت

...

مقدم ،

رائد ً.

نقيب .

ملازم أول .

ملازم

٢ - أمناء الشرطة :

أمين شرطة ممتاز

أمين شرطة أول

أمين شرطة ثان

أمين شرطة ثالث

٣ - مساعدو الشرطة :

مساعد شرطة ممتان

مساعد شرطة أول.

مساعدشرطة ثان

مساعد شرطة ثالث.

ع مراقبو ومندوبو الشرطة :

مراقب شرطة ممتاز .
مراقب شرطة أول .
مراقب شرطة ثان
مراقب شرطة ثالث .
مندوب شرطة أول
مندوب شرطة أول
مندوب شرطة ثان .
مندوب شرطة ثان .

## ه - ضباط الصف والجنود:

رقيب أول .

رقىب.

عريف .

جندی .

٦ - رجال الخفراء النظاميون :

شيخ خفراء ،

وكيل شيخ خفراء.

خفير،

ملاة ٤ " فقرة أولى وثاقية " - يشكل بوزلرة الدلخلية مجلس أعلى للشرطة ، برئاسة أقدم مساعدى أول وزير الدلخلية ، وعضوية كل من :

مساعدى أول وزير الدلخلية .

مساعدي وزير الداخلية .

مستشار الدولة لوزارة الداخلية .

مدير الإدارة العامة لشئون الضباط.

وعند غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس أقدم الأعضاء الحاضرين من مساعدى أول وزير الدلخلية ، ويتولى أمانة المجلس مدير الإدارة العامة لشئون الضباط ، وعند غيايه يتولاها من يختاره المجلس من أعضائه .

مادة ٦ " فقرة أولى " - يكون تعيين ضباط الشرطة من خريجي كلبات أكاديمية الشرطة ، ويعين الضابط من خريجي كلية الشرطة الأول مرة في رتبة ملازم ويستحق مرتبه من تاريخ التعيين طبقاً لترتيب التخرج ، وعند التساوى في الترتيب يقدم الأكبر سناً وذلك دون أخلال بأحكام قانون إنشاء كاديمية الشرطة رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٨ ° فقرة أولى وثانية " - يعين مساعد أول ومساعدو وزير الداخلية ورؤساء القطاعات ونوابهم ورؤساء المصالح والإدارات العامة بقرار من رئيسس الجمهورية .

وتعتبر كليات أكاديمية الشرطة ومركز البحوث بها ومدريات الأمن بالمحافظات مصالح، ويمارس مديروها أختصاصات رئيس المصلحة

ملاة ٣٣ " فقرة ثالثة " - والضباط كذلك المحق فى أجازة بمرتب كامل فى أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء فإذا تعذر على الضباط القيام بها كلها أو بعضها بسبب نظام المعل منح عنها أجرأ مضاعفاً أو عدداً مماثلاً من الأيام بدلاً منها وققاً لأختيار الضابط.

ملدة ٥٦ - لا يمنع ترك الضابط للخدمة لأى سبب من الأسباب من الأستمرار في المحاكمة التأديبية إذا كان قد بدأ في التحقيق قبل أنتهاء مدة خدمته .

ويجوز في المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزاسة محاكمة الضابط تاديبياً ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل أنتهاء خدمته وذلك خالال الخمس منوات اللاحقة على ابتهاء الخدمة .

ويجوز أن يوقع على من ترك الخدمة غرامة لا نقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تجاوز خمسة أمثال الأجر الأساسي الذي كان ينقضاه في وقت وقوع المخالفة وتستوفي الغرامة من تعويض الدفعة الواحدة أو العبلغ المدخر وذلك في حدود الجزء الجائز الحجز عليه ، أو بطريق الحجز الإداري .

مادة ٥٩ - لمجلس التأديب أن يأمر بإستيفاه التحقيق وله أن يعهد بذلك إلى أحد أعضائه ، والمجلس أن يغير في قرار الوصف القانوني الفعل المسند للضابط ، ولـه تعديل التهمــة بإضافية الظروف المشددة التي تثبت في التحقيق أو من المرافعــة في

الجلسة ولو كانت لم تثبت بقرار الإحالة ، وعلى المجلس أن ينبه الضابط إلى هذا التغيير ، وأن يمنحه أجلا لتمضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك .

ويصدر قرار المجلس متضمنا الأسباب التي بني عليها ويبلغ إلى الضابط خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بكتاب موصىي عليه مصموب بعلم الوصول أوعن طريق رئاسته وبعد توقيعه بالأستلام

مادة ٦٨ " فقرة أولى " - يحتفظ الضابط المحال إلى الأحتياط بمرتبه بصفة شخصية لمدة عام فإذا القضت هذه المدة أستحق تلثى مرتبه .

مادة ٧١ " بند ٨ " - الحكم عليه بعقوبة جنابة في أحد الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

ويكون الفصل جوازياً للوزير إذا كان الحكم مع وقف نتفيذ العقوبة .

ومع ذلك إذا كان الحكم قد صدر عليه الأول مرة في جريمة لا تفقده الثقة والأعتبار فلا يؤدى إلى إنهاء الخدمة إلا إذا قدر المجلس الأعلى للشرطة ، بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة . أن بقاء الضمابط يتعارض مسع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

لحدام هذا الدبت مادة AV - يجوز ترقية مساعد الشرطة وفقا لما يأتى : مساعد شرطة ثالث إلى مساعد شرطة ثان بعد مضى أربع سنوات . مساعد شرطة ثان إلى مساعد شرطة أول بعد مضى خمس سنوات. مساعد شرطة أول إلى مساعد شرطة ممتاز بعد مضى خمس سنوات . ويشترط المترقية الحصول على تقدير جيد على الأقل عن العامين الأخيرين .

وتكون الترقية بحسب الأقدمية وطبقا للشروط التي يحددها وزير الداخليـة بقرار منه بعد لُخذ راى المجلس الأعلى للشرطة .

ولوزير الدلخلية أن يرقى مساعد الشرطة إلى الدرجة الأعلى إذا قام بخدمة معتازة دون التقيد بالأقدمية .١

مادة ١٠٩ – إذا توفى عضو هيئــة الشرطة وهو فـى الخدمـة ، تصــرف فلقـات الجنازة للأرمل أو لأرشد الأولاد أو لمن يثبت قيامه بصـرف هذه النفقات طبقــاً للقواعد المقررة يقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

#### المادة الثانية

يستبدل بالجدول حرف ج المرفق بقانون هيئة الشرطة المشار إليه بالجدول المرفق.

#### المادة الثالثة

تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ٣٥ من قانون هيئة الشرطة ، نصبها الأتى :

مادة ٣٥ " فقرة لُخيرة " - فإذا أنتهت خدمة الضابط قبل أستنفاد رصيده من الأجازات الأعتيادية أستدق عن هذا الرصيد أجره الذي كان يتقاضاه عند أنتهاء خدمته كاملاً وذلك بما لا يجاوز أجر أثنى عشر شهراً ".

#### المادة الرابعة

يضاف إلى الباب الثالث من قانون هيئة الشرطة المشار إليـه . فصـل ثـان مكـرر بعنوان مراقبو ومندويو الشرطة نصوصه الأتية :

## الفصل الثاني " مكرر" مراقيه ومندويه الشرطة

مادة ۸۷ مكرراً " - تسرى على مراقبى ومندوبى الشرطة جميع الأحكام الخاصة بضياط الصف والجنود ، وذلك قيما لا يتعارض مع أحكام هذا الفصل . مادة ۸۷ مكرراً ۱ " - يعين مندوبى الشرطة من خريجى معاهد الشرطة المتخصصة والتي يصدر بأتشاتها قرار من وزير الداخلية ، ويصدر الوزير اللاتحة الداخلية هذه المعاهد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى الشرطة ، وتتضمن نظم الدراسة الشرطة ، وتتضمن نظم الدراسة الشرطة في المعاهد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى الشرطة ، وتتضمن نظم الدراسة الشرطة بعد أنداء التعليم المعاهد بعد أنداء المعاهد بعد أنداء التعليم المعاهد المعاهد المعاهد التعليم المعاهد ا

الأساسى " الأعدادية العامة سابقاً " أوما يعادلها من شهادات ، وكذلك تحديد المكافئات التي تصرف لهم خلال مدة الدراسة.

وتعتبر مدة الدراسة بهذه المعاهد مدة خدمة عسكرية ، ولا يستغيد مـن هذا الحكم من لم يتم مدة ثلاثة عشر عاما بالدراسة وبخدمة الشرطة معاً .

ويخضع الطالب أثناء مدة الدراسة بالمعهد لقانون الأحكام العسكرية .

مادة ۸۷ مكرراً ۲ ° – يعين الخريج لأول مرة مندوب شرطة ثالث. ويستحق مرتبه من تاريخ تسلمه العمل ، وتحدد أقدميته من تاريخ التعيين طبقاً لترتيب التخرج ، وعند التساوى فى الترتيب يقدم الأكبر سناً .

ويكون التعيين بصفة موققة تحت الأختبار لمدة منة . ويجوز مدها لمسن لم تثبت صلاحيته لمعتين لا تجاوز كل منهما سنة أشهر . ويعتبر تعيين من تثبت صلاحيته نهائياً من تاريخ التعيين بذات أقدميته فيه ويفصل من تثبت عدم صلاحيته .

ويؤدى مندوب الشرطة عند بدء تعيينه وقبل مباشرة أعمال وظيفته يمينا أمام وزير الداخلية أومن بنيبه بالصيغة المبينة في المادة ٧ من هذا القانون .

وتكون الترقية من الدرجة السابقة عليها مباشرة وبالأقدمية المطلقة وبعد استيفاء الشروط التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة . ويجوز لوزير الداخلية دون التقيد بالشروط السابقة أن يرقى مراقب أومندوب الشرطة إلى الدرجة التالية وذلك إذا قام بخدمات ممتازة للأمن العام .

مادة 40 مقرراً ٣ " - تكون الأجازة السنوية لمراقب أو مندوب الشرطة شهراً في السنة ، 20 يوماً لمن جاوز الخمسين ، وتكون الأجازة الخاصمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ بقرار من مدير الإدارة العامة لشنون الأفراد لمدة لا تجاوز شهراً.

مادة ٨٧ ° مكرر ٤ ° - الجزاءات التأديبية التي بجوز توقيعها على شاغلى وظائف مراقب ومندوب الشرطة هي :

١ - الإنذار

٢ - خدمات زيادة .

٣ - الحجز بالثكنة مع أستحقاق المرتب كاملاً.

- ٤ ~ الخصم من المرتب على الوجه المبين بالمادة ٢/٤٨ .
- تأجيل موعد أستحقاق العلاوة لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .
  - ٢ الحرمان من العلاوة .
- ٧ الوقف عن العمل مع صوف نصف المرتب لمدة لا تجاوز سنة أشير .
  - ٨ خفض المرتب بما لا يجاوز الربع.
  - ٩ خفض الدرجة بما لا يجاوز درجة واحدة .
  - ١٠ ~ خفض المرتب والدرجة معاً وفقاً للبندين السابقين .
- ١١ الحبس أو السجن وفقاً لقانون الأحكام العسكرية ، وينترتب عليه الحرصان من نصف المرتب فقط .
  - ١٢ الفصل من الخدمة .

ولرئيس المصلحة والمحاكم العسكرية توقيع أى من الجزاءات الواردة فى هذه العادة ، ولرئيس المصلحة ألغاء القرار التأديبي الصادر من مرؤوسيه خـلال ٣٠ يومـاً من تاريخ إصداره أو تعديل الجزاء بتشديده أو خفضه .

ولمن وقع عليه الجزاء ، التظلم من قرار الفصل الصلار من رئيس المصلحة إلى مساعد الوزير المختص ويكون التظلم خلال ثلاثين يوما من إعلائه سالجزاء ، وللمنظلم إليه إلغاء القرار أو تعديله .

ويسرى على المحكوم بفصله في المدة بين صدور الحكم وصيرورته نهانياً حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠، ويحل من له التمديق على الحكم محل المجلس الاستنافي في اختصاصه.

ويعتبر الجزاءات المدينة في البنود " ١، ٢، ٣ " في حكم الإنذار فيما يتعلق بمحوها ، كما تعتبر الجزاءات المبينة في البنود من ٨ إلىي ١١ نوعاً واحدا وتسرى يشأتها المدة المبينة في البند ٤ من المادة ٦٦ .

مادة ۸۷ مكرياً ٥٠ - يفتص رئيس المصلحة بوقف شاغلى وظائف مراقب ومندوب الشرطة طبقاً المادة ٥٣ ، ويكون مد قرار الوقف والبت في صدرف نصف المرتب الموقوف صدفه لمساعد الوزير المختص بدلاً من مجلس التأديب ، ويحل مدير الإدارة العامة لشفون الأفراد محل مساعد الوزير في حكم المادة ٥٤ .

مادة ٨٧ مكرراً ٢ ° ~ لا يجوز النظر في ترقية مراقب أو مندوب الشرطة في حالة مجازاته بأحد الجزاءات المبينة في البنود من ٨ إلى ١١ من المادة ٨٧ مكرراً ٤ من هذا القانون قبل انقضاء سنتين .

مادة ۸۷ مكرراً ۷ " - تكون مرتبات وعلاوات شاغلى وظائف مراقب ومندوب الشرطة وفقاً للجدول رقم ج مكرر المرفق بهذا القانون . وتسرى عليها أحكام المادة ۹۷ من القانون رقم ۱۰۹ لسنة ۱۹۷۱ المشار الله " .

#### الملاة الخامسة

وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به أعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

> يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كتانون من قوانينها ، صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ جماد الأولى سنة ١٤١٢ هـ " الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩١ م

حستى ميارك .

جدول حرف (ج) مساعدو وضياط صف وجنود الشرطة

العلاوة الدورية	الماهية السنوية		الرتية
	إلى	من	
جنيه	جتيه	جنيه	
3.	1064	944	مساعد ممتاز
£ A	10	AYA	مساعد أول
71	11.1	748	مساعد ثان
71	1.07	071	مساعد ثالث
¥£	٧٨٠	۸۲۵	رقيب أول
1.4	1	197	رقىپ

1.4	٤٨٠	103	عريف
١٨	٤٥,	177	جندي

جدول حرف " جـ مكرراً " مراقبو ومندوبو الشرطة

العلاوة	المرتب الشهرى		المرتب السنوى		الدرجات
الدورية	إلى	من	إلى	من	
چنيه	جنيه	جنبه	چنیه	جنيه	
٦.	14.	4.	١٤٤٠	1.4.	مراقب شرطة ممتاز
٦.	117	٨٧	1766	481	مراقب شرطة أول
٦.	90	٧.	111.	٨í٠	مراقب شرطة ثان
٤٥	٨٧	7.7	4.6	Y££	مراقب شرطة ثالث
£٨	٧٥	٥٥	4	11.	مندوب شرطة ممتاز
77	7.6	£A	۸۲۷	٥٧٦	مندوب شرطة أول
٣٠	70	٤١	777	197	مندوب شرطة ثان
Yź	٤٩	44	۸۸۰	£7.A	مندوب شرطة ثلاث

## قتون رقم ٢٣ اسنة ١٩٩٤ يتعيل بعض أحكام قتون هيئة الشرطة الصلار بالقانون رقم ١٠٠١ اسنة ١٩٧١ <sup>(١)</sup>

بأسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتي نصه ، وقد أصدرناه :

#### المادة الأولى

يستبدل بنص البند ٢ من المادة ٧١ من قانون هيئة السُرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ اسنة ١٩٧١ النص الأتي :

إذا أمضى فى رتبة لواء سنتين من تاريخ الترقية إليها ، ويجوز مد خدمته ثالات منوات ثم لمدة سنتين لمرة أو أكثر ، كل بقرار من الوزير بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، ومع مراعات حكم البند ١ من هذه المادة ، تنتهى خدمته بالقضاء هذه المدة حتى إذا رقى خلالها إلى درجة مالية أعلى .

ويبقى فى الخدمة حتى من السنين من يعين فى وغليفة مساعد أو مساعد أول وزير الداخلية من بين اللواءات الذين رقرا إلى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير "

#### المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به أعتباراً من اليوم التالي التاريخ شره .

> بيصم هذا القانون بخاتم الدرلة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برناسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٢٦ فعر فمر سفة ١٩٩٤ م " .

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العد 1 كابع في ١٩٩٤/٢/٢ .

-۱۹۲۶ ---- شرطة وأمن علم

## قلون رقم ۲۹ أسنة ۱۹۹۶ يتحيل بعــض أحكام القلون رقـــم ۵۵ أسنة ۱۹۷۸ في شأن العد والمشايخ (۱)

يأسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : المادة الأولى

ملاة ٣ :

١ - أن يكون مصرياً ومقيداً بجداول أنتخبات القرية .

٤ - أن يجيد القراءة والكتابة .

 الا نقل ملكية من ينقم لشغل وظيفة العمدة عن خمسة أفضة بزمام القرية أوالقرى المجاورة لها ، أو أن يكون له دخسل شابت مشل المرتبات أو المعاشات والعقارات المعلوكة له لا يقل عن ثلاثمائة جنيه شهرياً من مجموع أوعية الدخل

وبالنسبة إلى من ينقدم اشخل وظيفة الشيخ ، يشترط أن يكون حائزاً لأرض زراعية ملكا أو إيجارا أيا كانت مساحتها بزمام القرية أو القرى المجاورة لها ، أو أن يكون له دخل ثابت لا يقل عن مائة جنيه شهرياً من مجموع أوعية الدخل .

ويجوز لوزير الدلخلية عدم التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذا البند إذا لم نتوافر هذه الشروط في جميع المتقدمين لشغل الوظيفة أو في المناطق غير الزراعية .

مادة ٤ - يصدر مدير الأمن خالل ثلاثين يوماً من تاريخ خلو وظيفة العمدة أوالشيخ الراراً بفتح باب تقديم طلبات شخلها وينشر هذا القرار لمدة عشرة أيام من تاريخ صدوره في الأماكن العامة التي يحددها.

<sup>(</sup>١) للجريدة الرسمية ~ العد ١٥ كايم في ١٤ / ٤ / ١٩٩٤ .

ولكل من تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون ، أن يتقدم بنفسه أو بتوكيل موثق بطلب مكتوب إلى مدير الأمن بالنسبة إلى وظيفة المعدة وإلى مأمور المركز بالنسبة لوظيفة الشيخ وذلك حتى نهاية العشرين يوما التالية لفتح بلب تقديم المللبات ، وتقيد طلبات شغل الوظيفة على حصب ترتيب ورودها في سجل خاص ، ويعطى مقدم الطلب إيصالاً بذلك .

علاة ٦ - تتولى فحص طلبات شغل وظيفة العمدة أو الشيخ لجنة تشكل من :

- نائب مدير الأمن
- قاض تختاره الجمعية العمومية المحكمة التي نقع في دائرتها القرية محل
   الوظيفة الشاغرة بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .
  - مدير إدارة البحث الجنائي بمديرية الأمن .
    - مفتش مبلحث أمن الدولة .

ولا يكون لجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور ثلاثة من أعضائها بما فيهم الرئيس وتصدر قرارات اللجنة بأغلبينة الأصوات ، وعند التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس.

يخطر أصحاب الشأن بالقرارات الصادرة من اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، ولمن أستبعد أسمه أن يتظلم من قرار اللجنة إلى وزير الداخلية خلال خمصة عشر بهما من تاريخ إخطاره كتابة بالقرار

صدر وزير الدلخلية قراره في التظلم خلال شهر من تاريخ تقديمه . وتبلغ بـه مديريه الأمن لأخطار صاحب الشأن ، وإلا أعتبر قرار اللجنة بإستبعاد المتظلم كأن لـم يكن ، ويدرج أسمه في كشف المقبرل طلباتهم .

مادة ٧ - يتم تعيين العمدة أو الشيخ بالأختيار من بين المقبول طلباتهم وتجرى المفاضلة بينهم على أساس توافر مقومات الشعبية وإنزان الشخصية والإدراك الأمنى واقدرة على الإدارة .

ويصدر بترشيح الممدة قرار من لجنة العمد والمشايخ ، ويجوز أن يتضمن هذا القرار مرشحاً لوأكثر، وتصدر اللجنة قرارها بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها بعد التحقق صن سلامة الإجراءات ومطابقتها القانون وإستيفاء المقومات المشار إليها فيمن يتم ترشيحه.

ويرفع قرار الترشيح للى لجنة وزاريـة ثلاثيـة يصدر بتشكيلها قرار من رنيـس مجلس الوزراء .

وتتولى اللجنة إستعراض أوراق المرشحين لوظيفة العمدة وغيرهم ممن أستوفوا شروط شغلها وقبلت طلباتهم . وتختار أحدهم لشغلها ، ويصدر بتعيينه قرار من وزيسر الداخلية .

وللجنة أن تقرر إعادة فتح باب تقديم طلبات التعيين لشغل الوظيفة إذا أقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ٨: يصدر بتعيين الشيخ قرار من لجنة العمد والمشايخ بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها بعد التحقق من سلامة الإجراءات ومطابقتها للقانون وإستيفاء المقومات المشار إليها فيمن يتم تعيينه .

ويرفع قرار اللجنة بتعيين الشيخ إلى وزير الداخلية لأعتماده ، وله إعادة الأوراق إلى اللجنة مشفوعة بملاحظاته لتصحيح الإجراءات من أخر إجراء تم صحيحاً فإذا تصكت اللجنة برأيها أو إذا لم يرد رأى اللجنة خلال شهر من تاريخ اعادة الأوراق إليها، كان للوزير أن يتخذ ما يراه ، ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .

ويسلم مدير الأمن إلى الشيخ قرار تعيينه موقعاً عليه منه .

مادة ١٣: مدة شغل وظيفة العمدة أو الشيخ خمس سنوات ميلانية من تاريخ تعيينه فيها ويجوز تجديدها لمدة أو لمدد أخرى ، وتعتبر الوظيفة خالية من اليوم التالى لأتقضاء هذه المدة دون تجديد .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات ، وعند التساوى يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٩ - إذا حال مانع مؤقت دون قيام العمدة أوالشيخ بوطليقته ، ندب مدير الأمن أحد مشليخ القرية ليقوم بأعماله مؤقتاً .

مادة ٣٧ : إذا تم تعيين أى العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الأحتفاظ بوظيفته طول مدة شفله لوظيفة العمدة ، ويعتبر متفرغاً لعمله كعمدة ومتمتعاً بجميع مميزات وظيفته الأصلية ، ويتقاضى مرتبها والبدلات المقررة لها من جهة عمله الأصلية .

مادة ٢٣ "فقرة ثانية " – إذا قصر العمدة أو الشيخ أو أهمل في القيام بواجبات وظيفته ومتتضياتها أو أرتكب ما يخل بأعتباره ، فلمدير الأمن بعد سماع أقواله أن يوقع عليه جزاء الأنذار أوغراسة تأديبيه تخصم من مكافأته الشهرية بما لا يجاوز خمسة وعشرون جنيها .

" فقرة ثلاثة " لمساعد وزير الدلخلية المختص أن يحيل العمدة أو الشيخ إلى لجنة المعمد والمشايخ المنصوص عليها في العادة ١٤ من هذا القنون إذا رأى أن ما وقع من أيهما يستوجب جزاء أشد ، وتكون الإحالة بقرار يتضمن وصعف التهمة أو التهم المنسوبة إلى العمدة أو الشيخ وبيانا موجزاً بالأدلة عليها ، وللجنة أن توقع جزاه الأنذار أو غرامة تأديبية تخصم من مكافأته الشهرية بما لا يجاوز مائة جنيه أو بالفصل من الدخلية أ

فإذا رأت اللجنة أنه يستحق جزاء أشد رفعت الأمر إلى وزير الدلخليــة لأتخاذ ما يراه طبقاً لحكم المادة ٢٥ من هذا القانون .

مادة ٢٥ : لورير الدلخلية - لأسباب تتصل بالمصلحة العامة - أن يصدر قدارا بفصل الصدة أو الثبخ لدارياً بناء على موافقة لجنة مكونة من مساعد وزير الدلخلية الأقليمي رئيسا وعضوية رئيس لدارة الفتوى بوزارة الدلخلية والمحامى العام المختص ، وبعد سماع دفاع العمدة أو الثبخ المطلوب فصله .

ويحرم السدة أو الشيخ المفسول من حق القدم الشغل وغليفة العمدة أو الشيخ مدة خمس منوات ميلانية من تاريخ صدور قرار الفصل.

ملدة ٢٩ : يمنح العدة مكافأة تدر ها مائمة وخمسون جنيها شهريا ، ويمنح البديخ

٢٢٧٤ دوويو د دورو دورو د دورو

مكافاة قدر ها خمسة وسبعون جنيها شهريا ودلك مقابل النفقات التى نتطلبها وظيفة كل مفهم .

ويتم الجمع بين ما يمنح للعمدة أو الشيخ من مكافأة طبقاً للفقرة السابقة وما يكون مستحقا له من مرتب أو اجر أو معاش طبقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون أخر .

## المادة الثانية

تلفى العواد ارقام ٥، ٩، ٠، ١٠، ١١، ١٢، ١٦ والفقرة الأخيرة من العادة ٣٣ والعادة ٣٣ من القانون رقم ٥٨ لعنة ١٩٧٨ العشار اليه .

#### المادة الثالثة

نسرى أحكام هذا القانون على العمديات والشياخات التى تكون خالية حتى تـاريخ العمل به .

ويظل العمد والمشايخ الموجودون في الخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون شاغلين لوظائفهم حتى أنتهاء مدة شغلهم لها .

#### المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به أعتبار 1 من اليوم التـالى لــُــاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قواتينها

صدر برناسة الجمهورية في غرة ذي القعدة سنة ١٤١٤ هـ

" هـ الموافق ١٢ ايريل سنة ١٩٩٤ م ".

حستى ميارك .

قانون رقم ۳۰ اسنة ۱۹۹۶ بتعیل بعض أحکام القانون رقـــــم ۹۱ اسنة ۱۹۷۰ باشاء أکلایمیة الشرطة <sup>(۱)</sup>

يأسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٢ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٧ من القانون رقم ٩١ لمسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة ، النصوص الأتية .

مادة ٢ - " تتكون الأكاديمية من "

١ - كلية الشرطة .

٢ - كلية الدرسات العليا .

٣ - كلية التدريب والتنمية .

٤ - مركز بحوث الشرطة .

وتعتبر كلاً من هذه الكليات ومركز البحوث مصلحة عامة .

ويكون للأكاديمية موازنة خاصة في موازنة وزارة الداخلية " .

مادة ١١ - " تشكل لجنة قبول الطلاب بكلية الشرطة برناسة رئيس الأكاديمية وعضوية كل من :

١ - نائب رئيس الأكاديمية .

٢ - نائب رئيس قطاع مباحث أمن الدولة .

٣ - مدير كلية الشرطة .

٤ - مدير الأدارة العامة لشؤن الضباط.

٥ - وكيل مصلحة الأمن العام .

ولا تكون قرر اتها نافذة إلا بعد إعتمادها من وزير الدلخلية

<sup>(</sup>١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ تابع في ٢١/ ٤ /١٩٩٤ .

مادة 11 - يخضع طلبة كلية الشرطة لقانون الأحكام العسكرية في حدود أحكام هذا القانون ، ويتولى تأديبهم ومحاكمتهم محكمة عسكرية تشكل بقرار من رئيس الأكاديمية سنويا ، ويمثل الأدعاء ضابط يختاره رئيس الأكاديمية سنوياً

وللطالب أن يختار أحد ضباط الأكاديمية ليتولى الدفاع عنه أمام المحكمة ويصدق رئيس الأكاديمية على أحكام هذه المحكمة .

وتحدد اللائحة الدلظية الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعهما علمي طلاب الأكاديمية وسلطة توقيعها .

مادة ٣٦ - ينشأ قسم خاص للضباط المتخصصين بكلية الشرطة ، ويكون القبول بهذا القسم من بين خريجي الجامعات أو المعاهد العلبا المصرية أو الحاصلين على شهادة معادلة لها .

ويحدد وزير الدلخلية - بعد أخذ رأى المجلس الأعلى الشرطة التخصصات المختلفة والعدد الذي يقبل سنويا منها في ضوء حاجة الوزارة

#### المادة الثانبة

يستبدل بعبارة "كلية الضباط المتخصصين "، أينما وردت في القانون رقم ٩٦ لمنة ١٩٧٧ المشار اليه ، بعبارة "قسم الضباط المتخصصين"

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به أعتباراً من اليوم التالي لتـاريخ نشره .

بيصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٤ هـ

حستى مبارك

<sup>&</sup>quot; الموافق ١٨ ايريل سنة ١٩٩٤م " .

## وزارة الداخلية قرار رقم ٥٨٥٧ لسنة ١٩٩١

بقواعد وإجراءات منسح علاوة تشجيعية لضباط الشرطة الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علميسة أعلى مسن الدرجة الجامعيسة الأولى (١)

وزير الداخلية

بعد الألهلاع على القانون رقم ١٠٩ اسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ؛ وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة؛ وبناء على ما لرتأه مجلس الدولة ؛

#### قرر

مادة ١ - تمنح علاوة تشجيعية لضابط الشرطة الذي يحصل أثناء خدمته على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منهما سنة دراسية على الأقل أو دبلوم منها تكون مدة دراسته دراسيتين ، كما تمنح علاوة تشجيعية أخرى إذا حصل على درجة الدكتوراه أو مايعادلها .

مادة ٢ - تمنح العلاوة التشجيعية المشار إليها بفئة العلاوة الدورية المقررة الرتبة اللتى بشغلها الضابط وقت حصوله على المؤهل أو الدرجة العلمية حتى ولو تجاوز بها نهاية الاجر المقرر المرتبة أو المسموح به المتدرج بالعلاوات الدورية ، ولا يتوقف منحها نتيجة للترقية ,

مادة ٣ - يشترط لأستحقاق العلاوة التشجعية المشار إليها أن يكون المؤهل الذى حصل عليه الضابط في الحقوق أوعلوم الشرطة أو يكون فرع التخصيص في الدرجة العلمية التي حصل عليها منصلاً بالوظيفة التي يشغلها ويرجع في تقدير ذلك إلى الإدارة العامة نشئون الضباط بعد أن يقدم الضابط ما يشت حصوله على المؤهل أو الدرجة العلمية .

وتستحق العلاوة التشجيعية أعتباراً من أول الشهر التالى لحصول الضابط على المؤهل أو الدرجة العلمية أوشظه لوظيفة يتصل عملها بفرع التخصيص في هذه

<sup>(</sup>١) الرقائع المصرية - العد ٢٦٦ (تابع ) أفي ٢٤ ترضير ١٩٩١ .

١٦٢٨ ..... شرطة وإن عام

الدرجة ليهما أقرب .

مادة ٤ - الضباط الذين تتوافر فيهم عند العمل بهذا القرار شروط أستحقاق العلاوات التشجيعية بفة العلاوات التشجيعية بفة العلاوة المؤررة للرئبة التي يشغلها الصابط وقت العمل بهذا القرار أعتبارا من أول الشهر الثالي العمل به .

ملاة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التألى التاريخ نشره ،

شرطة وأمن علم ...... ١٦٢٩

#### وزارة الدلخلية

قرار وزير الدلفلية رقم ١٨١٥٦ لمنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفينية للقنون رقـــم ٥٨ لمنة ١٩٧٨ في شأن العد والمشلخ المعل بالقنون رقم ٢٦ لمنة ١٩٩٤ <sup>(١)</sup>

وزير الداخلية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٥٨ لمنة ١٩٧٨ في شـأن العمد والمشـايخ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لمنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قرار وزير الدلخلية رقم ٢٣١٠ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والعشايخ ؛

وعلى قرار وزير الدلخاية رقم ٧٢١٣ أسنة ١٩٩٤ بـإصدار اللائحة التتنينيـة للقاتون رقم ٥٨ أسنة ١٩٧٨ في شأن العدد والمشايخ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام قلائحة التنفيذية القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ المعدل بالقانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٩٤ ، المرفقة .

#### المادة الثانية

يلغى قرارا وزير الدلظيـة رقصا ٢٣١٠ أسنة ١٩٧٨ ، ٧٢١٣ أسنة ١٩٩٤ المشار اليهما .

#### atute sant

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به أعتباراً من اليوم التـالي لتـاريخ نشره .

تحريراً في ١٩٩٥/١٢/١٠

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العد ٢٨١ تابع في ١٩٩٥/١٢/١ وقد أعيد تشرها بالعد ٢٧ في ٢٣/٢/٢٢٠٠.

## اللاحة التنفيذية للقانون رقسم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشابخ المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٤ الفصار للأمار.

## إنشاء الحصص وتعديلها وإلغاؤها

مادة ١ : يجوز لجماعة من حصلة ولحدة أو أكثر أن تقدم بطلب إلى مأمور المركز أو القسم لأنشاء حسنة خاصة بها ، ويتولى المأمور بحث هذا الطلب ، على الوجه الأتى :

- ( أ ) التحقق من جدية الطلب وصحة صدوره عن الطالبين .
- · · ( به ) تناسب عند الطالبين مع عند أفراد المصمص الأخرى في القرية . .
- (ج) إقامة راغبى إنشاء الحصة في مساكن متجاورة تشكل في مجموعها كتلة
   سكنية واحدة
  - ( د ) وجود عدد بين الطالبين تتوافر أيهم شروط الترشيح الشياخة .
    - ( هـ ) أثر إنشاء الحصبة الجديدة على الأمن العلم في القرية .

وعلى العلمور أن يرمَل الأوراق ومعها كثيف بأسماء أفراد الجمعة العطاوية ونتيجة البحث إلى مدير الأمن ليحيله إلى لجنة العمد والعشايخ للنظر فيه

مادة ٢ : اذا ترتب على أنفسال أفراد من لحدى الحصم أن أصبح عدد الباقين فيها ضئيلا ، فلمدير الأمن بعد أخذ رأى العمدة ومأمور المركز أو القسم أن يعرض الأمر على لجنة العدد والمشايخ النطر في إلغاء الحسنة ورفت شيخها ، ويرفع قرار اللجنة إلى وزير الداخلية الأعتمادهن

ويجوز اللجئة أن تنظر في الأمرين معا في جلسة ولعدة ، ويترتب على إلغاء
 الحصة تخيير الرادها في الانضمام إلى الحصص الأخرى .

## القصل الثاني

#### تعيين العمد والمشايخ

مادة ٣: عند خلو وظيفة العمدة أو الشيخ يصدر مدير الأمن قرارا بفتح باب تقديم طلبات شغلها ، وذلك خلال ثلاثين يومسا من تاريخ خلو الوظيفة ، ويعرض هذا القرار لمدة عشرة ايام من تاريخ صدوره في القرية بالأماكن المطروقة التي يحددها مدير الأمن ، ويثبت بدء عرض القرار بفتح باب تقديم الطلبات بدفتر أحوال القرية ، ويحرر محضر بمعرفة لجنة من العمدة أو أحد المشايخ يختاره مدير الأمن والمأذون يذكر فيه بده العرض وأماكنه ، ويخطر المركز أو القسم بإشارة تليفونية . ويندب المركز أو القسم أحد الضباط للمرورعلى الأماكن المعروص بها القرار مرتين على الأكل خلال مدة العرض للتحقق من حصوله ، على أن يثبت ذلك في دفتر أحوال القرية وفي محضرا العرض تحرر اللجنة محضرا بذلك وترفق المحضرين باوراق العمدية أو الشياخة .

مادة ٤ : لكل من تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون يوم فتح باب تقديم الطلبات أن يتقدم بنفسه أو من ينوب عنه بتوكيل موشق اعتبارا من هذا اليوم وحتى نهاية العشرون يوما التالية بطلب مكتوب إلى مدير الأمن أو من يقوم مقامه في حالة غيابه بالنسبة لوظيفة العمدة وإلى مأمور المركز أو القسم الذي تتبعه القرية أو من يقوم مقامه في حالة غيابه بالنسبة لوطيفة، الشيخ ، ويجب أن يكون الطلب في الحالتين مستوفيا لرسم الدمغة ، وترفق به المستندات الأتيه :

- (١) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها .
- (ب) شهادة الانتخاب أو شهادة رسمية من مأمور المركز أو القسم بأن المرشح مقيد في جدول الانتخاب .
  - ( ج ) محيفة الحالة الجنائية .
- (د) ما يثبت ملكيته لخصمة أفدنة بزمام القرية أو القرى المجاورة لها ، او شهادة رسمية تفيد استحقاقه لدخل ثابت من مرتب أو معاش أو عقارات مملوكة له لا يقل عن ثلاثمائة جنيها شهريا من مجموع أوعية الدخل بالنسبة إلى من يتقدم لشغل وظيفة العمدة .

وبالنسبة إلى من يتقدم لشغل وظيفة الشيخ تقديم بطاقة الحيازة الزراعية أو صورة رسمية منها الإثبات حيازته الارض زراعية أيا كانت مساحتها بزمام القرية أو القرى المجاورة لها ، او شهادة رسمية تغيد أن له دخلا ثابتا لا يقل عن مائة جنيها شهريا من مجموع أوعية الدخل . وتقبل الأوراق المشار البها أثناء مواعيد العمل الرسمية ، ويعطى عنها ليصال مختوم بخاتم مديرية الأمن مثبتا به التاريخ والساعة ، ويسلم اصل الايصال لمقدم الطلب وتحفظ صورته بالنفائر بالمديرية

ويعد دفتر خاص تقيد فيه طلبات شغل وظيفة العمدة أو الشيخ بحسب ترتيب ورودها ، يثبت به رقم مسلسل سنوى واسم مقدم الطلب واسم القرية وتاريخ خلو الوظيفة ورقم الايصال وتاريخه وساعته .

مادة ٥ : يتم فحص طلبات المتقدمين لشغل وظيفة العمدة أو الشيخ بمعرفة اللهنة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون ، ويبت فيها بالقبول أوبالرفض ، ويخطر أصحاب الشأن بالقرارات الصادرة من اللهنة ، على أن يكون إخطار من أستبعد أسمه بقرار اللهنة وبأسباب الرفض كتابة (١) .

مادة ؟: لكل من أستبعد طلبه أن يتظلم من قرار اللجنة لوزير الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ لخطاره كتابة ، طبى أن يتقدم بتظلمه إلى مدير الادارة العامة للشئون الادارية بوزارة الداخلية ، الذي يثبت عليه تاريخ وروده، وينشا لهذا الغرض سجل خاص يقيد به الرقم المعلمل وإسم المتظلم وتاريخ تقديم التظلم وساعته واسم القرية وتاريخ صدور القرار المنظلم منه .

وتحال هده التظلمات في اليوم التالي اوروده؛ إلى قطاع النفتيش والرقبة بالوزاره القصصها وعرضها على وزير الدلخلية مشفوعة بمذكرة بنتيجة الفحص ، ولوزير الدلخلية أن يصدر قرارا في التظلم خلال شهر من تاريخ تقديمه ، وتخطر به مديريات الأمن الإخطار اسمحاب الشان ، وإلا اعتبر قرار اللجنة باستبعاد المتظلم كأن لم يكن وردك اسمه في الكشف المقبول طلباتهم

#### القصار الثلاث

## وظيفة العدة أو الشيخ واختصاصاتها .

مادة ٧ : عدد القرية ومشايخها مسئولون عن حماية أمن القريسة ، بمنع الجرائم وضبط ما يقع منسها ولجراء المصالحات والعمل على فسنس المنازعات والتوقيق بين

<sup>(</sup>١) مستبطة بالقراد الوزارى رقم ١٢ اسنة ١٩٩٦ " الوقائع المصدرية – العدد الاول ( تابع ) هي ١٩٩٦/٦/١ "

المتخاصمين ، وكل ما من شأنه الحفاظ على الأمن العام ، وعليهم فنى دائرة عملهم ومراعاة لحكام القرانين واللوانح واتباع الأولسر التى تبلغ اليهم من جهات الادارة

مادة ٨ : يجب على كل من المعدة أو الشيخ أن يقيم فى القرية المعين بها ، واذا كانت القرية مكونة من عدة عزب أو كفور أو نجوع أقلم العمدة فى القرية أو الكفر أو النجع المعتبر مقراً للعمودية ، ما لم يقرر مدير الأمن غير نلك مراعاة لسمولة المواصلات لمسالح الأمن .

وللمأمور أن يرخص للعمدة في أجازة لا تجاوز شهرا ، وفي ما زاد على ذلك يتعين الحصول على ترخيص من مدير الأمن .

والمعمدة أن يرخص للشيخ فى أجازة لا تجاوز اسبوعاً ، وفى ما عدا ذلك يتعين العصول على أنن من المأمور .

مادة ؟: إذا قام لدى العمدة أو الشيخ ماقع من القيام بوظيفته ندب مدير الأمن أحد مشايخ القرية ليقوم باعماله مؤقتا .

## الفصل الرفيع قصل العد والمشايخ لداريا ومجاكمتهم أمام لجنة العد والمشايخ

مادة ١٠ : إذا نبين أن العدة أو الشيخ قد أصبح عاجز اعين اداء واجباته بسبب المرض أو كبر السن لحاله مدير الأمن إلى اللجنة الطبية المختصة لتقرر مدى قدرته صحيا للوفاء باعباء وظيفته ، فإن عجز عن التوجه الى مقر اللجنة انتقلت اللجنة اليه في محل الحامته بعد إعلانه بالميعاد الذي يحدد اذلك فإن تهرب أو امتدم عن عرض نفسه اثبتت اللجنة ذلك في محضر ولحالته إلى مدير الأمن لمجاز الته طبقا لنص الفقرة للثانية من المادة ٢٣ من القاتون أو عرض أمره على مصاعد الوزير المختص الاحالاته إلى لجنة العمد والمشابخ بقرار يتضمن وصف التهمة المنسوبة إليه ، وبياناً موجزاً بالأدلة عليها للنظر في امره .

مادة ١١: يعلن مدير الأمن بصفته رئيسا للجنة العمد والمشايخ العمدة أو الشيخ بقرار إحالته إلى اللجنة المذكورة، مع بيان الاسباب التي دعت إلى ذلك . ويدعوه الى الحضور في الزمان والمكان المعينين الاعقاد اللجنة .

ويكون اعلان هذا القرار الى العمدة أو الشيخ فى قريته بالطرق الإدارية قبل عقد الجاسة المعينة بأسبوع على الأقل .

وفى حالة عدم وجود المعلن اليه يسلم الاعلان إلى العمدة أو الشيخ المقيد اسم المعلن اليه في قائمة حصته بحسب الاحوال .

وإذا أمتنع المحلن إليه عن تسلم الإعلان ، فعلى القائم بذلك إثبات هذا الإمتناع على الأعلان وإعادته .

ويبدى العمدة أو الشيخ نفاعه أمام اللجنة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه ، فإذا غماب بعون عذر مقبول رغم إعلانه جاز للجنة أن تبت في أمره .

ملدة ١٢ : يتولى مدير إدارة أو رئيس قسم شنون العمد والمشايخ أو من يقوم مقامه أمانة مر اللجنة المبين تشكيلها في المادة ٢٥ من القانون .

مادة 1° ا : يقوم مساعد مدير الأمن الشئون الإدارية والمالية بمراجعة إجراءات المسائل التي تعرض على لجنة العمد والمشايخ والتأكد من سلامتها قبل عرضها على اللجنة ، ويقوم بسكر تارية هذه اللجنة مدير إدارة أو رئيس قسم العمد والمشايخ بالمديرية أو من ينوب عنه في حالة غبابه .

## الفصل الخامس أحكام ختامية وإتنقالية

صلاة 1: مع مراعات حكم المادة ٢٩ من القانون ، يمنح العمدة مكافأة مقدارها مائة وخممون جنيها شهريا ، ويمنح الشيخ مكافأة مقدارها خمسة وسبعون جنيها إعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

مادة ١٥ : يعلن عن فتح باب قبول طلبات شغل وظائف العمد والمشايخ الشاغرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة . شركك ١٩٣٠ ....

#### شركات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٣ المئة ١٩٥٨ <sup>(١)</sup> في شأن التعيين في وظائـف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة

ياسم الامة .

## رنيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لمنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكمام الخاصمة بشركات المساهمة وشركات الترصية بالاسهم والشركات ذات الممنولية المحدودة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قرر القانون الآتى :

صادة ١ - لا يجوز أن يعين في شركات المساهمة التي تساهم الحكومة أو الاشخاص الإعتبارية العامة في راسمالها ، اي موظف تكون له بأحد أعضاء مجلس الارة الشركة أو المدير العام بها ، أو أحد من كبار موظفيها اللذين يدخل في المتصاصمه إختيار الموظفين او تعيينهم ، صلة قرابة أو مصاهرة الى الدرجة الرابعة.

صلاة ٢ - يكون التعيين في أية وظيفة من وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة التي لا يقل المرتب الأصلى المقرر لها عن ١٥ جنيها شهرياً بامتحان مسابقة عامة تعان عنها في العسعف .

وتحدد شروط الامتحان بقرار من مجلس الادارة .

ولمجلس الادارة - بقرار مسبب - أن يعين الموظفين الذين تتوافر فيهم خبرة خاصمة يلزم توافرها التعيين في وظائف معينة في الشركة مع إعفائهم من شرط الإمتحان .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز منتة اشهر وبغراسة لا تقل عن ١٠٠ جنيها ولا تزيد على ٥٠٠ جنيه كل من يخالف أحكام المادة الأولى من هذا القاتون .

<sup>(</sup>١) نشر بالجريدة الرسمية بالعد ٧٧ مكرر بتاريخ ١٧ أغسلس سنة ١٩٥٨ .

١٩٣٩ ٠٠٠٠٠٠٠ شركك

ويعاقب بالحبص مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام العادة للثانية من هذا القانون .

ويعتبر المخالف مفصولا بحكم القانون من عمله بالشركة بمجرد ثبوت المخالفة بحكم نهائى .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم المصدري من تاريخ نشره . شركك ......

## وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزارى رقسم ٢٠٤ لمنة ١٩٩١ بتطبل بعض لُحكم اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٥ لمنة ١٩٨١ وقانون شركات المصاهمة وشركات التوصية بالاسهسم والشركات ذات المسلولية المحدودة (١)

## وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم ، والشركات ذات المسنولية المحدودة ، ولاتحته التتفينية ؛ وبعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق العال ؛

وبناء على ما أرتآه مجلس الدولة ؛

## قرر المادة الأولى

يستبدل بنص المادتين ٢٧ ، ١٨٨ من اللاتحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لمسنة ١٩٨١ المسادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٧ م النصان الآتيان :

مادة ١٧ : قيمة الحد الأدنى لرأس المال ولحصمص الشركة وحكم التخاطسة عن هذا الحد :

مع عدم الاخلال بحكم المادة ٦ مكرراً ، لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة ذات المسئولية المحدودة عن خمسين ألف جنيه مصدري ويقسم رأس المال إلى حصص متساوية لا نقل قيمة كل منها عن مانة جنيه وإذا قبل رأس المال اسبب لا يرجمع إلى الرادة الشركاء عن الحد المشار اليه وجب على الشركاء أن يتفنوا أجرامات زيادته إلى ذلك الحد خلال سنة من تاريخ نزوله عن ذلك الحد أو تغيير شكل الشركة الى نوع أخر من الشركات التي لا تشترط حدا أنني لمراس المال ، وفي حالة عدم قيام الشركاء بذلك يكون لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة بحكم من القضاء .

مادة ١٨٨ : بيانات الوثائق المشار اليها :

 <sup>(</sup>١) الركائع المصرية - الحد ١٠٧ في ١٣ ماير ١٩٩١ .

يجب أن تشتمل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر على البيانات الواردة بالملحق رقم ٤ بهذه اللائمة .

كما يجب أن يتضن التقرير المنصوص عليه في الفقرة ج من المادة السابقة البيانات الواردة بالملحق رقم ١ بهذه اللائحة .

ويجب أن تعد الشركات القابضة قوائم مالية مجمعة وفقا للأوضاع والشروط والبيانات الواردة بالملحق رقم ٥ بهذه اللائحة ويستثنى من الالتزام باعداد هده القوائم البنوك وشركات التأمين واعادة التأمين .

#### المادة الثانية

يضاف إلى اللائحة التتفيذية المشار اليها مادة جديدة برقم ٦ مكررا نصها الأتي: مادة ١ مكرو١: بجب ألا بقل وأس المال المصدر عن خمسة ملايين جنيله

- للشركات التي يتضمن غرضها كل أو بعض ما يلى: (١) الأشتر اك في تأسيس شركات الأموال أو زيادة رؤوس أموالها .
- (٢) تنظيم اصدار وتسويق الأوراق المالية وضمان تغطية ما لم يكتتب فيه منها .
- (٣) التعامل في الأوراق المالية .
- و في جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المبلغ المدفوع نقدا عند التأسيس عن الربع. المادة الثالثة

## ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم السّالي لسّاريخ

نشره .

صدر في ٢٣ / ٤ / ١٩٩١

شركك ..... شركك

# وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قرار وزارى رقم ٤٠ اسنة ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام اللاحة التنفيذية نقلون شركات المساهمة وشركلت التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة (١) وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وبناء على ما ارتاه مجلس الدولة ؛

## قرر المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٤٤ ، ٧٣ ، ٢٠١ من الملائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليها النصوص الآتية :

مادة ٤٤ - نقدم طلبات إنشاء شركات المساهمة والتوصية بالأسهم إلى مصلحة الشركات مرفقا بها الأوراق الآتية:

١ - نسخة كل من العقد الابتدائي للشركة ونظامها الأساسي المعتمد .

٢ - شهادة من مصلحة السجل التجارى تقيد عدم التباس الأسم التجارى للشركة
 مع اسم غيرها من الشركات .

 ٣ – الشهاد. الدالة على لإداع ربع رأس المال المصدر من أحد البنوك المعتمدة والمرخص لها بذلك .

٤ - إذن السلطة المختصة فى حالة ما إذا كان المؤسس أو عضو مجلس الإدارة موظفا عاما أو عاملا بإحدى شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام وذلك بالنسبة لشركات المساهمة .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية - العد ٢٧ في ١٩٩٥/١/٣١

وتتضمن نماذج طلبات انشاء الشركات المشار اليها البيانات الأخرى اللازمة ". مادة ٧٣ - يقدم طلب تأسيس الشركات ذات المسئولية المحدودة إلى مصلحة الشركات مرفقا به الأوراق الإثنية :

١ - نسخة عقد تأسيس الشركة المعتمد .

٢ - شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التياس الاسم التجارى للشركة مع اسم غيرها من الشركات .

 ٣ - الشهادة الدالة على إيداع كنامل قيمنة المصنيص أحد البنوك المعتمدة والمرخص لها بذلك .

وتتضمن نموذج طلب تأسيس الشركة البيانات الأخرى اللازمة " .

مادة ٢٠١ - يكون انعقاد الجمعية العامة في الموعد المنصوص عليه في النظام أو في قرار دعوتها للانعقاد بحسب الأحوال ، ويمر عاة أحكام القانون وهذه اللائحة تعد اجتماعات الجمعية العامة في المدينة الذي يوجد بها مركز الشركة الرئيسي ما لم ينص نظام الشركة على مدينة أخرى مكانا الانعقاد الجمعية ".

#### المادة الثانية

تضاف إلى العادة ٢٩٦ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسنولية الحدودة المشار إليها فقرة جديدة نصها الأتي :

ويجوز تحويل شركات الأشخاص إلى شركات أموال بمراعاة إجراءات التأسيس المبتدأ على أن يتم تقييم أصول وخصوم الشركة بمعرفة لجنة تشكل بالجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض: .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التـالي لتـاريخ نشره ،

صدر في ١٩٩٥/١/٢٢

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمود محمد محمود

۹۷ / ۱۷۲۹ واعيكا بق

